

مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى ١٥٧



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ

الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَمُ الْهَدَى

(٣٥٥-٥٤٣٦ هـ)

الْمَجْلَدُ الثَّالِثُ

تَحْقِيقُ

مُحَمَّدُ حُسَيْنُ الدَّرَابِطِيِّ

المؤلف الذِّكْرُ لِلْفَيْهَةِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى



الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ

الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى

عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَّمُ الْهُدَى

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)



المجلد الثالث

تحقيق

محمد حسين الدراهمي

مؤلفات الشريف المرتضى / ١٥



سرشناسه: سید مرتضیٰ، علی بن حسین، ۳۵۵ - ۴۳۶ ق.

عنوان و نام پدیدآور: الشافی فی الإمامة / للشریف المرتضیٰ علی بن الحسین الموسوی، علم الهدی؛ تحقیق محمدحسین الدرباری؛ إعداد: مرکز المؤتمرات العلمیة والبحوث الحرة التابع لمؤسسة دار الحديث.

منشخصات نشر: مشهد: مجمع البحوث الإسلامیة، ۱۴۴۱ ق. - ۱۳۹۸ هـ.

منشخصات ظاهری: ۵ ج.

فروست: المؤتمر الدولي لذكری أئمة الشریف المرتضی، مؤلفات الشریف المرتضی: ۱۵.

شابک: دوره: ۶-۴۰۴۵-۶۰۰۶-۹۷۸، ج ۳: ۳-۶۰۰۶-۶۰۰۶-۹۷۸.

فیبا، وضعیت فهرست نویسی: عربی.

یادداشت: ۱۳۷۰ - ۱۴۱۰ ق. - موسسه الصادق، ۱۴۱۰ ق. - ۱۳۷۰.

یادداشت: علی بن ابی طالب ع، امام اول، ۲۳ قبل از هجرت - ۴۰ ق - اثبات خلافت.

موضوع: امامت.

موضوع: درایتی، محمدحسین، ۱۳۴۲ -

شناسه افزوده: شناسه افزوده: بنیاد پژوهشهای اسلامی.

۲۹۷/۴۵.

رده بندی دیویی: BP ۲۲۳.

رده بندی کنگره: ۵۹۴۶۲۲۸.

ماده کتاب شناسی: ۵۹۴۶۲۲۸.



المؤتمر الدولي لذكرى ألفتة الشريف المرتضى - مؤلفات الشريف المرتضى ١٥/

الشافعي في الإمامة المجلد الثالث

الشَّريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسويّ، علم الهدى

تحقيق: محمد حسين الدرايتي

الإخراج الفني: محمد كريم الصالحى

تصميم الغلاف: نيما نقوی

الطبعة الأولى: ١٤٤١ق/ ١٣٩٨ش/ ٤٠٠ نسخة، وزيرى / الشمن: ٧٠٠٠٠ ريال إيراني

الطباعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضوية المقدسة

مجمع البحوث الإسلامية، ص. ب: ٣٦٦-٩١٧٣٥

هاتف و فاكس، وحدة المبيعات في، مجمع البحوث الإسلامية: ٠٨٠٣-٣٢٢٣٠٠٥١.

مؤسسة العلمة-الثقافة في دار الحديث، قم: ص. ب: ٨١٦-٣٧١٨٥

هاتف مركز المسع في مؤسسة العلمة- الثقافة في دار الحديث: ٣٧٧٤٠٥٤٥-٢٥٠

www.islamic-rf.ir

info@islamic-rf.ir

◊ حقوق الطبع محفوظة للناسر ◊

الفهرس الإجمالي

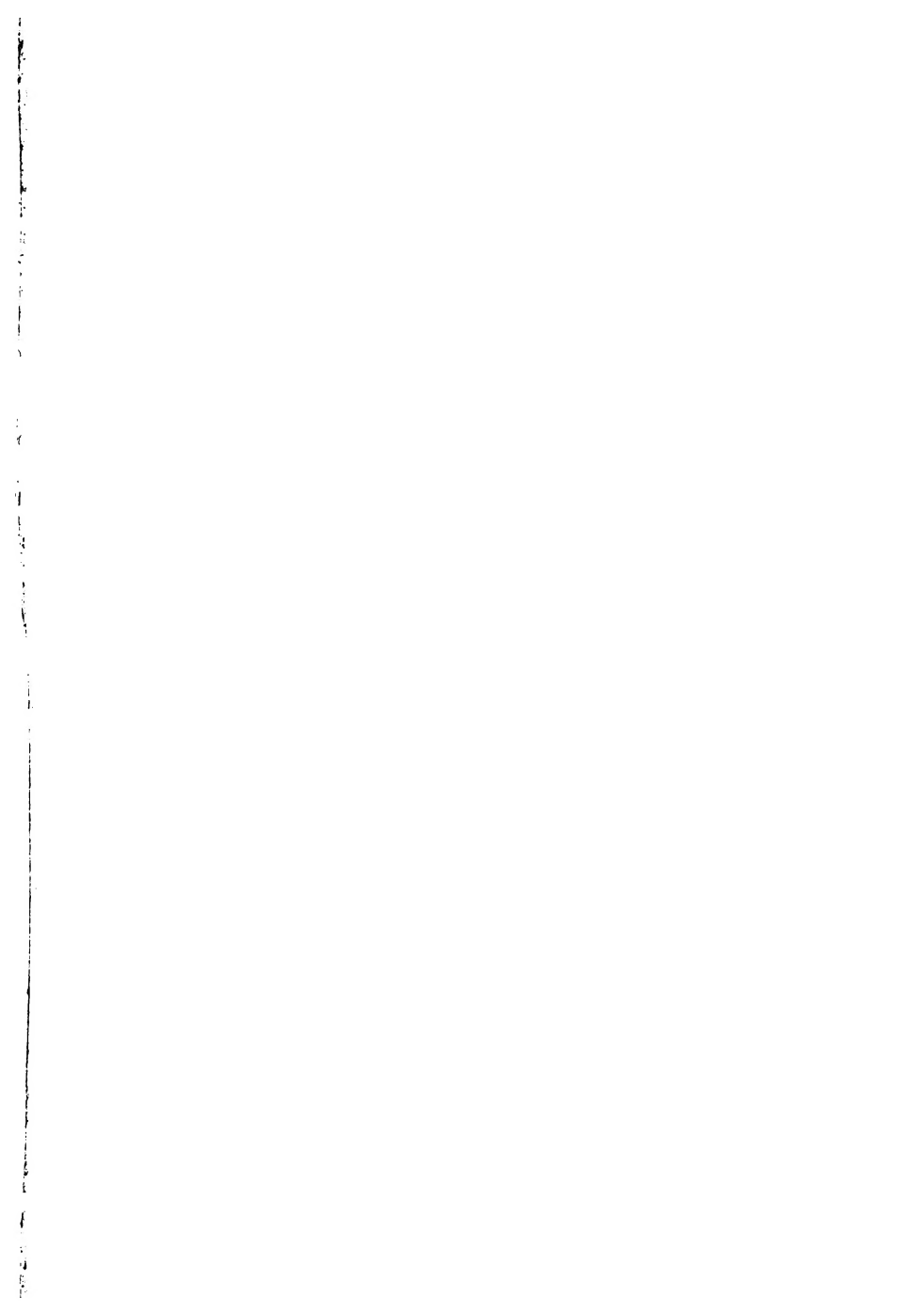
- تتمّة ٦. فصل في إبطال ما دفع به ثبوت النصّ و ورود السمع به ٧
- الكلام في صحّة نقل النصّ عن طريق أمير المؤمنين عليه السلام على إمامة نفسه ٩
- الكلام في تواتر النصوص التي ينقلها الشيعة ودالاتها ٢٣
- مناقشة دعوى الإجماع على إمامة أبي بكر ٣٨
- الكلام في الأدلة الدالة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ٤٧
- الدليل الأوّل والثاني والثالث: دليل العصمة، والأفضليّة، والمطاعن ٤٩
- الدليل الرابع: آية الولاية ٦٥
- الدليل الخامس: آية ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ...﴾ ١١٦
- الدليل السادس: آية المباحلة ١٢٤
- الدليل السابع: آية ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ١٣١
- الدليل الثامن: حديث الغدير ١٣٣
- الدليل التاسع: حديث المنزلة ٢٤٧
- الدليل العاشر: استخلاف الرسول صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام على المدينة ٣٦٦
- الدليل الحادي عشر: حديث: «أنت أخي، و وصي، و...» ٣٧٥
- الدليل الثاني عشر: حديث المؤاخاة ٣٨٤

- الدليل الثالث عشر والرابع عشر: حَدِيثُ الرَّايَةِ، وَ حَدِيثُ الطَّائِرِ ٣٩٢
- الدليل الخامس عشر: مجموعة من الأحاديث ٤٠٠
- الدليل السادس عشر: حَدِيثُ الثَّقَلَيْنِ ٤٥٧
- الدليل السابع عشر: آيَةُ التَّطْهِيرِ ٤٨٠
- الدليل الثامن عشر: آية: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ ٤٨٨
- إثبات إمامة الأئمة الاثني عشر ٤٩٧

[تَمَمَة]

٦١. فصل في إبطال ما دفع به ثبوت النص |

| وورود السمع به |



[الكلام في صحّة نقل النصّ عن طريق أمير المؤمنين (ع)]

[على إمامة نفسه]

قال صاحبُ الكتاب:

و قد ذكرَ بعضُ الإماميّة في كتابه: أنّ الذي يدلُّ على النصِّ^١ أنّ الشيعةَ بأجمَعها على اختلافها رَوَتْ كُلَّ عن كُلِّ عن عليٍّ^٢ عليه السلامُ أنّ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ^٣ استخلفه، وأوصى إليه، وفرضَ طاعته، وأقامه مقامه لأُمّته. ولا يجوزُ أن يتعمّدَ الكَذِبُ في ذلك، ولا يجوزُ على الشيعةِ^٤ أن يتواطؤوا على الكَذِبِ؛ فيجبُ بذلك إثباتُ النصِّ.

قال:

و هذا القولُ^٥ أبعدُ ممّا تقدّم؛ لأنّ الذي رَوّوه^٦ عن عليٍّ عليه السلامُ

١. في «ج، ص، ط، ف» وحاشية «د»: «+ «صحيح».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «عن أمير المؤمنين». وفي حاشية «د»: «عن عليٍّ أمير المؤمنين».

٣. هكذا في المغني. وفي النسخ والمطبوع: «وآله» بدل «وسلم».

٤. في المطبوع والحجري والمغني: «في الشيعة».

٥. في المطبوع والحجري والمغني: - «القول».

٦. في «د» والمطبوع والحجري والمغني: «رواه».

فيه تَنَازُعٌ، وَكُلُّ الطَوَائِفِ الْمُخَالَفَةِ لَهُ تَرَوِي^١ عَنْهُ الرِّضَا بِبَيْعَةِ^٢ مَنْ
تَقَدَّمَ، وَأَنَّهُ^٣ كَانَ يَمْدَحُهُمْ، وَيُظْهِرُ عَنْهُ الْإِعْتِرَافُ بِإِمَامَتِهِمْ^٤، وَأَنَّهُ لَمْ
يَدَّعِ لِنَفْسِهِ الْإِمَامَةَ إِلَّا عِنْدَ الْبَيْعَةِ^٥، وَأَنَّهُ فِي الْمَوَاقِفِ الْمَشْهُورَةِ كَانَ
يَتَعَلَّقُ بِذِكْرِ الْبَيْعَةِ دُونَ النَّصِّ، حَتَّى قَالَ لَطْلَحَةُ وَ الزُّبَيْرِ: «بَايَعْتُمَانِي ثُمَّ
نَكَسْتُمَا بَيْعَتِي» إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُرَوَى عَنْهُ. فَلَيْسَ هَذَا الْمُسْتَدِلُّ بِأَنْ
يُصَحَّحَ إِمَامَتُهُ بِمَا ادَّعَاهُ^٦ أُولَى مِمَّنْ رَدَّ^٧ ذَلِكَ لِمَا نَقَلَهُ مَنْ خَالَفَهُ. وَكَمَا
لَا يَجُوزُ التَّوَاتُؤُ عَلَى الشَّيْعَةِ، فَكَذَلِكَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ.

و لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقُوا بِحَدِيثِ التَّقِيَّةِ؛ لِمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ، وَ لَأَنَّ تَجْوِيزَ
التَّقِيَّةِ مَعَ السَّلَامَةِ يَطْرُقُ^٨ عَلَيْهِمْ تَجْوِيزَ إِظْهَارِ الشَّيْءِ وَ الْمُرَادُ خِلَافُهُ،
وَ مَتَى ادَّعَا الْإِضْطِرَارُ^٩ فِي الَّذِي نَقَلُوهُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
كَأَمْنَاهُمْ^{١٠} بِمَا تَقَدَّمَ فِي ادِّعَاءِ الْإِضْطِرَارِ إِلَى نَصِّ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَ آلِهِ.^{١١}

١٨٥/٢

١. فِي «د» وَ الْحَجَرِي: «يُرَوِي».

٢. فِي «ج، ف»: «بَيْعَتِهِ».

٣. فِي الْمَغْنِي: «فَأَنَّهُ».

٤. فِي الْمَغْنِي: «وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ».

٥. فِي الْمَغْنِي: «وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ».

٦. فِي الْمَغْنِي: «عَنْهُ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «يُرَدُّ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «تَطْرُقُ».

٩. فِي الْمَغْنِي: «وَمِثْلُ دَعْوَى الْإِضْطِرَارِ» بَدَلَ «وَمَتَى ادَّعَا الْإِضْطِرَارُ».

١٠. فِي الْمَغْنِي: «كَذَبْنَاهُمْ».

١١. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١٢٥ - ١٢٦.

[استدلال الشيعة بالنصّ المرويّ عن الرسول ﷺ]

يُقال له: المعروف من احتجاج الشيعة في صحّة النصّ^١ هو ما ترويه^٢ عن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ الدَّالَّةِ بِصَرِيحِهَا أَوْ بِمَعْنَاهَا عَلَى النَّصِّ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَخْبَارُ مَتَظَاهِرَةً عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَوْلَادِهِ وَشِيعَتِهِ وَأَوْلِيَانِهِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - بِذِكْرِ النَّصِّ، وَالتَّصْرِيحِ بِاسْتِحْقَاقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِمْرَةَ^٣، وَالتَّظْلُمِ^٤ مِنَ الْقَوْمِ عَلَى وَجْهِ يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الْأَمْرِ لَهُ وَكَوْنِهِ حَقًّا مِنْ حَقْقِهِ. وَالرَّوَايَاتُ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا^٥ مشهورة في الشيعة، تُغْنِينَا شَهْرَتُهَا عَنِ التَّكْثِيرِ بِذِكْرِهَا. فَأَمَّا طَعْنُهُ بِوُقُوعِ التَّنَازُعِ فِيمَا رَوَيْنَاهُ: فَالتَّنَازُعُ لَيْسَ بِمُبْطِلٍ لِحَقِّ، وَلَا ارْتِفَاعُهُ مُصَحِّحًا لِبَاطِلٍ.

[عدم دلالة سلوك أمير المؤمنين ﷺ مع القوم على رضاه بإمامتهم]

وَمَا رَوَاهُ الْمُخَالِفُونَ مِنَ الرِّضَا بِالْبَيْعَةِ، إِنَّمَا مَعْتَمِدُهُمْ فِيهِ عَلَى الْإِمْسَاكِ عَنِ التَّنْكِيرِ وَالكُفِّ عَنِ الْمُحَارَبَةِ وَالْبَرَاءَةِ^٦. وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا الرِّضَا^٧. هَذَا مَعَ التَّجْوِيزِ لَصَرْفِهِ إِلَى غَيْرِ جِهَةِ الرِّضَا، فَلَا دَلَالَهَ فِيهِ. وَمَا يُدَّعَى مِنَ الْمَدْحِ لِلْقَوْمِ وَالْإِعْتِرَافِ بِإِمَامَتِهِمْ غَيْرُ ظَاهِرٍ كَظُهُورِ مَا تَقَدَّمَ،

١. في «ج، ص، ط، ف»: «من الاحتجاج في النصّ».

٢. في المطبوع والحجري: «ما ترويه».

٣. في المطبوع والحجري: «للإمرة».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «وأنه ظلم». وفي حاشية «د»: «وأنه قد ظلم».

٥. في الحجري: «إليها».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «والبراءة».

٧. لم يرد في «ج، ص، ط، ف»: «قوله: «إلا بعد أن يعلم أنه لا وجه له إلا الرضا».

ولا مُسَلَّم. ولو ثَبَتَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ آيْغَاءً مِنْ جَوَازِ صَرْفِهِ إِلَى غَيْرِ
جَهَةِ المَوَالَاةِ وَالتَّعْظِيمِ فِي الحَقِيقَةِ، كَمَا لَمْ يَكُنْ فِي إِظْهَارِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ
السَّلَامُ - بَعْدَ تَسْلِيمِهِ الأَمْرَ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَصُلْحِهِ^١ وَالإِعْتِرَافِ بِإِمَامَتِهِ وَمُخَاطَبَتِهِ
بِأَمْرِ المُؤْمِنِينَ - مِنْ دَلَالَةٍ عَلَى وَلايَةِ بَاطِنَةٍ، وَاعْتِرَافِ^٢ بِإِمَامَةِ حَقِيقَةٍ. وَسَائِرُ
الصَّالِحِينَ وَالمُحَقِّقِينَ فِي دَوَلِ الظَّالِمِينَ هَذِهِ حَالُهُمْ فِي أَنَّهُمْ يُظْهِرُونَ تَقِيَّةً وَخَوْفًا
الإِعْتِرَافَ بِمَا يُبْطِنُونَ إِنْكَارَهُ.

١٨٤/٢

وَبِإِذَاءِ^٣ مَا يَرَوِيهِ المَخَالِفُونَ وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الرِّضَا وَالتَّسْلِيمِ - وَإِنْ كُنَّا
قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِدَالٍّ^٤ عَلَيْهِمَا^٥ - مَا تَرَوِيهِ^٦ الشَّيْعَةُ مِنْ جَهْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالتَّظَلُّمِ
وَالإِنْكَارِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا عَلَى وَجْهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَجْعَلَ فِيهِ مُحْتَمَلًا.

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَدَّعِ الإِمَامَةَ ظَاهِرًا إِلَّا عِنْدَ البَّيْعَةِ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ
يَنْفِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ادَّعَاها عَلَى خِلَافِ هَذَا الِوَجْهِ، وَنَقَلَ مَا سَمِعَ مِنْهُ مِنْ
أَوْلِيَائِهِ مَنْ تَقُومُ^٧ الْحُجَّةُ بِنَقْلِهِ.

[عَلَّةُ احْتِجَاجِ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ ﷺ عَلَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ بِنَكْثِ البَّيْعَةِ دُونَ النِّصِّ]

فَأَمَّا احْتِجَاجُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ بِالنَّكْثِ، دُونَ النِّصِّ: فَلَا تَهْمَا كَانَا
مَعْتَرِفَيْنِ بِالبَّيْعَةِ وَجَاحِدَيْنِ لِلنِّصِّ، فَاحْتَجَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِمَا بِمَا هُمَا مُعْتَرِفَانِ بِهِ.

١. فِي «د، ط»: «وَمَدَحِهِ».

٢. فِي «ج»: «وَالْإِعْتِرَافَ».

٣. فِي «ج، ص»: «وَيُعَارِضُ».

٤. فِي المَطْبُوعِ وَالحَجَرِيِّ: «لَيْسَ يَدُلُّ».

٥. فِي «ج، ط، ف»: «عَلَيْهَا».

٦. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالمَطْبُوعِ: «مَا يَرَوِيهِ».

٧. فِي «د، ص، ط» وَالمَطْبُوعِ وَالحَجَرِيِّ: «يَقُومُ».

ولأنّ في الاحتجاج بالنصّ تنفيراً للجُمهور من أصحابه وأعوانه على قتال الرّجلين؛ لأنّ من المعلوم تَوَلَّى هؤلاء القوم للمتقدّمين عليه، وأنهم كانوا يَعْتَقِدُونَ صحّة إمامتهم، وليس يجوز أن يُقابِلُوا بما يَطْعَنُ^١ عليهم و يُفْسِدُ إمامتهم.

[عدم دلالة ما نقله المخالفون على عدم النصّ]

فأما كَوْنُ مخالفِ الشيعةِ ممّن لا يجوزُ عليه التواطؤُ كالشيعةِ: فمما لا يَصُرُّنا؛ لأنّهم لم يَعْتَقِدُوا نفيَ النصّ من طريقِ الرواية؛ لأنّ ما لم يَكُنْ لا يروى نفيه، وإنّما اعتَقَدُوا ذلك لشُبّهاتٍ^٢ دخلت عليهم في طُرُقٍ^٣ الاستدلال، و^٤ بالفاظٍ رَوَوْها، وأفعالٍ تَعَلَّقُوا بها، وظنّوا أنّها تدلُّ على نفيِ النصّ. و^٥ نحنُ نوافِقُهُم على وقوعها وصحّتها أو صحّة أكثرها، ونخالِفُهُم فيما توهّموه من دلالتها على نفيِ النصّ، ونَحْمِلُ كُلَّ ما تَعَلَّقُوا بظاهره من قولٍ أو فعلٍ على التقيّة.

فأما نفيُ التقيّةِ وقوله: «إنّ تجويزها مع السلامة يُطَرِّقُ كَذَا وكَذَا» فهو صحيح، و يَبْقَى^٦ أن يُثَبِّتَ السلامة، و لو ثَبَّتَ^٧ له لَصَحَّ^٨ كلامه، غير أنّ دَوْنَ ثبوتها خَرَطُ الْقِتَادِ.

وقد تَقَدَّمَ أنّنا لا ندّعي^٩ الإضطرارَ في ثبوتِ النصّ المنقولِ عن الرسولِ عليه

١. في «د، ط»: «+» «به».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «وإنّها اعتقدوه بشبهات».

٣. في «ج، ط»: «طريق».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «-» «و».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «-» «و».

٦. في «ج، ص، ف»: «و بقی».

٧. في «د، ص» و المطبوع و الحجري: «و لو ثبتت».

٨. في «ج»: «يصح».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «+» «علم».

السلام.^١ وهذا^٢ حُكْمٌ ما يُنْقَلُ عن أمير المؤمنين عليه السلام عندنا في أنه معلومٌ ثبوته^٣ بالاستدلال.

قال صاحبُ الكتاب:

على أنه يُقالُ لهم^٤: لا يجوزُ أن يكونَ الدليلُ على إمامته قوله و دَعَواه، وإنما تَثَبُّتْ^٥ عصمته متى حصلَ إماماً، وذلك يوجبُ أنه لا بُدَّ من الرجوعِ إلى أمرٍ سِوَى قوله.

ولا بُدَّ من ذلك بوجهٍ^٦ آخر^٧؛ لأنه لا يصيرُ إماماً إلا بنصِّ الرسول، ولا يجوزُ في ذلك النصُّ أن يَعْلَمَهُ هو دونَ غيره؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى أنه عليه السلام لم يُقَمْ دَلالةُ النصِّ كما يجبُ.

فَيُقالُ له عند ذلك: فيجبُ أن تذكُرَ تلكَ الدَّلالةَ، و تعدِّلَ عن التعلُّقِ بقولِ أمير المؤمنين عليه السلام، وإذا وَجَبَ أن يُرجَعَ^٨ إلى تلكَ الدَّلالةِ، فإن كانتَ ضرورةً فَقَدْ قُلْنَا فيها ما وَجَبَ، وإن كانتَ دَلالةً مِنْ جهةِ الاكتسابِ فسنذكرُ القولَ فيه من بعد^٩.

١. تقدّم في ج ٢، ص ٣١٣ - ٣١٤.

٢. في المطبوع والحجري: «وهكذا».

٣. في المطبوع والحجري: «بثبوته».

٤. هكذا في المطبوع والمغني. وفي النسخ والحجري: «يقال له».

٥. في «ف» والحجري: «يثبت». وفي «ص، ط»: «ثبت».

٦. في المغني: «لوجه».

٧. في «ج، ص، ف»: «ولا بدّ لذلك من وجه آخر».

٨. في «ج، ص، ف» والمغني: «أن ترجع». وفي «ط»: «أن ترجع».

٩. في المغني: «+ ولا بدّ إذا كان هذا حاله من أن ينقل فيذكر لفظه؛ ليعلم كيفية دلالته، وفي إبطال ما تعلّق به».

هذا؛ على أن لا نسلّم^١ ما ذكره في الشيعة^٢ و قوله^٣: «إنّها كانت^٤
كثيرة^٥ عظيمة»؛ لأنّ عندنا أنّ هذا المذهب حدث قريباً، وإنّما كان من
قبل يُذكرُ الكلامُ في التفضيلِ و من هو أولى بالإمامة و ما يجري
مجرّاه^٦، فكيف يصحُّ التعلُّقُ بما قاله؟^٧

[عدم توقّف صحّة دعوى أمير المؤمنين عليه السلام، الإمامة، على عصمته]

يُقال له: ليس يُفتقرُ في صحّة ما ادّعاه من إمامته عليه السلام إلى أن تثبت^٨
عصمته حسب ما ظنّنت؛ لأنّ الأئمة على اختلافها مُجمعة على أن أمير المؤمنين
عليه السلام لم يدّع لنفسه في الإمامة على النبي صلى الله عليه وآله باطلاً؛ لأنّ من
خالف الشيعة على تفرّق نحلهم^٩ معترفون بذلك، و نافون لصحّة ما يُضاف إليه
من ادّعاء الإمامة بالنص، و الشيعة أمرها ظاهر في نفي ما حكّمنا^{١٠} بحصول الإطباق
على نفيه عنه.

فإذا قرّر بالإجماع الذي ذكرناه أنّه لم يُضف إلى الرسول صلى الله عليه وآله

١. في المطبوع و الحجري: «لا نمضي».

٢. في المغني: «ما ذكرته الشيعة».

٣. في المطبوع و الحجري: «من قوله». و في المغني: «من» بدل «و قوله».

٤. في المطبوع و الحجري و المغني: - «كانت».

٥. في المغني: «كثرة».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «و ما يجري مجرى ذلك».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٢٦ - ١٢٧.

٨. في «ط، ف»: «يثبت». و في «ج»: «ثبت».

٩. في «د»: «نحلّهم».

١٠. في «ص، ط»: «حكّمنا».

باطلاً في الإمامة، وَثَبَّتْ عَنْهُ^١ ادْعَاؤُهَا، وَجَبَّ الْقَطْعُ عَلَى صَحَّةِ قَوْلِهِ؛ لِتَقْدُمِ
الْإِجْمَاعِ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ.

عَلَى أَنْ فِي الشَّيْعَةِ مَنْ يُثَبِّتُ عَصْمَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِغَيْرِ النَّصِّ، وَلَا
يَفْتَقِرُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَى تَقْدُمِ النَّصِّ بِالْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي
صَحَّةِ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «عَلَيَّ مَعَ الْحَقِّ، وَالحَقُّ مَعَ
عَلَيٍّ؛ يَدُورُ حَيْثُمَا دَارَ»^٢، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ
مَنْ عَادَاهُ»^٣. وَقَدْ ثَبَّتَ عَمُومُ الْخَبَرَيْنِ، وَفِي ثُبُوتِ عَمُومِهِمَا دَلَالَةٌ عَلَى نَفْيِ سَائِرِ
الْأَفْعَالِ الْقَبِيحَةِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يَفَارِقُهُ الْحَقُّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَكِبَ
الْبَاطِلَ، وَمَنْ حُكِمَ لَهُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَلِيُّهُ وَعَدُوُّ عَدُوِّهِ وَنَاصِرُ نَاصِرِهِ وَخَازِلُ
خَازِلِهِ، لَا يَجُوزُ أَيْضاً مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ قَبِيحاً؛ لِأَنَّهُ لَوْ فَعَلَهُ لَكَانَ يَجِبُ مُعَادَاثُهُ فِيهِ
وَخِذْلَانُهُ وَالْإِمْسَاكُ عَنْ نُصْرَتِهِ.

فَقَدْ ثَبَّتَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً صَحَّةُ الْإِسْتِدْلَالِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى إِمَامَتِهِ. ١٨٩/٢

[عدم المنافاة بين نقل النص عن طريق أمير المؤمنين عليه السلام وغيره]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ لَا يَصِيرُ إِمَاماً إِلَّا بِنَصِّ الرَّسُولِ»^٤، وَلَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ النَّصُّ عَلَيْهِ^٥
غَيْرُهُ» فَلَسْنَا نَدْرِي مِنْ أَيِّ وَجْهِ^٦ ظَنَّنَاهُ طَاعِناً عَلَى مَا حَكَاهُ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ؟ لِأَنَّ

١. الضمير في «عنه» راجع إلى أمير المؤمنين عليه السلام.

٢. تقدّم تخريجه في ج ٢، ص ٣١٢ و ٤٣٣.

٣. تقدّم تخريجه في ج ٢، ص ٤٣٣.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «إِلَّا بِالنَّصِّ مِنَ الرَّسُولِ».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «- عَلَيْهِ».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «الْوَجْه».

وجوبَ عِلْمِ الْغَيْرِ بِهِ وَظُهُورِهِ^١ لَهُ وَوَجوبَ نَقْلِهِ أَيْضاً - لَوْ سَلَّمْنَاهُ عَلَى غَايَةِ مَا يَقْتَرِحُهُ الْمُخَالِفُونَ - لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّاهُ، وَإِنَّمَا يُمكنُ أَنْ يُطْعَنَ بِمَا ذَكَرَهُ عَلَى مَنْ اعْتَمَدَ فِي النَّصِّ عَلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَفَى أَنْ يَكُونَ مَعْلُوماً مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْجِهَةِ؛ فَيَكُونَ مَا أوردَهُ^٢ بَيَاناً عَنْ وَجوبِ ظُهُورِهِ وَنَقْلِهِ مِنْ جِهَةِ الْغَيْرِ وَنَفْيِ اخْتِصَاصِهِ. وَلَيْسَ الْمَقْصَدُ بِمَا حَكَاهُ عَنَّا مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ إِلَى هَذَا، لَكِنْ إِلَى إِبْثَابِ النَّصِّ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ الْمَخْصُوصَةِ.

فَأَمَّا مُنَازَعَتُهُ فِي إِبْثَابِ سَلَفِ الشَّيْعَةِ: فَقَدْ سَلَفَ الْكَلَامُ فِيهِ^٣، وَذَلَّلْنَا عَلَى بُطْلَانِ دَعْوَى الْمُخَالِفِينَ انْقِطَاعَ نَقْلِهِمْ، وَبَيَّنَّا اتِّصَالَهَ وَسَلَامَتَهُ مِنَ الْخَلَلِ بِمَا لَا طَائِلَ فِي إِعَادَتِهِ^٤.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَقَدْ قَالَ هَذَا الرَّجُلُ^٥ عِنْدَ هَذَا الْكَلَامِ: إِنْ جَازَ أَنْ يُقَدَّحَ فِي نَقْلِ الشَّيْعَةِ لِهَذِهِ^٦ الدَّعْوَى لِجَوْزِنَ لِلْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ^٧ أَنْ يُقَدَّحُوا بِمِثْلِهِ^٨ فِي نَقْلِ الْمُعْجَزَاتِ وَغَيْرِهَا.

١. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «فِي ظُهُورِهِ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مَا أَرَادَهُ».

٣. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٣٣٤ - ٣٣٦.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «أَدْعَايِهِ».

٥. يَعْنِي بِالرَّجُلِ الرَّجُلَ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي ص ١٨٤ وَ الَّذِي عَنْهُ بَقُولُهُ: «وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْإِمَامِيَّةِ فِي كِتَابِهِ...» وَلَمْ يَصْرَحْ بِاسْمِهِ وَ لَا بِكِتَابِهِ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَذِكْرِهِ.

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «بِهَذِهِ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «و غَيْرِهِمْ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «بِمِثْلِهِ».

فكانه جعلَ إزاء ما ادَّعينا^١ من القلّة^٢ فيمن يدّعي النصّ من الشيعة ادّعاءه لقلّة^٣ من نقل المعجز، وأنهم كثّروا من بعد. ومن أنزل نفسه هذه المنزلة فهو بمنزلة من كابر^٤ في المشاهدات؛ لأننا نعلم كثرة المسلمين وكثرة الناقلين للمعجز.

وبعد، فإنّا لا نثبت كون المعجز بنقل المسلمين، فيجوز أن يتعلّق بهذه الطريقة، بل نثبتها بالتواتر والضرورة. وعندنا أنّ المسلم والكافر في ذلك لا يختلف، ولذلك^٥ لم يختلفوا في نقل كون المعجزات، وإنما وقع الخلاف^٦ في دلالتها على ما يبيّنه في باب النبوءات.^٧

وهذه الجملة تسقط دعوى كلّ من ادّعى إثبات الإمامة بنصّ ضروري، ولا يبقى من بعد إلا الكلام في النصوص التي يُقال أنّها دلالة على الإمامة، ويُتوصّل إلى معرفة الإمامة بالاستدلال بها، كما يُتوصّل^٨ إلى معرفة الأحكام بالنظر في الكتاب والسنة.

ولا يمكن في هذه القسمة^٩ الإحالة على نصّ غير مبين بقول^{١٠} معروف

١٩٠/٢

١. في «ج، ص، ف»: «ما ادّعاء».

٢. في «ج، ص»: «من النقل». وفي المغني: «من العلة».

٣. في «ج، ص»: «ادّعاء نقله».

٤. في المغني: «من كانوا».

٥. في المغني: «وكذلك».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «وإنما اختلفوا».

٧. يعني من كتابه «المغني» وهو في المجلد الخامس عشر منه.

٨. في المطبوع: «+ بها». وفي «ج، ص، ف»: «إلى معرفة الإمامة بالاستدلال بها، كما يتوصّل».

٩. في المغني: «الفسحة».

١٠. في «ج، ص، ف» والمغني: «منقول بدل بقول».

لفظه؛ لأنهم متى أحوالوا على نصّ لا يُعرفُ لفظه، لم يكونوا بأن يدّعوا أنه^١ دلالة النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام بأولى من يدّعي ضده وخلافه [و يكون هذا المدّعي بمنزلة من يدّعي مذهباً ويجعل الدلالة عليه نصّ الكتاب، ولا يتلو آيةً إلا نظّر فيها وفي دلالتها.

وإنما يمكن أن لا تقع الإحالة على قول بعينه لم يدّع النصّ الضروري؛ لأنّ ما حلّ هذا المحلّ الحجّة فيه وقوع العلم بقصده عليه السلام ودينه، ولا معتبر باللفظ كما لا معتبر بأعيان المخبرين. فأمّا فيما ذكرناه^٢ فلا بُدّ من ذكر النصّ الدالّ ليتمّ الغرض.

وهذه الطريقة^٣ تحوّل^٤ القوم^٥ إلى ذكر ما يدّعون أنه يدلّ على النصّ [على أمير المؤمنين] من كتاب أو سنة حتّى يُنظر فيه وفي دلالته [و يكون الكلام معهم في كيفية الدلالة ووجهها، وربّما وقع الكلام معهم في طريق إثبات تلك الدلالة؛ و هل هي ثابتة بالتواتر، أو بخبر يكون حجّة من جهة الاكتساب، أو يلحق بأخبار الآحاد؟] وكلّ ذلك ممّا لا يستنكر وقوع الخلاف فيه، ولا يحلّ في المكابرة محلّ ما قدّمناه من دعوى الإضرار [على ما تقدّم ذكره].^٦

١. أي النصّ غير المبيّن بقول معروف.

٢. ما بين المعقوفين من المغني، وهكذا فيما يأتي.

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «الطريق».

٤. في «ج، ص، ف» و المغني: «تخرج».

٥. في المغني: «لا محالة».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٢٧ - ١٢٨.

[حصول العلم الضروري بكثرة من يدعي النص من الشيعة]

يُقَالُ له: إنَّ^١ مُخَالَفَ^٢ الْمِلَّةِ يَعْلَمُ ضَرُورَةَ كَثَرَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي «هَذِهِ الْأَزْمَانِ» وَمَا وَالَاهَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَشْكَّ فِي كَثَرَتِهِمْ وَانْتِشَارِهِمْ، حَتَّى إِنَّا نَعُدُّ مَنْ أَظْهَرَ الشَّكَّ فِي ذَلِكَ مُكَابِرًا. وَكَذَلِكَ^٣ الْمَخَالِفُونَ فِي النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْلَمُونَ ضَرُورَةَ كَثَرَةِ مَنْ يَدَّعِي نَقْلَ هَذَا النَّصِّ فِي «هَذِهِ الْأَزْمَانِ». وَإِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يَشْكُوكَ فِي اتِّصَالِ نَقْلِهِمْ وَكَثَرَةِ سَلَفِهِمْ فِي النِّقْلِ^٥، كَمَا يَشْكُ مَخَالِفُو الْمِلَّةِ فِي هَذِهِ الْحَالِ مِنْ نَقْلِ الْمُسْلِمِينَ لِلْمُعْجِزَاتِ.

فَقَدْ صَحَّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي ادَّعَى فِيهِ الْمَكَابِرَةَ عَلَى الْمَخَالَفِ، لَنَا مِثْلُهُ فِي نَقْلِ النَّصِّ وَكَثَرَةِ نَاقِلِيهِ، وَبَقِيَ^٦ الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَدَّعِيَ فِيهِ الضَّرُورَةَ، كَمَا لَا يُمَكِّنُنَا ادِّعَاؤُهَا فِي إثْبَاتِ سَلَفِنَا وَاتِّصَالِهِمْ. وَكَرِمَهُ أَنْ يَنْفَصِلَ مِنْ دَعْوَى مُخَالَفِ الْمِلَّةِ عَلَيْهِ انْقِطَاعُ^٧ نَقْلِ الْمُعْجِزَاتِ، وَأَنَّ ادِّعَاءَهَا ظَهَرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الْأَوْقَاتِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ^٨ مِنْ إِبْرَادِ حُجَّةٍ فِي ذَلِكَ إِلَّا وَهِيَ^٩ بَعَيْنُهَا كَانَتْ حُجَّتَنَا^{١٠}

١. هكذا في النسخ. وفي المطبوع والحجري والتلخيص: «كما أن».

٢. في «ج، ص»: «من خالف».

٣. في المطبوع والحجري والتلخيص: «فكذلك».

٤. في المطبوع والحجري: «فإنما».

٥. في «ج، ص، ط، ف» وحاشية «د»: «فيه» بدل «في النقل».

٦. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «و نفى».

٧. في التلخيص: «وانقطاع».

٨. هكذا في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص. وفي «د» والمطبوع والحجري: «لا يمكن». وفي التلخيص: «لا يتمكّن المخالف».

٩. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «وهي».

١٠. في التلخيص «كانت حجة لنا».

عليه فيما طعن^١ به في نقلنا.

[عدم ثبوت معجزات الرسول - عدا القرآن - بالضرورة]

فَأَمَّا نَفْيُهُ أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ إِلَى إِثْبَاتِ الْمُعْجَزِ هُوَ النِّقْلُ وَادِّعَاؤُهُ الضَّرُورَةَ، فَإِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ فِي الْقُرْآنِ. فَأَمَّا مَا عَدَاهُ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الْقُرْآنِ وَ يَدَّعَى^٢ فِي ثُبُوتِهَا الضَّرُورَةَ وَ هُوَ يَعْلَمُ كَثْرَةَ مَنْ يَخَالِفُهُ فِيهَا مِنْ طَوَائِفِ أَهْلِ الْمِلَلِ، ثُمَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ قَدْ نَفَوْا كَثِيرًا مِنَ الْمُعْجَزَاتِ^٣.

و لَيْسَ مَا يَدَّعُوهُ - مِنْ حَصُولِ الْعِلْمِ بِظُهُورِ ذِكْرِهَا فِي زَمَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ - بِمَعْلُومٍ أَيْضًا وَ لَا مُسَلَّمٍ؛ لِأَنَّ مَنْ خَالَفَ الْمُسْلِمِينَ يُنَكِّرُ ذَلِكَ وَ يَقُولُ: «لَوْ كَانَ جَرَى فِي الزَّمَانِ الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنْ ذِكْرِ هَذِهِ الْمُعْجَزَاتِ مَا يَدَّعُوهُ، لَوْ جَبَّ أَنْ يَنْقُلَهُ إِلَيَّ أَسْلَافِي كَمَا نَقَلُوا سِوَاهُ^٤»، وَ مَنْ خَالَفَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي مُعْجَزَاتٍ بِأَعْيَانِهَا يُنَكِّرُ أَيْضًا ظُهُورَ ذِكْرِ مَا أَنْكَرَهُ^٥ فِيمَا تَقَدَّمَ.

فَقَدْ وَضَحَ بُطْلَانُ مَا ادَّعَاهُ مِنَ الضَّرُورَةِ فِي إِثْبَاتِ الْمُعْجَزَاتِ، فَظَنَّ أَنَّ دَعْوَاهُ هَذِهِ تُغْنِيهِ عَنْ اعْتِبَارِ التَّوَاتُرِ وَ الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى صِحَّةِ النِّقْلِ؛ فِرَارًا مِنْ أَنْ يُلْزَمَهُ

١. في «ج، ص، ط، ف» و حاشية «د»: «قدح».

٢. في المطبوع: «فليس يجوز أن لو يدعى» بدل «فليس يجوز أن يجري مجرى القرآن و يدعى».

٣. في التلخيص: «من هذه المعجزات».

٤. في التلخيص: «لوجب أن ينقلها أسلافنا كما نقلوا سواها».

٥. في التلخيص: «ظهور ذلك» بدل «ظهور ذكر ما أنكره».

مِن الطعنِ في^١ كَثْرَةِ الناقِلِينَ وَاتِّصَالِهِمْ مَا أَلْزَمَنَاهُ.
فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْكَلَامُ فِي النُّصُوصِ الَّتِي يُدْعَى أَنَّهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْإِمَامَةِ،
وَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ أَلْفَاظِهَا لِنَنْظَرٍ فِي كَيْفِيَّةِ دَلَالَتِهَا».
فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَمْ تَنْبُتِ^٢ النُّصُوصُ قَطُّ^٣ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ عِنْدَنَا
مِنْ اعْتِبَارِ الْأَلْفَاظِ الْمُنْقُولَةِ وَكَيْفِيَّةِ دَلَالَتِهَا، وَأَنَا لَمْ نُجَلِّ فِي ثُبُوتِهِ وَلَا فِي الْمُرَادِ بِهِ
عَلَى عِلْمِ الضَّرُورَةِ.

١. في المطبوع والحجري: «من».

٢. في «ج، ص» والحجري: «لم يثبت». وفي «د»: «لم نثبت».

٣. هكذا في «د» والحجري. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «قط».

٤. في المطبوع: «لأنه» بدل «وأنه».

[الكلام في تواتر النصوص التي ينقلها الشيعة و دلالتها]

قال صاحب الكتاب:

فأما ما يدَّعون من ألفاظٍ غير^١ منقولة، نحو ادَّعائهم أنه عليه السلام قال في أمير المؤمنين - وقد أشار إليه -: «هذا إمامكم من بعدي» إلى ما شاكله، فغير مسلم ولا نقل فيه، فضلاً عن أن يدعى فيه التواتر. وإنما الذي يصح فيه النقل الأخبار التي يذكرونها كخبر^٢ غدير خم وغيره، مما نوره من بعد.

ولا يمكنهم أن يدَّعوا أيضاً أنه^٣ غير محتمل^٤ من غير جهة الإضرار؛ لأنه إذا لم يكن فيه اضطرار يعلم معه قصد النبي عليه السلام، فوجه الاستدلال به كوجه الاستدلال بالقرآن والسنة على الأحكام، وما هذه حاله يصح فيه^٥ طريقة التأويل^٦ و صرف الظاهر إلى^٧ غيره بدليل؛

١. في المغني: - «غير».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «نحو خبر».

٣. في المغني: «ولا عليهم أن يدَّعوا نصاً» بدل «ولا يمكنهم أن يدَّعوا أيضاً أنه».

٤. المحتمل: ما يحتمل عدة وجوه.

٥. في المغني: «فيها».

٦. في «ط، ف» و المغني: «التأويل».

٧. في المغني: «عن».

لأنَّه لا يَكُونُ في الألفاظِ التي يَذْكُرُونَ^١ في ذلك أَوْكَدُ مِنْ أن يَقُولَ عليه السلامُ: «هذا إمامُكم من^٢ بعدي».

فمَتَى لَمْ يُعَلِّمْ مُرَّادُهُ عليه السلامُ باضطرارٍ أَمَكْنَ^٣ أن يُقَالَ: إنَّ هذا القولَ لا يُعْمُ الإمامةَ؛ لأنَّه لا يَمْتَنِعُ أن يَريدَ أَنَّهُ إمامُكم في الصلاة، أو إمامُكم في العُلُومِ^٤ التي هي أَجَلُّ مِنَ الإمامةِ^٥ التي تَتَضَمَّنُ الوِلايَةَ.

وَأَمَكْنَ^٦ أن يُقَالَ فيه: إنَّ هذا القولَ لا يُعْمُ الإمامةَ؛ لأنَّ قولَه: «هذا إمامُكم»^٧ بِمَنْزِلَةِ قولَه: «هذا رَئيسُكم و قائدُكم و سائقُكم» إلى غيرِ ذلك ممَّا يَفْتَضِي صِفَةً لا تَسْتَوَعِبُ و لا يُمَكِّنُ ادِّعاءَ العمومِ فيها؛ و لا بُدَّ^٨ مِنْ بَيانٍ إذا لَمْ يَكُنْ هَناكَ^٩ تَعَارُفٌ يُحْمَلُ الكلامُ عليه.

و لا يُمَكِّنُ أن يُدَّعى في لَفْظِ «الإمامة» التَعَارُفُ مِنْ جِهَةِ اللُّغَةِ؛ لأنَّه لا يُعْقَلُ في اللُّغَةِ أَنَّها تُفِيدُ القِيامَ بالأُمُورِ التي تَخْتَصُّ بالإمامِ^{١٠}.

و لا يُمَكِّنُ ادِّعاءَ العُرْفِ الشرعيِّ فيه - و الذي حَصَلَ فيه مِنْ^{١١}

١. في «ص، ط، ف»: «تذكر». و في «ج»: «يذكر».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: - «من».

٣. في «ج»: «يمكن».

٤. في المطبوع و الحجري: «أو الإمامة في العلم».

٥. في المغني: «أو الإمامة في العلم الذي هو أصل الإمامة».

٦. في «ج»: «و يمكن».

٧. في المطبوع و الحجري: «إمام».

٨. في المطبوع و الحجري: «فلا بد».

٩. في المغني: «ثمَّ بدل «هناك».

١٠. في «د» و المغني: «الإمام».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: - «من».

١٩٤/٢

التعارف إنما حصل باصطلاح أرباب المذاهب، و ما حلّ هذا المحلّ لا
يَجِبُ حَمْلُ الخطابِ عليه - و لذلك لم يُروَ عن الصحابة ذكرُ الإمامة،
و إنما كانوا يذكرون «الأمير» و «الخليفة»، و لذلك قالوا يومَ السقيفة:
«مِنَّا أميرٌ، و مِنكم أميرٌ» و قالوا لأبي بكرٍ: «خليفة رسولِ الله» و لعلِّي:
«أمير المؤمنين» و لم يصفوا أحداً منهم بالإمام، و إنما رويَ في هذا
الباب: «الأئمة من قريش» و وَجَبَ حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى ما ذكرناه مِن
حَيْثُ عَقَلَ الْكُلُّ مِنْهُ هَذَا الْمَرَادَ، لا بظاهره.

و إنما أردنا بهذا الكلام أن نبين أن ادعاء لفظ في النص غير محتمل لا
يُمْكِنُ [و أن من سلك هذه الطريقة، فلا بُدَّ من أن يسوّغ فيما يرويه
المنافرة و ادعاء التأويل و صرف الكلام من وجه إلى وجه؛ لأنّه لا
يَكُونُ الذي يَدَّعِيهِ و يَتَعَلَّقُ بِهِ أَقْوَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ الذي يَصِحُّ فِيهِ
طَرِيقَةُ النَّظَرِ، و إنما يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فيما يُعْلَمُ قَصْدُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ
ضَرُورَةٌ. و قد بيّنا فساد ذلك و أنّه ليس من الباب الذي يَجِبُ نَقْلُ
ألفاظٍ مخصوصةٍ فيه].^١

[صحة ما تدّعيه الشيعة من لفظ النص و تواتره]

يُقَالُ له: لَيْسَ يَخْلُو نَفْيُكَ لِنَقْلِ أَلْفَاظِ النَّصِّ مِنْ أَنْ تَرِيدَ بِهِ أَنَّهُ لَا نَقْلَ فِيهِ مِنْ جِهَةٍ
الْخَصُومِ^٢، فَذَلِكَ إِذَا أَرَدْتَهُ - وَ صَحَّ - لَا يَضُرُّنَا^٣؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَفْتَقِرُ النَّصُّ فِي الصَّحَةِ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٢٨ - ١٢٩، و ما بين المعقوفين من المصدر.

٢. في «ج، ص»: «من جهتك».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «لم يضرنا».

إلى نقل الخصوم إذا كان قد نقله من تقوم^١ الحجة بنقله.

وإن أردت أنه لا نقل فيه على وجه، فأنت تعلم ضرورة أن الشيعة تدعي نقل لفظ النص والتواتر به^٢، وتسمع منها ذلك أنت وأسلافك من قبلك، وإن كنت تدعي أن نقلهم له غير متصل وأنه مما ولد^٣ بعد زمان الرسول صلى الله عليه وآله. اللهم إلا أن تكون أردت بما ذكرته في كلامك من نفى النقل نفياً ما ذكرناه آنفاً من الاتصال والاستمرار. وهذا إن كنت أردته غير مفهوم من كلامك، والمفهوم منه خلافه. وقد مضى ما يدل على اتصال نقل الشيعة، وأن سلفهم في نقل النص كخلفهم^٤.

وليس يجب^٥ إذا لم يكن جميع الألفاظ التي تروها^٦ في النص مثل خبر الغدير أن تكون باطلة؛ لأن إبطالها بهذا الوجه يؤدي إلى إبطال كل ما لم يسلمه المخالفون لخصومهم من الأخبار، وإن كان قد اختص بنقله فرقة فيهم الحجة. على أن خبر الغدير لم يفارق النص الجلي من حيث الحجة^٧، لكن من حيث نقله المخالفون وأجمع^٨ الناس على تسليمه، وقد ثبتت الحجة بما لا إجماع فيه ولا تسليم من جميع الأمة.

١٩٥/٢

١. في «د، ط» والحجري: «يقوم».

٢. في المطبوع والحجري: «به».

٣. المولود من الكلام والشعر: المصنوع.

٤. تقدم في ج ٢، ص ٣٣٤ - ٣٣٦.

٥. في المطبوع: «وليجب»، وهو سهو.

٦. في المطبوع والحجري: «يروونها».

٧. في «ج، ص، ط، ف» وحاشية «د»: «من حيث ظننت».

٨. في المطبوع والحجري: «فأجمع».

[نفي «الاحتمال» عن النص]

فأما قوله: «إن جميع ما نعتمه من النصوص إذا لم يعلم منه قصد النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله باضطرارٍ، فلا بُدَّ أن يكون مُحْتَمَلًا» فليس يخلو الاحتمال الذي عناه من أن يريد به ما لم يمكن القطع فيه على وجهٍ دون وجهٍ، وكانت الأقوال في المراد منه كالمُتكَافئة المُتْحَازِيَةِ^١. فإن أراد هذا - وهو المفهوم في الأغلب من لفظ «الاحتمال» - فالنص عندنا بمعزلٍ عنه؛ لأنه مما يقطع على المراد منه، ولا تكافؤ بين الأقوال المختلفة في تأويله.

وإن أراد بالاحتمال جواز^٢ دخول الشبهة و عدم العلم الضروري، فهو غلط؛ لأنه ليس كل ما لم يعلم ضرورةً و أمكن المبطّل صرفه عن ظاهره بالشبهة^٣ مُحْتَمَلًا؛ لأنه لو كان ما هذه صفته موسوماً بالاحتمال لوجب أن تكون أدلة العقل^٤ كلها مُحْتَمَلَةً، وكذلك نصوص القرآن والسنة التي تقطع^٥ على المراد منها، حتى يكون قوله تعالى: «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَ هُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ»^٦، و «مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ»^٧، و «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»^٨، مُحْتَمَلًا. غير أننا وإن منعناه من

١. المتحاذية: أي المتقاربة.

٢. في «ج، ص، ف»: - «جواز».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: - «بالشبهة».

٤. في المطبوع والحجري: «موهوماً».

٥. في «ط، ف» والحجري: «أن يكون».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «العقول».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «أدلة».

٨. في «ج، ط، ف»: «يقطع». و في الحجري: «تقطع».

٩. الأنعام (٦): ١٠٣.

١٠. المؤمنون (٢٣): ٩١.

١١. الشورى (٤٢): ١١.

إطلاق لفظ «الإحتمال» على ما جاز دخول الشبهة فيه - لما ذكرنا أنه مؤدّ إليه - لا نمتنع^١ من جواز دخول الشبهة^٢ في الألفاظ التي تروىها ونعتمد^٣ها في الدلالة على النص، و من أن يصرفها المبطل عن ظاهرها على سبيل الخطأ، وإنما منعنا^٤ من إطلاق لفظ «الاحتمال».

وإن أراد بالاحتمال جواز العدول عن الظاهر أو عن الحقيقة على وجه من الوجوه - فإن ذلك ممكن في الكلام خاصة دون أدلة العقول - فهذا أيضاً مؤدّ إلى أن جميع أدلة الكتاب والسنة محتملة، وما نظنه يستحسن إطلاق ذلك. على أن العدول عن الظاهر^٥ عن الحقيقة لا يخلو من أن يكون مستعملاً بدليل، أو بشبهة.

فإن كان عن دليل، فسنبين أن جميع ألفاظ النص لا يجوز الإنصراف عن اقتضاها النص^٦ إلى غيره بشيء من الأدلة، وأنه لا يصح قيام دليل يقتضي حملها على خلاف النص الذي نذهب^٧ إليه.

وإن كان العدول عن الظاهر بالشبهة، فنحن نجوز أن تدخل^٨ الشبهة على بعض الناظرين، فيصرف لفظ النص إلى غير موجب و مدلوله، غير أن ذلك لا يوجب أن يكون محتملاً؛ لما تقدّم.

١. هكذا في «د». وفي المطبوع والحجري: «لا يمتنع».

٢. من قوله: «فيه - لما ذكرنا» إلى هنا لم يرد في «ج، ص، ط، ف».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «التي يرويها ويعتمد».

٤. في المطبوع والحجري: «منعناه».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «أو».

٦. في «د»: «للنص».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «يذهب».

٨. في «ج، د، ص» والحجري: «أن يدخل».

فقد بطلَ بهذه الجملة قوله: «إنه لا شيء نوره من ألفاظ النصوص إلا وهو محتمل».

[دلالة لفظ «الإمامة» في النص على الإمامة العامة]

فأما تخصيصه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «هذا إمامكم من بعدي» و ادعائه أن الضرورة إذا ارتفعت أمكن أن يُحمَلَ^١ على إمامة الصلاة أو العلم، فغير صحيح. وقد أجاب أصحابنا عن هذا الإلزام و أمثاله بأن قالوا: الذي يؤمننا من أن يجوز^٢ ما ألزمناه من التخصيص أن الذين نقلوا إلينا ألفاظ النصوص خبرونا بأن أسلافهم خبروهم عن أسلافهم، إلى أن يتصل الخبر بزمان الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، أنهم^٣ فهموا من قصده النص على الإمامة التي قد استقرت في الشريعة حكمها و صفتها و عمومها لسائر الولايات؛ قالوا: و إذا كان مراده عليه السلام مما^٤ يصح أن يقع الإضرار إليه كما يصح أن يقع^٥ الإضرار إلى خطابه و كلامه، فلو جَوَزْنَا على الناقلين الكذب في أحد الأمرين جَوَزْنَا في الآخر.

و من ذهب من أصحابنا إلى أن «اللفظ المحتمل لأُمُورٍ مختلفة على جهة الحقيقة إذا ارتفع بيان المخاطب و تخصيصه مراده بوجه دون وجه، يجب حملُه على سائر محتملاته، إلا ما منع منه الدليل» يسقط بهذا^٦ المذهب السؤال

١. في «ص، ط»: «أن يحتمل».

٢. في المطبوع: «من تجويز».

٣. في المطبوع و الحجري: - «أنهم».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «فيما».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «كما يقع» بدل «كما يصح أن يقع».

٦. في «ج» و المطبوع: «هذا» بدل «بهذا».

عن نفسه، فنقول^١: إذا كَانَ لَفْظُ «الإمامة» مُحْتَمِلًا لِسَائِرِ الْوِلَايَاتِ الَّتِي تَسْتَعْرِفُهَا الإمامةُ الشرعيةُ^٢ كاحتماله لبعضها، وَلَمْ يَبَيِّنِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٣ مُرَادَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ وَالتَّخْصِصِ، وَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ اللَّفْظُ عَلَى جَمِيعِ مَا يَحْتَمِلُهُ. وَهَذَا الْجَوَابُ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِأُصُولِنَا، وَمَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلِ نَعْتَقُدُ فَسَادَهُ وَبُطْلَانَهُ.

وَأَصَحُّ مَا يُجَابُ بِهِ عَنِ السُّؤَالِ أَنْ يُقَالَ: قَدْ وَجَدْنَا الْأَمَّةَ فِي هَذَا الْخَبَرِ الْمَخْصُوصِ الَّذِي تَدْعِيهِ الشَّيْعَةُ بَيْنَ قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا قَوْلُ مَنْ نَفَاهُ^٤ وَحَكَمَ بِبُطْلَانِهِ، وَالْآخَرُ قَوْلُ مَنْ أَثْبَتَهُ وَقَطَعَ عَلَى صَحَّتِهِ. وَوَجَدْنَا كُلَّ مَنْ قَطَعَ عَلَى صَحَّتِهِ لَا يَفْرُقُ^٥ فِي تَنَاوُلِهِ لِلْإِمَامَةِ بَيْنَ وِلَايَةٍ وَغَيْرِهَا، بَلْ يَحْكُمُ بِاسْتِيعَابِهِ لْجَمِيعِ^٦ الْوِلَايَاتِ الَّتِي تَدْخُلُ تَحْتَ الْإِمَامَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلا يَمَيِّزُ بَيْنَ عِلْمٍ وَصَلَاةٍ وَغَيْرِهِمَا؛ فَالْقَوْلُ بِإِثْبَاتِ الْخَبَرِ مَعَ التَّخْصِصِ قَوْلٌ خَارِجٌ عَنْ أَقْوَالِ الْأَمَّةِ الْمُسْتَقِرَّةِ، فَوَجَبَ اطِّرَاحُهُ.

[وجود عُرف شرعي في لفظ «الإمام»]

فَأَمَّا نَفْيُهُ أَنْ يَكُونَ فِي لَفْظِ «الإمام» عُرف شرعي، وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا حَصَلَ التَّعَارُفُ فِيهَا بِاصْطِلَاحِ أَرْبَابِ الْمَذَاهِبِ»: فَهُوَ طَرِيقٌ إِلَى نَفْيِ الْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ فِي جَمِيعِ الْأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ؛ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ لَفْظَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ لَيْسَ بِشَّرْعِيٍّ، وَإِنَّمَا اصْطَلَحَ عَلَى مَعْنَى هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَرْبَابُ الْمَذَاهِبِ!

١. كذا في النسخ، ولعل الصحيح: «فيقول».

٢. في المطبوع والحجري: - «الشرعية».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٤. في المطبوع: «نحاه».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «ووجدنا الكل الذين قطعوا على صحته لا يفرقون».

٦. في «ج، ص، ط»: «بجميع».

فإن^١ قيل: كَيْفَ يَصِحُّ إِخْرَاجُ لَفْظِ «الصَّلَاةِ» و ما أَشْبَهَهَا مِنْ عُرْفِ الشَّرْعِ و قد وَرَدَ الْكِتَابُ وَ السُّنَّةُ بِذِكْرِهَا، وَ فَهِمَ الْمُخَاطَبُونَ مِنْ جَمِيعِ الْأَفَاظِ الْكِتَابَ وَ السُّنَّةَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْمَخْصُوصَةِ؟

قُلْنَا^٢: وَ كَيْفَ يُنْفَى^٣ كَوْنُ لَفْظِ «الْإِمَامَةِ» شَرْعِيًّا وَ يُدْعَى اصْطِلَاحُ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ، وَ قد وَرَدَ الْكِتَابُ وَ السُّنَّةُ بِلَفْظِ الْإِمَامَةِ، وَ فَهِمَ الْمُخَاطَبُونَ مِنْهَا الْإِمَامَةَ الشَّرْعِيَّةَ؟ فَمِمَّا وَرَدَ بِهِ الْكِتَابُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^٤.

و مِمَّا وَرَدَ فِي^٥ السُّنَّةِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ» وَ قد فَهِمَ السَّامِعُونَ لِهَذَا الْقَوْلِ^٦ وَ الْمُخَاطَبُونَ بِهِ^٧ مِنْهُ الْإِمَامَةَ الشَّرْعِيَّةَ.

فإن جازَ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا: إِنَّهُمْ فَهِمُوا ذَلِكَ لَا مِنْ قِبَلِ الظَّاهِرِ، جازَ أَنْ يُقَالَ^٩ فِي جَمِيعِ مَا فَهِمُوهُ مِنْ مَعْنَى لَفْظِ الصَّلَاةِ وَ الزَّكَاةِ وَ جَمِيعِ الْأَفَاظِ الَّتِي تُنْسَبُ إِلَى عُرْفِ الشَّرْعِ أَنَّهُمْ لَمْ يَفْهَمُوا مَعَانِيهَا الْمَخْصُوصَةَ بِالظَّاهِرِ.

و هَذَا يَبِينُ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى إِثْبَاتِ الْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ فِي سَائِرِ الْأَفَاظِ ثَابِتٌ فِي لَفْظِ الْإِمَامَةِ، وَ أَنَّ^{١٠} الْقَادِحَ فِي كَوْنِهَا شَرْعِيَّةً قَادِحٌ فِي جَمِيعِ الْأَفَاظِ الشَّرْعِ.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «فإذا».

٢. في المطبوع: - «قلنا»، و هو سهو.

٣. في المطبوع: «يتنفي»، و هكذا بالنسبة إلى «و يدعى» القادم.

٤. البقرة (٢): ١٢٤.

٥. في «ط، ف»: «به».

٦. في المطبوع و الحجري: + «ما يروونه من».

٧. هكذا في «ج، ص، ط»، و في «د، ف»: «بهذا القول». و في المطبوع و الحجري: «هذا القول».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: - «به».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يقول».

١٠. في المطبوع و الحجري: «فإن».

[استعمال الصحابة للفظ «الإمامة» في حق ولاية الأمر]

فأما قوله: «إنهم لم يسموا بالإمامة أحداً من ولاية الأمر، وإنهم عدلوا عن لفظ الإمام إلى لفظ الخليفة والأمير^٢».

فقد بينّا أنهم قد استعملوا لفظ «الإمامة» في الإنباء عن الولاية المخصوصة، كما استعملوا لفظ «الأمير» و «الخليفة»^٣، و استدللنا بما رَوَاهُ من قوله: «الأئمة من قُرَيش» و فهم جميعهم معنى الإمامة الشرعية منه. و ليس يجب إذا استعملوا لفظ الإمامة في موضع أن لا يستعملوا غيره مما يقوم مقامه في موضع آخر، و لفظة^٤ «إمرة^٥ المؤمنين» و «الخلافه» تقوم^٦ مقام سائر ألفاظ الإمامة^٧ في عرفهم و تُنبئ عن معناها، فهم مخيرون بين جميع هذه الألفاظ، و مستعملون لما حسن عندهم استعماله منها.

١٩٩/٢

و إنما يكون في كلامه شبهة لو كانوا لما استعملوا لفظ «أمير» و «خليفة» لم يستعملوا لفظ^٨ «الإمام»^٩ في موضع من المواضع، فأما مع استعمالهم^{١٠} للكُلِّ فلا شبهة.

١. في «ج»: «بالإمام».

٢. في «ج»: «لفظ الأمير والخليفة».

٣. في «ج، د، ص، ط، ف»: «لفظ أمير وخليفة» بدون الألف و اللام.

٤. في «د، ط» و المطبوع و الحجري: «و لفظ».

٥. في المطبوع و الحجري: «إمارة».

٦. في «د، ص، ط» و الحجري: «يقوم».

٧. في المطبوع و الحجري: «مقام لفظ الإمامة».

٨. في «د»: «لفظة».

٩. هكذا في «ص، ف» و في سائر النسخ و المطبوع: «الإمامة».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «استعماله».

[إبطال أن يكون النصّ ناظراً إلى إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد عثمان خاصة، لا قبله]
 فإن قال^١: قد أجبتم عنّ خصص الولاية و قصرها على بعض دون بعض، فما
 جوابكم لمن ألزَمكم تخصيص الأحوال فقال: جَوَزُوا أن يريد بقوله: «هذا إمامكم
 من بعدي»: بعد عثمان، فيكون مستعملاً للخبر على الوجه الذي يشهد له الإجماع؟
 قيل له: هذا السؤال يسقط بالأجوبة الثلاثة التي تقدّم ذكرها^٢:
 فأحدها^٣: الاعتماد على نقل ما فهم من مراد النبي صلى الله عليه وآله والعلم
 بقصده.

و الآخر: حمل اللفظ على جميع محتملاته إلا ما منع منه الدليل، على مذهب
 من يرى ذلك.

و الآخر: اعتبار الإجماع. و طريقة^٤ اعتباره هاهنا: أن الأمة مُجمعة^٥ على
 أن النبي صلى الله عليه وآله لم يُنصّ على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة نصّاً
 يتناول الحال التي هي^٦ بعد قتل عثمان، دون ما قبلها من الأحوال؛ لأنّ من نفى
 النصّ جُملةً من المخالفين يَمنع من حصول الإمامة لأمر المؤمنين^٧ عليه السلام
 في تلك الحال بالنصّ و يُثبتها بالاختيار، و من ذهب إلى النصّ لا يخصّ تلك
 الحال دون ما تقدّمها؛ فالقول بأنّ النصّ تناول تلك الحال دون ما قبلها

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «قالوا».

٢. تقدّم في ص ٢٩ - ٣٠.

٣. في المطبوع و الحجري: «و أحدها».

٤. في «ج»: «و طريق».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «مجتمعة».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «هي».

٧. في «ج، ص، ط، ف» و حاشية «د»: «له» بدل «لأمير المؤمنين».

خارج^١ عن^٢ الإجماع والأقوال المستقرّة فيه.

[إثبات كون النصّ أمراً وإيجاباً، لا إخباراً عن المستقبل]

فإن قال: فما الجواب لمن حمل ما يروونه من ألفاظ^٣ النصّ - كقوله: «هذا خليفتي من بعدي» إلى ما شاكله من الألفاظ - على الخبر دون الأمر والإيجاب؟ فكأنه عليه السلام قال: «إنه سيكون بعدي إماماً في الحال التي عقدت له الإمامة فيها بالاختيار»^{٢٠٠/٢} و يكون ثبوت الإمامة^٤ بالعقد له، لا من جهة قول الرسول صلى الله عليه وآله. قيل له:

[١]. هذا يسقط بطريقة اعتبار ما فهمه الناقلون من مراده عليه السلام؛ لأن من نقل ألفاظ النصّ ينقل عن أسلافه أنهم ذكروا عن أسلافهم حتى يتصل النقل بزمان الرسول صلى الله عليه وآله عليه وآله أنهم فهموا من مراده عليه السلام بألفاظ النصّ الإيجاب والاستخلاف، دون الخبر عما سيكون^٥ في المستقبل.

[٢]. و يسقط أيضاً بطريقة حمل اللفظ على سائر احتمالاته على مذهب من يراه؛ لأن قوله: «هذا خليفتي من بعدي» و «هذا إمامكم من بعدي» يحتمل أن يكون خبراً، أو أمراً وإيجاباً^٧؛ فلا مانع^٨ يمنع من أن يريد مخاطب به الأمرين

١. في «ج، ص، ط، ف» و حاشية «د»: «خروج».

٢. في المطبوع: «من».

٣. في المطبوع والحجري: - «ألفاظ».

٤. في المطبوع والحجري: «ثبوت إمامته».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «يكون».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: - «من».

٧. في المطبوع والحجري و بعض النسخ: «أن يكون خبراً و أمراً أو إيجاباً».

٨. في المطبوع والحجري: «و لا مانع».

جميعاً. و الصحيح أن اللفظة الواحدة يجوز أن يقصد بها قائلها إلى المعاني المختلفة التي لا يمنع من إرادته لها على الاجتماع مانع.

[٣]. على أن ما اعترض به السائل لا يسوغ في جميع الألفاظ المنقولة في النص، ولا يصح حملها على الخبر دون الإيجاب؛ لأن قوله عليه السلام: «سلموا على عليّ بامرة المؤمنين»^١ لا يجوز أن يكون خبراً عما يكون في المستقبل؛ لأنه يدل على استحقاقه منزلة إمرة المؤمنين في الحال؛ بدلالة الأمر بالتسليم المتضمن لذكرها. ولو كان إشارة إلى ما يقع في المستقبل - ونحن نعلم أن الذي يحصل في المستقبل ولما حصل سببه غير مستحق في الحال - لما صح الكلام، ولما جاز أن يأمر عليه السلام بالتسليم المقضي لحصول الاستحقاق و سببه في الحال.

وكذلك قوله عليه السلام: «أيكم يبايعني يكن أخي و وصيي و خليفتي من بعدي»^٢ لا يصح أن يكون خبراً عما يقع في المستقبل؛ لأنه عليه السلام جعل المنازل المذكورة جزاء^٣ على ما^٤ دعا إليه من مبايعته، وأخرجه^٥ مخرج الترغيب فيما جعل المنازل جزاء^٦ عليه^٧. وكل ذلك لا يصح إذا حمل اللفظ على الخبر، وإنما يصح إذا حمل على الإيجاب بهذا القول، فكأنه^٨ عليه السلام قال: «من يبايعني منكم فقد أوجب كونه أخاً لي و وصياً و خليفة من بعدي».

١. تقدّم تخريجه في ج ٢، ص ٣١٣.

٢. تقدّم تخريجه في ج ٢، ص ٣٣٢.

٣. في «ج، ص، ط» و حاشية «د»: «خبراً».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «عماً».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و أخرج».

٦. في «ص، ط»: «مما جعل المنازل خبراً».

٧. في «ج»: «عنه».

٨. في «ج»: «لهذا القول، وكأنه».

[٤]. ومما يَبِينُ أيضاً بطلانَ حَمَلِ اللفظِ عَلَى الخبرِ: أَنَّهُ لَا شُبْهَةَ فِي أَنْ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَ الْخِلَافَةَ مِنَ الْمَنَازِلِ - كَالْوَصِيَّةِ وَالْأُخُوَّةِ - الْغَرَضُ فِيهَا الْإِيجَابُ دُونَ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَرِيدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ بَايَعَنِي^١ صَارَ بَعْدِي أَخًا لِي وَوَصِيًّا لِأَمْرٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِإِيجَابِي ذَلِكَ لَهُ بِهَذَا الْقَوْلِ»!!

وَإِذَا ثَبَتَ الْوَجُوبُ فِيمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَ الْخِلَافَةَ، ثَبَتَ الْوَجُوبُ فِيهَا أَيْضاً؛ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَنْسُقَ^٢ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْضَ الْمَنَازِلِ عَلَى بَعْضٍ وَيَرِيدَ بِالْجَمِيعِ الْإِيجَابَ دُونَ الْخَبَرِ، مَا عَدَا مَنَزِلَةَ الْخِلَافَةِ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا فِي اللفظِ حُكْمٌ مَا تَقَدَّمَهَا.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنْ أَحَدِنَا أَنْ يَقُولَ - وَقد عَزَمَ عَلَى سَفَرٍ أَوْ هَمَّ بِأَمْرٍ -: «مَنْ صَحَّحَنِي فِي سَفَرِي أَوْ سَاعَدَنِي عَلَى الْأَمْرِ الَّذِي هَمَمْتُ بِهِ، كَانَ شَرِيكِي فِي ضَيْعَتِي^٣، وَالمَسْمُوعُ الْقَوْلُ عِنْدِي، وَالمَقْدَّمُ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِي، وَ لَهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ» وَ يَرِيدُ بِجَمِيعٍ مَا ضَمَّنَهُ الْكَلَامُ الْإِيجَابَ، مَا عَدَا ذِكْرَ الْأَلْفِ فَإِنَّهُ يَرِيدُ: أَنَّهُ سَيَنَالُ أَلْفًا^٤ وَ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ، وَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُوَ سَبَبًا فِي الْإِسْتِحْقَاقِ.

[٥]. وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُبْطَلَ تَأْوِيلٌ مَنْ حَمَلَ جَمِيعَ الْأَلْفَافِ الْمَرْوِيَةِ فِي النَّصِّ عَلَى الْخَبَرِ بِالطَّرِيقَةِ^٥ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي اعْتِبَارِ الْإِجْمَاعِ^٦؛ لِأَنَّ النَّاسَ فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي يَرَوْنَهَا فِي النَّصِّ الْجَلِيِّ بَيْنَ مُثَبِّتٍ لَهَا قَاطِعٍ عَلَى صَحَّتِهَا، وَ بَيْنَ نَافٍ لَهَا مَكْذُوبٍ

١. فِي «ص»: «بِإِيعَنِي».

٢. فِي «د»، «ف» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَنْسُقُ». وَ يَنْسُقُ، أَيِ يَعْطِفُ. رَاجِعُ: تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٣، ص ٤٥٧ (نَسَقُ).

٣. فِي «د»، «ص» وَ الْمَطْبُوعُ وَ الْحَجَرِي: «فِي صَنِيعَتِي».

٤. فِي «ج»، «ص»، ط، «ف»: «أَلْفُ دِرْهَمٍ».

٥. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ وَ الْحَجَرِي: «بِالطَّرِيقِ».

٦. تَقَدَّمَتْ فِي ص ٣٣.

بها. و مَنْ نَفَاها لَا يَشْكُ فِي^١ حَمْلِهَا عَلَى الْإِيجَابِ وَ مَبَايِنَةِ حَمْلِهَا عَلَى الْخَبَرِ
 لِقَوْلِهِ، وَ مَنْ أَثْبَتَهَا ذَهَبَ إِلَى الْإِيجَابِ فِيهَا^٢ دُونَ الْخَبَرِ، أَوْ إِلَى الْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً^٣ -
 عَلَى جَوَابِ مَنْ تَعَلَّقَ مِنْ أَصْحَابِنَا بِالْإِحْتِمَالِ، وَ حَمَلَ اللَّفْظَ عَلَى سَائِرِ مُحْتَمَلَاتِهِ -
 فَحَمَلُهَا عَلَى الْخَبَرِ دُونَ الْإِيجَابِ لِلْإِمَامَةِ قَوْلٌ خَارِجٌ عَنِ الْإِجْمَاعِ.

١. فِي «د»: + «مَبَايِنَةَ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مِنْهَا».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مَعاً».

[مناقشةُ دَعْوَى الإجماعِ على إمامةِ أبي بكرٍ]

و اعلم^١ أنَّ الذي به تَبَيَّنَتْ إمامةُ أبي بكرٍ: هو^٢ الإجماعُ الذي ترتَّبته^٣ يَفْتَضِي نفي^٤ كُلِّ شيءٍ يَتَعَلَّقُونَ به و يَزْعُمُونَهُ^٥ دالًّا على إمامةِ أميرِ المؤمنين عليه السلام، و أنَّه مصروفٌ عن ظاهره متأوَّلٌ إن كان ظاهره^٦ يدلُّ على ما يدَّعونه^٧؛ لأنَّه قد ثَبَتَ أنَّ الإجماعَ حُجَّةٌ، و صَحَّ أنَّه يَجِبُ^٨ لأجلِه صَرَفُ الكلامِ عن ظاهره، و أنَّه بِمَنْزِلَةِ الأدلَّةِ العقليةِ و السمعيةِ في ذلك.

و قد بَيَّنَّا أنَّه لا يُمكنُ أن يُقالَ في شيءٍ مِنْ أدلَّتِهِمْ أنَّه لا احتمالَ فيها،

١. في المغني: «اعلم» بدون الواو.

٢. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «من» بدل «هو».

٣. في المغني: «نرتبته». و في «ج، ص»: «ثبوته».

٤. هكذا في النسخ. و في المطبوع و الحجري و المغني: «في» بدل «نفي».

٥. في «ط»: «تعلقون به و تزعمونه».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «و إن كان له ظاهر».

٧. في «ص، ف»: «ما تدَّعون».

٨. في المغني: «لا يجب».

بل لا بُدَّ من دخول الاحتمال في جميعها.
 فيصحُّ لأجل ذلك^١ أن يُتأوَّل ما يوردون^٢ في هذا الباب، ويُصرف إلى
 غير ظاهره^٣، أو يُخصَّص بدليل الإجماع.
 وإذا كان مشايخنا إنما قالوا بإمامة أبي بكرٍ من جهة دليل الإجماع،
 فمتى ثبت لهم ذلك صحَّ الطعن به في جملة أدلّتهم، فلو لم نشتغل
 بأدلّتهم أصلاً لصحَّ، ولزّمهم عند ذلك أن يكلّمونا في هذا الدليل^٥؛ هل
 هو صحيح أم لا؟

فإن صحَّ لنا على ما نرّيته، فقد كُفينا مؤونة الاشتغال بأدلّتهم واحداً
 واحداً.

وإن لم يصحَّ ولا معوّل لنا في إمامة أبي بكرٍ إلّا عليه، فقد كفوا هم^٦
 مؤونة الاشتغال بهذه الأدلّة؛ لأنه لا خلاف أن^٧ إمامة أبي بكرٍ إذا لم
 تصحَّ^٨، فالصحيح إمامة عليٍّ عليه السلام.

وهذا يبيّن أن الواجب التشاغل بهذه الدلالة^٩؛ لأنّها إن صحّت فلا وجه

١. في المعني: «في جميع ذلك» بدل «لأجل ذلك».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «ما يروون».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و يصرف عن ظاهره».

٤. في «ج، ص، ط، ف» والمعني: «فإذا».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و لو لم نشتغل بأدلّتهم أصلاً، و لصحّ إلزامهم عند ذلك أن يكلّمونا في هذا الباب».

٦. في حاشية الحجري: «كفيناهم». و في المطبوع: «كفوهم».

٧. في «ج»: «في أن».

٨. في «ج، د، ص» و الحجري: «لم يصح».

٩. هكذا في المعني، و يشهد له تكرار هذه العبارة فيما بعد. و في النسخ و المطبوع: «بالدلالة»
 بدل «بهذه الدلالة».

لأدليهم، وإن لم تصحَّ فقد استغنوا عن أدليهم^١؛ لأنَّ في كلا الطرفين الإجماع يُغني^٢ عن إيراد هذه الأدلة.

و ليس لهم أن يقولوا: إنَّ إيراد هذه^٣ الأدلة المقصود بها إبطال قول من يدَّعي إمامة أبي بكرٍ من جهة النص.

لأنَّا قد بيَّنا أنَّ ذلك القول متروك، وأنَّه لا معول عليه؛ لأنَّ أحدًا لم يدَّع النصَّ عليه إلَّا من جهة أخبار الآحاد التي يتعلَّق بها أصحاب الحديث، أو من جهة التقديم للصلاة الذي^٤ يبيِّن أنَّه أشدُّ احتمالاً من سائر ما يُذكر من^٥ التصوص، وإنَّما ذكرنا المذاهب المعتمدة، و ليس إلَّا^٦ ما ذكرناه من الوجهين.

على أنَّ ذلك يوجب أن يوردوا هذه الحجج على البكريَّة وأصحاب الحديث دوننا، وهم إنَّما يقصدون بالحجاج هذه الطائفة^٧ التي تدخل معهم في طريقة النظر، وتعمد على قولهم^٨.

ولم نقل ذلك لأنَّ إيرادهم^٩ هذه الأدلة لا يصحُّ، وإنَّما أوردناه لنبيِّن أنَّ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «عن دلائلهم». ومن قوله: «لأنَّها إن صحَّت...» إلى هنا ساقط من المغني.

٢. في المغني: «مغني».

٣. في المطبوع: - «هذه».

٤. في «ج»: «التي».

٥. في «ج»: «في».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: - «إلَّا».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: - «الطائفة».

٨. في المغني: + «و ذلك يبيِّن صحَّة ما قدَّمناه».

٩. في «د»: «إرادتهم».

هذه الطريقة يُمكن أن يُعترضَ بها على الجميع، و أنها متى صَحَّتْ لَمْ يَلْزَمُ^١ الاشتغالُ بأدلتهم إلا كما يَلْزَمُ في باب التوحيدِ مِنَ الاشتغالِ بتأويلِ الآيِ^٢ المتشابهة. [و قد بيَّنا أنَّ الإجماعَ حُجَّةٌ و أنَّ طَنَهُم في ذلك لا يَصِحُّ، و إنما يَبْقَى بَيْنَنَا و بَيْنَهُم أنَّ الإجماعَ الذي نَدَّعِيهِ في إمامة أبي بكرٍ هل هو ثابتٌ أم لا؟ فإذا صَحَّ ثباته فليس إلا ما ذَكَرناه].^٣

يُقالُ له: الإجماعُ حُجَّةٌ كما ذَكَرْتَ، لكن إذا ثَبَّتَ و لَمْ يُقْتَصِرْ فِيهِ عَلَى الدَّعْوَى، و سَنَبِيئٌ بَطْلَانٌ ما يَدَّعَى مِنَ الإجماعِ على إمامة أبي بكرٍ إذا صِرْنَا إِلَى الكلامِ في إمامته، بِعَوْنِ اللَّهِ.^٥

[بيان عدم دخول الاحتمال في النص، و دخوله في الإجماع على أبي بكر]

فأمَّا دخولُ الاحتمالِ في^٦ أدلَّتينا فقد بيَّنا ما فيه^٧، و أبطلنا دخولَ الاحتمالِ الذي هو بِمَعْنَى التكافؤِ و تساوي الأقوالِ فيها، و ذَكَرْنَا أنَّ ظواهرها لا يَجُوزُ الإصرافُ عنها، و أَنَّهُ لَا يَصِحُّ^٨ أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ يَقْتَضِي العُدُولَ عَمَّا نَذْهَبُ^٩ إِلَيْهِ في مفهومها.

١. هكذا في «د». و في المغني: «لم يجب». و في سائر النسخ و المطبوع: «لم يلزمهم».

٢. في المغني: «بالآي» بدل «بتأويل الآي».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٢٩ - ١٣٠. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «إن».

٥. سوف يأتي في ج ٤، ص ١٢٩ و ما بعدها.

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «على».

٧. تقدّم في ص ٢٧ - ٢٨.

٨. في «ج، ص، ط» و حاشية الحجري: «لا يصلح».

٩. في «د، ص، ط» و الحجري: «عمّا يذهب».

و سَنَدُ فِيمَا بَعْدَ عَلَى أَنْ خَبَرَ الْعَدِيرِ - وَ هُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ» - وَ خَبَرَ الْمَنْزِلَةِ - وَ هُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» - لَا يَصِحُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى غَيْرِ الْإِمَامَةِ^١، لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا، وَ أَنْ^٢ حَمَلَهُمَا^٣ عَلَى خِلَافِ الْإِمَامَةِ يَقْتَضِي إِخْرَاجَ الْخِطَابِ عَنْ حَدِّ الْحِكْمَةِ^٤ وَ الصَّوَابِ، وَ أَنْ إِيْجَابَ الْإِمَامَةِ يَتَنَاوَلُ الْحَالَ الَّتِي تَلِي وَفَاتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِلَا فَصْلٍ؛ وَ لَا نَذْكُرُ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَدْلَةَ قَاطِعَةً لَا يَدْخُلُهَا تَأْوِيلٌ وَ لَا احْتِمَالٌ.

٢٠٤/٢

عَلَى أَنْ مَا يَدَّعِيهِ الْمُخَالِفُونَ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ مُحْتَمِلٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ إِطْبَاقَ الْكُلِّ عَلَى الرِّضَا بِإِمَامَتِهِ غَيْرُ مَعْلُومٍ ضَرُورَةً، وَ إِنَّمَا يُتَعَلَّقُ فِيهِ^٥ بِالْإِمْسَاكِ عَنِ النَّكِيرِ وَ الْكَفِّ عَنِ الْمَنَازَعَةِ وَ الْمُخَالَفَةِ، وَ ذَلِكَ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَ لَا مُسَلَّمٍ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، وَ لَوْ سُلِّمَ فِي جَمِيعِهَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الرِّضَا؛ لِأَنَّ الرِّضَا لَا يُعْلَمُ بِوُقُوعِ الْكَفِّ عَنِ النَّكِيرِ فَقَطْ دُونَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْكَفِّ إِلَّا الرِّضَا.

فَقَدْ تَقَرَّرَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ دُخُولُ الْإِحْتِمَالِ فِيمَا يَدَّعُوهُ^٦ مِنَ الْإِجْمَاعِ، وَ جَازَ أَنْ يُصَرَّفَ عَنْ ظَاهِرِهِ لَوْ كَانَ لَهُ ظَاهِرٌ يَقْتَضِي الرِّضَا، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى^٧ الْحَقِيقَةِ. وَ إِذَا ثَبَّتَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، فَلَوْ لَمْ يَصِحَّ مَا قَدَّمْنَاهُ - مِنْ نَفْيِ الْإِحْتِمَالِ عَنْ أَدْلَتِنَا الَّذِي^٨

١. فِي «ص، ط»: «أَنْ يُحْمَلَ عَلَى غَيْرِ الْإِمَامِ». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «أَنْ يُحْمَلَ إِلَّا عَلَى الْإِمَامَةِ».

٢. فِي «ج، ف»: «فَإِنْ».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «حَمَلَهُمَا».

٤. فِي «ج، ص، ف»: «الْحُكْم».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مِنْهُ».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «عَلَى مَا يَدَّعُوهُ».

٧. فِي «ج، ص، ف»: «- عَلَى».

٨. فِي «ص»: «الَّتِي».

إذا ثَبَّتْ^١ قَضَى عَلَى ما يَدْعُوهُ مِنَ الإجماع الذي هو مُحْتَمِلٌ فِي نَفْسِهِ، وَ دَخَلَهَا الإحتمالُ عَلَى ما يَدْعِيهِ المَخَالَفُ - لَوْ جَبَّ إِذَا كَانَ الإحتمالُ دَاخِلاً^٢ فِي الأَمْرَيْنِ أَنْ يَبْطُلَ التَّرجيحُ، وَ يَجِبُ أَنْ يُنْظَرَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الأَمْرَيْنِ عَلَى حَدِّهِ؛ فَإِذَا صَحَّ قَضَيْنَا بِهِ عَلَى فسادِ الآخرِ.

[نقض كلام القاضي بنفس طريقتة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَمَتَى ثَبَّتْ لَهُمْ ذَلِكَ - يَعْنِي دَلِيلَ الإجماع - صَحَّ الطعنُ بِهِ فِي جُمْلَةٍ أَدْلَتْهُمْ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَهَذَا بَيِّنٌ أَنَّ الْوَاجِبَ التَّشَاغُلَ بِهَذِهِ الدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ صَحَّتْ فَلَا وَجْهَ لِأَدْلَتِهِمْ، وَ إِنْ لَمْ تَصِحَّ فَقَدْ اسْتَغْنَوْا عَنْ أَدْلَتِهِمْ».

فَعَلَيْهِ فِيهِ مِثْلُ^٣ مَا لَهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَهُ: وَ إِذَا صَحَّ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى صَحَّةِ النَّصِّ، وَ قَامَتِ حُجَّتُهُ، صَحَّ الطعنُ بِهِ فِي جُمْلَةٍ أَدْلَةٍ مَن خَالَفْنَا، الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا التَّعَلُّقُ بِالإجماعِ^٤، فَلَوْ لَمْ نَسْتَغْلِ بِأَدْلَتِهِمْ أَصلاً لَصَحَّ، وَ لَلَزِمَهُمْ أَنْ يُكَلِّمُونَا فِيمَا نَعْتَمِدُهُ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟ فَإِنْ صَحَّ فَقَدْ كُفِينَا^٥ مَوْنَةَ الإِشْتَغَالِ بِأَدْلَتِهِمْ، وَ إِنْ لَمْ يَصَحَّ شَيْءٌ مِمَّا نَعْتَمِدُهُ مِنْ أَدْلَةِ النَّصِّ فَقَدْ كُفُوا هُمْ^٦ مَوْنَةَ الإِشْتَغَالِ بِأَدْلَتِهِمْ^٧؛ لِأَنَّ إِمَامَةَ

٢٠٥/٢

١. فِي المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «ثَبَّتْ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَاحِداً».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ حَاشِيَةُ الْحَجَرِي: «كُلٌّ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَإِذَا».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الإجماع المتعلق به» بَدَلِ «التعلق بالإجماع».

٦. فِي المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «كُفِينَاهُمْ».

٧. فِي «ط» وَ حَاشِيَةُ «ف»: «كُفِينَاهُمْ». وَ فِي «ص»: «كُفُوا». وَ فِي «د» وَ المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «كُفَاهُمْ».

٨. فِي «د» وَ المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «بِأَدْلَتِنَا».

أمير المؤمنين عليه السلام إذا لم تَصِحَّ فالصحيحُ إمامةُ أبي بكرٍ.
وهذه مقابلةٌ له بمثلٍ لفظه أو بقریب منه، فإن وَجَبَ بما ذَكَرَهُ العُدُولُ عن
الكلام في أدلتنا إلى الكلام فيما يدَّعي من الإجماع، وَجَبَ بمِثْلِهِ العُدُولُ عن
الكلام في الإجماع إلى الكلام في أدلتنا.

[تهافت كلام القاضي]

و من العَجَبِ أَنَّهُ يعارضُ فيما تقدَّم^١ ما نرويه من النصِّ الجَلِيِّ على أميرِ
المؤمنين عليه السلام بما يُحكى عن العباسية^٢ ما تدَّعيه من النصِّ على صاحبهم^٣
العباس و يُسَوِّي بينَ القولين، وهو يقولُ في هذا الفصل: «إنَّه لا خِلافَ أنَّ إمامةَ
أبي بكرٍ إذا لم تَصِحَّ فالصحيحُ إمامةُ عليٍّ» فهو^٤ هاهنا لا يحفلُ بقولِ العباسيةِ،
و يُسقطُه عن جُمْلَةٍ^٥ أقوالِ المُجمِّعين، و فيما تقدَّم يجعلُه مُساوياً لقولِ الشيعةِ
التي لا يُخرجُ قولها من الإجماع!!

و هكذا صنَّعَ في بابِ البكريةِ؛ لأنَّه عارضَ بقولهم قولَ الشيعةِ فيما تقدَّم^٦،
و أنكرَ على مَنْ حكَمَ فيهم^٧ بالشُّذوذِ، و جعلَهم كشيعةِ أميرِ المؤمنين

١. تقدَّم في ج ٢، ص ٤٠٣.

٢. «العباسية»: القائلون بأنَّ العباس منصوص على إمامته، و قد ذكرهم المصنَّف رحمه الله في
غير موضع من هذا الكتاب، و أشار إلى أنَّهم كانوا قليلين في زمانهم، و أنَّهم من الفرق المنقرضة
في زمانه. و قد أَلَفَ الجاحظ كتاباً حكى فيه مقالتهم و حججهم. راجع: فوق الشيعة، ص ٤٧-٤٨.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: - «صاحبهم».

٤. في «د» و الحجري: «و هو».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و يجعله ساقطاً من جملة».

٦. تقدَّم في ج ٢، ص ٣٨٣.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «فيه».

عليه السلام في سائر الأحوال، و قال في هذا الفصل: «إِنْ قَوْلُهُمْ مَتْرُوكٌ لَا مَعْوَلٌ عَلَيْهِ»!! فهو إذا شاء أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِهِمْ قَوَاهُ وَ شَيْدَهُ، وَ إِذَا رَأَى أَنَّ الْحُجَّةَ فِي قَوْلِهِمْ عَلَيْهِ ضَعْفُهُ وَ وَهْنُهُ! وَ هَذِهِ صُورَةٌ مَنِ يَنْصُرُ الْبَاطِلَ.

وَ لَيْسَ مَقْصَدُنَا بِإِيرَادِ ادَّلَتِنَا إِبْطَالَ قَوْلِ مَنْ يَدَّعِي إِمَامَةَ أَبِي بَكْرٍ مِنْ جِهَةِ النَّصِّ حَسَبَ مَا سَأَلَ نَفْسَهُ^٢ عَنْهُ، بَلْ مَقْصَدُنَا بِإِيرَادِهَا إِبْطَالَ كُلِّ قَوْلٍ يُخَالِفُ النَّصَّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَكَيْفَ يَظُنُّ أَنَّ ادَّلَتَنَا تَتَنَاوَلُ خِلَافَ الْبَكْرِيَّةِ، دُونَ خِلَافِ مَنْ أَثَبَّتَ إِمَامَةَ أَبِي بَكْرٍ مِنْ جِهَةِ الْإِخْتِيَارِ؟

وَ الْوَجْهُ الَّذِي مِنْهُ يَتَنَاوَلُ خِلَافَ الْبَكْرِيَّةِ مِنْ مِثْلِهِ يَتَنَاوَلُ خِلَافَ مَنْ عَدَاهُمْ؛ لِأَنَّهُ كَمَا يَبْطُلُ قَوْلُ مَنْ ادَّعَى النَّصَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مَتَى ثَبَتَ النَّصُّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَذَلِكَ يَبْطُلُ قَوْلُ مَنْ ادَّعَى ثُبُوتَ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ مِنْ جِهَةِ الْإِخْتِيَارِ مَتَى ثَبَتَ النَّصُّ عَلَيْهِ.

[إلزام القاضي بنفس ما ألزم به القائلين بالنص]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَمْ نَقُلْ ذَلِكَ لِأَنَّ إِيرَادَهُمْ هَذِهِ الْأَدْلَةَ لَا يَصِحُّ» إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ، فَمُبْطَلٌ لِفَائِدَةِ^٣ جَمِيعِ مَا تَكَلَّفَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ إِيرَادُنَا لِادَّلَتِنَا يَصِحُّ وَ يَجِبُ أَنْ يُتَكَلَّمُ فِيهَا مَتَى^٤ احْتَجَجْنَا بِهَا، وَ لَا يُعَدَّلُ بِنَا إِلَى الْكَلَامِ فِيمَا يَعْتَمِدُهُ الْمَخَالِفُ، فَأَيُّ تَرْجِيحٍ بَيْنَ الْأَدْلَةِ؟ وَ أَيُّ ثَمَرَةٍ لِمَا تَكَلَّفَهُ وَ أَطَالَ الْكَلَامَ فِيهِ؟ وَ لَا شَكَّ أَنَّ طَرِيقَتَهُمْ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْتَرَضَ بِهَا عَلَى جَمِيعِ طُرُقِنَا؛ لِأَنَّهَا لَوْ صَحَّتْ

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَلَا يَعْوَلُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «نَفْسَهُ».

٣. فِي «ص، ط»: «بِفَائِدَةِ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكَلَّمَ فِيهَا مِنْ».

لَمْ يَلْزَمْ الْإِسْتِغَالُ بِأَدْلَتِنَا إِلَّا كَمَا يَلْزَمُ الْإِسْتِغَالُ بِتَأْوِيلِ الْآيِ الْمُتَشَابِهَةِ، حَسَبَ مَا ذَكَرَهُ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ أَيْضاً فِي أَدْلَتِنَا؛ لِأَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي أَنَّ كُلَّ طَرِيقَةٍ نَعْتَمِدُهَا^١ فِي النَّصِّ يَعْتَرِضُ مَا يَعْتَمِدُونَهُ فِي إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَ^٢ أَنَّهَا مَتَى صَحَّتْ لَمْ يَجِبْ أَنْ يُسْتَعْلَ^٣ بِمَا يَدَّعُونَهُ مِنَ الْأَدْلَةِ إِلَّا كَمَا يُسْتَعْلَ^٤ بِتَأْوِيلِ الْآيِ الْمُتَشَابِهَةِ.

فَقَدْ ثَبَّتَ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَنَّ الْكَلَامَ فِي أَدْلَتِنَا مَتَى اعْتَمَدْنَاهَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْكَلَامُ فِيهَا^٥، وَأَنَّ مَنْ حَادَّ عَنِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَنَقَلَهُ إِلَى الْإِجْمَاعِ وَادَّعَى أَنَّهُ هُوَ الْوَاجِبُ مُطَالِبٌ بِمَا لَا يَلْزَمُ.

١. فِي «د، ط»: «يَعْتَمِدُهَا».

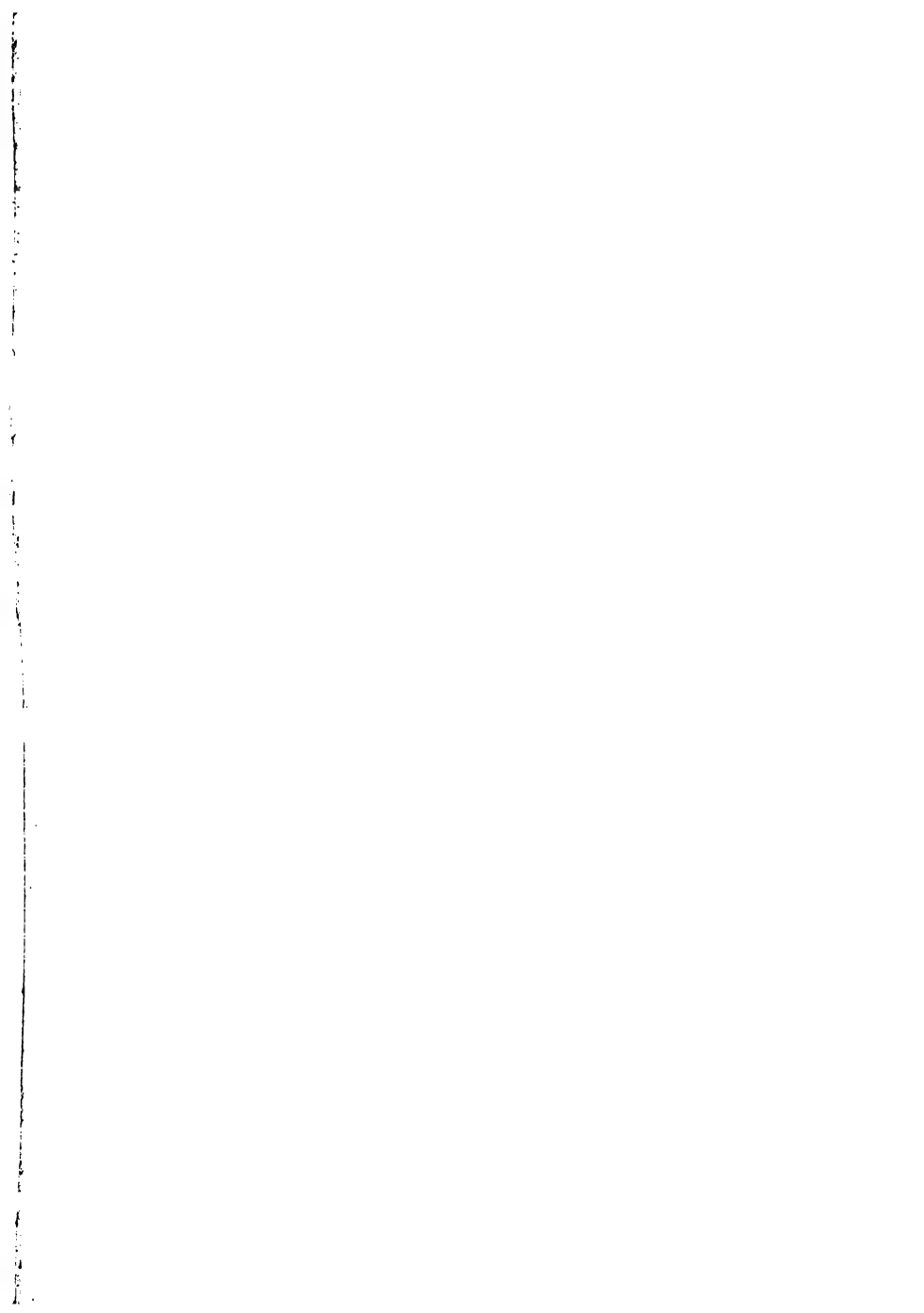
٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «و».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «أَنْ نُسْتَعْلَ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «كَمَا نُسْتَعْلَ».

٥. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «الْكَلَامُ فِيهَا».

الكلام في الأدلة الدالة على
إمامة أمير المؤمنين عليه السلام



[الدليل الأول والثاني والثالث]

[دليل العصمة، والأفضلية، والمطاعن]

قالَ صاحبُ الكتابِ:

[و نحنُ نذكرُ الآنَ سائرَ الطُرُقِ التي يذكُرونَها في إمامةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ مِن نصٍّ و غيره، و نَتكلَّمُ عليه إن شاءَ اللهُ].^١
دليلٌ لهم آخَرُ^٢: رُبَّما سَلَكَوا في أنَّه^٣ الإمامُ مسلَّكٌ مَن يَدَّعي أنَّه لا يصلُحُ^٤ للإمامةِ سِواه، و يزعمُ أنَّ الإمامةَ إذا لم يَصِحَّ أن يَكُونَ^٥ إلَّا بنَصٍّ^٦ فيَجِبُ أن يَكُونَ النصُّ عليه حاصلًا و إن لم يُنقلْ.
و لهم في ذلك طُرُقٌ:

[١]. إمَّا^٧ أن يقولوا: إذا كانَ الإمامُ لا بُدَّ من أن يَكُونَ معصوماً، و لم

١. ما بين المعقوفين من المغني.

٢. في المغني: - «آخر».

٣. في المطبوع: - «أنه».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «لا يصح».

٥. في المطبوع: «أن تكون».

٦. في المغني: «و يزعم أنَّ الإمامة إذا لم تكن إلَّا بنص».

٧. في المطبوع و الحجري: «و إمّا».

يَتَّبْتُ فِي الصَّحَابَةِ مَنْ يُعَلِّمُ^١ عَصْمَتَهُ غَيْرُهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْإِمَامَ.
 [٢]. وَرُبَّمَا قَالُوا: إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا الْأَفْضَلُ، وَثَبَتَ فِيهِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ^٢ الْأَفْضَلُ، فَكَأَنَّ النَّصَّ عَلَى إِمَامَتِهِ مَنْقُولٌ وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ.
 [٣]. وَرُبَّمَا قَالُوا: إِذَا صَحَّ فِي غَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ - لَوْجُوهُ^٣ مِنْ
 الْقَدَحِ يَذْكُرُونَهَا فِي أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرِهِ - فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ عَلِيًّا عَلَيْهِ
 السَّلَامُ، وَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ نَصٌّ وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ.
 [وَلَيْسَ يُمَكِّنُهُمُ التَّعَلُّقُ بِالنَّصِّ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ النَّصِّ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ،
 وَ بَادِعَاءِ الْمُعْجِزِ الَّذِي قَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهُ].^٤

[تقرير المصنّف لدليل العصمة]

يُقَالُ لَهُ: قَدْ أوردتَ دَلِيلَ التَّعَلُّقِ بِالعَصْمَةِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، وَرَبَّبْتَهُ عَلَى وَجْهِ لَا
 يَدُلُّ مَعَهُ عَلَى مَا جَعَلْنَاهُ دَلِيلًا عَلَيْهِ، وَ لَوْ جَعَلْتَ بَدَلًا مِنْ قَوْلِكَ -: «وَلَمْ يَتَّبْتُ فِي
 الصَّحَابَةِ مَنْ يُعَلِّمُ عَصْمَتَهُ غَيْرُهُ» - أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيمَنْ ادَّعَيْتَ لَهُ الْإِمَامَةَ بَعْدَ الرَّسُولِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَّا مَنْ تَقَطَّعَ^٥ الْأُمَّةُ عَلَى ارْتِفَاعِ الْعَصْمَةِ عَنْهُ، غَيْرُهُ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ، لَصَحَّ الْكَلَامُ.

و نَحْنُ نَرْتَّبُ هَذَا الدَّلِيلَ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ نَبَيِّنُ مَا وَلِيَهُ^٦ مِنَ الْأَدَلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا.

١. في المغني: «نعلم».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «هو».

٣. في «ج، ص، ف»: «بوجوه».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٣١. وما بين المعقوفين من المصدر.

٥. في النسخ: «يقطع». وما أثبتناه من المطبوع.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «و نبيّن ما يليه».

أما الدليل الأول: فمبني على أصليين^١:

أحدهما: أن الإمام لا يكون إلا معصوماً كعصمة الأنبياء عليهم السلام.

والأصل الثاني: أن الحق لا يجوز خروجه عن جميع الأمة.

فأما الأصل الأول: فقد تقدمت الأدلة عليه، ومضى الكلام فيها مستقصى^٢.

والأصل الثاني: لا خلاف بيننا وبين صاحب الكتاب فيه، وإن كنا مختلفين في

عليه؛ لأننا نوجب أن الحق لا يخرج من جملتهم من حيث ثبت أن بينهم معصوماً لا

يجوز أن يخلو منه زمان من الأزمنة^٣، وصاحب الكتاب يوجب مثل ما أوجبناه^٤

بغير^٥ علتنا. وقد تقدمت الأدلة على أن الإمام لا يخلو الزمان منه، وأنه لا يكون إلا

معصوماً، فقد صار الأصل الثاني أيضاً مدلولاً عليه ولحق بالأول.

وإذن ثبت الأصلان اللذان ذكرناهما.

ووجدنا الأمة في الإمامة بعد الرسول صلى الله عليه وآله على ثلاثة أقوال،

ليس وراءها رابع:

أحدها: قول من ذهب إلى أن الإمام بعده أمير المؤمنين عليه السلام بنصه صلى

الله عليه وآله بالإمامة. وهو قول الشيعة، على اختلافها.

والآخر: قول من ذهب إلى أن أبا بكر هو الإمام بعده، على اختلاف مذاهبهم في

اعتقاد النص عليه أو الاختيار. وهو قول أكثر مخالفينا في الإمامة؛ من المعتزلة، و^٦

١. في «ج، ص، ط، ف»: «اثنين» بدل «أصليين».

٢. تقدم في ج ٢، ص ١٣٥ وما بعدها.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يخلو الزمان منه».

٤. في «د» والمطبوع والحجري: «أوجبناه».

٥. في «د، ف»: «لغير».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «و من».

أصحاب الحديث، و المرجئة^١، و من وافقهم.

و الثالث: قول العباسية الذين ذهبوا إلى أن العباس رضي الله عنه هو الإمام بعد الرسول صلى الله عليه و آله، على شذوذهم و انقراضهم، و قلة عددهم في الأصل. و وجدنا قول من أثبت إمامة أبي بكر و قول من أثبت إمامة العباس باطلين؛ لإجماع الأمة على أن صاحبيهما^٢ لم يكونا معصومين بالعصمة^٣ التي عيناها. وإذا لم يكونا معصومين، و ثبت بالعقل أن الإمام لا يكون إلا معصوماً، بطلت دعوى من ادعى إمامتهما.

٢٠٩/٢

و إذا بطل هذان القولان، ثبت قول الشيعة، و أنه حق؛ لأنه لو لحق بهما في البطلان لكان الحق خارجاً من الأمة.

فقد ثبت بهذا الترتيب أن الإمام بعد الرسول صلى الله عليه و آله أمير المؤمنين عليه السلام بنصه صلى الله عليه و آله بالإمامة؛ لأن كل من قال: إنه - صلوات الله عليه - الإمام بعد الرسول صلى الله عليه و آله بلا فصل، لم يثبت الإمامة له عليه السلام إلا بالنص.

١. الإرجاء على معنيين: أحدهما بمعنى التأخير؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية و العقد. و الثاني إعطاء الرجاء؛ فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة. و قيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة. فعلى هذا المرجئة و الوعيدية فرقان متقابلتان. و قيل: الإرجاء تأخير علي عليه السلام عن الدرجة الأولى إلى الرابعة. و المرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، و مرجئة القدرية، و مرجئة الجبرية، و المرجئة الخالصة. و محمد بن شبيب و الصالحي و الخالدي من مرجئة القدرية. الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٦١ - ١٦٢؛ الفرق بين الفرق، ص ١٩٠.

٢. هكذا في المطبوع و الحجري. و في النسخ: «صاحبيهما».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «العصمة».

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ تَدَّعُونَ^١ الإجماعَ عَلَى ارتفاعِ العصمةِ عن أَبِي بَكْرٍ،
و فِي النَّاسِ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى عَصَمَتِهِ؟

لَأَنَّا لَمْ نَنْفِ بِالْإِجْمَاعِ الْعَصْمَةَ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ يَدَّعِيَهَا بَعْضُ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ وَ إِنْ
قَالُوا فِيهِ وَ فِي غَيْرِهِ أَنَّهُ مَعْصُومٌ بِالْإِيمَانِ أَوْ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَلَيْسَ فِيهِمْ
مَنْ يُثَبِّتُ لَهُ الْعَصْمَةَ الَّتِي نُوَجِّهُهَا لِلْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ لَا اعْتِبَارَ بِقَوْلِ مَنْ حَمَلَ
نَفْسَهُ عَلَى مَا يَخَالِفُ الْمَعْلُومَ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمُسْتَقَرَّةِ.

[دليل الأفضلية]

فَأَمَّا دَلِيلُ التَّعْلُقِ بِالْأَفْضَلِ: فَهُوَ عَلَى النِّحْوِ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا
دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا الْأَفْضَلُ، وَ ثَبَّتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَفْضَلُ،
وَ جَبَّتْ إِمَامَتُهُ^٢.

وَ قَدْ يُسْتَدَلُّ أَيْضاً عَلَى إِمَامَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا يَقَارِبُ هَذَا الْوَجْهَ؛ وَ هُوَ أَنْ يُقَالَ:
قَدْ ثَبَّتَ بِالْأَدَلَّةِ الْقَاطِعَةِ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَعْلَمُ الْأُمَّةِ^٣ بِجَمِيعِ الدِّينِ؛ دَقِيقِهِ
وَ جَلِيلِهِ، حَتَّى لَا يَشِدَّ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ عُلُومِهِ^٤، وَ قَدْ ثَبَّتَ بِالْإِجْمَاعِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ
وَ الْعَبَّاسَ - وَ هُمَا اللَّذَانِ ادَّعَى مُخَالَفُو الشَّيْعَةِ إِمَامَتَهُمَا بَعْدَ الرَّسُولِ^٥ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَ آلِهِ - لَمْ يَكُونَا بِهَذِهِ الصِّفَةِ، بَلْ كَانَا فَاقَدَيْنِ لكَثِيرٍ مِنْ عُلُومِ الدِّينِ، وَ ذَلِكَ ظَاهِرٌ
مِنْ حَالِهِمَا. فَبَطَلَتْ إِمَامَتُهُمَا، وَ ثَبَّتَتْ إِمَامَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ لَا قَوْلَ
لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ بَعْدَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «يَدَّعُونَ».

٢. فِي «ج»، ص، ط، ف: «وَ ثَبَّتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ وَ جَبَّتْ لَهُ الْإِمَامَةُ».

٣. فِي «ج»، ص، ط، ف: «إِلَّا الْأَعْلَمُ» بِدَل «إِلَّا أَعْلَمُ الْأُمَّة».

٤. فِي «ج»، ص، ط، ف: «مِنْ عُلُومِهِ شَيْءٌ».

٥. فِي «ج»، ص، ط، ف: «النَّبِيِّ».

[دليل المطاعن]

فأما طريقة الطعن في أن غيره لا يصلح للإمامة فواضحة، وقد اعتمدناها شيوخنا رحمهم الله قديماً^١. و رُبَّمَا^٢ ذَكَرُوا^٣ فيما يُخْرِجُ^٤ أبا بكرٍ من الصلاح للإمامة ارتفاع العصمة عنه، وإخلاله بكثيرٍ من علوم الدين؛ وهو الأقوى وإن رجع إلى ما تقدّم. و رُبَّمَا ذَكَرُوا أَنَّهُ أُخْرِجَ عن الولايات^٥ وقُدِّمَ عليه^٦ غيره، وأنه عُرِّلَ عن أداءِ سورة براءة بعد أن توجّه بها، وعُرِّلَ أيضاً عن الجيش المبعوث^٧ لفتح خيبر بعد أن بان قُبْحُ أثره فيه، وأورد^٨ الرسولُ صَلَّى اللهُ عليه وآله عَقِيبَ عَزَلِهِ مِنَ الْقَوْلِ ما لا شك في خروجه مَخْرَجَ التَّهْجِينِ والتوبيخ، حتّى إن كثيراً من أصحابنا ذهبوا إلى أن ما تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عليه وآله في تلك الحال من^٩ «أصحابنا ذهبوا إلى أن ما تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عليه وآله في تلك الحال من^{١٠} الوصف لأمر المؤمنين عليه السلام - بِمَحَبَّتِهِ^{١١} لله ورسوله، ومَحَبَّةِ اللهِ ورسوله له - تَدُلُّ عَلَى انتفائه عَمَّنْ عُرِّلَ عن الولاية، ويذكرون أشياء كثيرة من هذا الجنس^{١٢} هي مذكورة في الكتب مشهورة يستخرجون من جميعها كون الرجل

١. في «ج، ص، ف» - «رحمهم الله قديماً».

٢. في «ج، ص» : «فرُبَّمَا».

٣. أي ذكروا من جملة المطاعن.

٤. في «ج، ص، ط، ف» : «ما يخرج».

٥. في «ج» : «أنه من آخر الولايات».

٦. في «ج، ص، ط، ف» - «عليه».

٧. في «ج، ط، ف» : «الذي بُعث»، وفي «ص» : «الذي بعثه» بدل «المبعوث».

٨. في «ص» : «أورده».

٩. في النسخ المخطوطة : «عليه السلام».

١٠. في «د» و المطبوع و الحجري : «في».

١١. في المطبوع و الحجري و بعض النسخ : «محَبَّتِهِ» بدون الباء.

١٢. في «د» و المطبوع و الحجري : «في هذا الجيش».

مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ، وَ سَيَاتِي الْكَلَامُ فِيهَا مَشْرُوحاً عِنْدَ انْتِهَانِنَا إِلَى الْكَلَامِ فِي إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ^١ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَ عَوْنِهِ^٢.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَأَمَّا^٣ ادِّعَاؤُهُمْ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْصُوماً، فَقَدْ قُلْنَا فِيهِ مَا وَجَبَ^٤، فَلَا يُمَكِّنُهُمْ جَعْلُ ذَلِكَ أَصْلاً فِي هَذَا الْبَابِ.

عَلَى أَنَّ طَرِيقَ الْعِلْمِ بَأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْصُومٌ ثُبُوتُ النَّصِّ عَلَى عَيْنِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَدُلُّ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ^٥ عَلَى ذَلِكَ - إِنْ دَلَّ - إِنَّمَا هُوَ عَصْمَةُ الْحُجَّةِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ. وَإِذَا^٦ صَحَّ ذَلِكَ، فَمَتَى قَالُوا: «إِنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ لَكُونِهِ مَعْصُوماً^٧، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ مَعْصُوماً بِالنَّصِّ^٨، فَقَدْ عَلَّقُوا النَّصَّ عَلَيْهِ بِالْعَصْمَةِ، وَ الْعَصْمَةُ بِالنَّصِّ. وَ هَذَا يَوْجِبُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَدْخُلُ فِي أَنْ يَكُونَ مَعْلُوماً [فَكَيْفَ يَصِحُّ التَّعَلُّقُ بِمَا هَذَا حَالُهُ؟]^٩. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّهُ الْأَفْضَلُ، ففِيمَنْ يُخَالِفُهُمْ مَنْ يَقُولُ: «إِنَّ الْأَفْضَلَ أَبُو بَكْرٍ»، فَكَيْفَ^{١٠} يُمَكِّنُ إِثْبَاتُ النَّصِّ بِذَلِكَ؟

١. سوف يأتي في ج ٤، ص ٣٢٥ وما بعدها.

٢. في «ج، ص، ط، ف» - «و عونه».

٣. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «فأما».

٤. هكذا في «د» و الحجري و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «بما وجب».

٥. في المغني: - «من جهة العقل».

٦. في المغني: «فإذا».

٧. في المطبوع و الحجري: + «بالنص».

٨. في الحجري: - «و إنما يحصل مَعْصُوماً بِالنَّصِّ».

٩. ما بين المعقوفين من المغني.

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «و كيف».

و فيمن يُخالفهم^١ مَنْ لَا يُسَلِّمُ أَنْ الْأَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ الْأَفْضَلُ، بَلْ يَجُوزُ
إِمَامَةُ الْمَفْضُولِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ، أَوْ يَجُوزُ إِمَامَةُ الْمَفْضُولِ إِذَا كَانَ فِي
الْفَاضِلِ عِلَّةٌ تُفَعِّدُهُ، أَوْ كَانَ هُنَاكَ عُدْرٌ^٢.
و فيهم مَنْ يُجُوزُ^٣ إِمَامَةَ مَنْ غَيْرُهُ مِثْلُهُ فِي الْفَضْلِ، [فَكَيْفَ يَصِحُّ التَّعَلُّقُ
بِمَا ذَكَرُوهُ؟]^٤

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا مَا أَحَلَّتْ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِكَ فِي الْعَصْمَةِ، فَقَدْ تَقَدَّمَ نَقْضُهُ وَ بَيَانُ
فَسَادِهِ، وَ دَلَّلْنَا عَلَى وَجوبِ كَوْنِ الْإِمَامِ مَعْصُومًا بِمَا اسْتَحْكَمْنَاهُ وَ اسْتَقْصَيْنَاهُ.^٥
وَ لَوْ كَانَ طَرِيقُ الْعِلْمِ بِأَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْصُومٌ^٦ ثُبُوتُ النَّصِّ
عَلَيْهِ، وَ لَا طَرِيقٌ إِلَيْهِ غَيْرُهُ - حَسَبَ مَا ظَنَنْتَ - لَا يَلْزَمُنَا^٧ شَيْءٌ مِمَّا أوردته؛ لِأَنَّكَ
بَنَيْتَهُ عَلَى مَا لَا نَعْتَمِدُهُ، فَقُلْتَ: «وَمَتَى قَالُوا: إِنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ لَكُونَهُ مَعْصُومًا،
وَ إِنَّمَا يَحْصُلُ مَعْصُومًا بِالنَّصِّ، وَ جَبَّ كَذَا وَ كَذَا» وَ هَذَا مِمَّا لَمْ نَقُلْهُ وَ لَا نَقُولُهُ.^٨
وَ الَّذِي اعْتَمَدْنَاهُ^٩ فِي كَوْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ^{١٠} قَدْ تَقَدَّمَ^{١١}، وَ جُمِلَتْهُ:

١. في «ج، ص، ط، ف»: «يخالف».

٢. في «ج، ص، ف»: «في الفاضل علة يتعدّر إذا كان هناك عذر».

٣. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري: «و فيهم من يقول: يجوز».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٣١ - ١٣٢. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٥. تقدّم في ج ٢، ص ١٣٥ و ما بعدها.

٦. في المطبوع و الحجري: «معلوم»، و هو سهو.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «لم يلزمنا».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «مما لا نقوله و لم نقله».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «اعتمدنا عليه».

١٠. في «ج، ص، ف»: «مَعْصُومًا» بدل «مَنْصُوصًا عَلَيْهِ».

١١. في المطبوع و الحجري: «فقد تقدّم». و ما أشار إليه قد تقدّم في ص ٥٠ - ٥٣.

أَنَّ الدَّلِيلَ إِذَا دَلَّنَا^١ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ فِي الْجُمْلَةِ لَا بُدَّ مِنْ عَصَمَتِهِ^٢، وَاجْتَمَعَتْ^٣ الْأُمَّةُ عَلَى ارْتِفَاعِ الْعَصْمَةِ عَمَّنْ ادَّعَيْتْ إِمَامَتَهُ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سِوَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٤، فَقَدْ وَجَبَ بَطْلَانُ إِمَامَةٍ مِّنْ عَدَاةٍ، وَتَبَيَّنَتْ إِمَامَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَكَيْفَ^٥ يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ^٦: إِنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ لَكَوْنِهِ مَعْصُومًا، وَ قَدْ تَبَيَّنَتْ^٧ الْعَصْمَةُ عِنْدَنَا لِمَنْ لَيْسَ بِإِمَامٍ؟

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ^٨ السَّبِيلُ إِلَى الْعِلْمِ بِعَصَمَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ^٩ هَذَا الْاِسْتِخْرَاجِ وَعَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ؟ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ بَعْدَ الرَّسُولِ يَذْهَبُ إِلَى عَصَمَتِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ ذَهَبَ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ إِلَى النَّصِّ يُنَبِّئُهُ وَيُخَالِفُ فِي الْعَصْمَةِ. قُلْنَا: إِذَا تَبَيَّنَتْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ، وَكَانَ الْعَقْلُ دَالًّا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْصُومًا، وَجَبَتْ^{١٠} عَصَمَتُهُ.

فَأَمَّا التَّعَلُّقُ بِمَنَازَعَةٍ مِنْ نَازِعَاتِنَا فِي كَوْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَفْضَلُ: فَغَيْرُ نَافِعٍ؛ لِأَنَّا لَمْ نَعْتَمِدْ^{١١} عَلَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ، وَ لَيْسَ كُلُّ مَا وَقَعَ فِيهِ خِلَافٌ يَجِبُ أَنْ يَبْطُلَ

١. فِي «د»: «دَلَّلَنَا».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا».

٣. فِي «ج، ص»: «وُاجْتَمَعَتْ».

٤. لِعَدَمِ الْإِجْمَاعِ عَلَى ارْتِفَاعِ عَصَمَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ بِاعْتِبَارِ قَوْلِ الْإِمَامِيَّةِ بِهَا.

٥. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ وَ الْحَجَرِي: «فَكَيْفَ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أَنْ يَقُولُوا». وَ فِي «د»: «أَنْ يَقُولَ».

٧. فِي «ج، ص» وَ الْحَجَرِي: «وَقَدْ تَبَيَّنَتْ».

٨. فِي «ج، ص، ف»: «كَيْفَ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: «عَلَى».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «وَجِبَ».

١١. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «+ ذَلِكَ».

الإعتماد عليه. وإذا دَلَّلنا على أنه الأفضَلُ^١ سَقَطَ خِلَافُ المخالِفِ، و سَنَدُلُ عليه عندَ الكلامِ في التفضيلِ.^٢
و أما الدليلُ على أنَّ المفضولَ لا يجوزُ أن يكونَ إماماً، فقد تقدَّم^٣ فيما مضى من الكتابِ.^٤

قالَ صاحبُ الكتابِ:

فأما^٥ توصُّلُهُم إلى النصِّ بما يقدِّحُ في سائرِ مَنْ يُقالُ إنَّه إمامٌ فبَعِيدٌ؛ لأنَّ مَنْ خالفَهُم يَنفِي عنهم ما يذكرونَ، و يزعمون أنَّهم يصلُّحون للإمامةِ كصلاحِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ، بل فيمَن خالفَهُم مَنْ يعلو^٦ فيقولُ: لا يصلُّحُ بعدَ الرسولِ للإمامةِ غيرُ أبي بكرٍ، و يقولُ في كُلِّ وقتٍ: إنَّ الذي يصلُّحُ للإمامةِ ليسَ إلَّا مَنْ تَوَلَّى^٧.

فإن قيل: أليسَ رُبَّما تسلكونَ^٨ مع أهلِ الحديثِ مثلاً ذلكَ في إمامةِ^٩ معاويةَ؟ فلماذا مَنَعْتُمونا مِنْ مثله؟

قيلَ له: لأنَّ الوجوهَ التي لا يصلُّحُ معاويةَ للإمامةِ معها^{١٠} ظاهرةٌ و لا

٢١٣/٢

١. في «ج، ص، ط، ف»: «الأصل».

٢. سوف يأتي في ج ٤، ص ٤٥ و ما بعدها.

٣. تقدَّم في ج ٢، ص ٢٧٢.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: + «و الحمد لله رب العالمين».

٥. في المغني: «و أمّا».

٦. في «ف» و المغني: «يغلو».

٧. في الحجري و المغني: «من يولَّى».

٨. هكذا في «ج» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع و الحجري: «يسلكون».

٩. في النسخ و الحجري: - «إمامة». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و المغني.

١٠. في «د» و المغني: «لها».

شُبْهَةً فِيهَا، فَتَقَرَّبُ بِذِكْرِهَا عَلَيْهِمْ، لَا أَنَا نَجْعَلُ ذَلِكَ أَصْلًا؛ لِأَنَّ عِنْدَنَا أَنَّ
 الْإِمَامَةَ فِيمَنْ يَصْلُحُ لَهَا لَمْ تَثْبُتْ^١ إِلَّا بِوُجُوهِ لَمْ تَثْبُتْ فِي مُعَاوِيَةَ
 وَ تَثَبَّتْ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنَّمَا يُدْفَعُ شَيْوْخُنَا إِلَى^٢ ذِكْرِ
 ذَلِكَ^٣ عِنْدَ سَوَالٍ يُوْرَدُ عَلَيْهِمْ^٤، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُوا^٥ عَلَى إِمَامَةِ
 مُعَاوِيَةَ، وَإِنَّهُ عِنْدَ تَسْلِيمِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُمِّيَ عَامُ الْجَمَاعَةِ. فَإِذَا
 لَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ إِمَامَتَهُ، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ.
 فَتَذَكَّرْ^٦ عِنْدَ ذَلِكَ: أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ إِنَّمَا يُقَالُ^٧ فِيمَنْ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ
 وَ يَكُونُ فِي أَمْرِهِ شُبْهَةً، وَ لَا يَتَأْتِي مِثْلُهُ فِي مُعَاوِيَةَ، كَمَا لَا يَتَأْتِي مِثْلُهُ
 فِي الْخَوَارِجِ وَ غَيْرِهِمْ. وَ تَبَيَّنَ^٨ بِهَذَا الْوَجْهِ وَ بَغْيَرِهِ اخْتِلَالُ كَلَامِهِمْ.
 فَأَمَّا أَنْ يُجْعَلَ^٩ ذَلِكَ أَصْلًا فِي الْإِمَامَةِ فَبَعِيدٌ.
 عَلَى أَنَّ مَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ يُبْطِلُ الْقَدَحَ^{١٠} فِيهِ، وَ يَمْنَعُ مِنْ
 الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِي إِثْبَاتِ إِمَامَتِهِ؛
 فَإِنَّ مَا عَدَاهُ تَابِعٌ لَهُ.

١. في المغني: «لا تثبت».

٢. في «ج، ص، ط، ف» - «إلى».

٣. في «ج، ص، ط، ف» + «في أمير المؤمنين عليه السلام».

٤. في «د» و المغني: «عليهم».

٥. في المغني: «اجتمعوا».

٦. في المغني: «فيذكر».

٧. في المغني: «إنما يذكر و يقال».

٨. في المغني: «فتبين». و في «ج، ص، ف»: «ونبين».

٩. في المغني: «أن نجعل». و في «ج، ص، ط، ف»: «من جعل» بدل «أن يجعل».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يقدح».

و هذا^١ يبيِّن أنه لا شبهة^٢ فيما جرى^٣ هذا المجرى من الحجاج في إثبات النص، وأن^٤ الواجب أن يذكروا دليلاً بعينه من كتاب أو سنة ليصحَّ التعلُّق به. و ليس القوم بهذه الطريقة أسعدَ حالاً ممَّن خالفهم؛ بأن يقول^٥: «ليس بعد إبطال النصِّ إلَّا طريقة الاختيار وقد ثبت في إمامة أبي بكرٍ، فيجب أن يُقال بإمامته»، و يكونوا^٦ مُحيلين على أمرٍ معلوم.^٧

٢١٤/٢

[نفي أن يكون الخلاف في شيء دليلاً على بطلانه]

يُقال له: ليس كلُّ ما طعنَ به أصحابنا في صلاح أبي بكرٍ للإمامة ممَّا يَتمكَّن المخالفون من إنكاره، وإن خالفوا في كونه دليلاً على أنه لا يصلح للإمامة؛ لأنَّ إخلاله بكثيرٍ من علوم الدين و حاجته فيها إلى غيره و توقُّفه في مواضع منها معلومٌ ظاهرٌ، وكذلك كونه غير معصومٍ و أنه ممَّن يجوزُ عليه الخطأ أيضاً مُجمَع عليه، و قد تقدَّمت الأدلَّة على أنَّ من كانت هذه حاله لا يصلح أن يكون إماماً.^٨ فأمَّا تأخيرُه^٩ عن الولايات، و تقديمُ غيره عليه، و عزله عن ولاية أداءِ سورة

١. في «ج، ص»: + «ليس».

٢. في المغني: «لا يعتمد».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «فيما يجري».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «فإن».

٥. في المغني: «ممَّن يقول».

٦. في المغني: «و نكون».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٣٢ - ١٣٣.

٨. تقدَّم في ج ٢، ص ١٣٥ و ما بعدها.

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «تأخره».

بَرَاءَةٍ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ: فَمِمَّا لَا خِلَافَ أَيْضاً فِيهِ، وَ سَتَتَكَلَّمُ عَلَى ذَلِكَ وَمَا أَشْبَهَهُ إِذَا انْتَهَيْنَا إِلَى الْكَلَامِ فِي إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ^١، إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ^٢.

و فِي الْجُمْلَةِ: لَيْسَ ثُبُوتُ الْخِلَافِ فِي الشَّيْءِ دَلِيلًا عَلَى بُطْلَانِهِ، وَمَانِعًا مِنَ الْإِعْتِمَادِ عَلَيْهِ، وَ الْمُرَاعَى فِي هَذَا الْبَابِ مَا تَدُلُّ الْأَدْلَةُ عَلَى صِحَّتِهِ^٣، سَوَاءً وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ أَوْ الْوِفَاقُ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ - فِي اعْتِمَادِهِ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ الَّذِي أَوْرَدَهُ عَلَى أَنَّ الْوَجْهَ الَّتِي لَا يَصْلُحُ لَهَا مُعَاوِيَةُ لِلْإِمَامَةِ ظَاهِرَةٌ -: أَلَيْسَ مَعَ ظُهُورِهَا عِنْدَكَ قَدْ خَالَفَكَ فِيهَا الْخَلْقُ الْكَثِيرُ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ^٤ إِمَامَةَ مُعَاوِيَةَ، وَ ذَهَبُوا فِي كَثِيرٍ مِمَّا يُعْتَقَدُ كَوْنُ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ مِنْ صَلَاحِهِ لِلْإِمَامَةِ إِلَى أَنَّهُ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَ فِي الْبَعْضِ الَّذِي سَلَّمُوا حَصُولَهُ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ دَالٍّ عَلَى ارْتِفَاعِ صَلَاحِهِ لِلْإِمَامَةِ؟!

وَ إِذَا جَازَ أَنْ تُثَبَّتَ^٥ حُجَّتُكَ عَلَيْهِمْ فِي أَنَّ مُعَاوِيَةَ لَا يَصْلُحُ لِلأَمْرِ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ^٦ خِلَافِهِمْ، وَ سَاغَ لَكَ الْإِعْتِمَادُ عَلَى مَا يَخَالِفُونَ فِيهِ، فَأَلَّا سَاغَ لَنَا مِثْلُهُ فِي إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ؟ وَ كَيْفَ^٧ جَعَلْتَ وَقُوعَ الْخِلَافِ عَلَيْنَا فِيمَا نَقُولُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَا يَصْلُحُ لِأَجْلِهِ لِلْإِمَامَةِ^٨ مَانِعًا مِنَ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَ لَمْ تُلْزِمِ نَفْسَكَ مِثْلَهُ فِي بَابِ مُعَاوِيَةَ؟

١. سوف يأتي في ج ٤، ص ٣٢٥.

٢. في «ج، ص، ط، ف» - «إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ».

٣. في «ج، ص، ف» : «مَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْأَوَّلَةِ». وَ فِي «د» وَ الْحَجَرِي: «يَدُلُّ» بَدَلُ «تَدُلُّ».

٤. فِي «د»: «يَعْتَقِدُوا».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ الْحَجَرِي: «أَنْ يَثْبِتَ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِي».

٧. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «فَكَيْفَ».

٨. فِي «ج، ص، ط»: «الْإِمَامَةِ».

[بيان الوجه الأولي في إبطال إمامة من تُدعى له الإمامة بلا استحقاق]

و من العَجَبِ قولُه: «فَنَقَرْتُ بِذِكْرِهَا عَلَيْهِمْ وَ لَا نَجْعَلُهَا أَصْلًا»؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ جَعْلِ «كَوْنِ مَنْ يُدْعَى لَهُ الْإِمَامَةُ»^١ لَا يَصْلُحُ لَهَا. أَصْلًا فِي إِبْطَالِ إِمَامَتِهِ، بَلْ هُوَ الْأَوَّلَى عِنْدَ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مِمَّنْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ مُفْسِدٌ لِإِمَامَتِهِ، كَمَا أَنَّ انْتِفَاءً مَا بِهِ يَتَّبْتُ^٢ الْإِمَامَةَ عَنْهُ - مِنْ عَقْدٍ وَ غَيْرِهِ - مُبْطِلٌ لَهَا.

وَ إِنَّمَا كَانَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ^٣ أَكَّدَ وَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ مَانِعٌ مِنْ وَقُوعِ الْإِمَامَةِ وَ جَوَازِ وَقُوعِهَا، وَ الثَّانِي^٤ مَانِعٌ مِنْ ثُبُوتِهَا وَ غَيْرُ مَانِعٍ مِنْ جَوَازِهَا؛ أَلَا تَعْلَمُ أَنَّهَا لَوْ أَلْزَمْنَا إِمَامَةَ كَافِرٍ أَوْ مُتَظَاهِرٍ بِالْفِسْقِ، أَوْ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَسَبٌ فِي قُرَيْشٍ، لَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ نَبِيْنَ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ، وَ نَجْعَلْ بَيَانَ حَالِهِ مُبْطِلًا لِإِمَامَتِهِ، وَ لَا نَعْدِلْ إِلَى ذِكْرِ انْتِفَاءٍ مَا بِهِ تَتَّبْتُ^٥ الْإِمَامَةَ مِنْ عَقْدٍ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ؟

وَ لَسْنَا نَعْلَمُ بَيِّنَ إِبْرَادٍ مَا ذَكَرَهُ مِنْ كَوْنِ مَعَاوِيَةَ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ - فِي جَوَابِ السُّؤَالِ الَّذِي حَكَاهُ - وَ بَيِّنَ إِبْرَادِهِ ابْتِدَاءً فَرَقًا يَقْتَضِي أَنْ يُسْتَحْسَنَ جَوَابًا وَ يُنْكَرَهُ^٦ ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَأَلَ أَنْ يَقُولَ لِمَنْ يَدَّعِي الْإِجْمَاعَ عَلَى إِمَامَةِ مَعَاوِيَةَ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَتَأْتِي فِي مَعَاوِيَةَ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ، سَأَلَ أَنْ يَقُولَ أَيْضًا فِي الْأَصْلِ لِمَنْ يَسْأَلُ عَنْ ثُبُوتِ إِمَامَةِ مَعَاوِيَةَ: إِنَّ ثُبُوتَ الْإِمَامَةِ إِنَّمَا يَتَأْتِي فِيمَنْ يَصْلُحُ لَهَا، وَ مَعَاوِيَةُ مِمَّنْ لَا يَصْلُحُ لَهَا.

١. في المطبوع: + «ما».

٢. في «ج، ص»: «ثبت». و في «ف»: «ثبت».

٣. أي كون من تُدعى له الإمامة لا يصلح لها.

٤. أي انتفاء ما ثبت به الإمامة عن من تُدعى له.

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «ألا يعلم» بدل «ألا تعلم أنها».

٦. في «ج، د، ص» و الحجري: «ثبت». و في «ط»: «ثبت».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «جواباً ذكره» بدل «جواباً وينكره».

فإن قال: لم أَرِدْ أَنِّي لا أَجْعَلُ ذلك أصلاً في نفي إمامة معاوية، وإنما أَرَدْتُ أن أجعله أصلاً في باب انتفاء الإمامة.

قيل له: ولم لا يكون ما ذكرته أصلاً في نفي إمامة كُلِّ مَنْ ثَبَتَ أَنَّهُ لا يَصْلُحُ للإمامة؛ سواء كان معاوية أو غيره؟ اللهم إلا أن يريد: أنني لا أجعله أصلاً فيمن يَصْلُحُ للإمامة، أو فيمن لا أعلم: هل يَصْلُحُ أم لا؟

وهذا إذا أَرَدْتَهُ خارج عما نحن فيه، و عما كَلَمْنَا عليه^١؛ لأنّ الكلام إنما هو في صحة التطرّق بـ «كون^٢ مَنْ يُدْعَى له الإمامة لا يَصْلُحُ لها» إلى نفي إمامته، كما يَصِحُّ أن يُتَطَرَّقَ إلى نفيها بغيره من عدم العقد أو ما يجري مجراه.

على أن الجواب عن السؤال الذي حَكَى أنّ شيوخه دَفَعُوا إليه ما تَراه^٣ إلا مؤكّداً للسؤال و مُحَقِّقا له؛ لأنّه إذا جاز أن يَحْصُلَ الإجماع على الصورة التي كان^٥ عليها في أيام أبي بكر - الذي يَصْلُحُ عنده للإمامة - في ولاية مَنْ لَيْسَ بإمام ولا يَصْلُحُ للإمامة، فقد بَطُلَ أن يَكُونَ الإمساك عن التكبير وإظهار التسليم دَلالةً على حصول الإجماع في الحقيقة و وقوع الرضا في مَوْضِعٍ مِنَ المَوَاضِعِ؛ لحصولهما^٦ فيمن لَيْسَ بإمام ولا يَصْلُحُ للإمامة.

فأمّا قوله: «إنّ الذي يَقْتَضِي ثُبُوتَ إمامة أبي بكر يَمْنَعُ مِنَ القولِ بأنّه لا يَصْلُحُ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «خارج عن الذي نحن فيه، و عن الذي كَلَمْنَا عليه».

٢. في «ص، ط» و المطبوع و الحجري: «يكون» بدل «يكون».

٣. في «د، ط»: «ما يراه».

٤. في المطبوع و الحجري: «أو».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «كانت».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «لحصولها».

للإمامة، و يُبْطَلُ الْقَدَحُ فِيهِ» فَإِنَّمَا يَصِحُّ لَوْ ثَبَّتَ^١ إِمَامَةُ أَبِي بَكْرٍ وَ قَامَ عَلَى صَحَّتِهَا دَلِيلٌ، وَ نَحْنُ نَبِيْنُ بَطْلَانٍ مَا يَظُنُّهُ دَلِيلًا عَلَى إِمَامَتِهِ إِذَا بَلَّغْنَا إِلَيْهِ.^٢ عَلَى أَنَّ الِاعْتِبَارَ الْقِيَاسِيَّ الَّذِي قَدْ^٣ اعْتَمَدْنَاهُ^٤ لَيْسَ مِمَّا^٥ يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى دُخُولُ الْاِحْتِمَالِ أَوْ التَّخْصِيصِ^٦ فِيهِ كَالْفَاظِ النَّصِّ؛ فَالْكَلَامُ فِيهِ أَوْلَى مِنَ الْعُدُولِ إِلَى الْكَلَامِ فِيمَا يَدْعُوهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الَّذِي قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ وَ يُجَوِّزُ الْاِنْصِرَافَ عَنْ ظَاهِرِهِ.

وَقَوْلُهُ: «لَيْسَ بَعْدَ إِبْطَالِ النَّصِّ إِلَّا طَرِيقَةُ الْاِخْتِيَارِ» صَحِيحٌ أَيْضًا، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلًا^٧ عَلَى بَطْلَانٍ مَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ مِنَ^٨ النَّصِّ، وَ قَدْ بَيَّنَّا صَحَّةَ الْأَصْلَيْنِ اللَّذَيْنِ جَعَلْنَاهُمَا مَقْدَمَةً لَطَرِيقَتَيْنَا^٩، وَ هُمَا: الْعَصْمَةُ، وَ أَنَّ الْحَقَّ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْأُمَّةِ؛ فَصَحَّ مَا بَيَّنَّاهُ عَلَيْهِمَا، وَ بَطَلَ مَا بَنَاهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ عَلَى ثُبُوتِ بَطْلَانِ النَّصِّ، لَفَقْدِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

٢١٧/٢

١. في «ج، ص، ط» و الحجري: «لو ثبت».

٢. سوف يأتي في ج ٤، ص ٢٣٨.

٣. في المطبوع و الحجري: - «قد».

٤. الظاهر أنه يشير إلى دليل العصمة المتقدم في ص ٥٠، و الذي سوف يشير إليه بعد قليل.

٥. في «ج، ص، ط، ف»: - «مما».

٦. في المطبوع و الحجري: «و التخصيص».

٧. في «د»: «لم يَقُمْ دليل».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «في».

٩. تقدم في ص ٥١.

[الدليل الرابع]

[آية الولاية]

قال صاحبُ الكتابِ:

دليلٌ لهم آخرُ:

رُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ»^١ وَ يَقُولُونَ: الْمُرَادُ^٢ بِالَّذِينَ آمَنُوا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^٣ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ^٤ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَمْ تَنْبُثْ إِلَّا لَهُ، وَ هِيَ إِيْتَاءُ الزَّكَاةِ فِي حَالِ الرُّكُوعِ، وَ رُبَّمَا ادَّعَوْا فِي ذَلِكَ أَخْبَاراً مَنْقُولَةً أَنَّهُ الَّذِي أُريدَ بِهِ. وَ يَقُولُونَ: قَدْ يُذَكَّرُ الْوَاحِدُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ^٥ تَفْخِيماً لَشَأْنِهِ. وَ يَقُولُونَ: الْمُرَادُ^٦ بِالْوَلِيِّ فِي الْآيَةِ لَا يَخْلُو مِنْ وَجْهَيْنِ: إمَّا أَنْ يُرَادَ مَنْ

١ . المائدة (٥): ٥٥.

٢ . في «ج، ص، ط، ف»: «إِنَّ الْمُرَادَ».

٣ . في «ج، ص، ط، ف» وَ الْمَغْنِي: - «عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ».

٤ . في الْمَغْنِي: + «تَعَالَى».

٥ . في الْمَغْنِي: «الْجَمِيع».

٦ . في «ف»: «أَنَّ الْمُرَادَ».

له التَّوَلَّى^١ في بابِ الدِّينِ، أَوْ يُرَادُ نَفَاذُ الْأَمْرِ وَ تَنْفِيزُ الْحُكْمِ.
و لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ الرَّسُولَ وَلَا^٢ أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ تَوَلَّى كُلِّ مُؤْمِنٍ^٣، فَلَا يَكُونُ لِهَذَا الْاِخْتِصَاصِ
وَجْهٌ، فَلَمْ يَبْقَ^٤ إِلَّا أَنْ^٥ الْمُرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ^٦.

[تقرير المصنف للاستدلال بأية الولاية]

يُقَالُ لَهُ: تَرْتِيبُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى النَّصِّ^٧ هُوَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْمُرَادَ
بِلَفْظَةِ «وَلِيَّكُمْ» الْمَذْكُورَةِ^٨ فِي الْآيَةِ: مَنْ كَانَ مُتَحَقِّقًا بِتَدْبِيرِكُمْ^٩ وَ الْقِيَامِ بِأُمُورِكُمْ
وَ تَجِبُ^{١٠} طَاعَتُهُ عَلَيْكُمْ، وَ ثَبَتَ أَنَّ الْمَعْنَى بِ«الَّذِينَ آمَنُوا»: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ. وَ فِي ثُبُوتِ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ^{١١} دَلَالَةٌ عَلَى كَوْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِمَامًا لَنَا.
فَإِنْ قَالَ: دَلُّوا أَوَّلًا عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ «وَلِيٌّ» تُفِيدُ فِي الْاِسْتِعْمَالِ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ مِنْ
التَّحَقُّقِ^{١٢} بِالتَّدْبِيرِ وَ التَّصَرُّفِ، ثُمَّ دَلُّوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا فِي الْآيَةِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ

٢١٨/٢

١. في «ج، ص، ط، ف»: «إِذَا أَنْ يَكُونُ يَرَادُ بِهِ التَّوَلَّى». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: - «لَهُ».

٢. في «د» وَ الْمَغْنِيِّ: - «لَا».

٣. في الْمَغْنِيِّ: «كُلُّ قَوْمٍ».

٤. في الْمَغْنِيِّ: - «فَلَمْ يَبْقَ».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ».

٦. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٣٣ - ١٣٤.

٧. في «ص»: «النصوص».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «المراد بوليكم المذكور».

٩. في «ج، ص، ط»: «محقق تدبيركم».

١٠. هكذا في «ج، ص، ط، ف» وَ التلخيص. وَ فِي «د» وَ المطبوع وَ الحجري: «و يجب».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «الأصلين».

١٢. هكذا في «د، ف» وَ التلخيص. وَ فِي «ج، ص»: «المحقق». وَ فِي «ط»: «التحقيق». وَ فِي

المطبوع وَ الحجري: «المحقق».

يَجُوزُ أَنْ تَحْتَمِلَ اللَّفْظَةُ^١ فِي وَضْعِ اللَّغَةِ مَا لَا يَقْصِدُ الْمُخَاطَبُ بِهَا إِلَيْهِ فِي كُلِّ حَالٍ. وَ ذَلُّوا مِنْ بَعْدُ عَلَى تَوَجُّهِ لَفْظَةٍ^٢ «الَّذِينَ آمَنُوا» إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَنَّهُ الْمُتَفَرِّدُ بِهَا، دُونَ غَيْرِهِ.^٣

[البحث الأول: دلالة لفظة «ولي» في اللغة على التدبير و الإمامة]

قِيلَ لَهُ: أَمَا كَوْنُ لَفْظَةِ «وَلِيٍّ» مُفِيدَةً لِمَا ذَكَرْنَاهُ فَظَاهِرٌ لَا إِشْكَالَ فِي مِثْلِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «فُلَانٌ وَلِيٌّ الْمَرْأَةِ» إِذَا كَانَ يَمْلِكُ تَدْبِيرَ إِنْكَاحِهَا وَ الْعَقْدَ عَلَيْهَا، وَ يَصِفُونَ عَصَبَةً^٤ الْمَقْتُولِ بِأَنَّهُمْ «أَوْلِيَاءُ الدَّمِ» مِنْ حَيْثُ كَانَتْ^٥ إِلَيْهِمُ الْمُطَالَبَةُ بِالْقَوْدِ^٦ وَ الْإِعْفَاءِ^٧، وَ كَذَلِكَ يَقُولُونَ فِي السُّلْطَانِ: «إِنَّهُ وَلِيُّ أَمْرِ الرِّعْيَةِ» وَ فِيمَنْ يُرْشِّحُهُ لِخِلَافَتِهِ عَلَيْهِمْ بَعْدَهُ: «إِنَّهُ وَلِيُّ عَهْدِ الْمُسْلِمِينَ».

قَالَ الْكُمَيْتُ^٨:

١. هكذا في التلخيص. و في «د»: «أَنْ يَحْتَمِلَ اللَّفْظَةُ». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ: «أَنْ يَحْتَمِلَ اللَّفْظَ».

٢. فِي «ج، ص، ط» وَ المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «لَفْظَ».

٣. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ بَحُوثٍ.

٤. تَقَدَّمَ مَعْنَى «العَصْبَةِ» فِي ج ٢، ص ٢٦٠.

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «كَانَ».

٦. الْقَوْدُ: الْقَصَاصُ، وَ هُوَ قَتْلُ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ. النِّهَايَةُ، ج ٤، ص ١١٩؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٣، ص ٣٧٢ (قود).

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَ الْعَفْوُ».

٨. الْكُمَيْتُ بْنُ زَيْدِ بْنِ خَنْسِيسِ الْأَسَدِيِّ، يَكْنَى أَبُو الْمُسْتَهْلِ. شَاعِرٌ مُقَدَّمٌ، عَالِمٌ بِلُغَاتِ الْعَرَبِ، خَبِيرٌ بِأَيَّامِهَا، وَ كَانَ مُعَلِّمًا. مَنَزَلُهُ الْكُوفَةُ، وَ مَذْهَبُهُ فِي التَّشْيِيعِ وَ مَدْحِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي أَيَّامِ بَنِي أُمَيَّةٍ مَشْهُورٌ. وَ قِصَائِدُهُ الْهَاشِمِيَّاتُ مِنْ جَيِّدِ شِعْرِهِ وَ مَخْتَارِهِ. قُتِلَ فِي سَنَةِ ١٢٦ هـ وَ دُفِنَ فِي الْكُوفَةِ فِي مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ «مَكْرَانٌ»، قَالَ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا وَرَدَهُ: «مَنْ لَقِبَ مُتَيْمٍ مُسْتَهَامٌ؟» «لَا تَزَالُ مُؤَيَّدًا بِرُوحِ الْقُدُسِ مَا دُمْتُ تَقُولُ فِينَا». وَ الْبَيْتُ فِي الْمَتَنِ مِنْ هَاشِمِيَّةٍ

و نَعَمْ وَلِيّ الْأَمْرِ بَعْدَ وَلِيِّهِ وَ مُتَتَّجِعُ التَّقْوَى وَ نِعَمَ الْمُؤَدَّبِ^١
و إِنَّمَا^٢ أَرَادَ: وَالْيَ الْأَمْرِ^٣ وَ الْقَائِمَ بِتَدْبِيرِهِ.
و قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ فِي كِتَابِهِ الْمُرْتَجِمَ بِـ «الْعِبَارَةِ»^٤ عَنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى:
«أَصْلُ تَأْوِيلِ الْوَلِيِّ: الَّذِي هُوَ أَوْلَى، أَيْ أَحَقُّ^٥، وَ مِثْلُهُ الْمَوْلَى».
و فِي الْجُمْلَةِ: كُلُّ^٦ مَنْ كَانَ وَالِيًّا لِأَمْرٍ^٧ مُتَحَقِّقًا بِتَدْبِيرِهِ، يَوْصَفُ بِأَنَّهُ وَلِيُّهُ

«التي أولها:

طربُ و ما شوقاً إلى البيضِ أطربُ
ولا لعباً مِنِّي و ذو الشيبِ يلعبُ
الشعر و الشعراء، ج ٢، ص ٥٦٦، الرقم ١٠٥؛ معجم الشعراء، ص ٢٨٥، الرقم ٥٣٠؛ الأغاني، ج ١٥، ص ١١٣؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٠، ص ٢٢٩، الرقم ٥٨٢٨؛ رجال ابن داود، ص ٢٨١، الرقم ١٢٢٥؛ معالم العلماء، ص ١٥١.

١. الهاشميات، ص ٨٢.

٢. في المطبوع و الحجري: «إِنَّمَا» بدون الواو.

٣. في المطبوع و الحجري: «أرادوا وليّ الأمر». و في التلخيص: «أراد وليّ الأمر».

٤. أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرّد النحوي. نزل بغداد، و كان إماماً في النحو و اللغة، و له تصانيف كثيرة في مختلف العلوم و الأدب و اللغة تناهز المائة، بعضها مطبوع و بعضها مخطوط، منها كتاب: الكامل، و الروضة، و المقتضب، و الاشتقاق. و منها الكتاب الذي أشار إليه المصنّف في المتن، و هو في صفات الله تعالى كما يظهر من المتن، و لم نعثر عليه، و لعلّه من المخطوطات النادرة. أخذ الأدب عن أبي عثمان المازني و أبي حاتم السجستاني و أخذ عنه نبطويه و غيره من الأئمة.

و كان المبرّد و ثعلب عالِمين متعاصرين، قد ختم بهما تاريخ الأدباء. و كان المبرّد يحب الاجتماع في المناظرة بثعلب، و كان ثعلب يكره ذلك و يمتنع منه. توفي سنة ٢٨٥ أو ٢٨٦ هـ في خلافة المعتضد، و دفن في مقابر الكوفة في دار اشترت له. معجم الشعراء، ص ٤٧٠، الرقم ٨٨٧؛ الفهرست لابن النديم، ص ٨٧؛ تاريخ بغداد، ج ٤، ص ١٥١، الرقم ١٨١٤؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٦، ص ٢٤٦، الرقم ٧١١٠؛ معجم الأدباء، ج ٦، ص ٢٦٧٨، الرقم ١١٣٥؛ وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٣١٣، الرقم ٦٣٦.

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و أَحَقَّ» بدل «أَي أَحَقَّ».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: - «كُلِّ».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: - «و».

وأولى به في العُرف اللُغويّ و الشرعيّ معاً. و الأمرُ فيما ذكرناه ظاهرٌ جداً.

[البحث الثاني: دلالة لفظة «ولي» في الآية على معنى التدبير و الإمامة]

[١]. و أمّا^١ الذي يدلُّ على أنَّ المرادَ بلفظة «ولي» في الآية ما بيّناه من^٢ معنى الإمامة: فهو أنه قد ثبَّتَ أولاً أنَّ المرادَ بـ «الَّذِينَ آمَنُوا» ليس هو جميعهم على العموم، بل^٣ بعضهم، و هو من كانت له الصفةُ المخصوصةُ التي هي إيتاءُ الزكاة في حالِ الركوع؛ لأنه تعالى كما وَصَفَ بالإيمانِ مَنْ أَخْبَرَ^٤ بأنَّه وَلِيُّنا بعدَ ذِكْرِ نَفْسِهِ تعالى^٥ و ذِكْرِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٦، كذلك^٧ وَصَفَهُ بإيتاءِ الزكاةِ في حالِ الركوع؛ فَيَجِبُ أن يُراعى ثُبُوتُ الصفتَيْنِ معاً.

و قد عَلِمْنَا أنَّ الصفةَ الثانيةَ التي هي إيتاءُ الزكاةِ لَمْ تَثْبُتْ في كُلِّ مُؤْمِنٍ عَلَى الاستغراقِ؛ لأنَّ^٨ مُخَالَفِينَا وَ إِنْ حَمَلُوا نَفُسَهُمْ عَلَى أَنْ يُجَوِّزُوا^٩ مَشَارَكَةَ غَيْرِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ في ذَلِكَ الْفِعْلِ لَهُ، فَلَيْسَ يَصِحُّ^{١٠} أَنْ يُثْبِتَهُ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ. و سَنَدُلُّ^{١١} فيما بَعْدُ^{١٢} عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ وَصْفَهُمْ بِإِعْطَاءِ الزكاةِ في حالِ الركوعِ،

١. في المطبوع و الحجري: «فأما».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «في».

٣. في التلخيص: «هو».

٤. في «ص»: «من أخبرنا». و في التلخيص: «من أخبره».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «تعالى».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام». و في التلخيص: «عليه و آلِه السلام».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «كذلك».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «و لأن».

٩. في التلخيص: «و إن حملوا أنفسهم على أن يجوز».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «فلا يصح».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «و يستدل».

١٢. سيأتي في ص ٩٦.

دُونَ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: أَنْ^١ مِنْ صِفَتِهِمْ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَمِنْ صِفَتِهِمُ الرُّكُوعَ. وَ يُبْطَلُ^٢ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالرُّكُوعِ الْخُضُوعُ، دُونَ الْفِعْلِ الْمَخْصُوصِ، عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى مَا أَوْرَدَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ^٣.

وَ إِذَا ثَبَّتَ تَوَجُّهُ الْآيَةِ إِلَى بَعْضِ الْمُؤْمِنِينَ دُونَ جَمِيعِهِمْ، وَ وَجَدْنَاهُ تَعَالَى قَدْ اثْبَتَ كَوْنَ مَنْ أَرَادَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَلِيًّا لَنَا عَلَى وَجْهِ^٤ يَنْتَظِي التَّخْصِصَ وَ نَفْيَ مَا اثْبَتَهُ لِمَنْ عَدَا الْمَذْكُورَ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ «إِنَّمَا» تَنْتَظِي بظَاهِرِهَا مَا ذَكَرْنَاهُ.

٢٢٠/٢

يُبَيِّنُ صَحَّةَ قَوْلِنَا: أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ قَوْلِهِمْ: «إِنَّمَا النُّحَاةُ الْمُدَقَّقُونَ الْبَصْرِيُّونَ» وَ «إِنَّمَا الْفَصَاحَةُ فِي الشَّعْرِ لِلْجَاهِلِيَّةِ» نَفْيَ التَّدْقِيقِ فِي النُّحُوِّ وَ الْفَصَاحَةِ عَمَّنْ عَدَا الْمَذْكُورِينَ. وَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: «إِنَّمَا لَقِيتُ الْيَوْمَ زَيْدًا» وَ «إِنَّمَا أَكَلْتُ رَغِيْفًا» نَفْيَ لِقَاءِ غَيْرِ زَيْدٍ، وَ^٥ أَكَلِ أَكْثَرَ مِنْ رَغِيْفٍ. وَ قَالَ الْأَعْمَشِيُّ^٦:

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «أَنَّ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «وَ يُبْطَلُ».

٣. يَأْتِي فِي ص ٨٥.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَى وَحْيِهِ».

٥. فِي التَّلْخِصِ: «وَ نَفْيَ».

٦. «الْأَعْمَشِيُّ» هُوَ الَّذِي لَا يَبْصُرُ فِي اللَّيْلِ. وَ الْمَلْقَبُونَ بِهَذَا اللَّقَبِ كَثِيرُونَ أَنَّهُمْ الْأَمْدِيُّ فِي الْمُؤْتَلَفِ وَ الْمُخْتَلَفِ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ شَخْصًا مِنْ جَاهِلِيِّينَ وَ إِسْلَامِيِّينَ. وَ الْمَازِنُ بَيْنَهُمُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْقَبِيلَةِ، كَأَعْمَشَى حَمْدَانَ، وَ أَعْمَشَى قَيْسَ، وَ أَعْمَشَى تَغْلَبَ، وَ هَكَذَا. وَ الْمُرَادُ هُنَا أَشْهَرُهُمْ أَعْمَشَى بْنُ قَيْسٍ الَّذِي يَعْرِفُ بِ«الْأَعْمَشِيِّ الْكَبِيرِ»، وَ هُوَ: مَيْمُونُ بْنُ قَيْسِ بْنِ جَنْدَلِ بْنِ شَرَاهِيلَ بْنِ عَوْفٍ، وَ يَكْنَى أَبَا بَصِيرٍ، وَ كَانَ أَعْمَى. وَلَدَ وَ نَشَأَ وَ مَاتَ فِي قَرْيَةٍ «مَنْفُوحَةٍ» قَرِبَ مَدِينَةِ الرِّيَاضِ. كَانَ أَحَدَ الشَّعْرَاءِ الْمَشْهُورِينَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ وَ رَحَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِيَسْلِمَ، وَ لَكِنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ. وَ كَانَ يَغْنَى فِي شَعْرِهِ، فَكَانَتِ الْعَرَبُ تَسْمِيهِ «صَنَاجَةَ»

و لَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِيٍّ وَ إِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ^١
وَ إِنَّمَا أَرَادَ نَفِي الْعِزَّةِ عَمَّنْ لَيْسَ بِكَائِرٍ.

فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِلَفْظِ^٢ «وَلِيٍّ» فِي الْآيَةِ مَا يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْإِمَامَةِ
وَ الْإِخْتِصَاصِ بِالتَّدْبِيرِ؛ لِأَنَّ مَا يَحْتَمِلُهُ^٣ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنَ الْوَجْهِ الْآخِرِ - الَّذِي هُوَ
الْمَوَالَاةُ فِي الدِّينِ وَ الْمَحَبَّةُ - لَا تَخْصِيصَ فِيهِ، وَ الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي
مَعْنَاهُ. وَ قَدْ نَطَقَ الْكِتَابُ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ
أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^٤.

وَ إِذَا بَطَلَ حَمْلُهَا عَلَى الْمَوَالَاةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَمْلِهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا
مُحْتَمَلٌ لِلْفِظَةِ^٥ سِوَاهُمَا^٦.

[٢]. وَ فِيمَنْ يَسْتَدِلُّ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى النَّصِّ مَنْ يَقُولُ إِذَا طَوَّلَ بِمِثْلِ مَا طَوَّلْنَاهُ بِهِ
- وَ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ اللَّفْظَةَ مُحْتَمِلَةٌ لِلْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ - فَالْوَاجِبُ
حَمْلُهَا عَلَى الْمَعْنَيْنِ مَعاً؛ إِذْ هِيَ مُحْتَمِلَةٌ لَهُمَا مَعاً^٧، وَ لَا تَنَافٍ بَيْنَهُمَا^٨.

«العرب» لجودة شعره و رفته، و هو أستاذ الشعراء في الجاهلية. توفي في سنة ٧ هـ. طبقات
فحول الشعراء، ج ١، ص ٥٢، الرقم ٥٩؛ الشعر و الشعراء، ج ١، ص ٢٥٠، الرقم ٢١؛ الأغاني، ج ٩،
ص ٧٥، الرقم ٢١٢٥٠؛ معجم الشعراء، ص ٣٨٢، الرقم ٧٢٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٦١،
ص ٣٢٧، الرقم ٧٨٠٥.

١. ديوان الأعشى، ص ٩٣.

٢. في التلخيص: «بلفظة».

٣. في التلخيص: «ما تحتمله».

٤. التوبة (٩): ٧١.

٥. في المطبوع و الحجري: «للفظة» بالناء. و في التلخيص: «لفظ».

٦. في المطبوع: «سواها».

٧. في «د»: - «معاً».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «فيهما».

و قد بَيَّنَّا فيما تَقَدَّمَ أَنَّ هذه الطريقةَ غَيْرُ سَدِيدَةٍ ولا مُعْتَمَدَةٍ.^١

[٣]. و منهم مَن يَقُولُ أيضاً: إِنَّ ظاهرَ قوله تعالى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ» يَقْتَضِي تَوَجُّهَ الْخِطَابِ إِلَى جميعِ الْمُكَلَّفِينَ؛ مؤمنهم و كافرهم؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لو أَقْبَلَ على جماعةٍ، فشافَهُم^٢ بِالْخِطَابِ بِالْكَافِ، لَحُمِلَ^٣ خِطَابُهُ على أَنَّهُ متَوَجَّهٌ إِلَى الجميعِ؛ مِن حَيْثُ لَمْ يَكُنْ بَأَن يَتَنَاولَ بَعْضُهُم أَوْلَى مِن أَن يَتَنَاولَ كُلُّهُمْ. و جميعُ الْمُكَلَّفِينَ فيما تَوَجَّهَ^٤ إِلَيْهِم مِّن خِطَابِ الْقَدِيمِ تَعَالَى بِمَنْزِلَةٍ مِّن شَافِهِ^٥ أَحَدُنَا بِخِطَابِهِ؛ لِأَنَّهُم جميعاً في حُكْمِ الْحَاضِرِينَ لَهُ، فَيَجِبُ أَن يَكُونَ الْخِطَابُ مُتَوَجَّهًا إِلَى جميعِهِمْ كما تَوَجَّهَ قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ»^٦ و ما أَشَبَّهُهُ مِنَ الْخِطَابِ إِلَى الْكُلِّ. و إِذَا دَخَلَ الجميعُ تَحْتَهُ اسْتِحَالَ أَن يَكُونَ الْمُرَادُ بِاللَّفْظَةِ الْمَوَالَاةِ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّ هذه الْمَوَالَاةَ يَخْتَصُّ بِهَا الْمُؤْمِنُونَ دُونَ غَيْرِهِمْ؛ فَلَا بُدَّ إِذْنٍ مِن حَمْلِهَا على ما يَصِحُّ دُخُولُ الجميعِ فِيهِ، و هو معْنَى الْإِمَامَةِ و وجوبُ الطاعةِ.

٢٢٢/٢

و هذه الطريقةُ أيضاً لا تَسْتَمِرُّ؛ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ على أَنَّ ظاهرَ الْخِطَابِ يَقْتَضِي تَوَجُّهَهُ إِلَى الْكُلِّ، و ذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ. غَيْرَ أَنَّ صاحبَ الْكِتَابِ لَا يُمَكِّنُهُ دَفْعُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَاتَيْنِ الطَّرِيقَتَيْنِ^٨ على أَصُولِهِ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى ما بَيَّنَّا^٩ عَلَيْهِ.

١. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٩ - ٣٠.

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «يُشَافَهُم».

٣. فِي «د، ط» و الْمَطْبُوعُ: «يُحْمَلُ».

٤. فِي «ج، ص، ف»: «يُوجَّه». و فِي «ط»: «تَوَجَّه».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «يُشَافَهُ».

٦. الْبَقَرَةُ (٢): ١٨٣.

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَإِذَا».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الْإِسْتِدْلَالُ بِهَا مِنَ الطَّرِيقَيْنِ».

٩. كَذَا، و الظَّاهِرُ أَنَّ الصَّحِيحَ: «بَيَّنَّا».

[البحث الثالث: توجّه لفظة «الَّذِينَ آمَنُوا» في الآية إلى أمير المؤمنين عليه السلام]

فأما الذي يَدُلُّ على توجّه لفظة ^١ «الَّذِينَ آمَنُوا» إلى أمير المؤمنين عليه السلام فوجوه:

منها: أن الأمة مُجْمِعة ^٢ مع اختلافها على توجّهها إليه عليه السلام؛ لأنها ^٣ بَيْنَ قائل: أنه عليه السلام المُخْتَصُّ بها ^٤، و قائل: أن المراد بها جميع المؤمنين الذي ^٥ هو عليه السلام أحدهم.

ومنها: ورود ^٦ الخبر بِنَقْلِ طائفتين ^٧ مُخْتَلِفَتَيْنِ و مِنْ طَرِيقٍ ^٨ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ ^٩ بِزَوَلِ الْآيَةِ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ تَصَدُّقِهِ بِخَاتَمِهِ فِي حَالِ رُكُوعِهِ، وَالْقِصَّةُ فِي ذَلِكَ مَشْهُورَةٌ. وَ مِثْلُ ^{١٠} الْخَبَرِ الَّذِي ذَكَرْنَا ^{١١} إِطْبَاقَ أَهْلِ النُّقْلِ عَلَيْهِ مَا يُقَطَّعُ بِهِ. ^{١٢}

١. في «ج، ص، ط»: «لفظ».

٢. في التلخيص: «مجتمعة».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «لأنه».

٤. في التلخيص: «لأنها بين قائلين: قائل يقول إنه عليه السلام المختص بها».

٥. في التلخيص: «الذين».

٦. في «ط» و التلخيص: «ورد».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «طريقتين».

٨. في التلخيص: «و من طريق».

٩. في «د» و المطبوع و الحجري: «العامّة و الخاصّة».

١٠. في المطبوع: «ومثال».

١١. في التلخيص: «ذكرناه و».

١٢. أما الخاصّة فلا كلام في إجماعهم على الأمر؛ لأنهم يتبعون أهل البيت عليهم السلام، و طرق التفسير عنهم واضحة الدلالة على نزولها في أمير المؤمنين عليه السلام. و أمّا العامّة فقد أطبقوا إلّا من شدّد على ذلك. راجع: ذخائر العقبى لمحبّ الدين الطبري، ص ٨٨؛ روح المعاني، ج ٦،

ومنها: أَنَا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِلَفْظَةِ «وَلِيٍّ» فِي الْآيَةِ مَا يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى^١ الإمامة، وَوَجَدْنَا كُلَّ مَنْ ذَهَبَ^٢ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَقْصُودُ بِهَا، فَوَجَبَ تَوَجُّهُهَا إِلَيْهِ.

[البحث الرابع: اختصاص أمير المؤمنين ﷺ بلفظة «الَّذِينَ آمَنُوا» دون غيره]

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُخْتَصُّ بِاللَّفْظَةِ^٣ دُونَ غَيْرِهِ: أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ اقْتِضَاءُ اللَّفْظَةِ^٤ لِلْإِمَامَةِ وَتَوَجُّهُهَا إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا بَيَّنَّاهُ، وَبَطَلَ ثُبُوتُ الْإِمَامَةِ لِأَكْثَرِ مَنْ وَاحِدٍ فِي الزَّمَانِ، ثَبَتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُفَرَّدُ بِهَا. وَ^٥ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اللَّفْظَةَ تَقْتَضِي الْإِمَامَةَ أَفْرَدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَوْجِبِهَا.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُتَعَلِّقَ بِذَلِكَ لَا يَخْلُو^٦ مِنْ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِظَاهِرِهِ، أَوْ بِأُمُورٍ تُقَارِنُهُ^٧.

« ص ١٤٩؛ فتح القدير للشوكاني، ج ٢، ص ٥٠؛ البحر المحيط، ج ٣، ص ٥١٣؛ تفسير ابن كثير، ج ٢، ص ٧١؛ أسباب النزول للواحدي، ص ١٤٨؛ التذكرة لسبط ابن الجوزي، ص ١٨؛ نور الأبصار للشبلنجي، ص ١٠٥؛ أنوار التنزيل، ص ١٢٠؛ تفسير الطبري، ج ٦، ص ١٦٥؛ الرياض النضرة، ج ٢، ص ٢٢٧؛ العمدة لابن البطريق، ص ٥٩؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٦، ص ٢٢١؛ الدر المنثور، ج ٢، ص ٢٩٣؛ الفصول المهمة لابن الصبّاغ المالكي، ص ١٢٣؛ المواقف للإيجي، ج ٣، ص ٢٧٦؛ البداية والنهاية لابن كثير، ج ٧، ص ٣٥٧؛ مطالب السؤول لابن طلحة الشافعي، ص ٣١.

١. في المطبوع: - «معنى».

٢. في التلخيص: «يذهب».

٣. في التلخيص: «باللفظ».

٤. في التلخيص: «اللفظ».

٥. في التلخيص: - «و».

٦. في المغني: + «إمّا».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «أو أمور تفارقه».

فإن تَعَلَّقَ بظاهره فهو غيرُ دالٍّ على ما ذَكَرَهُ.^١ وإن تَعَلَّقَ بِقَرِينَةٍ فَيَجِبُ أَنْ يُبَيِّنَهَا، ولا قَرِينَةٌ في ذلك^٢، مِنْ إجماعٍ أو خبرٍ مقطوعٍ به.
فإن قيل: مِنْ أَيْنَ أَنَّ ظاهره لا يَدُلُّ على ما ذَكَرناه؟
قيل له: مِنْ وجوه؛ أَحَدُهَا: إِنَّه تَعَالَى ذَكَرَ «الَّذِينَ آمَنُوا» مِنْ غيرِ تخصيصٍ بِمُعَيَّنٍ^٣ أو نَصٍّ عليه، والكلامُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ في واحدٍ مُعَيَّنٍ؛ فلا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ تَعَلَّقَ بِذلك في أَنَّهُ الإِمَامُ، وَبَيْنَ مَنْ تَعَلَّقَ بِهِ^٤ في أَنَّ الإِمَامَ غَيْرُهُ وَجَعَلَهُ نَصًّا فِيهِ.

على أَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ الْجَمِيعَ^٥، فَكَيْفَ يُحْمَلُ الكلامُ على واحدٍ مُعَيَّنٍ؟!
وَقَوْلُهُ: «وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ» لَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ إِلَّا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ أَنَّهُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَالَّذِينَ آمَنُوا»؛ لِأَنَّ صَدْرَ الكلامِ إِذَا كَانَ عَامًّا لَمْ يَجِبْ تَخْصِيصُهُ لِأَجْلِ تَخْصِيصِ الصِّفَةِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ^٦ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»^٧ إِلَى مَا شَاكَلَهُ. وَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا مَا^٨ خَصَصْنَا الَّذِي ذَكَرَهُ ثَانِيًا لِذَلِيلِ أَنْ

١. هكذا في «د، ط» و حاشية «ف» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «ما ذكر».

٢. في المغني: - «في ذلك».

٣. في المطبوع و الحجري: «و من».

٤. في «ج، د، ص، ف»: «بعين». و في المغني: «بعلني».

٥. في المغني: «بذلك».

٦. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري: «الجمع».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «ذكرنا».

٨. آل عمران (٣): ١١٠.

٩. في «د» و المغني: - «ما».

نُخَصَّ^١ الذي ذَكَرَهُ أَوَّلًا مِنْ غَيْرِ^٢ دَلِيلٍ^٣.

يُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا كَيْفِيَّةَ الاسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ عَلَى النَّصِّ، وَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهَا مُتَنَاوِلَةٌ لِأُمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دُونَ غَيْرِهِ^٤، وَفِي ذَلِكَ إِبْطَالٌ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ صَدْرُ هَذَا الْفَصْلِ وَجَوَابٌ عَنْهُ.

[جواز حمل لفظ الجمع على الواحد]

فَأَمَّا حَمْلُ لَفْظِ الْجَمْعِ عَلَى الْوَاحِدِ فَجَائِزٌ مَعَهُودٌ اسْتِعْمَالُهُ فِي اللُّغَةِ وَالشَّرِيعَةِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾^٥، وَ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾^٦، وَ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾^٧ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ^٨ الْعِبَارَةُ عَنْهُ تَعَالَى دُونَ غَيْرِهِ، وَهُوَ وَاحِدٌ. وَمِنْ خِطَابِ الْمُلُوكِ وَالرُّؤَسَاءِ: «فَعَلْنَا كَذَا» وَ«أَمَرْنَا بِكَذَا» وَمُرَادُهُمُ الْوَحْدَةُ، دُونَ الْجَمْعِ. وَالْأَمْرُ فِي اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَلَى التَّعْظِيمِ^٩ فِي الْعِبَارَةِ عَنِ الْوَاحِدِ ظَاهِرٌ. فَإِنْ أَرَادَ صَاحِبُ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ: «إِنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ الْجَمِيعِ»^{١٠}، فَكَيْفَ يُحْمَلُ الْكَلَامُ عَلَى وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ؟! السُّؤَالُ عَنْ جَوَازِ ذَلِكَ فِي اللُّغَةِ وَصَحَّةِ اسْتِعْمَالِهِ، فَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَيْهِ^{١١} وَضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلَةَ.

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «تَخَصَّصَ».

٢. فِي الْمَغْنِيِّ: «لَا مِنْ دَلِيلٍ».

٣. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١٣٤.

٤. تَقَدَّمَ فِي ص ٦٩ - ٧٤.

٥. الذَّرَايَاتِ (٥١): ٤٧.

٦. نُوحِ (٧١): ١.

٧. الْحَجَرِ (١٥): ٩.

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أَرَادَ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: «هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «الْجَمْع».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «عَلَيْهِ».

وإن سأل عن وجوب حمل اللفظ - مع أن ظاهره للجمع - على الواحد: فالذي يوجبُه هو^١ ما ذكرناه فيما تقدّم^٢.

[وجوب تخصيص لفظة «الذين آمنوا»، و نفي عمومها]

فأما إزمائه أن يكونَ لفظُ «الَّذِينَ آمَنُوا» على عموميه وإن دَخَلَ التخصيصُ في قوله تعالى: «وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ» فغيرُ صحيح؛ لأنَّ اختصاصَ الصفة - التي هي إيتاءُ الزكاةِ في حالِ الركوعِ - يَدُلُّ على اختصاصِ صدرِ الكلام؛ لأنَّ الكُلَّ صفاتُ موصوفٍ واحدٍ^٣؛ ألا ترى أنَّ قائلاً لو قال في وصيته: «أعطوا^٤ من مالي كذا للعربِ الذين لهم نسب في بني هاشم»، أو قال: «لَقِيتُ الأشرافَ النازلينَ في محلَّة كذا» لم يوجبْ كلامه و لم يُقْهَمْ منه إلَّا تفريقُ مالِه على مَنْ اختَصَّ مِنَ الْعَرَبِ بِكَوْنِهِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، و أنه لَقِيَ مِنَ الْأَشْرَافِ مَنْ كَانَ نَازِلًا فِي الْمَحَلَّةِ الْمَخْصُوصَةِ الَّتِي عَيْنُهَا، و أنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ: إِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ يَقْتَضِي إعطاءَ المالِ لَكُلِّ الْعَرَبِ، و أنه لَقِيَ أَشْرَافَ بَلَدِهِ كُلِّهِمْ، أو أَشْرَافَ جَمِيعِ الْأَرْضِ، و يَدَّعِي أَنَّ الْقَوْلَ الْمُتَقَدِّمَ لَا يَخْتَصُّ بِتَخْصِصِ الصِّفَةِ الْوَارِدَةِ عَقِبِهِ. فَقَدْ وَجَبَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ يَخْتَصُّ لَفْظُهُ^٥ «الَّذِينَ آمَنُوا» بِمَنْ آتَى الزَّكَاةَ فِي حَالِ الرُّكُوعِ، كَمَا وَجَبَ^٦ اخْتِصَاصُ مَا اسْتُشْهِدَ^٧ بِهِ مِنَ الْمِثَالَيْنِ.

١. في «ج، ص، ط، ف»: - «هو».

٢. يعني ما تقدّم عند تقرير الاستدلال بآية الولاية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، و ذلك في ص ٦٩ - ٧٤.

٣. في المطبوع و الحجري: «صفات الموصوف الواحد».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «أعط».

٥. في المطبوع و الحجري: «لفظ».

٦. في «ج، ص، ط»: «لما وجب».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «استشهدنا».

[نفي أن يكون حمل الآية على إمامة أمير المؤمنين ﷺ مستلزماً لوجود مجازين فيها]
 فإن قال: أراكم^١ قد حملتم الآية على مجازين: أحدهما أنكم جعلتم^٢ لفظ^٣
 الجمع للواحد، و المَجَازُ الآخرُ حملكم لفظ الاستقبال على الماضي؛ لأن قوله:
 ﴿يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ لفظه لفظ استقبال^٤، وأنتم تجعلونه عبارة عن
 فعلٍ واقع، فلم صرتم بذلك أولى منا إذا حملنا الآية على مجازٍ واحدٍ؟
 وهو أن يُحمل قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ على أنه أراد به:
 أن من صفتهم إيتاء الزكاة، و من صفتهم أنهم راکعون، من غير أن تكون^٥ إحدى
 الصفتين حالاً للأخرى^٦؛ هذا إذا ثبت أنه إذا حمل على ذلك كان مجازاً على نهاية
 اقتراحكم.

أو تُحمل^٧ لفظة^٨ «إنما» - إذا عدلنا عن تأويل الركوع بما ذكرناه - على المُبَالِغَةِ،
 لا على تخصيص الصفة بالمذكور و نفيها عن عداه. فنكون أولى منكم؛ لأن
 معكم في الآية على تأويلكم مجازين، و معنا مجاز واحد.
 قيل له: أما ظنك^٩ أن لفظ^٩ «يؤتون» موضوع للاستقبال و حمله على غيره

١. في التلخيص: «نراكم».

٢. في التلخيص: «قد جعلتم».

٣. في «ج»: «اللفظة».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «الاستقبال».

٥. هكذا في التلخيص. و حاشية الحجري. و في النسخ و المطبوع: «أن يكون».

٦. في التلخيص: «الأخرى».

٧. هكذا في «ف» و «ج» ص و التلخيص: «نحمل». و في «ط»: «يحتمل». و في «د» و

المطبوع و الحجري: «تحمله».

٨. في التلخيص: «أما قولكم».

٩. في «ج» ص، ط، ف: «اللفظة».

يَقْضِي الْمَجَازَ، فَغَلَطَ؛ لَأَنَّ لَفْظَةَ «يَفْعَلُونَ» و ما أَشَبَّهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ - التي تَدْخُلُ عليها الزوائد الأربع الموجبة للمُضَارَعَةِ؛ وهي: الهمزة، والتاء، والنون، والياء^١ - لَيْسَتْ مُجَرَّدَةٌ لِلْإِسْتِقْبَالِ، بَلْ هِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ، وَإِنَّمَا تَخْلُصُ^٢ لِلْإِسْتِقْبَالِ بِدُخُولِ «السين» أو «سوف»، و قد نَصَّ عَلَى ما ذَكَرْنَاهُ النَحْوِيُّونَ فِي كُتُبِهِمْ، فَمَنْ حَمَلَهَا عَلَى الْحَالِ دُونَ الْإِسْتِقْبَالِ لَمْ يَتَّعَدِ الْحَقِيقَةَ، وَ لَا تَجَاوَزَ بِاللَّفْظَةِ ما وُضِعَتْ لَهُ. و عَلَى هَذَا الْمَعْنَى^٣ تَأَوَّلْنَا الْآيَةَ؛ لِأَنَّا جَعَلْنَا لَفْظَةَ «يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» عِبَارَةً عَمَّا وَقَعَ فِي الْحَالِ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

و لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ نَذْكُرَ^٤ فِي الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ وَجْهًا آخَرَ - وَإِنْ كُنَّا لَا نَحْتَاجُ مَعَ ما ذَكَرْنَاهُ^٥ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ - وَ هُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ نُزُولَ الْآيَةِ وَ خِطَابَ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ^٦ قَبْلَ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ فِي تِلْكَ الْحَالِ، فَتَجْرِي اللَّفْظَةُ عَلَى جِهَةِ^٧ الْإِسْتِقْبَالِ، وَ هُوَ الْحَقِيقَةُ.

بَلِ الظَّاهِرُ مِنْ مَذَاهِبِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْقُرْآنِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحْدَثَهُ فِي السَّمَاءِ قَبْلَ بُرُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِمُدَدٍ طَوَالٍ. وَ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَمْ يَجْرِ لَفْظُ الْإِسْتِقْبَالِ فِي الْآيَةِ إِلَّا عَلَى وَجْهِهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَخْصُوصَ عِنْدَ إِحْدَاثِ الْقُرْآنِ فِي الْإِبْتِدَاءِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُسْتَقْبَلًا، وَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ^٨ - إِذَا كَانَ الْقَوْلُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى ما

١. و تجمعها لفظة «أنيت» و هي من علامات الفعل المضارع.

٢. في «ج، ص، ط»: «يخلص». و في التلخيص: «تختص».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: - «المعنى».

٤. في «د، ط»: «أن يذكر».

٥. في المطبوع و الحجري: «ما ذكرنا».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يكون».

٧. في التلخيص: «على وجه».

٨. في «ج» و التلخيص: «نحتاج».

حَكَيْنَاهُ - إِلَى أَنْ تُتَأَوَّلَ^١ أَلْفَاظُهُ الْوَارِدَةُ بِلَفْظِ^٢ الْمَاضِي فِيمَا يُعْلَمُ^٣ أَنَّهُ وَقَعَ مُسْتَقْبَلًا،
وِإِلَّا فَمَا ذُكِرَ بِلَفْظِ الْاِسْتِقْبَالِ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى تَأْوِيلِهِ؛^٤ لَوْ قَوَّعَهُ عَلَى وَجْهِهِ.

فَأَمَّا لَفْظَةُ «الَّذِينَ» فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مَوْضُوعَةً فِي الْأَصْلِ لِلْجَمْعِ دُونَ الْوَاحِدِ،
فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تَكُونَ^٥ بِالْعُرْفِ وَكَثْرَةِ الْاِسْتِعْمَالِ قَدْ دَخَلَتْ فِي أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي
الْوَاحِدِ الْمُعْظَمِ أَيْضًا عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ.

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ»^٦ وَ مَا أَشْبَهَهُ مِنْ
الْأَلْفَاظِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ مَجَازٌ، وَ كَذَلِكَ قَوْلُ أَحَدِ الْمُلُوكِ: «نَحْنُ الَّذِينَ فَعَلْنَا
كَذَا» لَا يُقَالَ أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ قَدْ أَلْحَقَهُ بِبَابِهَا، وَ لَا شَكَّ فِي أَنَّ
الْعُرْفَ يُوَثِّرُ هَذَا التَّأْوِيلَ، كَمَا أَثَّرَ فِي لَفْظَةِ «غَائِطٍ»^٧ وَ مَا أَشْبَهَهَا.

عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ اِسْتِعْمَالَ لَفْظَةِ «الَّذِينَ» فِي الْوَاحِدِ مَجَازٌ وَ عَلَى وَجْهِ
الْعُدُولِ عَنِ الْحَقِيقَةِ، لَكُنَّا بِحَمَلِ^٨ الْآيَةِ عَلَى هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمَجَازِ أَوْلَى مِنْكُمْ
بِحَمَلِهَا عَلَى أَحَدِ الْمَجَازِينَ الَّذِينَ ذَكَرْتُمُوهَا فِي السُّؤَالِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

١. فِي «ج، ص، ط»: «أَنْ تُتَأَوَّلَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «بِلَفْظَةِ».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «مِمَّا يَعْلَمُ». وَ فِي التَّلْخِيصِ: «فِيمَا نَعْلَمُ».

٤. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «تَأْوِيلُهُ». وَ فِي التَّلْخِيصِ: «تَأْوِيلٌ».

٥. فِي «ط، ف» وَ الْحَجَرِيِّ وَ التَّلْخِيصِ: «أَنْ يَكُونَ».

٦. نُوحُ (٧١): ١.

٧. فَإِنَّ الْغَائِطَ فِي الْأَصْلِ: الْمَطْمَشُ الْوَاسِعُ مِنَ الْأَرْضِ، وَ لَمَّا كَانَ مَنْ يَرِيدُ قَضَاءَ الْحَاجَةِ يَطْلُبُ
ذَلِكَ الْمَكَانَ قِيلَ: جَاءَ مِنَ الْغَائِطِ، ثُمَّ نَقَلَهَا الْعُرْفُ إِلَى الْمَعْنَى الْمَشْهُورِ حَتَّى تَرَكَ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ.

رَاجِعْ: كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٤، ص ٤٣٥؛ الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١١٤٧؛ الْفُرُوقُ فِي اللُّغَةِ، ص ٥٧؛ النِّهَايَةُ، ج
٣، ص ٣٩٥ (غُوط).

٨. هَكَذَا فِي التَّلْخِيصِ. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «نَحْمِلُ».

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَجَازَ الَّذِي لَهُ شَاهِدٌ^١ فِي الِاسْتِعْمَالِ وَجَرَتْ عَادَةُ أَهْلِ اللِّسَانِ بِاسْتِعْمَالِهِ أَوَّلَى مِمَّا لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا^٢ الشَّاهِدَ بِاسْتِعْمَالِ مَجَازِنَا مِنَ الْقُرْآنِ وَ الْخِطَابِ، وَ أَنَّهُ لِقُوَّتِهِ وَ ظُهُورِهِ قَدْ يَكَادُ يَلْحَقُ بِالْحَقَائِقِ^٣. وَ لَيْسَ يُمَكِّنُ الْمُخَالَفَ^٤ أَنْ يَسْتَشْهَدَ فِي اسْتِعْمَالِ مَجَازِهِ - لَا قُرْآنًا وَ لَا سُنَّةً وَ لَا عُرْفًا - فِي الْخِطَابِ؛^٥ لِأَنَّ خُلُوقَ سَائِرِ الْخِطَابِ مِنْ اسْتِعْمَالِ مِثْلِ قَوْلِهِ: «وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ» إِلَّا عَلَى مَعْنَى «يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ فِي حَالِ الرُّكُوعِ» ظَاهِرٌ. وَ كَذَلِكَ خُلُوقُهُ مِنْ اسْتِعْمَالِ لَفْظَةِ «إِنَّمَا»^٦ عَلَى وَجْهِ التَّخْصِصِ، وَ إِنْ وُجِدَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِيمَا يُخَالَفُ مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَنْ يَكُونَ^٧ ذَلِكَ^٨ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الشُّذُوزِ وَ الْمَجَازِ. وَ لَا بُدَّ^٩ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ شَبَهٌ قَوِيٌّ بِمَا^{١٠} يَخْتَصُّ بِالصِّفَةِ وَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا لَهُ حَتَّى يَكُونَ الْمُسَوِّغُ لِاسْتِعْمَالِهَا قُوَّةَ الشَّبَهِ بِمَا يَبْلُغُ الْغَايَةَ فِي الْاِخْتِصَاصِ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّا لَوْ^{١٢} حَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَى أَحَدِ الْمَجَازَيْنِ اللَّذَيْنِ فِي خَبَرِ^{١٣}

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَمْ يَشَاهِدْ» بَدَلُ «لَهُ شَاهِدٌ».

٢. فِي «ج، ص، ط»: «وَأَنَّ».

٣. فِي التَّلْخِصِ: «بِالْحَقِيقَةِ». وَ يُقَالُ لَهُ: الْمَجَازُ الْمَشْهُورُ، وَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْحَقِيقَةِ الْمَهْجُورَةِ فِي بَابِ التَّعَارُضِ.

٤. فِي «د» وَ الْحَجَرِي: «لِلْمُخَالَفِ». وَ فِي «ج»: «لِلْمُخَالَفِ».

٥. فِي التَّلْخِصِ: - «فِي الْخِطَابِ».

٦. هَكَذَا فِي «ج، د، ف» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: - «إِلَّا».

٧. فِي التَّلْخِصِ: «فَلَيْسَ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَلَنْ تَكُونَ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ التَّلْخِصِ: - «ذَلِكَ».

١٠. فِي «ص، ط، ف»: «وَمِنْ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: - «بِمَا».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي وَ التَّلْخِصِ: «إِذَا».

١٣. فِي «ج، د، ط»: «فِي حَيْزٍ». وَ فِي «ف»: «فِي خَيْرٍ».

المُخَالَفِ - لِيَصَحَّ^١ تَأْوِيلُهَا عَلَى مَعْنَى الْوَلَايَةِ فِي الدِّينِ، دُونَ مَا يَقْتَضِي وَجُوبُ الطَّاعَةِ وَالتَّحَقُّقِ بِالتَّنْذِيرِ - لَمْ نَسْتَفِدْ^٢ بِهَا إِلَّا مَا هُوَ مَعْلُومٌ لَنَا؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ وَجُوبَ تَوَلِّيِ الْمُؤْمِنِ^٣ فِي الدِّينِ^٤ بِالْقُرْآنِ - وَ قَدْ تَلَوْنَا^٥ الْآيَةَ الدَّالَّةَ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ^٦ - وَ بِالسُّنَّةِ وَ الْإِجْمَاعِ، وَ الْأَمْرُ فِيهِ ظَاهِرٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ^٧ يَعْلَمُهُ مِنْ دِينِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. وَ إِذَا عَدَلْنَا إِلَى الْمَجَازِ الَّذِي اخْتَرْنَاهُ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ، اسْتَفَدْنَا مَعَهُ بِالْآيَةِ فَائِدَةً ظَاهِرَةً لَا تَجْرِي مَجْرَى الْأُولَى^٨. وَ كَلَامُ الْحَكِيمِ كَمَا يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُفِيدُ عَلَيْهِ، كَذَلِكَ يَجِبُ^٩ حَمْلُهُ عَلَى مَا كَانَ أَزِيدَ فَائِدَةً، فَظَهَرَتْ مَرِيَّةُ تَأْوِيلِنَا عَلَى كُلِّ وَجْهِ.

٢٢٨/٢

وَبَعْدُ، فَمَنْ ذَهَبَ مِنْ مُخَالَفِينَا إِلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَ اللَّامَ إِذَا لَمْ يَكُونَا لِلْعَهْدِ اقْتَضَا^{١٠} الْاسْتِغْرَاقَ - وَ هُمُ الْجُمْهُورُ، وَ صَاحِبُ الْكِتَابِ أَحَدٌ مَنْ يَرَى ذَلِكَ - لَا بُدَّ^{١١} لَهُ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ مِنْ مَجَازٍ آخَرَ زَائِدٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ «الَّذِينَ آمَنُوا» تَقْتَضِي^{١٢}

١. فِي «ص، ط»: «لَصَحَّ».

٢. فِي «ج، د، ص»: «لَمْ يَسْتَفِدْ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «تَوَلَّى الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ». وَ فِي التَّلْخِيصِ: «تَوَلَّى الْمُؤْمِنِينَ».

٤. فِي التَّلْخِيصِ: «فِي التَّحْقِيقِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَقَدْ تَأْوَلْنَا».

٦. وَ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ» التَّوْبَةِ (٩): ٧١. وَ قَدْ تَقَدَّمَ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ص ٧١.

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «كُلِّ وَاحِدٍ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الْأُولَى».

٩. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ - «يَجِبُ».

١٠. فِي «ج، ص»: «اِقْتَضَتْ». وَ فِي التَّلْخِيصِ: «اِقْتَضَا».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَلَا بُدَّ».

١٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «يَقْتَضِي».

الاستغراق على مذهبه، وهو في الآية لا يصح أن يكون مُستغرقاً لجميع المؤمنين؛ لأنه لا بُدَّ أن يكون خطاباً للمؤمنين؛ لأن الموالاة في الدين لا تجوز^١ لغيرهم، ولا بُدَّ أن يكون من خوطب بها ووجه بقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ خارجاً عن غني بالذين آمنوا، وإلا أدى إلى أن يكون كل واحد ولي نفسه! فوجب أن يكون لفظ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ غير مُستغرقٍ لجميع المؤمنين، وإذا خرج^٢ عن الاستغراق خرج عن الحقيقة عند كل^٣ من ذكرناه^٤ من مخالفيها ولحق بالمجاز، وانضم هذا المجاز إلى أحد المجازين المتقدمين، فصارا مجازين. وعلى تأويلنا - إذا سلمنا^٥ أن العبارة عن الواحد بلفظ الجمع^٦ على سبيل التعظيم يكون مجازاً - لا يتحصّل إلا مجاز واحد؛ فصار تأويلنا في هذه^٧ الآية^٨ أولى من تأويله.

قال صاحب الكتاب:

و بعد، فمن أين أن المراد بالثاني^٩ هو أمير المؤمنين عليه السلام و ظاهره يقتضي الجمع^{١٠}؟

١. في «ج، د، ص، ط، ف»: «لا يجوز».
٢. في «ج، ص، ط، ف»: «من».
٣. في «د» والمطبوع والحجري: - «كل».
٤. في «ج، ص، ط، ف»: «ذكرته».
٥. في التلخيص: «فصارا مجازين على تأويلنا، وإذا سلمنا».
٦. في التلخيص: «الجميع».
٧. في «د» والتلخيص: - «في هذه».
٨. في «د» والمطبوع والتلخيص: - «الآية».
٩. أي قوله تعالى: ﴿يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾. والمراد بالأول: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾.
- و سوف يصرح المصنف رحمه الله بذلك في بداية جوابه.
١٠. في المغني: «الجميع».

و لَيْسَ يَجِبُ إِذَا رُويَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَصَدَّقَ بِخَاتِمِهِ وَ هُوَ رَاكِعٌ أَنْ لَا يَثْبُتَ غَيْرُهُ مُشَارِكاً لَهُ فِي هَذَا الْفِعْلِ، بَلْ يَجِبُ لِأَجْلِ الْآيَةِ^١ أَنْ يُقَطَعَ فِي غَيْرِهِ بِذَلِكَ^٢ وَ إِنْ لَمْ يُنْقَلْ؛ لِأَنَّ تَقْلَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى لَا يَجِبُ.

و بَعْدُ، فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: «و يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ» مَا زَعَمُوهُ، دُونَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ: أَنَّهُمْ يُؤْتُونَ^٣ الزَّكَاةَ وَ طَرِيقَتُهُمُ التَّوَاضُّعُ وَ الْخُضُوعُ؟ لِيَكُونَ ذَلِكَ مَدْحاً لَهُمْ^٤ فِي إِيْتَاءِ الزَّكَاةِ، وَ إِخْرَاجاً لَهُمْ^٥ مِنْ أَنْ يُوْتَوْهَا مَعَ الْمَنِّ وَ الْأَذَى، وَ عَلَى طَرِيقَةِ^٦ الْإِسْطِطَالَةِ وَ التَّكْثِيرِ؛ فَكَأَنَّهُ تَعَالَى مَدَحَهُمْ غَايَةَ الْمَدْحِ، فَوَصَفَهُمْ^٧ بِإِقَامَةِ^٨ الصَّلَاةِ، وَ بِأَنَّهُمْ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ عَلَى أَقْوَى وَ جَوْهِ^٩ الْقُرْبَى؛ وَ أَقْوَى مَا تَوَدَّى^{١٠} عَلَيْهِ الزَّكَاةُ^{١١} مَا ذَكَرْنَاهُ.

و لَيْسَ مِنَ الْمَدْحِ إِيْتَاءُ الزَّكَاةِ^{١٢} مَعَ الْإِسْتِغَالِ بِالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي الرَّاكَعِ أَنْ يَصْرِفَ هِمَّتَهُ^{١٣} وَ نَبِيَّتَهُ إِلَى مَا هُوَ فِيهِ وَ لَا يَشْتَغِلَ بغيرِهِ، وَ مَتَى أَرَادَ

١. فِي «د»: «لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا يَمْتَنَعُ». وَ فِي «ط»: «لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ».

٢. فِي الْمَغْنِي: «يَجِبُ بِالْأَثَرِ أَنْ نَقْطَعَ غَيْرَهُ بِذَلِكَ».

٣. فِي الْمَغْنِي: «و يُؤْتُونَ» بَدَلَ «أَنَّهُمْ يُؤْتُونَ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ الْمَغْنِي: - «لَهُمْ».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف» - «لَهُمْ». وَ فِي الْمَغْنِي: «فَأَخْرَجَ حَالَهُمْ» بَدَلَ «وَ إِخْرَاجاً لَهُمْ».

٦. فِي الْمَغْنِي: «وَ عَلَى طَرِيقٍ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «بُوصَفَهُمْ».

٨. فِي الْمَغْنِي: «بِإِدَامَةِ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَجْهٌ».

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مَا يُؤَدَّى».

١١. هَكَذَا فِي «ج، ص، ط، ف» وَ الْمَغْنِي. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: + «مَعَ».

١٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَ لَيْسَ الْمَدْحُ فِي إِيْتَاءِ الزَّكَاةِ».

١٣. فِي الْمَغْنِي: «هَمَّتَهُ».

الزكاة فَعَلَهَا تَالِيَةً لِلصَّلَاةِ؛ فَكَيْفَ^١ يُحْمَلُ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ، وَ لِأَن يُحْمَلَ^٢ عَلَى مَا يُمَكِّنُ^٣ تَوْفِيَةَ الْعُمومِ حَقَّهُ مَعَهُ^٤ أَوَّلَى مِمَّا يَقْتَضِي تَخْصِيصَهُ؟^٥
يُقَالُ لَهُ: قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ^٦ «الَّذِينَ آمَنُوا» أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنْ كَانَ لَفْظَ جَمْعٍ. وَ اللَّفْظُ الثَّانِي - الَّذِي هُوَ «يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» - إِذَا كَانَ صِفَةً لِلْمَذْكُورِ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى بِهِمَا وَاحِدًا.

و لَمْ نَعْتَمِدْ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَخْصُوصُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» دُونَ غَيْرِهِ عَلَى نَقْلِ الْخَبَرِ، بَلْ اعْتَمَدْنَا الْخَبَرَ فِي جُمْلَةٍ غَيْرِهِ مِنَ الْوُجُوهِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى تَوَجُّهِ الْآيَةِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ اعْتَمَدْنَا فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُتَفَرِّدُ^٧ بِهَا دُونَ غَيْرِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ قَدَّمْنَاهُمَا.^٨

[نفي دلالة لفظة «الركوع» على التواضع و الخضوع]

فَأَمَّا حَمْلُهُ لَفْظَةً^٩ «الركوع» عَلَى التَّوَاضُعِ وَ الْخُضُوعِ^{١٠} فَلَعَلَّ بَيِّنٌ؛ لِأَنَّ الرُّكُوعَ لَا

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «و كيف».

٢. هَكَذَا فِي «ج، ص، ط، ف» وَ الْمَغْنِي. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «و لَا يَحْمَلُ» بِدَل «و لِأَن يَحْمَلُ».

٣. فِي الْمَغْنِي: «+ فِيهِ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «- مَعَهُ».

٥. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١٣٥.

٦. فِي «ج، ص، ف»: «أَنَّ الْمُرَادَ بِاللَّفْظَةِ الْأَوَّلَى الَّتِي هِيَ».

٧. فِي الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «الْمُتَفَرِّدُ».

٨. تَقْدِيمًا فِي ص ٧٣ - ٧٤.

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَفْظٌ».

١٠. فِي الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «- وَ الْخُضُوعُ».

يُفَهُمُ مِنْهُ فِي اللُّغَةِ وَ الشَّرْعِ مَعاً إِلَّا التَّطَاطُؤُ الْمَخْصُوصُ^١، دُونَ التَّوَاضُّعِ وَ الخُضُوعِ. وَ إِنَّمَا يَوْصَفُ الْخَاضِعُ بِأَنَّهُ رَاكِعٌ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ وَ الْمَجَازِ لِمَا يَسْتَعْمِلُهُ مِنَ التَّطَاوُنِ وَ تَرَكَ التَّطَاوُلَ.

قَالَ صَاحِبُ «كِتَابِ الْعَيْنِ»^٢: «كُلُّ شَيْءٍ يَنْكَبُّ لَوَجْهِهِ^٣، فَيَمَسُّ بِرُكْبَتَيْهِ^٤ الْأَرْضَ أَوْ لَا يَمَسُّ^٥ بَعْدَ أَنْ يَطَاطُئَ^٦ رَأْسَهُ، فَهُوَ رَاكِعٌ» وَ أُنْشِدَ لِلْبَيْدِ^٧:

٢٣١/٢

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَا يَفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا التَّطَاطُؤُ الْمَخْصُوصُ فِي اللُّغَةِ وَ الشَّرْعِ مَعاً».
٢. الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِي الْأَزْدِي (١٠٠ - ١٧٠ هـ)، الْإِمَامُ النَّحْوِيُّ اللَّغَوِيُّ الْعَرُوضِي. هُوَ الَّذِي اسْتَنْبَطَ عِلْمَ الْعَرُوضِ وَ حَصَرَ أَقْسَامَهُ فِي خَمْسِ دَوَائِرَ وَ اسْتَخْرَجَ مِنْهَا خَمْسَةَ عَشَرَ بَحْراً، وَ هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ حُرُوفَ الْمَعْجَمِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ. أَخَذَ النَّحْوُ عَنْهُ سَبِيْبَهُ وَ الْأَصْمَعِيُّ وَ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ وَ هَارُونَ بْنُ مُوسَى النَّحْوِيُّ. الْأَنْشَابُ لِلْسَّمْعَانِيِّ، ج ١٠، ص ١٦٧، الرِّقْمُ ٣٠٠٣؛ الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ، ج ١٣، ص ٣٨٥، الرِّقْمُ ٤٨٨؛ قِلَادَةُ النَّحْرِ، ج ٢، ص ٢٣٩، الرِّقْمُ ٨٢٥؛ رِيَاضُ الْعُلَمَاءِ، ج ٢، ص ٢٤٩.
٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مَنْكَبٌ بَوَجْهِهِ».
٤. فِي «د» وَ التَّلْخِيصِ وَ كِتَابِ الْعَيْنِ: «فَتَمَسَّ رُكْبَتَهُ».
٥. فِي «د» وَ الْمُطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «تَطَاطَأَ».
٧. لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكِ الْعَامِرِيِّ الشَّاعِرِ، أَبُو عَقِيلٍ. كَانَ مِنْ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ وَ فَرَسَانِهِمْ، وَ كَانَ مِنْ ذَوِي الْمَعْلَقَاتِ، مُطْلِعٌ مَعْلَقَتَهُ:

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمُقَامُهَا بِمَنْىَ تَأْبَدُ عَوْلُهَا فِرْجَاهُهَا

كَانَ مَعْرُوفاً بِالتَّنْدِينِ وَ الْإِتِّصَالِ بِاللَّهِ أَيَّامَ الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمْ يَذْكُرْ صُنْماً فِي شَعْرِهِ، وَ لَا دَعَا لْغَيْرِ عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى إِذَا مَا أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ جَهَرَ بِإِسْلَامِهِ بَعْدَ وَقْعَةِ أُحُدٍ حِينَمَا بَعَثَهُ قَوْمُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَتَطْلُعَ خَبْرُهُ. فَرَجَعَ إِلَيْهِمْ وَ قَدْ أَسْلَمَ عَلَى يَدِهِ، وَ هُوَ يَحْفَظُ سُوراً مِنَ الْقُرْآنِ وَ يَحَدِّثُهُمْ بِالْبَعْثِ وَ الْحَشْرِ وَ مَفَاهِيمِ الْإِسْلَامِ، حَتَّى عَدَّ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَ تَرَكَ الشَّعْرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ. وَ هَاجَرَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْكُوفَةِ أَيَّامَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَ كَانَ أَثْنَاءَ إِقَامَتِهِ بِالْكُوفَةِ يَعُدُّ مِنَ الْقُرَاءِ وَ يَقْضِي أَكْثَرَ أَوْقَاتِهِ فِي الْمَسْجِدِ، أَوْ عَاكِفاً عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ. وَ مَاتَ بِهَا لَيْلَةَ نَزْلِ مَعَاوِيَةَ النَّخِيلَةِ لِمَصَالِحَةِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي سَنَةِ ٤١ هـ وَ دُفِنَ بِهَا.

وَ الْبَيْتُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ فِي الْمَتْنِ مِنْ قَصِيدَةٍ تَشْمَلُ ٢٠ بَيْتاً، مُطْلَعُهَا:

بَلِينَا وَ مَا تَبَلَّى النُّجُومُ الطُّوَالِغُ وَ تَبَقَّى الدِّيَارُ بَعْدَنَا وَ الْمَصَانِغُ

أُخْبِرُ أَخْبَارَ الْقُرُونِ الَّتِي مَضَتْ أَدِبُ كَأَنِّي كُلَّمَا قُمْتُ رَاكِعٌ^١
وَقَالَ صَاحِبُ الْجَمْهَرَةِ^٢:

الراكع: الذي يَكْبُو عَلَى وَجْهِهِ، وَ مِنْهُ الرُّكُوعُ فِي الصَّلَاةِ؛ قَالَ الشَّاعِرُ:
وَأَفْلَتَ حَاجِبُ قُوْتٍ^٣ الْعَوَالِي عَلَى شَقَاءٍ^٤ تَرَكَعُ فِي الظُّرَابِ

٢٣٢/٢

→ الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١٠٧، الرقم ١٨٧٧؛ الشعر والشعراء، ج ١، ص ٢٢٦، الرقم ٢٥؛
الاستيعاب، ج ٣، ص ١٣٣، الرقم ٢٢٣٣.

١. ديوان ليبد، ص ٨٠؛ كتاب العين، ج ١، ص ٢٠٠ (ركع).

٢. «صاحب الجمهرة» هو محمد بن الحسن بن دُرَيْد، أبو بكر الأزدي القحطاني (٢٢٣ - ٣٢١هـ).
ولد بالبصرة، وانتقل إلى عمان، فأقام بها اثنتي عشرة سنة و عاد إلى البصرة، ثُمَّ تَنَقَّلَ فِي
جَزَائِرِ الْبَحْرِ وَفَارَسَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَغْدَادَ، وَ اتَّصَلَ بِالْمُقْتَدِرِ الْعَبَّاسِيِّ، فَأَجْرَى عَلَيْهِ فِي كُلِّ
شَهْرٍ خَمْسِينَ دِينَارًا. وَ بَقِيَ فِي بَغْدَادَ إِلَى أَنْ تَوَفَّى فِيهَا فِي ١٨ شَعْبَانَ مِنْ سَنَةِ ٣٢١هـ يَوْمَ وَفَاةِ
أَبِي هَاشِمِ الْجَبَّائِيِّ، فَقَالَ النَّاسُ: «مَاتَ عِلْمُ اللُّغَةِ وَ عِلْمُ الْكَلَامِ بِمَوْتِ ابْنِ دُرَيْدٍ وَ أَبِي هَاشِمٍ».
كَانَ مِنْ أَمْتَةِ اللُّغَةِ وَ الشَّعْرِ وَ الْأَدَبِ حَتَّى قِيلَ فِيهِ: ابْنُ دُرَيْدٍ أَشْعَرُ الْعُلَمَاءِ وَ أَعْلَمُ الشُّعْرَاءِ.
كَانَ آيَةً فِي الرِّوَايَةِ وَ الْحِفْظِ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ إِذَا قُرِئَ عَلَيْهِ دِيْوَانُ شَعْرِ حَفْظِهِ مِنْ أَوَّلِ مَرَّةٍ،
وَ حَكِيَ أَنَّهُ أَمْلَى كِتَابَهُ «الْجَمْهَرَةَ» مِنْ حَفْظِهِ سَنَةَ ٢٩٧هـ فَمَا اسْتَعَانَ عَلَيْهِ بِالنَّظَرِ فِي شَيْءٍ
مِنَ الْكُتُبِ إِلَّا فِي الْهَمْزَةِ وَ اللَّفِيفِ. وَ كِتَابُهُ «الْجَمْهَرَةُ فِي اللُّغَةِ» تَنْقِيحٌ وَ تَهْذِيبٌ لـ «كِتَابِ الْعَيْنِ»
حَتَّى قِيلَ:

وَهُوَ كِتَابُ الْعَيْنِ إِلَيَّ لَا أَنَّهُ قَدْ غَيَّرَهُ

وَ عَدَّهُ ابْنُ شَهْرٍ أَشُوبَ فِي مَعَالِمِ الْعُلَمَاءِ مِنْ شُعْرَاءِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ مِنْ شُعْرَةٍ:
أَهْمَوَى النَّبِيُّ مُحَمَّدًا وَ وَصِيَّهُ وَ ابْنَيْهِ وَ ابْنَتَهُ الْبَتُولَ الطَّاهِرَةَ
أَهْلَ الْوِلَايَةِ فَإِنِّي بَوْلَانِهِمْ أَرْجُو السَّلَامَةَ وَ النَّجَا فِي الْآخِرَةِ
وَ أَرَى مَحَبَّةً مِنْ يَقُولُ بِفَضْلِهِمْ سَبَبًا يُجِيرُ مِنَ السَّبِيلِ الْجَائِرَةِ
أَرْجُو بِذَلِكَ رِضَا الْمُتَهِمِينَ وَخَدَهُ يَوْمَ الْوُقُوفِ عَلَى ظُهُورِ السَّاهِرَةِ

معجم الشعراء، ص ٤٩١، الرقم ٩٣٣؛ الفهرست لابن النديم، ص ٩١؛ تاريخ بغداد، ج ٢،
ص ١٩١، الرقم ٦٦١؛ معجم الأديباء، ج ٦، ص ٢٤٨٩، الرقم ١٠٢٩.

٣. في «ج، د، ص، ط»: «فوق».

٤. في «ج، ص، ف» و حاشية الحجري: «سقاء».

أَي تَكْبُو^١ عَلَى وَجْهِهَا^٢.

و إِذَا^٣ ثَبَّتَ أَنَّ الْحَقِيقَةَ فِي الرُّكُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ، لَمْ يَسْغُ حَمْلُهُ عَلَى الْمَجَازِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ.

[بيان عدم التنافي بين إيتاء الزكاة و الاشتغال بالصلاة]

و يُقَالُ لَهُ فِي قَوْلِهِ: «لَيْسَ مِنَ الْمَدَحِ إِيْتَاءُ الزَّكَاةِ مَعَ الْإِشْتَغَالِ بِالصَّلَاةِ، وَ إِنْ الْوَاجِبَ عَلَى الرَّائِعِ أَنْ يَصْرِفَ هِمَّتَهُ إِلَى مَا هُوَ فِيهِ»: إِنَّمَا لَا يَكُونُ مَا ذَكَرْتَهُ^٤ مَدْحًا إِذَا كَانَ قَطْعًا لِلصَّلَاةِ وَ انْصِرَافًا عَنِ الْإِهْتِمَامِ بِهَا وَ الْإِقْبَالِ عَلَيْهَا. فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعَ الْقِيَامِ بِحُدُودِهَا وَ الْأَدَاءِ بِشُرُوطِهَا، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مَدْحًا.

عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي بَيَّنَّا وَرُودَهُ مِنْ طَرِيقَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ^٥ مُبْطِلٌ لِتَأْوِيلِهِ هَذَا^٦؛ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ وَرَدَتْ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمَّا خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ وَ سَأَلَ عَمَّنْ تَصَدَّقَ عَلَى السَّائِلِ، فَعَرَفَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَصَدَّقَ بِخَاتَمِهِ وَ هُوَ رَائِعٌ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ^٧ أَنْزَلَ فِيهِ قُرْآنًا» وَ قَرَأَ الْآيَتَيْنِ^٨.

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «يكبو».

٢. جمهرة اللغة، ج ٢، ص ٧٧٠ (ركع).

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «فإذا».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «ما ذكره».

٥. لم يذكر المصنف رحمه الله فيما تقدم نص الخبر، لكنه أشار إلى وروده بطريقتين مختلفتين - أي طريق الخاصة والعامة، و ذلك في ص ٧٣.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: - «هذا».

٧. في المطبوع و الحجري: - «قد».

٨. الرسائل العشر للطوسي، ص ١٣٣؛ كنز الفوائد للكرجكي، ج ١، ص ٣٣٦ - ٣٣٧؛ مجمع البيان،

و في هذا دلالة واضحة على أن فعله عليه السلام وَقَعَ على غاية ما يَقْتَضِي المَدَحَ و التعظيم؛ فكيف يُقَالُ: إنه يَتَنَافَى^١ الجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاةِ و الزكَاةِ؟
و بَعْدُ، فَإِنَّا لَمْ نَجْعَلْ إِيْتَاءَ الزكَاةِ فِي حَالِ الرُّكُوعِ جَهَةً لِفَضْلِ الزكَاةِ حَتَّى يَجِبَ الحُكْمُ بِأَنَّ فِعْلَهَا فِي حَالِ الرُّكُوعِ أَفْضَلُ، بَلْ مَخْرَجُ الكَلَامِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وُصِفَ^٢ بِإِيْتَاءِ الزكَاةِ فِي حَالِ الرُّكُوعِ المَذْكُورِ أَوَّلًا عَلَى سَبِيلِ التَّمْيِيزِ لَهُ مِنْ غَيْرِهِ و التَّعْرِيفِ^٣؛ فَكَأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَالَ: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا» أَرَادَ أَنْ يُعَرِّفَ مَنْ عَنَاهُ بـ «الَّذِينَ آمَنُوا» فَقَالَ تَعَالَى: «الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ».

غَيْرَ أَنَّ وَجَهَ الكَلَامِ وَ إِن كَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي إعْطَائِهِ الزكَاةَ فِي حَالِ الرُّكُوعِ غَايَةَ الفَضْلِ و أَعْلَى وَجْهِ القُرْبِ؛ بِدَلِيلِ نُزُولِ^٤ الآيَةِ المَوْجِبَةِ لِلْمَدَحِ و التعظيمِ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ بِمَا^٥ وَقَعَ مِنْ مَدَحِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضًا يُعْلَمُ أَنَّ فِعْلَهُ لِلزَّكَاةِ لَمْ يَكُنْ شَاغِلًا عَنِ الْقِيَامِ بِحُدُودِ الصَّلَاةِ^٦.

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ - بَعْدَ أَنْ أَوْرَدَ كَلَامًا يَتَضَمَّنُ أَنَّ إِبْتَائَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلِيًّا لَنَا لَا

﴿ج ٣، ص ٣٢٥؛ التفسير الكبير، ج ١٢، ص ٣٨٣؛ غرائب القرآن، ج ٢، ص ٦٠٥، ذيل الآية ٥٥ من سورة المائدة، مع اختلاف.

١. في المطبوع و الحجري: + «في». و في «ج، ص»: «ينافي» بدل «يتنافى».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «وصفه».

٣. في المطبوع و الحجري: «و للتعريف».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: - «نزل».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و لما».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: + «و لا مبطلاً لها».

يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِ غَيْرِهِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ^١، وَ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ^٢ - قَالَ^٣:
وَبَعْدُ، فَإِنْ صَحَّ أَنَّهُ الْمُخْتَصُّ بِذَلِكَ، فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فِي
وَقْتٍ مُعَيَّنٍ وَ لَا ذِكْرَ لِلْأَوْقَاتِ فِيهِ؟
فَإِنْ^٤ قَالُوا: لِأَنَّهُ تَعَالَى أَثْبَتَهُ كَذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحُكْمُ ثَابِتًا لَهُ
فِي كُلِّ وَقْتٍ.
قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ الظَّاهِرَ إِنَّمَا يَقْتَضِي أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي حَالِ الْخُطَابِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا
أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا مَعَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَا يَصِحُّ التَّعَلُّقُ
بِظَاهِرِهِ. وَ مَتَى قِيلَ: إِنَّهُ إِمَامٌ مِنْ بَعْدُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، فَقَدْ زَالُوا عَنْ
الظَّاهِرِ، وَ لَيْسُوا بِذَلِكَ أَوْلَى مِمَّنْ يَقُولُ: إِنَّهُ إِمَامٌ فِي الْوَقْتِ الَّذِي ثَبَّتَ أَنَّهُ
إِمَامٌ فِيهِ^٥.
هَذَا لَوْ سَلِمَ^٦ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَلِيِّ مَا ذَكَرُوهُ^٧، فَكَيْفَ وَ ذَلِكَ غَيْرُ ثَابِتٍ؛ لِأَنَّهُ

١. وَ فِيمَا يَلِي نَصَّ مَا جَاءَ فِي الْمَغْنِيِّ، وَ هُوَ مِنْ تَمَتَّةِ كَلَامِهِ الْمَتَقَدَّمُ: «وَبَعْدُ، فَلَيْسَ فِي الْآيَةِ إِلَّا
إثبات الذين آمنوا ولياً لنا (في المغني): «وَأَنَّا لَنَا»، وَ هُوَ سَهْوٌ وَ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ كَوْنَ غَيْرٍ مِنْ ذِكْرِ بِهَذِهِ
الصِّفَةِ: لِأَنَّ إثبات حكم لواحد لا ينفيه عن غيره. فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْآيَةِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ
المختص بها دون غيره؟ وَ هَذَا أَبْعَدُ مِنْ دَلِيلِ الْخُطَابِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ:
(في المغني: «يَتَوَلَّوْنَ»، وَ هُوَ سَهْوٌ) تَعْلِيقُ الْحُكْمِ بِصِفَةِ الشَّيْءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِتِلْكَ الصِّفَةِ
بِخِلَافِهِ، وَ لَا يَوْجِبُونَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ مَا دَخَلَ تَحْتَ الْخُطَابِ. وَ نَحْنُ لَمْ نَقُلْ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ
يُؤَلَّى، فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ غَيْرَهُ لَا يَشْرَكَهُ فِي ذَلِكَ؟». الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١٣٥.

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ٧٤ وَ ٨٥.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «قَالَ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَ إِنْ».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «فِي الْوَقْتِ الَّذِي أُقِيمَ فِيهِ».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «لَوْ سَلِمْنَا».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ الْمَغْنِيِّ: «مَا ذَكَرَهُ».

تَعَالَى بِدَأْ بِذِكْرِ نَفْسِهِ، وَ لَا يَصِحُّ أَنْ يوصَفَ تَعَالَى بِأَنَّهُ وَلِيُّنَا بِمَعْنَى
إِمضَاءِ الْحُدُودِ وَ الْأَحْكَامِ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يوصَفُ بِهِ الْإِمَامُ؛ بَلْ لَا يُقَالُ
ذَلِكَ فِي الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ،^١ فَلَا بُدَّ مِنْ^٢ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً
عَلَى تَوَلَّى النُّصْرَةَ فِي بَابِ الدِّينِ، وَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْتَصُّ بِالْإِمَامَةِ، وَ لَذَلِكَ
قَالَ مِنْ بَعْدُ: «وَ مَنْ يَتَوَلَّى اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ جِزْبَ اللَّهِ هُمْ
الْغَالِبُونَ»^٣ فَبَيَّنَ مَا يَحْصُلُ لِمَنْ يَتَوَلَّى اللَّهَ مِنَ الْعَلْبَةِ وَ الظَّفَرِ، وَ ذَلِكَ لَا
يَلِيْقُ إِلَّا بِتَوَلَّى النُّصْرَةَ. وَ لَذَلِكَ ذَكَرَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى «الْوَلِيَّ»^٤ وَ فِي الْآيَةِ^٥
الثَّانِيَةِ «التَّوَلَّى»، وَ فَصَّلَ بَيْنَ الْإِضَافَتَيْنِ لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْمُرَادَ تَوَلَّى النُّصْرَةَ فِي
بَابِ الدِّينِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ [إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا وَلِيّاً
لِلْآخَرِ، كَانَ الْآخَرُ وَلِيّاً لَهُ وَ مُتَوَلِّياً]. وَ هَذَا بَيَّنَّ فِي صَحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ.^٦

[بيان دلالة الآية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد الرسول ﷺ بلا فصل]

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَوْجِبِ الْآيَةِ فِي الْوَقْتِ
الَّذِي ثَبَّتَ^٨ لَهُ الْإِمَامَةَ فِيهِ عِنْدَنَا، فَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَوْجَبَ بِهِذِهِ الْآيَةِ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٩
الْإِمَامَةَ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِصَاصِ، أَوْجَبَهَا بَعْدَ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^{١٠} بِلَا
فَصْلٍ، وَ لَيْسَ يُعْتَمَدُ^{١١} عَلَى مَا حَكَاهُ مِنْ أَنَّ الظَّاهَرَ إِثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي كُلِّ وَقْتٍ.

١. هكذا في المغني. و في النسخ: «عليه السلام».

٢. المائدة (٥): ٥٦.

٣. في «ج، ص، ط، ف» - «من».

٤. في المغني: «الولي».

٥. في المغني: «يتولاه».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٣٦.

٧. في «ج، ص، ط، ف» - «الآية».

٨. في «د»: «يثبت».

٩. في المطبوع و الحجري: - «له عليه السلام».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

١١. في «د»: «نعتمد».

وَمَنْ قَالَ بِذَلِكَ^١ مِنْ أَصْحَابِنَا فَإِنَّهُ يَنْصُرُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ؛ بَأَن يَقُولَ: الظَّاهِرُ لَا يَقْتَضِي الْحَالَ فَقَطْ، بَلْ يَقْتَضِي جَمِيعَ الْأَوَاقَاتِ الَّتِي الْحَالَ مِنْ جُمْلَتِهَا؛ فَإِذَا خَرَجَ بَعْضُهَا بِدَلِيلٍ بَقِيَ مَا عَدَاهُ ثَابِتًا بِالظَّاهِرِ أَيْضًا، وَلَمْ يَسْغِ الزَّوَالُ عَنْهُ. وَيَقُولُ: إِنِّي أَخْرَجْتُ الْحَالَ بِدَلِيلٍ إجماعِ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِمَامٌ غَيْرُهُ، وَلَا دَلِيلٌ يَقْتَضِي إِخْرَاجَ الْحَالَ الَّتِي تَلِي الْوَفَاةَ بِلا فَصْلٍ. وَالْمُعْتَمَدُ هُوَ الْأَوَّلُ.

[نفي دلالة الآية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد عثمان، دون ما قبله من الأحوال]

فَأَمَّا الْجَوَابُ لِمَنْ قَالَ: «لَسْتُ بِذَلِكَ أَوْلَى مِمَّن يَقُولُ: إِنَّهُ إِمَامٌ فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَثَبَّتْ^٢ عِنْدَهُ إِمَامَتُهُ فِيهِ - يَعْنِي بَعْدَ وَفَاةِ عُثْمَانَ -»، فَهُوَ أَيْضًا مَا قَدَّمْنَاهُ^٣؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ مِنَ الْأُمَّةِ يُثَبِّتُ^٤ الْإِمَامَةَ بِهَذِهِ الْآيَةِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ عُثْمَانَ، دُونَ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْأَحْوَالِ؛ بَلْ لَا أَحَدٌ يُثَبِّتُهَا لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ عُثْمَانَ دُونَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ^٥ الْأَحْوَالِ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَبَدَلِيلٍ مِنَ الْأَدِلَّةِ.

[معنى وصفه تعالى بأنه ولينا]

وَالْقَدِيمُ تَعَالَى وَإِنْ لَمْ يَوْصَفْ بِأَنَّهُ وَلِيُّنَا بِمَعْنَى إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْنَا، فَهُوَ يَوْصَفُ بِذَلِكَ بِمَعْنَى أَنَّهُ أَمْلَكَ بِتَدْبِيرِنَا وَتَصْرِيفِنَا، وَأَنْ طَاعَتَهُ تَجِبُ عَلَيْنَا. وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي يَجِبُ لِلرَّسُولِ وَالْإِمَامِ، وَيدْخُلُ تَحْتَهُ إِمضاءُ الْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ

٢٣٥/٢

١. أَي بَأَن الظَّاهِرَ إِثْبَاتِ الْحُكْمِ فِي كُلِّ وَقْتٍ.

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «تَثَبَّتْ».

٣. فِي ص ١٩٩.

٤. فِي «ج، ص، ف»: «تَثَبَّتْ».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِي».

و غيرها؛ لأن إمضاءها جزء مما يجب طاعته فيه. غير أن ما يجب لله تعالى لا يصح أن يقال: إنه مماثل لما يجب للرسول والإمام بالإطلاق؛ لأن ما يجب له عز وجل^١ أكذ مما يجب لهما؛ من قبل أن ما يجب لهما راجع إلى وجوب ما وجب له عز وجل^٢، ولولا وجوبه لم يجب.

[صحة وصف الرسول ﷺ بأنه ولي بمعنى إمضاء الحدود والأحكام]

وقول صاحب الكتاب: «بل لا يقال ذلك في الرسول صلى الله عليه وآله» طريق؛ لأننا لا نعلم مانعاً من أن يقال ذلك في الرسول صلى الله عليه وآله، وهو أحد ما يجب طاعته فيه، وكيف لا يقال ونحن نعلم أن الإمام بعد الرسول صلى الله عليه وآله خليفة له وقائم فيما كان يتولاه ويقوم به مقامه^٥؟ وإذا كان إلى الإمام إقامة الحدود وإمضاء الأحكام، فلا بد أن يكونا^٦ إلى من هو خليفة له وقائم فيها مقامه^٧. وليس له أن يقول: إنما عيّنت أن الرسول لا يوصف بإمضاء الحدود وإقامة الأحكام على الحد الذي يوصف به الإمام، ولم أرذ أنه لا يوصف بهما أصلاً. لأنه لا مانع من أن يوصفا جميعاً^٨ بما ذكره على حد واحد؛ من قبل أن المقتضي له فيهما واحد وهو فرض الطاعة، وإن كانا يختلفان من حيث كان

١. في «ج، ص، ط، ف»: «تعالى». وفي «د»: «جلّ وعزّ».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «ما يجب له تعالى» بدل «ما وجب له عز وجل».

٣. في «د» والمطبوع والحجري: - «بل».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام»، وهكذا فيما بعد.

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «وقائم مقامه فيما كان يتولاه ويقوم به».

٦. في «د» والحجري: «أن يكون».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «وقائم مقامه فيها».

٨. في «ج، ص»: «أن يوصف جميعهما». وفي «ط»: «أن يوصف جميعاً».

أَحَدُهُمَا نَبِيًّا وَالْآخَرُ إِمَامًا. وَلَيْسَ لاختلافهما مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَدْخَلٌ فِيْمَا نَحْنُ فِيْهِ.

[نفي دلالة لفظة «ولي» على معنى النصرة]

فَأَمَّا حَمَلُهُ لَفْظَةَ «وَلِيٍّ» عَلَى مَعْنَى «التَّوَلَّى فِي الدِّينِ»^١ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ^٢ فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يُخْبِرَ تَعَالَى بِأَنَّهُ وَلِيُّنَا وَرَسُولُهُ وَمَنْ عَنَاهُ بـ «الَّذِينَ آمَنُوا»، ثُمَّ يَوْجِبُ عَلَيْنَا فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ تَوَلَّيْهِمْ وَنُصْرَتَهُمْ^٣، وَيُخْبِرُنَا بِمَا لَنَا فِيْهِمَا^٤ مِنَ الْفَوْزِ وَالظَّفَرِ. وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَكُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى وَجوبِ تَنَاوُلِ الْآيَةِ الْأُولَى لِمَعْنَى^٥ الْإِمَامَةِ، فَقَدْ بَطَلَ كَلَامُهُ.

٢٣٦/٢

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ شَيْئًا^٦ قَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ^٧ :-

وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ^٨ أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ^٩ أَصْحَابِ

١. أَي تَوَلَّى النُّصْرَةَ فِي بَابِ الدِّينِ، كَمَا جَاءَ فِي نِهَايَةِ كَلَامِ صَاحِبِ الْمَغْنِيِّ الْمُتَقَدِّمِ.

٢. وَهِيَ الْآيَةُ ٥٦ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ قَبْلُ هَذَا.

٣. فِي «ط» وَحَاشِيَةِ «ف»: «وَنُصْرَهُمْ».

٤. فِي «ط»: «فِيهَا».

٥. فِي «ج، ص، ط»: «بِمَعْنَى».

٦. وَفِيْمَا يَلِي نَصَّ مَا جَاءَ فِي الْمَغْنِيِّ، وَهُوَ مِنْ تَمَمَّةِ كَلَامِهِ السَّابِقِ: «فَإِنْ قَالُوا: إِنَّا لَمْ نَسْتَدَلْ بِظَاهِرِ

الْآيَةِ، لَكِنْ بِالرَّوَايَةِ الصَّحِيْحَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ لَمَّا تَصَدَّقَ بِخَاتَمِهِ وَهُوَ

رَآكِعٌ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُرَادُ. قِيلَ لَهُ: إِنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنَ الرِّوَايَةِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي

قَصَدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ رُودُ الْآيَةِ عِنْدَ فِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا يَكُونَ هُوَ الْمُرَادُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ رُودَهَا

عِنْدَ أَمْرٍ لَا يَوْجِبُ صَرْفَهَا إِلَيْهِ عَنْ ظَاهِرِهِ، بَلِ الْوَاجِبُ حَمْلُهَا عَلَى ظَاهِرِهِ. وَقَدْ رَوَى مِثْلَ ذَلِكَ

عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَفْسَّرِينَ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَى طَرِيقَيْنِ: فِيْهِمْ مَنْ يَقُولُ: نَزَلَتْ فِيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَقُولُونَ مَا

أُرِيدُ بِالْآيَةِ سِوَاهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: نَزَلَتْ فِي جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ. وَعَلَى تَسْلِيمِ ذَلِكَ لَا تَدُلُّ عَلَى

الْإِمَامَةِ لَمَّا قَدَّمَاهُ». الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١٣٦ - ١٣٧.

٧. تَقَدَّمَ فِي ص ٧٤ وَمَا بَعْدَهَا.

٨. هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَّائِيُّ الَّذِي تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ، وَجَاءَ ذِكْرُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ مَرَارًا.

٩. فِي الْمَغْنِيِّ: «فَضْلًا».

النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي حَالٍ^١ كَانُوا فِيهَا فِي الصَّلَاةِ وَفِي الرُّكُوعِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ فِي الْحَالِ، وَلَمْ يَنْهَ أَنَّهُمْ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ^٢ فِي حَالِ الرُّكُوعِ، بَلْ أَرَادَ أَنَّ ذَلِكَ طَرِيقَتُهُمْ^٣ وَهُمْ فِي الْحَالِ رَاكِعُونَ. وَحَمَلَ الْآيَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَشْبَهُ بِالظَّاهِرِ، وَبَيَّنَّ ذَلِكَ: أَنَّ الْغَالِبَ مِنْ حَالِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الَّذِي دَفَعَهُ إِلَى السَّائِلِ لَيْسَ بِزَكَاةٍ؛ لَوْجُوهُ:

منها: أَنَّ الزَّكَاةَ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً عَلَيْهِ؛ عَلَى مَا يُعْرَفُ^٤ مِنْ غَالِبِ أَمْرِهِ^٥ فِي أَيَّامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وَلِأَنَّ دَفْعَ الْخَاتَمِ بَعِيدٌ أَنْ يُعَدَّ فِي الزَّكَاةِ^٦. وَلِأَنَّ^٧ دَفْعَ الزَّكَاةِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْقَصْدِ عِنْدَ وَجُودِهِ^٨، وَ مَا فَعَلَهُ فَالْغَالِبُ مِنْهُ أَنَّهُ جَرَى عَلَى وَجْهِ الْإِتِّفَاقِ^٩ لَمَّا رَأَى السَّائِلَ الْمُحْتَاجَ، وَأَنَّ غَيْرَهُ لَمْ يُوَاسِهِ، فَوَاسَاهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؛ فَذَلِكَ

١. فِي «ج، ص، ط»: «فِي حَالَةٍ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَهُمْ».

٣. فِي التَّلْخِصِ: «طَرِيقَتُهُمْ».

٤. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «مَا نَعْرِفُ».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أُمُورِهِ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لِلزَّكَاةِ».

٧. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَأَنَّ».

٨. هَكَذَا فِي «د» وَالْمَغْنِيِّ وَالتَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «عِنْدَ وَجُوبِهِ».

٩. هَكَذَا فِي «د» وَالْمَغْنِيِّ وَالتَّلْخِصِ. وَفِي «ج، ص، ط، ف»: «عَلَى وَجْهِ الْإِنْعَامِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِي: «عَلَى وَجْهِ الْإِنْفَاقِ».

بالتطوُّع أشبهه. و لم نقُلْ ذلك إلا نُصرةً للقول الذي حَكَيْنَاهُ، لا أَنَّهُ يَمْتَنِعُ
في الحقيقة أَن يَكُونَ ذلك زكاةً لِمَالِهِ.^١

[دلالة اللغة على أَن الركوع في الآية حال لإيتاء الزكاة]

يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ يَجُوزُ حَمْلُ الآيةِ على ما تَأَوَّلَهَا^٢ شَيْخُكَ أَبُو عَلِيٍّ عَلَيْهِ^٣ مِنْ جَعَلِهِ
إِيتَاءَ الزَّكَاةِ مُنْفَصِلًا مِنْ حَالِ الرُّكُوعِ، وَ لَا بُدَّ عَلَى مُقْتَضَى اللِّسَانِ وَ اللُّغَةِ مِنْ أَن
يَكُونَ الرُّكُوعُ حَالًا لإِيتَاءِ الزَّكَاةِ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِ أَحَدِنَا: «الكَرِيمُ الْمُسْتَجِقُّ لِلْمَدْحِ
الَّذِي يَجُودُ بِمَالِهِ وَ هُوَ ضَاحِكٌ» وَ «فُلَانٌ يَغْشَى إِخْوَانَهُ وَ هُوَ رَاكِبٌ» مَعْنَى^٤ الْحَالِ،
دُونَ غَيْرِهَا؛ حَتَّى أَن قَوْلَهُ هَذَا يَجْرِي مَجْرَى قَوْلِهِ: «إِنَّهُ يَجُودُ بِمَالِهِ فِي حَالِ
ضَحِكِهِ» وَ «يَغْشَى إِخْوَانَهُ فِي حَالِ رُكُوبِهِ».

وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَيْهِ: أَنَا مَتَى حَمَلْنَا قَوْلَهُ تَعَالَى: «يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ»
عَلَى خِلَافِ الْحَالِ، وَ جَعَلْنَا الْمُرَادَ بِهَا أَنَّهُمْ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ مِنْ وَصْفِهِمْ^٥ أَنَّهُمْ
رَاكِعُونَ - مِنْ غَيْرِ تَعَلُّقٍ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ بِالْآخَرِ - كُنَّا حَامِلِينَ لِلْكَلَامِ^٦ عَلَى مَعْنَى^٧
التَّكَرُّارِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَفَادَ تَعَالَى بِوَصْفِهِ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ^٨ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ صَفَّهُمْ بِأَنَّهُمْ

١. المعنى، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٣٧.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «تأوَّله».

٣. في المطبوع والحجري: - «عليه».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «يعني».

٥. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «و من صفتهم».

٦. في المطبوع والحجري: «الكلام».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: - «معنى».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «أنهم».

راكعون؛ لأن الصلاة مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الرُّكُوعِ وَ غَيْرِهِ. وَإِذَا تَأَوَّلْنَاهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي اخْتَرْنَاهُ اسْتَفَدْنَا بِهَا مَعْنَى زَائِدًا، وَ زِيَادَةُ الْفَائِدَةِ بِكَلَامِ الْحَكِيمِ أُولَى.
فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا قَبِحَ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُمْ فِيمَنْ يُرِيدُونَ مَذْحَهُ: «فُلَانٌ يَجُودُ بِمَالِهِ وَ هُوَ ضَاحِكٌ» عَلَى خِلَافِ الْحَالِ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ وَقَعَ الْجُودُ مِنْهُ مَعَ طَلَاقِ الْوَجْهِ يَدُلُّ عَلَى طَيِّبِ نَفْسِهِ بِالْعَطِيَّةِ، وَ هُوَ أَنَّ الْمَالَ لَا يَعْظُمُ فِي عَيْنِهِ^٢، فَصَارَ ذَلِكَ وَجْهًا تَعْظُمُ^٣ مَعَهُ الْعَطِيَّةُ، وَ يَكْثُرُ الْمَدْحُ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهَا. وَ لَيْسَ الْحَالُ فِي الْآيَةِ هَذِهِ^٤؛ لِأَنَّهُ لَا مَزِيَّةَ لِإِعْطَاءِ الزَّكَاةِ فِي حَالِ الرُّكُوعِ عَلَى إِيْتَانِهَا^٥ فِي غَيْرِهَا، وَ لَيْسَ وَقْعُهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ يَقْتَضِي زِيَادَةَ مَدْحٍ أَوْ ثَوَابٍ، فَفَارَقَ حُكْمُهَا حُكْمَ الْمَثَالِ^٦ الَّذِي أَوْرَدْتُمُوهُ.

قِيلَ لَهُ: لَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ فِي وَجوبِ حَمْلِ الْكَلَامِ الَّذِي حَكَيْنَاهُ عَلَى الْحَالِ وَ قُبِحَ حَمْلُهُ عَلَى خِلَافِهَا مَا ذَكَرْتَهُ، لَوْجَبَ أَنْ يَحْسُنَ حَمْلُ قَوْلِهِمْ: «فُلَانٌ يَغْشَى إِخْوَانَهُ وَ هُوَ رَاكِبٌ» وَ «لَقِيتُ زَيْدًا وَ هُوَ جَالِسٌ» عَلَى خِلَافِ الْحَالِ؛ لِمُفَارَقَتِهِ لِلْمَثَالِ الْأَوَّلِ فِي الْعِلَّةِ، حَتَّى يُفْهَمَ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّهُ يَغْشَى إِخْوَانَهُ وَ مِنْ صِفَتِهِ أَنَّهُ رَاكِبٌ، وَ لَقِيتُ زَيْدًا^٧ وَ مِنْ صِفَتِهِ أَنَّهُ جَالِسٌ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ^٨ الرُّكُوبُ حَالًا لِلْعَشْيَانِ

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لِلْكَلام».

٢. فِي حَاشِيَةِ الْحَجَرِيِّ وَ التَّلْخِيصِ: «الْمَالُ فِي عَيْنِهِ حَقِيرٌ».

٣. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ وَ التَّلْخِيصِ. وَ فِي النُّسخِ: «يَعْظُم».

٤. فِي «ج، ص، ف» وَ التَّلْخِيصِ: «كَذَلِكَ».

٥. هَكَذَا فِي «ج، د» وَ التَّلْخِيصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «إِيْتَانِهَا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «الْمَال».

٧. أَيْ وَ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّهُ لَقِيَ زَيْدًا.

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «+ ذَلِكَ».

و الجلوس حالاً للقاء. وإذا كان المفهوم خلاف هذا، فقد بطل أن تكون^١ العلة ما ذكرته، ووجب أن يكون الظاهر في كل الخطاب الوارد على هذه الصفة معنى الحال.

[بيان حقيقة الزكاة التي آتاها أمير المؤمنين ﷺ في حال الصلاة]

فأما قوله: «إن الزكاة لم تكن واجبة على أمير المؤمنين عليه السلام على ما يُعرف من غالب أمره في تلك الحال» فظاهر البطلان^٢؛ لأنه غير واجب أولاً حمل اللفظ على الزكاة الواجبة دون النافلة. و لفظ الزكاة لو كان إطلاقه مفيداً^٣ في الشرع للعطية الواجبة، فغير ممتنع أن نحمله على النفل الذي يشهد بمعناه أصل اللغة^٤؛ لأن الزكاة في اللغة هي^٥ النماء و الطهارة^٦، و الواجب من الزكاة و النفل جميعاً يدخلان تحت هذا الأصل، و يكون الموجب للانتقال عن ظاهر اللفظ - لو كان له ظاهر - علمنا بالخبر توجه الآية إلى من يستبعد وجوب الزكاة عليه.

و بعد، فإن الاستبعاد لوجوب الزكاة عليه عليه السلام^٧ لا معنى له؛ لأنه غير ممتنع وجوبها عليه في وقت من الأوقات بحصول أدنى مقادير النصاب الذي

١. في النسخ و الحجري: «أن يكون». و ما أثبتناه من المطبوع و التلخيص.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «فهو ظاهر البطلان».

٣. في «ط»: «مفيداً».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «أهل اللغة».

٥. في «ج، ص، ط، ف» و المطبوع: - «هي».

٦. قال ابن الأثير: «أصل الزكاة في اللغة الطهارة و النماء و البركة و المدح، و كل ذلك قد استعمل

في القرآن و الحديث». النهاية، ج ٢، ص ٣٠٧. و راجع: المغرب، ج ١، ص ٣٦٦؛ لسان العرب، ج

١٤، ص ٣٥٨ (زكا).

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: - «عليه السلام». و في التلخيص: «صلوات الله عليه».

يَجِبُ^١ فِي مِثْلِهِ الزَّكَاةُ. وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْيَسَارِ الْمُسْتَبَعِدِ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢؛ لِأَنَّ مَنْ^٣ مَلَكَ مَائَتِي دِرْهَمٍ^٤ لَا يُسَمَّى مُوسِرًا.

فَأَمَّا دَفْعُ الْخَاتَمِ: فَمَا نَعْلَمُ مِنْ أَيِّ وَجْهِ اسْتَبْعِدَ أَنْ يَكُونَ زَكَاةً؟! لِأَنَّ حُكْمَ الْخَاتَمِ حُكْمُ غَيْرِهِ، وَكُلُّ مَا لَهُ قِيَمَةٌ وَ يَنْتَفِعُ الْفُقَرَاءُ بِمِثْلِهِ جَائِزٌ أَنْ يُخْرَجَ فِي الزَّكَاةِ.^٥

فَأَمَّا الْقَصْدُ إِلَى الْعَطِيَّةِ: فَمِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي تَوَجُّهِهِ إِلَى الْوَاجِبِ أَوْ النَّفْلِ، وَلَيْسَ فِي ظَاهِرِ فِعْلِهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - مَا يَمْنَعُ مِنَ الْقَصْدِ إِلَى الْوَاجِبِ؛

١. في المطبوع: «تجب».

٢. في المطبوع والحجري: - «عليه السلام».

٣. في «د» و المطبوع والحجري: - «مَنْ».

٤. وهو أدنى مقادير نصاب الزكاة الواجبة. راجع: الكافي، ج ٣، ص ٥١٥، باب زكاة الذهب والفضة (ج ٢، ص ٢٠١، ط. الإسلامية)؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٦، باب زكاة الذهب؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٦، باب ما تجب فيه الزكاة.

٥. أمّا في زكاة الغلات والنقدين فالحكم إجماعي، وتشهد له الأخبار الكثيرة عن الأئمة عليهم السلام، منها صحيح محمد بن خالد البرقي: كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: هل يجوز أَنْ يُخْرَجَ عَمَّا يَجِبُ فِي الْحَرْثِ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَمَا يَجِبُ عَلَى الذَّهَبِ دِرَاهِمُ بَقِيَمَةٍ مَا يَسُوئُ، أَمْ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُخْرَجَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَا فِيهِ؟ فَأَجَابَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أُتِمَّا تَيَسَّرَ يُخْرَجُ» وغيرها مثلها. الكافي، ج ٧، ص ١٧٨، ح ٥٩٦٢/١، باب الرجل يعطي عن زكاته العوض (ج ٣، ص ٥٥٩، ح ١، ط. الإسلامية)؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٣٢، ح ١٦٢٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٩٥، ح ٢٧١؛ وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١٦٧، الباب ١٤ من أبواب زكاة الذهب، ح ١.

و أمّا في الأعيان فالحكم محلّ خلاف بين العلماء، فالشيخ الطوسي في الخلاف يرى الجواز وأن الحكم شامل لموارد الزكاة كافة، والمحقق الحلّي و جماعة يمنعون ذلك راّدين للإجماع و مانعين دلالة الأخبار على موضع النزاع. الخلاف، ج ٢، ص ٥٠، المسألة ٥٩؛ المقنعة، ص ٢٥٣؛ المعتمد، ج ٢، ص ٥١٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ٢٨٠؛ الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٣٨٩؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ١٣٩؛ المجموع شرح المهذب، ج ٥، ص ٤٢٨ - ٤٢٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٦٧١ - ٦٧٢.

٢٣٩/٢

لأنه عليه السلام - وإن لم يعلم بأن السائل سيحضر^١ فيسأله^٢ - لا يمتنع أن يكون أعد الخائم للزكاة، فلما حضر من يسأل اتفاقاً تصدق به عليه. أو يكون عليه السلام لم^٣ يُعده لذلك، فلما حضر السائل ولم يؤاسه أحد دفعه إليه، ونوى الاحتساب به من^٤ الزكاة. وقد يفعل الناس هذا كثيراً؛ فأني وجه لاستبعاده والقول بأنه بالتطوع أشبه؟

فأما اعتذاره في آخر الكلام من إirاده وتضعيفه له^٥: فقد كان يجب أن لا يورد ما يحوج إلى الاعتذار والتنصل^٦؛ فإن ترك إirاده ما يجري هذا المجرى أجمل من إirاده مع الاعتذار.

قال صاحب الكتاب:

وقد قال شيخنا أبو هاشم: يجب أن يكون المراد بذلك: «الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة»^٧ الواجبين^٧، دون الثفل الذي وجوده كعدمه في أنه يكون المؤمن مؤمناً معه؛ فلا بُد من حملِه على ما لولاه لم يكن مؤمناً ولم يجب توليه^٨؛ لأنه جعله من صفات المؤمنين^٩، فيجب أن يُحمل على ما لولاه لم يكن مؤمناً.

١. في «د» والمطبوع والحجري: «يستحضر».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «ويسأله». وفي التلخيص: «يسأل».

٣. في المطبوع: «لم»، وهو سهو.

٤. في «د» والمطبوع: «في».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «له».

٦. التنصل: التبرؤ من جنابة ذنب ونحوه. كتاب العين، ج ٧، ص ١٢٤ (نصل).

٧. في «د، ح، ص، ط، ف»: «الواجبين».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «ثوابه».

٩. في «ج، ص، ط، ف» والمغني: «صفات المؤمنين».

قَالَ: وَ الَّذِي فَعَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مِنَ النَّفْلِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ غَيْرُهُ مِنْ جَلَّةِ الصَّحَابَةِ^١ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِمْ زَكَاةٌ، وَإِنَّمَا الَّذِينَ وَجَبَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ^٢ عَدَدُ يَسِيرٍ، وَ ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ أَنْ لَا يُرَادَ بِالْآيَةِ سِوَاهُ. قَالَ: وَ مِثْلُ هَذَا الْجَمْعِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْوَاحِدُ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ.

قَالَ: وَ الْمَقْصَدُ بِالْآيَةِ مَدْحُهُمْ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا لَا يَكُونُ مَدْحًا، وَ إِيثَاءُ الزَّكَاةِ فِي الصَّلَاةِ مِمَّا يَنْقُصُ^٣ أَجَرَ الْمُصَلِّي؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ فِي الصَّلَاةِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ أَدَاءُ الْوَاجِبِ. وَ مِمَّا يُبَيِّنُ صَحَّةَ هَذَا الْوَجْهِ أَنَّهُ أَجْرَى الْكَلَامِ عَلَى طَرِيقَةِ^٤ الْاسْتِقْبَالِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ» لَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْمَاضِي مِنَ الْفِعْلِ^٥. فَالْمُرَادُ الَّذِينَ يَتَمَسَّكُونَ بِذَلِكَ عَلَى الدَّوَامِ وَ يَقُومُونَ بِهِ. وَ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ^٦ أَنْ يُزَكَّوْا فِي حَالِ الرُّكُوعِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ طَرِيقَةً لِفَضْلِ الزَّكَاةِ فِي الصَّلَاةِ^٧، وَ أَنْ يُقْصَدَ^٨ إِلَيْهِ حَالًا بَعْدَ حَالٍ.

١. في المغني: «و عامة الصحابة». و في «ج»: «من غلبة الصحابة».

٢. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «لم يكن».

٣. هكذا في المغني. و في «ج، ص، ط، ف»: «إنما الذي أوجب عليهم ذلك». و في «د» و المطبوع و الحجري: «إنما الذي وجب عليه زكاة».

٤. في المطبوع و الحجري: «مما ينقص».

٥. في المطبوع: «على طريق».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «من المراد».

٧. في المغني: - «به».

٨. في المغني: «طريقة لفعل الزكاة و الصلاة».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «و إن لم يقصد».

فَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِهِ^١ هَذَا الْمَعْنَى، وَ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ: الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَيَدُومُونَ عَلَيْهَا، وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ فِي الْحَالِ مُتَمَسِّكُونَ بِالرُّكُوعِ وَ بِالصَّلَاةِ، فَجُمِعَ لَهُمَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ. أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ بِذِكْرِ الرُّكُوعِ الْخُضُوعَ، عَلَى مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ؛ لِأَنَّ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ قَدْ يُرَادُ بِهِمَا هَذَا الْمَعْنَى.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ^٢ أَبُو مُسْلِمٍ^٣ لَمَّا ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَ هُوَ قَوْلُ الْأَضْبَطِ بْنِ قُرَيْعٍ^٥:

لَا تَحْقِرَنَّ الْفَقِيرَ؛ عَلَّكَ^٦ أَنْ تَزَكَّعَ يَوْمًا وَ الدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^٧ وَ قَالَ: وَ الَّذِينَ وَصَفَهُمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِالرُّكُوعِ وَ الْخُضُوعِ هُمُ الَّذِينَ

٢٤١/٢

١. في «ج، د، ص، ط، ف»: «به».

٢. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري: «و قد أنشد».

٣. هو محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن مهران بن النحوي المعلم الأصبهاني الأديب، أبو مسلم (٣٦٦-٤٥٩ هـ) صنف تفسيراً كبيراً في عشرين مجلداً، و كان عارفاً بالنحو غالباً في الاعتزال. إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج ٣، ص ١٩٤، الرقم ٦٩٣؛ طبقات المفسرين، ج ٢، ص ٢١٣، الرقم ٥٤٣.

٤. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري: «ما».

٥. الأضبط بن قريع السعدي، هو من بني عوف بن كعب بن سعد، كان الأضبط مفروكاً لا يتزوج امرأة إلا طلقته، و كان إذا لقي في الحرب تقدم أمام الصف. و كان قد أساء قومه مجاورته، فانتقل عنهم إلى آخرين، فكانوا كذلك، فقال المثل المشهور: «بكل واد سعد» و في رواية: «أينما أوجه ألق سعداً». الشعر و الشعراء، ج ١، ص ٣٧٠، الرقم ٥٤؛ الأغاني، ج ١٨، ص ٣٤٢، الرقم ١٠؛ الوافي بالوافيات، ج ٩، ص ٢٨٧، الرقم ٤٢١٤.

٦. في المغني: «لعلك».

٧. العقد الفريد، ج ٢، ص ١٦٥؛ أمالي القالي، ج ١، ص ١٠٨؛ التمثيل و المحاضرة، ص ٤٨؛ التبيان، ج ١، ص ١٩٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢٠، ص ١٨٩؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٢١٨ (هون)؛ أساس البلاغة، ص ٢٥٠؛ لسان العرب، ج ٨، ص ١٣٣ (ركع).

وَصَفَهُمْ^١ مِنْ قَبْلِ بَأْنِهِ يُبَدِّلُ الْمُرتَدِّينَ بِهِمْ^٢ بِقَوْلِهِ: «فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَ يُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» - وَأَرَادَ بِهِ طَرِيقَةَ التَّوَاضُّعِ - «أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ»^٣.

وَكُلُّ ذَلِكَ يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ الْمُوَالَاةُ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ وَ يَدْفَعُ عَنْكُمْ لَدِينَكُمْ هُوَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا. وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي عِبَادَةِ بَنِ الصَّامِتِ^٤؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ دَخَلَ فِي حِلْفِ الْيَهُودِ، ثُمَّ تَبَرَّأَ مِنْهُمْ وَ مِنْ وَلَايَتِهِمْ، وَ فَزِعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^٥، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ مُقَوِّيةً^٦ لِقُلُوبِ مَنْ دَخَلَ فِي الْإِيمَانِ، وَ مُبَيِّنَةً^٧ لَهُ أَنَّ نَاصِرَهُ هُوَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الْمُؤْمِنُونَ

١. في المغني: «هو الذي وصف».

٢. في المغني: «منهم».

٣. المائدة (٥): ٥٤.

٤. عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم الخزرجي الأنصاري السالمي، يكنى أبا الوليد، و هو من كبار الصحابة و من الموصوفين بالورع. شهد العقبة مع السبعين من الأنصار و هو أحد النقباء الاثني عشر، و أخى رسول الله صلى الله عليه و آله بينه و بين أبي مرثد الغنوي. شهد عبادة بدرًا و أحدًا و الخندق و المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه و آله، و كان ممن تخلّف عن بيعة أبي بكر يوم السقيفة مع أمير المؤمنين عليه السلام. كان عبادة رجلاً طوالاً جسيماً جميلاً، و مات بالرملة من أرض الشام سنة أربع و ثلاثين. و قيل: إنّه توفّي بالمدينة، و قيل: دفن ببيت المقدس، بعد أن وجهه عمر إلى الشام قاضياً و معلماً، فأقام بحمص، ثم انتقل إلى فلسطين و مات بها. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٤١٢، الرقم ٢٣٤؛ معجم الصحابة، ج ١٠، ص ٣٦٦٠، الرقم ٦٨٨؛ معرفة الصحابة، ج ٣، ص ٣٣٨، الرقم ١٩٧٣؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٨٠٧، الرقم ١٣٧٢.

٥. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «و آله».

٦. في المغني: «فيه تقوية» بدل «مقوية».

٧. في المغني: «و تبيناً».

[ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ مَنْ يَتَوَلَّى اللَّهَ - وَيَقُومُ بِحَقِّ طَاعَتِهِ وَ مَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْظَامِهِ -
و الرَسُولَ - فَيَلْزَمُ مِنْ طَاعَتِهِ مَا يَلْزَمُ - ، و الْمُؤْمِنُونَ (كَذَا) - فَيَلْزَمُهُ
مِنْ مُوَالَاتِهِمْ مَا يَلْزَمُهُ - ، فَهُوَ الْمَنْصُورُ؛ لَدُخُولِهِ فِي حِزْبِ اللَّهِ الَّذِينَ
هُمْ الْغَالِبُونَ].^١

[عدم دلالة الآية على الصلاة والزكاة الواجبتين دون المستحبتين]

٢٤٢/٢

يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ الْأَمْرُ^٢ عَلَى مَا ظَنَّهُ أَبُو هَاشِمٍ مِنْ أَنَّ الْآيَةَ تَقْتَضِي الصَّلَاةَ وَ الزَّكَاةَ
الْوَاجِبَتَيْنِ دُونَ مَا كَانَ مُتَنَفِّلاً بِهِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ مَخْرَجَ الصِّفَةِ لِمَا يَكُونُ بِهِ الْمُؤْمِنُ
مُؤْمِناً، وَإِنَّمَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ وَلِيُّنَا بِالْإِيمَانِ^٣ وَ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَ بِإِيتَاءِ
الزَّكَاةِ، وَ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي جُمْلَةِ الصِّفَاتِ^٤ مَا لَوْ انْتَفَى لَمْ يَكُنْ مُخْلاً
بِالْإِيمَانِ، وَ إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ مَا ظَنَّهُ^٥ لَوْ قَالَ: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ
وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» فَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الْآيَةُ خَارِجَةً خِلَافَ هَذَا الْمَخْرَجِ، فَلَا وَجْهَ لِمَا قَالَهُ.
وَ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ كَانَ يَحْسُنُ أَنْ يُصَرِّحَ تَعَالَى بِأَنْ يَقُولَ: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ - بَعْدَ ذِكْرِ نَفْسِهِ
تَعَالَى وَ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - الَّذِينَ^٦ آمَنُوا الَّذِينَ يَتَطَوَّعُونَ بِفَعْلِ الْخَيْرَاتِ
وَ يَتَنَفَّلُونَ بِضُرُوبِ الْقُرْبِ وَ يَفْعَلُونَ كَذَا وَ كَذَا مِمَّا لَا يَخْرُجُ الْمُؤْمِنُ بَانْتِفَائِهِ عَنْهُ
مِنْ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِناً.

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٣٧ - ١٣٩. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «ليس كل الأمر».

٣. في المطبوع و الحجري: «بالإتمام».

٤. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «من الصفات».

٥. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «أن».

٦. هكذا في النسخ و الحجري و التلخيص. و في المطبوع: «و الذين» مع الواو، و هو سهو.

هذا إذا سلّمنا ما يُريده من أن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة الواجبين^١ من شرائط الإيمان ومما لا يكون المؤمن مؤمناً إلا معه، والصحيح عندنا خلافه^٢.
وليس^٣ يمكن أن يدعى أن لفظ^٤ «الصلاة» في الشرع يفهم من ظاهره الصلاة^٥ الواجبة دون الثقل، وليس ادعاء^٦ ذلك في الصلاة بجار مجزئ ادعائه في الزكاة؛ لأننا نعلم من عرف أهل الشرع جميعاً أنهم يستعملون لفظ «الصلاة» في الواجب والثقل على حدّ واحد، حتّى إن أحدهم لو قال: «رأيت فلاناً يُصلي» و «مررت بفلان» وهو في الصلاة لم يفهم من قوله الصلاة الواجبة دون غيرها.

على أننا^٧ قد بينّا قبيل^٨ هذا الفصل أن الذي فعله أمير المؤمنين عليه السلام ليس بمُنكر أن يكون واجباً^٩، وأن المُستبعد فيه عليه السلام - و فيمن علّمنا من حاله ما علّمناه من حاله عليه السلام - استمرار وجوب الزكاة في الأحوال، و وجوب المقادير منها التي يُعّدها الناس يساراً. فأما وجود أقلّ مقاديرها^{١٠} في بعض الأحوال فغير مُستنكر، ولا مُنافٍ للمعلوم. والعُدّد اليسير الذين أشار إليهم^{١١}

١. في «ج، ص، ط، ف»: «الواجبين».

٢. فإن حقيقة الإيمان عند المصنّف رحمه الله هي التصديق القلبي، وأما العمل - الذي منه إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة - فليس داخلياً في حقيقة الإيمان. راجع: الذخيرة، ص ٥٣٦ - ٥٣٧.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «فليس».

٤. في «ج، ف»: «لفظة».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «من ظاهرها» بدل «من ظاهره الصلاة».

٦. في «ج، ط، ف»: «ادعائه».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «على أنه».

٨. في «د، ص»: «قبل».

٩. تقدّم في ص ٩٨ - ١٠٠.

١٠. في المطبوع والحجري: «فأما وجوداً قبل مقاديرها».

١١. أي العدد اليسير من الصحابة الذين أشار إليهم أبو هاشم في كلامه الذي نقله عنه صاحب المغني.

و أخرج^١ أمير المؤمنين عليه السلام من جملتهم هم الموصوفون باليسار و كثرة المال و اتساعه، و من وجبت^٢ عليه زكاة ما^٣ في بعض الأوقات لا يجب دخوله في جملتهم. فبطل قول أبي هاشم أن^٤ الذي ذكره يمنع من أن لا يراد بالآية سواء^٥؛ لبطلان ما جعل قوله الذي حكيناه ثمره له و نتيجة. على أن الذي يمنع من أن يراد بها سواء عليه السلام قد قدمناه و بيناه.^٦

فأما التعلق بلفظ الجمع فقد مضى الكلام فيه.^٧

[نفي أن يؤدي إيتاء الزكاة إلى بطلان الصلاة]

و أما تعلقه بالعمل في الصلاة: فيسقط من وجهين:

أحدهما: أنه لا دليل على وقوع فعله عليه السلام على وجه يكون قاطعاً للصلاة، بل جائز أن يكون عليه السلام أشار إلى السائل بيده إشارة خفيفة^٩ لا يقطع^{١٠} مثلها^{١١} الصلاة فهم منها أنه يريد الصدق عليه، فأخذ الخاتم من إصبعه. و قد أجمعت الأمة على أن يسير العمل في الصلاة لا يقطعها.

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «و العدد اليسير الذي أشار إليهم و إخراج».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «وجب».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «ما».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «أن».

٥. أي سوى أمير المؤمنين عليه السلام.

٦. تقدم في ص ٧٣ - ٧٤.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه».

٨. تقدم في ص ٧٦.

٩. في «ج، ص، ط» و التلخيص: «خفيفة».

١٠. هكذا في النسخ و الحجري و التلخيص. و في المطبوع: «لا تقطع».

١١. في «د» و المطبوع و الحجري: «منها» بدل «مثلها».

و الوجه الآخر: أنّه غير واجب القطع^١ على أن جميع الأفعال في الصلاة كانت محظورة في تلك الحال. و قد قيل: إن الكلام فيها كان مباحاً، ثمّ تجدد حظره من بعد^٢؛ فلا يُنكر أن يكون^٣ هذه أيضاً حال بعض الأفعال.

و الذي يُبين ما ذكرناه - ووجب^٤ علينا القطع على أن فعله عليه السلام لم يكن قاطعاً للصلاة و لا ناقصاً^٥ من حدودها -: ما علمناه^٦ من توجّه مدح الله تعالى و رسوله صلى الله عليه و آله^٧ إليه بذلك الفعل المخصوص.

و قوله: «فوجب أن يحتمل على ما ذكرناه من أنه أداء الواجب» إن أراد به أداءه في الصلاة، فهو الذي أنكره و عدّه قطعاً لها. و إن أراد أداءه على طريق الانفصال من الصلاة، فقد مضى أن الكلام يقتضي إيتاء الزكاة في حال الركوع^٨.

[نفي أن يكون الركوع جهة فضل للزكاة]

و التعلّق بلفظ الاستقبال قد مضى أيضاً ما فيه^٩، و كذلك كون الركوع جهةً و طريقة^{١٠} لفضل الزكاة^{١١}؛ لأننا قد بينّا أن الآية لا تقتضي كون الركوع جهةً

١. في المطبوع و الحجري: «للقطع».

٢. صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ٢٠ - ٢١؛ عمدة القاري، ج ٧، ص ٢٨٢.

٣. في التلخيص: «أن تكون».

٤. في «ج، ص، ط»: «ووجب».

٥. في المطبوع: «و لا ناقصاً».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «ما علمنا».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٨. تقدّم في ص ٩٦ - ٩٨.

٩. تقدّم في ص ٧٨ - ٧٣.

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «و طريقة».

١١. تقدّم في ص ٨٨ - ٨٩.

و طريقةً لفضل الزكاة والصلاة حتى يجِبَ القصد^١ إلى فعل أمثالها، و قلنا^٢: إن الخطاب أفاد الوصف لمن عني بلفظ «الَّذِينَ آمَنُوا» و التمييز^٣ له عن سواء^٤، فكأنه تعالى قال: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُصَلُّونَ وَ يُؤْتُونَ الزكاةَ فِي حَالِ رُكُوعِهِمْ» لِيَتَمَيَّزَ المذكور^٥ الأول، مع أن فعله عليه السلام لا بد أن يكون واقعاً على نهاية القرية^٦؛ لِمَا حَصَلَ عليه مِنَ المَدْح.

و يُشَبِّه ما تأولنا عليه الآية قولَ أَحَدِ مَلُوكِنَا مُقْبِلاً عَلَى أَصْحَابِهِ: «أَفْضَلُكُمْ عِنْدِي وَ أَكْرَمُكُمْ لَدَيَّ مَنْ نَصَرَنِي فِي غُرَّةِ شَهْرٍ كَذَا، وَ هُوَ رَاكِبٌ فَرَساً مِنْ صِفَتِهِ كَذَا» وَ أَشَارَ إِلَى فِعْلِ مَخْصُوصٍ وَقَعَ مِنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَلَى وَجْهِ ارْتِضَاءٍ وَ عَظُمَتِ مَنْزِلَتُهُ بِهِ عِنْدَهُ، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ لَا يَقْتَضِي أَنَّ لُغْرَةَ الشَّهْرِ وَ الْأَوْصَافِ الَّتِي وَصَفَ نَاصِرَهُ بِهَا تَأْثِيراً فِي قُوَّةِ نُصْرَتِهِ^٧ حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ جِهَةً وَ طَرِيقَةً يَقْصِدُ إِلَيْهَا مَنْ أَرَادَ نُصْرَتَهُ. وَ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ حَقِيقَةَ الرُّكُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَ أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْخُضُوعِ وَ مَا يَجْرِي^٨ مَجْرَاهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ^٩، وَ الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ مِمَّا يُجَوِّزُ فِيهِ شَاعِرُهُ^{١٠}، وَ الْمَجَازُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

١. في المطبوع والحجري: «للقصد».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و بيننا».

٣. في «ص، ف»: «و التمييز».

٤. في «ج، د» و المطبوع والحجري: «عن سواء».

٥. في «ج، ص، ف»: «ليميز للمذكور».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «القرب».

٧. في «ج، ف»: «نصره».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «و ما جرى».

٩. تقدم في ص ٨٥ - ٨٨.

١٠. في «د» و المطبوع والحجري: «شاعره».

[نفي دلالة الآية السابقة على آية الولاية، على عدم اختصاص آية الولاية بأمر المؤمنين ﷺ]

فأما قوله - حاكياً عن أبي مُسلم بن بحر - : «إِنَّ الَّذِينَ وَصَفَهُمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِالرُّكُوعِ وَالْخُضُوعِ هُمُ الَّذِينَ وَصَفَهُمْ مِنْ قَبْلُ بِأَنَّهُ يُبَدَّلُ الْمُتَرَدِّينَ بِهِمْ».

فغير صحيح؛ لأنه غير مُنكَرٍ^١ أَنْ يَكُونَ الموصوفُ بِإِحْدَى الْآيَتَيْنِ غَيْرِ الموصوفِ بِالْآيَةِ الْأُخْرَى؛ حَتَّى يَكُونَ^٢ الْآيَةُ الَّتِي دَلَّلْنَا عَلَى اخْتِصَاصِهَا بِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَا حَكَمْنَا بِهِ مِنْ خُصُوصِهَا، وَالْآيَةُ الْأُولَى عَامَّةٌ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. وَ لَيْسَ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ نَسَقُ الْكَلَامِ وَ قُرْبُ كُلِّ وَاحِدَةٍ^٣ مِنَ الْآيَتَيْنِ مِنْ صَاحِبَتَيْهَا؛ لِأَنَّ تَقَارُبَ آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ - مع اختلافِ الْقِصَصِ وَالْمَعَانِي وَالْأَحْكَامِ - معلومٌ ظاهرٌ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ^٤ لَهُ شَاهِدٌ^٥.

وَ إِذَا كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ قَوْلِهِ تَعَالَى^٦: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ» يَدُلُّ^٧ عَلَى اخْتِصَاصِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْآيَةِ، فَلَيْسَ^٨ يَسُوعُ أَنْ يُتْرَكَ^٩ مَا يَقْتَضِيهِ^{١٠}

١. في «ج، ص، ط، ف»: «غير ممتنع».

٢. هكذا في جميع النسخ و الحجري و التلخيص. و في المطبوع: «حتى تكون».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «كل واحد».

٤. في «د، ط» و المطبوع و الحجري: «صاحبها».

٥. في التلخيص: «أن تذكر».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «شاهداً».

٧. في التلخيص: - «قوله تعالى».

٨. في التلخيص: «تدل».

٩. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «و ليس». و على هذا يكون جزاء الشرط: «فليس لمتعلق أن يتعلق...».

١٠. في التلخيص: «أن ترك».

١١. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «ما تقتضيه».

الدَّلَالَةُ لِمَا يُظَنُّ^١ أَنْ^٢ نَسَقَ الْكَلَامِ وَقُرِبَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ يَقْتَضِيهِ.

[جواز اختصاص الآية السابقة على آية الولاية بأمر المؤمنين ﷺ]

على أنه لا مانع لنا من أن نجعل^٣ الآية الأولى متوجهة إلى أمير المؤمنين عليه السلام ومختصة به أيضاً؛ لأننا قد بينّا أن لفظ الجمع قد يستعمل في الواحد بالعرف^٤، فليس لمُتَعَلِّقٍ أَنْ يَتَعَلَّقَ بلفظ الآية في دفع اختصاصها به عليه السلام. ومما يقوّي هذا التأويل: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَ مَنْ عَنَاهُ بِالْآيَةِ بِأوصافٍ وَجَدْنَا أمير المؤمنين عليه السلام مُستَكْمِلاً لها بالإجماع؛ لأنه تعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾^٥، وقد شهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بما يُوافِقُ^٦ لفظ الآية في الخبر الذي لا يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ، حِينَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَهُ^٧ - وَقَدْ نَذَبَهُ لِفَتْحِ خَيْرٍ بَعْدَ فِرَارٍ مَنْ فَرَّ عَنْهَا وَاحِداً بَعْدَ آخَرَ -: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ عَدَا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، كَرَارًا^٨ غَيْرُ فِرَارٍ، لَا يَرْجِعُ حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ»^٩

١. في «د»: «ظن».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «من أن».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «لا مانع من أن يجعل».

٤. تقدّم في ص ٧٦.

٥. المائدة (٥): ٥٤.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «وافق».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: - «له».

٨. هكذا في النسخ، و في أكثر المصادر: «كراراً»، و هو الأصح.

٩. مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٣٣، ح ٢٢٨٧٢؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٠٩٦، ح ٢٨٤٧،

و ص ١٣٥٧، ح ٣٤٩٨ و ٣٤٩٩، و ج ٤، ص ١٥٤٢، ح ٣٩٧٢ و ٣٩٧٣؛ المعجم الكبير، ج ٦،

فَدَفَعَهَا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَكَانَ^١ مِنْ ظَفَرِهِ وَفَتَحَهُ مَا وَافَقَ خَبَرَ
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: «أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ»^٢ فَوَصَفَ مَنْ عَنَاهُ
بِالتَّوَضُّعِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الرَّفْقِ بِهِمْ^٣ وَ الْعِزَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ.^٤ وَ الْعَزِيزُ عَلَى الْكَافِرِينَ
هُوَ الْمُتَمَتِّعُ مِنْ أَنْ يَنَالُوهُ مَعَ شِدَّةِ نَكَايَتِهِ^٥ فِيهِمْ وَ وَطْأَتِهِ^٦ عَلَيْهِمْ. وَ هَذِهِ أَوْصَافُ
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّتِي لَا يُدَانِي فِيهَا وَ لَا يُقَارِبُ^٧.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: «يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ»^٨ فَوَصَفَ
جَلَّ اسْمُهُ مَنْ عَنَاهُ بِقُوَّةِ الْجِهَادِ، وَ بِمَا يَقْتَضِي^٩ الْغَايَةَ فِيهِ^{١٠}. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ
أَصْحَابَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ: رَجُلٍ لَا عَنَاءَ^{١١} لَهُ فِي الْحَرْبِ

«ص ١٥٢، ح ٥٨١٨، و ص ١٨٧، ح ٥٩٥٠، و ص ١٩٨، ح ٥٩٩١، و ج ٧، ص ٣١، ح ٦٢٨٧،
و ص ٣٥، ح ٦٣٠٣، و ج ١٨، ص ٢٣٧ - ٢٣٨، ح ٥٩٤ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨؛ السنن الكبرى
للبيهقي، ج ٦، ص ٣٦٢، ح ١٣٤٣٩، مع اختلاف يسير.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «وَ كَانَ».

٢. مِنْ تَمَتُّةِ الْآيَةِ السَّابِقَةِ.

٣. فِي «د»: «لَهُمْ».

٤. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: - «وَ الْعِزَّةُ عَلَى الْكَافِرِينَ».

٥. نَكَيْتُ فِي الْعَدُوِّ نَكَايَةً: إِذَا قَتَلْتَ فِيهِمْ وَ جَرَحْتَ. الصَّحاح، ج ٦، ص ٢٥١٥ (نكى).

٦. الْوَطْأَةُ: الضَّغْطَةُ، أَوْ الْأَخْذَةُ الشَّدِيدَةُ. الْقَامُوسُ الْمَحِيط، ج ١، ص ٤١ (وطأ).

٧. فِي الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: - «الَّتِي».

٨. فِي التَّلْخِصِ: «لَا يُدَانِيهِ فِيهَا أَحَدٌ وَ لَا يُقَارِبُهُ».

٩. تَمَتُّةُ الْآيَةِ السَّابِقَةِ.

١٠. فِي «ج، ص، ط»: «مَا يَقْتَضِي» بِدَلِّ «وَ بِمَا يَقْتَضِي».

١١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مِنْهُ».

١٢. هَكَذَا فِي «د، ط» وَ التَّلْخِصِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا غِنَاءَ».

ولا جهاد، و آخر^١ له جهادٌ وعناء. ونحن نعلمُ قُصورَ كُلِّ مُجاهِدٍ عن منزلةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ في الجهادِ، وأنهم مع علُوِّ منزلَتهم في الشَّجاعةِ و صدقِ البأسِ لا يلحقونَ منزلته، ولا يقاربونَ رُتبته؛ لأنَّه عليه السلامُ المعروفُ بتفريجِ الغَمِّ^٢ وكشفِ الكربِ عن وجهِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه وآله^٣، وهو الذي لم يُحجِّمْ^٤ قطُّ عن قرْنِه^٥، ولا نكصَ^٦ عن هَوْلِ، ولا ولى الدُّبُرَ. وهذه حالٌ لم تَسَلَمْ^٧ لأحدٍ قبله ولا بعده؛ فكان^٨ عليه السلامُ بالإختصاصِ^٩ بالآيةِ أولى؛ لمُطابقةِ أوصافِهِ لمَعناها.

[نفي تطبيق الآية السابقة على آية الولاية، على أبي بكر]

وقد ادَّعى قومٌ من أهلِ الغباوةِ والعنادِ أنَّ قولَه تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾^{١٠} المرادُ به أبو بكرٍ؛ مِنْ حَيْثُ قَاتَلَ أَهْلَ الرِّدَّةِ. ولَسْنَا نَعْرِفُ قولاً أبعدَ مِنَ الصَّوابِ^{١١} مِنْ هَذَا القولِ، حتَّى إِنَّه لَيَكادُ أَنْ يُعْلَمَ بطلانُهُ ضرورةً؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى إذا كانَ قد وَصَفَ مَنْ أَرَادَهُ بِالْإِيْزَةِ عَلَى

٢٤٧/٢

١. في «ج، ص، ط، ف»: «والآخر».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «عن وجهه، أعني الرسول عليه السلام».

٣. في «ج، د، ص، ط، ف»: «و لم يحجم». وحجم وأحجم عنه: كف أو نكص هيبة. القاموس المحيط، ج ٤، ص ٣٢ (حجم).

٤. القرن - بالفتح -: رأس الجبل. وبالكسر: المقاوم في الشجاعة والحرب. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٣٦ (قرن).

٥. نكص عن الأمر: أحجم ورجع. لسان العرب، ج ٧، ص ١٠١ (نكص).

٦. في المطبوع: «لم يسلم».

٧. في «د» والمطبوع والحجري: «وكان».

٨. في «د» والمطبوع والحجري: «اللاختصاص».

٩. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «من صواب».

الكافرينَ و بالجهاد^١ في سبيله مع أطراحِ خوفِ اللّوم، كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَظُنَّ عَاقِلٌ تَوَجُّهَ الآيَةِ إِلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَظٌّ مِنْ ذَلِكَ الْوَصْفِ؟ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِكَايَةٌ فِي الْمُشْرِكِينَ، وَ لَا قَتِيلٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَ لَا وَقَفَ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَوْقِفَ أَهْلِ الْبَاسِ وَ الْعَنَاءِ، بَلْ كَانَ الْفِرَارُ سُنَّتَهُ وَ الْهَرَبُ دِيْدَنَهُ، وَ قَدْ انْهَزَمَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي جُمْلَةِ الْمُنْهَزَمِينَ^٢ فِي مَقَامٍ بَعْدَ مَقَامٍ^٣ فَكَيْفَ^٤ يُوصَفُ بِالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ مَنْ لَا جِهَادَ لَهُ جُمْلَةً؟!

وَ هَلِ الْعُدُولُ بِالْآيَةِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - مَعَ الْعِلْمِ الْحَاصِلِ لِكُلِّ أَحَدٍ بِمُوَافَقَةِ أَوْصَافِهِ لَهَا^٥ - إِلَى أَبِي بَكْرٍ إِلَّا عَصِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ، وَ انْحِرَافٌ شَدِيدٌ؟

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و الجهاد».

٢. في التلخيص: «من انهزم».

٣. من ذلك فراره مع عمر بن الخطاب يوم خيبر، حينما بعثه النبي صلى الله عليه و آله إلى يهود خيبر، فرجع منهزماً يجتنب أصحابه، فلمّا كان من الغد بعث عمر فرجع بما رجع به صاحبه بالأمس، و يفصح عن ذلك تأثر النبي صلى الله عليه و آله حتّى قال: «لَأَعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَحِبُّ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَحِبُّهُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ، يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ، كَرَّارٌ لَيْسَ بِفَزَّارٍ». كما في صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٠٩٦، ح ٢٨٤٧؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٣٣، ح ٢٢٨٧٢؛ المعجم الكبير، ج ٦، ص ١٥٢، ح ٥٨١٨؛ مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٢٤.

و من ذلك فراره عن النبي صلى الله عليه و آله مع جميع المسلمين إلّا أمير المؤمنين عليه السلام يوم أحد حينما أحاط العدو به - كما في أسد الغابة، ج ٤، ص ٢٠، و غيره.

و من ذلك يوم حنين لمّا حمي الوطيس، و فر الناس - بما فيهم الشيخان - عن النبي صلى الله عليه و آله و لم يبق معه إلّا أربعة: ثلاثة من بني هاشم و رجل من غيرهم، أمير المؤمنين عليه السلام و العباس - و هما بين يديه - و أبو سفيان بن الحارث أخذ بالعنان، و ابن مسعود من جانبه الأيسر كما في السيرة الحلبية، ج ٣، ص ١٢٣.

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «و كيف».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «بها».

و قد رُوِيَ نُزُولُهَا فِي قِتَالِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ عَنْهُ نَفْسِهِ،
و عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.^١
وَ إِذَا عَصَدَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مُقْتَضَى الْآيَةِ الرَّوَايَةُ، زَالَتْ الشُّبْهَةُ، وَ قَوِيَتِ الْحُجَّةُ.

[عدم دقة صاحب المغني في نقله لكلام أبي مسلم الأصفهاني]

عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ قَدْ وَهَمَ فِي الْحِكَايَةِ عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ، وَ حَكَى عَنْهُ مَا لَمْ
يَقُلْهُ، وَ لَا يَقْتَضِيهِ صَرِيحُ قَوْلِهِ وَ لَا مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَالَهُ أَبُو مُسْلِمٍ بَعْدَ إِنْشَادِ الْبَيْتِ:
«و الَّذِي وَصَفَهُمْ بِهِ مِنَ الرُّكُوعِ فِي هَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي وَصَفَ بِهِ مَنْ أَوْعَدَ
الْمُرْتَدِّينَ بِالْإِتْيَانِ بِهِمْ بَدَلًا مِنْهُمْ، مِنَ الدَّلَّةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَ الْعِزَّةِ عَلَى الْكَافِرِينَ».
هَذِهِ أَلْفَاظُهُ بَعَيْنًا فِي كِتَابِهِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ^٢، وَ هِيَ بِخِلَافِ حِكَايَةِ صَاحِبِ
الْكِتَابِ؛ لِأَنَّ أَبَا مُسْلِمٍ جَعَلَ الْوَصْفَ فِي الْآيَتَيْنِ وَاحِدًا، وَ لَمْ يَقُلْ أَنَّ الْمَوْصُوفَ
وَاحِدٌ، وَ صَاحِبُ الْكِتَابِ حَكَى عَنْهُ أَنَّ الْمَوْصُوفِينَ بِالْآيَةِ الْأُولَى هُمُ الْمَوْصُوفُونَ
بِالْآيَةِ الْآخَرَى. وَ هَذَا تَحْرِيفٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ وَاحِدًا
وَ الْمَوْصُوفُ يَخْتَلِفُ^٣.

وَ لَمْ نَحْقُقْ^٤ حِكَايَتَهُ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ التَّحْقِيقِ^٥ لِأَنَّ أَبَا مُسْلِمٍ لَوْ ادَّعَى مَا حَكَاهُ
عَنْهُ كَانَتْ^٦ دَعْوَاهُ حُجَّةً، بَلْ أَرَدْنَا أَنْ نُبَيِّنَ عَنْ وَهْمِ صَاحِبِ الْكِتَابِ فِي الْحِكَايَةِ،

١. التبيان، ج ٣، ص ٥٥٦؛ مجمع البيان، ج ٣، ص ٣٢١؛ التفسير الكبير، ج ١٢، ص ٣٧٨؛ جامع
البيان، ج ٦، ص ١٨٦؛ الكشف والبيان، ج ٤، ص ٨٠؛ معالم التنزيل، ج ٢، ص ٦٠، ذيل الآية ٥٤
من سورة المائدة (٥).

٢. راجع: نفائس التأويل، ج ٢، ص ١٧٩، ذيل الآية ٥٤ من سورة المائدة (٥).

٣. في «ج، ط»: «مختلفاً» و في «ص، ف»: «مختلف».

٤. هكذا في «ف» و في «د، ط» و المطبوع و الحجري: «و لم يحقّق». و في «ج، ص»: «و لم يخصّ».

٥. أي لم ندقّق في حكاية صاحب المغني عن أبي مسلم هذا النوع من التدقيق في العبارة.

٦. في «ج، ص، ط»: «ما كانت».

والذي تَقَدَّمَ من كلامنا مُبْطَلٌ للدَعْوَى التي ذَكَرَها في الآية؛ سواءً كان أبو مُسْلِمٍ مُدَّعِيَهَا^١ أو غَيْرُهُ.

[نفي نزول آية الولاية في حق عبادة بن الصامت]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «و قد رُوِيَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ» فباطلٌ، و لَيْسَ يُقَابَلُ ما ادَّعاه من الرواية ما رُوِيَ مِنْ نُزُولِهَا فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ تِلْكَ رِوَايَةً أَطْبَقَ عَلَى تَقْلِيلِهَا جَمَاعَةُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ، و ما ادَّعاه^٢ أَحْسَنُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَدًّا إِلَى وَاحِدٍ مَعْرُوفٍ بِالتَّحَايُلِ^٣ و الْعَصْبِيَّةِ، و لا يُوَجِّدُ^٤ لَهُ مُوَافِقٌ مِنَ الرُّوَاةِ و لا مُتَابِعٌ.

عَلَى أَنَّ مَفْهُومَ الْآيَةِ مُمْتَنِعٌ مِمَّا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى اقْتِضَائِهَا^٥ فِيمَنْ وُصِفَ بِهَا مَعْنَى الْإِمَامَةِ، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى بِهَا عُبَادَةٌ بَعَيْنَةٍ؛ لِلاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ لَا إِمَامَةَ لَهُ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ. و لا يَجُوزُ أَيْضاً^٦ أَنْ يَكُونَ^٧ نَزَلَتْ بِسَبَبِهِ الَّذِي ذُكِرَ^٨؛ لِأَنَّ الْآيَةَ لَا يَصِحُّ^٩ خُرُوجُهَا عَلَى سَبَبٍ لَا يُطَابِقُهَا، و إن جازَ مَعَ مُطَابَقَتِهِ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ. و قد بَيَّنَّا أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَلَايَةُ الدِّينِ و النُّصْرَةُ؛ لِدُخُولِ لَفْظَةِ «إِنَّمَا» الْمُقْتَضِيَةَ لِلتَّخْصِصِ^{١٠}؛ فَلَمْ يَبْقَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ شُبْهَةٌ.

١. في المطبوع و الحجري: «مدعى».

٢. في التلخيص: «+ الخصم».

٣. في بعض النسخ: «بالتحابل».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «لا يوجد» بدون الواو.

٥. في «ج، ص، ط»: «على إقضائها».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «- أيضاً».

٧. في التلخيص: «أن تكون».

٨. في المطبوع و الحجري: «ذكره».

٩. في المطبوع: «يصح» بدل «لا يصح».

١٠. تقدّم في ص ٦٩ - ٧٢.

[الدليل الخامس]

[آية «وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ...»]

قال صاحب الكتاب:

دليل لهم آخر:

رُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَ جِبْرِيلُ وَ صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ»^١ وَ يَقُولُونَ: الْمُرَادُ^٢ بِصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ هُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ قَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَوْلَى لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْصَّه^٣ بِذَلِكَ إِلَّا لِأَمْرِ يَخْتَصُّ بِهِ^٤ دُونَ سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ.

٢٤٩/٢

وَ ذَلِكَ الْأَمْرُ لَيْسَ إِلَّا طَرِيقَةَ الْإِمَامَةِ [وَ أَنَّهُ الثَّابِتُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ].^٥

ثُمَّ أَوْزَدَ كَلَاماً كَثِيراً^٦ أَبْطَلَ بِهِ دَلَالََةَ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى النَّصِّ.^٧

١. التحريم (٦٦): ٤.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «إِنَّ الْمُرَادَ».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «أَنْ يَخْتَصَّهُ».

٤. في المغني: «بِذَلِكَ الْأَمْرِ وَ يَخْتَصُّ بِهِ».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٣٩ - ١٤٠. وَ مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنَ الْمَصْدَرِ.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: - «كَثِيراً».

٧. وَ هَذَا نَصٌّ بِعِبَارَةِ الْمَغْنِيِّ: «وَ هَذَا أَبْعَدُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ سُلِّمَ أَنَّهُ الْمُرَادُ بِهِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى

[نفي دلالة الآية على الإمامة، وإثبات دلالتها على الفضل]

و الذي نقوله: إنّ الآية التي تلاها لا تدلّ عندنا على النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة ولا اعتمدها أحدٌ من شيوخنا في هذا الموضع.

«الإمامة، وإتّما يدلّ على النصرة لمكان العطف؛ إذ المعلوم أنّ المراد بقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مُوَلِّدُكُمْ طَرِيقَةَ النِّصْرَةِ﴾ و ﴿جَبْرِيلُ﴾ وكذلك قوله «وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ» لم يرد به إلّا ذلك. يبيّن ما قلناه: أنّه أثبتّه كذلك في الوقت، وإن أريد به الإمامة فيجب في الحال، بل يجب أن يكون إماماً للرسول عليه السلام.

و يبيّن أنّ المراد ما قلناه من النصرة والمعونة: قوله تعالى من بعده: «وَالْمَلَائِكَةُ يَعْذُرُكَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ» ولا يجوز أن يراد بذلك إلّا النصرة والمعونة. وكذلك القول فيما تقدّم.

و القصة تقتضي ذلك؛ لأنّ الآية نزلت فيمن أفضى سرّ النبي صلى الله عليه من أزواجه، و عرّف الله تعالى نبيّه عليه السلام ذلك، و أنزل هذه الآية زاجراً لهم عن فعل مثله، فقال: «إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ» و لا يليق بذلك إلّا أنّه معين له عليكم و ناصر؛ ليكون ردعاً و زجراً لهم.

و لا يصحّ فيما عطف عليه إلّا هذه الطريقة لكي تقع به الغاية.

هذا لو صحّ أنّ المراد بصالح المؤمنين واحد. فكيف و قد قيل: إنّ المراد به الجمع، على ما قاله أبو مسلم في أنّ المراد به الجمع، و سقطت به الواو من «صالحوا المؤمنين» كما سقطت من قوله: «يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكْرٌ» [القمر (٥٤): ٦]، و قوله: «وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ» [الاسراء (١٧): ١١]، و قوله: «وَيَفْعَ اللَّهُ الْبَاطِلَ» [الشورى (٤٢): ٢٤] و كلّ هذه الحروف الثلاثة واجب في حكم الخطاب ثبات الواو فيه، لكنّه لما جاورت الألف و اللام سقطت في اللفظ لالتقاء الساكنين، و أُجري الخطّ في المصاحف ذلك المجرى.

و قال شيخنا أبو هاشم: إنّ الآية لا تليق إلّا بالجمع؛ لأنّه تعالى بيّن لهم عظم حال الرسول عليه السلام بنصرة الغير و مظاهرتة، و لا بدّ من أن يكون الجمع فيه، فقلوه: «وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ» بمعنى قوله: و المؤمنون الصالحون؛ إذ المتعالم أنّ المؤمن لا يكون إلّا صالحاً، فهو بمنزلة قوله: «الزَّالِكُونَ السَّاجِدُونَ» [التوبة (٩): ١١٢]، و قوله: «التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْعَامِدُونَ» [التوبة (٩): ١١٢] و إن كان لا يكون تائباً إلّا عابداً. و قد بيّنّا أنّ الآية لا تدلّ على الإمامة، و إن ثبت ورودها فيه عليه السلام، فلا وجه للإكثار في ذلك. «المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٤٠ - ١٤١.

وَكَيْفَ يَصِحُّ اعْتِمَادُهَا فِي النَّصِّ مِنْ حَيْثُ التَّعَلُّقُ^١ بِلَفْظَةِ «مَوْلَاهُ» وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ لَوْ اقْتَضَتْ النَّصَّ بِالْإِمَامَةِ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِمَامًا لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ!! لِأَنَّ الْمُكْتَنَى عَنْهُ بِالْهَاءِ الَّتِي فِي لَفْظَةِ «مَوْلَاهُ» هُوَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وَلَوْ اقْتَضَرَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي إِبْطَالِ دَلَالَةِ الْآيَةِ عَلَى النَّصِّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَفَاهُ وَلَا سَتَغْنِي عَنْ غَيْرِهِ.

وَإِنَّمَا يَعْتَمِدُ أَصْحَابُنَا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ مِنَ الْآيَةِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى فَضْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَقْدِيمِهِ وَعُلُوِّ رُتَبَتِهِ، فَإِنْ جُعِلَ لَهَا تَعَلُّقٌ بِالنَّصِّ عَلَى الْإِمَامَةِ مِنْ حَيْثُ دَلَّتْ عَلَى الْفَضْلِ الْمُعْتَبَرِ فِيهَا - وَكَانَ الْإِمَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا الْأَفْضَلُ - جَازًا. وَذَلِكَ لَا يُخْرِجُهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ^٢ غَيْرَ دَالَّةٍ بِنَفْسِهَا عَلَى الْإِمَامَةِ؛ بَلْ يَكُونُ حُكْمُهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْفَضْلِ حُكْمَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَيْهِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ.

٢٥٠/٢

وَرُبَّمَا اسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى سَوْءِ طَرِيقَةِ الْمَرَاتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَوَجَّهَ الْعُتْبُ إِلَيْهِمَا وَاللَّوْمُ^٣، وَيَذْكُرُونَ فِي السَّرِّ الَّذِي أَفْشَتْهُ^٤ إِحْدَاهُمَا إِلَى صَاحِبَتِهَا^٥ خِلَافَ مَا يَذْكُرُهُ الْمُخَالِفُونَ. وَالطَّرِيقَةُ لِنُصْرَةٍ^٦ هَذَا الْوَجْهِ مَعْرُوفَةٌ، وَلَوْ لَا أَنَّ الْمَوْضِعَ لَا يَقْتَضِيهَا لَبَسَطْنَاهَا ضَرْبًا مِنَ الْبَسْطِ.

فَأَمَّا وَجْهُ^٧ دَلَالَةِ الْآيَةِ عَلَى الْفَضْلِ وَالتَّقَدُّمِ فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ بِالْخَبَرِ الَّذِي

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَتَعَلَّقُ».

٢. فِي «د، ص، ط» وَالْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَكُونَ».

٣. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «فِي الْآيَةِ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أَفْشَتْهَا».

٥. فِي «د»: «صَاحِبَتِهَا». وَفِي «ص»: «صَاحِبَتُهُمَا».

٦. فِي «د»: «فِي نُصْرَةٍ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَجْه».

اشْتَرَك^١ فِي رِوَايَتِهِ رُؤَاةُ^٢ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ أَنْ «صَالِحَ الْمُؤْمِنِينَ» الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ هُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٣، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُخَيَّرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ^٤ نَاصِرَ رَسُولِهِ إِذَا وَقَعَ التَّظَاهُرُ عَلَيْهِ - بَعْدَ ذِكْرِ نَفْسِهِ تَعَالَى وَ ذِكْرِ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِلَّا مَنْ كَانَ أَقْوَى الْخَلْقِ نُصْرَةً لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَمَنَعَهُمْ جَانِباً فِي الدِّفَاعِ عَنْهُ، وَ لَا يَحْسُنُ وَ لَا يَلِيقُ بِمَوْضِعِ الْكَلَامِ ذِكْرُ ضَعِيفِ^٥ النَّصْرَةِ، أَوْ الْمُتَوَسِّطِ^٦ فِيهَا؛ أَلَا تَرَى أَنْ أَحَدَ الْمُلُوكِ لَوْ تَهَدَّدَ بَعْضُ أَعْدَائِهِ مِمَّنْ يُنَازِعُهُ سُلْطَانَهُ وَ يَطْلُبُ مَكَانَهُ، فَقَالَ: «لَا تَطْمَعُوا فِيَّ»، وَ^٧ لَا تُحَدِّثُوا نُفُوسَكُمْ^٨ بِمُغَالَبَتِي؛ فَإِنْ مَعِيَ مِنْ أَنْصَارِي فُلَانًا وَ فُلَانًا فَإِنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَدْخُلَ فِي كَلَامِهِ إِلَّا مَنْ هُوَ الْغَايَةُ فِي النَّصْرَةِ، وَ الْمَشْهُورُ بِالشَّجَاعَةِ وَ حُسْنِ الْمُدَافَعَةِ؟

فَأَمَّا مَا حَكَاهُ عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِـ «صَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ» الْجَمْعُ^٩، وَ سَقَطَ الْوَاوُ^{١٠} كَمَا سَقَطَتْ مِنْ قَوْلِهِ: «يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكِرَ»^{١١}: فَمَا

١. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «اشتركت».

٢. في «ج، ط، ف» - «رواة».

٣. تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٧٧؛ تفسير فرائد الكوفي، ص ٤٨٩ - ٤٩١؛ الأمامي للصدوق، ص ٣١، المجلس ٨، ج ٤؛ مجمع البيان، ج ١٠، ص ٤٧٥؛ الخرائج و الجرائج، ج ٢، ص ٩٠٨؛ جامع البيان، ج ١٨، ص ٦٨٩؛ تفسير ابن كثير، ج ٨، ص ١٨٦؛ الكشف و البيان، ج ٩، ص ٣٤٨؛ الدر المنثور، ج ٦، ص ٢٤٤؛ روح المعاني، ج ١٤، ص ٣٤٨؛ فتح الباري، ج ١٣، ص ٢٧؛ مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٩٤.

٤. في «ف» و المطبوع و الحجري: «أنه».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «الضعيف».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «و المتوسط».

٧. في «ج، ص، ط، ف» - «أو».

٨. في «ج، ط، ف» و المطبوع و الحجري: «الجميع».

٩. أي كان أصلها: «صالحو المؤمنين» فسقطت الواو.

١١. القمر (٥٤): ٦.

قاله جائزٌ غيرُ مُمتنعٍ، و جائزٌ أيضاً أن يُريدَ بصالح المؤمنين الجمع^١ وإن كان أتى بلفظ الواحد؛ غير أن العمل بالرواية^٢ يمنع من حمل الآية على الجمع^٣.

فأما حكايته عن أبي هاشم قوله: «إن الآية لا تليق^٤ إلا بالجمع؛ لأنه تعالى بيّن لهم^٥ حال الرسول بنصرة الغير ومظاهرتة، فلا بد من أن يذكر^٦ الجمع فيه» فتوهم منه طريق؛ لأن المخصوص بالذكر إذا كان أعظم شأنًا في النصرة وأظهر حالاً في العناء^٧ وصدق اللقاء، كان تخصيصه أولى بالحال من ذكر الجمع الذي ليست له^٨ هذه المنزلة، فكان^٩ ذكر الأفضل في النصرة والأشهر بها أليق بمثل هذا الكلام.

٢٥١/٢

[دلالة «و صالح المؤمنين» على أن أمير المؤمنين ﷺ أصلح القوم]

قال صاحب الكتاب:

و رُبّما تعلقوا بهذه الآية من وجه آخر، بأن يقولوا: تدلُّ^{١٠} على أنه الأفضل؛ لتخصيصه بالذكر^{١١}، و لأنه جعل «صالح المؤمنين» و هو بمعنى الأصلح من جماعتهم، فإذا^{١٢} كان الأفضل أحق بالإمامة

١. في «د، ص، ط، ف» و المطبوع و الحجري: «الجميع».

٢. في «ط»: «بالرواية».

٣. في «ص، ف» و المطبوع و الحجري: «الجميع».

٤. في النسخ و الحجري: «لا يليق». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و المغني.

٥. في المغني: «عظم». ٦. في المغني: «أن يكون».

٧. هكذا في «د، ط». و في سائر النسخ و المطبوع: «في الغناء».

٨. في «د» و المطبوع و الحجري: «من ذكر الجميع الذين ليست لهم».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «لأن».

١٠. في «د» و المطبوع و الحجري: «يدل».

١١. في المغني: «بالولي».

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و إذا».

فَيَجِبُ^١ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا.

قَالَ:

و نَحْنُ نُبَيِّنُ مِنْ بَعْدُ أَنَّ الْأَفْضَلَ لَيْسَ بِأُولَى بِالْإِمَامَةِ، وَ أَنَّهُ^٢ لَا يَمْتَنِعُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ.

و بَعْدُ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «وَ صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ» لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَصْلَحُهُمْ وَ أَفْضَلُهُمْ، وَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صَالِحٌ، وَ أَنَّهُ ظَاهِرُ الصَّلَاحِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: «فُلَانٌ شَجَاعُ الْقَوْمِ» إِذَا ظَهَرَتْ شَجَاعَتُهُ فِيهِمْ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَشَجَعِهِمْ؛ فَلَا اللَّغَةُ تَقْتَضِي ذَلِكَ وَ لَا التَّعَارُفُ، وَ إِنْ كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ تَسْلِيمَ ذَلِكَ لَا يَوْجِبُ مَا قَالُوهُ، وَ بَيَّنَّا أَنَّ الْآيَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْمُرَادُ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَ لَا الرِّوَايَاتُ الْمَرْوِيَّةُ فِي ذَلِكَ مُتَوَاتِرَةٌ فَيُقْطَعُ بِهَا. [و ذَكَرُوهَ هَذِهِ الْآيَةَ فِي بَابِ الْفَاضِلِ وَ الْمَفْضُولِ أُولَى مِنْ ذِكْرِهَا فِي بَابِ النَّصِّ عَلَى الْإِمَامَةِ].^٣

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا التَّخْصِيصُ بِالذِّكْرِ فَيُعْيِدُ مَا قَدَّمَاهُ مِنَ التَّقَدُّمِ فِي النُّصْرَةِ^٤ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَ لَمْ نَزْكْ أَبْطَلْتَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ، وَ إِنَّمَا تَكَلَّمْتَ عَلَى الْأَصْلَحِ، وَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَ صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ» يَقْتَضِي كَوْنَهُ أَصْلَحَ مِنْ جَمِيعِهِمْ بِدَلَالَةِ الْعُرْفِ وَ الْإِسْتِعْمَالِ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُنَا إِذَا قَالَ: «فُلَانٌ عَالِمُ قَوْمِهِ، وَ زَاهِدُ أَهْلِ بَلَدِهِ» لَمْ يُفْهَمْ مِنْ كَلَامِهِ إِلَّا كَوْنُهُ أَعْلَمَهُمْ وَ أَزْهَدَهُمْ.

١. فِي «ج»: «يَجِبُ». وَ فِي «ص»، ط، ف: «وَجِبَ».

٢. فِي الْمَغْنِيِّ: «مَعَ أَنَّهُ».

٣. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١٤١ - ١٤٢. وَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ الْمَصْدَرِ.

٤. فِي «ج»، ص، ط، ف: «مَا قَدَّمَاهُ فِي التَّقَدُّمِ وَ النُّصْرَةِ».

و يَشْهَدُ أَيْضاً بِصَحَّةِ^١ قولنا: ^٢ ما رُوِيَ عن أَبِي عَمْرٍو بن العَلَاءِ^٣ مِنْ قَوْلِهِ: «كَانَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ^٤ شَاعِرٌ مُضَرٍّ، حَتَّى نَسَا النَّابِغَةَ^٥ وَ زُهَيْرٌ^٦ فَطَاطُأٌ^٧ مِنْهُ، فَهُوَ شَاعِرٌ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «الصَّحَّة».

٢. في «د» والمطبوع والحجري: + «أَيْضاً».

٣. أبو عمرو بن العلاء بن عَمَّار بن العريان التميمي المازني البصري (٧٠ - ١٥٤هـ). كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، وهو أحد القراء السبعة، ولما كتب المصحف عرض على عثمان بن عفان فقال: إن فيه لحناً ولتقيمه العرب بالسنتها، وكان أبو عمرو إذا دخل شهر رمضان لم ينشد بيت شعر حتى ينقضي. الفهرست لابن النديم، ص ٤٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٦٧، ص ١٠٣، الرقم ٨٧٣٧؛ معجم الأدباء، ج ٣، ص ١٣١٦، الرقم ٤٩٦؛ إنباه الرواة، ج ٤، ص ١٣١، الرقم ٩١٩؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٤٦٦، الرقم ٥٠٥.

٤. أوس بن حجر بن عتاب التميمي، من شعراء الجاهلية، وقيل لعمر بن معاذ - وكان بصيراً بالشعر - مَنْ أشعر الناس؟ فقال: أوس، قيل: ثم مَنْ؟ قال: أبو ذؤيب. وكان أوس عاقلاً في شعره، كثير الوصف لمكارم الأخلاق. وهو من أوصفهم للخمر والسلاح، ولا سيما للقوس، وسبق إلى دقيق المعاني وإلى أمثال كثيرة. طبقات فحول الشعراء، ج ١، ص ٩٧، الرقم ١٠٨؛ الشعر والشعراء، ج ١، ص ١٩٨، الرقم ١٠؛ الأغاني، ج ١١، ص ٤٧، الرقم ٥؛ الاستيعاب، ج ١، ص ١٢٢، الرقم ١١٩؛ أسد الغابة، ج ١، ص ١٧٣، الرقم ٣١١.

٥. زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر، أبو أمانة المعروف بالنابغة الذبياني، أحد شعراء الجاهلية المشهورين، ومن أعيان فحولهم المذكورين، وأهل الحجاز يفضّلون النابغة وزهيراً. كان النابغة أحسنهم ديباجة شعر وأكثرهم رونق كلام وأجزلهم بيتاً، كان شعره كلاماً ليس فيه تكلف، ونبع بالشعر بعد ما احتكت، وهلك قبل أن يهتر ويخرف. الشعر والشعراء، ج ١، ص ١٥٦، الرقم ٤؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٩، ص ٢٢١، الرقم ٢٣١٥.

٦. زهير بن ربيعة بن قرط، زهير بن أبي سلمى، والناس ينسبونوه إلى مُزينة وإمّا نسبته في غطفان. ويقال: إنّه لم يتصل الشعر في ولد أحد من الفحول في الجاهلية ما اتصل في ولد زهير، وفي الإسلام ما اتصل في ولد جرير. وكان زهير راوية أوس بن حجر. قال عكرمة بن جرير: قلت لأبي: من أشعر الناس؟ قال: أجاهلية أم إسلامية؟ قلت: جاهلية، قال: زهير، قلت: فالإسلام؟ قال: الفرزدق. طبقات فحول الشعراء، ج ١، ص ٥١، الرقم ٥٨؛ الشعر والشعراء، ج ١، ص ١٣٧، الرقم ٢؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

٧. في «ط» والحجري: «فطاطأ». وفي التلخيص: «وطاطأ».

تَمِيم فِي الْجَاهِلِيَّةِ غَيْرَ مُدَافِعٍ. وَإِنَّمَا أَرَادَ بِلَفْظَةِ «شَاعِرٍ» أَشْعَرَ، لَا غَيْرَ.
فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: «فُلَانٌ شُجَاعُ الْقَوْمِ» فَهُوَ جَارٍ مَجْرَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا
يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ ^١ أَشْجَعُهُمْ؛ أَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُقَالُ فِي كُلِّ ^٢ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْمِ إِذَا ظَهَرَتْ
مِنْهُ شَجَاعَةٌ مَا: «إِنَّهُ شُجَاعُ الْقَوْمِ»؟

وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ، وَأَنَّهَا لَا تَجُوزُ لِلْمَفْضُولِ، فِيمَا تَقَدَّمَ ^٣.
وَالرَّوَايَةُ الْوَارِدَةُ بِنُزُولِ الْآيَةِ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ
مُتَوَاتِرَةً، فَهِيَ مِمَّا ظَهَرَ نَقْلُهُ بَيْنَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ خَاصَّتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ، وَمَا لَهُ هَذَا
الْحُكْمُ مِنَ الرِّوَايَةِ يَجِبُ قَبُولُهُ. عَلَى أَنَّ الشَّيْعَةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى تَوَجُّهِ الْآيَةِ ^٤ إِلَى أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاسْتِخْصَاصِهِ بِهَا، وَإِجْمَاعُهُمْ حُجَّةٌ.

٢٥٣/٢

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «أَنَّهُ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «كُلٌّ».

٣. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٢٧٢ وَمَا بَعْدَهَا.

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «تَوَجُّهُ الْخُطَابِ بِالْآيَةِ».

[الدليل السادس]

[آية المِباهلة]

قالَ صاحبُ الكتابِ:

دليلٌ لهم آخَرُ:

و رُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِآيَةِ الْمُبَاهَلَةِ^١ وَ أَنَّهَا لَمَّا نَزَلَتْ جَمَعَ النَّبِيُّ^٢ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٣ عَلِيًّا وَ فَاطِمَةَ وَ الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٤، وَ أَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْأَفْضَلُ، وَ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُ بِالْإِمَامَةِ أَحَقُّ، وَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَ أَنْفُسَنَا وَ أَنْفُسَكُمْ﴾^٥؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَبْنَاءَنَا^٦ وَ أَبْنَاءَكُمْ وَ نِسَاءَنَا وَ نِسَاءَكُمْ﴾^٧ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا تَحْتَ قَوْلِهِ: ﴿وَ أَنْفُسَنَا وَ أَنْفُسَكُمْ﴾^٨، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَهُ مِنْ

١. في المغني: «بآيات المِباهلة».

٢. في المغني: - «النبي».

٣. هكذا في المغني. وفي النسخ والمطبوع: «صلى الله عليه وآله».

٤. في المغني: - «عليهم السلام».

٥. آل عمران (٣): ٦١.

٦. في «د» والمطبوع والحجري: ﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا﴾.

٧. نفس الآية السابقة.

٨. من قوله: «لأنه عليه السلام لا يدخل...» إلى هنا سقط من المغني.

نفسه إلا و هو يتلوه في الفضل.

قال:

و هذا مثل الأول^١ في^٢ أنه كلام في التفضيل، و نحن نبيّن أن الإمامة قد تكون فيمن ليس بأفضل، و في شيوخنا من ذكر عن أصحاب الآثار أن علياً عليه السلام لم يكن في المباهلة.

قال شيخنا أبو هاشم: «إنما خصص^٤ صلى الله عليه^٥ من تقرب^٦ منه في النسب، و لم يقصد الإبانة عن الفضل»، و دلّ على^٧ ذلك بأنه عليه السلام أدخل فيها الحسن و الحسين عليهما السلام مع صغريهما؛ لما اختصا به من قرب النسب. و قوله: «و أنفسنا و أنفسكم» يدلّ على هذا المعنى؛ لأنه أراد قرب القرابة، كما يقال في الرجل يقرب في النسب من القوم^٨: «إنه من أنفسهم».

و لا ينكر أن يدلّ ذلك على لطيف محلّه من رسول الله صلى الله عليه و آله^٩، و شدة محبته له و فضله، و إنما أنكرنا أن يدلّ ذلك على أنه الأفضل، أو على الإمامة^{١٠}.

١. أي مثل الآية السابقة.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و» بدل «في».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «قد».

٤. في المغني: «خص».

٥. هكذا في المغني. و في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام». و في «د» و المطبوع: «صلى الله عليه و آله».

٦. في «ط» و المغني: «يقرب».

٧. في «ج، ص»: «إلى القوم». و في المغني: «يقرب من القوم في النسب».

٨. في «ص» و المغني: «صلى الله عليه و آله».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٤٢.

[دلالة آية المباهلة على الفضل]

يَقَالُ لَهُ: لَا شُبْهَةَ فِي دَلَالَةِ آيَةِ الْمُبَاهَلَةِ عَلَى فَضْلِ مَنْ دُعِيَ إِلَيْهَا، وَجُعِلَ حُضُورُهُ حُجَّةً عَلَى الْمُخَالِفِينَ، وَاقْتِضَائُهَا تَقْدُمُهُ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى ذَلِكَ الْمَقَامِ لِيَكُونَ حُجَّةً فِيهِ إِلَّا مَنْ هُوَ فِي غَايَةِ الْفَضْلِ وَعُلُوِّ الْمَنْزِلَةِ، وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الرِّوَايَةُ بِحَدِيثِ الْمُبَاهَلَةِ وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دَعَا إِلَيْهَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَفَاطِمَةَ وَالحَسَنَ وَالحُسَيْنَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَاجْتَمَعَ أَهْلُ النُّقْلِ وَأَهْلُ التَّفْسِيرِ عَلَى ذَلِكَ.^١

[إثبات دخول أمير المؤمنين ﷺ في المباهلة]

وَلَسْنَا نَعْلَمُ إِلَى أَيِّ أَصْحَابِ الْأَثَارِ أَشَارَ بِدَفْعِ كَوْنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمُبَاهَلَةِ؟ وَمَا نَظَرُنُّ أَحَدًا يَسْتَحْسِنُ مِثْلَ هَذِهِ الدَّعْوَى، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ: «وَأَنْفُسَنَا وَ أَنْفُسَكُمْ» لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْنِيَ بِالْمَدْعُوِّ فِيهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الدَّاعِي، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْعُوَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ نَفْسَهُ^٢ وَيَنْهَاهَا. وَإِذَا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَنْفُسَنَا وَ أَنْفُسَكُمْ» لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ إشارَةً إِلَى غَيْرِ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ إشارَةً إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ يَدَّعِي دُخُولَ غَيْرِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَغَيْرِ زَوْجَتِهِ

١. مسند أحمد، ج ١، ص ١٨٥، ح ١٦٠٨؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧٠، ح ٣٢٢/٢٤٠٤؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٢٢٥، ح ٢٩٩٩، و ص ٦٣٨، ح ٣٧٢٤؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٦٣، ح ٤٧١٩؛ الدرر المثور، ج ٤، ص ٣٨؛ جامع البيان، ج ٣، ص ٢١٢؛ الكشف، ج ١، ص ٣٦٨؛ الجامع لأحكام القرآن، ج ٤، ص ١٠٤؛ تفسير ابن كثير، ج ٢، ص ٤٧، ذيل الآية ٦١ من سورة آل عمران (٣)، إضافة إلى الكثير من المصادر الأخرى.

٢. في «د» والمطبوع والحجري: - «كون».

٣. سقط من قوله: «وإنما يصح أن يدعو...» إلى هنا من «ج، ص، ط، ف».

وَوَلَدَيْهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي الْمُبَاهَلَةِ، وَ مَا نَظَرْتُ مَنْ حَكَى عَنْهُ دَفْعَ دُخُولِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهَا يُقَدِّمُ عَلَى^١ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَهُ. وَ هَذَا الضَرْبُ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ كَالْمُسْتَغْنَى عَنْ تَكْلُفِهِ؛ لِإِطْبَاقِ^٢ أَهْلِ الْحَدِيثِ كَافَّةً عَلَى دُخُولِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمُبَاهَلَةِ، وَ إِنَّمَا أوردناه^٣ اسْتَظْهَاراً فِي الْحُجَّةِ.

٢٥٥/٢

[نفي أن يكون سبب حضور أمير المؤمنين عليه السلام في المباهلة قرب نسبه من الرسول ﷺ]

وَ أَمَّا مَا حَكَاهُ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ - مِنْ أَنَّ الْقَصْدَ لَمْ يَكُنْ إِلَى^٥ الْإِبَانَةِ عَنِ الْفَضْلِ، وَ إِنَّمَا قَصَدَ إِلَى إِحْضَارِ مَنْ يَقْرُبُ مِنْهُ فِي النَّسَبِ^٦ - فَظَاهِرُ الْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ لَوْ كَانَ إِلَى مَا ادَّعَاهُ لَوَجَبَ أَنْ يَدْعُوَ الْعَبَّاسَ وَ وَلَدَهُ وَ عَقِيلًا؛ إِذْ كَانَ إِسْلَامُ الْعَبَّاسِ وَ عَقِيلٍ وَ انْضِمَامُهُمَا إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مُتَقَدِّمًا لِقِصَّةِ الْمُبَاهَلَةِ بِزَمَانٍ طَوِيلٍ؛ لِأَنَّ الْمُبَاهَلَةَ كَانَتْ فِي سَنَةِ عَشْرَةٍ مِنَ الْهِجْرَةِ لَمَّا وَفَدَ السَّيِّدُ وَ الْعَاقِبُ فِيمَنْ كَانَ مَعَهُمَا مِنْ أَسَاقِفَةِ نَجْرَانَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ بَيَّنَّ هَذِهِ الْحَالِ وَ بَيَّنَّ حُصُولَ الْعَبَّاسِ وَ عَقِيلٍ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مُدَّةً فَسِيحَةً.^٧ وَ فِي تَخْصِيصِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْحُضُورِ - دُونَ مَنْ عَدَاهُ مِمَّنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي الْقَرَابَةِ - دَلِيلٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

١. فِي «ج، ص، ط، ف» - «عَلَى».

٢. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «عَنْ تَكْلُفِ إِطْبَاق».

٣. فِي «ج، ص» - «أوردناه».

٤. فِي «ج، ص، ط» - «فَأَمَّا».

٥. فِي «د» - «إِلَى».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف» - «مَنْ قَرَبَ مِنَ النَّسَبِ إِلَيْهِ».

٧. حَيْثُ إِنَّ إِسْلَامَ الْعَبَّاسِ وَ عَقِيلٍ كَانَ بَعْدَ وَاقِعَةِ بَدْرِ الْكُبْرَى بِأَشْهُرٍ، وَ وَاقِعَةُ بَدْرٍ كَانَتْ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ فِي أَوَاخِرِ رَمَضَانَ.

فَأَمَّا تَعَلُّقُهُ بِدُخُولِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِيهَا مَعَ صِغَرِ سِنِّهِمَا: فَمَعْلُومٌ أَنَّ صِغَرَ السِّنِّ وَتَقْصَانَهَا عَنْ حَدِّ بُلُوغِ الْحُلُمِ لَا يُنَافِي كَمَالَ الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا جُعِلَ بُلُوغُ الْحُلُمِ حَدًّا لِتَعَلُّقِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَكَانَتْ سِنُّهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي تِلْكَ الْحَالِ سِنًّا لَا يَمْتَنِعُ مَعَهَا أَنْ يَكُونَا كَامِلَيِ الْعُقُولِ؛ لِأَنَّ سِنَّ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ فِي قِصَّةِ الْمُبَاهَلَةِ يَزِيدُ^٢ عَلَى سَبْعِ سِنِينَ بَعْدَةَ شُهُورٍ^٣، وَسِنَّ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُقَارِبُ^٤ السَّبْعَةَ.

عَلَى أَنَّ مِنْ مَذْهَبِنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْرِقُ الْعَادَاتِ لِلْأُمَّةِ، وَيَخْصُّهُمْ بِمَا لَيْسَ لغيرِهِمْ، فَلَوْ صَحَّ أَنَّ كَمَالَ الْعَقْلِ مَعَ صِغَرِ السِّنِّ لَيْسَ بِمُعْتَادٍ لَجَازَ فِيهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَلَى سَبِيلِ خَرَقِ الْعَادَةِ.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسُكُمْ» قُرْبَ الْقَرَابَةِ حَسَبَ مَا ظُنُّ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْإِضَافَةُ مُقْتَضِيَةً لِلتَّخْصِصِ وَالتَّفْضِيلِ^٦. وَكَانَ عَصَدَ هَذَا الْقَوْلِ - مِنْ أَقْوَالِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٧ فِي مَقَامَاتٍ كَثِيرَةٍ بِمَشْهَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ - مَا يَشْهَدُ بِصِحَّةِ قَوْلِنَا؛ فَمِنْ ذَلِكَ^٨ مَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سُئِلَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: فَعَلَيْ؟ فَقَالَ:

٢٥٤/٢

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «كان».

٢. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «كانت في قصة المباهلة يزيد».

٣. في «ج، ص، ط، ف» - «بعدة شهور». و في التلخيص: «لعله بشهور».

٤. في التلخيص: «تقارب».

٥. في «ج، ص، ط، ف» - «من».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «و الفضل».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام»، و هكذا فيما بعد.

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «قوله».

«إِنَّمَا سَأَلْتَنِي عَنِ النَّاسِ، وَلَمْ تَسْأَلْنِي عَنْ نَفْسِي».^١

و قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِبريدةَ الأَسْلَمِيِّ^٢: «يَا بُرَيْدَةُ، لَا تُبَغِضْ عَلِيًّا، فَإِنَّهُ مِنِّي وَ أَنَا مِنْهُ، إِنَّ النَّاسَ خُلِقُوا مِنْ شَجَرٍ شَتَّى، وَ خُلِقْتُ أَنَا وَ عَلِيٌّ مِنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ».^٣

و قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَوْمَ أُحُدٍ وَ قد ظَهَرَ^٤ مِنْ وِقَايَةِ أميرِ المؤمنينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ بِنَفْسِهِ وَ نِكَايَتِهِ فِي المُشْرِكِينَ وَ فَضْله لَجَمْعٍ مِنْهُمْ^٥ بَعْدَ جَمْعٍ^٦ مَا ظَهَرَ، هَذَا بَعْدَ انْهَزَامِ النَّاسِ وَ انْفِلَاحِهِمْ^٧ وَ إِسْلَامِهِمْ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، حَتَّى

١. مجمع البيان، ج ٢، ص ٧٦٤، ذيل الآية ٦١ من سورة آل عمران (٣)؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٢١٧؛ الصراط المستقيم، ج ١، ص ٢٥٠.

٢. بريدة بن الحبيب بن عبد الله بن الحارث الأسلمي، يكتنى أبا عبد الله. أسلم قبل بدر و لم يشهدها و شهد الحديبية، فكان ممن بايع بيعة الرضوان تحت الشجرة. روى حديث التسليم على علي عليه السلام بإمرة المؤمنين، و كان أحد الذين وقفوا في المسجد و اعترضوا على أبي بكر بسبب توليه الخلافة. كان من ساكني المدينة، ثم تحوّل إلى البصرة، ثم خرج إلى خراسان غازياً، فمات بمرو في إمرة يزيد بن معاوية و بقي ولده بها. الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ١٨٢، الرقم ٤٣٥، و ج ٧، ص ٥، الرقم ٢٨٢٦؛ الاستيعاب، ج ١، ص ١٨٥، الرقم ٢١٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٧١، ص ٣٧٦، الرقم ٩٧٥٤؛ المسترشد، ص ٥٨٤؛ الاحتجاج، ج ١، ص ١٠١.

٣. مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٥٦، ح ٢٣٠٦٢؛ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٨٥٩ - ٨٦٠، ح ١١٧٩ - ١١٨٠؛ مسند الزكاري، ج ٢، ص ١٣٨، ح ٤٣٩١؛ المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ٢٩٤٩؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٦٠٨، ح ٣٢٩٤٢ - ٣٢٩٤٤، مع اختلاف في المصادر.

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «و قد ظهرت».

٥. في «ج، ط، ف»: «لجمعهم جمعاً» بدل «لجمع منهم».

٦. في المطبوع: «بعد الجمع» بدل «بعد جمع».

٧. في التلخيص: «و انفلاتهم». و في «ط»: «و انفلاتهم». و الانفلال: الانكسار و الانهزام. راجع:

الصالح، ج ٥، ص ١٧٩٣؛ جمهرة اللغة، ج ١، ص ١٦٢ (خل).

قَالَ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ هَذِهِ لَهِيَ الْمُوَاسَاةُ» فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «يَا جَبْرِئِيلُ، إِنَّهُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ» فَقَالَ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَأَنَا مِنْكُمْ».^١
وَلَا شُبْهَةَ^٢ فِي أَنَّ الْإِضَافَةَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ إِنَّمَا تَقْتَضِي التَّفْضِيلَ وَالتَّعْظِيمَ وَالْاِخْتِصَاصَ، دُونَ الْقَرَابَةِ.

١. فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٨١٦-٨١٧، ح ١١١٩ و ١١٢٠؛ المعجم الكبير، ج ١، ص ٣١٨، ح ٩٤١؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ١٤٣-١٤٤، ح ٣٦٤٤٩؛ الكافي، ج ١٥، ص ٢٧٠، ح ١٤٩٠٥/٩٠، و ص ٧١٥، ح ١٥٣١٧/٥٠٢ (ج ٨، ص ١١٠، ح ٩٠، و ص ٣٢١، ح ٥٠٢، ط. الإسلامية)؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٨٥، ح ٩؛ علل الشرائع، ج ١، ص ٧، ح ٣؛ الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٩٢.
٢. في «ج، ص، ط، ف»: «فلا شبهة».

[الدليل السابع]

[آية «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»]

قال صاحبُ الكتابِ:

دليلٌ لهم آخرُ:

و استدلَّ بعضهم بقوله تعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»^١، و ذَكَرَ أَنَّ إيجابَه تعالى طاعته لا يكونُ^٢ إلَّا و هو منصوبٌ عليه معصومٌ لا يجوزُ عليه الخطأ، و بُبُوتُ ذلك يَفْتَضِي^٣ أَنَّهُ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام؛ لَأَنَّهُ لا قولَ بَعْدَ ما ذَكَرناه إلَّا ذلك. ثُمَّ شَرَعَ في إفسادِ هذه الطريقةِ و الكلامِ على بُطلانِها.^٤

[نفي دلالة الآية على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)]

و الذي نَقولُه^٥: إِنَّ هذه الآيةَ لا تَدُلُّ عَلَى النِّصِّ على أميرِ المؤمنين، و ما نَعْرِفُ

١. النساء (٤): ٥٩.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «لا تكون».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «+ له».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٤٢ - ١٤٣.

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «يقوله». و في «ف»: «تقوله».

أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا اعْتَمَدَهَا فِيهِ، وَإِنَّمَا اسْتَدَلَّ بِهَا ابْنُ الرَّائِدِيِّ فِي كِتَابِ «الإِمَامَةِ» عَلَى أَنَّ الْأُئِمَّةَ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ، مَنْصُوصًا عَلَى أَعْيَانِهِمْ. وَالْآيَةُ غَيْرُ دَالَّةٍ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا^١، وَالتَّكْثِيرُ^٢ بِمَا لَا تُثْمَرُ^٣ دَلَالَتُهُ لَا مَعْنَى لَهُ؛ فَإِنْ فِيمَا تَبَيَّنَتْ بِهِ الْحُجَّةُ مَنْدُوحَةٌ^٤ وَكَفَايَةٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنَّهُ.

٢٥٨/٢

عَلَى أَنَّ الْآيَةَ لَوْ دَلَّتْ عَلَى وَجوبِ عَصْمَةِ الْأُئِمَّةِ وَالنَّصِّ عَلَيْهِمْ - عَلَى مَا اعْتَمَدَهَا^٥ ابْنُ الرَّائِدِيِّ فِيهِ^٦، وَحَكَاهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي صَدْرِ كَلَامِهِ - لَمْ تَكُنْ^٧ دَالَّةً عَلَى وَقْعِ النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِمَامَةِ، وَإِنَّمَا يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى طَرِيقَةِ اعْتِبَارِ الْإِجْمَاعِ، وَتَأْمُلُ أَقْوَالَ الْأُئِمَّةِ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْإِمَامَةِ، وَأَنَّ الْحَقَّ لَا يَخْرُجُ عَنْ^٨ الْأُئِمَّةِ، عَلَى مَا رَتَّبْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ^٩؛ فَكَيْفَ^{١٠} يَحْسُنُ أَنْ تُجْعَلَ دَلَالَةٌ فِي النَّصِّ وَتُحْكَى^{١١} فِي جُمْلَةِ الْأَدْلَةِ عَلَيْهِ؟! وَهَذَا يَوْجِبُ كَوْنَ جَمِيعِ مَا دَلَّ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ^{١٢} عَلَى وَجوبِ عَصْمَةِ الْأُئِمَّةِ وَالنَّصِّ عَلَيْهِمْ دَالًّا عَلَى النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ!! وَبَعْدَ ذَلِكَ ظَاهِرٌ.

١. فِي «ج، ص، ط، ف» - «أَيْضًا».

٢. فِي «د»: «وَالنَّكِير».

٣. فِي «ط، ف» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «لَا تَتَم».

٤. مَنْدُوحَةٌ: يَعْنِي سَعَةً وَفُسْحَةً. تَهْذِيبُ اللَّغَةِ، ج ٤، ص ٢٤٥ (نَدَح).

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «اعْتَمَدَهَا».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف» - «فِيهِ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَمْ يَكُنْ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مِنْ».

٩. تَقَدَّمَ فِي ص ٥٠ وَمَا بَعْدَهَا.

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَكَيْفَ».

١١. فِي «ج، د، ص، ط، ف»: «وَيُحْكَى».

١٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مَا ذَكَرَ مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ» بَدَلُ «مَا دَلَّ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ».

[الدليل الثامن]

[حديثُ الغدير]

قالَ صاحبُ الكتابِ:

دليلُ لهم آخِرٌ^١ مِنْ طريقِ السُّنَّةِ:

قالوا: قد ثَبَّتَ عنه عليه السلامُ^٢ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ ما يَدُلُّ على^٣ أَنَّهُ نَصَّ على أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ بالإمامةِ؛ لأنَّه مع الجَمْعِ العظيمِ في ذلكَ المَقامِ قامَ فيهم خَطيباً فقالَ: «أَ لَسْتُ أُولَى بِكُمْ مِنْكُمْ بِأَنْفُسِكُمْ؟» فقالوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ، فقالَ بَعْدَهُ إشارةً^٤ إليه: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فهذا عليٌّ مَوْلاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ والاهُ، و عادِ مَنْ عاداهُ، و انصُرْ مَنْ نَصَرَه، و اخذُلْ مَنْ خَذَلَه» حتَّى قالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ له: بَخُ بَخُ^٥، أَصَبَحْتَ مَوْلَايَ

١. في المغني: - «آخر».

٢. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع والحجري: «صلى الله عليه وآله». وهكذا فيما بعد.

٣. في المغني: - «على».

٤. في المغني: «من أنفسكم».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «بعد إشارته».

٦. «بخ» كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء وتكرّر للمبالغة. وهي مبنية على السكون، فإن وصلت جررت ونونت، فقلت: «بخ بخ» وربما شددت. النهاية، ج ١، ص ١٠١ (بخ). والعجيب

و مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِنَةٍ.^١

و لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ» إِلَّا مَا تَقْتَضِيهِ^٢
مُقَدِّمَةُ الْكَلَامِ، وَ إِلَّا لَمْ يَكُنْ لَتَقْدِيمِهَا^٣ فَائِدَةٌ، فَكَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
قَالَ: «فَمَنْ كُنْتُ أَوْلَى بِهِ مِنْ نَفْسِهِ فَعَلَيَّ أَوْلَى بِهِ» لَتَكُونَ^٥ الْمُقَدِّمَةُ
مُطَابِقَةً لِمَا تَقَدَّمَ^٦ ذِكْرُهُ^٧، وَ مَا قُصِدَ إِلَيْهِ مِنَ الذِّكْرِ بَعْدَ الْمُقَدِّمَةِ يَكُونُ^٨
مُطَابِقاً لَهَا.

٢٥٩/٢

و قد عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِقَوْلِهِ: «أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْكُمْ بِأَنْفُسِكُمْ؟» إِلَّا فِي
الطَّاعَةِ وَ الْإِتْبَاعِ وَ الْإِقْيَادِ، فَيَجِبُ فِيمَا عُطِفَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُرَادَهُ

﴿ أَنَّهَا فِي الْمَغْنِيِّ «لَخ لَ» وَ عُلِقَ عَلَيْهَا الْمُحَقِّقُ قَائِلاً: «كَذَا فِي الْأَصْلِ» وَ لَمْ يَكْلَفْ نَفْسَهُ عَنَاءَ
الْبَحْثِ عَنْهَا.

١. مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٨١، ح ١٨٥٠٢؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٠٣، ح ٥٥؛
المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١١٨، ح ٤٥٧٦، و ص ١١٩، ح ٤٥٧٨؛ كثر العمال، ج ١٣،
ص ١٣٤، ح ٣٦٤٢٠؛ المناقب للخوارزمي، ص ١٥٦؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢٢١
و ٢٣٣ و ٢٣٤، الرقم ٤٩٣٣؛ البداية و النهاية، ج ٧، ص ٣٤٩؛ تذكرة الخواص، ص ٣٦ و ٦٤؛
شواهد التنزيل للحسكاني، ج ١، ص ٢٠٠ و ٢٠٣، و ج ٢، ص ٣٩١؛ فرائد السمطين، ج ١،
ص ٦٥؛ ينابيع المودة، ج ٢، ص ٢٤٩، ح ٦٩٩، و ص ٢٨٤ - ٢٨٥، ح ٨١٢. وانظر تفصيل
المصادر في الغدير، ج ١، ص ٢٦ - ٣١٢.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و لا يجوز أن لا يريد بقوله: من كنت مولاه ما يقتضيه». و في المغني:
«و لا يجوز إلا أن يريد بقوله: من كنت مولاه ما تقتضيه».

٣. في «ج، ص، ط»: «لتقدم الكلام» بدل «لتقديمها».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «+ مولاه، أي».

٥. في «د، ط، ف» و الحجري: «ليكون».

٦. في المغني: «لما تأخر».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «- ذكره».

٨. في المغني: «حتى يكون».

به^١، و ذلك لا يليق إلا بالإمامة^٢.

و استدلل بعضهم بدلالة الحال في ذلك؛ و هو أنه تعالى أنزل على رسوله عليه السلام: «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ»^٣ فَأَمَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^٤ عِنْدَ ذَلِكَ فِي غَدِيرِ خُمٍّ بِجَمْعِ أَصْحَابِهِ^٥، وَقَامَ وَأَخَذَ^٦ بِيَدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَرَفَعَهَا حَتَّى رَأَى قَوْمٌ^٧ بَيَاضَ إِبْطِهِ، وَقَالَ هَذَا الْقَوْلَ مَعَ كَلَامٍ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ. وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ إِلَّا لِبَيَانِ أَمْرٍ عَظِيمٍ، وَ ذَلِكَ لَا يَلِيْقُ إِلَّا بِالْإِمَامَةِ الَّتِي فِيهَا^٨ أَحْيَاءُ مَعَالِمِ الدِّينِ، دُونَ سَائِرِ مَا يُذَكَّرُ فِي هَذَا الْبَابِ مِمَّا يَشْرُكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، وَ مِمَّا قَدْ بَانَ^٩ وَ ظَهَرَ مِنْ قَبْلُ.

و قال بعضهم في وجه الاستدلال بذلك: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١٠} لَمَّا قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يُرِيدَ بِذَلِكَ "مَالِكَ الرِّقِّ"^{١١}.

١. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «به».

٢. في المغني: «و ذلك لا يكون إلا الإمامة».

٣. المائدة (٥): ٦٧.

٤. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «صلى الله عليه وآله».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «بجمع أصحابه في غدير خم».

٦. في المغني: «فأخذ».

٧. في «ج، ص، ط، ف» و حاشية الحجري: «حتى بان».

٨. في «ج، ص، ط»: «مثلها».

٩. في المغني: «قد يأتي».

١٠. هكذا في المغني. و في جميع النسخ و المطبوع: «صلى الله عليه وآله».

١١. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «ملك الرق».

أو "المُعْتَق"، أو "المُعْتَق"¹، أو "ابن العم"²، أو يُريد بذلك³ "العاقبة"،
 كقوله تعالى ﴿مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾⁴ أي عاقبتكم، أو يُريد بذلك
 "ما يليه خلفه أو قدامه"⁵؛ لأنه قد يُراد ذلك بهذا اللفظ، أو يُراد بذلك
 "مالك الطاعة"⁶؛ لأن ذلك قد يُراد بهذا اللفظ.

فإذا بطلت تلك الأقسام؛ من حيث يُعلم أنه عليه السلام لم يُرد "مالك
 الرق"⁷، ولا⁸ "المُعْتَق" أو "المُعْتَق"، فيجب أن يكون هذا هو المراد.
 و"مالك الطاعة"⁹ لا يكون إلا بمعنى الإمام¹⁰؛ لأن الإمامة مُستقَّة من
 الائتمام به، والائتمام هو الاتباع والافتداء¹¹ والانقياد، فإذا وجبت¹²
 طاعته فلا بُد من أن يستحق هذا المعنى.

و فيهم¹³ من استدلل بذلك بأن قال: إنه عليه السلام قال هذا القول، فلو
 لم يُرد به الإمامة على ما نقول، لكان بأن يكون مُحيراً لهم و مُلبساً

٢٤٠/٢

١. في «ج، د، ص» و المطبوع: - «أو المعتق».

٢. في «ص» و المطبوع: «و ابن العم».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: - «بذلك».

٤. الحديد (٥٧): ١٥.

٥. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «و قدامه».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «مالك الطاعات».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «ملك الرق».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «و لا أراد» و في المغني: «و لا أنه».

٩. في المغني: «و ملك الطاعة».

١٠. في المغني: «الإمامة».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «هو الافتداء بدل «هو الاتباع والافتداء».

١٢. في «ج، د، ط»: «وجب».

١٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و منهم».

عليهم أقرب من البيان و الحال حال بيان؛ فلا بُدَّ من حمله على ما ذكرناه، و أن يُقال: إنَّ القومَ عَرَفُوا قَصْدَهُ عليه السلام في ذلك؛ لأنَّهم لو لم يَعْرِفُوا مُرَادَهُ في إثبات الإمامة بما يَقُولُ^١ لَكَانَ قَوْلُهُ هذا خارجاً عن طريقة البيان.

و زُعِمَ أَنَّ الذي له قاله^٢ معروف بالتواتر، و إنما كَتَمَهُ بعضهم و عَدَلَ عنه بعضاً و مُعاداةً.^٣

[مقدمة في بيان تقارير الاستدلال بحديث الغدير على الإمامة^٤]

[التقرير الأول: الاستدلال بمقدمة الحديث]

يُقَالُ له: الوجه^٥ المُعْتَمَدُ في الاستدلالِ بخبرِ الغديرِ على النصِّ هو ما تُرْتَبُّهُ، فنقول: إنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه و آله استَخْرَجَ مِنْ أُمَّتِهِ في ذلكَ المَقَامِ^٦ الإقرارَ بفرض طاعته، و وجوب التصرفِ بَيْنَ أمرِهِ و نهْيِهِ، بقوله صَلَّى اللهُ عليه و آله^٧: «أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْكُمْ بِأَنْفُسِكُمْ؟». و هذا القولُ و إن كَانَ مَخْرُجُهُ مَخْرَجَ

١. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: - «بما يقول».

٢. في «ج، ص، ط»: «قال».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٤٤ - ١٤٦.

٤. سوف يستمر بيان هذه المقدمة المطولة إلى ص ٢٨٢.

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «هذا الوجه».

٦. هكذا في «ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «بذلك المقام». و في

«ج»: «في هذا المقام».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام»، و هكذا فيما بعد.

الاستفهام فالمراد به التقرير، وهو جار مجرى قوله تعالى: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ»^١ فلما أجابوه بالاعتراف والإقرار رَفَعَ بَيِّدَ أمير المؤمنين عليه السلام وقال عاطفاً على ما تقدّم: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ - وفي روايات أخرى: «فَعَلَيْ مَوْلَاهُ» - اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ» فأتى عليه السلام بجُمْلَةٍ يَحْتَمِلُ^٢ لفظها معنى الجُمْلَةِ الأولى التي قَدَّمَهَا وإن كَانَ مُحْتَمِلًا لغيره؛ فَوَجَبَ^٣ أَنْ يُرِيدَ بها المعنى المُتَقَدِّمَ الذي قَرَّرَهُمْ به، على مُقْتَضَى استعمالِ^٤ أَهْلِ اللُّغَةِ وعُرفهم في خطابهم. وإذا ثَبَتَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَرَادَ ما ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِيْجَابِهِ كَوْنِ أمير المؤمنين عليه السلام أُولَى بِالْأُمَّةِ^٥ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَقَدْ أَوْجَبَ لَهُ الْإِمَامَةُ^٦؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ أُولَى بِهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ إِلَّا فِيمَا يَقْتَضِي فَرَضَ طَاعَتِهِ^٧ عَلَيْهِمْ، وَتُقُوذُ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ فِيهِمْ، وَلَنْ يَكُونَ^٨ كَذَلِكَ إِلَّا مَنْ كَانَ إِمَامًا.

فإن قال: دُلُّوا عَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ، ثُمَّ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ «مَوْلَى» مُحْتَمِلَةٌ لـ «أُولَى» وَأَنَّهُ أَحَدُ أَقْسَامِ مَا يَحْتَمِلُهُ، ثُمَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي الْخَبَرِ هُوَ «الأُولَى» دُونَ سَائِرِ الْأَقْسَامِ، ثُمَّ عَلَى أَنَّ «الأُولَى» يُفِيدُ مَعْنَى الْإِمَامَةِ.^٩

١. الأعراف (٧): ١٧٢.

٢. في «د»: «يَحْتَمِلُ».

٣. في التلخيص: «لَوْجِبَ».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «الاستعمال من».

٥. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. وفي «د» و المطبوع و الحجري: «بالإمامة».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «فَقَدْ أَوْجَبَ الْأَحْكَامَ».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «فَرَضَ الطَّاعَةَ لَهُ».

٨. في «ج، ص، ط»: «وَأَنْ يَكُونَ».

٩. فهذه أربعة بحوث سوف يقوم المصنّف رحمه الله ببحثها فيما يلي تباعاً.

[البحث الأول: بيان صحة حديث الغدير و تواتره]

قيل له: أمّا الدلالة على صحة هذا^١ الخبر: فما يُطالبُ بها إلّا مُتَعَنَّتٌ^٢؛ لظهوره وانتشاره، و حصول العلم لكلّ من سَمِعَ^٣ الأخبارَ به. و ما المُطالبُ بتصحيح خبر الغدير و الدلالة عليه إلّا كالمُطالبِ بتصحيح غزواتِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه و آله الظاهرة المشهورة^٤، و أحواله المعروفة، و حجةِ الوداعِ نفسها؛ لأنّ ظهور الجميع و عموم العلم به بمنزلة واحدة.

و بعدُ، فإنّ الشيعة قاطبة تنقله و تتواترُ به، و أكثرُ رُواة أصحاب الحديث يروونه^٥ بالأسانيد المتصلة، و جميع أصحاب السير ينقلونه و يتلقونه^٦ عن أسلافهم - خلفاً عن سلفٍ - نقلاً بغير إسنادٍ مخصوص، كما نقلوا الوقائع و الحوادث الظاهرة، و قد أوردَه مُصنّفو الحديث في جُملة الصحيح^٧.

١. في «ج، ص، ط، ف» - «هذا».

٢. المتعنت: طالب الزلة. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٥٩ (عت).

٣. في التلخيص: «يسمع».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «المنشورة».

٥. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «ترويه».

٦. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «و يتلقونه».

٧. أحصى شيخنا الأميني في كتابه الغدير (ج ١، ص ٤١ - ٣٢٦) رُواة حديث الغدير، فكانوا مائة و عشرة من الصحابة، و أربعة و ثمانين من التابعين، و ثلاثمائة و سبعة و خمسين من العلماء، و معظمهم بل جميعهم من علماء السنة، و أحصى من أفرد التأليف في الغدير من علماء الفريقين، فكانوا ستة و عشرين عالماً. و قال ابن كثير في البداية و النهاية (ج ٥، ص ٢٠٨): «و قد اعتنى بأمر هذا الحديث أبو جعفر محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير و التاريخ، فجمع فيه مجلدين أورد فيهما طرقه و ألفاظه، و كذلك الحافظ الكبير أبو القاسم ابن عساكر أورد أحاديث كثيرة في هذه الخطبة». و قال القندوزي في ينابيع المودة (ص ٣٦): «حكى عن أبي المعالي الجويني الملقب بإمام الحرمين أستاذ أبي حامد الغزالي رحمهما الله [أنه] كان يتعجب و يقول: رأيت مجلداً في بغداد في

فَقَدْ اسْتَبَدَّ هَذَا الْخَبْرُ بِمَا لَا يَشْرُكُهُ^٢ فِيهِ سَائِرُ الْأَخْبَارِ؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لَا يُعْتَبَرُ^٣ فِي نَقْلِهِ الْأَسَانِيدُ الْمُتَّصِلَةُ، كَالْخَبْرِ عَنْ وَقْعَةِ بَدْرِ وَحُنَيْنٍ^٤ وَالْجَمَلِ وَصِفَيْنِ، وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي نَقَلَهَا^٥ النَّاسُ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ بِغَيْرِ^٦ إِسْنَادٍ مُعَيَّنٍ^٧ وَ طَرِيقٍ مُخْصُوصٍ.

و الضَرْبُ الْآخَرُ: يُعْتَبَرُ فِيهِ اتِّصَالُ الْأَسَانِيدِ، كَأَكْثَرِ أَخْبَارِ^٨ الشَّرِيعَةِ. وَ قَدْ اجْتَمَعَ فِي خَبَرِ الْغَدِيرِ الطَّرِيقَانِ مَعًا مَعَ تَفَرُّقِهِمَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ. عَلَى أَنَّ مَا عُدَّ فِي نَقْلِهِ مِنْ^٩ أَخْبَارِ الشَّرِيعَةِ اتِّصَالُ الْأَسَانِيدِ لَوْ فَتَشَتْ عَنْ^{١٠} جَمِيعِهِ لَمْ تَجِدْ زَوَاتَهُ^{١١} إِلَّا الْآحَادَ، وَ خَبَرُ الْغَدِيرِ قَدْ رَوَاهُ بِالْأَسَانِيدِ الْكَثِيرَةِ الْمُتَّصِلَةِ الْجَمْعُ الْكَثِيرُ، فَمَزَّيْتُهُ ظَاهِرَةً.

و مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ الْخَبْرِ إطباقُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ عَلَى قَبُولِهِ، وَ لَا شُبْهَةَ فِيهِمَا ادَّعَيْنَاهُ مِنَ الْإطباقِ؛ لِأَنَّ الشَّيْعَةَ جَعَلَتْهُ الْحُجَّةَ فِي النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ

﴿ يَدُ صَحَافٍ فِيهِ رَوَايَاتُ خَبَرِ غَدِيرِ خَمٍّ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ: الْمَجْلَدَةُ الثَّامِنَةُ وَالْعَشْرُونَ مِنْ طَرَقِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ»، وَ يَتْلُوهُ الْمَجْلَدَةُ التَّاسِعَةُ وَالْعَشْرُونَ. »

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَقَدْ».
٢. فِي «ج»: «لَا يَشْرُكُهُ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «لَا يَشَارِكُهُ».
٣. فِي التَّلْخِصِ: «لَا تُعْتَبَرُ».
٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَأَخْبَارِ».
٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «يَعْلَمُهَا».
٦. فِي التَّلْخِصِ: «بَعْدُ».
٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مُعَيَّنٌ».
٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «كَأَخْبَارٍ» بَدَلَ «كَأَكْثَرِ أَخْبَارٍ».
٩. فِي «ج، ص»: «فِي».
١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَنْ».
١١. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ التَّلْخِصِ: «رَوَايَةً».

السلام بالإمامة، و مخالفو الشيعة تأولوه على خلاف الإمامة على اختلاف تأويلاتهم؛ فمنهم من يقول: إنه يقتضي كونه عليه السلام الأفضل، و منهم من يقول: إنه يقتضي موالاته على الظاهر و الباطن، و آخرون يذهبون فيه إلى ولاء العتق، و يجعلون سببه ما وقع من^١ زيد بن حارثة أو ابنه^٢ أسامة^٣ من المشاجرة،^٤ إلى غير ما ذكرناه من ضروب التأويلات و الاعتقادات.

و ما نعلم^٥ أن فرقة من فرق الأمة ردت هذا الخبر، و^٦ اعتقدت بطلانه، و امتنعت من قبوله، و ما تجمع^٧ الأمة عليه لا يكون إلا حقاً عندنا و عند مخالفيها و إن اختلفنا في العلة و الاستدلال.

[نفي أن يكون أحد شك في صحة حديث الغدير أو اعتقد بطلانه]

فإن قال: فما^٨ في تأويل مخالفيكم للخبر مما^٩ يدل على تقبلهم^{١٠} له؟ أو ليس

١. في «ص، ف»: «بين».

٢. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «وابنه».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «أسامة بن زيد».

٤. قال ابن الأثير في النهاية بعد ذكر حديث غدير خم: و قيل: سبب ذلك أن أسامة قال لعلي: لست مولاي، إنما مولاي رسول الله صلى الله عليه و سلم، فقال النبي: «من كنت مولاه فعلي مولاه». راجع: النهاية في غريب الحديث، ج ٥، ص ٢٢٨ - ٢٢٩؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٤١٠، «ولي»؛ و أيضاً تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢٣٧ - ٢٣٨، الرقم ٤٩٣٣؛ السيرة الحلبية، ج ٣، ص ٣٨٧؛ ذخائر العقبى، ج ١، ص ٣٢٣؛ كنز الفوائد للكرجكي، ج ٢، ص ٩٥ - ٩٦؛ المعيار و الموازنة، ص ٢١٠.

٥. في «ج، ص، ط»: «و ما يعلم».

٦. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «أو» في الموضعين.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «يجمع».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «و ما».

٩. هكذا في «د، ص، ط» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «ما».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «تقبلهم».

قد يتناول^١ المتكلمون كثيراً مما لا يقبلونه كأخبار المُشبهة وأصحاب الرؤية؟
 فما^٢ المانع من أن يكون في الأمة من يعتقد بطلانه، أو يشك في صحته؟
 قيل له: ليس يجوز أن يتناول^٣ أحد من المتكلمين خبراً يعتقد بطلانه أو يشك
 في صحته إلا بعد أن يبين ذلك من حاله، ويدل على بطلان الخبر أو على فقد ما
 يقتضي صحته. ولم نجد مخالفي الشيعة في ماضٍ ولا مستقبل يستعملون في
 تأويل خبر الغدير إلا ما يستعمله المتقبل؛ لأننا نعلم^٤ أحداً منهم يعتد بمثله^٥ قدم
 الكلام في إبطاله والدفع له أمام تأويله. ولو^٦ كانوا أو بعضهم يعتقدون بطلانه أو
 يشكون في صحته لوجب - مع ما نعلمه من توفر دواعيهم إلى رد احتجاج الشيعة
 به، وحرصهم على دفع ما يجعلونه الذريعة إلى تشييته - أن يظهر عنهم دفعه سالفاً
 وإنفاً، ويشيع^٧ الكلام منهم في دفع^٨ الخبر كما شاع كلامهم في تأويله؛ لأن دفعه
 أسهل من تأويله، وأقوى في إبطال التعلق به، وأنفى للشبهة.
 فإن قال: أليس قد حكى عن ابن أبي داود السجستاني^٩

١. في التلخيص: «يتناول». وفي «ص، ط»: «قد تناول».
٢. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «و ما».
٣. في «ط» والتلخيص: «يتناول».
٤. في «ج»: «لم نعلم».
٥. في «ج، ص، ط، ف»: «به» بدل «بمثله».
٦. في «ج، ص، ط، ف»: «فإن».
٧. في التلخيص: «و تشيع».
٨. في «ج، د، ص، ط»: «تصحیح».
٩. عبد الله بن سليمان بن الأشعث، أبو بكر بن أبي داود الأزدي السجستاني (٢٣٠ - ٣١٦هـ)،
 رحل به أبوه من سجستان يطوف به شرقاً وغرباً، وسمع من علماء ذلك الوقت، واستوطن
 بغداد وصنف المسند، والسنن، والتفسير، والقراءات، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك. وكان
 فهماً عالماً حافظاً. قدم دمشق مع أبيه وسمع بها من محمود بن خالد، وهشام بن خالد، و
 إبراهيم بن مروان بن محمد، ويزيد بن عبد الله بن زريق وغيرهم. كان يتهم بالانحراف عن

دفع^١ الخبر، و حكي مثله عن الخوارج^٢، و طعن الجاحظ في كتاب «العثمانية»^٣ فيه؟
 قيل له: أول ما نقوله أنه^٤ لا معتبر^٥ في باب الإجماع بشذوذ كل شاذ عنه؛ بل
 الواجب أن يعلم أن الذي خرج عنه ممن يُعتبر قول مثله^٦ في الإجماع، ثم يُعلم أن
 الإجماع لم يتقدم خلافه. فابن^٧ أبي داود و الجاحظ لو صرحا بالخلاف لَسَقَطَ

٢٦٤/٢

«أمير المؤمنين عليه السلام و الميل عليه، فأراد أن يدفع عن نفسه هذه الشبهة، فجعل يقرأ على
 الناس فضائل أمير المؤمنين عليه السلام إلى درجة أن ابن جرير الطبري استغرب ذلك لما بلغه.
 و روي عنه أنه يقول: «كل من كان بيني وبينه شيء أو ذكرني بشيء فهو في حل إلا من رمانني
 ببغض علي بن أبي طالب». تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٤٧١، الرقم ٥٠٩٥: تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٩،
 ص ٧٧، الرقم ٣٣٢٧؛ غاية النهاية في طبقات القراء، ج ٢، ص ٦٦٦، الرقم ١٧٧٨.

١. في «ج، ص، ط»: «في دفع».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و حكي عن الخوارج مثله».

٣. عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان الجاحظ الليثي البصري (١٦٣ - ٢٥٥هـ)، كان من أهل
 البصرة، و أحد شيوخ المعتزلة. قدم بغداد فأقام بها مدة. و كان تلميذ أبي إسحاق النظام. من
 كتبه: الحيوان، و البيان و التبيين، و النبي و المتنبى، و المعرفة، و نظم القرآن، و مسائل القرآن، و فضيلة
 المعتزلة، و الإمامة على مذهب الشيعة، و غير ذلك. و من كتبه العثمانية في دعم أنصار عثمان بن
 عفان و إنكار فضائل أمير المؤمنين عليه السلام. نقض هذا الكتاب المظفر بن محمد
 الخراساني، و أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي. و قد لخص ابن أبي الحديد العثمانية
 و نقضها في شرح نهج البلاغة (ج ٣، ص ٢٥٤). كما أن لابن أبي الحديد نقضاً عليها أيضاً، أشار
 إليه في (ج ١، ص ١١٣) بقوله: «و قد ذكرنا في نقض العثمانية على شيخنا أبي عثمان الجاحظ ما
 رواه أصحابنا في كتبهم الكلامية عنه». تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ٢٠٨، الرقم ٦٦٦٩: تاريخ مدينة
 دمشق، ج ٤٥، ص ٤٣١، الرقم ٥٣١٦؛ معجم الأدباء، ج ٥، ص ٢١٠١، الرقم ٨٧٢؛ مروج الذهب،
 ج ٣، ص ٢٣٨؛ معالم العلماء، ص ٨٤، الرقم ٥٧٢.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «أن».

٥. في «ص»: «لا يعتبر».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «ممن يعتبر قوله».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «فإن ابن». و في التلخيص: «و ابن».

خِلَافُهُمَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ^١ - خصوصاً بالذي لا شُبْهَةَ فِيهِ - مِنْ تَقَدُّمِ الْإِجْمَاعِ وَفَقْدِ الْخِلَافِ مِنْهُمَا^٢ ثُمَّ تَأَخَّرَهُ^٣ عَنْهُمَا.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ ابْنَ أَبِي دَاوُدَ لَمْ يُنْكِرِ الْخَبَرَ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ كَوْنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَعْدَ بَيْتِ خُمٍّ مُتَقَدِّمًا، وَ قَدْ حُكِيَ عَنْهُ التَّنْصُلُ^٤ مِنَ الْقَدَحِ فِي الْخَبَرِ، وَ التَّبَرِّيُّ مِمَّا قَدَفَهُ^٥ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ^٦. وَ الْجَا حَظُّ أَيْضًا لَمْ يَتَجَاسَرَ^٧ عَلَى التَّصْرِيحِ بِدَفْعِ الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا طَعَنَ فِي^٨ بَعْضِ رُوَايَتِهِ، وَ ادَّعَى اخْتِلَافَ مَا نُقِلَ مِنْ لَفْظِهِ. وَ لَوْ صَرَّحَا^٩ وَ أَمَثَلُهُمَا بِالْخِلَافِ لَمْ يَكُنْ^{١٠} قَادِحًا؛ لِمَا قَدَّمْنَاهُ.

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «من الإجماع». و في التلخيص: «بما ذكرنا» بدل «بما ذكرناه».

٢. هكذا في التلخيص. و في «د»: «و فقد الخلافان منهما». و في سائر النسخ و المطبوع: «و فقد الخلاف و قد سبقهما».

٣. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «ثم تأخر».

٤. تنصّل فلائ من ذنبه: تبرأ. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣١ (نصل).

٥. في «ج، ص، ف»: «قرفه» و هو بمعناه. و في التلخيص: «قرنه».

٦. محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر (٢٣٤ - ٣١٠هـ). صاحب التصانيف المشهورة، المحدث، والفقير، والمقرئ، والمؤرخ المعروف. استوطن بغداد و أقام بها إلى حين وفاته، و كان قد عُرض عليه القضاء فامتنع، و المظالم فأبى. له من الكتب: أخبار الرسل و الملوك، و جامع البيان في تفسير القرآن، و اختلاف الفقهاء. تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١٥٩، الرقم ٥٨٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٢، ص ١٨٨، الرقم ٦١٦٠؛ معجم الأدباء، ج ٦، ص ٢٤٤١، الرقم ١٠١٠؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٢٤، الرقم ٦٥٥؛ الدر الثمين، ص ٩١؛ طبقات الشافعية لابن كثير، ج ١، ص ٢١٦، الرقم ٩٩؛ الأعلام، ج ٦، ص ٦٩.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «و أما الجاحظ فلم يتجاسر أَيْضًا».

٨. في «ج، ص، ط»: «على».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «و لو صرّح الجاحظ و السجستاني».

١٠. في التلخيص: «+ ذلك».

فأما^١ الخوارجُ: فما يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى أَنْ يَحْكِيَ عَنْهُمْ دَفْعاً لِهَذَا الْخَبَرِ أَوْ^٢ امْتِناعاً مِنْ قَبُولِهِ، وَ هَذِهِ كُتُبُهُمْ وَ مَقَالَتُهُمْ مَوْجُودَةٌ مَعْرُوفَةٌ، وَ هِيَ خَالِيَةٌ مِمَّا ادَّعَى. وَ الظَّاهِرُ مِنْ أَمْرِهِمْ^٣ حَمَلُهُمُ الْخَبَرَ عَلَى التَّفْضِيلِ، أَوْ^٤ مَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ ضُرُوبٍ^٥ تَأْوِيلٍ مُخَالَفِي الشَّيْعَةِ.

وَ إِنَّمَا آنَسَ^٦ بَعْضُ الْجَهْلَةِ بِهَذِهِ الدَّعْوَى عَلَى الْخَوَارِجِ مَا ظَهَرَ مِنْهُمْ^٧ فِيمَا بَعْدَ مِنَ الْقَوْلِ الْخَبِيثِ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَظَنَّ^٨ أَنَّ خِلَافَهُمْ وَ رُجُوعَهُمْ^٩ عَنْ وِلَايَتِهِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونُوا جَا حِدِينَ لِفَضَائِلِهِ^{١٠} وَ مَنَاقِبِهِ.

وَ قَدْ أَبْعَدَ هَذَا الْمُدَّعَى غَايَةَ الْبُعْدِ؛ لِأَنَّ انْحِرَافَ الْخَوَارِجِ إِنَّمَا كَانَ بَعْدَ التَّحْكِيمِ؛ لِلْسَبَبِ الْمَعْرُوفِ، وَ إِلَّا فَاعْتِقَادُهُمْ لِإِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^{١١} عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ فَضْلِهِ وَ تَقَدُّمِهِ قَدْ كَانَ ظَاهِراً، وَ هُمْ - عَلَى كُلِّ حَالٍ - بَعْضُ أَنْصَارِهِ وَ أَعْوَانِهِ، وَ مِمَّنْ^{١٢} جَاهَدَ مَعَهُ الْأَعْدَاءَ وَ كَانَ^{١٣} فِي عِدَادِ الْأَوْلِيَاءِ، إِلَى أَنْ كَانَ مِنْ أَمْرِهِمْ مَا كَانَ.

١. في المطبوع: «أما».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و».

٣. في التلخيص: «من أقوالهم».

٤. في المطبوع و الحجري: «و».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «من صنوف». و في التلخيص: - «ضروب».

٦. آنَسَ به: جعله يأنس به، أي يسكن إليه. تهذيب اللغة، ج ١٣، ص ٦٠ (أنس).

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «عنهم».

٨. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «و ظن».

٩. في «د» و المطبوع و الحجري و التلخيص: «فظن أن رجوعهم».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «جحدوا فضائله».

١١. في «ج، ص، ط»: «لأئمة المؤمنين» بدل «لإمامة أمير المؤمنين».

١٢. في «ج، ص، ط»: «و من».

١٣. هكذا في جميع النسخ و الحجري و التلخيص. و في المطبوع: «و كانوا».

[الاستدلال على صحة حديث الغدير بالاحتجاج به في الشورى]

و قد استدل^١ على صحة الخبر بما تظاهرت به الرواية^٢ من احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام به في الشورى على الحاضرين^٣ في جملة ما عدده من فضائله ومناقبه، وما خصه الله تعالى به حين قال: «أَنشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ أَخَذَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِيَدِهِ فَقَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا عَلَيَّ^٤ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، غَيْرِي؟» فقال القوم: اللَّهُمَّ لَا^٥.

قالوا^٦: وإذا اعترف به مَنْ حَضَرَ الشورى من الوجوه، واتَّصَلَ أيضاً بغيرهم من الصحابة مِمَّنْ لَمْ يَحْضُرِ الْمَوْضِعَ كَمَا اتَّصَلَ بِهِ^٧ سائر ما جرى، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَحَدٍ نَكِيرٌ لَهُ^٨ وَلَا إِظْهَارُ شَكٍّ^٩ فيه - مع عِلْمِنَا بِتَوْفُرِ الدواعي إلى إظهار ذلك لو كَانَ الخبرُ بِخِلَافٍ مَا حَكَمْنَا بِهِ مِنَ الصَّحَّةِ - فَقَدْ وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى صَحَّتِهِ. هذا، على أَنَّ الْخَبَرَ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْوُضُوحِ كَالشَّمْسِ لَمَا جَازَ أَنْ يَدَّعِيَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «قوم». وفي التلخيص: «أيضاً».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «الروايات».

٣. احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام يوم الشورى تجده مفصلاً في الغدير، ج ١، ص ١٥٩ وما بعدها.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «علي».

٥. الخصال، ج ٢، ص ٥٥٣ - ٥٥٥، ح ٣١؛ الأمالي للطوسي، ص ٣٣٢ - ٣٣٣، المجلس ١٢، ح ٧/٦٦٧، و ص ٥٥٤ - ٥٥٦، المجلس ٢٠، ح ٥/١١٦٩؛ الاحتجاج، ج ١، ص ١٣٤ - ١٤٥؛

المناقب للخوارزمي، ص ٣٠١؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٠٩٨، الرقم ١٨٥٥؛ فراند السمطين، ج ١، ص ٣١٤؛ ينابيع المودة، ج ١، ص ٣٤٣ و ٤٣٤؛ نهج الحق، ص ٣٩١ - ٣٩٤.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «قالوا».

٧. في التلخيص: «بهم».

٨. في «د» و المطبوع و الحجري: «له».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «الشك» بدل «شك».

السلامُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^١، سَيِّمًا^٢ فِي مِثْلِ^٣ الْمَقَامِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَنْزَةً وَأَجَلٌ قَدْرًا مِنْ ذَلِكَ.

قالوا: وَ بِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يَحْتَجُّ خَصْمُونَا فِي تَصْحِيحِ مَا ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ يَوْمَ السَّقِيفَةِ وَ أَسَنَدَهُ إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ قَوْلِهِ^٤: «الْأَثْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ» وَ فِيمَا^٥ جَرَى مَجْرَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ.

فَإِنْ قَالَ: كَيْفَ يَصِحُّ احْتِجَاجُكُمْ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ؟ وَ غَايَةُ مَا فِيهَا أَنْ يَكُونَ الْحَاضِرُونَ لِلشُّورَى صَدَقُوا بِخَبَرِ الْغَدِيرِ^٦ وَ شَهِدُوا بِصَحَّتِهِ، وَ أَنْ يَكُونَ مَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ لَمْ يَحْضُرُوا وَ بَلَّغَهُمْ مَا جَرَى أَمْسَكُوا عَنْ رَدِّهِ وَ إِظْهَارِ الشَّكِّ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ التَّصْدِيقِ أَيْضًا. وَ لَيْسَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ حُجَّةٌ عِنْدَكُمْ؛ لِأَنَّكُمْ قَدْ رَدَدْتُمْ فِيمَا مَضَى مِنَ الْكِتَابِ عَلَى مَنْ جَعَلَ تَصْدِيقَ الصَّحَابَةِ بِخَبَرِ الْإِجْمَاعِ^٧ وَ إِمْسَاكَهُمْ عَنْ رَدِّهِ حُجَّةً فِي صَحَّتِهِ.

قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا رَدَدْنَا عَلَى مَنْ ذَكَرَتْ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ عِنْدَنَا أَوَّلًا إِطْبَاقُ الصَّحَابَةِ عَلَى الْخَبَرِ^٨ الْمُدَّعَى فِي الْإِجْمَاعِ. ثُمَّ لَمَّا سَلَّمْنَا لِلْخَصْمِ مَا يَدَّعُوهُ مِنْ إِطْبَاقِ

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٢. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا سَيِّمًا». وَ إِضَافَةُ «لَا» مِنْ مُحَقِّقِ الشَّافِيِّ الْمَطْبُوعِ، حَيْثُ قَالَ فِي الْهَامِشِ: فِي الْأَصْلِ «سَيِّمًا» وَ الْمَظْنُونُ أَنَّ «لَا» سَاقِطَةٌ مِنْ سَهْوِ الْقَلَمِ، فَإِنَّ «سَيِّمًا» لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ الْجَحْدِ، خُصُوصًا إِذَا أُريدَ تَرْجِيحُ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، حَيْثُ لَا يَسْتَنَى بِهَا إِلَّا مَا أُريدَ تَعْظِيمُهُ.

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «فِي ذَلِكَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «قَوْل».

٥. فِي «ص، ط»: «وَ بِمَا».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الْحَاضِرُونَ الشُّورَى صَدَقُوا بِخَبَرِ الْغَدِيرِ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِي» بِدَلِّ «و».

٨. يَرِيدُ بِالْخَبَرِ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالٍ»، وَ قَدْ تَقَدَّمَ.

الصحابية أزيئناهم أنه لا حجة فيه على مذاهبهم وأصولهم؛ لأنهم يُجيزون على كل واحدٍ منهم عقلاً الغلط^١ واعتقاد الباطل بالشبهة، فلا أمان قبل صحة ما يدعونه من السمع^٢ من وقوع ما جاز عليهم. وأبطلنا ما يتعلّقون به من عادة الصحابة في قبول الصحيح من الأخبار و ردّ السقيم، و بينّا أنهم لم يُعولوا^٣ في ذلك إلا على دعوى لا يعضدها برهان، وأنهم رجعوا في أن الخطأ لا يجوز عليهم إلى قولهم أو ما يجري مجرى قولهم^٤.

و هذا لا يمتنعنا من القطع على صحة ما يُجمع عليه الأمة على مذاهبنا؛ لأننا لا نُجيز على كل واحدٍ منهم الخطأ والضلال كما أجازه^٥ من طريق العقل^٦، وإنما نُجيزهما على من عدا الإمام؛ لأن العقل قد دلّنا على وجود المعصوم في كل زمان، و متّعنا من اجتماع^٧ الأمة على الباطل^٨ إنّما هو لأجله؛ فمن لم يسلك^٩ طريقنا يَجِب أن نمتعه من الثقة بالإجماع و تمسّكه به.

٢٤٧/٢

[بيان صحة مقدّمة حديث الغدير]

فإن قال: جميع ما ذكرتموه إنّما يصحّ في متن الخبر الذي^{١٠} هو قوله صلى الله

١. في «ج، ص، ط، ف»: «الخطأ عقلاً».

٢. في «ج، ص، ط»: «بالسمع» بدل «من السمع».

٣. في المطبوع: «لم يقولوا»، و هو سهو.

٤. راجع: ج ٢، ص ٥٠ و ما بعدها، و ص ٦٤ و ما بعدها.

٥. في «ج، ص، ط»: «اختاروه».

٦. في المطبوع: «العمل»، و هو سهو.

٧. في «ج، ص، ف»: «إجماع».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «على باطل».

٩. في المطبوع و الحجري: «فمن يسلك».

١٠. في المطبوع: «أعني».

عليه وآله: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» دُونَ الْمُقَدِّمَةِ^١ الْمُتَضَمِّنَةِ لِلتَّقْرِيرِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ رَوَى الْخَبَرَ لَمْ يَرَوْهَا، وَالْإِطْبَاقُ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْقَبُولِ وَاسْتِعْمَالِ التَّوِيلِ غَيْرُ موجودٍ فِيهَا؛ لِأَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ خِلَافَ خُصُومِكُمْ فِيهَا، وَإِنْشَادُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَهْلَ الشُّورَى لَمْ يَتَضَمَّنْهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ، وَدَلِيلُكُمْ عَلَى إِيجَابِ الْإِمَامَةِ مِنَ الْخَبَرِ مُتَعَلِّقٌ بِهَا^٢، فَذَلُّوا عَلَى صَحَّتِهَا.

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ يَنْكَرُ^٣ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ مَنْ رَوَى خَبَرَ الْغَدِيرِ لَمْ يَذْكُرِ الْمُقَدِّمَةَ، إِلَّا أَنْ مَنْ أَغْفَلَهَا لَيْسَ بِأَكْثَرَ مِمَّنْ ذَكَرَهَا وَلَا يُقَارِبُهُ^٤، وَإِنَّمَا حَصَلَ الْإِخْلَالُ بِهَا مِنْ أَحَادٍ مِنَ الرُّوَاةِ، وَنَقْلُهُ^٥ الشَّيْخَةُ كُلُّهُمْ يَنْقُلُونَ الْخَبَرَ بِمُقَدِّمَتِهِ، وَأَكْثَرُ مَنْ شَارَكَهُمْ مِنْ رُوَاةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ أَيْضاً يَنْقُلُونَ الْمُقَدِّمَةَ، وَمَنْ تَأَمَّلَ نَقْلَ^٦ الْخَبَرِ وَتَصَفَّحَهُ عَلِمَ صَحَّةَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِذَا صَحَّ فَلَا تَكْيِيرَ فِي إِغْفَالٍ مَنْ أَغْفَلَ الْمُقَدِّمَةَ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ تَقُومُ بِنَقْلِ مَنْ نَقَلَهَا، بَلْ بَعْضُهُمْ^٧.

فَأَمَّا إِِنْشَادُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَهْلَ الشُّورَى وَخُلُوهُ مِنْ ذِكْرِ الْمُقَدِّمَةِ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهَا أَوْ الشُّكِّ فِي صَحَّتِهَا؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَرَّرَهُمْ مِنَ الْخَبَرِ^٨ بِمَا يَقْتَضِي الْإِقْرَارَ بِجَمِيعِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِصَارِ، وَلَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى أَنْ يَذْكُرَ الْقِصَّةَ^٩.

١. يريد بالمقدمة قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أَلَسْتُ أَوَّلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟».

٢. في «ج، ص، ط»: «في الخبر بما يتعلق بها».

٣. في «ج، ص، ط»: «ننكر».

٤. في التلخيص: «ولا يقاربها».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «نقلة».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «نقل».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «بل بعضهم».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «أقرهم بالخبر».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «إلى ذكر القصة».

من أولها إلى آخرها وجميع ما جرى فيها؛ لظهورها، ولأن^١ الاعتراف بما اعترف به منها هو اعتراف بالكل، وهذه عادة الناس فيما يقررون به^٢. ٢٦٨/٢

ألا ترى أن أمير المؤمنين عليه السلام لما أن قرّره^٣ في ذلك المقام بخبر الطائر في جملة الفضائل والمناقب، اقتصر على أن قال عليه السلام: «أفيكم رجل قال له رسول الله^٥ صلى الله عليه وآله: اللهم ابعث إلي^٦ بأحب خلقك يأكل معي، غيري؟» ولم يذكر إهداء^٧ الطائر وما تأخر عن هذا القول من كلام الرسول صلى الله عليه وآله^٨.

وكذلك لما أن قرّره عليه السلام بقول الرسول صلى الله عليه وآله فيه لما ندبه لفتح خيبر ذكر بعض الكلام دون بعض، ولم يشرح القصة وجميع ما جرى فيها. وإنما اقتصر عليه السلام على القدر المذكور اتكالا على شهرة الأمر، وأن في

١. في «ج، ص، ط، ف»: «لظهوره لأن» بدل «لظهورها ولأن».

٢. في المطبوع: «فيما يقررونه».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «أقرره».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «في جمل».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «النبى» بدل «رسول الله».

٦. في التلخيص: «اللهم انتني».

٧. في التلخيص: «هذا» بدل «إهداء».

٨. وقد رواه أصحاب المسانيد والسنن باختلاف يسير، منها: فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل،

ج ٢، ص ٦٩٣، ح ٩٤٥؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٣٦، ح ٣٧٢١؛ المستدرک علی الصحيحین،

ج ٣، ص ١٤١ - ١٤٢، ح ٤٦٥٠ و ٤٦٥١؛ المعجم الكبير، ج ١، ص ٢٥٣، ح ٧٣٠، و ج ٧،

ص ٨٢، ح ٦٤٣٧، و ج ١٠، ص ٢٨٢، ح ١٠٦٦٧؛ مسند البزار، ج ٢، ص ٣٦٦، ح ٧٥٤٧؛

المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ١٧٤٤، و ج ٦، ص ٩٠، ح ٥٨٨٦، و ص ٣٣٥ - ٣٣٦،

ح ٦٥٦١، و ج ٧، ص ٢٦٧، ح ٧٤٦٦، و ج ٩، ص ١٤٦، ح ٩٣٧٢؛ تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٣٩٠،

الرقم ١٥٣١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٧، ص ٤٠٦، الرقم ٤٤٢٨.

الاعتراف ببعضه اعترافاً بأكمله. ولا^١ يُنكر أن تكون هذه^٢ علة من أغفل رواية المقدمة من الرواة؛ فإن أصحاب الحديث كثيراً ما يقولون: «فلان يروي عن الرسول صلى الله عليه وآله كذا» فيذكرون بعض لفظ الخبر والمشهور منه، على سبيل الاختصار^٣ والتعويل على الظهور في الباقي^٤ وأن^٥ الجميع يجري مجرى واحداً. وسنبين فيما بعد - بعون الله - ما يفتقر «من الأدلة على إيجاب الإمامة من خبر الغدير» إلى المقدمة وما لا يفتقر إليها^٦، إن شاء الله^٧.

[البحث الثاني: دلالة لفظة «مولى» على معنى «أولى»]

وأما الدليل^٩ على أن لفظة^{١٠} «مولى» تُفيد في اللغة «أولى» فظاهر؛ لأن من كان له أدنى اختلاط باللغة وأهلها يعرف أنهم يضعون هذه اللفظة مكان «أولى» كما أنهم يستعملونها في «ابن العم»، وما المُنكر لاستعمالها^{١١} في «الأولى» إلا كالمُنكر لاستعمالها في غيره من أقسامها. ومعلوم أنهم لا يمتنعون من أن يقولوا في كل

٢٦٩/٢

١. في «ج، ص، ط، ف»: «فلا».

٢. هكذا في التلخيص. وفي «ج، ص، ط، ف»: «أن يكون هذا». وفي «د» والمطبوع والحجري: «أن يكون هذه».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «الاختصار».

٤. هكذا في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص. وفي «د» والمطبوع والحجري: «على ظهور الباقي».

٥. هكذا في «ج، ص، ط» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإن».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «إثبات».

٧. يأتي في ص ١٩٤.

٨. في التلخيص: - «إليها إن شاء الله». وفي «د» - «إن شاء الله».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «الدلالة».

١٠. في المطبوع والحجري: «لفظ».

١١. في التلخيص: «في استعمالها».

مَنْ^١ كَانَ أَوَّلَىٰ بِالشَّيْءِ: «إِنَّهُ مَوْلَاهُ»، فَمَتَى^٢ شَتَّ أَنْ تُفْجِمَ^٣ الْمُطَالِبَ بِهَذِهِ الْمُطَالِبَةِ فَاعْكِسْهَا عَلَيْهِ وَ^٤ طَالِبُهُ بِأَنْ يَدُلَّ عَلَىٰ أَنَّ لَفْظَةَ «مَوْلَىٰ» تُفِيدُ فِي اللُّغَةِ^٥ «ابْنَ الْعَمِّ» أَوْ^٦ «الْجَارَ» أَوْ غَيْرَهُمَا مِنَ الْأَقْسَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ إِلَّا مِنْ إِيرَادِ^٧ بَيْتِ شِعْرِ أَوْ مَقَاضَاةٍ^٨ إِلَىٰ كِتَابٍ أَوْ عُرْفٍ لِأَهْلِ اللُّغَةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَوْجُودٌ مُمَكِّنٌ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَىٰ أَنَّهَا تُفِيدُ «الأولى».

على أَنَا تَبَرُّعُ بِإِيرَادِ جُمْلَةٍ تَدُلُّ عَلَىٰ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ، فَتَقُولُ: قَدْ ذَكَرَ^٩ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى^{١٠} - وَنَزَلَتْهُ فِي اللُّغَةِ مَنَزِلَتُهُ - فِي كِتَابِهِ فِي الْقُرْآنِ الْمَعْرُوفِ بِـ «الْمَجَازِ»^{١١}

١. في «ج، ص، ط، ف»: «شيء».

٢. في التلخيص: «ومتى».

٣. أفحمتُ الخصمَ إفحاماً: إذا أسكته بالحجة. المصباح المنير، ج ٢، ص ٤٦٤ (فحم).

٤. هكذا في «د» و التلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ثم» بدل «و».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: - «في اللغة».

٦. في «د» والمطبوع والحجري: «و».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «لا يتمكَّن من ذلك إلا بإيراد».

٨. القضاء: الفصل والحكم. وقاضيته: حاكمته أو صالحته. المصباح المنير، ص ٥٠٧: لسان

العرب، ج ١٥، ص ١٨٦ (قضى).

٩. في «د» والمطبوع والحجري: «قد ذهب».

١٠. أبو عبيدة معمر بن المثنى، التميمي بالولاء (١١٠ - ٢٠٩هـ). كان متبحراً في علم اللغة والأدب

و أيام العرب وأخبارها، حتَّى قال الجاحظ في حقِّه: «لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم

منه». وهو أوَّل من صَنَّف في غريب الحديث. روى عنه عليُّ بن المغيرة الأثرم، وأبو عبيد

القاسم بن سلام، وأبو عثمان المازني، وأبو حاتم السجستاني، والنميري وغيرهم. مؤلفاته

كثيرة، منها نقائض جرير و الفرزدق، و مجاز القرآن، و المثالب و أيام العرب، و معاني القرآن،

و الشوارد، وغيرها. الفهرست لابن النديم، ص ٧٩: تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٢٥٢، الرقم ٧٢١٠؛

تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٩، ص ٤٢٣، الرقم ٧٥٧٦؛ معجم الأدباء، ج ٦، ص ٢٧٠٤، الرقم ١١٥٢؛

وفيات الأعيان، ج ٥، ص ٢٣٥، الرقم ٧٣١.

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «في كتابه المعروف بالمجاز في القرآن».

لَمَّا انْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾^١: «إِنْ مَعْنَى «مَوْلَاكُمْ»^٢:
أُولَى بِكُمْ»، وَ انْشَدَ بَيْتَ لَبِيدٍ شَاهِدًا لِتَأْوِيلِهِ:^٣

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحَسَّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ؛ خَلْفُهَا وَ أَمَامُهَا
وَ لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ مِمَّنْ يَغْلَطُ فِي اللُّغَةِ، وَ لَوْ غَلِطَ فِيهَا أَوْ وَهَمَ لَمَّا جَازَ أَنْ
يُمْسِكَ عَنِ التَّكْبِيرِ عَلَيْهِ وَ الرَّدِّ لِتَأْوِيلِهِ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مِمَّنْ أَصَابَ مَا غَلِطَ فِيهِ^٥ -
عَلَى عَادَتِهِمُ الْمَعْرُوفَةِ فِي تَتَبُعِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، وَ رَدِّ بَعْضِهِمْ^٦ عَلَى بَعْضٍ -؛ فَصَارَ
قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ الَّذِي حَكَيْنَاهُ - مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ رَدُّ لَهُ - كَأَنَّهُ
قَوْلٌ لِلْجَمِيعِ^٧.

و لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُفَسِّرِينَ فِي أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَ لِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ
الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ وَ الَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيبُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ شَهِيدًا﴾^٨ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَوَالِي^٩: مَنْ كَانَ أَمْلَكَ بِالْمِيرَاثِ وَ أُولَى بِحِيَازَتِهِ
وَ أَحَقُّ بِهِ.

وَ قَالَ الْأَخْطَلُ^{١٠}:

١. الحديد (٥٧): ١٥.

٢. في المطبوع و الحجري: - «إِنْ مَعْنَى مَوْلَاكُمْ».

٣. هكذا في «د» و الحجري و التلخيص. و في «ج، ص، ط، ف»: «شاهد له». و في المطبوع:
«عاضداً لتأويله».

٤. ديوان لبيد بن ربيعة، ص ١٤٧.

٥. في «د» و المطبوع: «بعض».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «الجميع».

٨. النساء (٤): ٣٣.

٩. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «بالأولياء».

١٠. اسمه غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة التغلبي (١٩ - ٩٠ هـ)، و يكنى أبا مالك، و كان

فَأَصْبَحَتْ مَوَالِهَا مِنَ النَّاسِ بَعْدَهُ^١ وَ أُحْرَى قَرِيشَ أَنْ تُهَابَ وَ تُحَمِّدًا^٢
وَقَالَ أَيْضًا يُخَاطَبُ^٣ بَنِي أُمَيَّةَ:
أَعْطَاكُمْ اللَّهُ جَدًّا تُنْصَرُونَ بِهِ لَا جَدًّا إِلَّا صَغِيرٌ بَعْدُ مُحْتَقَرٌ
لَمْ تَأْشُرُوا فِيهِ إِذْ كُنْتُمْ^٤ مَوَالِيَهُ وَ لَوْ يَكُونُ لِقَوْمٍ غَيْرِكُمْ^٥ أَشْرُوا^٦
وَقَالَ [يَمْدَحُ]^٧ غَيْرُهُ:
كَانُوا مَوَالِي حَقٌّ يَطْلُبُونَ بِهِ فَأَدْرَكُوهُ، وَ مَا^٨ مَلَّوْا، وَ لَا^٩ لَغَبَوْا^{١٠}

٢٧١/٢

﴿ الأخطل يشبه من شعراء الجاهلية بالنابغة الذبياني، وكان أحد الشعراء الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل زمانهم وهم: جرير و الفرزدق و الأخطل. كان يمدح بني أمية. مدح معاوية و يزيد و من بعدهم من خلفاء بني مروان حتى هلك. و اختلف في سبب تلقيبه بالأخطل، فقيل: إنه هجا رجلاً من قومه، فقال له المهجور: «إِنَّكَ أَخْطَلُ» أي سفيه، و قيل: لبذاء لسانه في الهجاء. و يعرف بذي الصليب، و كان نصرانياً. الشعر و الشعراء، ج ١، ص ٤٧٣، الرقم ٨٧؛ الأغاني، ج ٨، ص ٤١٧، الرقم ١٠؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٨، ص ١٠٤، الرقم ٥٥٦١.

١. في التلخيص: «كلهم».

٢. هذا البيت من قصيدة له في مدح يزيد بن معاوية، مطلعها:

صحا القلب إلّا من ضغائن فاتني بهنّ أمير مستبدّ فأصعدا

ديوان الأخطل، ص ٨٤.

٣. في المطبوع و الحجري: «مخاطباً».

٤. في «د»: «كانوا». ٥. في «د»: «غيرهم».

٦. هما من قصيدة للأخطل في مدح عبد الملك بن مروان، مطلعها:

خفّ القطين فراخوا منك أو بكروا و أزعجتهم نوى في صرفها غير

ديوان الأخطل، ص ٩٨.

٧. ما بين المعقوفين منّا، و هذا البيت أيضاً من الأخطل، و لعل كلمة «غيره» من إضافات النسخ.

٨. في «ج»: «و لا».

٩. هكذا في المصدر. و في «د»: «و ما لغبوا». و في «ج، ط»: «و لا تعبوا» و في سائر النسخ

و المطبوع: «و ما تعبوا».

١٠. ديوان الأخطل، ص ١٦٣.

و قَالَ الْعَجَّاجُ^١:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعْطَى الْخَيْرَ مَوَالِيَ الْحَقِّ إِنْ الْمَوْلَى شَكَرَ^٢

و رُوِيَ فِي الْحَدِيثِ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»^٣.

و^٤ كُلُّ مَا اسْتَشْهَدْنَا بِهِ لَمْ يُرَدَّ بِلَفْظِ «مَوْلَى» فِيهِ إِلَّا مَعْنَى «أَوْلَى» دُونَ غَيْرِهِ، وَ قَدْ تَقَدَّمَتْ حِكَايَتُنَا عَنِ الْمُبَرِّدِ قَوْلَهُ: «إِنَّ أَصْلَ تَأْوِيلِ الْوَلِيِّ الَّذِي هُوَ أَوْلَى، أَيْ أَحَقُّ؛ وَ مِثْلُهُ الْمَوْلَى»^٥. وَ قَالَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ تَأْوِيلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا»^٦: «و الْوَلِيُّ وَ الْمَوْلَى مَعْنَاهُمَا سَوَاءٌ، وَ هُوَ الْحَقِيقُ بِخَلْقِهِ الْمُتَوَلَّى لِأُمُورِهِمْ»^٧.

٢٧٢/٢

وَ قَالَ الْفَرَّاءُ^٨ فِي كِتَابِ مَعَانِي الْقُرْآنِ: الْوَلِيُّ وَ الْمَوْلَى فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَاحِدٌ،

١. هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبُعَةَ، مِنْ بَنِي مَالِكِ بْنِ سَعْدٍ، وَ كَانَ يَكْنَى أَبَا الشَّعْثَاءِ، وَ الشَّعْثَاءُ ابْنَتُهُ، وَ يَلْقَبُ بِالْعَجَّاجِ. كَانَ لَقِيَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَ سَمِعَ مِنْهُ أَحَادِيثَ. وَلِدَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَ مَاتَ فِي أَيَّامِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَ هُوَ أَوَّلُ مَنْ رَفَعَ الرِّجْزَ وَ شَبَّهَهُ بِالْقَصِيدِ وَ جَعَلَ لَهُ أَوَائِلَ وَ نَسَبَهُ. الشَّعْرُ وَ الشَّعْرَاءُ، ج ٢، ص ٥٧٥، الرِّقْم ١٠٧؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٢٨، ص ١٢٨، الرِّقْم ٣٢٩٤؛ الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ، ج ١٤، ص ١٤٧، الرِّقْم ١٩٧.

٢. دِيوَانُ الْعَجَّاجِ، ج ١، ص ٤.

٣. الْكَافِي، ج ١٠، ص ٧٨٤، ح ٩٧٣٩/١، (ج ٥، ص ٤٠٤، ح ١، ط. الْإِسْلَامِيَّة)؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٧، ص ٣٤٩، ح ١٤٢٦؛ الْاِسْتِبْصَارُ، ج ٣، ص ٢١٦، ح ٧٨٧. وَ رَاجِعُ: وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ٢١، ص ١١٩، بَابُ تَحْرِيمِ تَزْوِيجِ الْأُمَّةِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٦، ص ١٦٦؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٤٦٣، ح ٢٠٨٣؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٧، ص ١٠٥.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «و».

٥. تَقَدَّمَتْ فِي ص ٦٨.

٦. مُحَمَّدٌ (٤٧): ١١.

٧. رَاجِعُ إِرْشَادِ الطَّالِبِينَ، ص ٣٤٨؛ مَرَأَةُ الْعُقُولِ، ج ٣، ص ٢١٨؛ مَنَارُ الْهَدْيِ، ص ٢٤٠.

٨. هُوَ أَبُو زَكَرِيَّا، يَحْيَى بْنُ زِيَادَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْظُورِ الدِّلِمِيِّ، مَوْلَى بَنِي مَنَقَرٍ. مِنْ أَعْظَمِ تَلَامِذَةِ

وفي قراءة عبد الله بن مسعود: «إِنَّمَا مَوْلَاكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» مكان «وَلِيِّكُمْ»^١.
وقال أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري^٢ في كتابه في القرآن المعروف بـ«المشكّل»: «والمولى في اللغة يَنْقَسِمُ على ثمانية أقسام: أولهنّ: المولى: المنعمُ المُعْتَقُ، ثُمَّ المنعمُ عليه المُعْتَقُ، والمولى: الوليُّ، والمولى: الأوليُّ بالشيء» - وذكرَ شاهداً عليه الآية التي قَدَّمنا ذكرها وبيّنت لبّيد - «والمولى: الجارُّ، والمولى: ابنُ العمِّ، والمولى: الصَّهرُ، والمولى: الحليفُ»^٣ واستشهد على كُلِّ قسمٍ من أقسامِ المولى^٤ بشيءٍ من الشعرِ لم نذكره؛ لأنَّ غرضنا سواه.

«الكسائي في النحو واللغة والأدب، ونيغ نبوغاً خارقاً حتّى أصبح إمام الكوفيين في العلوم العربية واللغة والأدب. حكى عن ثعلب أنّه قال: «لولا الفراء ما كانت اللغة». ولد بالكوفة و نزل بغداد وأملى بها كتبه في معاني القرآن وعلومه. عهد إليه المأمون في تعليم ولديه النحو، واقترح عليه أن يجمع أصول النحو وما سمع من العربية. توفّي بطريق مكة سنة ٢٠٧هـ. وله من الكتب: معاني القرآن ألفه لعمر بن بكر، وكتاب البهي، وكتاب اللغات، والمصادر في القرآن، والجمع والتثنية في القرآن، والمقصود والممدود. الفهرست لابن النديم، ص ٩٨؛ تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ١٥٤، الرقم ٧٤٦٧؛ إنباه الرواة، ج ٤، ص ٧، الرقم ٨١٤.

١. معاني القرآن، ج ٢، ص ١٦١، ذيل الآية ٥ من سورة مريم (١٩).
٢. محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري النحوي، صاحب التصانيف في النحو والأدب. صنّف كتباً كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث والمشكّل. كان من أكثر الناس حفظاً لأتمام العرب والشعر والأخبار وشواهد القرآن، وقيل: كان يحفظ مائة وعشرين تفسيراً للقرآن وثلاثمائة ألف شاهد من شواهد، وكان يملئ عن نفسه لا عن كتاب، وكان مع حفظه زاهداً متواضعاً، سمع عالماً من الأئمة في زمانه وروى عنه مثل ذلك. ولد بالأنبار على الفرات، وتوفّي في بغداد سنة ٣٢٧هـ، وقيل سنة ٣٠٧هـ. من كتبه: غريب الحديث، والهيات، والأضداد، والمذكر والمؤنث، وغيرها. تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٣٩٩، الرقم ١٥٤٠؛ إنباه الرواة، ج ٣، ص ٢٠١، الرقم ٧٠٥؛ وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٣٤١، الرقم ٦٤٢.

٣. راجع: مجمع البيان، ج ٦، ص ٧٧٤، ذيل الآية ٥ من سورة مريم (١٩)؛ مرآة العقول، ج ٣، ص ٢١٨. ولم نعثر على كتاب مشكّل القرآن.

٤. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «مولى» بدل «المولى».

و قال أبو عمرو^١ غُلامٌ تُعَلَّبُ^٢ في تفسيرِ بَيْتِ الحارِثِ بنِ حِلْزَةَ^٣ - الذي هو: زَعَمُوا أَنَّ كُلَّ مَنْ ضَرَبَ^٤ الْعَيْدَ - سرُّ مُوَالٍ لَنَا، وَأَنَا الْوَلَاءُ^٥ - أَقْسَامَ الْمَوْلَى، وَ ذَكَرَ فِي جُمْلَةِ الْأَقْسَامِ: أَنَّ الْمَوْلَى السَّيِّدُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالِكاً، وَ الْمَوْلَى: الْوَلِيُّ^٦.

و قد ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِمَّنْ يُرْجَعُ إِلَى مِثْلِهِ^٧ فِي اللُّغَةِ: أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ أَقْسَامِ الْمَوْلَى^٨ السَّيِّدَ الَّذِي لَيْسَ^٩ بِمَالِكٍ وَلَا مُعْتَقٍ.

و لَوْ ذَهَبْنَا إِلَى ذِكْرِ جَمِيعِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ شَاهِداً فِيمَا قَصَدْنَاهُ لَأَكْثَرْنَا، وَ فِيمَا أَوْرَدْنَاهُ كَفَايَةً وَ مَقْنَعٌ.

فَإِنْ قَالَ^{١٠}: أَلَيْسَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ قَدْ أَوْرَدَ آيَاتَ الْأَخْطَلِ الَّتِي اسْتَشْهَدَتْ بِهَا وَ شِعَرَ الْعَجَّاجِ وَ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَيْتُمُوهُ، وَ تَأَوَّلَ لَفْظَةَ «مَوْلَى» فِي جَمِيعِ ذَلِكَ^{١١} عَلَى

١. تقدّمت ترجمته في ص ١٢٢.

٢. في «ص» و التلخيص: «تغلب».

٣. الحارث بن حلزة اليشكري من بني يشكر، من بكر بن وائل، شاعر جاهلي من أهل بادية العراق، و هو أحد أصحاب المعلقات، و كان أبرص فخوراً. و في الأمثال: «أفخر من الحارث بن حلزة» إشارة إلى إكثاره من الفخر في معلقته. له ديوان شعر. الشعر و الشعراء، ج ١، ص ١٩٣، الرقم ٨؛ طبقات الشعراء، ص ٦٤؛ الأغاني، ج ١١، ص ٢٩، الرقم ٢؛ الأعلام، ج ٢، ص ١٥٤.

٤. في «ف» و التلخيص: «ركب».

٥. المعلقات العشر و أخبار شعرائها، ص ١٣٧.

٦. راجع: نفائس التأويل، ج ٢، ص ١٩٨، ذيل الآية ٦٧ من سورة المائدة (٥).

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «أمثاله». و في التلخيص: «مثلهم».

٨. في «ط، ف»: «مولى» بدل «المولى».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «+ هو».

١٠. في المطبوع: «فإن قيل».

١١. في «د» و المطبوع و الحجري: «في جميعه».

«ولي» دون «أولي»؟ فكيف^١ ذكرتم أن المراد بها «الأولي»؟
 قيل له: الأمر^٢ على ما حكيت^٣ عن ابن الأنباري، غير أنه^٤ معلوم في اللغة أن
 لفظة «ولي» تُفيد معنى «أولي»، وقد دللنا على ذلك فيما تقدّم من الكلام^٥ في
 تأويل قوله تعالى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»^٦. وجميع ما استشهدنا به من الشعر
 والخبر لا يجوز أن يكون المراد بمولى فيه إلا الأولي. و من كان مختصاً بالتدبير
 و مؤلياً للقيام بأمر ما^٧ قيل: «إنه مولاها»^٨؛ لأنه متى لم يُحمل على ما قلناه لم يُفد؛
 وكيف^٩ يصح حمل قوله: «بغير إذن مولاها»^{١٠} - إذا قيل: إن المراد به وليها - على
 غير من يملك تدبيرها^{١١} وإليه العقد عليها؟
 فإن قال^{١٢}: قد دللت على استعمال لفظة «مولى» في «أولي»، فما الدليل على أن
 استعمالهم جرى على سبيل الحقيقة لا المجاز، والمجاز^{١٣} قد يدخل في
 الاستعمال كما تدخل^{١٤} الحقيقة؟

١. في «ج، ص»: «وكيف».

٢. في التلخيص: «+ معلوم».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «ذكرته».

٤. في المطبوع والحجري: «أنه».

٥. تقدّم في ص ٦٧ - ٦٩.

٦. المائدة (٥): ٥٥.

٧. في «ج، ص، ط»: «مما».

٨. في «ج»: «يتولاه».

٩. هكذا في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص. وفي «د» والمطبوع والحجري: «فكيف».

١٠. هذا مقطع من حديث تقدّم آنفاً.

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «تدبير أمرها». وفي التلخيص: «تدبير أمورها».

١٢. في «د» والمطبوع والحجري: «فإن قيل».

١٣. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «لأن المجاز» بدل «لا المجاز، والمجاز».

١٤. في «د» والحجري: «يدخل».

قيل له: إنما يُحَكَّم في اللفظ^١ بأنه مُسْتَعْمَلٌ^٢ في اللُّغَةِ على وجه الحقيقة بأن يظهر استعماله فيها من غير أن يثبت ما يقتضي كونه مجازاً، من توقيف^٣ أهل اللُّغَةِ أو ما يجري مجرى التوقيف؛ فأصل الاستعمال يقتضي الحقيقة^٤، وإنما يُحَكَّم في بعض الألفاظ المُسْتَعْمَلَةِ بالمجاز لأمرٍ يوجب علينا الانتقال عن الأصل.

[البحث الثالث: دلالة لفظة «مولى» في حديث الغدير على معنى «أولى»]

وأما الذي يدُلُّ^٥ على أنَّ المراد بلفظة «مولى» في خبر الغدير «الأولى»: فهو أنَّ من عادة أهل اللسان في خطابهم إذا أوردوا جملةً مُصرَّحةً، وعطفوا عليها بكلامٍ مُحتمِلٍ لما تقدَّم التصريح به و لغيره^٦، لم يجز أن يُريدوا بالمُحتمِلِ إلَّا المعنى الأول. يُبينُ صحَّة ما ذكرناه: أنَّ أحدَهم إذا قال مُقبِلاً على جماعةٍ و^٧ مُفهِماً لهم و له عبده عبيد: «ألستم عارفينَ بعبدي فلان؟» ثمَّ قال عاطفاً على كلامه: «فاشهدوا أنَّ عبدي حرٌّ لوجه الله تعالى» لم يجز أن يُريد بقوله: «عبدي» بعد أن قدَّم ما قدَّمه إلَّا العبد الذي سمَّاه في أول كلامه، دون غيره من سائر عبيده، و متى أراد سواه كان عندهم مُلغِزاً خارجاً عن طريقة^٨ البيان. و يجري قوله: «فاشهدوا أنَّ عبدي حرٌّ»

١. في «ج، ص، ط»: «في اللُّغة».

٢. في «ط» و التلخيص: «يستعمل».

٣. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «من».

٤. كان المصنِّف رحمه الله يذهب إلى أنَّ الاستعمال من علامات الحقيقة. راجع: الذريعة، ج ١،

ص ١٣، ٢٠٢.

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «فأما الدلالة».

٦. في «ج، ص»: «و بغيره».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «و».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «عن طريق».

عند جميع أهل اللسان مجرى قوله: «فاشهدوا أن عبدِي فلاناً حُرٌّ» إذا كَرَّرَ^١ تسميته وتعيينه. وهذه حال كل لفظٍ مُحْتَمِلٍ عَطْفٍ على لفظٍ مُفسِّرٍ على الوجه الذي صَوَّرناه؛ فلا حاجة بنا إلى تكثير الأمثلة فيه^٤.

فإن قال: وكيف^٥ يُشبه^٦ المثال الذي أوردتموه^٧ خبر الغدير - وإنما تَكَرَّرَتْ فيه لفظه «عبدِي» غير موصوفة على سبيل الاختصار بعد أن تقدّمت موصوفة - وخبر الغدير لم يتكرَّر^٨ فيه لفظه واحدة، وإنما وردت لفظه «مولي» فادّعيت أنها تقوم مقام لفظ^٩ «أولي» المتقدّم^{١٠}.

قيل له: إنك لم تفهم موقع^{١١} التشبيه بين المثال وخبر الغدير وكيفية الاستشهاد به؛ لأن لفظه «عبدِي» وإن كانت متكررة فيه، فإنها لما وردت أولاً موصولة بـ «فلان»، جرت مجرى المُفسِّر^{١٢} المُصرِّح الذي هو ما تضمّنته المُقدّمة في خبر الغدير من لفظ «أولي»، ثم لما وردت من بعد غير موصولة^{١٣} حصل

٢٧٥/٢

١. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مجرى».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «هذه حالة» بدل «وهذه حال».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «تكرير».

٤. في «د» والتلخيص: - «فيه». وفي المطبوع: «منه».

٥. في التلخيص: «فكيف».

٦. في «ص، ط»: «في».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «ذكرتموه».

٨. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «لم يتكرَّر».

٩. في «د» والمطبوع والحجري والتلخيص: - «لفظ».

١٠. في المطبوع والحجري: «المتقدمة».

١١. في «ج، ص»: «بموضع». وفي «ف»: «بوضع».

١٢. في التلخيص: «التفسير».

١٣. في التلخيص: «موصوفة».

فيها^١ احتمالاً و اشتباهاً لم يكن في الأول^٢، فصارت كأنها لفظة أخرى تحتمل ما تقدم و تحتمل غيره^٣، و جرت مجرى لفظة «مولى» من خبر الغدير في احتمالها لما تقدم و لغيره.

على أننا لو جعلنا مكان قوله: «فاشهدوا أن عبدي حُرٌّ»: «اشهدوا أن غلامي أو مملوكي حُرٌّ» لزال^٤ الشبهة في مطابقة المثال للخبر، وإن كان لا فرق في الحقيقة بين لفظة «عبدى» إذا تكررت، و بين ما يقوم مقامها من الألفاظ في^٥ المعنى الذي قصدناه.

فإن قال: ما تنكروون من^٦ أن يكون إنما قبح «أن يريد القائل - الذي حكيم قوله - بلفظة «عبدى» الثانية و التي تقوم مقامها من عدا المذكور الأول الذي قرّره^٧ بمعرفته» من حيث تكون^٨ المقدمة إذا أراد ذلك لا معنى لها و لا فائدة فيها، ولأنه أيضاً لا تعلق لها بما عطف عليها بالفاء التي تقتضي^٩ التعلق بين الكلامين. و ليس هذا في خبر الغدير؛ لأنه إذا لم يرد بلفظة «مولى»: «أولى»، و أراد أحد ما يحتمله من الأقسام، لم تخرج^{١٠} المقدمة من أن تكون مفيدة^{١١} و متعلقة بالكلام الثاني؛

١. في التلخيص: «منها».

٢. في التلخيص: «في الأولى».

٣. في «ج، د، ص، ط» و الحجري: «يحتمل ما تقدم و يحتمل غيره».

٤. في «د»: «أزالت».

٥. في «ج، ص، ط»: «و في».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «- من».

٧. في التلخيص: «قرّر».

٨. في النسخ و الحجري: «يكون». و ما أثبتناه مطابق للتلخيص و المطبوع.

٩. في النسخ: «يقضي». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و الحجري و التلخيص.

١٠. في النسخ و الحجري: «لم يخرج». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و التلخيص.

١١. في التلخيص: «مفيدة».

لأنها تُفِيدُ التذكيرَ بوجوبِ الطاعةِ وأخذَ الإقرارِ بها؛ لِيَتَأَكَّدَ لزومُ ما يوجِبُهُ^١ في الكلامِ الثاني لهم، وَ يَصِيرُ معْنَى الكلامِ: «إِذَا كُنْتُ أَوْلَى بِكُمْ، وَ كَانَتْ طَاعَتِي وَاجِبَةً عَلَيْكُمْ، فَافْعَلُوا كَذَا وَ كَذَا؛ فَإِنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ مَا أَمُرُّكُمْ بِطَاعَتِي فِيهِ». وَ هَذِهِ عَادَةُ الْحُكَمَاءِ فِيمَا يُلْزِمُونَهُ^٢ مَنْ يَجِبُ^٣ عَلَيْهِ طَاعَتُهُمْ؛ فَافْتَرَقَ الْأُمَرَاءُ، وَ بَطَّلَ أَنْ يُجْعَلَ حُكْمُهُمَا^٤ وَاحِدًا.

قِيلَ لَهُ: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَتَى حَصَلَ^٥ فِي الْمَثَالِ الَّذِي أوردناه فائدةً لِمُقَدِّمَتِهِ - وَ إِنْ قُلْتَ - وَ تَعَلَّقَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَنْ يَحْسُنَ مَا ذَكَرناه وَ حَكَمْنَا بِقُبْحِهِ^٦ وَ وافَقْتَنَا^٧ عَلَيْهِ! وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَى جَمَاعَةٍ فَقَالَ: «أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ صَدِيقِي زَيْدًا الَّذِي كُنْتُ ابْتَعْتُ مِنْهُ عَبْدِي فُلَانًا الَّذِي مِنْ^٨ صِفَتِهِ كَذَا، وَ أَشْهَدُنَاكُمْ عَلَى أَنْفُسِنَا بِالْمُبَايَعَةِ؟» ثُمَّ قَالَ عَقِيبَ قَوْلِهِ: «فَاشْهَدُوا أَتْنِي^٩ قَدْ وَهَبْتُ لَهُ عَبْدِي، أَوْ رَدَدْتُ عَلَيْهِ^{١٠} عَبْدِي» لَمْ يَجْزِ أَنْ يُرِيدَ بِالكلامِ الثاني إِلَّا الْعَبْدَ الَّذِي سَمَاهُ وَ عَيَّنَّه فِي صَدْرِ^{١١} الكلامِ.

٢٧٤/٢

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مَا أَوْجِبُهُ».

٢. فِي «ص»: «يُلْزِمُونَهُ».

٣. فِي «ط»: «تَجِبُ».

٤. فِي «ج، ص»: «حُكْمَاهُمَا».

٥. فِي التَّلْخِصِ: «حَصَلَتْ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ التَّلْخِصِ: «أَنْ يَحْسُنَ مَا حَكَمْنَا بِقُبْحِهِ».

٧. فِي «ص، ط، ف»: «وَافَقْتَنَا».

٨. فِي «ج، ص، ط» وَ التَّلْخِصِ: «- مِنْ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ التَّلْخِصِ: «أَتْنِي».

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: «قَدْ رَدَدْتُ إِلَيْهِ».

١١. فِي «ص، ط»: «صَلَبُ».

وإن كان متى لم يرد ذلك يصح أن يحصل^١ فيما قدمه فائدة، ولبعض كلامه تعلق ببعض؛ لأنه لا يمتنع^٢ أن يريد بما قدمه من ذكر العبد تعريف^٣ الصديق، ويكون وجه التعلقي بين الكلامين^٤: «أنكم إذا كنتم قد شهدتم بكذا وعرفتموه، فاشهدوا أيضاً بكذا». وهو لو صرح بما قدمناه^٥ حتى يقول بعد المقدمة: «فاشهدوا أنني^٦ قد وهبت له، أو رددت إليه عبيدي فلاناً الذي كنت ملكته منه^٧» و يذكر من عبيده غير من تقدم ذكره لحسن، وكان وجه حسنه ما ذكرناه؛ فثبت أن الوجه في قبح حمل الكلام الثاني على غير معنى الأول^٨ - مع احتمال له - خلاف ما ادعاه السائل، وأنه الذي ذهبنا إليه.

[البحث الرابع: دلالة لفظة «أولى» على معنى الإمامة]

فأما الدليل على أن لفظة «أولى» تُفيد معنى الإمامة فهو أننا نجد أهل اللغة لا يصنعون هذا اللفظ إلا فيمن كان يملك تدبير^٩ ما وصِف بأنه أولى به^{١٠} و تصريفه و ينفذ فيه أمره و نهيه؛ ألا تراهم يقولون: «السُّلطانُ أولى بإقامة الحدود من

١. في التلخيص: «تحصل».

٢. في «ج، ص»: «لم يمتنع».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «تعرف».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «بين الكلام».

٥. في «د»: «قدّرناه».

٦. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «أنّي».

٧. في التلخيص: - «منه».

٨. في المطبوع و الحجري: «على معنى غير الأول».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: - «تدبير».

١٠. في «ج، ص»: «بتدبيره» بدل «به».

الرعية»، و «وَلَدَ الْمَيِّتِ أَوْلَىٰ بِمِيرَاثِهِ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ أَقَارِبِهِ»، و «الزَّوْجُ أَوْلَىٰ بِأَمْرَاتِهِ»، و «الْمَوْلَىٰ أَوْلَىٰ بِعَبْدِهِ»، و مُرَادُهُمْ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ؟

و لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُفَسِّرِينَ فِي أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^٣ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ أَوْلَىٰ^٤ بِتَدْبِيرِهِمْ وَ الْقِيَامِ بِأُمُورِهِمْ^٥؛ مِنْ^٦ حَيْثُ وَجَبَتْ طَاعَتُهُ عَلَيْهِمْ، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ أَوْلَىٰ بِتَدْبِيرِ الْخَلْقِ وَ أَمْرِهِمْ وَ نَهْيِهِمْ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ^٧ إِلَّا مَنْ كَانَ إِمَامًا لَهُمْ، مُفْتَرَضِ الطَّاعَةِ عَلَيْهِمْ.

فَإِنْ قَالَ^٨: اْعْمَلُوا^٩ عَلَىٰ أَنَّ الْمُرَادَ بِلَفْظَةِ «مَوْلَىٰ» فِي الْخَبَرِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَعْنَى «أَوْلَىٰ»^{١٠}؛ مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُ أَرَادَ كَوْنَهُ أَوْلَىٰ بِهِمْ فِي تَدْبِيرِهِمْ وَ أَمْرِهِمْ وَ نَهْيِهِمْ، دُونَ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنَّهُ^{١١} أَوْلَىٰ بِأَنْ يُؤَالُوهُ وَ يُجَبَّوْهُ^{١٢}، أَوْ يُعْظَمُوهُ^{١٣} وَ يُفْضَلُوهُ؟ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَكُونُ أَوْلَىٰ بِذَوَاتِهِمْ، بَلْ بِحَالِ لَهُمْ وَ أَمْرٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ؛ فَأَيُّ فَرْقٍ فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ أَوْ مَعْنَاهُ بَيْنَ أَنْ يُرِيدَ بِمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ^{١٤} تَدْبِيرَهُمْ وَ تَصْرِيفَهُمْ، وَ بَيْنَ أَنْ يُرِيدَ أَحَدًا مَا ذَكَرْنَاهُ؟

١. فِي «ج، ص، ط»: + «قَرَابَةٍ».

٢. فِي «ص، ط» وَ التَّلْخِصِ: - «أَوْلَىٰ».

٣. الْأَحْزَابُ (٣٣): ٦.

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «أَنَّهُ أَوْلَىٰ».

٥. فِي «ج، ط، ف» وَ التَّلْخِصِ: «بِأَمْرِهِمْ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «مِنْ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «مِنْهُمْ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «فَإِنْ قَالُوا».

٩. فِي «ص»: «دَلُّوا».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلِي».

١١. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ التَّلْخِصِ: «بِهِ» بَدَلَ «أَنَّهُ».

١٢. فِي التَّلْخِصِ: - «وَيُجَبَّوْهُ».

١٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَيُعْظَمُوهُ».

١٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: + «فِي».

قيل له: سؤالك يبطل من وجهين:

أحدهما: أن الظاهر من قول القائل: «فلان أولى بفلان»: أنه أولى بتدبيره وأحق بأن يأمره وينهاه؛^١ فإذا انضاف إلى^٢ ذلك القول بأنه^٣ أولى به من نفسه، زالت الشبهة في أن المراد ما ذكرناه.

ألا تراهم يستعملون هذه اللفظة مطلقاً في كل موضع حصل فيه تحقق بالتدبير واختصاص بالأمر والنهي، كاستعمالهم لها في السلطان ورعيته، والوالد ولده، والسيد وعبد؟ وإن جاز أن يستعملوها مقيدة في غير هذا المعنى^٤ إذا قالوا: «فلان أولى بمحبة فلان أو بئصريته أو بكذا وكذا منه» إلا أن مع الإطلاق لا يعقل عنهم إلا المعنى الأول.

وكذلك^٥ نجدهم يمتنعون من أن يقولوا في المؤمنين: «إن بعضهم أولى ببعض من أنفسهم» ويريدون: فيما^٦ يرجع إلى المحبة والنصرة وما أشبههما، ولا يمتنعون من القول بأن النبي أو الإمام أو من اعتقدوا^٧ أن له فرض طاعة^٨ عليهم أولى بهم من أنفسهم، ويريدون أنه أحق بتدبيرهم وأمرهم ونهيهم.

والوجه الآخر: أنه إذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله أراد بما قدمه من كونه أولى بالخلق من نفوسهم أنه أولى بتدبيرهم وتصريفهم، من حيث وجبت طاعته

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و أحق بأمره ونهيه».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «في» بدل «إلى».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: - «بأنه».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «هذا الموضع».

٥. في المطبوع و الحجري: «ولذلك».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «ما».

٧. في التلخيص: «اعتقدنا».

٨. في «د» و المطبوع و الحجري: «طاعته».

عليهم بلا خلاف، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا أَوْجَبَهُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْكَلَامِ الثَّانِي جَارِياً ذَلِكَ الْمَجْرَى؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ^١ بِتَقْدِيمِ مَا قَدَّمَهُ يَسْتَعْنِي عَنْ أَنْ يَقُولَ: «فَمَنْ كُنْتُ أَوْلَى بِهِ فِي كَذَا وَكَذَا فَعَلْتُ أَوْلَى بِهِ فِيهِ»، كَمَا أَنَّهُ بِتَقْدِيمِ مَا قَدَّمَهُ اسْتَعْنَى عَنْ أَنْ يُصَرِّحَ بِلَفْظَةِ «أَوْلَى»؛ إِذَا أَقَامَ ^٢ مَقَامَهَا لَفْظَةَ «مَوْلَى».

وَالَّذِي ^٣ يَشْهَدُ بِصَحَّةِ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْقَائِلَ مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ إِذَا قَالَ: «فُلَانٌ وَفُلَانٌ - وَذَكَرَ جَمَاعَةً - شُرَكَائِي فِي الْمَتَاعِ الَّذِي مِنْ صِفَتِهِ كَذَا وَكَذَا» ^٤، ثُمَّ قَالَ عَاطِفاً عَلَى كَلَامِهِ: «فَمَنْ ^٥ كُنْتُ شَرِيكُهُ فَعَبَدَ اللَّهُ شَرِيكُهُ» اقْتَضَى ظَاهِرُ لَفْظِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ شَرِيكُهُ فِي الْمَتَاعِ الَّذِي قَدَّمَ ^٦ ذَكَرَهُ وَأَخْبَرَ أَنَّ الْجَمَاعَةَ شُرَكَاءُ فِيهِ، وَمَتَى أَرَادَ أَنْ عَبْدَ اللَّهِ شَرِيكُهُ فِي غَيْرِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ كَانَ سَفِيهاً عَابِثاً مُلْغِزاً.

[بَيَانُ عُمُومِ إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ لِكُلِّ مَا يَقُومُ بِهِ الْأُئِمَّةُ]

فَإِنْ قَالَ ^٧: إِذَا سَلِمَ لَكُمْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْلَى بِهِمْ بِمَعْنَى التَّدْبِيرِ وَوَجُوبِ الطَّاعَةِ، مِنْ أَيْنَ لَكُمْ عُمُومٌ وَوَجُوبٌ فَرَضِ طَاعَتِهِ ^٨ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ الَّتِي تَقُومُ ^٩ بِهَا الْأُئِمَّةُ؟ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ ^{١٠} أَوْلَى بِأَنْ يُطِيعُوهُ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ دُونَ بَعْضٍ.

١. فِي «ج، ص، ط، ف» وَالتَّلْخِيسِ: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٢. فِي التَّلْخِيسِ: «إِذَا أَقَامَ». وَفِي «د» وَالحَجَرِي: «وَأَقَامَ». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ يُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ: «إِذَا قَامَ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف» - «وَالَّذِي».

٤. فِي «د» وَالمَطْبُوعِ وَالحَجَرِي: - «وَكَذَا».

٥. فِي التَّلْخِيسِ: «مَنْ».

٦. فِي التَّلْخِيسِ: «تَقَدَّمَ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف» وَالحَجَرِي: «فَإِنْ قِيلَ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَجُوبُ الطَّاعَةِ» بَدَلَ «وَجُوبِ طَاعَتِهِ».

٩. فِي «ص» وَالتَّلْخِيسِ: «يَقُومُ».

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف» وَالتَّلْخِيسِ: «أَرَادَ بِهِ» بَدَلَ «أَرَادَ أَنَّهُ».

قِيلَ لَهُ: الوجه الثاني الذي ذكرناه في جوابِ سؤَالِكَ الْمُتَقَدِّمِ يُسْقِطُ هَذَا السُّؤَالَ.
وَمِمَّا يُطْلَعُ أَيْضاً أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ^١ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَرَضُ طَاعَتِهِ^٢ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ
فِي بَعْضِ الْأُمُورِ دُونَ بَعْضٍ^٣، وَجَبَتْ إِمَامَتُهُ وَ عُمُومُ فَرَضِ طَاعَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ
مَنْ وَجَبَتْ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ طَاعَتُهُ وَ امْتِثَالُ تَدْبِيرِهِ، لَا يَكُونُ إِلَّا الْإِمَامَ، وَ^٤ لِأَنَّ
الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً عَلَى أَنَّ مِنْ هَذِهِ صِفَتُهُ هُوَ الْإِمَامُ. وَلِأَنَّ كُلَّ مَنْ أَوْجَبَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ خَبَرِ الْغَدِيرِ فَرَضَ الطَّاعَةَ عَلَى الْخَلْقِ أَوْجَبَهَا عَامَّةً فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا
عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَجِبُ لِلْأُمَّةِ^٥، وَ لَمْ يَخْصَّ شَيْئاً دُونَ شَيْءٍ.

٢٧٩/٢

[بيان عموم إمامة أمير المؤمنين ﷺ لجميع الخلق]

و بِمِثْلِ هَذِهِ الْوُجُوهِ نُجِيبُ مَنْ سَأَلَ فَقَالَ^٦: كَيْفَ عَلِمْتُمْ عُمُومَ الْقَوْلِ
لِجَمِيعِ^٧ الْخَلْقِ مُضَافاً إِلَى عُمُومِ إِيْجَابِ الطَّاعَةِ لِسَائِرِ الْأُمُورِ، وَ لَسْتُمْ مِمَّنْ يُثْبِتُ
لِلْعُمُومِ صِيغَةً فِي اللُّغَةِ^٨ فَتَعَلَّقُونَ بِلَفْظَةِ «مَنْ» وَ عُمُومِهَا؟ وَ مَا الَّذِي يَمْنَعُ عَلَى
أَصُولِكُمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَوْجَبَ طَاعَتَهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ، أَوْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأُمَّةِ
قَلِيلَةٍ الْعَدَدِ؟

لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي عُمُومِ تَقْرِيرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلْأُمَّةِ، وَ عُمُومِ قَوْلِهِ

١. في المطبوع: «إِنْ أَثْبِتَ».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «إِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَفْتَرِضَ الطَّاعَةِ».

٣. في «د»: - «دُونَ بَعْضٍ».

٤. في التلخيص: - «و».

٥. في التلخيص: «لِلْأُمَّةِ».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «و بِمِثْلِ هَذَا الْوَجْهِ نَجِيبُ مَنْ قَالَ».

٧. في «ص، ط»: «بِجَمِيعٍ».

٨. الذريعة، ج ١، ص ٢٠١؛ الذخيرة، ص ٥١٠.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ^١ بَعْدُ: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ» وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْعُمُومِ صِغَةً^٢،
وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الَّذِي أَوْجَبَهُ ثَانِيًا يَجِبُ مُطَابَقَتُهُ لِمَا قَدَّمَهُ فِي وَجْهِهِ وَعُمُومِهِ فِي^٣
الْأُمُورِ، فَكَذَلِكَ^٤ يَجِبُ عُمُومُهُ فِي الْمُخَاطَبِينَ بِمِثْلِ تِلْكَ الطَّرِيقَةِ. وَ^٥لَأَنَّ كُلَّ مَنْ
أَوْجَبَ مِنَ الْخَبَرِ فَرَضَ الطَّاعَةِ وَ مَا يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْإِمَامَةِ ذَهَبَ إِلَى عُمُومِهِ
لِجَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ، كَمَا ذَهَبَ إِلَى عُمُومِهِ فِي^٦ الْأَفْعَالِ.

[التقرير الثاني: طريقة التقسيم]

طَرِيقَةٌ أُخْرَى فِي الْاِسْتِدْلَالِ بِخَبَرِ الْغَدِيرِ: وَقَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَى إيجابِ الإمامَةِ مِنَ
الْخَبَرِ بِأَنْ يُقَالَ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَوْجَبَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ أَمْرًا كَانَ وَاجِبًا لَهُ لَا مُحَالَةً، فَيَجِبُ أَنْ يُعْتَبَرَ مَا تَحْتَمِلُهُ^٧ لَفْظَةُ «مَوْلَى» مِنَ
الْأَقْسَامِ، وَ مَا يَصِحُّ مِنْهَا كَوْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُخْتَصًّا بِهِ وَ مَا لَا يَصِحُّ، وَ مَا
يَجُوزُ^٨ أَنْ يَوْجِبَهُ لغيرِهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَ مَا لَا يَجُوزُ.
وَ مَا تَحْتَمِلُهُ^٩ لَفْظَةُ^{١٠} «مَوْلَى» يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ:

٢٨٠/٢

١. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: - «مَنْ».
٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «صُورَةٌ».
٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مَنْ».
٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَكَذَلِكَ».
٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «و».
٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: + «جَمِيعٌ».
٧. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَ فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَحْتَمِلُهُ».
٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَمَا يَصِحُّ».
٩. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَ فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَحْتَمِلُهُ».
١٠. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «لَفْظٌ».

منها: ما لم يَكُنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَيْهِ.
 ومنها: ما كَانَ عَلَيْهِ، و معلومٌ لكلٍّ أَحَدٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُرْذِهِ.
 ومنها: ما كَانَ عَلَيْهِ، و معلومٌ بالدليل أَنَّهُ لَمْ يُرْذِهِ.
 ومنها: ما كَانَ حَاصِلًا لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ يَجِبُ أَنْ يُرِيدَهُ؛ لِبُطْلَانِ سَائِرِ
 الْأَقْسَامِ، وَ استحالةِ خُلُوقِ كَلَامِهِ مِنْ مَعْنَى وَ فائِدَةٍ.
 فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ: هُوَ الْمُعْتَقُ وَ الْحَلِيفُ؛ لِأَنَّ الْحَلِيفَ هُوَ الَّذِي يَنْضَمُّ إِلَى قَبِيلَةٍ أَوْ
 عَشِيرَةٍ، فَيُحَالِفُهَا عَلَى نُصْرَتِهِ وَ الدِّفَاعِ عَنْهُ، فَيَكُونُ مُنْتَسِبًا إِلَيْهَا مُتَعَزِّزًا بِهَا. وَ لَمْ
 يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَلِيفًا لِأَحَدٍ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.
 وَ الْقِسْمُ الثَّانِي: يَنْقَسِمُ إِلَى ^١ قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُرْذِهِ؛ لِبُطْلَانِهِ فِي نَفْسِهِ، كَالْمُعْتَقِ، وَ الْمَالِكِ، وَ الْجَارِ،
 وَ الصَّهْرِ، وَ الْخَلْفِ ^٢، وَ الْأَمَامِ إِذَا عُدَّ مِنْ أَقْسَامِ «مَوْلَى». وَ الْآخَرُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ لَمْ يُرْذِهِ؛ مِنْ ^٣ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ وَ كَانَ ظَاهِرًا شَائِعًا، وَ هُوَ ابْنُ الْعَمِّ.
 الْقِسْمُ الثَّلَاثُ ^٥ الَّذِي يُعْلَمُ بِالْدَّلِيلِ أَنَّهُ لَمْ يُرْذِهِ: هُوَ وَلَايَةُ الدِّينِ، وَ النُّصْرَةُ فِيهِ،
 وَ الْمَحَبَّةُ، أَوْ وَلَاءُ الْمُعْتَقِ ^٦. وَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يُرْذِ ذَلِكَ
 أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعْلَمُ مِنْ دِينِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَجُوبَ تَوَلِّيِ الْمُؤْمِنِينَ وَ نُصْرَتِهِمْ،

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «على».

٢. هكذا في «ج، د، ف» و التلخيص. و في «ص، ط»: «و الحلف». و في المطبوع و الحجري:
 «و الحليف».

٣. في التلخيص: - «من».

٤. في «ج، ص»: «سابقاً».

٥. في الحجري: «و الثالث». و في المطبوع جاء هكذا: «[القسم] الثالث».

٦. في «ف» و التلخيص: «ولاء العتق».

و قد نَطَقَ الكتابُ به. و لَيْسَ يَحْسُنُ أَنْ يَجْمَعَهُمْ عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي حُكِّتَ فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَ يُعْلِمَهُمْ مَا هُمْ مُضْطَرَّوْنَ إِلَيْهِ مِنْ دِينِهِ! وَ كَذَلِكَ هُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ وِلَاةَ الْعِتَقِ لِبَنِي الْعَمِّ قَبْلَ الشَّرِيعَةِ وَ بَعْدَهَا. وَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الْحَالِ عَلَى مَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَصْبَحَتْ مَوَلَايَ وَ مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِنَةٍ»^١ يُبْطِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْخَبَرِ^٢ وِلَاةَ الْعِتَقِ. وَ يُمَثِّلُ^٣ مَا ذَكَرْنَاهُ - فِي إِبْطَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْخَبَرِ وِلَاةَ الْعِتَقِ أَوْ إِيْجَابَ النُّصْرَةِ فِي الدِّينِ - اسْتِبْعَادَ أَنْ يُرِيدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قِسْمَ ابْنِ الْعَمِّ؛ لِأَنَّ خُلُوءَ الْكَلَامِ مِنْ فَائِدَةٍ مَتَى حُمِلَ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ كَخُلُوءِهِ مِنْهَا إِذَا حُمِلَ عَلَى الْآخَرِ.

٢٨١/٢

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ الَّذِي كَانَ حَاصِلًا لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ يَجِبُ أَنْ يُرِيدَهُ؛ وَ هُوَ: الْأَوَّلَى بِتَدْبِيرِ الْأُمَّةِ وَ أَمْرِهِمْ وَ نَهْيِهِمْ. وَ قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَهُوَ الْإِمَامُ الْمُفْتَرَضُ الطَّاعَةُ^٤، وَ دَلَّلْنَا أَيْضًا فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ أَقْسَامِ مَوَلَايَ: «الْأَوَّلَى»^٥.

فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَرِضَ بِذَلِكَ، وَ لَيْسَ لَهُ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ: قَدْ ادَّعَيْتُمْ فِي صَدْرِ الْاسْتِدْلَالِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَوْجَبَ أَمْرًا كَانَ لَهُ، وَ لَيْسَ يَجِبُ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ، بَلْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ» مَا يَرْجِعُ إِلَى وَجُوبِ الطَّاعَةِ، وَ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: «فَعَلَيَّ مَوْلَاهُ» أَمْرًا آخَرَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ، وَ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا تَقَدَّمَ.

١. تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص ١٣٤.

٢. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ التَّلْخِصِ: - «بِالْخَبَرِ».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ وَ الْحَجَرِي: «لِمَثَل».

٤. تَقَدَّمَ فِي ص ١٦٤.

٥. تَقَدَّمَ فِي ص ١٥١ وَ مَا بَعْدَهَا.

لأننا لا نَفْتَقِرُ في هذه الطريقة إلى أن تُثَبِّتَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَوْجَبَ مَا كَانَ حَاصِلًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ^١ لَا بُدَّ أَنْ يَوْجِبَ بِلَفْظَةِ «مَوْلَى» عَلَى كُلِّ حَالٍ أَحَدًا مَا يَحْتَمِلُهُ فِي اللُّغَةِ ^٢ مِنَ الْأَقْسَامِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا بُطْلَانَ إِيْجَابِهِ لِمَا عَدَا الْإِمَامَةَ مِنَ سَائِرِ الْأَقْسَامِ بِمَا تَقَدَّمَ ^٣ ذِكْرُهُ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُوَ الْإِمَامَةُ، وَ إِلَّا فَلَا فَائِدَةَ فِي الْكَلَامِ.

و لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْمُرَادَ هُوَ إِثْبَاتُ الْمُوَالَاةِ ظَاهِرًا وَ بَاطِنًا؛ لِأَنَّ إِبْطَالَ هَذَا الْوَجْهِ يَأْتِي عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى صَاحِبِ الْكِتَابِ مُسْتَقْصَى ^٤.

[التقرير الثالث: طريقة الإطلاق]

طريقةٌ أُخْرَى: وَ قَدْ ^٦ يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَدِلَّ - مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اللَّفْظَ الْمُحْتَمِلَ لِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ إِذَا أُطْلِقَ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى سَائِرِ مُحْتَمَلَاتِهِ إِلَّا مَا مَنَعَ مِنْهُ الدَّلِيلُ - عَلَى إِيْجَابِ الْإِمَامَةِ مِنَ الْخَبَرِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، بَعْدَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ مِنْ أَقْسَامِ مَوْلَى «أُولَى» وَ أَنَّ «أُولَى» يُفِيدُ مَعْنَى الْإِمَامَةِ. وَ قَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ فَسَادَ الِاسْتِدْلَالِ بِطَرِيقَةِ الْإِحْتِمَالِ، وَ أَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي هِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهِ لَا يُثَبِّتُ صَحَّتَهُ ^٧.

١. في التلخيص: - «أوجب ما كان حاصلًا له؛ لأنه صلى الله عليه وآله».

٢. في التلخيص: «ما احتمله اللغة».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «لما تقدم».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «إن شاء الله».

٥. يأتي في ص ١٧٥ وما بعدها.

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: - «قد».

٧. تقدم في ص ٢٩ - ٣٠.

[مناقشة ما أورده القاضي على تقارير الاستدلال بحديث الغدير]

وإذا^١ قد فرغنا مما أوردنا تقديمه أمام مناقضته، فنحن نرجع إلى كلامه، فنقول: أما الدلالة الأولى فقد رتبناها^٢ وشرحناها^٣، وهي على خلاف ما حكاه؛ لأننا لا نقول: إن المراد بلفظة «مولى» لو لم يطابق^٤ المقدمة لم يكن^٥ للمقدمة فائدة، بل الدلالة على وجوب مطابقتها للمقدمة قد بيناها^٦ في كلامنا.

فأما^٧ الدلالة الثانية التي حكاه^٨ فليست دلالة تقوم بنفسها؛ لأنه لو قيل للمستدل بها: «لم زعمت أنه لا بد أن يبين في تلك الحال أمراً عظيماً؟ ثم لم زعمت أنه ليس في أقسام «مولى»^٩ أمر عظيم يستحق أن يبين، وأن سائر ما يذكر لا يصح أن يراذ؟» لم يكن^{١٠} بد من الرجوع إلى طريقة التقسيم التي^{١١} ذكرناها. فأما الدلالة الثالثة، وهي دلالة التقسيم، وقد مضت مرتبة^{١٢}.

و أما^{١٣} الرابعة^{١٤}، فتجري مجرى الثالثة في أنها متى لم تستند^{١٥} إلى دلالة

١. في المطبوع: «إذا».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «بينّاها».

٣. تقدم ذلك في ص ١٣٧ - ١٣٨ و ١٥٩ - ١٦٣ و ١٦٥ - ١٦٦ و ١٦٨.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «لم تطابق».

٥. في المطبوع: «لم تكن».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «بينّاها».

٧. في «ج، ص»: «و أما».

٨. تقدمت في ص ١٣٥.

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «المولى».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «وقد» بدل «التي».

١١ و ١٢. تقدمت في ص ١٦٨ - ١٧١.

١٣. في «ج، ص، ط، ف»: «فأما».

١٤. في المطبوع: «وأما الدلالة الرابعة».

١٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «لم يستند».

كَانَتْ دَعْوَى؛ لِأَنَّ أَصْحَابَنَا إِنَّمَا يَقُولُونَ: «لَوْ لَمْ يُرِدِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ مُلْبَسًا مُحِيرًا» إِذَا^١ بَيَّنَّا^٢ وَجَهَ دَلَالَةَ الْقَوْلِ عَلَى الْإِمَامَةِ، فَلَا بُدَّ إِذَنْ مِنْ بَيَانِ إِيْجَابِ الْقَوْلِ لِلْإِمَامَةِ بِالطَّرِيقَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ لَيْسَتْ قِيمٌ أَنْ نَقُولَ^٣: إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَوْ لَمْ يُرِدِ الْإِمَامَةَ^٤ لَكَانَ مُحِيرًا.

وَأَمَّا^٥ الْمَعْرِفَةُ بِقَصْدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَرُورَةٌ، فَلَيْسَ مِمَّا يَعْتَمِدُهُ أَصْحَابُنَا فِي هَذَا الْخَبَرِ وَأَمْثَالِهِ، وَ لَا يَمْتَنِعُ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَعْلُومًا بِضَرْبٍ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ، وَ لَا يَقُولُونَ أَيْضًا: لَوْ لَمْ نَعْرِفِ الْقَصْدَ مِنَ الْكَلَامِ بِاضْطِرَارٍ لَمْ يَكُنْ بَيَانًا؛ بَلْ يَقُولُونَ: لَوْ لَمْ يُرِدِ الْإِمَامَةَ مَعَ إِيْجَابِ خُطَابِهِ^٦ لَهَا لَكَانَ مُلْغِزًا عَادِلًا عَنْ طَرِيقِ الْبَيَانِ، بَلْ عَنْ طَرِيقِ الْحِكْمَةِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَاعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَبَرِ - عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخَانَا^٧ - الْإِبَانَةُ عَنْ فَضْلِ مَقْطُوعٍ بِهِ لَا يَتَغَيَّرُ عَلَى الْأَوَاقَاتِ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْمُوَالَاةِ عَلَى الْقَطْعِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ وَجَبَ ذَلِكَ لَهُ^٨ بَاطِنُهُ كُظَاهِرُهُ، وَإِذَا^٩ أَوْجَبَ النَّبِيُّ صَلَّى

١. في «ج، ص»: «وإذا».

٢. هكذا في «د». وفي «ج، ص» والمطبوع والحجري: «تبين». وفي «ط، ف»: «لم يبين».

٣. في «د، ص» والمطبوع والحجري: «أن يقول».

٤. في المطبوع: - «لو لم يرد الإمامة»، وهو سهو.

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «فأما».

٦. في «ج، ص، ط»: «حكايته».

٧. المراد بشيخه: أبو علي الجبائي وابنه أبو هاشم، وقد تكرر ذكرهما في الكتاب.

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «له ذلك».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «فإذا».

اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُوالاتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بوقتٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ
هذه حاله في ^١ سائر الأوقات.

و لو لم يكن هذا هو المراد لَوَجَبَ أَنْ لَا يَلْزَمَ سائر مَنْ غابَ عن
الموضع ^٢ مُوالاتُهُ، وَلَمَّا وَجَبَ بَعْدَ ذَلِكَ الوقتِ عَلَيْهِمْ مُوالاتُهُ.
و بطلانُ ذَلِكَ يُبَيِّنُ أَنَّهُ يَقْتَضِي الفَضْلَ الَّذِي لَا يَتَغَيَّرُ، وَ هَذِهِ مَنْزِلَةٌ عَظِيمَةٌ
تَفُوقُ مَنْزِلَةَ الإِمَامَةِ، وَ يَخْتَصُّ هُوَ بِهَا دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^٣ لَمْ
يُبَيِّنْ فِي غَيْرِهِ هَذِهِ الْحَالَةَ كَمَا بَيَّنَّ فِيهِ، وَ لِأَنَّ الإِمَامَةَ إِنَّمَا تَعْظُمُ مِنْ
حَيْثُ كَانَتْ وَصَلَةً إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ؛ فَلَوْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ مِنْ أَشْرَفِ
الأحوالِ لَمْ تَكُنْ ^٥ الإِمَامَةُ شَرِيفَةً.

و دَلُّوا عَلَى أَنَّ المرادَ بـ «مَوْلَى» مَا ذَكَرُوهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «ذَلِكَ ^٦ بِأَنَّ اللَّهَ
مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا» ^٧، وَ أَنَّ المرادَ بِذَلِكَ مُوالاتُ الدِّينِ وَ النَّصْرَةُ فِيهِ،
و بِقَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ^٨ «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاةُ وَ جَبْرِيلُ وَ صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ» ^٩
وَ أَنَّ المرادَ بِذَلِكَ النَّصْرَةُ فِي الدِّينِ.

١. من قوله: «أَنْ مَنْ وَجِبَ ذَلِكَ لَهُ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

٢. فِي «د»: «الْمَوَاضِعُ».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٤. فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ: «لَمْ يَكُنْ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقٌ لِلْمَطْبُوعِ وَ الْمَغْنِيِّ.

٥. فِي «ط، ف» وَ الْحَجَرِيِّ: «لَمْ يَكُنْ».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ وَ الْحَجَرِيُّ: - «ذَلِكَ».

٧. مُحَمَّدٌ (٤٧): ١١.

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «تَعَالَى».

٩. التَّحْرِيمُ (٦٦): ٤.

وَيَبَيِّنُوا أَنَّ «المُوالاة» في اللُّغَةِ وإنْ كَانَتْ مُشْتَرَكَةً فَقَدْ غَلَبَ^١ عُرْفُ الشَّرْعِ فِي اسْتِعْمَالِهَا فِي هَذَا الْوَجْهِ، وَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ^٢ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^٣.

قالوا: وَيَذُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ^٤ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٥: «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ»، وَ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمُرَادُ بِمَا تَقَدَّمَ مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْقَوْلُ لَاتِقًا بِهِ، وَ قَوْلُ عُمَرَ: «أَصْبَحْتَ مَوْلَايَ وَ مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِنَةٍ» يَذُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ؛ لِأَنَّهُ مَا أَرَادَ إِلَّا هَذَا الْوَجْهَ^٦.

[نفي دلالة «مولى» على إيجاب الموالاة، مع القطع على الباطن، و في جميع الأوقات]
يُقَالُ لَهُ: أَمَّا الدَّلَالَةُ الْأُولَى الَّتِي رَتَبْنَاهَا وَ بَيَّنَّا كَيْفِيَّةَ الاسْتِدْلَالِ بِهَا^٧، فَهِيَ مُسْقِطَةٌ لِكَلَامِكَ فِي هَذَا الْفَصْلِ، وَ مُزِيلَةٌ لِلْاعْتِرَاضِ بِهِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا - بِمَا لَا يُتِمَّكُنُ مِنْ دَفْعِهِ^٨ - أَنَّ الْمُرَادَ بِلَفْظَةِ «مَوْلَى» يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلْمُقَدِّمَةِ، وَ أَنَّهُ لَا يَسُوغُ حَمْلَهُ إِلَّا عَلَى مَعْنَاهَا. وَ لَوْ^٩ صَحَّ أَنْ يُرَادَ بِلَفْظَةِ «مَوْلَى» مَا حَكَيْتَهُ عَنْ^{١٠} شَيْخِكَ^{١١} -

١. في المغني: «فقد علم».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: - «و على هذا الوجه».

٣. التوبة (٩): ٧١.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «المراد هو هذا».

٥. في «د، ص» و المطبوع: «صلى الله عليه و آله».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٤٦ - ١٤٧.

٧. تقدمت في ص ١٣٧ - ١٣٨ و ١٥٩ - ١٦٣ و ١٦٥ - ١٦٦ و ١٦٨.

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «لا يمكن أحداً دفعه».

٩. في «ج، ط، ف»: «فلو».

١٠. في «ج، ص، ف»: «من».

١١. و هو دلالة «مولى» على إيجاب الموالاة و النصرة، مع القطع على الباطن، و في جميع الأوقات.

وكان ذلك من بعض أقسامها في اللغة، وليس بصحيح في الحقيقة^١ - لكان حكم هذا المعنى حكم سائر المعاني التي تحتملها اللفظة، في وجوب صرف المراد عنها، وحمله^٢ على ما تضمنته المقدمة، على ما دللنا عليه؛ فلم يبق إلا أن يبين أنه^٣ غير قادح أيضاً في دلالة التقسيم^٤.

والذي يبيته^٥: أنك لا تخلو - فيما ادعيت^٦ من حمل الكلام على إيجاب الموالاة مع القطع على الباطن - [١.] من أن تسنده^٧ إلى ما تقتضيه^٨ لفظة «مولى» ووضعها في اللغة أو في عرف الشريعة، [٢.] أو إلى إطلاق الكلام من غير تقييد بوقت وتخصيص بحال، [٣.] أو إلى أن ما أوجب عليه السلام يجب أن يكون مثل ما وجب له، وإذا كان الواجب له هو الموالاة على هذا الوجه وجب مثله فيما أوجب.

فإن أردت الأول، فهو ظاهر الفساد؛ لأن من المعلوم أن لفظة «مولى» لا تُفيد ذلك في اللغة ولا في الشريعة، وأنها إنما تُفيد في جملة ما يحتمل من الأقسام تولى النصرة والمحبة، من غير تعلق بالقطع على الباطن، أو عموم سائر الأوقات. ولو كانت فائدتها ما ادعيت لوجب أن لا يكون في العالم^٩ أحد موالياً لغيره

٢٨٥/٢

١. في «ج، ص، ط، ف»: «على».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «جملة» بدل «وحمله».

٣. أي ما حكاه القاضي عن شيخه.

٤. تقدمت في ص ١٦٨ - ١٧١.

٥. في «ص، ط، ف»: «بيته».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «في».

٧. في «د» والحجري: «أن تستنده».

٨. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «يقتضيه».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «بين».

١٠. في التلخيص: «في الحال».

على الحقيقة إلا أن يكون ذلك الغير نبياً أو إماماً معصوماً. وفي علمنا بإجراء هذه اللفظة حقيقة في المؤمن وكل من تولى نصرة غيره وإن لم يكن قاطعاً على باطنه دليل على أن فائدتها ما ذكرناه دون غيره.

وإن أردت الثاني، فغير واجب أن يقطع على عموم القول بجميع الأوقات من حيث لم يقيّد بوقت؛ لأنه كما لم يكن في اللفظ تخصيص بوقت^١ بعينه، فكذلك ليس فيه ذكر قد استوعب^٢ الأوقات؛ فادعاء^٣ أحد الأمرين لفقد خلافه من اللفظ كادعاء الآخر لمثل^٤ هذه العلة. وقد بينّا فيما مضى من الكتاب أن حمل الكلام على سائر الأوقات والحمل^٥ على سائر محتملاته لفقد ما يقتضي التخصيص غير صحيح^٦.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ ولم يخص بعضاً دون بعض من الأوقات^٧، كما لا تخصيص في ظاهر خبر الغدير. ولم يقل أحد أنه تعالى أوجب بالآية موالاة المؤمنين على الباطن والظاهر وفي كل حال، بل الذي قاله جميع المسلمين أنه تعالى أوجب بالآية موالاة المؤمنين^٨ على الظاهر دون الباطن، وفي الأحوال التي يظهر منهم فيها الإيمان،

١. في «ف» والتلخيص: «لوقت».

٢. في «د»: «قد يستوعب». وفي حاشية «ف» والتلخيص: «ذكر استيعاب».

٣. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «و ادعاء».

٤. في «ص»: «بمثل».

٥. في التلخيص: «و القول».

٦. تقدم في ص ٢٩ - ٣٠.

٧. في التلخيص: «و لم يخص وقتاً من وقت».

٨. من قوله: «على الباطن والظاهر وفي كل حال...» إلى هنا ساقط من المطبوع والحجري.

و ما يَقْتَضِي المُوَالاةُ؛ فلا يُنْكَرُ أن يَكُونَ ما أَوْجَبَ مِنَ المُوَالاةِ في خبرِ الغديرِ جارياً هذا المَجْرَى.

و لَيْسَ لأَحَدٍ أن يَقُولَ: متى حَمَلْنَا ما أَوْجَبَ مِنَ المُوَالاةِ في الخبرِ عَلَى الظاهرِ دُونَ الباطِنِ لَمْ نَجْعَلْهُ مُفِيداً^١؛ لَأَنَّ وجوبَ هذه المُوَالاةِ لَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ معلومٌ قَبْلَ الخبرِ، فَيَجِبُ أن يَكُونَ المُرادُ ما ذَكَرْنَاهُ مِنَ المُوَالاةِ المَخْصُوصَةِ.

و ذَلِكَ: أَنَّ الذي ذَكَرَهُ يوجبُ العُدُولَ عَنْ حَمْلِهِ عَلَى المُوَالاةِ جُمْلَةً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ - بَأَن يَقْتَرَحَ إِضافَتَهُ إِلَى المُوَالاةِ المُطْلَقَةِ التي يَحْتَمِلُهَا^٢ اللفظُ و زيادَةٍ فيها لِيَجْعَلَ^٣ للخبرِ فائدةً - أُولَى مِمَّنْ أَضافَ إِلَى المُوَالاةِ^٤ ما نَذَهَبُ^٥ إِلَيْهِ مِنْ إيجابِ فَرَضِ الطاعةِ، و قالَ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا أَرَادَ: «مَنْ كَانَ يُوالِيَنِي مُوَالاةً مِّن تَجِبٍ^٦ طاعَتُهُ و التدبُّرُ بتدبيرِهِ فليُوالِ عَلَيًّا عَلَى هذا الوجهِ»، و اعتَلَّ في تَمَحُّلِهِ^٧ مِّن^٨ الزيادةِ أَيْضاً طَلَبُ^٩ الفائدةِ للخبرِ، و إذا عَادَلَ^{١٠} دَعْوَى مَنْ ادَّعَى المُوَالاةَ المَخْصُوصَةَ غَيْرَها وَجَبَ اطِّراحُها و الرجوعُ إِلَى ما يَقْتَضِيهِ اللفظُ. فإذا عَلِمْنَا أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى المُوَالاةِ المُطْلَقَةِ الحاصِلَةِ بَيْنَ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ

٢٨٤/٢

١. في التلخيص: «مفيداً».

٢. في التلخيص: «يتحملها».

٣. في التلخيص: «لنحصل».

٤. في «ص»: «فيها».

٥. في «د، ط»: «يذهب».

٦. هكذا في «ط» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «يجب».

٧. تمحل، أي احتال. يقال تمحل لي خيراً: اطلبته. راجع: «الصحاح» ج ٥، ص ١٨١٧ (محل).

٨. في «ط، ف» و الحجري و التلخيص: «من».

٩. في التلخيص: «بطلب».

١٠. في المطبوع: «حاول». و في الحجري: «غاوّل».

يُسْقِطُ الْفَائِدَةَ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ كَوْنِهِ أَوْلَىٰ بِتَدْبِيرِهِمْ وَأَمْرِهِمْ وَنَهْيِهِمْ.

وإن أُرِدَتِ الْقِسْمُ الثَّالِثُ، قُلْنَا لَكَ: لِمَ زَعَمْتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَجِبُ^١ لَهُ الْمَوَالَةُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ وَفِي كُلِّ حَالٍ، فَلَا بُدَّ^٢ أَنْ يَكُونَ مَا أَوْجَبَهُ فِي الْخَبَرِ مُمَاتِلًا لِلوَاجِبِ لَهُ؟ أَوْ لَسْتُمْ تَمْنَعُونَنَا^٣ مِمَّا هُوَ آكَدُ مِنْ اسْتِدْلَالِكُمْ هَذَا إِذَا أَوْجَبْنَا حَمَلَ لَفْظَةِ «مَوْلَى» عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ^٤ الْمُقَدِّمَةُ، وَأَحْلَنَّا أَنْ يُعَدَلَ^٥ بِهَا عَنِ الْمَعْنَى الْأُولَى، وَتَدَّعَوْنَ أَنْ الَّذِي أَوْجَبْنَاهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَوْ صَرَّحَ بِخِلَافِهِ حَتَّى يَقُولَ بَعْدَ الْمُقَدِّمَةِ: «فَمَنْ وَجَبَتْ^٦ عَلَيْهِ مُوَالَاتِي فَلْيُوَالِ عَلِيًّا»، أَوْ: «فَمَنْ كُنْتُ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ نَفْسِهِ فَلْيَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا» مِمَّا لَا يَرْجِعُ إِلَى^٧ الْمُقَدِّمَةِ لِحَسَنٍ وَجَازٍ. فَالَا التَّزَمْتُمْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي تَأْوِيلِكُمْ؟! لَأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٨ لَوْ صَرَّحَ بِخِلَافِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ حَتَّى يَقُولَ: «فَمَنْ لَزِمْتَهُ^٩ مُوَالَاتِي عَلَى الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ فَلْيُوَالِ عَلِيًّا فِي حَيَاتِي، أَوْ مَا دَامَ مُتَمَسِّكًا بِمَا هُوَ عَلَيْهِ» لَجَازَ وَحَسَنَ. وَإِذَا كَانَ جَائِزًا حَسَنًا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ

١. في التلخيص: «تجب».

٢. في «ص»: «من».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «تمنعونا».

٤. في «ج، ط، ف» و الحجري: «يقتضيه».

٥. في «د»: «نعدل».

٦. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «وجب».

٧. في التلخيص: «معنى».

٨. في التلخيص: «صلى الله عليه وآله».

٩. في المطبوع و الحجري: «ألزمته».

مُقْتَضِيًّا لِمُمَاثَلَةِ مَا أَوْجَبَهُ مِنَ الْمَوَالَةِ لِمَا^١ وَجَبَ لَهُ مِنْهَا^٢.

٢٨٧/٢

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ تَجْمَعُوا^٣ بَيْنَ الطَّعَنِ عَلَى مَا ادَّعَيْنَاهُ مِنْ إيجابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْخَبَرِ مِنَ الْمَوَالَةِ مِثْلَ مَا وَجَبَ لَهُ، وَبَيْنَ الْقَطْعِ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ «مَوْلَى» يَجِبُ^٤ مُطَابَقَتُهَا لِمَا قَرَّرَهُ^٥ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِنَفْسِهِ فِي الْمُقَدِّمَةِ، مِنْ وَجوبِ الطَّاعَةِ وَعمومِهَا فِي سَائِرِ الْأُمُورِ وَجميعِ الْخَلْقِ، وَالطَّرِيقُ إِلَى تَصْحِيحِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ طَرِيقٌ إِلَى تَصْحِيحِ الْآخَرِ؟

قُلْنَا: إِنَّا لَمْ نَوْجِبْ مُطَابَقَةَ لَفْظَةِ «مَوْلَى» لِمَعْنَى الْمُقَدِّمَةِ فِي الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ حَيْثُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا أَوْجَبَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٦ مُطَابِقًا لِمَا أَوْجَبَ^٧ لَهُ، عَلَى مَا ظَنَّنَاهُ مُخَالَفُونَا وَتَعَلَّقُوا بِهِ فِي تَأْوِيلِ الْخَبَرِ عَلَى الْمَوَالَةِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا. وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ صَرَّحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْمُقَدِّمَةِ بِتَقْرِيرِهِمْ بِمَا يَجِبُ لَهُ مِنْ فَرْضِ الطَّاعَةِ بِلا خِلَافٍ، ثُمَّ عَطَفَ عَلَى الْكَلَامِ بِلَفْظٍ مُحْتَمِلٍ لَهُ، فَجَرَى^٨ الْمِثَالِ الَّذِي أوردناه فِي الشَّرْكَةِ^٩، وَأَنَّ مَنْ قَدَّمَ ذَكَرَ شَرْكَةً

١. هكذا في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص. وفي «د» والحجري: «كما». وفي المطبوع: «فيما».

٢. في «ج، ص، ط»: «فيها».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «أَنْ يَجْمَعُوا».

٤. في التلخيص: «تجب».

٥. هكذا في «ج، ف» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع والحجري: «قَدَّرَهُ».

٦. في التلخيص: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ». وفي «د» والمطبوع والحجري: «مَا أَوْجَبَهُ عَلَيْهِ» بدل «مَا أَوْجَبَهُ عَلَيْهِ السَّلَام».

٧. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «أَوْجَبَهُ».

٨. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «يَجْرَى».

٩. تقدّم المثل في ص ١٦٦.

مخصوصة، و عَطَفَ عليها بِمُحْتَمَلٍ^١ لها، كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ^٢ يُفِيدُ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ. وَ جَرَى مَا يُؤَوَّلُهُ مُخَالَفُونَا مَجْرَى أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ مِنْ غَيْرِ تَقْدُمٍ^٣ مُقَدِّمَةٍ تَتَضَمَّنُ ذِكْرَ شَرِكَةٍ مَخْصُوصَةٍ: «مَنْ كُنْتُ شَرِيكَهَ فُلَانٌ شَرِيكَهَ»، فَكَمَا أَنَّ ظَاهِرَ هَذَا الْقَوْلِ لَا يُفِيدُ إيجابَهَ شَرِكَةِ فُلَانٍ فِي كُلِّ مَا كَانَ شَرِيكاً فِيهِ لغيره^٤ و على وجهه، و لَمْ يَمْنَعْ^٥ أَنْ يُرِيدَ إيجابَ شَرِكَتِهِ فِي بَعْضِ الشُّرُكِ الَّذِي^٦ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ غَيْرِهِ و على بعض الوجوه. و لَمْ يَجِرِ هَذَا الْقَوْلُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ فِي وَجوبِ حَمْلِ الْمَعْنَى الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ مَجْرَى أَنْ يَقُولَ: «فَمَنْ كُنْتُ شَرِيكَهَ فُلَانٌ شَرِيكَهَ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «فُلَانٌ وَ فُلَانٌ - حَتَّى يَذْكَرَ جَمِيعَ شُرَكَائِهِ^٧ - شُرَكَائِي^٨ فِي كَذَا وَ كَذَا، و على وَجْهِ كَذَا»^٩ فَيَذْكَرُ مَتَاعاً مَخْصُوصاً وَ شَرِكَةً مَخْصُوصَةً، و لَا مَجْرَى^{١٠} قَوْلِهِ: «مَنْ كُنْتُ شَرِيكَهَ فِي كَذَا عَلَى وَجْهِ كَذَا فُلَانٌ شَرِيكَهَ». فَكَذَلِكَ^{١١} مَا ذَكَرُوهُ لَا وَجْهَ فِيهِ^{١٢} لِإِجَابِ مِثْلٍ مَا كَانَ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^{١٣} مِنَ الْمَوَالَةِ الْمَخْصُوصَةِ.

١. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «محتملاً».

٢. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «ظاهر الكلام».

٣. في التلخيص: - «تقدم».

٤. في التلخيص: «شريكاً لغيره فيه».

٥. في «ج، ص، ف» و المطبوع و الحجري و التلخيص: «لم يمتنع».

٦. في التلخيص: «التي».

٧. في التلخيص: «حتى يذكر جماعة».

٨. هكذا في المطبوع و الحجري و التلخيص. و في النسخ: - «شركائي».

٩. في التلخيص: «كذا و كذا».

١٠. هكذا في «ف» و في سائر النسخ و المطبوع و التلخيص: «و لا يجري».

١١. في «ص» و «و كذلك» و في «ج»: «فكذا».

١٢. في «ج، ص، ط»: «له».

١٣. في التلخيص: «ما كان الرسول صلى الله عليه و آله عليه».

فإن قيل: جميع ما ذكرتموه إنما يُبطل القطع على أن الرسول صَلَّى الله عليه وآله أوجب من الموالاة مثل ما كان له، ولا شك في أنه مُفسدٌ للمذهب الذي حكاه صاحب الكتاب عن أبي عليٍّ وأبي هاشم وشرع في نصريته وتقويته، فبأي شيء تُنكرون^١ على من جَوَزَ أن يُريدَ عليه السلام^٢ ذلك، ولم يقطع على عدم جواز غيره^٣، وسوى في باب الجواز بين هذه المنزلة وبين المنزلة^٤ التي تعود إلى معنى الإمامة^٥؛ لأنه لا مانع في جميع ما ذكرتموه من التجويز، ودلالة التقسيم لا تتم لكم دون أن تبينوا أن شيئاً من الأقسام التي يجوز أن يُراد باللفظة^٦ لا يصح أن يكون المراد من الخبر^٧ سوى القسم المُقتضي لمعنى الإمامة. وهذا أكد ما^٩ يُسأل^{١٠} عنه على هذه الطريقة!

والجواب عنه: أنه^{١١} إذا ثبت أن القسم المُقتضي للإمامة جائز أن يكون مراداً، وجدنا كل من جَوَزَ كون الإمامة مُراداً في الخبر يقطع على إيجابها وحصولها - لأن من خالف القائلين بالنص لا يجوز أن تكون^{١٢} الإمامة ولا معناها

١. هكذا في «ف» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ينكرون».

٢. في التلخيص: «صلى الله عليه وآله».

٣. في «د، ف» والتلخيص: «و لم يقطع عليه» بدل «و لم يقطع على عدم جواز غيره».

٤. في «ج، ص، ط» - «بين المنزلة».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «إلى الإمامة معناها».

٦. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «لا يتم».

٧. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «باللفظ».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «في هذا الخبر». وفي التلخيص: «في الخبر».

٩. في «د»: «مما».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «نسأل».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «قيل له».

١٢. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «أن يكون».

مُرَادَةٌ مِنَ الْخَبَرِ^١، وَ مَنْ جَوَّزَ أَنْ تَكُونَ^٢ مُرَادَةٌ مِنَ الْقَائِلِينَ^٣ بِالنَّصِّ قَطَعَ عَلَيْهَا - فَوَجَبَ^٤ أَنْ يَكُونَ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ هُوَ الْمَقْطُوعَ بِهِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ^٥؛ لِأَنَّ مَا عَدَا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ خَارِجٌ عَنِ الْإِجْمَاعِ.

[بيان عموم الإمامة لكل الخلق والأوقات، بناء على تفسير الولاية في الحديث بالإمامة]

فَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ - فِيمَا حَكَيْنَاهُ مِنْ كَلَامِهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ -: «إِنَّ الْمُرَادَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَا ذَكَرَهُ لَوَجَبَ أَنْ لَا يَلْزَمَ مَنْ غَابَ عَنِ الْمَوْضِعِ مُوَالَاتُهُ، وَلَمَّا وَجَبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَوَالَاةُ بَعْدَ ذَلِكَ الْوَقْتِ» فَغَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَنَا أَنَّ مُوَالَاتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا وَجَبَتْ فِي الْحَالِ وَ بَعْدَهَا عَلَى مَنْ حَضَرَ وَ غَابَ؛ لِأَنَّ الرِّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَوْجَبَ لَهُ الْإِمَامَةَ بِالْقَوْلِ، وَ الْإِمَامَ تَجِبَ^٦ مُوَالَاتُهُ عَلَى سَائِرِ الْوُجُوهِ؛ فَلَيْسَ فِي وَجوبِ الْمَوَالَاةِ عَلَى مَا ذُكِرَ دَلَالَةٌ عَلَى صَحَّةِ تَأْوِيلِهِ.

وَ لَوْ قَالَ مَنْ خَالَفَ طَرِيقَةَ صَاحِبِ الْكِتَابِ أَيْضًا: «لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مَا أَوْجَبَهُ مِنَ الْمَوَالَاةِ يَلْزَمُ مَنْ غَابَ وَ فِيمَا بَعْدَ الْحَالِ^٧، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَلْزَمُ لَجْمَاعَةَ الْمُؤْمِنِينَ^٨ مَا دَامُوا مُتَمَسِّكِينَ بِالْإِيمَانِ وَ مَا يَقْتَضِي التَّجَبُّلَ وَ التَّعْظِيمَ، وَ لَا يَكُونَ فِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى الْمَوَالَاةِ الْمَخْصُوصَةِ الَّتِي ادَّعَيْتَ» لَمْ يُمْكِنْهُ دَفْعُ كَلَامِهِ، اللَّهُمَّ

١. في «ف» و التلخيص: «بالخبر».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «أَنْ يَكُونَ».

٣. هكذا في «د، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «كالقائلين».

٤. في «د»: «فواجب».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «من هذه الحجة».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «و إلاً يجب» بدل «و الإمام تجب».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «من الحال».

٨. أي على حدّ الموالاة و المحبة التي تجب للمؤمنين.

إِلَّا أَنْ يَقُولَ: «إِنِّي عَنَيْتُ أَنْ مُوَالَاتِهِ تَلَزَمَ مَنْ غَابَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَبَغَيْرِ شَرْطٍ^١، وَكَذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الْأَوْقَاتِ». وَهَذَا إِذَا ادَّعَاهُ غَيْرُ مُسْلِمٍ لَهُ^٢، وَهُوَ مَدْفُوعٌ عَنْهُ أَشَدُّ الدَّفَاعِ، وَلا سَبِيلَ عِنْدَنَا إِلَى تَثْبِيَتِ^٣ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ بِالْخَبَرِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتَّبَتْ^٤ مَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ مِنْ إِيْجَابِهِ إِمَامَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

[تَقْدُمُ مَنْزِلَةِ الْإِمَامَةِ عَلَى مَنْزِلَةِ الْمُوَالَاةِ الْمَخْصُوصَةِ]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَهَذِهِ مَنْزِلَةٌ عَظِيمَةٌ تَفُوقُ مَنْزِلَةَ الْإِمَامَةِ» فَغَلَطَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ حَصَلَتْ لَهُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ، وَقد تَحْصُلُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ لِمَنْ لَيْسَ بِإِمَامٍ؛ فَكَيْفَ تَفُوقُ مَنْزِلَةَ الْإِمَامَةِ وَهِيَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَيْهَا مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْمَنَازِلِ الْعَالِيَةِ^٥ وَالرُّتَبِ الشَّرِيفَةِ^٦؟ وَمَا تُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ^٧ الْمَنْزِلَةُ الَّتِي ادَّعَاهَا مِنْ أَشْرَفِ الْمَنَازِلِ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَفُوقُ مَنْزِلَةَ الْإِمَامَةِ وَلَا تُسَاوِيهَا؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. وَقد دَلَّلْنَا فِيمَا سَلَفَ مِنَ الْكِتَابِ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْصُومًا مَأْمُورًا بِالْبَاطِنِ^٨، فَلَيْسَ^٩ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّكُمْ عَوَّلْتُمْ - فِي حَصُولِ الْمُوَالَاةِ عَلَى الْبَاطِنِ لِلْإِمَامِ - عَلَى دَعْوَى.

١. أي من دون اشتراط أن يكون عليه السلام متمسكاً بالإيمان وما يقتضي التبجيل والتعظيم.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «له».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «أن ثبت» بدل «إلى تثبت».

٤. في «ج، ص»: «أن تثبت».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «الجليلة».

٦. في التلخيص: «وما ينكر أن تكون».

٧. تقدّم في ج ٢، ص ١٣٥ وما بعدها.

٨. في «ج، د، ط» والمطبوع: «و ليس».

[نفي دلالة «مولي» في حديث الغدير على «الموالة»]

فأما ما ذكره من الآيات مُستشهداً به على أن المراد بلفظة «مولي» الموالة في الدين، فإنما يكون طاعناً على من أنكر احتمال اللفظة لهذا الوجه في جملة مُحتملاتها. فأما من أقرّ بذلك وذهب إلى أن المراد في خبر الغدير خلافه، فليس يكون ما ذكره صاحب الكتاب مُفسداً لمذهبه، وكيف يكون كذلك و أكثر ما استشهد به أن لفظة «مولي» أُريد بها معنى الموالة فيما تلاه من القرآن؟ وذلك لا يحظر أن يُراد بها خلاف الموالة في الخبر.

و قوله: «إن الموالة في اللغة وإن كانت مُشتركة فقد غلب عرف الشرع في استعمالها» في الوجه الذي ذكره مُعالطه؛ لأن لفظة «الموالة» غير لفظة «مولي». و «الموالة» وإن كان^١ أصلها في اللغة المُتَابَعَة، فإن العرف قد خَصَّصها بموالة الدين^٢ و مُتَابَعَة النَّصْرَة فيه، و لفظة^٣ «مولي» خارجة عن هذا الباب، و كلامنا إنما هو في لفظة «مولي» لا في «الموالة»، و النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ يَقُلْ: مَنْ كَانَ يُوَالِيَنِي فَلْيُوَالِ عَلِيّاً، بَلْ قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيَّْ مَوْلَاهُ».

فأما استدلاله على ما ادّعاه بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ»: فغير واجب أن يكون ما تقدّم من لفظة «مولي» محمولاً على معنى «الموالة» لأجل أن آخر الخبر تَضَمَّنْهَا؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَوْ صَرَّحَ بِمَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ حَتَّى يَقُولَ: «مَنْ كُنْتُ أَوْلَى بِهِ مِنْ نَفْسِهِ فَعَلَيَّْ أَوْلَى بِهِ مِنْ نَفْسِهِ»، أَوْ: «مَنْ كَانَتْ طَاعَتِي عَلَيْهِ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «وإن كانت».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «في الدين».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «لفظة».

٤. في المطبوع: «من»، و هو سهو.

مُفْتَرَضَةٌ طَاعَةٌ عَلَيَّ عَلَيْهِ مُفْتَرَضَةٌ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ» لَكَانَ كَلَاماً صَحِيحاً يَلِيقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ.

وَلَسْنَا نَعْلَمُ مِنْ أَيْنَ ظَنَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَلَامِ الْأَوَّلِ لَوْ كَانَ إِيْجَابَ فَرَضِ الطَّاعَةِ لَمْ يَلِيقْ بِمَا تَأَخَّرَ عَنْهُ^١! فَإِنَّهُ مِنَ الظَّنِّ الْبَعِيدِ.

وَأَدْعَاؤُهُ أَنَّ عُمَرَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «أَصْبَحْتَ مَوْلَايَ وَمَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ» مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، حَتَّى جَعَلَ قَوْلَهُ دَلِيلًا عَلَى صَحَّةِ تَأْوِيلِهِ، طَرِيقٌ؛ لِأَنَّ عُمَرَ لَمْ يُصَرِّحْ بِشَيْءٍ يَدُلُّ عَلَى مَا يُخَالِفُ مَذَهَبَنَا وَيُؤَافِقُ مَذَهَبَهُ، وَإِنَّمَا شَهِدَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمِثْلِ مَا تَضَمَّنَهُ لَفْظُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ فَأَيُّ حُجَّةٍ لَهُ فِي قَوْلِهِ؟ وَخُصُومُهُ يَقُولُونَ فِي جَوَابِهِ: «إِنَّ عُمَرَ لَمْ يُرِدْ بِكَلَامِهِ إِلَّا مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ وَجوبِ فَرَضِ الطَّاعَةِ وَالرَّائِسَةِ»، وَيَكُونُونَ فِي ظَاهِرِ الْحَالِ مُتَنَصِّفِينَ مِنْهُ؛ هَذَا إِذَا لَمْ يَدُلُّوا عَلَى صَحَّةِ قَوْلِهِمْ فِي اقْتِضَاءِ الْخَبَرِ لِلْإِمَامَةِ وَفَرَضِ الطَّاعَةِ بِبَعْضٍ مَا تَقَدَّمَ، فَيَكُونُوا أَسْعَدَ حَالاً مِنْ صَاحِبِ الْكِتَابِ وَأَظْهَرَ حُجَّةً عَلَى ذَلِكَ مِنْهُ^٢.

٢٩١/٢

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ^٣: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَثْبَتَ لَهُ هَذَا الْحُكْمَ فِي الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالٍ مَا أَثْبَتَ نَفْسَهُ مَوْلَى لَهُمْ أَثْبَتَهُ مَوْلَى مِنْ غَيْرِ تَرَاخٍ. وَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى الْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَالَمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ فِي حَالِ حَيَاةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَكُونُ مُشَارِكاً لِلرَّسُولِ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَقُومُ

١. فِي «ج»، ص، ط، ف: - «عَنْهُ».

٢. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ وَ الْحَجَرِي: - «عَلَى ذَلِكَ مِنْهُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: + «مِنْهُ» «وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ» أَي عَلَى دَلَالَةِ «مَوْلَى» عَلَى إِيْجَابِ الْمَوَالَاةِ، مَعَ الْقَطْعِ عَلَى الْبَاطِنِ، وَ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ. وَ قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

بها الإمام كما هو مُشارك له في وجوب الموالاة باطناً و ظاهراً^١،
فَحَمَلَهُ عَلَى هذا الوجه هو الذي يَقْتَضِيهِ الظاهرُ.
وقولهم: إنه إمام في الوقت مع^٢ سَلْبِهِمْ إِيَّاهُ معنَى الإمامة و التصرّف في
الحال لا وجه له، و يعودُ الكلام فيه إلى عباوة^٣.
و كذلك إذا قالوا: إنه إمام صامتٌ ثُمَّ يَصِيرُ ناطقاً؛ لأنّ ظاهر الخبرِ
يَقْتَضِي له مثل ما يَقْتَضِي للرسول؛ فإن أُريدَ بذلك الإمامة^٤ وَجَبَ أن
يَكُونَ له أن يَتَصَرَّفَ فيما إلى الإمام برأيه و اجتهاده من دون مُراجعة
الرسول، و ليسَ ذلك بقول^٥ لأحدٍ. و متى قالوا: يَقَعُلُ ذلك بالمُراجعة،
فليسَ له في ذلك من الاختصاص إلّا ما^٦ لغيره؛ فلا بُدَّ من وجوب
حَمَلِهِ عَلَى ما ذكرناه ممّا هو أعلى منزلةً من الإمامة^٧.

[نفي شمول فرض طاعة أمير المؤمنين عليه السلام لحال حياة الرسول صلى الله عليه وآله]

يُقَالُ له: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ أَنَّ الذي أَوْجَبَهُ الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي خبرِ
الغديرِ يَجِبُ أن يَكُونَ ثابتاً في الحال؟
فإن قال^٨: لَمْ أَوْجِبْ^٩ ذلك إلّا مِنْ حَيْثُ أراكم تَوْجِبُونَ عمومَ فرضِ الطاعةِ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «ظاهراً و باطناً».

٢. في المغني: «و» بدل «مع».

٣. في جميع النسخ: «عبارة». و ما أثبتناه من المغني.

٤. في المغني: «الإمام».

٥. في المغني: «قولاً».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «هو».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٤٧. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٨. في المطبوع و الحجري: «فإن قالوا».

٩. في «د» و المطبوع و الحجري: «لو لم أوجب».

لسائر الخلق و في سائر الأمور، و تتعلّقون بالمُقَدِّمة؛ و أن النبي صَلَّى الله عليه و آله لما قرَّر الأُمة بفرض طاعته عليهم في كُلِّ أمرٍ، وَجَبَ^١ مثله لِمَنْ أَوْجَبَ له مثل ما كَانَ واجباً لنفسه، و مِن المعلوم أن فرض طاعة النبي صَلَّى الله عليه و آله على الخلق لَمْ يَكُنْ مُخْتَصَّاً بِحَالٍ دُونَ حَالٍ، بَلْ كَانَ عَامّاً فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا حَالُ الْخِطَابِ بِخَبْرِ الْعَدِيرِ، فساوَى^٢ ما ذَكَرْتُمُوهُ.

قيلَ له:

[١]. أمّا إِذَا صِرَتْ إِلَى هَذَا الْوَجْهِ وَ أَوْجَبَتْ مَا ادَّعَيْتَهُ مِنْ هَذِهِ الْجَهَةِ، فَأَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ الْخِطَابِ يَقْتَضِيهِ، وَ مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْخِطَابِ قَدْ^٣ يَجُوزُ الْإِنْصِرَافُ عَنْهُ بِالْأَدَلَّةِ، وَ نَحْنُ نَقُولُ: إِنَّا لَوْ خُلِينَا وَ الظَّاهِرُ لَأَوْجَبَنَا عَمُومَ فَرْضِ الطَّاعَةِ لِسَائِرِ الْأَحْوَالِ، وَ إِذَا مَنَعَ مِنْ ثُبُوتِ مَا وَجَبَ بِالْخَبْرِ فِي حَالِ حَيَاةِ الرَّسُولِ^٥ صَلَّى الله عليه و آله مانعاً^٦ امْتَنَعْنَا لَهُ، وَ أَوْجَبَنَا الْحُكْمَ فِيمَا يَلِي هَذِهِ الْأَحْوَالَ بِالْخَبْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ ثُبُوتِ الْإِمَامَةِ وَ فَرْضِ الطَّاعَةِ فِيهَا لِغَيْرِ الرَّسُولِ صَلَّى الله عليه و آله. وَ إِذَا كَانَ اللَّفْظُ يَقْتَضِي سَائِرَ الْأَحْوَالِ، فَخَرَجَ بَعْضُهَا بِدَلَالَةٍ، بَقِيَ^٧ الْبَعْضُ.

[٢]. وَ مِمَّا نُجِيبُ بِهِ أَيْضاً عَنْ كَلَامِهِ: أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ كَوْنُ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليه و آله مُسْتَحْلِفاً لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِخَبْرِ الْعَدِيرِ، وَ الْعَادَةُ جَارِيَةٌ

١. في التلخيص: «يوجب».

٢. في التلخيص: «الساوئ».

٣. في «ج، ص، ط، ف» - «قد».

٤. في «ج، ص، ط، ف» - «إنّا».

٥. في «ج، ص، ط، ف» - «الحياة للرسول».

٦. في المطبوع والحجري: - «مانع».

٧. هكذا في «ج، ط، ف» و ظاهر «د» و التلخيص. و في «ص» و المطبوع و الحجري: «نفي».

فيمن^١ يُسْتَخْلَفُ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ الاستحقاقُ في الحالِ و وجوبُ التصرّفِ بَعْدَ الحالِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الإمامَ إِذَا نَصَّ عَلَى خَلِيفَةٍ لَهُ^٢ يَقُومُ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ^٣، اقْتَضَى ظَاهِرُ استخلافِهِ الاستحقاقَ في الحالِ و التصرّفَ بَعْدَهَا، بِالْعَادَةِ الْجَارِيَةِ فِي أُمَثَالِ هَذَا الاستخلافِ^٤؟ فَيَجِبُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُسْتَحِقّاً فِي تِلْكَ الْحَالِ وَ مَا وَلَّيَهَا مِنْ أَحْوَالِ حَيَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلْإِمَامَةِ، وَ التَّصَرُّفُ فِي الْأَمَّةِ^٥ بِالْأَمْرِ وَ النِّهْيِ بَعْدَ وَفَاتِهِ.

و متى أَحْسَنَّا الظَّنَّ بِمَنْ قَالَ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُ إِمَامٌ صَامِتٌ^٦ فِي حَالِ حَيَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ»، حَمَلْنَا قَوْلَهُ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَ إِنْ كَانَ غَالِطاً فِي إِطْلَاقِهِ لَفْظَ «الْإِمَامَةِ»^٧؛ لِأَنَّهُ لَمَّا رَأَى أَنَّ^٨ الْخَبَرَ يَقْتَضِي لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتِحْقَاقَ الْأَمْرِ وَ الْاِخْتِصَاصَ بِهِ فِي الْحَالِ مِنْ غَيْرِ تَصَرُّفٍ فِيهِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ الْإِمَامُ، وَ جَعَلَ صُمُوتَهُ عَنِ الدَّعَاءِ وَ الْقِيَامِ بِالْإِمَامَةِ - مِنْ حَيْثُ رَأَى أَنَّ التَّصَرُّفَ لَا يَجِبُ لَهُ فِي الْحَالِ، وَ أَنَّهُ مُتَأَخَّرٌ عَنْهَا - صَمْتاً^٩. وَ إِنَّمَا غَلِطَ فِي الْوَصْفِ بِالْإِمَامَةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْوَصْفُ بِهَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ التَّصَرُّفِ فِي الْحَالِ؛ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ لَا يَكُونُ إِمَاماً فِيهَا.

١. في التلخيص: «مَمَّن».

٢. في «ج، ص، ط، ف»:- «له».

٣. في التلخيص: «مقامه».

٤. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «الاستحقاق».

٥. في «ج، ص»: «في الإمامة».

٦. في «ج، ص، ط، ف»:- «صامت».

٧. في التلخيص: «في إطلاق لفظة الإمامة عليه». و في «ط، ف»: «لفظة» بدل «لفظ».

٨. في التلخيص: «+ لفظ».

٩. في التلخيص: «- صمماً».

[٣]. و قد أجاب قومٌ من أصحابنا بأن قالوا: إنَّ الخبرَ يوجبُ لأَميرِ المؤمنين عليه السلامُ فرضَ الطاعةِ في الحالِ على جميعِ الأُمّةِ، حتّى يَكونَ له عليه السلامُ أن يتصرّفَ فيهم بالأمرِ والنهي. و منهم^١ مَنْ خَصَّصَ وجوبَ فرضِ طاعته^٢، فقال: إنَّ الكلامَ أوجبَ^٣ طاعته على سبيلِ الاستخلاف؛ فليسَ له أن يتصرّفَ بالأمرِ والنهي و الرسولُ حاضرٌ، وإنّما له أن يتصرّفَ في حالِ غيبته أو حالِ وفاته؛ و امتنع^٤ الكلُّ من إجراءِ اسمِ «الإمامة»^٥ عليه و إن كانَ مُقتَرَضَ الطاعةِ على الوجهِ الذي ذكرناه، و قالوا: إنّما يَجري اسمُ «الإمامة» على مَنْ اختَصَّ بفرضِ الطاعةِ مع أنّه لا يدُ فوقَ يده؛ فأما^٦ مَنْ كانَ مُطاعاً و على يده يدٌ، فإنّه لا يَكونُ إماماً، و لا يَستَحِقُّ هذه التسميةَ، كما لا يَستَحِقُّها جميعُ أمراءِ النبي صَلَّى اللهُ عليه و آلِه و خُلفائه في الأمصارِ و إن كانوا مُطاعينَ، و يقولون: إنّ التسميةَ بالإمامةِ و إن امتنعَ منها^٧ في الحالِ، فواجبٌ إجراؤها بعدَ الوفاةِ؛ لزوالِ العِلّةِ المانعةِ مِنْ إجرائها.

و الوجهُ الأولُ أقوى الثلاثةِ، و هو الذي نختاره.

فإن قيل: كيفَ يصحُّ أن يَكونَ ما اقتضاه الخبرُ غيرَ ثابتٍ في الحالِ مع ما يروى من قولِ عُمَرَ: «أصبحتَ مَولايَ و مَولايَ كُلُّ مؤمنٍ و مؤمنةٍ؟» و ظاهرُ قوله: «أصبحتَ» يَقتضي حصولَ الأمرِ في الحالِ.

٢٩٤/٢

١. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «و فيهم».

٢. في «ج، ص، ف»: «فرض الطاعة له».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «قد أوجب».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «فامتنع».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «الاسم بالإمامة».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «و أمّا».

٧. في «ج، ص، ط»: «فيها».

قُلْنَا: لَيْسَ فِي قَوْلِ عُمَرَ: «أَصْبَحَتْ مَوَلَايَ» مَا يَقْتَضِي حُصُولَ الْإِمَامَةِ فِي الْحَالِ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ اسْتِحْقَاقِهَا فِي حَالِ التَّهْنِئَةِ وَإِنْ كَانَ التَّصَرُّفُ مُتَأَخِّرًا. وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُهْنَأَ الْإِنْسَانُ بِمَا ثَبَّتَ^١ لَهُ اسْتِحْقَاقُهُ فِي الْحَالِ وَإِنْ كَانَ التَّصَرُّفُ فِيهِ يَتَأَخَّرُ عَنْهَا؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْمُلُوكِ أَوْ^٢ الْأَنْمَةِ لَوْ اسْتَخْلَفَ عَلَى رَعِيَّتِهِ مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِهِمْ إِذَا غَابَ^٣ عَنْهُمْ أَوْ تُؤْفَى، لَجَازَ مِنْ رَعِيَّتِهِ أَنْ يُهْنِئُوا ذَلِكَ الْمُسْتَخْلَفَ بِمَا ثَبَّتَ لَهُ مِنْ الْإِسْتِحْقَاقِ^٤ وَإِنْ لَمْ يَغِبِ الْمَلِكُ وَلَا تُؤْفَى. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تَأْتِي عَلَى كَلَامِهِ فِي الْفَصْلِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ - بَعْدَ سَوَالٍ أَوْرَدَهُ وَاجَابَ عَنْهُ لَا يُسْأَلُ^٥ عَنْ مِثْلِهِ :-
فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٦ ذَلِكَ^٧ وَقَدْ تَبَيَّنَ^٨ مِنْ حَالِهِ مِنْ قَبْلُ - بَلْ مِنْ حَالٍ غَيْرِهِ - مَا يُوْجِبُ الْمَوَالَاةَ؟ وَكَيْفَ يَجْمَعُ النَّاسَ لِمِثْلِ ذَلِكَ وَ الْحَالُ مَا قُلْنَا^٩؟
ثُمَّ قَالَ:

قِيلَ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ تَفُوقُ مَرْتَبَةَ الْإِمَامَةِ^{١٠}، وَأَنَّ الْإِمَامَةَ إِنَّمَا

١. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «يثبت».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «و».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «هو».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «و الاستخلاف».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «لا نسأل».

٦. في «د، ف» و المطبوع و الحجري: «صلى الله عليه وآله».

٧. أي الموالاة.

٨. في «ط» و حاشية «ف» و المغني: «و قد بين».

٩. في المطبوع و الحجري: «ما قلنا».

١٠. في «ج، ط، ف»: «هذه المزية [في «ص»: «المنزلة»] تفوق منزلة الإمامة».

تَشَرَّفُ^١ للوصول^٢ بها إلى هذه المَنْزِلَةِ، فلا يَمْتَنِعُ أن يَجْمَعَ^٣ عليه السلام^٤ لذلك النَّاسَ و يُظْهِرُ^٥ هذه المَنْزِلَةَ له. و لَوْ قِيلَ: إنَّ جَمْعَهُ عليه السلام^٦ النَّاسَ عِنْدَ هذا الْخَبَرِ يَدُلُّ على ما قُلْنَاهُ لَأَنَّهُ مِن أَشْرَفِ الْمَنَازِلِ، لَكَانَ أَقْرَبَ. و قد بَيَّنَّا أنَّ في الْخَبَرِ مِن إِبَانَةِ فَضْلِهِ ما لَمْ يَظْهَرْ لغيرِهِ، و هو الْقَطْعُ على أنَّ باطنَهُ كَظَاهِرِهِ فيما يوجبُ المَوَالاةَ، و أَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ على الدَّوامِ. و ذلك لَمْ يَنْبُتْ لغيرِهِ، و لَا يَنْبُتُ^٧ بسائِرِ^٨ الْأَخْبَارِ له؛^٩ لَأَنَّ الْمَرْوِيَّ في هذا الْبَابِ مِنَ الْأَخْبَارِ لَا يَخْلُو مِن وَجْهَيْنِ: إمَّا أن يَقْتَضِيَ الْفَضْلَ^{١٠} في الْحَالِ، و إمَّا أن يَقْتَضِيَ سَلَامَةَ^{١١} الْعَاقِبَةِ. فَأَمَّا^{١٢} أن يَقْتَضِيَ ما ذَكَرْنَاهُ فَغَيْرُ حَاصِلٍ إِلَّا في هذا الْخَبَرِ.

٢٩٥/٢

على أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَاصِلًا في غيرِهِ، كَانَ لَا يَمْتَنِعُ أن يَجْمَعَ النَّاسَ له لِيُؤَكِّدَ هذا الْأَمْرَ^{١٣} و يُبَيِّنَ الْحَالَ فِيهِ بَيَانًا شَافِيًا^{١٤} ظَاهِرًا، كما أَنَّ مَنْ

١. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري: «يشرف».
٢. في «ج، ص، ط، ف»: «بشرف الوصول» بدل «لوصول».
٣. في «د» و المطبوع و الحجري: + «له».
٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «صلى الله عليه وآله».
٥. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و المغني. و في «د»: «و تظهر» و في المطبوع و الحجري: «و ليظهر».
٦. في «ج، ص، ط، ف»: «إن جمعه عليه السلام لذلك الناس و يظهر هذه المنزلة».
٧. في المغني: «و لا ثبت».
٨. في «ص، ط، ف»: «لسائر».
٩. في المغني: - «له».
١٠. في المغني: «الفعل».
١١. هكذا في «د» و الحجري و المغني. و في «ج، ص، ط، ف» - «سلامة». و في المطبوع: «علاقة».
١٢. هكذا في النسخ و المغني. و في المطبوع و الحجري: «و أمّا».
١٣. في «ج، ص، ط، ف»: «للتوكيد بهذا الأمر».
١٤. في «د» و المغني: - «شافياً».

خَالَفْنَا فِي الْإِمَامَةِ^١ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْإِمَامَةِ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ.

عَلَى أَنَّ الَّذِي يَرَوُونَ مِنْ جَمْعِ النَّاسِ - وَ مِنْ الْمُقَدِّمَاتِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي يَذْكُرُونَهَا فِي هَذَا الْبَابِ - لَيْسَ بِمُتَوَاتِرٍ^٢، وَإِنَّمَا يُرْجَعُ فِيهِ^٣ إِلَى الْآحَادِ، كَيْفَ يَصِحُّ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ فِيمَا طَرَفَهُ الْعِلْمُ؟^٤

[عدم صحة إرادة الموالاة المطلقة أو المخصوصة من حديث الغدير]

يُقَالُ لَهُ: إِنَّ أَحَدًا لَا يَسْأَلُكَ عَنِ السُّؤَالِ الَّذِي أَوْرَدْتَهُ عَلَى نَفْسِكَ فِي هَذَا الْفَصْلِ، عَلَى أَنَّ الْمَوَالَاةَ الْوَاجِبَةَ بِالْخَبَرِ هِيَ الْمَوَالَاةُ الْمَخْصُوصَةُ الَّتِي ادَّعَيْتَهَا، بَلْ عَلَى أَنْ تَكُونَ^٥ الْمَوَالَاةُ الْمُطْلَقَةُ الَّتِي تَجِبُ لْجَمَاعَةِ الْمُؤْمِنِينَ. فَإِذَا^٦ سَأَلْتَ عَنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ يُقَالُ لَكَ أَيْضًا: إِنَّ الْمَوَالَاةَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ؛ لِأَجْلِ أَنْ يُجَابَهَا قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ مِنْ قَبْلُ. بَلِ الَّذِي يُقَالُ: إِنَّهَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ فِي خَبَرِ الْغَدِيرِ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ وَجُوبُ^٧ مَوَالَاةِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي الدِّينِ قَدْ كَانَ مَعْلُومًا لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْ دِينِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ لَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يَدْخُلَ فِي مِثْلِهِ شُبْهَةٌ؛ فَلَوْ جَازَ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ يُكْرَّرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيَانُهُ^٨ وَإِجَابَتُهُ لَمْ يَمْتَنِعْ قَوْلُ مَنْ حَمَلَ الْخَبَرَ عَلَى أَنْ

١. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع والمغني: «فإنهم».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «بمتواترة».

٣. في «ص»: «فيها».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٤٨ - ١٤٩.

٥. هكذا في «ف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن يكون».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «وإذا».

٧. في المطبوع والحجري: «وجوه».

٨. في «ج، ص، ط»: «أن يكون عليه السلام بصدد بيانه».

المُرَاد به: مَنْ كُنْتُ ابْنَ عَمِّهِ فَعَلَيْ ابْنِ عَمِّهِ، وَإِنْ كَانَ مَا يُفِيدُهُ هَذَا الْقَوْلُ مَعْلُومًا لَا يَدْخُلُ فِي مِثْلِهِ شُبْهَةٌ!

وَلَوْ صَحَّ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَا تَوَهَّمَهُ مِنَ الْمَوَالَةِ الْمَخْصُوصَةِ لَحَسُنَ أَنْ يَجْمَعَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ النَّاسُ؛ لِأَنَّ فِيهِ فَائِدَةٌ مَعْقُولَةٌ، غَيْرَ أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْخِطَابَ لَا يَقْتَضِيهِ، وَادِّعَاةَ لَا يَصِحُّ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ^١: «عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَاصِلًا فِي غَيْرِهِ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَجْمَعَ النَّاسُ لَهُ لِيُؤَكَّدَ^٢ الْأَمْرَ» فَإِنْ أَرَادَ بِهِ «مَا يُؤَكَّدُ» الْمَوَالَةَ الْمُطْلَقَةَ الْعَامَّةَ، فَإِنْ تَأْكِيدُهَا لَا يَحْسُنُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، كَمَا لَا يَحْسُنُ أَنْ يُرِيدَ قِسْمَ «ابْنِ الْعَمِّ» عَلَى جِهَةِ التَّأْكِيدِ. وَالْإِمَامَةُ وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُنَا يَقُولُونَ: إِنَّ بَيَانَ إِجَابِهَا مُتَقَدِّمٌ لِيَوْمِ الْغَدِيرِ، فَلَيْسَ يَجْرِي مَجْرَى مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ وَجوبِ الْمَوَالَةِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَلِهَذَا^٣ حَسُنَ تَأْكِيدُهَا وَتَكْرِيرُ بَيَانِهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْسُنْ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْمَعْلُومِ الظَّاهِرِ الَّذِي لَا يَعْتَرِضُ^٤ الشُّبْهَةُ فِيهِ.

٢٩٦/٢

[بيان تواتر مقدمة حديث الغدير]

فَأَمَّا الْمُقَدِّمَةُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِلتَّقْرِيرِ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْخَبَرَ مُتَوَاتِرٌ بِهَا، وَأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ رَوَى الْخَبَرَ رَوَاهَا، وَذَكَرْنَا مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ وَجْهًا فِي إِغْفَالِ مَنْ أَغْفَلَهَا.^٥ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي جَمْعِ النَّاسِ، فَإِنَّهُ أَيْضًا ظَاهِرٌ مُنْقُولٌ.

١. في المطبوع والحجري: - «فَأَمَّا قَوْلُهُ»، وَهُوَ سَهْوٌ.

٢. في «ص»: «لِتَوْكِيدٍ».

٣. في «ج»، ص، ط، ف: «وَلِهَذَا».

٤. في المطبوع والحجري: «لَا تَعْتَرِضُ».

٥. تَقَدَّمَ فِي ص ١٤٩ - ١٥١. وَرَاجِعَ مَا يَأْتِي فِي هَامِشِ ص ٢٠٤.

فأمّا الكلامُ الزائدُ على قوله: «أَلَسْتُ أُولَى بِكُمْ مِنْكُمْ بِأَنْفُسِكُمْ؟»، أو «بالمؤمنين من أنفسهم» على اختلاف الرواية، فما يُنكر^١ أن يكون أكثر الروايات خاليةً منه^٢. و اعتمادنا في خبر الغدير غير مُفتقرٍ إليه.

[افتقار التقرير الأول لحديث الغدير إلى المقدمة، خلافاً للثاني]

على أن من تعلّق بعدم الفائدة، وأبطل أن يكون المراد الموالاة في الدين، إنّما ينصّر^٣ بذلك طريقة^٤ التقسيم^٥؛ لأن الطريقة الأولى^٦ لا تحتاج^٧ في إبطال قول من ادّعى إثبات الموالاة في الدين بالخبر إلى ذكر الفائدة، بل يسقط^٨ قوله بما يوجب^٩ الكلام من حمل المعنى على ما طابق المقدمة.

و طريقة التقسيم غير مُفتقرة إلى شيء من المقدمات و جمع الناس؛ فلو صحّ أنه صلى الله عليه وآله لم يجمع أحداً ولا قدّم كلاماً، لقطعنا على أنه لم يرد الموالاة في الدين التي تجب لسائر المؤمنين - لما تقدّم بيانه -، ولأوجبنا أن يكون المراد ما ذهبنا إليه إذا بطلت^{١٠} سائر الأقسام.

١. في «ط»: «فمما لا ينكر». وفي «ج، ف»: «فما لا ينكر».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «خالياً عنه».

٣. في «ج»: «ينصره». وفي «ص، ط»: «يتصور».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «طريقة».

٥. تقدّمت في ص ١٦٨ - ١٧١.

٦. تقدّمت في ص ١٣٧.

٧. في «ج، ص، ف» والمطبوع والحجري: «لا يحتاج».

٨. في «د» والمطبوع والحجري: «سقط».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «أوجب».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «بطل».

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ قَالَ^١: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ؟^٢ مَعَ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٣: «أَلَسْتُ أَوَّلِي بِكُمْ مِنْكُمْ بِأَنْفُسِكُمْ»، وَ قَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الْجُمْلَةَ التَّابِعَةَ لِلْمُقَدِّمَةِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُرَادَ بِهَا مَا أُريدَ بِالْمُقَدِّمَةِ، وَإِلَّا كَانَتْ فِي حُكْمِ اللَّغْوِ؛ فَإِذَا كَانَ مُرَادُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ: «أَلَسْتُ أَوَّلِي بِكُمْ مِنْكُمْ بِأَنْفُسِكُمْ؟» وَجُوبَ الطَّاعَةِ وَ الْإِنْقِيَادِ، فَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ» مِثْلُهُ؛ فَكَأَنَّهُ^٥ قَالَ: «فَمَنْ كُنْتُ أَوَّلِي بِهِ فَعَلِيَّ أَوَّلِي بِهِ». وَ هَذَا تَصْرِيحٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

٢٩٧/٢

قِيلَ لَهُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُقَدِّمَةِ مَعْنَى الْإِمَامَةِ، بَلِ الْمُرَادُ بِهَا مَعْنَى النَّبَوَّةِ، أَوِ الْمُرَادُ^٦ بِهَا مَعْنَى الْإِشْفَاقِ وَ الرَّحْمَةِ وَ حُسْنِ النَّظَرِ. يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ يَقْتَضِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلِي بِهِمْ فِي أَمْرِ يُشَارِكُونَهُ فِيهِ، وَ ذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِالْإِمَامَةِ، وَ يَلِيقُ بِمُقْتَضَى النَّبَوَّةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيَّنَّ لَهُمُ الشَّرْعَ الَّذِي بَقِيَائِهِمْ بِهِ يَصِلُونَ إِلَى دَرَجَةِ الثَّوَابِ، فَيَكُونُ الْبَيَانُ مِنْ قَبْلِهِ، وَ الْقِيَامُ بِهِ مِنْ قِبَلِهِمْ؛ لَكِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَتِمَّ^٧ إِلَّا بَيَانُهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَتْ مَنَزِلَتُهُ فِي ذَلِكَ أَبْلَغَ، فَصَلَحَ أَنْ يَكُونَ أَوَّلِي.

١. في المطبوع: «فإن قيل».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «ما ذكرتم».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «صلى الله عليه وآله»، و كذلك في الموارد الآتية.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «وإذا».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «وكانه».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «لا نسلم أن المراد بها معنى الطاعة و الانقياد، وإنما المراد».

٧. في المغني: «لكنهم لما لم يقوموا».

و كذلك متى أُريدَ بذلك الرَّافَةُ و الرَّحْمَةُ^١ و الإشفاقُ و حُسْنُ النظرِ؛
لأنّه فيما يَرْجِعُ إلى الدِّينِ هو أَحْسَنُ نَظَرًا لِأَمْتِهِ مِنْهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ. و متى^٢
حُمِلَ الأمرُ على ما قالوه خالفَ الظاهر.

فإن قالوا^٣: قد دَخَلَ فيما ذكّرتموه وجوبُ الطاعةِ، و ذلك يُصَحِّحُ ما قلناه.
قيلَ لهم: إنّه و إن كانَ كذلكَ فَلَيْسَ هو المقصودَ و إن كانَ تابعاً له،
و إنّما قَدَحْنَاهُ بما ذكّرناه في قولكم لَأَتَّكُم جَعَلْتُمُوهُ المقصودَ، و على
هذا الوجه لا يُطْلَقُ^٥ في الرسولِ عليه السلامُ أنّه إمامٌ، على ما تَقُولُهُ^٦
في إمام الزمانِ، و إنّما يُطْلَقُ ذلكَ بمعنى الاتِّباعِ^٧؛ لأنَّ الإمامَةَ عبارةٌ
عن أمورٍ مخصوصةٍ لا زيادةَ فيها و لا نُقصانَ، فلا يَحِبُّ - و إن كانَ
النبيُّ عليه السلامُ يَقُومُ بما^٨ يَقُومُ به الإمامُ^٩ - أن يوصَفَ بذلكَ على
الوجه الذي ذكّرناه، كما^{١٠} لا يوصَفُ بأنّه أميرٌ و ساعٍ^{١١} و حاكمٌ و إن كانَ
يَقُومُ بما يَقُومُ به جميعُهُمْ. و لَيْسَ يَمْتَنِعُ في اللفظِ أن يُفِيدَ معنىً مِنْ

١. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: - «و الرحمة».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «وَمَنْ».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «فإن قيل».

٤. في «ص، ط»: «قدحناه».

٥. في المغني: «لا نطلق».

٦. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «على ظاهر ما يقولون».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «و إنّما يطابق ذلك الاتِّباع» و في المغني: «و إنّما نطلق ذلك بمعنى الاتِّساع».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «يقوم بها و بما».

٩. في «ج، ط، ف»: «الأئمة».

١٠. في «ج، ط، ف»: «+ أنّه».

١١. في «د»: «و سارع» و في المغني: «و ساعي».

المعاني إذا انفرد، فإذا^١ كان داخلاً في غيره لم يقع الاسم عليه، وهذا كثير في الأسماء.

وإذا لم يصح أن يراد بقوله: «ألست أولى بكم منكم بأنفسكم؟» معنى الإمامة، فقد بطل ما ادَّعوه.

على أن كثيراً^٢ من شيوخنا ينكروا أن تكون^٣ هذه المقدمة ثابتة بالتواتر ويقولون: إنها من باب الآحاد، والثابت هو قوله عليه السلام: «من كنت مولاه» إلى آخر الخبر، وهو الذي كرّره^٤ أمير المؤمنين عليه السلام في مجالس عدة عند ذكر مناقبه.^٥

[دلالة مقدمة حديث الغدير على معنى فرض الطاعة]

يقال له: أول ما نقوله^٦: أنا لا نعلم أحداً - تقدّم أو تأخّر، ممّن تكلم^٧ في تأويل خبر الغدير - خالف في أن مراد النبي صلى الله عليه وآله بالمقدمة هو التقرير لوجوب فرض طاعته^٨ على الأمة في سائر الأمور من غير تخصيص لبیان شرع من غيره، كما لم يخالف أحد في أن قوله تعالى: «النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم»^٩

١. في «ج، ص، ط، ف»: «وإذا».

٢. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ممّن تقدّم».

٣. في النسخ والحجري: «أن يكون». وما أثبتناه مطابق للمطبوع والمغني.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «ذكره».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٤٩ - ١٥١.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «إن أول ما نقول».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «من الذين تكلموا».

٨. في «ج، ص، ط»: «بوجوب الطاعة له». وفي «ف»: «لوجوب الطاعة له».

٩. الأحزاب (٣٣): ٦.

المُرَادُ بِهِ أَنَّهُ^١ أَوْلَىٰ بِتَدْبِيرِهِمْ وَبأن يُطِيعُوهُ وَيَنقَادُوا لِأَوَامِرِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّقْرِيرَ الْوَاقِعَ بِالْمُقَدِّمَةِ فِي خَبَرِ الْغَدِيرِ مُطَابِقٌ لِمَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْآيَةِ وَتُؤَافِقُ لِمَعْنَاهَا.

وَمَعَ هَذَا فَقَدْ أَجَابَ صَاحِبُ الْكِتَابِ عَنْ غَيْرِ مَا سَأَلَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ فِي السُّؤَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ فَرْضَ الطَّاعَةِ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ إِلَىٰ إِمَامَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَفَرْضُ الطَّاعَةِ لَا يَخْتَلِفُ فِي الْإِمَامِ وَالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وَقَالَ فِي الْجَوَابِ: «إِنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُقَدِّمَةِ مَعْنَى الْإِمَامَةِ، بَلْ مَعْنَى النَّبُوءَةِ»، وَهَذَا عُذُولٌ ظَاهِرٌ عَمَّا سَأَلَ نَفْسَهُ عَنْهُ^٢.

عَلَىٰ أَنَّهُ قَدْ فَسَّرَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَادَّعَىٰ أَنَّ الْمُرَادَ بَعْضُ^٣ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ وَجُوبُ الطَّاعَةِ؛ لِأَنَّ بَيَانَ الشَّرْعِ أَحَدُ مَا يُطَاعُ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ طَاعَتَهُ وَاجِبَةٌ فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَىٰ عَنْهُ؛ سَوَاءً كَانَ بَيَانُ شَرْعٍ أَوْ غَيْرِهِ. وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يُطِيعُوهُ فِي بَيَانِ الشَّرْعِ^٤ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ طَاعَتُهُ وَاجِبَةً عَلَيْهِمْ فِي كُلِّ أَمْرٍ عَلَى الْعُمُومِ.

[مشاركة الأئمة للنبي والإمام بمعنى خاص من المشاركة]

وَبَعْدُ، فَإِنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ ادَّعَىٰ أَنَّ ظَاهَرَ اللَّفْظِ يَقْتَضِي أَنَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمْ فِي أَمْرِ يُشَارِكُونَهُ فِيهِ، وَفَسَّرَ ذَلِكَ بِمَا لَا اشْتِرَاكَ فِيهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَإِنْ

١. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: - «أَنَّهُ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف» وَالْحَجَرِيِّ: «عَنْ نَفْسِهِ».

٣. فِي «د، ص، ط» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «بِبَعْضٍ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يُطِيعُوهُ فِي بَيَانِ الشَّرْعِ».

كَانَ مُبَيَّنًا لِلشَّرْعِ وَالْأُمَّةُ^١ قَائِمَةٌ بِمَا بَيَّنَّهُ^٢ لَهُمْ، فَلَمْ تُشَارِكْهُ^٣ الْأُمَّةُ فِي صِفَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ الْبَيَانَ الَّذِي يَخْتَصُّهُ هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ الْأُمَّةُ، وَلَيْسَ يَكُونُ قِيَامُهُمْ بِالشَّرْعِ مُشَارَكَةً لَهُ فِي الْبَيَانِ.

فَإِنْ فَتَعَ صَاحِبُ الْكِتَابِ لِنَفْسِهِ بِمَا ذَكَرَهُ^٤ فَمِثْلُهُ فِي مُقْتَضَى الْإِمَامَةِ^٥؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ مِنْ حَيْثُ وَجَبَتْ طَاعَتُهُ يُقِيمُ فِي الْأُمَّةِ الْأَحْكَامَ وَيَأْمُرُهُمْ وَيَنْهَاهُمْ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ مِنْ جِهَتِهِ وَالْإِمْتِثَالُ مِنْ جِهَتِهِمْ.

وَقَدْ دَلَّلْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ^٦ عَلَى أَنَّ تَصَرُّفَ الْإِمَامِ لُطْفٌ فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ وَالْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْمُقْبَحَاتِ^٧. وَهَذَا مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ؛ لِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ مِنَ الْقَبِيحِ وَفِعْلَ الْوَاجِبِ مِنْ جِهَةِ الْمُكَلَّفِينَ، وَمَا هُوَ لُطْفٌ فِيهِمَا مِنْ جِهَتِهِ.

وَقَدْ دَلَّلْنَا أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ حُجَّةٌ فِي بَيَانِ الشَّرْعِ، وَإِنْ كَانَ يُخَالِفُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ النَّبِيُّ مُبَيَّنًا لِلشَّرْعِ وَمُبْتَدِئًا بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ مِنَ الْبَشَرِ. وَمَا نَظَنُّ صَاحِبَ الْكِتَابِ يَحْمِلُ^٨ نَفْسَهُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ التَّقْرِيرَ^٩ اخْتَصَّ بِبَيَانِ الشَّرْعِ مَعَ هَذِهِ الْمَزْمِنَةِ الْمَخْصُوصَةِ^{١٠}؛ لِأَنَّ شُبْهَتَهُ فِي ذَلِكَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الصِّفَةِ،

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَالْأُمَّة».

٢. فِي «ج»: «بَيَّنَّهُ».

٣. فِي «ج، ص، ف»: «فَلَا يُشَارِكُهُ». وَفِي «د»: «فَلَمْ يُشَارِكْ». وَفِي الْحَجَرِيِّ: «فَلَمْ يُشَارِكْ».

٤. مِنْ كَوْنِ الْأُمَّةِ مُشَارَكَةً لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَعْنَى كَوْنِهِ مُبَيَّنًا لِلشَّرْعِ، وَالْأُمَّةُ قَائِمَةٌ بِهِ.

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «بِمَا ذَكَرَهُ لِنَفْسِهِ فَمِثْلُهُ فِي مَعْنَى الْإِمَامَةِ».

٦. تَقَدَّمَ فِي ج ١، ص ٢٢٢، ٢٦٩ - ٢٧١.

٧. فِي «د»: «عَنِ الْمُقْبَحَاتِ». وَفِي «ج، ط»: «مِنَ الْقَبِيحِ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «وَمَا نَظَنُّ» بِدَلِّ «وَمَا نَظَنُّ»، وَ«بِحَمْلٍ» بِدَلِّ «يَحْمِلُ»، وَهُمَا سَهُو.

٩. فِي «د، ص»: «التَّقْدِيرُ».

١٠. أَيَّ أَنَّ بَيَانَ الشَّرْعِ اخْتَصَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دُونَ الْإِمَامِ؛ لَكَوْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَتِمَّتْ بِمَزْمِنَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَهِيَ كَوْنُهُ مُبْتَدِئًا بِبَيَانِ الشَّرْعِ مِنْ دُونَ وَاسِطَةٍ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ.

و قد بينّا أنّها تدخّل في مقتضى الإمامة من الوجوه الثلاثة^١ التي لو لم تثبت منها إلا ما لا خلاف فيه من وجوب طاعة الإمام، ولزوم الدخول تحت أحكامه - ممّا يقتضي الاشتراك على الوجه الذي ذكره - لكان فيه كفاية في دفع^٢ كلامه.

[إرجاع معنى الإشفاق والرحمة إلى معنى فرض الطاعة]

فأمّا الإشفاق والرحمة، فليس يجوز أن يكون عليه السلام أشفق علينا وأرحم بنا بالإطلاق وفي كلّ أمرٍ وحالٍ، بل لا بُدَّ من أن يُقيّد ذلك بما يرجع إلى الدّين؛ فإذا قيّد به فقد عاد الأمر إلى فرض الطاعة؛ لأنّه لا يكون بهذه الصفة إلا من وجبت طاعته ولزوم الانقياد لأمره ونهيه^٣، وكيف لا تجب طاعة من يقطع على أنّه لا يختار لنا ويدعونا إلّا إلى ما هو أصلح لنا في ديننا، وأعوذ علينا، وأدخل في حسن النظر لمعادنا؟ وكأنّ^٤ صاحب الكتاب عبّر عن التقرير بفرض^٥ الطاعة بلفظ آخر يقوم مقامه؛ لأنّه لا فرق بين أن يقول: «إنّه أولى بأن نطيعه وننقاد له^٦» وبين أن يقول: «إنّه أولى بالإشفاق علينا وحسن النظر فيما يرجع إلى ديننا»؛ لأنّ الوصف الذي لا يثبت إلّا لمفترض الطاعة كالوصف بفرض الطاعة، وهذه الصفة -

١. و هي أنّ الأوامر من جهة الإمام والامتنال من جهة الأمة، وأن الامتناع من القبيح و فعل الواجب من جهة المكلفين و ما هو لطف فيهما من جهة الإمام، وأن الإمام حجة في بيان الشرع والأمة محجوجة ببيانه.

٢. في المطبوع والحجري: «رفع».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و إذا قيّد به فقد عاد الأمر إلى لزوم الانقياد لأمره ونهيه» بدل: «فإذا قيّد به فقد عاد الأمر...» إلى هنا.

٤. في «د» و المطبوع والحجري: «لا يجب».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «فكان».

٦. في المطبوع والحجري: «الفرض».

٧. في «د»: «بأن يطيعه و ينقاد له».

يَعْنِي الْإِشْفَاقَ وَ حُسْنَ النَّظَرِ فِي الدِّينِ - حَاصِلَةُ لِلْإِمَامِ عِنْدَنَا؛ فَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّ اللَّفْظَ لَا يَلِيقُ بِالْإِمَامَةِ، وَ يَلِيقُ بِمُقْتَضَى النُّبُوَّةِ؟!

[نفي أن يكون فرض الطاعة غير مقصود في مقدمة حديث الغدير]

و قوله: «لَيْسَ بِمَقْصُودٍ» لَا يُعْنِي شَيْئاً؛ لِأَنَّا قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ أَحَدًا لَمْ يَجْعَلْهُ غَيْرَ مَقْصُودٍ، وَ أَبْطَلْنَا شُبُهَةً مِّنْ حَمَلِهِ عَلَى خِلَافِ التَّحْقِيرِ بِفَرْضِ الطَّاعَةِ، وَ بَيَّنَّا أَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ^١ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْضُ مَا وَجَبَتْ لَهُ^٢ فِيهِ الطَّاعَةُ وَ الْانْقِيَادُ، أَوْ إِثْبَاتُ صِفَةٍ لَا تَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ تَجِبُ^٣ طَاعَتُهُ؛ فَكَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - إِذَا صَرْنَا إِلَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ - قَرَّرَهُمْ فِي الْمُقَدِّمَةِ بِأَحَدَى الصَّفَتَيْنِ^٤ اللَّتَيْنِ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمَا لَا تَحْصُلَانِ إِلَّا لِمُقْتَرَضِ الطَّاعَةِ^٥، وَ إِذَا أَوْجَبَ لغيرِهِ فِي الْكَلَامِ مِثْلَ مَا وَجَبَ لَهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ فَقَدْ حَصَلَتْ بِهِ^٦ الْبُغْيَةُ؛ لِأَنَّ مَنْ يَجِبُ^٧ طَاعَتُهُ عَلَى الْخَلْقِ فِي سَائِرِ أُمُورِ الدِّينِ لَا يَكُونُ إِلَّا الْإِمَامَ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا.

[نفي لزوم تفسير مقدمة الحديث بالإمامة]

و قوله: «لَا يُطْلَقُ فِي النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ إِمَامٌ كَمَا لَا يُطْلَقُ أَنَّهُ كَذَّابٌ وَ كَذَّا» لَا نَحْتَاجُ^٩

٣٠١/٢

١. و هما: أَنَّ الْمَقْصُودَ بِمُقَدِّمَةِ حَدِيثِ الْغَدِيرِ مَعْنَى النُّبُوَّةِ، أَوْ مَعْنَى الْإِشْفَاقِ وَ الرَّحْمَةِ.

٢. فِي «د» - «لَهُ».

٣. فِي «د» وَ الْحَجَرِي: «يَجِبُ».

٤. و هما: صِفَةُ كَوْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مُبَيَّنًّا لِلشَّرْعِ، وَ صِفَةُ الْإِشْفَاقِ وَ الرَّحْمَةِ.

٥. تَقَدَّمَ أَنْفَاءً.

٦. فِي «د» - «بِهِ» وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «لَهُ».

٧. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِي. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «تَجِبُ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف» - «أَنَّهُ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف» - «لَا يَحْتَاجُ».

إلى مُضايقته فيه - وإن كانَ غيرَ مُمتنعٍ إطلاقُ كَوْنِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه و آله إماماً لنا، بمعنى أَنَّهُ يَجِبُ علينا الاقتداءُ به و الإِمْتثالُ لأوامره -؛ لأنَّا لَمْ نَسْمَعْهُ^١ القولَ بأنَّ الرسولَ صَلَّى اللهُ عليه و آله قَرَّرَهم في المُقَدِّمةِ بكونه إماماً، و إنَّما ذَهَبنا إلى أنَّ التقريرَ وَقَعَ بفرض^٢ الطاعةِ التي تَجِبُ للرسولِ و الإمامِ و لا يَخْتَلِفُ فيهما، و لا خِلافَ بَيْننا و بَيْنه في أنَّ الرسولَ صَلَّى اللهُ عليه و آله تَجِبُ^٣ طاعته، و يَصِحُّ أن يُقَرَّرَ بوجوبها أُمَّتُهُ؛ فامتناعُ^٤ إطلاقِ لفظِ الإمامةِ عليه^٥ لا يَضُرُّنا، و لا يؤثرُ فيما قَصَدناه.

و قوله: «إذا لَمْ يَصِحَّ أن يُرادَ بقوله: «أَلَسْتُ أُولَى بِكُمْ مِنْكُمْ بِأَنْفُسِكُمْ؟» معنى الإمامةِ فَقَدْ بَطَلَ ما ادَّعَوْه».

فما رَأَيْنَاهُ أَبْطَلَ معنى الإمامةِ بشيءٍ أَكْثَرَ ممَّا ذَكَرَهُ^٦ مِنْ معنى الإِشْتِراكِ - و قد بَيَّنَّا أَنَّهُ يَدْخُلُ في معنى الإمامةِ^٧ - و بما^٨ ذَكَرَهُ مِنْ امتناعِ إطلاقِ لفظِ الإمامِ عَلَى الرسولِ، و ذَلِكَ غيرُ مُبْطِلٍ لِحصولِ^٩ معنى الإمامةِ في التقريرِ؛ لأنَّه اعْتَمَدَ أنَّ الرسولَ و إنْ كانَ يَقُومُ بما يَقُومُ به الإمامُ، فَإِنَّ الوَصْفَ بالإمامةِ لا يُطْلَقُ عَلَيْهِ

١. سَامَهُ الْأَمْرَ سَوَماً: كَلَّفَهُ إِثَامَهُ. وَ سَمُّهُ خَسْفاً، أَي. أَوْلَيْتُهُ إِثَامَهُ وَ أَرَدْتُهُ عَلَيْهِ. وَ يُقَالُ: سَمُّتُهُ حَاجَةً، أَي. كَلَّفْتُهُ إِثَامَهَا وَ جَسَمْتُهُ إِثَامَهَا؛ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَسْؤُمُونَكَ سُوءَ الْعُذَابِ» أَي. يُجَسِّمُونَكَ أَشَدَّ الْعَذَابِ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٣١٢ (سوم).

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «لِفَرْضِ».

٣. فِي «د»: «يَجِبُ».

٤. فِي «ج»، ص، ط، ف: «وَامْتِنَاعِ».

٥. فِي «ج»، ص، ط، ف: «- عَلَيْهِ».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «مِمَّا ذَكَرُوهُ».

٧. تَقَدَّمَ أَنْفَاءً فِي ص ٢٠٠.

٨. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «وَما» عَطْفاً عَلَى «مِمَّا».

٩. فِي «ص»: «بِحَصُولِ».

و المعنى حاصل له. و على^١ هذا فما المانع^٢ من أن يكونَ التقريرُ وَقَعَ بفرضِ الطاعة، و هو معنى الإمامة؟ لأنَّ المرادَ بقولنا: «إنَّه بمعناها» أنَّ هذه الصفة لا تحصلُ بعدَ النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله إلَّا لِمَن كَانَ إماماً قائماً بما يقومُ به الأئمةُ، وإن كَانَ إطلاقُ الاسمِ يَمْتَنِعُ^٣؛ لِمَا ذَكَرَهُ.

٣٠٢/٢

فأما حكايته عن كثيرٍ من شيوخه دفعَ التواترَ بالمقدمة: فليس بحجة، و قد دلَّلنا فيما مضى^٤ على أنَّ الشيعة تتواترُ بالخبرِ بمقدمة الحديث^٥، و أكثرُ مَنْ رَوَاهُ مِنَ العامةِ رَوَى المُقدمةَ أيضاً^٦ و إنما أغفلها مِنَ الرواةِ قَلِيلٌ مِنْ كثيرٍ، و بينا ما يَصِحُّ أن يكونَ عُذراً في تركِ مَنْ تَرَكَ روايتها^٧. و ليسَ يجوزُ أن يُجْعَلَ إغفالُ مَنْ أغفلها حُجَّةً في دفعِ روايةٍ مِنْ رواها.

و أما^٨ اقتصارُ أمير المؤمنين عليه السلام في الاحتجاجِ على ذكرِ ما عدا المُقدمة مِنَ الخبرِ^٩: فإنَّه لا يدلُّ أيضاً على بطلانها؛ لأنَّه عليه السلام احتجَّ مِنَ الخبرِ بما

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «فعلى».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «فعلى هذا الوجه ما المانع».

٣. في «ج، ص»: «يمنع».

٤. ذكر المصنَّف رحمه الله في ص ١٤٩ أنَّ نَقْلَةَ الشيعة كلَّهم ينقلون الخبر بمقدمته. و مِنْ رأيه رحمه الله أنَّ نقل الشيعة كافٍ لحصول التواتر. راجع: ص ١٣٩ - ١٤١، و أيضاً ج ٢، ص ٣٣٠ - ٣٣١.

٥. في «ج، ص»: «فيما مضى أنَّ عند الشيعة يتواتر الخبر بمقدمته». و في «ط، ف»: «فيما مضى أنَّ الشيعة يتواتر بالخبر بمقدمته».

٦. مسند أحمد، ج ١، ص ١١٨، ح ٩٥٠، و ص ١١٩، ح ٩٦١، و ج ٤، ص ٢٨١، ح ١٨٥٠٢، و ص ٣٧٠، ح ١٩٣٢١؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٣، ح ١١٦؛ المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٩٤ - ١٩٥، ح ١٩٥، ج ٦ و ٥٠٧٠؛ مسند البزار، ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٦٣٢، و ج ٣، ص ٣٥، ح ٧٨٦، و ج ٤، ص ٤١، ح ١٢٠٣؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٣٦٧.

٧. تقدَّم في ص ١٤٨ - ١٥١.

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «فأما».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «على ذكره دون ذكر المقدمة في الخبر».

يَكُونُ الإِعْتِرَافُ بِهِ اعْتِرَافاً بِالْجَمِيعِ، عَلَى عَادَةِ النَّاسِ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الإِحْتِجَاجَاتِ.
وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي هَذَا.^١

وَذَكَرْنَا أَيْضاً أَنَّ طَرِيقَةَ التَّقْسِيمِ^٢ غَيْرُ مُفْتَقِرَةٍ إِلَى الْمُقَدِّمَةِ، وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي
الطَّرِيقَةِ الْأُولَى^٣ الَّتِي اعْتَمَدْنَاهَا، وَطَرِيقُ إِثْبَاتِهَا وَاضِحٌ بِمَا أوردناه.

[التقرير الرابع: طريقة الإجماع]

وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى الْإِمَامَةِ بِالْخَبَرِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْمُقَدِّمَةِ؛ وَهُوَ
أَنْ يُقَالَ: قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظَةُ «مَوْلَى» مِنَ الْأَقْسَامِ مَعْنَى الْإِمَامَةِ^٥ -
بِمَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ^٦ -، وَوَجَدْنَا كُلَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ لَفْظَ خَبَرِ الْغَدِيرِ يَحْتَمِلُ
مَعْنَى الْإِمَامَةِ - وَ أَنَّ لَفْظَةَ «مَوْلَى» يَقْتَضِيهَا فِي جُمْلَةٍ أَقْسَامُهَا - يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ
هِيَ الْمُرَادَةُ^٧ بِالْخَبَرِ. وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ قَوِيَّةٌ يُمَكِّنُ أَنْ تُعْتَمَدَ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَوْ صَحَّ وَ ثَبَّتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا قَالُوهُ، لَمْ يَجِبْ فِيمَا تَعَقُّبُهُ^٨
مِنْ الْجُمْلَةِ أَنْ يُرَادَ بِهِ ذَلِكَ؛ بَلْ يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ لَفْظُهُ،

١. تقدّم في ص ١٤٨.

٢. تقدّمت في ص ١٦٨ - ١٧١.

٣. تقدّمت في ص ١٣٧.

٤. تقدّم ذكر ذلك في ص ١٩٥.

٥. في المطبوع والحجري: «الإمام».

٦. تقدّم في ص ١٦٩ - ١٧٠.

٧. في «د»، ص، ط، و حاشية «ج»: «المراد».

٨. في المغني: «فيما يعقبه».

فَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ يَقْتَضِي مَا ذَكَرُوهُ فَلَا وَجْهَ لَتَعْلُقِهِمْ بِالْمُقَدَّمَةِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ لَمْ يَصِرْ مُقْتَضِيًّا لَهُ لِأَجْلِ الْمُقَدَّمَةِ.

وَإِنَّمَا قَدَّمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١ ذَلِكَ لِيُؤَكِّدَ مَا يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُمْ مِنْ وَجوبِ مُوالاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَموالاةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ فَيَمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُلْزِمَ غَيْرَهُ أَمْرًا عَظِيمًا فِي نَفْسِهِ أَنْ يُقَدَّمَ مِثْلُ^٣ هَذِهِ الْمُقَدَّمَاتِ؛ تَأْكِيدًا لِحَقِّ الرَّجُلِ الرَّئِيسِ السَّيِّدِ^٤ الَّذِي يُرِيدُ إلْزَامَ قَوْمِهِ أَمْرًا، فَيَقُولَ لَهُمْ: «أَلَسْتُ الْقَائِمَ بِأُمُورِكُمْ، وَالذَّابَّ عَنْكُمْ^٥، وَالنَّاصِرَ لَكُمْ، وَالْمُنْعِمَ عَلَيْكُمْ؟» فَإِذَا قَالُوا: «نَعَمْ» فَيَقُولُ^٦ عَنْدَهُ: «فافْعَلُوا كَيْتَ وَكَيْتَ» وَإِنْ كَانَ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ^٧ ثَانِيًا لَا يَتَّصِلُ بِمَا أَمَرَهُمْ أَوَّلًا، وَيَكُونُ^٨ لِتَقْدِيمِ^٩ ذَلِكَ حِكْمَةً^{١٠}.

وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ، فَإِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا بِغَائِطٍ^{١١}

١. في «د» والمطبوع والحجري: «صلى الله عليه وآله»، وكذلك في الموارد الآتية.

٢. في المغني: - «عليه السلام».

٣. في المغني: «قبل».

٤. في المغني: «و السيد».

٥. في «ج، ص، ط، ف» والمغني: «أ لست القيم بأُمُوركم والنائب عنكم».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «قال». وفي المغني: «يقول».

٧. في «ج، ص، ط، ف» والمغني: - «به».

٨. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع والحجري: «ولا يكون».

٩. في «ج، ط»: «لتقديمه». وفي «د» والمغني: «تقديم».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «حكم».

١١. في المغني: «لغائط».

و لا يُولِ^١». ^٢فقدّم عليه السلام عند إرادته بيان ما يختص بحال الخلوة ما يدل على إشفاق و حسن نظر؛ فكَذَلِكَ^٣ القول فيما ذكرناه.
و لو أن الذي ذكرناه صرّح به عليه السلام ليسلم من العيب^٤؛ بأن يقول:
«أَلَسْتُ أُولَى بِكُمْ فِي بَيَانِ الشَّرْعِ لَكُمْ^٥، و مَا يَجِبُ عَلَيْكُمْ، و مَا يَحِلُّ^٦
و مَا يَحْرُمُ؟ فَإِذَا كُنْتُ كَذَلِكَ فِي بَابِ الدِّينِ، فَمَنْ يَلْزُمُهُ مُوَالَاتِي بَاطِنًا
و ظَاهِرًا^٧ بِالْأَعْظَامِ و الْمَدَحِ و الثُّبْرَةِ، فَلْيُؤَالِ عَلِيًّا عَلَى هَذَا الْحَدِّ»
لَكَانَ^٩ الْكَلَامُ حَسَنًا مُسْتَقِيمًا يَلِيْقُ بَعْضُهُ بَبَعْضٍ.
و إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ مَا ذَكَرُوهُ لَوْ كَانَ مَتَى حُمِلَتِ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ عَلَى مَا
قُلْنَاهُ تَبَتْ^{١٠} عَنِ الْجُمْلَةِ الْأُولَى و نَافَرَتْهَا، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْحَالُ مَا

٣٠٤/٢

١. في «ج، ص، ط، ف»: «أو بول» بدل «و لا بول».

٢. مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٧٣٦٢، و ص ٣٥٠، ح ٧٤٠٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١١٤، ح ٣١٣؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ١٨٢، ح ٦٧٤؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٣٨، ح ٤٠؛ مسند الحميدي، ج ٢، ص ٤٣٤، ح ٩٨٨.

٣. في المغني: «و كذلك».

٤. هكذا في «د». و في «ج، ص، ط، ف» و الحجري: «و لو أن الذي ذكرناه صرّح به عليه السلام لكان خارجاً من العيب». و في المطبوع: «و لو أن الذي ذكرناه صرّح به لكان خارجاً من العيب صلى الله عليه و آله ليسلم من العيب». و في المغني: «و لو أن الذي ذكرناه صرّح به عليه السلام عند إرادته بيان ما يختص بحال الوقت ليسلم من العيب».

٥. في المغني: - «لکم».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: + «عليکم».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: - «ما».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «ظاهراً و باطناً».

٩. في «ج، ص، ف»: «و لكان».

١٠. في المغني: «انتفت». و تَبَتْ، أي تباعدت. و نَبَا الشَّيْءُ: بَعُدَ. المصباح المنير، ص ٥٩١ (نبا).

ذَكَرْنَاهُ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ لَا خَلَلَ فِيهِ [فَلَا وَجْهَ لِمَا ذَكَرُوهُ].^١

يُقَالُ لَهُ: قَدْ مَضَى فِي جُمْلَةٍ مَا قَدَّمَاهُ مِنَ الْكَلَامِ^٢ مَا يُبْطِلُ مَعَانِيَ^٣ فَصْلِكَ هَذَا:

[بَيَانُ الْحَاجَةِ إِلَى مَقْدَمَةِ الْحَدِيثِ لِأَجْلِ إِثْبَاتِ الْإِمَامَةِ]

فَأَمَّا^٤ نَفْيُكَ لِأَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُقْتَضِيًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَجْلِ الْمُقَدِّمَةِ، وَ قَوْلُكَ: «يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ^٥ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ لَفْظُهُ، مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةٍ لِلْمُقَدِّمَةِ» فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّكَ إِنْ أَرَدْتَ بِذَلِكَ الْاِقْتِضَاءَ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِمَالِ لَا عَلَى^٦ الْإِجَابِ، فَالْلَفْظُ لَيْسَ يَصِيرُ لِأَجْلِ الْمُقَدِّمَةِ مُقْتَضِيًا لَغَيْرِ^٧ مَا كَانَ مُقْتَضِيًا لَهُ. وَإِنْ أَرَدْتَ بِالْاِقْتِضَاءِ الْإِجَابَ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ بُرُودَ الْمُقَدِّمَةِ لَا بُدَّ مِنْ تَخْصِيصِ اللَّفْظِ الْوَارِدِ مِنْ بَعْدِهَا بِمَعْنَاهَا، وَ ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ.

وَمِمَّا يُبَيِّنُ صَحَّةَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: «عَبْدِي حُرٌّ» وَ لَهُ عَبِيدٌ كَثِيرٌ^٨، لَفْظُهُ مُحْتَمِلٌ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ سَائِرِ عَبِيدِهِ. فَإِذَا قَالَ بَعْدَ أَنْ يُقَرَّرَ بِمَعْرِفَةِ بَعْضِ عَبِيدِهِ مِمَّنْ يُسَمِّيهِ وَ يُعَيِّنُهُ: «فَعَبْدِي حُرٌّ» كَانَ كَلَامُهُ الثَّانِي مَحْمُولًا عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ عَلَى الْعَبْدِ الَّذِي قَدَّمَ تَعْيِينَهُ وَ تَعْرِيفَهُ، وَ صَارَ قَوْلُهُ: «فَعَبْدِي حُرٌّ» إِذَا وَزَدَ بَعْدَ الْمُقَدِّمَةِ

١. المعني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٥١ - ١٥٢. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «قد مضى في كلامك وجوابنا عنه».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «معنى».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «أو أمّا».

٥. في التلخيص: «+ الكلام».

٦. في «ج»: «+ سبيل».

٧. في المطبوع: «فغير».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «كثير».

مُقْتَضِيًا عَلَى سَبِيلِ الْإِجَابِ لِمَا^١ لَوْ لَمْ يَحْصُلِ الْمُقَدِّمَةُ^٢ لَمْ يَكُنْ مُقْتَضِيًا لَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَإِنْ كَانَ يَقْتَضِيهِ عَلَى طَرِيقِ الْإِحْتِمَالِ.

وَأَمَّا^٣ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ» إِلَى آخِرِ الْخَبَرِ، فَعَبْرٌ مُعْتَرِضٌ عَلَى كَلَامِنَا؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يُوْرَدْ فِي الْكَلَامِ الثَّانِي لَفْظًا يَحْتَمِلُ^٤ مَعْنَى الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ، وَأَرَادَ بِهِ خِلَافَ مَعْنَاهُ. وَالَّذِي أَنْكَرَنَاهُ فِي خَبَرِ الْعَدِيرِ غَيْرُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَوْ لَمْ يُرِدْ بِلَفْظَةِ «مَوْلَى» مَعْنَى «أُولَى» لَكَانَ قَدْ أُوْرِدَ لَفْظًا مُحْتَمِلًا لِمَا تَقَدَّمَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْمَعْنَى^٥ الْمُتَقَدِّمِ. وَفَسَادُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ.

وَلَيْسَ يُنْكَرُ^٦ أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَوْ^٧ صَرَّحَ بِمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ - عَلَى سَبِيلِ التَّقْدِيرِ - مُفِيدًا بِكَلَامِهِ^٨ خَارِجًا^٩ عَنْ الْعَبَثِ، إِلَّا أَنَّهُ^{١٠} مَتَى لَمْ يُصْرَحْ بِذَلِكَ^{١١} وَأُوْرِدَ اللَّفْظُ الْمُحْتَمِلُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ، كَمَا أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَى جَمَاعَةٍ فَقَالَ^{١٢} لَهُمْ: «أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ ضَيْعَتِي الْفُلَانِيَّةَ؟» ثُمَّ قَالَ:

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أَمَّا».

٢. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: - «الْمُقَدِّمَةُ». وَفِي التَّلْخِصِ: «لَمْ تَحْصُلْ» بَدَلِ «لَمْ يَحْصُلْ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَأَمَّا».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «+ عَلَى».

٥. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «مَعْنَى».

٦. فِي التَّلْخِصِ: «بِمُنْكَر».

٧. فِي التَّلْخِصِ: - «لَوْ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «التَّقْرِير».

٩. هَكَذَا فِي «د» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي «ج، ص، ط، ف»: «وَكَلَامِهِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِي: «فَكَلَامِهِ».

١٠. هَكَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ وَالتَّلْخِصِ. وَفِي «د»: «وُ خَارِجًا». وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِي: «خَارِج».

١١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَأَنَّهُ» بَدَلِ «إِلَّا أَنَّهُ».

١٢. فِي التَّلْخِصِ: - «بِذَلِكَ».

١٣. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «وَقَالَ».

«فاشهدوا أَنَّ ضَيْعَتِي وَقَفَّ» لا يَجُوزُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْ لَفْظِهِ الثَّانِي إِذَا كَانَ حَكِيمًا إِلَّا وَقَفَّهَ لِلضَّيْعَةِ الَّتِي قَدَّمَ ذِكْرَهَا^١، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا^٢ أَنْ يُصْرَحَ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَيَقُولَ بَعْدَ تَقْرِيرِهِ بِمَعْرِفَةِ الضَّيْعَةِ: «فاشهدوا أَنَّ ضَيْعَتِي الَّتِي تُجَاوِرُهَا وَقَفَّ» فَيُصْرَحَ بِوَقْفِهِ غَيْرِ الضَّيْعَةِ الَّتِي سَمَّاها^٣ وَعَيْنَهَا.
و هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَأْتِي عَلَى كَلَامِهِ^٤.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ -بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ التَّعَلُّقَ بِإِمْسَاكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَصْحَابِهِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ^٥ عَنِ الْاِحْتِجَاجِ بِالنَّصِّ مِنْ خَبَرِ يَوْمِ الْغَدِيرِ فِي الْمَوَاقِفِ الَّتِي وَقَعَ التَّنَازُعُ فِي الْإِمَامَةِ^٦ فِيهَا^٧، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهَا^٩ مُسْتَوْفَى^{١٠}:-
وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا أَبُو هَاشِمٍ: إِنَّ ظَاهَرَ الْخَبَرِ يَقْتَضِي إِثْبَاتَ^{١١} مَا أُثْبِتَهُ^{١٢} عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١٣} لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَالِ، وَذَلِكَ لَا يَتَأْتِي فِي الْإِمَامَةِ

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: + «و لا يجوز أن يفهم و الحال هذه غير ذلك».
٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «يجوز».
٣. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «أَوْ».
٤. فِي التَّلْخِصِ: «و هذه الجملة كافية في إبطال ما ذكره».
٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «رضوان الله عليهم أجمعين».
٦. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١٥٢.
٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «ووقع التنازع فيها في الإمامة».
٨. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «فقد».
٩. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «عليه».
١٠. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٣٩١ - ٣٩٣.
١١. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْمَغْنِي: «إثبات حال».
١٢. فِي الْمَغْنِي: «إثبات حال بيّنة».
١٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «صلى الله عليه و آله». وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

[فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ].^١ و متى قالوا: إِنَّ الظاهرَ و إن اقتَضَى الحالُ فَإِنَّا نَحْمِلُهُ عَلَى بَعْدِ مَوْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَمْ يَكُونُوا بِذَلِكَ أَوْلَى مِمَّنْ حَمَلَهُ^٢ عَلَى الْوَقْتِ الَّذِي بُويعَ فِيهِ، وَ يَكُونُ ذَلِكَ أَوْلَى؛ لِمَا تَبَيَّنَ بِالْدَلِيلِ مِنْ صَحَّةِ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ.

و قَالَ: متى قالوا: «تَثْبُتُ لَهُ الْإِمَامَةُ فِي الْحَالِ، لَكِنَّهُ إِمَامٌ صَامِتٌ»، قِيلَ لَهُمْ: فَيَجِبُ أَنْ لَا يَصِيرَ نَاطِقًا بِهَذَا الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى كَوْنِهِ إِمَامًا صَامِتًا. و متى قالوا: «إِنَّهُ^٣ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ إِمَامًا نَاطِقًا»، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ فِي الْوَقْتِ.

و بَيَّنَّ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ إِمَامٌ^٤ مَعَ أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِمَا إِلَى الْأَثْمَةِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ.^٥

و قَالَ: لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ اسْتَدَّلَّ بِذَلِكَ عَلَى النَّصِّ وَ بَيْنَ مَنْ قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي بَكْرٍ: «أَتْرَكُوا لِي^٦ أَخِي وَ صَاحِبِي، صَدَّقَنِي حَيْثُ كَذَّبَنِي النَّاسُ»^٨ هُوَ^٩ نَصٌّ عَلَى إِمَامَتِهِ^{١٠} بَعْدَ وَفَاتِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا

١. ما بين المعقوفين من المغني.

٢. في «ص، ط»: «من حملة».

٣. في «ج، ط»: «به» بدل «إنه».

٤. كلمة «بأنه إمام» كانت مطموسة في أصل المغني، و قال المحقق في الهامش: لعلها «ثابتاً».

٥. في «ف»: «+» «القيام به». و «في حال حياته» أي حال حياة الرسول صلى الله عليه و آله.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «-» «لأبي بكر».

٧. في المغني: «-» «أتركوا لي».

٨. مسند أحمد، ج ١، ص ٤٣٩، ح ٤١٨٢؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٥٥، ح ٣/٢٣٨٣؛ أسد الغابة،

ج ٣، ص ٢١٣؛ أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٦٧، مع اختلاف.

٩. في المغني: «فهو». و في المطبوع و الحجري: «و هو».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «على إمامة أبي بكر».

رُوي، نَحْوُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَا تَتَّخِذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا»^١ و قَوْلُهُ: «إِقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ، وَ عُمَرُ»^٢ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا اشْتَهَرَتْ فِيهِ الرِّوَايَةُ^٣.

يُقَالُ لَهُ: إِنَّ الْكَلَامَ فِي الزَّامِنَا حَمَلَ الْخَبَرِ عَلَى إِجَابِ الْإِمَامَةِ فِي الْحَالِ فَقَدْ مَضَى مُسْتَقْصَى^٥.

و الَّذِي يُبْطِلُ قَوْلَ مَنْ الزَّامَنَا وَجِبَ النَّصُّ بِهِ بَعْدَ عُثْمَانَ: مَا تَقَدَّمَ^٦ أَيْضًا عِنْدَ كَلَامِنَا فِي النَّصِّ الْجَلِيِّ، وَ هُوَ أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى أَنَّ إِمَامَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٧ بَعْدَ قَتْلِ عُثْمَانَ لَمْ تَحْضُلْ لَهُ بَنَصٌّ مِنَ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٨ تَنَاولَ تِلْكَ الْحَالَ، وَ اخْتَصَّ بِهَا دُونَ مَا تَقَدَّمَهَا^٩.

و يُبْطِلُهُ أَيْضًا: أَنَّ كُلَّ مَنْ اثْبَتَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّصَّ عَلَى الْإِمَامَةِ بِخَبَرِ الْغَدِيرِ، اثْبَتَهُ عَلَى اسْتِقْبَالِ وَفَاةِ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ غَيْرِ تَرَاحٍ عَنْهَا.

١. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٢٤٣٢، و ص ٤٣٩، ح ٤١٨٢؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٧٨، ح ٤٥٥؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٧٧، ح ٢٣/٥٣٢، و ج ٤، ص ١٨٥٤، ح ٢/٢٣٨٢، و ص ١٨٥٥، ح ٣/٢٣٨٣ و ٧/٢٣٨٣؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٠٩، ح ٣٦٦١؛ المعجم الكبير، ج ٢، ص ١٦٨، ح ١٦٨٧، و ج ١٠، ص ١٠٥، ح ١٠١٠٦ و ١٠١٠٧.
٢. المعجم الأوسط، ج ٤، ص ١٤٠، ح ٣٨١٦؛ مسند الشافعيين، ج ٢، ص ٥٧، ح ٩١٣؛ مسند الحميدي، ج ١، ص ٢١٤، ح ٤٤٩؛ حلية الأولياء، ج ٩، ص ١٠٩ و ١٨٥.
٣. في «ج، ص، ط، ف»: «مِمَّا اشْتَهَرَ بِالرِّوَايَةِ وَ ظَهَرَ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «مِمَّا اشْتَهَرَ فِي الرِّوَايَةِ».
٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٥٢ - ١٥٣.
٥. تقدّم في ص ١٨٧ و ما بعدها.
٦. في «ج، ص، ط، ف»: «فَقَدْ تَقَدَّمَ».
٧. في «ج، د، ص، ط»: «- عَلَيْهِ السَّلَام».
٨. في «ج، ص، ط، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَام».
٩. تقدّم في ص ٣٣.

[إبطال الأخبار التي استدل بها على سبيل المعارضة على النص على أبي بكر]

فأما الأخبار التي أوردتها على سبيل المعارضة: فالإضراب عن ذكرها و تركها
تعاطي الانتصاف من المستدلين بخبر الغدير بها^١ أستر على مؤيديها.
وأول ما في هذه الأخبار أنها لا تساوي ولا تداني خبر الغدير في باب^٢ الصحة
و الثبوت و وقوع العلم؛ لأننا قد بينا فيما تقدم^٣ تواتر النقل بخبر الغدير
و وقوع العلم به لكل من سمع^٤ الأخبار، و أنه مما أجمعت الأمة على قبوله، و إن
كانوا مختلفين في تأويله، و ليس شيء من هذا في الأخبار التي ذكرها.

٣٠٧/٢

[بطلان حديثي الخلّة و الاقتداء]

على أن أصحابنا قديماً قد تكلموا^٥ على هذه الأخبار، و بينوا أن حديث الخلّة
يتناقض^٦، و يبطل آخره أوله؛ لأنهم يروون عنه صلى الله عليه و آله أنه قال: «لو
كنت متخذاً خليلاً لآتخذت فلاناً خليلاً، و لكن وداً و إخواناً إيماناً»^٧. فأول الخبر
يقتضي أن الخلّة لم تقع، و آخره يقتضي وقوعها على الشرط المذكور الذي يعلم
كل أحد أن الخلّة منه صلى الله عليه و آله لا تكون^٨ إلا عليه؛ لأنه لا يصح أن يخال
أحداً إلا في الإيمان و ما يقتضيه الدين.

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «لها».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «باب».

٣. في «د»: «فيما مضى». و تقدم في ص ١٣٩ - ١٤١.

٤. في حاشية «ف» و المطبوع و الحجري: «صح».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «أن أصحابنا قد تكلموا قديماً».

٦. في المطبوع: «يناقض».

٧. مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٧٨، ح ١٥٩٦٤، و ج ٤، ص ٢١١، ح ١٧٨٨٥؛ الجامع الصحيح، ج ٥،

ص ٦٠٧، ح ٣٦٥٩؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٥٥٢، ح ٣٢٥٩٤.

٨. في النسخ: «لا يكون». و ما أثبتناه من المطبوع و الحجري و التلخيص.

و يَذْكُرُونَ أَيْضاً فِي ذَلِكَ مَا يَرَوْنَهُ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قُبِيلٌ^١ وَفَاتِهِ: «بَرِئْتُ إِلَى كُلِّ خَلِيلٍ مِنْ خُلَّتِهِ^٢؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ^٣ قَدْ اتَّخَذَ صَاحِبَكُمْ خَلِيلًا^٤». وَ يَقُولُونَ: إِنْ كَانَ أَثَبَّتَ الْخُلَّةَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ غَيْرِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ، فَقَدْ نَفَاهَا^٥ وَ بَرِئَ مِنْهَا قَبْلَ وَفَاتِهِ.

وَ أَفْسَدُوا حَدِيثَ الْإِقْتِدَاءِ بِأَنْ ذَكَرُوا أَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِقْتِدَاءِ بِالرُّجُلَيْنِ يَسْتَحِيلُ؛ لِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهِمَا وَ أَعْمَالِهِمَا، وَ الْإِقْتِدَاءُ بِالْمُخْتَلِفَيْنِ وَ الْإِتْبَاعُ لِهَمَا مُتَعَذِّرٌ^٦ غَيْرُ مُمَكِّنٍ. وَ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي عَصْمَتَهُمَا وَ الْمَنْعَ مِنْ جَوَازِ الْخَطَا عَلَيْهِمَا، وَ لَيْسَ هَذَا بِقَوْلٍ^٧ لِأَحَدٍ فِيهِمَا.

وَ طَعَنُوا فِي رَوَايَةِ الْخَبْرِ بِأَنَّ رَاوِيَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ^٨، وَ هُوَ مِنْ شَيْعِ بَنِي

٣٠٨/٢

١. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «قبل».

٢. في «د» و الحجري: «من خليله». و في المطبوع: «من خليل».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «تعالى».

٤. مسند أحمد، ج ١، ص ٣٧٧، ح ٣٥٨٠، و ص ٣٨٩، ح ٣٦٨٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٦،

ح ٩٣؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٢٨، ح ٨٢؛ مسند أبي يعلى، ج ٩، ص ١١١،

ح ٥١٨٠؛ المعجم الكبير، ج ١٩، ص ٤١ - ٨٩.

٥. في التلخيص: «نفاها».

٦. في «د»: «و إِتْبَاعُ الْمُخْتَلِفِينَ مُتَعَذِّرٌ» بدل «و الْإِقْتِدَاءُ بِالْمُخْتَلِفِينَ وَ الْإِتْبَاعُ لِهَمَا مُتَعَذِّرٌ».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «هذا القول».

٨. هو أبو عمر - و يقال: أبو عمرو - عبد الملك بن عمير بن سويد بن حارثة اللخمي الكوفي القطبي الفرسى. كان قاضياً على الكوفة بعد الشعبي، و هو من مشاهير التابعين، رأى أمير المؤمنين عليه السلام، و روى عن جابر بن عبد الله. و كانت وفاته سنة ١٣٦هـ.

قال العسقلاني في تهذيب التهذيب (ج ٦، ص ٤١١): «قال علي بن الحسن الهسجاني عن أحمد: عبد الملك مضطرب الحديث جداً مع قلّة روايته ... و قال إسحاق بن منصور: ضعّفه أحمد جداً». و في ميزان الاعتدال (ج ٢، ص ١٥١): «كان من أوعية العلم، ولي قضاء الكوفة بعد

أُمِّيَّةٌ، وَمِمَّنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ لَهُمْ، وَكَانَ شَدِيدَ النَّصْبِ وَالْإِنْحِرَافِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ
أَيْضاً، ظَنِيناً فِي نَفْسِهِ وَأَمَانَتِهِ^١.

و رُوِيَ^٢ أَنَّهُ كَانَ يَمُرُّ عَلَى أَصْحَابِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ هُمُ
جَرَحِي فَيُجْهِزُهُ عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا عَوْتَبَ عَلَى^٣ ذَلِكَ قَالَ: إِنَّمَا أُريدُ^٤ أَنْ أُرِيحَهُمْ^٥.
و فِيهِمْ^٦ مَنْ حَكِيَ رَوَايَةَ الْخَبَرِ بِالنَّصْبِ^٧، وَ جَعَلَ أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرَ عَلَى هَذِهِ
الرَّوَايَةِ مُنَادِيَيْنِ مَأْمُورَيْنِ بِالْإِقْدَاءِ بِالْكِتَابِ وَ الْعِتْرَةِ، وَ جَعَلَ قَوْلَهُ: «اللَّذِينَ مِنْ

«الشعبي و لكّنه طال عمره و ساء حفظه. قال أبو حاتم: ليس بحافظ، تغيّر حفظه. و قال أحمد: ضعيف يغلط. و قال ابن معين: مخلط. و قال ابن خراش: كان شعبة لا يرضاه». و لقد استعرض علماء الحديث من السنّة هذا الحديث بالنقد و الردّ من شتى طرقه؛ قال الذهبي في ميزان الاعتدال (ج ٣، ص ٨٦): «حدّثنا أحمد بن الخليل، حدّثنا إبراهيم بن محمّد الحلبي، حدّثني محمّد بن عبد السلام بن عمر بن القاسم، حدّثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «اقتدوا باللذين من بعدي» فهذا لا أصل له من حديث مالك، بل هو معروف من حديث حذيفة بن اليمان. و قال الدار قطني: العمري هذا يحدث عن مالك بأباطيل. و قال ابن مندة: له مناكير». و قال في (ج ١، ص ٤٨): «أحمد بن صالح، عن ذي النون المصري، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر بحديث: «اقتدوا باللذين من بعدي»، و هذا غلط، و أحمد لا يعتمد عليه». و في لسان الميزان (ج ١، ص ١٨٨) مثل ذلك. راجع: الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣١٣، الرقم ٢٤١٣؛ أخبار القضاة، ص ٤٨٩؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٦٤، الرقم ٣٧٦.

١. في «د، ط»: «و إمامته».
٢. في «ج»: «و يروى».
٣. في «ج، ص، ط، ف»: «في».
٤. في «ج، ص، ط، ف»: «أردت».
٥. في تلخيص الشافعي، ج ٣، ص ٣٣: «و هو الذي قتل عبد الله بن يقطر رسول الحسين بن عليّ إلى مسلم بن عقيل حيث رمى به ابن زياد من فوق القصر و به رمق، فأجهز عليه، فلما عوتب على ذلك قال: إِنَّمَا أردت أن أريحه، استهزاءً بالقتل و قلةً بمبالاة...».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «و منهم».

٧. أي «أبا بكر» بدل «أبي بكر».

بَعْدِي» كنايةً عن الكتابِ و العِترَةِ. و اسْتَشْهَدَ عَلَى صَحَّةِ تَأْوِيلِهِ بِأَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْخَبَرِ بِالْتَّمَسُكِ بِهِمَا وَ الرُّجُوعِ إِلَيْهِمَا فِي قَوْلِهِ: «إِنِّي مُخْلَفٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضَلُّوا؛ كِتَابَ اللَّهِ وَ عِترَتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَ إِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرْدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ».^١

و أَبْطَلَ مَنْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي تَأْوِيلِ الْخَبَرِ اعْتِرَاضَ الْخُصُومِ بِلَفْظِ «اقْتَدُوا» وَ أَنَّهُ خِطَابٌ لِلْجَمْعِ^٢ لَا يَسُوعُ تَوَجُّهُهُ إِلَى الْإِثْنَيْنِ، بَأَن قَال: لَيْسَ يُنْكَرُ^٣ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «اقْتَدُوا»^٤ مُتَوَجِّهًا إِلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ، وَ قَوْلُهُ: «مِنْ بَعْدِي أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرُ» نِدَاءٌ لِهَما^٥ عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِصِ لِهَما؛ لِتَأْكِيدِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمَا. وَ شَرَحَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مَوْجُودًا^٦ فِي مَوَاضِعِهِ مِنَ الْكُتُبِ، وَ إِنْ كَانَ مُخَالَفُونَا يَدْفَعُونَ وَرُودَ الرِّوَايَةِ بِالنَّصْبِ

١. حديث الثقلين من الأحاديث المتواترة عند الفريقين، رواه طائفة من علماء السنة لا يحصون كثرة، منها: مسند أحمد، ج ٣، ص ١٤، ح ١١١٩، و ص ١٧، ح ١١١٤٧؛ و ص ٢٦، ح ١١٢٢٧، و ج ٤، ص ٣٧١، ح ١٩٣٣٢؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٥٢٤، ح ٣٣١٦؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٦٢، ح ٣٧٨٦، و ص ٦٦٣، ح ٣٧٨٨؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٢٩٧، ح ١٠٢١، و ص ٣٠٣، ح ١٠٢٧؛ مسند البزار، ج ٣، ص ٨٩، ح ٨٦٤؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ١٧٦، ح ٥؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١١٨، ح ٤٥٧٦، و ص ١٦٠، ح ٤٧١١؛ المعجم الكبير، ج ٣، ص ٦٥، ح ٢٦٧٩، و ج ٥، ص ١٥٤، ح ٤٩٢٢، و ص ١٦٦، ح ٤٩٦٩، و ص ١٦٩ - ١٧٠، ح ٤٩٨٠ و ٤٩٨١، مع اختلاف يسير في المصادر.

و أفرد السيد ناصر حسين في تميم العيقات لوالده السيد حامد حسين مجلداً كاملاً لهذا الحديث، و ضم إليه حديث السفينة، فكان حصيلة بحثه أن من رواه من الصحابة ٢٤ و من التابعين ١٩. ثم ذكر طبقات العلماء من رواه من القرن الثاني إلى القرن الرابع عشر.

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «لجميع».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «ليس بمنكر».

٤. في المطبوع و الحجري: «أن يكون اقتدوا باللذين».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «يدل أنهما ذكرا» بدل «نداء لهما».

٦. في المطبوع و الحجري: «موجودة».

أشدَّ دفع، و يدَّعون أنه ممَّا خرَّجَ على سبيل التَّوِيلِ مِن غير رجوع إلى رواية. وممَّا يُمْكِنُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي إِبْطَالِ خَبَرِ الْاِقْتِدَاءِ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُوجِبًا لِلنَّصِّ - عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي عَارَضَ بِهِ أَبُو هَاشِمٍ - لاحتجَّ به أَبُو بَكْرٍ لِنَفْسِهِ فِي السَّقِيفَةِ، وَلَمَّا جَازَ أَنْ يَعدِلَ عَنْهُ^١ إِلَى رَوَايَتِهِ أَنَّ «الْأَثْمَةَ مِنْ قُرَيْشٍ»^٢. وَلَا خَفَاءَ عَلَى أَحَدٍ فِي أَنَّ الْاِحْتِجَاجَ بِخَبَرِ الْاِقْتِدَاءِ أَقْطَعَ لِلشَّعْبِ^٣ وَأَخْصُ بِالْحُجَّةِ^٤، وَأَشْبَهُ بِالْحَالِ، سَيِّمًا^٥ وَالتَّقِيَّةَ وَالخَوْفَ عَنْهُ زَائِلَانِ^٦، وَوَجْهَ الْاِحْتِجَاجِ لَهُ مُعْرِضَةٌ، وَجَمِيعُ مَا يَدَّعِيهِ الشَّيْعَةُ بِالنَّصِّ الَّذِي تَذْهَبُ إِلَيْهِ، عَنْ الرَّجُلِ مُنْتَفِيَّةٌ^٧.

وَلَوْجَبَ^٨ أَيْضًا أَنْ يَحْتَجَّ بِهِ أَبُو بَكْرٍ عَلَى طَلْحَةَ لَمَّا نَازَعَهُ فِيهَا رَأَاهُ^٩ مِنَ النَّصِّ عَلَى عُمَرَ وَ أَظْهَرَ الْإِنْكَارَ لِفِعْلِهِ؛ فَكَانَ اِحْتِجَاجُهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ بِالْخَبَرِ الْمُقْتَضِي

١. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «عَنْهُ».

٢. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٣، ص ١٢٩، ح ١٢٣٢٩، وَ ص ١٨٣، ح ١٢٩٢٣، وَ ص ٤٢١، ح ١٩٧٩٢؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، ج ٤، ص ٨٥، ح ٦٩٦٢؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٧٢٥؛ الْمَصْنَفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٧، ص ٥٤٥، ح ٨، وَ ص ٥٤٧، ح ١٧، وَ ج ٨، ص ٥٩٩، ح ٤٧؛ الْمَصْنَفُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ، ج ١١، ص ٥٨، ح ١٩٩٠٣؛ مُسْنَدُ أَبِي يَعْلَى، ج ٦، ص ٣٢١، ح ٣٦٤٤، وَ ج ٧، ص ٩٤، ح ٤٠٣٢ وَ ٤٠٣٣.

٣. الشُّعْبُ وَ الشُّعْبُ: تَهْيِيجُ الشَّرِّ. الْمُحْكَمُ وَ الْمُحِيطُ الْأَعْظَمُ، ج ٥، ص ٣٩٧ (شُعْب).

٤. فِي «ج، ص»: «أَنْهَضَ بِالْحُجَّةِ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «أَدْحَضَ لِلْحُجَّةِ». وَ دَحَضَتِ الْحُجَّةُ - مِنْ بَابِ نَعَى - بَطَلَتْ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ١٩٠ (دَحَضَ).

٥. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَ الْحَجَرِيِّ وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا سَيِّمًا».

٦. فِي «د» وَ التَّلْخِصِ: «سَيِّمًا وَ التَّقِيَّةَ عَنْهُ زَائِلَةٌ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «و وَجْهَ الْاِحْتِجَاجِ بِالنَّصِّ الَّذِي نَذْهَبُ إِلَيْهِ، عَنْ الرَّجُلِ مُنْتَفِيَّةٌ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «و وَجْهَ الْاِحْتِجَاجِ لَهُ مُعْرِضَةٌ، وَ جَمِيعُ مَا تَدَّعِيهِ الشَّيْعَةُ مِنَ الْمَوَاقِعِ عَنِ الْاِحْتِجَاجِ بِالنَّصِّ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ، عَنْ الرَّجُلِ مُنْتَفِيَّةٌ».

٨. عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ: «لَا حَتَجَّ بِهِ».

٩. فِي «د، ص، ط» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «فِيهَا رَوَاهُ».

لنص رسول الله صلى الله عليه وآله على عمّره ودُعائه^١ الناس إلى الاقتداء به والاتباع له، أولى وألزم^٢ من قوله: «أقول: يا رب، وليت عليهم خير أهليك»^٣.
وأيضاً لو كان هذا الخبر صحيحاً لكان حائراً^٤ مخالفة الرجلين وموجباً لموافقتهم في جميع أقوالهم وأفعالهم، وقد رأينا كثيراً من الصحابة قد خالفهما في كثير من أحكامهما وذهبوا إلى غير ما يذهبان إليه، وقد^٥ أظهروا ذلك، فيجب أن يكونوا بذلك عصاةً مخالفين لنص^٦ الرسول صلى الله عليه وآله^٧.
وقد كان يجب أيضاً أن ينبّه الرجلان من خالفهما وأظهر خلافهما^٨، على مقتضى هذا الخبر، ويذكراهم^٩ بأن خلافهما محظور ممنوع منه.
على أن ذلك لو اقتضى النص بالإمامة على ما ظنوا لوجب أن يكون ما رَوّه عنه عليه السلام من قوله: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»^{١٠} موجباً لإمامة الكل^{١١}، وإذا لم يكن هذا الخبر موجباً للإمامة فكذلك الآخر.

٣١٠/٢

١. في «ص»: «و دعاء». وفي التلخيص: «و دعاؤه».

٢. في التلخيص: «و أليق».

٣. تقدّم تخريجه في ج ٢، ص ٤٦٥.

٤. حائراً: أي مانعاً. و حَظَرَ الشيء - و عليه -: مَنَعَهُ وَ حَجَرَ. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٦٣ (حظر).

٥. في التلخيص: - «قد».

٦. في «ج، ص»: «بنص».

٧. في «ج، د، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٨. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. وفي «د» و المطبوع و الحجري: «من يخالفهما».

٩. هكذا في النسخ و التلخيص. وفي المطبوع و الحجري: «و يذكر أنهم».

١٠. جامع الأصول، ج ٨، ص ٥٥٦، ح ٦٣٦٩؛ تلخيص الحبير، ج ٤، ص ١٩٠، ح ٢٠٩٨؛ طبقات

الحنبلي، ج ٢، ص ٢١، الرقم ٥٨٨؛ سبل الهدى، ج ١٠، ص ٣٢٩، و ج ١١، ص ٤٤٨.

١١. هذا الحديث مروي من طريق جعفر بن عبد الواحد الهاشمي؛ قال الذهبي في ميزان الاعتدال

و قد رَوَوْا أيضاً عنه عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِهْتَدُوا بِهَذِي^١ عَمَارٍ، وَ تَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ^٢» وَ لَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ نَصٌّ بِإِمَامَةٍ وَ لَا فَرَضٍ طَاعَةٍ؛ فَكَيْفَ يُظَنُّ هَذَا فِي خَبَرِ الْاِقْتِدَاءِ وَ حُكْمِ الْجَمِيعِ وَاحِدٌ فِي مُقْتَضَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ؟

[بطلان دلالة حديثي الخُلة و الاقتداء و غيرهما على النص]

و بَعْدُ، فَلَوْ تَجَاوَزْنَا عَنْ هَذَا كُلِّهِ، وَ سَلَّمْنَا رَوَايَةَ الْأَخْبَارِ وَ صَحَّتْهَا، لَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا تَصْرِيحٌ بِنَصٍّ وَ لَا تَلْوِيحٌ إِلَيْهِ.

أَمَّا خَبَرُ الْخُلةِ وَ مَا يَدَّعُوْنَهُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أُتْرِكُوا لِي أَخِي وَ صَاحِبِي»^٣ فَلَا شُبْهَةَ عَلَى عَاقِلٍ فِي بُعْدِهِمَا عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى النَّصِّ.

﴿ج ١، ص ١٩٢﴾: «جعفر بن عبد الواحد الهاشمي القاضي، قال الدار قطني: يضع الحديث. و قال أبو زرعة: روى أحاديث لا أصل لها. و قال ابن عدي: يسرق الحديث و يأتي بالمناكير. ثم ساق له ابن عدي أحاديث، و قال: كلها بواطيل، و بعضها سرقة من قوم. و قال أبو حاتم: و سئل جعفر بن عبد الواحد بن جعفر بن سليمان بن علي حديثاً للقنعيني، فزاد عليه عن أنس. فدعا عليه القنعيني، فافتضح. قال أبو زرعة: أخاف أن تكون دعوة الشيخ الصالح أدركته. و من بلایاه عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه و سلم: أصحابي كالنجوم، من اقتدى بشيء منها اهتدى». و مثله عن العسقلاني في لسان الميزان (ج ٢، ص ٤٥٨، الرقم ١٨٦١) و زاد: «و قال سعيد بن عمرو البردعي: ذاكرت أبا زرعة بأحاديث سمعتها من جعفر بن عبد الواحد، فأنكرها و قال: لا أصل لها، و قال في بعضها: إنها باطلة موضوعة».

١. في التلخيص: «بهداية».

٢. الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٧٢، ح ٣٨٠٥؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣٧ ص ٧٩ - ٨٠، ح ٤٤٥١ - ٤٤٥٣؛ المعجم الأوسط، ج ٥، ص ٣٤٤، ح ٥٥٠٣، و ج ٦، ص ٧٦، ح ٥٨٤٠؛ مسند الحميدي، ج ١، ص ٢١٤، ح ٤٤٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٥٣، ح ١٦٣٦٧، مع اختلاف يسير في بعض المصادر.

٣. هذا حديث آخر غير حديث الخُلة، و هو معطوف عليه.

فأما خبرُ الاقتداء فهو كالمُجمل؛ لأنه لم يُبين في أيِّ شيء يُقتدى بهما، ولا على أيِّ وجه. ولفظة «بعدي» مُجملة^١ ليس فيها دلالة على أنَّ المراد: «بعد وفاتي» دون «بعد حالٍ أخرى من أحوالي»^٢. ولهذا قال بعض أصحابنا: إنَّ سببَ هذا الخبر أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وآله كان سالكاً بعضَ الطُّرقِ^٣، وكان أبو بكرٍ وعُمَرُ متأخِرِينَ عنه جائِئِينَ على عَقِبِهِ، فقال النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وآله لبعضِ مَنْ سَأَلَهُ عن الطريقِ الذي يَسْلُكُهُ^٤ في اتِّباعِهِ و اللُّحُوقِ بِهِ: «اقتدوا بالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي» وَعَنْ بَسْطِ الْوَلَدِ الطَّرِيقِ، دون غيره. وهذا القولُ وإن كان غيرَ مقطوعٍ به، فلفظُ الخبرِ يَحْتَمِلُهُ^٥ كاحتماله لغيره.

٣١١/٢

وَأَيُّ الدَّلَالَةِ عَلَى النَّصِّ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخْبَارِنَا؟! وَنَحْنُ حَيْثُ ذَهَبْنَا فِي خَيْرِ الْعَدِيدِ وَغَيْرِهِ إِلَى النَّصِّ لَمْ نَقْتَصِرْ عَلَى مَحْضِ الدَّعْوَى، بَلْ كَشَفْنَا عَنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ، وَاسْتَقْصَيْنَا مَا يورَدُ مِنَ الشُّبْهِ. وَقد كَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ عَارَضَنَا بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ وَادَّعَى^٦ إيجابها للنص أن يفعلَ مثْلَ ما فَعَلْنَاهُ أَوْ قَرِيباً مِنْهُ. وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَطَرَّقَ^٧ إِلَى إبطالِ ما ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ؛ بَأَن يَدَّعِي أَنَّ النَّاسَ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ بَيْنَ مُنْكَرٍ وَ مُتَقَبِّلٍ؛ فَالْمُنْكَرُ لَا تَأْوِيلَ لَهُ، وَ الْمُتَقَبِّلُ يَحْمِلُهَا عَلَى النَّصِّ، وَ يَدْفَعُ سَائِرَ التَّأْوِيلَاتِ.

١. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «محتملة».

٢. في التلخيص: «بعد حال من حالاتي».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «بعض الطريق».

٤. في التلخيص: «سلكه».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «محتملة».

٦. في المطبوع و الحجري: «و ادعاء».

٧. في «د»: «أن ينطق».

لأنّ هذا القول يدلّ على غفلةٍ شديدةٍ من قائله أو مغالطةٍ^١؛ وكيف يكون ادّعاؤه^٢ صحيحاً ونحن نعلم أنّ كلّ من أثبت إمامة أبي بكرٍ من طريق الاختيار - وهم أضعاف من أثبتتها من طريق النصّ - يتقبّلون^٣ هذه الأخبار من غير أن يعتقدوا فيها دلالةً على نصّ عليه؟

قال صاحبُ الكتاب:

وقد قال شيخنا أبو الهذيل^٤ في هذا الخبر: إنه لو صحّ لكان المراد به الموالاتة في الدين، وذكر أنّ بعض أهل العلم^٥ حمّله على أنّ قوماً تقموا على عليّ عليه السلام بعض أموره، فظهرت مقالاتهم له^٦ وقولهم فيه، فأخبر عليه السلام بما يدلّ على منزلة و ولايته؛ دافعاً لهم^٧

١. في التلخيص: «و مغالطة».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «ما ادّعاه».

٣. في المطبوع والحجري: «يتقبلون».

٤. محمّد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي، أبو الهذيل، المعروف بالعلاف، المتكلم. كان شيخ البصريين في الاعتزال ومن أكبر علمائهم، وهو صاحب مقالات في مذهبهم ومجالس ومناظرات، وهو مولى عبد القيس. كان حسن الجدال، قويّ الحجّة، كثير الاستعمال للأدلة والإلزامات. ولأبي الهذيل كتاب يعرف بميلاس، وكان ميلاس رجلاً مجوسياً فأسلم وكان سبب إسلامه أنّه جمع بين أبي الهذيل و جماعة من الثنوية فقطعهم أبو الهذيل فأسلم ميلاس عند ذلك. وكانت ولادة أبي الهذيل سنة ١٣١هـ. وتوفّي سنة ٢٣٥هـ بسّر من رأى. تاريخ بغداد، ج ٤، ص ١٣٦، الرقم ١٧٩٨؛ الدر الثمين، ص ١٦٣؛ وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٢٦٥، الرقم ٦٠٦؛ الوافي بالوفيات، ج ٥، ص ١٦١، الرقم ٢١٩٣.

٥. في المغني: «بعض العلماء».

٦. في المغني: «و ظهرت معاداتهم له».

٧. في «د»: «دفعاً له». وفي المطبوع والحجري: «و ولايته وفعاله و أفعالهم» بدل «و ولايته؛ دافعاً لهم». والظاهر أنّ «و أفعالهم» تصحيف «دافعاً لهم».

عَمَّا خَافَ فِيهِ الْفِتْنَةَ.

و قد قال بعضهم في سبب ذلك: إِنَّهُ وَقَعَ بَيْنَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَيْنَ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ كَلَامٌ، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَتَقُولُ هَذَا لِمَوْلَاكَ؟!» فقال: لَسْتُ مَوْلَايَ، وَإِنَّمَا مَوْلَايَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^١: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيَّ مَوْلَاهُ» يُرِيدُ بِذَلِكَ قَطَعَ مَا كَانَ مِنْ أُسَامَةَ وَبَيَانَ^٢ أَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي كَوْنِهِ مَوْلَى لَهُ. وَ قَالَ بَعْضُهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَ أَنْكَرُوا^٣ أَنَّ خَبَرَ الْغَدِيرِ بَعْدَ مَوْتِهِ^٤.

٣١٢/٢

و الْمُعْتَمَدُ فِي مَعْنَى الْخَبَرِ عَلَى^٥ مَا قَدَّمَاهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَوْ صَحَّ وَ كَانَ الْخَبَرُ خَارِجاً، فَلَمْ يَمْنَعْ^٦ مِنَ التَّعَلُّقِ بِظَاهِرِهِ وَ مَا يَقْتَضِيهِ لَفْظُهُ^٧؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ، دُونَ بَيَانِ السَّبَبِ الَّذِي وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ، فِي أَنَّ وَجُودَ الْاسْتِدْلَالِ بِالْخَبَرِ لَا يَتَغَيَّرُ^٨....^٩

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا الَّذِي يُبْطِلُ مَا حَكَيْتَهُ عَنْ أَبِي الْهَذَلِ فَهُوَ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِنَا.

١. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: + «و آله».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «و تبيان».

٣. في المغني: «و ذكروا».

٤. أي بعد موت زيد.

٥. في «د»: - «على».

٦. في المغني: «و كان الخبر خارجاً عليه لم يمنع».

٧. في المغني: - «لفظه».

٨. هكذا في جميع النسخ و الحجري و المغني. و في المطبوع: «يتغير» بدل «لا يتغير».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٥٣ - ١٥٤.

[نفي أن يكون حديث الغدير صادراً نتيجة منازعة مع زيد بن حارثة أو ابنه أسامة]
 فأما التعلّق بِذِكْرِ السَّبَبِ وما ادَّعَى مِنْ مُلاحاةِ زَيْدِ بْنِ حارثةَ أو أُسامَةَ ابنِهِ:
 فالذي يُفسِّدُهُ^١ ما قَدَّمناه أيضاً مِنْ اقتضاءِ الكلامِ لمعنى الإمامة، وأنَّ صَرْفَهُ عَنْ
 معناها^٢ يُخْرِجُهُ عَنْ حَدِّ الْحِكْمَةِ^٣.

وقد ذَكَرَ أَصْحَابُنَا فِي ذَلِكَ وَجوهاً:

٣١٣/٢

منها: أن زَيْدَ بْنَ حارثةَ قُتِلَ بِمُؤْتَةٍ^٤، وخبرُ الغديرِ كانَ بَعْدَ مُنْصَرَفِ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ حَجَّةِ الْوَداعِ، وَبَيْنَ الْوَقْتَيْنِ زَمَانٌ طَوِيلٌ؛ فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ
 سَبَبُهُ ما ادَّعَوْهُ؟ وَهَذَا الْوَجْهَ أَيْضاً يَخْتَصُّ بِذِكْرِ زَيْدِ بْنِ حارثةَ، وَما تَقَدَّمَ وَتَأَخَّرَ
 مِنَ الْوَجْهِ يَعُمُّ التَّعْلُقَ بِزَيْدٍ وَ أُسامَةَ ابنِهِ.

ومنها: أنْ أَسْبَابَ الْأَخْبَارِ^٥ يَجِبُ الرُّجُوعُ فِيهَا إِلَى الثَّقَلِ كَالرُّجُوعِ فِي نَفْسِ
 الْأَخْبَارِ، وَلا يَحْسُنُ أَنْ يُقْتَصَرَ^٦ فِيهَا عَلَى الدَّعَاوِي وَالظُّنُونِ، وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَحَدًا

١. في المطبوع والحجري: «يفيده».

٢. في التلخيص: «معناه».

٣. تقدّم في ص ١٧١ - ١٧٣.

٤. «مؤتة» قرية من أرض البلقاء كانت بها الوقعة المذكورة التي استشهد بها جعفر بن أبي طالب
 وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة - رضي الله عنهم - وهي اليوم تابعة للكرك من بلاد
 الأردن تبعد عن الطريق العام بحوالي ٤٠ كيلومتر. وكتب السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب
 محقق الطبعة السابقة من الشافي في الهامش: وقد مررت بها عام ١٣٩٤ هـ وأنا في طريقي إلى
 الحج، وزرت مرقد جعفر عليه السلام وهو في مسجد جميل قد فرش بالسجاد الفاخر،
 ومرقد زيد قريب منه، وعليه قبة صغيرة جميلة، ومثلها القبة على قبر عبد الله بن رواحة،
 وقريب من مراقدهم زرت المسجد الذي على أرضه الوقعة، وهو فخم البناء ومفروش
 بالسجاد الفاخر أيضاً.

٥. في التلخيص: «أن أسباب الأمر أخبار».

٦. في التلخيص: «ولا يحسن الاختصار».

مِنَ الْخُصُومِ^١ أَنْ يُسَيِّدَ مَا يَدَّعِيهِ مِنَ السَّبَبِ إِلَى رَوَايَةٍ مَعْرُوفَةٍ وَنَقْلٍ مَشْهُورٍ،
وَالْمِحْنَةُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ. وَلَوْ أَمَكَّنَهُمْ عَلَى أَصْعَبِ الْأُمُورِ أَنْ يَذْكُرُوا رَوَايَةً فِي
السَّبَبِ، لَمْ يُمْكِنِ^٢ الْإِشَارَةُ فِيهِ إِلَى مَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ وَتَتَلَقَّاهُ^٣ الْأُמَّةُ بِالْقَبُولِ عَلَى الْحَدِّ
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي خَيْرِ الْعَدِيرِ. وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَحْمِلَ تَأْوِيلَ الْخَبَرِ الَّذِي هَذِهِ صِفَتُهُ^٤ عَلَى
سَبَبٍ^٥ أَحْسَنُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُهُ وَاحِدًا، لَا يَوْجِبُ خَبْرَهُ عِلْمًا وَلَا يُتْلِجُ^٦ صَدْرًا.
وَمِنْهَا: أَنَّ الَّذِي يَدَّعُوهُ فِي السَّبَبِ لَوْ كَانَ حَقًّا لَمَا حَسَنَ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ أَنْ يَحْتَجَّ بِهِ فِي الشُّرُوعِ عَلَى الْقَوْمِ فِي جُمْلَةِ فُضَائِلِهِ وَمَنَاقِبِهِ، وَ مَا خَصَّه اللَّهُ
تَعَالَى بِهِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْخَبَرِ شَاهِدٌ عَلَى فَضْلِهِ، وَلَا
دَلَالَةٌ عَلَى تَقَدُّمِهِ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يَقُولَ لَهُ الْقَوْمُ فِي جَوَابِ احْتِجَاجِهِ^٧؛ وَأَيُّ فَضِيلَةٍ لَكَ
بِهَذَا الْخَبَرِ عَلَيْنَا، وَإِنَّمَا كَانَ سَبَبُهُ كَيْتٌ وَكَيْتٌ مِمَّا^٨ تَعْلَمُهُ وَنَعْلَمُهُ؟ وَفِي احْتِجَاجِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ وَإِضْرَابِهِمْ عَنْ رَدِّ الْاِحْتِجَاجِ دَلَالَةٌ عَلَى بُطْلَانِ مَا يَدَّعُوهُ مِنَ السَّبَبِ.
وَمِنْهَا: أَنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ عَلَى مَا ادَّعَوْهُ فِي السَّبَبِ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
فِي تِلْكَ الْحَالِ - عَلَى مَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ^٩ الصَّحِيحَةُ^{١٠}: «أَصْبَحَتْ مَوْلَايَ

٣١٤/٢

١. في «ص»: «+ من».

٢. في التلخيص: «لم يمكنهم».

٣. هكذا في المطبوع والتلخيص. وفي النسخ والحجري: «يتلقَّاه».

٤. هكذا في التلخيص وفي «ج، ص، ط، ف»: «هو صفته». وفي «د» والمطبوع: «هو صفة».

٥. في التلخيص: «على سبيل». وفي «ج، ص، ط، ف»: «على سبيل سبب».

٦. يقال: تَلَجَّتْ نَفْسِي تَتْلُجُ ثُلُوجًا: إِذَا اطْمَأْنَنْتَ. النُّصْحاح، ج ١، ص ٣٠٢ (تلج).

٧. في «ج، ط، ف»: «في الجواب عن احتجاجه».

٨. في التلخيص: «فيما».

٩. في «ف» والمطبوع والحجري: «الروايات».

١٠. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «- الصحيحة».

وَمَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِنَةٍ - مَعْنَى: لِأَنَّ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ مَوْلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ جِهَةِ وَلَا عِتْقٍ، وَ لَا جَمَاعَةَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَمِنْهَا: أَنَّ زَيْدًا أَوْ أُسَامَةَ ابْنَهُ^٢ لَمْ يَكُنْ بِالَّذِي^٣ يَخْفَى عَلَيْهِ أَنَّ وَلَا عِتْقٍ يَرْجِعُ إِلَى بَنِي الْعَمِّ فَيُنْكِرُهُ، وَ لَيْسَ^٤ مَنَزِلَتُهُ مَنَزِلَةً مَن يَسْتَحْسِنُ^٥ أَنْ يُكَابِرَ فِيمَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى، وَ لَوْ خَفِيَ عَلَيْهِ لَمَا احْتَمَلَ شَكُّهُ فِيهِ ذَلِكَ الْإِنْكَارَ الْبَلِيغَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الَّذِي جَمَعَ^٦ لَهُ النَّاسَ فِي وَقْتِ ضَيْقٍ، وَ قَدَّمَ فِيهِ مِنَ التَّقْرِيرِ وَ التَّائِيدِ مَا قَدَّمَ.

وَمِنْهَا: أَنَّ السَّبَبَ لَوْ كَانَ صَحِيحًا لَمْ يَكُنْ طَاعِنًا عَلَى تَأْوِيلِنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُرِيدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مَعَ مَا يَقْتَضِيهِ السَّبَبُ مِنْ وَلَا عِ^٧ عِتْقٍ، وَ إِنَّمَا يَكُونُ السَّبَبُ طَاعِنًا لَوْ كَانَ حَمَلَ الْخَبَرَ عَلَى مُوجِبِهِ^٨ يُنَافِي تَأْوِيلَنَا، وَ أَكْثَرُ مَا تَقْتَضِيهِ^٩ الْأَسْبَابُ أَنْ يُجْعَلَ^{١٠} الْكَلَامُ الْخَارِجُ عَلَيْهَا مُطَابِقًا لَهَا، فَأَمَّا أَنْ لَا يَتَعَدَّاهَا فَعَبْرٌ وَاجِبٌ.

وَمِنْهَا: أَنَّ كَلَامَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا يَكُونُ مُفِيدًا

١. فِي «ج، ص، ف»: «مولى لرسول الله».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أوابنه أُسَامَةُ». وَ فِي «د» وَ التَّلْخِص: - «ابنه».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «بِالَّذِي».

٤. فِي «ج، ص، ف»: «فليس».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «يحسن».

٦. فِي «ص»: «اجتمع».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «ولاية».

٨. فِي التَّلْخِص: «عليه» بِدَلْ «عَلَى مُوجِبِهِ».

٩. فِي «ج، د، ص، ف» وَ الْحَجَرِي: «يقتضيه».

١٠. فِي التَّلْخِص: «أَنْ يُحْمَلَ».

عليه^١، ثُمَّ عَلَى مَا يَكُونُ أَدْخَلَ فِي الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَحْكَمُ الْحُكَمَاءِ. وَإِذَا كَانَ هَذَا وَاجِبًا، لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يُحْمَلَ خَيْرُ الْغَدِيرِ عَلَى مَا ادَّعَوْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حُمِلَ عَلَيْهِ لَمْ يُفِدْ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ مَعْلُومٌ لِكُلِّ أَحَدٍ عِلْمًا لَا يُخَالِجُ فِيهِ الشَّكُّ أَنْ وَلَاءَ الْعَتَقِ لِبَنِي الْعَمِّ.^٢

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ بَعْدَ كَلَامٍ قَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُنَا عَلَيْهِ:^٣

وَأَمَّا مَنْ اسْتَدَلَّ^٤ بِأَنْ ذَكَرَ الْقِسْمَةَ^٥ فِيمَا يَحْتَمِلُهُ^٥ لَفْظَةُ «مَوْلَى» - مِنْ مِلْكِ الرَّقِّ^٦، وَ الْمُعْتَقِ، وَ الْمُعْتَقِ^٧، وَ ابْنِ الْعَمِّ، وَ الْعَاقِبَةِ - وَ أَبْطَلَ^٨ كُلَّ ذَلِكَ، وَ زَعَمَ أَنَّهُ^٩ لَيْسَ بَعْدَهُ إِلَّا الْإِمَامَةُ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ: وَ مِنْ أَيْنَ أَنْ^{١٠} هَذِهِ اللَّفْظَةُ تُفِيدُ الْإِمَامَةَ فِي لُغَةٍ أَوْ شَرِيعٍ أَوْ تَعَارُفٍ لِيَتِمَّ لَكَ إِدْخَالُهُ فِي الْقِسْمَةِ؟ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِي الْقِسْمَةِ مَا يُفِيدُهُ الْقَوْلُ وَ يَحْتَمِلُهُ، دُونَ غَيْرِهِ.

٣١٥/٢

١. في «ج، ص، ط، ف»: - «عليه».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «معلوم لكل أحد أن ولأ العتق لبني العم علماً لا يتخالجه فيه الشك ولا الارتباب».

٣. ما ذكره القاضي في هذا الموضع الذي حذفه المصنف رحمه الله، هو ما تقدم من ادعائه أن حديث الغدير إذا دل على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، دل عليها في حال صدور الحديث، أي في حال حياة رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد تقدم بطلان ذلك في ص ١٨٧ وما بعدها.

٤. في المغني: + «بذلك».

٥. في المغني «يحتمله».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «فيما يحتمله لفظه من مولى الرق».

٧. في المطبوع والحجري: - «والمعتق».

٨. في المغني: «فيبطل».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «أن».

١٠. في «د» و المغني: - «أن».

فإن قال: لأنّ لفظة «الإمام» تقتضي^١ الائتمام به و الاقتداء و وجوب الطاعة، و لفظة «مولى» تطلق^٢ على ذلك في التفصيل، فيجب دخول الإمامة تحته.

قيل له^٣: و من أين أنّ وجوب الطاعة يستفاد^٤ بـ «مولى»؟ أ و لست تعلم أنّ طاعة الوالد على الولد^٥ واجبة، و لا يقال له^٦ «مولى»؟^٧ و إذا ملكك بعقد الإجارة الأجير يلزمه طاعته^٨ و لا يقال ذلك فيه، و قد استعمل أهل اللغة في الرئيس المقدّم لفظة «الرّب» و لم يستعملوا لفظة «المولى» إلا إذا أرادوا به النصرة.

فإن قال: قد ثبت أنّهم يقولون في السيّد: «إنّه مولى العبد»^٩ لمّا ملك طاعته و لزمه الانقياد له^{١٠}، و ذلك قائم في الإمام، فوجب^{١١} أن يوصف بذلك.

١. في المغني: «لأنّ لفظ الإمام يقتضي».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و لفظ المولى يطلق».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «فيقال له».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «و وجوب الطاعات تستفاد».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «طاعة الولد للوالد». و في المغني: - «على الولد».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: + «إنّه».

٧. في المغني: «مولاه».

٨. في «ج»: «يلزم إطاعته».

٩. في المغني: «فقد».

١٠. في «ص، ط، ف» و المغني: «للعبد».

١١. في «ط، ف» و المغني: - «له».

١٢. في «د»: «فواجب». و في المغني: «فوافق».

قِيلَ لَهُ: لَمْ يَوْصَفِ الْمَوْلَى بِذَلِكَ لِمَا ذَكَرْتَهُ، وَإِنَّمَا وُصِفَ^١ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ
بَيْعَهُ وَشِرَاءَهُ، وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ بِحَسَبِ التَّصَرُّفِ فِي الْمِلْكِ، وَذَلِكَ لَا
يَصِحُّ فِي الْإِمَامِ.^٢

[دلالة لفظة «مولى» على الأولي بالتدبير، وأقسام ما تستعمل فيه من معاني]
يُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ لَفْظَةَ «مَوْلَى» تُفِيدُ فِي اللُّغَةِ: مَنْ كَانَ أَوْلَى بالتدبير، وَأَحَقُّ
بِالشَّيْءِ الَّذِي قِيلَ أَنَّهُ مَوْلَاهُ. وَاسْتَشْهَدْنَا مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ بِمَا لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ.^٣
غَيْرَ أَنَّ مَا يُسْتَعْمَلُ^٤ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِيهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: لَا يَصِحُّ مَعَ التَّخْصُّصِ^٥ بِتَدْبِيرِهِ وَالتَّحْقِيقِ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ وَصْفُهُ
بِالطَّاعَةِ؛ كَسَائِرِ مَا يَمْلِكُ سِوَى الْعَبِيدِ^٦، فَإِنَّهُ قَدْ يَوْصَفُ الْمَالِكُ لِلْأَمْوَالِ وَمَا جَرَى
مَجْرَاهَا مِنَ الْمَمْلُوكَاتِ بِأَنَّهُ مَوْلَى لَهَا، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الْوَرَثَةَ
الْمُسْتَحَقِّينَ لِلْمِيرَاثِ^٧ وَ الْمُخْتَصِّصِينَ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا
مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^٨ وَإِنْ كَانَ دُخُولُ
لَفْظِ «الطَّاعَةِ» وَ وَجُوبِهَا فِي ذَلِكَ مُمْتَنِعاً.

وَالضَّرْبُ الْآخَرُ: يَصِحُّ مَعَ التَّحْقِيقِ بِهِ وَالتَّمْلِكِ لَهُ وَصْفُهُ بِالطَّاعَةِ وَ وَجُوبِهَا؛

٣١٦/٢

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «يُوصَفُ».

٢. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١٥٥.

٣. رَاجِعْ ص ١٥١ وَ مَا بَعْدَهَا، وَ ١٦٣ وَ مَا بَعْدَهَا، فَإِنَّ مَجْمُوعَ مَا فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ يَعْكُسُ
مَا جَاءَ فِي الْمَتْنِ هُنَا.

٤. فِي «ج، ف»: «مَا اسْتَعْمَلَ». وَ فِي «ص، ط»: «مَنْ اسْتَعْمَلَ». وَ فِي التَّلْخِيصِ: «مَا تَسْتَعْمَلَ».

٥. فِي «ج، د، ص، ط، ف»: «مَعَ التَّخْصِيصِ».

٦. فِي «د»: «الْعَبْد».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ التَّلْخِيصِ: - «و».

٨. النِّسَاء (٤): ٣٣.

٩. فِي «ص» وَ التَّلْخِيصِ: «لَفْظَةُ».

كالوصف للسيّد بأنّه مَوْلَى الْعَبْدِ^١، وَوَلِيّ الْمَرْأَةِ - في الخبر الذي أوردناه مُتَقَدِّمًا^٢ -
بأنّه مَولَها.

و رُجُوعُ كِلَا الْوَجْهَيْنِ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ؛ وَهُوَ التَّحَقُّقُ بِالشَّيْءِ وَ التَّخْصُّصُ^٣
بتدبيره، وَ لَا مُعْتَبَرٌ بِامْتِنَاعِ دُخُولِ لَفْظِ^٤ «الطَّاعَةِ» فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ إِذَا كَانَتْ
الْفَائِدَةُ وَاحِدَةً.

[صَحْةُ إِطْلَاقِ «مَوْلَى» عَلَى الْوَالِدِ وَ الْمُسْتَأْجِرِ مَعَ التَّقْيِيدِ]

فَأَمَّا إِلْزَامُهُ إِجْرَاءَ لَفْظَةِ «مَوْلَى» عَلَى الْوَالِدِ وَ الْمُسْتَأْجِرِ لِلْأَجِيرِ مِنْ حَيْثُ وَجَبَتْ
طَاعَتُهُمَا، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يُقَالَ فِي الْوَالِدِ: إِنَّهُ مَوْلَى وَلَدِهِ؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ أَوْلَى بِتَدْبِيرِهِ،
كَمَا أَنَّهُ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ مَا يَقُومُ مَقَامُ «مَوْلَى» مِنَ الْأَلْفَاظِ، فَيُقَالُ: إِنَّهُ أَحَقُّ بِتَدْبِيرِ
وَلَدِهِ^٥ وَ أَوْلَى بِهِ. وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْمُسْتَأْجِرِ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ تَصَرُّفَ الْأَجِيرِ، إِلَّا أَنْ
إِطْلَاقَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ^٦ وَ ضَرْبٍ مِنَ التَّفْصِيلِ رُبَّمَا لَمْ يَحْسُنْ، لَيْسَ لِأَنَّ اللَّغَةَ لَا
تَقْتَضِيهِ، لَكِنْ لِأَنَّ لَفْظَةَ «مَوْلَى» قَدْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا بِالْإِطْلَاقِ فِي مَالِكِ الْعَبْدِ وَ مَنْ
جَرَى مَجْرَاهُ، فَصَارَ تَقْيِيدُهَا فِي الْوَالِدِ وَاجِبًا؛ إِزَالَةً لِلْبَيْسِ^٧ وَ الْإِبْهَامِ^٨. وَ مِثْلُ هَذَا
كَثِيرٌ فِي الْأَلْفَاظِ، وَ لَيْسَ هُوَ^٩ بِمُخْرَجٍ لَهَا عَنْ حَقَائِقِهَا وَأُصُولِهَا.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «للعبد».

٢. تقدّم في ص ١٥٥.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «والتخصيص».

٤. في التلخيص: «اللفظة».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «بتدبيره».

٦. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «من غير تفسير».

٧. في «ج، ص، ط»: «مع إزالة البس».

٨. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و الإبهام».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: - «هو».

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: إِذَا قُلْتَ: إِنَّ لَفْظَةَ «مَوْلَى» تُفِيدُ المَوَالَاةَ فِي الدِّينِ الَّتِي يَحْصُلُ^١ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَهَلَا أَطْلَقْتَ عَلَى الْوَالِدِ أَنَّهُ مَوْلَى وَلَدِهِ، وَ الْمُسْتَأْجِرِ أَنَّهُ مَوْلَى أَجِيرِهِ إِذَا كَانَ الْجَمِيعُ مُؤْمِنِينَ، وَ ذَهَبْتَ فِي اللَّفْظَةِ إِلَى مَعْنَى^٢ المَوَالَاةِ؟ فَإِنْ قُلْتَ: إِنِّي أَطْلُقُ ذَلِكَ وَ لَا أَحْتَسِبُ مِنْهُ.

قُلْنَا لَكَ: وَ نَحْنُ أَيْضاً نُطْلِقُ مَا سُمِّنَا^٣ إِطْلَاقَهُ^٤، وَ نُرِيدُ^٥ الْمَعْنَى الَّذِي ذَهَبْنَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ قَلَّةَ الِاسْتِعْمَالِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَانِعَةً لَكَ مِنْ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي اخْتَرْتَهُ لَمْ تَكُنْ مَانِعَةً لَنَا، وَ أَدَلَّتْنَا ثَابِتَةً^٦.

٣١٧/٢

وَ إِنْ أُبَيِّنْتَ^٧ الْإِطْلَاقَ كُنْتَ مُنَاقِضاً، إِلَّا أَنْ تَعْتَذِرَ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَرْنَا بِهِ.

[صَحَّةُ إِطْلَاقِ «مَوْلَى» عَلَى الرَّئِيسِ وَ السَّيِّدِ]

فَأَمَّا الرَّئِيسُ وَ^٨ السَّيِّدُ، فَلَا شُبْهَةَ فِي إِجْرَائِ لَفْظَةِ «مَوْلَى» عَلَيْهِ، وَ قَدْ حَكَيْنَا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ^٩، وَ لَيْسَ هُوَ مِمَّا يَقِلُّ اسْتِعْمَالُهُ فِي كَلَامِهِمْ^{١٠}، بَلْ ظُهُورُهُ بَيْنَهُمْ

١. فِي التَّلْخِصِ: «تَحْصُلُ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِي».

٣. فِي «د، ص، ط»: «مَا سَمِينَا». وَ فِي التَّلْخِصِ وَ حَاشِيَةِ «ف»: «مَا أَلْزَمْتُمُونَا». وَ «سُمِّنَا» أَي كَلَّفْتُنَا. يُقَالُ: سُمِّنْتُ الرَّجُلَ أَسُومَهُ سَوْماً: إِذَا كَلَّفْتَهُ عَمَلاً أَوْ أَجْشَمْتَهُ أَمراً يَكْرَهُهُ. جَمْعُهُرَةُ اللُّغَةِ، ج ٢، ص ٨٦٢ (سوم).

٤. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «فِيهِمَا».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «وَ يَزِيدُ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٦. فِي «د»: «وَ أَدَلَّتْنَا ثَابِتَةً». وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «لَمْ تَكُنْ مَانِعَةً - وَ أَدَلَّتْنَا ثَابِتَةً - لَنَا».

٧. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِذَا ثَبِتَ».

٨. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «وَ».

٩. تَقَدَّمَ فِي ص ١٥٧.

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مِمَّا يَقِلُّ فِي كَلَامِهِمْ اسْتِعْمَالُهُ».

كظهور استعمال لفظة^١ «رَبِّ» في الرئيس، و دفع ما جرى هذا المجرى قبيح.

[صحة إطلاق «مولى» على مالك العبد من حيث كونه مالكا لطاعته]

فأما إنكاره استعمال لفظة «مولى» في مالك العبد من حيث ملك طاعته، وقوله: «إنما وُصف بمولى من حيث ملك بيعه و شراؤه و التصرف فيه» فهو إنكار متضمن للإقرار و إن لم يشعر به^٢؛ لأننا نعلم أن المالك من العبد التصرف بالبيع و الاستخدام و غيرهما^٣ من وجوه المنافع لا يصح أن يكون مالكا لذلك إلا و يجب على العبد طاعته فيه و الانقياد له في جميعه، فقد صار ملك التصرف^٤ غير منفصل من ملك الطاعة^٥ و وجوبها، بل المستفاد بملك^٦ التصرف^٧ معنى وجوب الطاعة و الانقياد فيما يرجع إلى العبد، وإنما انفصل التصرف المستحق على العبد من الذي ليس بمملوك^٨ و لا مستحق بهذه المزية^٩. و هذا يبين أن الذي أباه صاحب الكتاب لا بُد له من الاعتراف به.

ثم يقال له: إذا كان وُصف «مولى العبد» إنما أجري من حيث ملك بيعه و شراؤه لا من حيث وُجبت طاعته عليه، فيلزمك أن تُجري هذا الوصف في كل موضع

١. في «ج، ص، ط، ف»: «لفظ».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «+ صاحب الكتاب».

٣. في المطبوع و الحجري: «و غيرها».

٤. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «مالك التصرف».

٥. هكذا في «ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «مالك الطاعة».

٦. هكذا في «ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «بمالك التصرف».

٧. من قوله «غير منفصل...» إلى هنا سقط من «ج، ص، ط».

٨. في المطبوع و الحجري: «لمملوك».

٩. في «ج»: «و لا بمستحق بهذه المرتبة». و في التلخيص: «المنزلة» بدل «المزية».

حَصَلَ فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى، فَتَقَوَّلَ فِي الْمَالِكِ لِلثَّوْبِ وَالدَّارِ وَالبَّهِيمَةِ وَالبَّهِيمَةِ: إِنَّهُ مَوْلَى لْجَمِيعِ ذَلِكَ، وَتُطْلَقُ^١ الْقَوْلَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ^٢. فَإِنْ فَعَلَتْ وَأَطْلَقَتْ مَا سُمِّنَاكَ^٣ إِطْلَاقَهُ - ذَهَابًا إِلَى أَنْ أَصَلَ اللفظة^٤ فِي الْوَضْعِ وَمَعْنَاهَا يَقْتَضِيَانِهِ - وَلَمْ تَحْفَلْ^٥ بِقِلَّةِ الْإِسْتِعْمَالِ، جَازَ لَنَا أَنْ نُطْلِقَ أَيْضًا فِي الْوَالِدِ أَنَّهُ مَوْلَى وَلَدِهِ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَجْبَرِ، وَنَذْهَبَ إِلَى مَعْنَى اللفظة^٦ وَمَا يَقْتَضِيهِ وَضْعُهَا، وَلَا نَجْعَلَ قِلَّةَ الْإِسْتِعْمَالِ مُؤَثِّرًا؛ فَلَيْسَ مَا سُمِّنَا^٦ إِطْلَاقَهُ بِأَقْلَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ مِمَّا الزَّمَانُ أَنْ تُطْلَقَهُ. وَإِنْ أُبَيِّنَ الْإِطْلَاقَ، فَلَيْسَ لَكَ بُدٌّ مِنْ أَنْ تَصِيرَ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِلَّا كُنْتَ مُنَاقِضًا. وَيَسْقُطُ^٧ عَلَى كُلِّ حَالٍ الْإِزَامُ الَّذِي ظَنَنْتَ أَنَّكَ تَتَوَصَّلُ^٨ بِهِ إِلَى إِبْطَالِ قَوْلِنَا فِي إِجْرَاءِ لَفْظَةِ «مَوْلَى» عَلَى مَنْ وَجَبَتْ طَاعَتُهُ.

٣١٨/٢

[بيان عدم توقف الاستدلال بحديث الغدير على دلالة «مولى» على ملك الطاعة]

عَلَى أَنْ اسْتَدْلَلْنَا بِخَبَرِ الْغَدِيرِ عَلَى إِجْبَابِ الْإِمَامَةِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى أَنْ لَفْظَةُ «مَوْلَى» تَجْرِي عَلَى الْإِمَامِ وَمَالِكِ الطَّاعَةِ بِغَيْرِ^٩ وَاسْطَةٍ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا احْتِمَالَهَا لِـ «أُولَى»، وَهَذَا مِمَّا لَا يُمَكِّنُ صَاحِبَ الْكِتَابِ وَلَا أَحَدًا دَفْعُهُ؛ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي اللُّغَةِ. وَ قَدْ

١. فِي «د»، ص، ط، وَ الْحَجَرِي: «و يُطْلَقُ».

٢. هَكَذَا فِي «ج»، ص، ط، ف، وَ التَّلْخِص. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ».

٣. فِي «د»: «مَا سُمِّنَاكَ». وَ فِي الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «مَا سَمِينَا لَكَ».

٤. فِي «د»: «الْفِظَةُ».

٥. الْحَفَلُ: الْمُبَالَاهُ، وَ مَا أَحْفَلُ بِهِ، أَيُّ مَا أَبَالِيهِ. الْمَحِيطُ فِي اللُّغَةِ، ج ٣، ص ١٠٧ (حَفَل).

٦. فِي «د»، ص: «سَمِينَا».

٧. فِي «ج»، ص، ط، ف: «وَسَقَطَ».

٨. فِي «ج»، ص، ط، ف: «أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ».

٩. فِي «ج»، ص، ط، ف: «مِنْ غَيْرِ».

ذَكَرْنَا فِيْمَا تَقَدَّمَ مِنْ^١ الشَّوَاهِدِ عَلَيْهِ مَا فِي بَعْضِهِ كَفَايَةً.^٢

وَإِذَا احْتَمَلَتْ «أُولَى» مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ «الْأُولَى» فِي اللُّغَةِ هُوَ «الْأَحَقُّ» بِلَا خِلَافٍ. وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ لَفْظَةُ «أَحَقُّ» وَ «أُولَى» مُضَافَتَيْنِ^٣ إِلَى الطَّاعَةِ، كَمَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُمَا^٤ فِي غَيْرِ الطَّاعَةِ مِنْ ضُرُوبِ الْأَشْيَاءِ. وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ - وَ ثَبَّتَ أَنَّ مُقَدِّمَةَ خَيْرِ الْغَدِيرِ تَضَمَّنَتْ التَّغْيِيرَ بِوَجوبِ الطَّاعَةِ، وَ كَانَ مَعْنَى «أُولَى بِكُمْ»: أُولَى بِتَدْيِيرِكُمْ وَ وَجوبِ الطَّاعَةِ عَلَيْكُمْ، بِغَيْرِ خِلَافٍ أَيْضاً، وَ كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا فِيْمَا تَقَدَّمَ عَلَى أَنَّ مَا أَوْجَبَهُ فِي الْكَلَامِ الثَّانِي^٥ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقاً لِمُقْتَضَى^٦ الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى^٧، حَتَّى كَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ^٨: مَنْ كُنْتُ أُولَى بِهِ فِي تَدْيِيرِهِ وَ أَمْرِهِ وَ نَهْيِهِ فَعَلَيْي أُولَى بِهِ فِي ذَلِكَ - فَقَدْ وَضَحَ مَا قَصَدْنَاهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى النَّصِّ بِالْإِمَامَةِ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى أَنَّ لَفْظَةَ «مَوْلَى» تَجْرِي عَلَى مِلْكِ الطَّاعَةِ^٩ بِنَفْسِهَا.

هَذَا عَلَى الطَّرِيقَةِ الْأُولَى.^{١٠}

فَأَمَّا عَلَى طَرِيقَةِ التَّقْسِيمِ^{١١} فَهِيَ أَيْضاً غَيْرُ مُفْتَقِرَةٍ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَطُلَ أَنْ يَكُونَ

١. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ: + «كَلَامُنَا فِي».

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ١٥١ وَ مَا بَعْدَهَا.

٣. فِي «ج»، ص، ط، ف: «لَفْظُ أَحَقُّ وَ أُولَى مُضَافَيْنِ».

٤. فِي المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «اسْتِعْمَالُهَا».

٥. الْكَلَامُ الثَّانِي هُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْي مَوْلَاهُ». وَ الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «أَنَا لَسْتُ أُولَى بِكُمْ مِنْكُمْ بِأَنْفُسِكُمْ؟».

٦. فِي «ص»: «بِمُقْتَضَى».

٧. تَقَدَّمَ فِي ص ١٣٧ - ١٣٨.

٨. فِي المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «كَأَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٩. فِي «ج»، ص، ط، ف: «مَالِكِ الطَّاعَةِ».

١٠. تَقَدَّمَ فِي ص ١٣٧ - ١٣٨ وَ ١٥٩ - ١٦٣ وَ ١٦٥ - ١٦٦ وَ ١٦٨.

١١. تَقَدَّمَ فِي ص ١٦٨ - ١٧١.

مُرَادُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِلَفْظَةِ «مَوْلَى» سَائِرَ مَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظَةُ سِوَى «أُولَى»، وَبَطْلُ أَنْ يُرِيدَ بِأُولَى شَيْئاً مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ سِوَى مَا يَقْتَضِي الْإِمَامَةَ وَالتَّحَقُّقَ بِالتَّدْبِيرِ - لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ - فَقَدْ وَضَحَ وَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ بِالطَّرِيقَتَيْنِ مَعاً.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو مُسْلِمٍ^١ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمَوَالِقِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ؛ بِمَعْنَى^٢ إِتْبَاعِ بَعْضِهَا بَعْضاً، وَلِذَلِكَ يَقُولُونَ فَيَمْنُ يَخْتَصُّونَ بِهِ مِنْ أَقْرَبَائِهِمْ إِذَا أَخْبَرُوا عَنْهُمْ: هَذَا لِي وَلِمَنْ يَلِينِي^٣. فَكَأَنَّ الْمَعْنَى فِي كَوْنِ الْمُؤْمِنِ مُوَالِياً لِأَخِيهِ أَنْ يَكُونَ مُتَابِعاً لَهُ، ثُمَّ تَصَرَّفُوا فِي الْإِسْتِعْمَالِ قَرِينَةً^٤ عَلَى أَنَّ التَّعَارُفَ^٥ فِي ذَلِكَ هُوَ بِمَعْنَى التُّصَرِّعِ وَتُتَابَعَةِ الْبَعْضِ لِلْبَعْضِ فِيمَا يَتَّصِلُ بِأَمْرِ الدِّينِ. وَذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِالْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي لَهُ يَكُونُ مَوْلَى لَهُمْ يَقْتَضِي أَنْ يَخْتَصُّوا^٦ بِمُتَابَعَتِهِ، فَتَكُونُ^٧ الْمُتَابَعَةُ مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، وَاسْتِقَافُ اللَّفْظَةِ^٨ يَقْتَضِي الْمُتَابَعَةَ مِنْ كِلَا الطَّرَفَيْنِ، وَذَلِكَ يَلِيقُ بِالْمَوَالِقِ فِي الدِّينِ.

وَإِنَّمَا يُقَالُ فِي الْإِمَامِ «إِنَّهُ مَوْلَى» لَا مِنْ جِهَةِ الْإِمَامَةِ، بَلْ مِنْ جِهَةِ

١. تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي ص ١٠٢.

٢. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَالْمَغْنِيِّ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «يَعْنِي».

٣. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَالْمَغْنِيِّ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «وَلِمَنْ يَلِينِ».

٤. هَكَذَا فِي «ج»، ص، ط، ف، وَالْمَغْنِيِّ. وَفِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «وَكَأَنَّ».

٥. فِي «ج»، ص، ط، ف، وَالْحَجَرِيِّ: «وَنَبَهُ». وَفِي الْمَغْنِيِّ: «رَبَّهُ».

٦. فِي «ج»، ص، ط، ف،: «الْمَتَعَارَفُ».

٧. فِي «ص»: «أَنْ يَخْصُصُوا». وَفِي الْمَغْنِيِّ: «أَنْ يَخْتَصُّهَا».

٨. هَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ. وَفِي «ج»، ص، ط، ف،: «فَيَكُونُ». وَفِي «د» وَالْمَطْبُوعِ: «وَيَكُونُ».

٩. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَالْمَغْنِيِّ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «الْلَفْظُ».

الدين؛ لأنّه إذا اختصّ بالإمامة لزمته الثّصرة و سائر ما يختصّ به^١ و يتعلّق بالدين. و على هذا الوجه يُقال في سائر رعيّته أنّهم موالٍ له، كما يُقال فيه أنّه مولىّ لهم.

و قد بيّنا أنّ المعاني التي يختصّ بها الإمام و تُفيدها الإمامة لا يُعلم^٢ إلّا بالشرع؛ لأنّ العقل لا يميّز ذلك من غيره، و إنّما نعرف ذلك^٣ شرعاً؛ فلا يمكن أن يُقال: إنّ لفظة «المولى» تُفيدة من جهة اللّغة إلّا على وجه التشبيه، و لا يمكن أن يُقال: إنّها لفظة شرعيّة، و لا للتعارف فيها مدخل؛ فكيف^٤ يمكن ما ذكره من إدخال ذلك في القسميّة، فضلاً عن^٥ أن يقولوا: إنّ الظاهر من الكلام؟! و من عجيب الأمور في هذا المستدلّ أنّه ذكر في الخبر سائر الأقسام، و ترك ما حمل شيوخنّا الخبر عليه، و لو اشتغل بذلك^٦ لكان أولى به [و قد بيّنا ما في ذلك من الكلام، و تفصّيناه و بيّنا أنّه المراد، دون غيره].^٧

[دلالة كلام أبي مسلم الأصفهاني على أنّ لفظة «ولي» تطلق على من تجب طاعته] يُقال له: إنّ الذي حكّيته عن أبي مسلم لا يُنكر أن يكون صحيحاً، و هو إذا صحّ لا يضرنا و لا ينفعك، و إن كنت قد أتبعته بشيء^٨ من عندك ليس بصحيح،

١. في «د» و المغني: - «به».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و إنّما يعرفه». و في المغني: «و إنّما يعرف ذلك».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و كيف».

٤. في «د» و المطبوع: - «عن».

٥. في المغني: «و ترك ما حمل شيوخنّا الخبر عليه المتقدّمون و المتأخرون. و لو استدلّ بذلك».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٥٥ - ١٥٦. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٧. في «د»: «شيئاً».

ولا خافي الفساد^١؛ لأن أبا مُسلمٍ فَسَّرَ معنَى المِوَالاةِ واشتقاقَهَا، وَلَمْ يَقُلْ أَنَّ لَفْظَةَ «وَلِيٍّ» أَوْ «مَوْلَى» لَا مَعْنَى لَهَا وَلَا يَحْتَمِلُ إِلَّا المِوَالاةَ الَّتِي فَسَّرَهَا بِالمُتَابَعَةِ، بَلْ قَدْ صَرَّحَ بِضِدِّ ذَلِكَ. وَنَحْنُ نَحْكِي كَلَامَهُ بِعَيْنِهِ فِي المَوَاضِعِ^٢ الَّذِي نَقَلَ مِنْهُ صَاحِبُ الكِتَابِ الحِكَايَةَ.

قَالَ أَبُو مُسْلِمٍ فِي كِتَابِ^٣ «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» عِنْدَ انْتِهَائِهِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»^٤ بَعْدَ كَلَامِ قَدَّمَهُ:

وَقَدْ ذَكَرْنَا مَعْنَى «الْوَلِيِّ» وَ«المِوَالاةِ» فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ مِمَّا فَسَّرْنَا مِنْ السُّورِ المَاضِيَةِ، وَجُمْلَةً مَعْنَاهُ: أَنَّ يَكُونُ الرَّجُلُ تَابِعاً مُحَبَّةً أَخِيهِ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ، وَيَمْلِكُ مِنْهُ مَا يَمْلِكُهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَيُرِيدُ لَهُ مَا يُرِيدُهُ^٥ لَهَا. وَالنَّاسُ يَقُولُونَ فَيَمَنْ يَخْتَصُّونَ مِنْ أَقَارِبِهِمْ إِذَا أَخْبَرُوا عَنْهُمْ: «هَذَا لِي وَلَمْ يَلِينِي»؛ وَكَأَنَّ المَعْنَى مَأْخُودٌ مِنَ المِوَالاةِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ، أَيْ إِتْبَاعٍ بَعْضُهَا بَعْضاً، فَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ مُوَالِياً لِأَخِيهِ أَيْ مُتَابِعاً لَهُ.

وَيَكُونُ المَعْنَى فِي نَسْبَةِ^٦ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» أَيْ مَنْ يَمْلِكُكُمْ وَيَلِي أَمْرَكُمْ وَتَجِبُ^٧ عَلَيْكُمْ طَاعَتُهُ وَاتِّبَاعُهُ، وَإِلَى الرَّسُولِ - بِمَا عَطَفَ مِنْ ذِكْرِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى - بِمَا^٨

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَلَا خَافِي الْفَسَادَ».

٢. فِي «د»: «فِي الْمَوَاضِعِ».

٣. فِي «ج، ص، ف»: «كِتَابِهِ».

٤. المائدة (٥): ٥٥.

٥. فِي المَطْبُوعِ وَالحَجَرِيِّ: «مَا يُرِيدُ».

٦. فِي «ج، د، ص، ف»: «فِي نَسْبٍ».

٧. فِي «د» وَالمَطْبُوعِ وَالحَجَرِيِّ: «وَيَجِبُ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لِذَا».

فَرَضَ اللَّهُ مِنْ طَاعَتِهِ فِي أَدَائِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى - إِذْ يَقُولُ: ﴿مَنْ يُطِيعِ
الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^١ - وَبِمَا يَبْذُلُهُ^٢ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ النَّصْحِ
لِلْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ فَوْقَ مَا يُعْطِيهِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿النَّبِيُّ
أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾^٣.

وَإِنَّمَا نَسَبَ^٤ إِلَى ﴿الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^٥
مَا^٦ قَدَّمَاهُ^٧ مِنَ الْإِتِّفَاقِ بَيْنَهُمْ، وَطَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِصَاحِبِهِ،
وَمُظَافَرَتِهِ إِيَّاهُ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، وَمِلْكِهِ مِنْ أَخِيهِ مَا يَمْلِكُهُ مِنْ نَفْسِهِ فِيهِ^٨.^٩
هَذَا كَلَامُهُ بِالْقَاضِيَةِ، وَهُوَ يَشْهَدُ بِمَا نَذَهَبُ^{١٠} إِلَيْهِ مِنْ إِجْرَاءِ لَفْظَةِ «وَلِيٍّ» عَلَى
مَنْ يَجِبُ^{١١} طَاعَتُهُ وَالْإِنْتِهَاءُ إِلَى أَمْرِهِ، عَلَى خِلَافِ مَا يُرِيدُهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ
وَيَذْهَبُ إِلَيْهِ.

وَإِذَا كَانَ مَعْنَاهَا وَأَصْلُ اسْتِقَاقِهَا إِذَا أُريدَ بِهَا الْمَوَالِئَةُ يَتَقَضَّيَانِ الْمُتَابَعَةَ عَلَى مَا
ذَكَرَ، لَمْ يُنَافِ ذَلِكَ قَوْلَنَا، وَلَا قَدَحَ فِيهِ؛ لِأَنَّا قَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ لَفْظَةَ «مَوْلَى»

١. النساء (٤): ٨٠.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و ما يبذله».

٣. الأحزاب (٣٣): ٦.

٤. في «ج، ص، ط» والمطبوع والحجري: «ينسب».

٥. المائدة (٥): ٥٥.

٦. في «ج، ص»: «لما».

٧. في «د»: «قلّمنا».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: - «فيه».

٩. تفسير أبي مسلم مفقود، راجع: نفائس التأويل، ج ٢، ص ٢٣٦، ذيل الآية ٦٧ من سورة المائدة

(٥).

١٠. في المطبوع والحجري: «يذهب».

١١. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «تجب».

و «ولي» تجريان^١ على الموالاة في الدين^٢، و دَلَّلنا على أَنَّ المُرادَ بهما في الآية و خبر الغديرِ ما ذَهَبنا إليه دونَ غيره.

[مخالفة كلام أبي مسلم لكلام القاضي]

و في كلام أبي مُسلمٍ ما يُخالِف رأيَ صاحبِ الكتابِ مِنْ وجهٍ آخر؛ لأنَّه جَعَلَ قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ مُوافِقاً لمعنى الآية التي ذَكَرَها^٣ في اقتضاء وجوب الطاعة و الاتِّباع، و معلومٌ أَنَّ التقريرَ في مُقدِّمة خبرِ الغديرِ وَقَعَ بما أَوْجَبَهُ اللهُ تعالى في الآية لرسوله صَلَّى اللهُ عليه و آله، و أَنَّ المعنيتين مُتطابقتان. و صاحبُ الكتابِ يُنكِرُ - فيما حَكَيْنَاهُ مِنْ كلامِهِ و نَقَضَناه - أَنَّ يَكُونُ التقريرُ وَقَعَ بفرضِ الطاعةِ في خبرِ الغديرِ، و قد بَيَّنَّا أَنَّهُ خِلَافٌ لِلأُمَّةِ^٤. و قد كَانَ يَجِبُ عليه - إذا احتَجَّ بِكلامِ أبي مُسلمٍ في المَوْضِعِ الذي حَكَاهُ^٥ و جَعَلَهُ قُدْوَةً فيما يَرْجِعُ إلى اللُّغَةِ و الاشتقاقِ - أَنْ يَلْتَزِمَ جميعَ ما ذَكَرَهُ^٦ هناك، و لا يَقْصُرَ^٧ احتجاجَهُ على ما وافَقَ هَواهُ دونَ ما خالَفَهُ.

و لَيْسَ لَهُ^٨ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الخَطَأَ يَجُوزُ على أبي مُسلمٍ في بعضِ كلامِهِ دونَ بعضٍ؛ لأنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا^٩ يَجُوزُ فيما طَرِيقُهُ الاستِدلالُ، فأَمَّا فيما طَرِيقُهُ اللُّغَةُ - التي لا مَجَالَ لِلإِسْتِدلالِ و القياسِ فيها، و إِنَّمَا يُؤْخَذُ سَمَاعاً - فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ، لا سِيَّما

١. في «ج، د، ص»: «يجريان».

٢. تقدّم في ص ٧١، ١٨٥ - ١٨٦.

٣. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «ذكرناها».

٤. في «ف» و حاشية «ج»: «خلاف للآية». و في «ص»: «لا خلاف لإلّاه».

٥. في «ص»: «حكيناها».

٦. في «ج، ص، ف»: «ما ذكر».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «و لا يقتصر».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «و ليس يمكنه».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «إنّما».

و قد جعلَ قوله في معنى اللفظة و اشتقاقها حُجَّةً! و مَنْ كَانَ بهذه المَنْزِلَةِ فيما يَرْجِعُ إِلَى اللُّغَةِ، يَجِبُ أَنْ يُرْجَعَ إِلَى جَمِيعِ قَوْلِهِ فِي مَعْنَى هَذِهِ اللفظة و تأويلها.

[جواز استعمال صيغة «المفاعلة» في الواحد و الاثنين]

فَأَمَّا الخَطَأُ الَّذِي أَتْبَعَ صَاحِبُ الكِتَابِ بِهِ^١ كَلَامَ أَبِي مُسْلِمٍ، فَهُوَ اعتقاده أَنَّ المَوَالَاةَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْمُتَابَعَةِ اسْتَحَالَ حَصُولُهَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَجَبَ أَنْ لَا يَدْخُلَ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ.

و هذا خطأ فاحشٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ الْمُفَاعَلَةِ لَيْسَ يَجِبُ^٢ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ دَخُولُهَا بَيْنَ اثْنَيْنِ^٣، وَ إِنْ كَانَ قَدْ يَدْخُلُ^٤ بَيْنَهُمَا فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ، فَمِنْ لَفْظَةِ الْمُفَاعَلَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الْوَاحِدِ دُونَ الْإِثْنَيْنِ قَوْلُهُمْ: «نَاوَلْتُ»، وَ «عَاقَبْتُ»^٥، وَ «ظَاهَرْتُ»، وَ «عَافَاهُ اللَّهُ»، وَ^٦ مَا يَجْرِي^٧ مَجْرَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا يَتَسَبَّحُ ذِكْرُهُ، وَ قَوْلُهُمْ: «تَابَعْتُ»^٨ وَ «وَالَيْتُ» لَاحِقٌ بِمَا عَدَدْنَاهُ مِمَّا يَكُونُ عِبَارَةً عَنِ الْوَاحِدِ وَ إِنْ كَانَ لَفْظُهُ لَفْظَ الْمُفَاعَلَةِ.

[جواز استفادة معنى الإمامة من اللغة]

فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي آخِرِ كَلَامِهِ - مِنْ أَنَّ مَا تُفِيدُهُ^{١٠} الْإِمَامَةُ وَ يَخْتَصُّ بِهِ الْإِمَامُ لَا يَعْلَمُ إِلَّا بِالْشَّرْعِ، وَ تَوَصَّلَهُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ لَفْظَةَ «مَوْلَى» لَا تُفِيدُ الْإِمَامَةَ - فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ

١. في المطبوع و الحجري: - «به».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «دخوله بين الاثنين».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «قد دخل».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «و كل».

٥. في «د»: «بايعت».

٦. في «د، ف» و الحجري: «يفيده».

٧. في «ص»: «و ما جرى».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «فيما».

٩. في «ط»: «ليس تجب».

١٠. في «ص»: «و عافيت».

١١. في «ص»: «و ما جرى».

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «فيما».

١٣. في «د، ف» و الحجري: «يفيده».

الإمامة تجري في اللغة على معنى الاتباع والإقتداء، وهي في الشرع أيضاً تُفيد هذا المعنى، وإن كانت الشريعة^١ وَرَدَتْ بأحكام يتولاها الإمام على التفصيل لا يُفيدُها اللفظة اللغوية المفيدة للاتباع^٢ والإقتداء على سبيل الجملة.

وقد بينّا أن الخبر إذا اقتضى وجوب الطاعة والاتباع، فقد دلّ على الإمامة بجميع أحكامها الشرعية؛ لأن الطاعة على جميع الخلق في سائر الأمور لا تجب بعد النبي إلا للإمام؛ فقد بطل قوله: «إن الإمامة لا تدخل في القسمة».

فأما تأويل شيوخه للخبر، فقد تقدّم كلامنا عليه.^٣

قال صاحب الكتاب:

فأما ما أورده من زعم^٤ أنه لو لم يُرد عليه السلام^٥ به الإمامة، لكان قد تركهم في حيرة وعمى عليهم^٦.

فإنه يُقال له: ما الذي يمنع أن يثبت^٧ في كلامه عليه السلام ما^٨ لا يدلُّ

ظاهره^٩ على المراد؟

٣٢٣/٢

١. في «ص، ف»: «في الشريعة».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «الاتباع».

٣. تقدّم في ص ١٧٥ وما بعدها.

٤. يعني بذلك أبا جعفر بن قية، كما سيأتي ذلك في كلام المصنف رحمه الله.

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «صلى الله عليه وآله». وكذا في الموارد الآتية.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «الإمامة به لكان قد عمى عليهم و تركهم في حيرة (ص): حيرتهم».

٧. في المغني: - «أن يثبت».

٨. في «د» و المغني: «مما».

٩. في المغني: - «ظاهره».

فإن قال: لأنه يؤدّي إلى ضِدِّ ما بُعِثَ له مِنَ البيانِ.
 قيلَ له: أليس في كتابِ الله تعالى البيانُ و الشِّفاءُ، وفيه مُتَشَابِهٌ لا يَدُلُّ
 ظاهرُه على المُرادِ؟ [و ما الذي يَمْنَعُ منِ مثله في كلامه عليه السلام؟]^١
 فإن قال: إنَّ المُتَشَابِهَ و إنَّ كانَ ظاهرُه لا يَدُلُّ على المُرادِ، ففي دليلِ
 العقلِ ما يبيِّنُ المُرادُ به.

قيلَ له: فيَجوزُ^٢ مثله في كلامه عليه السلام؛ لأنَّ مَنْ خالفَ لا يَقولُ:
 إنَّه عليه السلام لم يَرِدْ بذلكَ فائدةً، و إنما يَقولُ: إنَّ ظاهرَه لا يَدُلُّ على
 مُرادِه، و إنما يَدُلُّ عليه بقرينةٍ.
 ثُمَّ قال:

فإن قال: إنما أَرَدْتُ^٣ أَنَّهُ عليه السلام لَمَّا عُرِفَ قَصْدُهُ^٤ عِنْدَ هَذَا الكلامِ
 باضطرارٍ إلى^٥ الإِمامَةِ، فَلَوْ لَمْ يَدُلُّ الكلامُ عليه لَكَانَ مُعْصِيًا^٦ [لَمَنْ بَعْدَهُ
 و إنَّ كَانَ قد انكشَفَ مُرادُه للحاضرين].^٧
 و شَرَعَ^٨ في الجوابِ عن هذا السُّؤالِ بما لَمْ نَذْكُرْهُ^٩؛ لأنَّا لا نَسألهُ عنه قَطُّ

١. ما بين المعقوفين من المغني.

٢. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «فَجَوَزَ».

٣. في المغني: «+ بهذا الكلام».

٤. في «ص»: «من قصده».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «أمر» بدل «إلى».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «معصًا».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٥٦ - ١٥٧. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٨. في «د» و المطبوع و الحجري: «و شرع».

٩. في «د»: «لم يذكره».

فَنَسْتَعِلُّ بِإِفْسَادِ^١ جَوَابِهِ^٢.

وَقَالَ فِي آخِرِ الْفَصْلِ:

وَمِنْ عَجِيبِ أَمْرِ هَذَا الْمُسْتَدِلِّ أَنَّهُ ادَّعَى مَا يَجْرِي مَجْرَى الضَّرُورَةِ
عِنْدَ هَذَا الْخَبِيرِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ^٣ اشْتَبَهَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ وِفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^٤ حَالُ هَذَا النَّصِّ؛ مِنْ حَيْثُ ثَبَّتَ عِنْدَهُمْ قَوْلُهُ: «الْأُتَمَّةُ
مِنْ قُرَيْشٍ» وَظَنُّوا أَنَّ هَذَا الْعُمُومَ يَقْضِي عَلَى ذَلِكَ النَّصِّ.

قَالَ:

وَهَذَا مِنْ بَعِيدٍ مَا يُقَالُ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ بِاضْطِرَارٍّ وَهُمْ جَمْعٌ
عَظِيمٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَعْرِفَهُ غَيْرُهُمْ بِخَيْرِهِمْ^٥، وَمَتَى اشْتَهَرَتِ الْحَالُ فِي
ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ وَقُوعُ الْإِشْتِبَاهِ عَلَيْهِمْ، [وَكَانَ يَجِبُ إِذَا اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضٍ
أَنْ يَصَدَّعَ مَنْ لَمْ يَشْتَبِهْ عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَقِّ].

وَكَيْفَ يُعْتَرَضُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «الْأُتَمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ» وَذَلِكَ يَجِبُ
حَمْلُهُ عَلَى مَا يُبَيَّنُّ عَنْ نَصِّ مُفْصَّلٍ؟

وَلَا يَخْلُو هَذَا الْمُسْتَدِلُّ مِنْ أَنْ يَدَّعِيَ الْإِضْطِرَارَّ، فَلَا يَكُونُ فِي
جَمْعِ ذَلِكَ شُبْهَةً؛ أَوْ لَا يَدَّعِيهِ وَيَرْجِعُ إِلَى الظَّاهِرِ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ
مَا قَدَّمْنَاهُ^٦.

١. في المطبوع والحجري: «بإفساد».

٢. في «ج، ص، ف»: «ما في جوابه». وفي «ط»: «في جوابه».

٣. في المغني: «ثم قال».

٤. هكذا في المغني. وفي النسخ والمطبوع: «وآله».

٥. في «ج، ص، ط، ف» والمغني: «بخبرهم».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٥٨. وما بين المعقوفين من المصدر.

[تقرير ابن قبة الرازي للاستدلال بحديث الغدير]

يُقال له: قد عَلِمْنَا مَنْ الَّذِي وَجَّهَتْ كِنَايَتُكَ فِي هَذَا الْفَصْلِ إِلَيْهِ، وَهُوَ شَيْخُنَا أَبُو جَعْفَرِ بْنِ قِبَةَ^١ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ فِي صَدْرِ كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِـ «الْإِنْصَافِ» وَ «الْإِتِّصَافِ»^٢ خِلَافُ مَا ظَنَنْتَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَوْجَبَ كَوْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُلْبِسًا مُحِيرًا^٣ مَتَى لَمْ يَقْصِدِ النَّصَّ بِخَبَرِ الْغَدِيرِ؛ مِنْ حَيْثُ بَيَّنَّ رَحِمَهُ اللَّهُ^٤ اقْتِضَاءَ ظَاهِرِ الْكَلَامِ لِلنَّصِّ^٥، وَ أَنَّهُ مَتَى حُمِلَ عَلَى خِلَافِهِ كَانَ الْقَوْلُ خَارِجًا عَنْ مَذْهَبِ أَهْلِ اللَّغَةِ.

و قد فَرَّقَ فِي الْكِتَابِ أَيْضًا بَيْنَ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَ بَيْنَ مَا أَنْكَرَهُ؛ بِأَن قَال:
 إِنَّ الْعَقْلَ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ التَّشْبِيهَ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

١. أبو جعفر، محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي. متكلم، عظيم القدر، حسن العقيدة، قوي في الكلام. كان قديماً من المعتزلة و من تلامذة أبي القاسم البلخي شيخ المعتزلة، ثم تبصر و انتقل إلى مذهب الإمامية، و كتب في نصره مذهبهم و الرد على خصومهم، فألف كتاب: الرد على الزيدية و الرد على أبي علي الجبائي، و المسألة المفردة في الإمامة، و الإنصاف في الإمامة المذكور في المتن. و عن هذا الكتاب قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (ج ١، ص ٢٠٥) عند شرح الخطبة الشقشقية: «وجدت كثيراً منها في كتاب أبي جعفر بن قبة و هو الكتاب المعروف المشهور بكتاب الإنصاف». و قد نقض أبو القاسم البلخي هذا الكتاب بكتاب المسترشد في الإمامة، فنقضه ابن قبة بكتاب المستتب في الإمامة، فنقضه أبو القاسم بكتاب نقض المستتب. و توفي ابن قبة في خراسان سنة ٣١٧ هـ قبل أن يصل إليه هذا النقض الأخير. الفهرست لابن النديم، ص ٢٥٠؛ رجال النجاشي، ص ٣٧٥ - ٣٧٦، الرقم ١٠٢٣؛ معالم العلماء، ص ٩٥، الرقم ٦٦٠؛ رجال العلامة الحلي، ص ١٤٣، الرقم ٣١.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «كتابه المعروف بالإنصاف هو».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «محيراً ملبساً».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: - «رحمه الله».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «النص».

مِمَّا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، وَ الْمُخَاطَبُونَ فِي تِلْكَ الْحَالِ بِالْمُتَشَابِهِ قَدْ فَهِمُوا
 مَعْنَاهُ، وَ لَيْسَ مِثْلُ هَذَا فِي النَّصِّ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يُحِيلُ^١ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ قَصْدَ بَخْبِرِ الْغَدِيرِ إِلَى النَّصِّ.^٢
 وَ أَسْقَطَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلَ مَنْ سَأَلَ فَقَالَ: «جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ السَّامِعُونَ
 لِبَخْبِرِ الْغَدِيرِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَدْ فَهِمُوا مُرَادَهُ وَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ النَّصَّ»
 بِأَنْ قَالَ:

إِذَا كَانَتْ مَعْرِفَةُ الْمُرَادِ مِنَ الْكَلَامِ لَازِمَةً لَنَا كُلُّوْمَهَا لَهُمْ، لَمْ يَجُزْ أَنْ
 يُخَصَّصُوا بِدَلَالَةٍ أَوْ مَا يَجْرِي^٥ مَجْرَى الدَّلَالَةِ مِمَّا يُوَصِّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُرَادِ
 دُونَهَا، وَ لَوْ جَبَّ^٦ أَنْ يُقْطَعَ عُذْرُ^٧ الْجَمِيعِ فِي مَعْرِفَةِ مُرَادِهِ؛ لِعُمُومِ
 التَّكْلِيفِ لَهُمْ.^٨

[نفي ادعاء ابن قبة الضرورة في معرفة النص على الإمامة من حديث الغدير]

فَأَمَّا مَا تَوَهَّمَهُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ - مِنْ^٩ ادِّعَائِهِ^{١٠} الْضَّرُورَةَ فِي مَعْرِفَةِ النَّصِّ مِنْ

١. في المطبوع: «لا يخیل».

٢. في «ج، ص، ط، ف» - «إلى».

٣. كتاب الإنصاف في الإمامة مفقود، و قد أعيد تجميع ما تبقى منه في ضمن كتاب المتبقي من
 تراث ابن قبة الرازي.

٤. في «ج، ص، ط، ف» «بخبر».

٥. في «ص، ط، ف» «ما جرى».

٦. في «ج، ص، ط، ف» «ووجب».

٧. في «ج، ص، ط، ف» «علة».

٨. راجع: نفائس التأويل، ج ٢، ص ٢٣٩.

٩. في «د» - «من».

١٠. في «د، ط» و المطبوع و الحجري: «ادعاء».

خبر الغدير، و أنه ناقض من بعد^١ بقوله: إن الأمر اشتبه على الناس حتى ظنوا أن العمل بقوله عليه السلام: «الأئمة من قريش» أولى - فغلط منه عليه؛ لأن الرجل لم يدع الضرورة في شيء من كلامه، ومن استقرأ^٢ كلامه في هذا الباب وغيره عرف صحة ما ذكرناه، بل قد صرح بما يدل على خلاف الضرورة؛ لأنه استدل على إيجاب النص من الخبر باللغة^٣ وما يقتضيه^٤ المقدمة والعطف عليها، ولو كان قائلاً بالضرورة في معرفة المراد لم يحتج إلى شيء مما ذكره.

على أنه قد قال أيضاً عند تقسيمه^٥ النص إلى قسمين:

فأما النص الذي وقع بحضرة العدي الكثير فإنما كان يوم الغدير، وكلهم كانوا ذاكرين لكلامه عليه السلام، غير أنهم ذهبوا عنه بتأويل فاسد؛ لأنهم إنما دخلت عليهم الشبهة من حيث توهموا^٦ أن لذلك الكلام ضرباً من التأويل يجوز معه للرؤساء - إذا وقعت الفتنة واختلفت الكلمة - أن يختاروا إماماً^٧.

ومعلوم أن هذا كلام من لا يدعي الاضطرار إلى معرفة المراد بخبر الغدير؛ لأن الضرورة^٧ تنافي دخول التأويلات. ولو كان القوم عنده مضطرين ما جاز أن يقول

١. في «د»: - «من بعد».

٢. استقرأ الكلام: تتبعه، وأصله من استقراء الناقبة بعد الضراب لينظر أليحت أم لا. راجع: الصحيح، ج ١، ص ٦٤ (قرأ).

٣. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «تقتضيه».

٤. في «د» والمطبوع والحجري: «تقسيم».

٥. في «ج»، ص، ط، ف: «لأنهم لما دخلت عليهم الشبهة توهموا».

٦. راجع: نفائس التأويل، ج ٢، ص ٢٤٠.

٧. في «ج»، د، ص، ط، ف: «الضرورة».

أَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ لِلْكَلامِ ضَرْباً مِنَ التَّأْوِيلِ عِنْدَ دُخُولِ الشُّبْهَةِ؛ وَلَسْنَا نَعْلَمُ مِنْ أَيْنَ وَقَعَ
 لِصَاحِبِ الْكِتَابِ مَا ظَنَّنَاهُ مَعَ بُعْدِهِ؟
 وَهَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ، وَالْمِنَّةُ لِلَّهِ تَعَالَى^١.
 هَذَا آخِرُ الْمُجَلَّدَةِ الْأُولَى، وَيَتْلُوهُ مَا فِي الْمُجَلَّدَةِ الثَّانِيَةِ لَهُ^٢.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «وَاللهُ الْمِنَّةُ».

٢. هكذا في «د» والمطبوع والحجري. وفي «ج، ص، ط، ف» لم ترد عبارة: «هَذَا آخِرُ الْمُجَلَّدَةِ الْأُولَى...».

[الدليلُ التاسعُ]

[حديثُ المنزلةِ]

٥/٣

قال صاحبُ الكتابِ:

دليلٌ لهم آخرُ:

واستدلُّوا بقوله عليه السلام^١: «أنتَ مِنِّي بمنزلةِ هارونَ مِن موسى، إلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^٢، فافتضى هذا الظاهرُ أَنَّ لَهُ كُلَّ مَنَازِلِ هَارُونَ مِن مُوسَى؛ لِأَنَّهُ أَطْلَقَ وَلَمْ يَخْصَّ إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ وَالِاسْتِثْنَاءُ^٣

١. في المطبوع والحجري: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، وهكذا في الموارد الآتية.

٢. حديث المنزلة من الأحاديث المشهورة والمتواترة بين الفريقين، و نكتفي هنا بذكر بعض مصادر العامة؛ منها: صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٦٠٢، ح ٤١٥٤؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧٠، ح ٣٠ - ٣٢ / ٢٤٠٤؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٧٧، ح ١٥٣٢، و ص ١٧٩، ح ١٥٤٧، و ص ١٨٢، ح ١٥٨٣، و ص ١٨٤، ح ١٦٠٠، و ج ٣، ص ٣٢، ح ١١٢٩٠، و ص ٣٣٨، ح ١٤٦٧٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٥، ح ١٢١؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٠٤، ح ٣٨١٤؛ مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٠٩؛ سنن النسائي، ج ٥، ص ٤٥، ح ٩١٤٣، و ص ١٢٠، ح ٨٤٣٣؛ خصائص أمير المؤمنين عليه السلام للنسائي، ص ٥٠ و ٧٧؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٩٦، ح ١٤ و ١٥؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٨٠٩؛ صحيح ابن جبان، ج ١٥، ص ٣٧١؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٠٩٧؛ تاريخ بغداد، ج ٤، ص ١٧٦، ح ١٨٥٠، و ص ٢٩١، ح ٢٠٠٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٣، ص ١٥١، الرقم ١٣٧٥ و مواضع أخرى؛ أسد الغابة، ج ٤، ص ٢٧؛ أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٩٦، ح ١٨؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٧٢٤، ح ١٤٢٤٣، و ج ١٢، ص ٥٩٩، ح ٣٢٨٨١.

٣. في المغني: «والاستدلال»، وهو خطأ.

المذكور، و لولا أن الكلام يَقْضِي الشمول لما كان^١ للاستثناء معنى.
و إنما نَبَّه عليه السلام باستثناء النبوة على أن ما عداه قد دَخَلَ تَحْتَهُ إِلَّا
ما عَلِمَ بالعقل أنه لا يَدْخُلُ فيه، نَحْوُ الْأُخُوَّةِ فِي النَّسَبِ، وَ الْفَضْلِ^٢
الذي يَقْضِيهِ الشَّرْكَهُ فِي النُّبُوَّةِ^٣، إِلَى مَا شَاكَلَهُ. وَ قَدْ نَبَّتَ أَنَّ أَحَدَ
مَنَازِلِهِ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَكُونَ خَلِيفَتَهُ مِنْ بَعْدِهِ^٤ فِي حَالِ
غَيْبَتِهِ^٥ وَ فِي حَالِ مَوْتِهِ؛ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ^٦ هَذِهِ حَالُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ^٧ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قالوا: وَ لَا يَطْعَنُ فِيهِمَا بَيِّنَاهُ^٨ أَنَّ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَاتَ قَبْلَ مُوسَى
عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَالَمَ أَنَّهُ لَوْ عَاشَ بَعْدَهُ لَخَلَفَهُ، فَالْمَنْزِلَةُ ثَابِتَةٌ وَ إِنْ
لَمْ يَعْشَ^٩؛ فَيَجِبُ حُصُولُهَا^{١٠} لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١١} إِذَا عَاشَ
بَعْدَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا لَوْ قَالَ الرَّئِيسُ لِصَاحِبِهِ لَهُ: «مَنْزِلَتُكَ
عِنْدِي فِي الْإِكْرَامِ وَ الْعَطَاءِ مَنْزِلَةُ فُلَانٍ^{١٢}» وَ فُلَانٌ فَاتٌ فِيهِ الْإِكْرَامُ

١. في المغني: «لم يكن».

٢. في «ب، د» و المغني و المطبوع: «أو الفضل».

٣. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «يقضيه شركة النبوة».

٤. في «ب، د» و المطبوع: «و».

٥. في المغني: «أن يكون خليفة في حال غيبته».

٦. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «أن يكون».

٧. في المغني: - «عليه السلام».

٨. في المغني: «ولا نطعن فيما قلناه».

٩. في المغني: «لم تعتبر».

١٠. في المغني: «حصول مثلها».

١١. في المغني: - «عليه السلام».

١٢. هكذا في «د» و المغني. و في المطبوع و الحجري: «فلان من فلان». و في سائر النسخ: «فلان بن فلان».

و العطاء بموتٍ أو غيبةٍ و لم يُفْت في الثاني؛ فالواجب أن يُنزَل منزِلته،
و لا يجوز أن يُقال: لا يَزَادُ^١ على الأول في ذلك.

قال:

و رُبَّمَا قالوا: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ موسى عليه السلام قد^٢ اسْتَخْلَفَ هَارُونَ عَلَى
الإِطْلَاقِ، عَلَى مَا ذَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي»^٣؛ فَيَجِبُ
ثُبُوتُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٤ مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى
الإِطْلَاقِ، حَتَّى يَصِيرَ^٥ كَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي»؛
و الْمَعْلُومُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ ذَلِكَ لَتَنَازَلَ حَالُ الْحَيَاةِ وَ حَالُ الْمَمَاتِ، فَيَجِبُ
لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ^٦.

و رُبَّمَا قالوا: قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قد^٧ اسْتَخْلَفَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ^٨ عِنْدَ غَيْبَتِهِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
صَرَفَهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَلِيفَتُهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ، كَمَا يَجِبُ فِي هَارُونَ أَنْ
يَكُونَ خَلِيفَتُهُ أَبَدًا مَا عَاشَ.

و رُبَّمَا ذَكَرُوا ذَلِكَ بَأَن قالوا: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَثْبَتَ لَهُ مَنْزِلَتَهُ^٩ وَ نَفَى
الْأَشْيَاءَ الْأُخْرَى، فَإِذَا كَانَ مَا نَفَاهُ بَعْدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَابِتًا، فَالَّذِي أَثْبَتَهُ
كَمِثْلِهِ^{١٠}. وَ هَذَا يَوْجِبُ أَنَّهُ الْخَلِيفَةُ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَبَأَهُ

١. في المغني: «و يجوز أن يقال: لا تَراد».

٢. في المغني: - «قد».

٣. الأعراف (٧): ١٤٢.

٤. في المغني: - «عليه السلام».

٥. في المطبوع و الحجري: «تصير».

٦. في «د» و الحجري: - «من بعده».

٧. في «ج، د، ص، ف» - «قد».

٨. في «ج» و المغني: - «عليه السلام».

٩. في «ص» و المغني: «منزلة». و في «د»: «منزله».

١٠. في «د، ف» و المغني: «كمثل».

بالاستثناء على هذه الحالة^١ وإن كان مثلها لم يحصل لهارون عليه السلام إلا في حال حياة موسى عليه السلام^٢.

[مقدمة في الاستدلال بحديث المنزلة]

يُقال له: نَحْنُ نُبَيِّنُ كَيْفِيَّةَ الاستدلال بالخبر الذي أوردته على إيجاب النص، و نورد من الأسئلة والمطالبات ما يليق بالموضع، ثم نعود إلى نقض كلامك، على عادتنا فيما سلف من الكتاب؛ فنقول:

إن الخبر دال على النص من وجهين، ما فيهما^٣ إلا قويّ معتمد:

[التقرير الأول]^٤

أحدُهما: أن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» يَقْتَضِي حُصُولَ جَمِيعِ مَنَازِلِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِلَّا مَا خَصَّهُ الاستثناء المنطوق به^٥ في الخبر، وما جَرَى مَجْرَى الاستثناء من العرف. وقد عَلِمْنَا أَنَّ مِنْ^٦ مَنَازِلِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى هِيَ الشَّرْكَاءُ فِي النُّبُوَّةِ، وَأُخُوَّةُ النَّسَبِ، وَالْفَضْلُ وَالْمَحَبَّةُ^٧، وَالِاخْتِصَاصُ عَلَى

١. في المغني: «هذه الحال».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٥٨ - ١٥٩.

٣. في «د»: «فيها».

٤. سياطي التقرير الثاني في ص ١٦ عند قوله: «طريقة أخرى من الاستدلال بالخبر على النص، وهي أنه...».

٥. هكذا في التلخيص. وفي «ب، د، ف» والمطبوع: «المتطرق به». وفي «ص»: «المستطرق به».

و في «ج»: «المستطرق به».

٦. في المطبوع والحجري: «من».

٧. في التلخيص: «والتقدم عنده في الفضل والمحبة بدل «و الفضل والمحبة».

جميع قومه، و الخلافة له في حال غيبه على أمته، وأنه لو بقي بعده لخلفه^١ فيهم، و لم يجر أن يخرج القيام بأمرهم عنه إلى غيره. وإذا خرج بالاستثناء منزلة النبوة، و خص العرف منزلة الأخوة في النسب^٢ - لأن من المعلوم لكل أحد ممن عرفهما^٣ عليهما السلام أنه لم يكن بينهما أخوة نسب - وجب القطع على ثبوت ما عدا هاتين المنزلتين. و إذا ثبت ما عداهما - و في جملة أنه لو بقي لخلفه^٤ و دبر أمر أمته و قام فيهم مقامه - و علمنا بقاء أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاة الرسول صلى الله عليه و آله، و جبت له الإمامة بعده بلا شبهة.

٨/٣

فإن قالوا: دلوا أولاً على صحة الخبر؛ فهو^٥ الأصل، ثم على أن من جملة منازل هارون من موسى أنه لو بقي بعد وفاته لخلفه و قام بأمر أمته، ثم على أن الخبر يصح فيه طريقة العموم، و أنه يقتضي ثبوت جميع المنازل بعد ما أخرجه الاستثناء و ما جرى مجراه.

[البحث الأول: إثبات صحة حديث المنزلة]

قيل: أما الذي يدل على صحة الخبر فهو جميع ما دل على صحة خبر الغدير مما قد استقصيناه^٦ فيما تقدم و أحكمناه^٧، و لأن علماء الأمة مطبقون على قبوله

١. في «ج»: «يخلفه».

٢. في التلخيص: - «في النسب».

٣. في التلخيص: «لكل من عرفهما».

٤. في «ج، ص»: «خلفه».

٥. في التلخيص: «فهي».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «مما استقصيناه». و في التلخيص: «و قد استقصيناه» بدل «مما

قد استقصيناه».

٧. تقدم في ص ١٣٩ و ما بعدها.

وإن اختلفوا في تأويله، و الشيعة تتواتر به، وأكثرُ رُواة الحديث يروونه^١، و من صَنَّف الحديث منهم أوردَه في^٢ جُملة الصحيح، و هو ظاهرٌ بين الأُمّة شائعٌ كظهورٍ سائرٍ ما نَقَطَعَ^٣ على صحّته من الأخبار، و احتجاجُ أمير المؤمنين عليه السلام على أهل الشورى^٤ نَصَمَنَّهُ^٥. و من يُحكى أنه ردّه أو أظهر الشك فيه، لا شك - إذا صحّت الحكاية عنه - في شدوذه، و تقدّم الإجماع لقوله ثم تأخره عنه. و كُلُّ هذا قد تقدّم؛ فلا حاجة بنا إلى بسطه.

[البحث الثاني: إثبات أن هارون لو بقي حيّاً بعد موسى لخلّفه]

[الوجه الأول: خلافة هارون لموسى]

و أمّا الدليل على أن هارون عليه السلام لو بقي بعد موسى لخلّفه في أمته: فهو أنّه قد ثَبَّتَ^٦ خِلافته له في حال حياته بلا خلاف، و في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾^٧ أكبر شاهدٍ بذلك. و إذا ثَبَّتَ^٨ الخِلافة له في حال الحياة، وَجَبَ حصولها له بعد حال الوفاة لو بقي إليها؛ لأنّ خروجها عنه في حال من الأحوال مع بقائه خطّ له من رتبة

١. هكذا في التلخيص. و في «ج، ص، ف»: «ترويه». و في سائر النسخ و المطبوع: «يرويه».

٢. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «من».

٣. في التلخيص: «يقطع».

٤. و ذلك في المناشدة التي ذكرها الطبرسي في الاحتجاج، ج ١، ص ١٣٤ - ١٤٥ بأكملها. و هناك صور أخرى للمناشدة ذكرها المحدثون من الفريقين في كتبهم.

٥. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «يُصَحِّحه».

٦. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «قد ثبت».

٧. الأعراف (٧): ١٤٢.

٨. هكذا في «ج، د، ص، ف» و التلخيص. و في «ب» و المطبوع: «و إذا ثبت».

كَانَ عَلَيْهَا، وَ صَرَّفَ عَنْ وِلَايَةِ فُؤُضَتْ إِلَيْهِ، وَ ذَلِكَ يَقْتَضِي مِنَ التَّنْفِيرِ أَكْثَرَ مِمَّا يَتَعَرَّفُ بِهِ خُصُومُنَا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُجَنِّبُ أَنْبَاءَهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنَ الْقَبَاحَةِ فِي الْخَلْقِ وَ الدَّمَامَةِ^١ الْمُفْرِطَةِ، وَ الصَّغَائِرِ الْمُسْتَحَقَّةِ، وَ أَنْ لَا يُجِيبَهُمُ^٢ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى مَا يَسْأَلُونَهُ لِأَمْتِهِمْ مِنْ حَيْثُ يَظْهَرُ لَهُمْ.

فَإِنْ قَالَ: وَلِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ تَنْفِيرًا؟

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ خِلَافَةَ هَارُونَ لِمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ^٣ إِذَا كَانَتْ مَنَزِلَةً فِي الدِّينِ جَلِيلَةً، وَ دَرَجَةً فِيهِ^٥ رَفِيعَةً، وَ اقْتَضَتْ مِنَ التَّبَجِيلِ وَ التَّعْظِيمِ مَا يَجِبُ بِمِثْلِهَا^٦، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَخْرُجَ عَنْهَا؛ لِأَنَّ فِي خُرُوجِهِ عَنْهَا زَوَالٌ مَا كَانَ لَهُ فِي النَفُوسِ بِهَا مِنَ الْمَنَزِلَةِ. وَ فِي هَذَا نِهَايَةُ التَّنْفِيرِ وَ التَّأْثِيرِ فِي السُّكُونِ إِلَيْهِ. وَ مَنْ دَفَعَ أَنْ يَكُونَ الْخُرُوجُ عَنْ هَذِهِ الْمَنَزِلَةِ مُنْفَرًّا، كَمَنْ دَفَعَ أَنْ يَكُونَ سَائِرُ مَا عَدَدْنَاهُ مُنْفَرًّا.

فَإِنْ قَالَ: إِذَا ثَبَّتَ فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ أَنَّهُ مُنْفَرٌّ، وَجَبَ أَنْ يُجَنَّبَهُ^٧ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ حَيْثُ كَانَ نَبِيًّا وَ مُؤَدِّيًا عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا لَمَا وَجَبَ^٨ أَنْ يُجَنَّبَ^٩ الْمُنْفَرَاتِ، فَكَأَنَّ ثُبُوتَهُ هِيَ الْمُقْتَضِيَةُ لِاسْتِمْرَارِ خِلَافَتِهِ إِلَى بَعْدِ الْوَفَاةِ.

١. فِي «ج، د، ص، ف»: «الدَّمَامَةُ». وَ الدَّمَامَةُ: الْقِصْرُ وَ الْقَبْحُ. الْهَآئِيَةُ، ج ٢، ص ١٣٤ (دَمَم).

٢. فِي «د، ص»: «لَا يُجِيبُهُمْ».

٣. فِي «ج، د» وَ التَّلْخِصُ: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٤. هَكَذَا فِي «ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصُ. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ وَ الْحَجَرِيُّ: - «إِذَا».

٥. فِي «د»: «مِنْهُ». وَ فِي «ج، ص»: - «فِيهِ».

٦. هَكَذَا فِي «ص» وَ التَّلْخِصُ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمِثْلِهَا».

٧. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِيُّ وَ التَّلْخِصُ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يُجَنَّبَهُ».

٨. فِي التَّلْخِصِ: «لَمَّا أَوْجَبَ أَحَدُنَا».

٩. هَكَذَا فِي «ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصُ. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ وَ الْحَجَرِيُّ: «أَنْ يُجَنَّبَ».

وإذا كانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^١ قد اسْتَنَى في الخبرِ النبوةَ، وَجَبَ أَنْ يَخْرُجَ معها ما هي مُقْتَضِيَةٌ له و كَالسَّبَبِ فيه. وإذا^٢ أُخْرِجَتْ هذه المَنْزِلَةُ مع النبوةَ، لَمْ يَكُنْ في الخبرِ دَلَالَةٌ عَلَى النَّصِّ الَّذِي تَدَّعَوْنَهُ.

قِيلَ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ «إِنَّ الْخِلَافَةَ مِنْ مُقْتَضَى النبوةِ»: أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ نَبِيًّا تَجِبُ^٣ لَهُ هذه المَنْزِلَةُ كما يَجِبُ لَهُ سَائِرُ شُرُوطِ^٤ النبوةِ، فَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ يَكُونَ هَارُونُ قَبْلَ اسْتِخْلَافِ مُوسَى لَهُ شَرِيكًا فِي نُبُوَّتِهِ وَ تَبْلِيغِهِ^٥ شَرْعِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَلِيفَةً لَهُ فِيمَا^٦ سِوَى ذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ وَ لَا بَعْدَ وَفَاتِهِ.

وَ إِنْ أَرَدْتَ أَنَّ هَارُونَ بَعْدَ اسْتِخْلَافِ مُوسَى لَهُ فِي حَيَاتِهِ يَجِبُ^٧ أَنْ يَسْتَعْمَرَ^٨ حَالَهُ وَ لَا يَخْرُجَ عَنْ هذه المَنْزِلَةِ - لِأَنَّ خُرُوجَهُ عَنْهَا يَقْتَضِي التَّنْفِيرَ الَّذِي يَمْنَعُ^٩ نُبُوَّةَ هَارُونَ مِنْهُ، وَ أَشْرَتْ بِقَوْلِكَ^{١٠} «إِنَّ النُّبُوَّةَ تَقْتَضِي الْخِلَافَةَ بَعْدَ الْوَفَاءِ» إِلَى هَذَا الْوَجْهِ - فَهُوَ صَحِيحٌ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ مَا ظَنَنْتَهُ مِنْ اسْتِثْنَاءِ^{١١} الْخِلَافَةِ بِاسْتِثْنَاءِ النُّبُوَّةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِيهِ^{١٢} أَنْ يَكُونَ كَالسَّبَبِ فِي ثُبُوتِ الْخِلَافَةِ بَعْدَ الْوَفَاءِ، وَ غَيْرُ وَاجِبٍ أَنْ

١٠/٣

١. في «ج، د»: «عليه السلام».

٢. في «ج»: «فإذا».

٣. في النسخ و الحجري: «يجب». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و التلخيص.

٤. في التلخيص: «كما تجب له سائر شرائط».

٥. في «ج، ص»: «و متابع»، و في «د»: «و يتابع».

٦. في التلخيص: «على ما» بدل «فيما».

٧. في «د»: «تجب».

٨. في التلخيص: «أن تستمر».

٩. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «يمنع». و الأصح: «يمنع».

١٠. هكذا في «ج، ف» و التلخيص. و في «د، ص» و المطبوع و الحجري: «و أشرت في ذلك».

١١. في «د»: «استبقاء».

١٢. في التلخيص: «في النبوة».

يُنْفَى^١ ما هو كالمُسَبَّبِ^٢ عن غيره عند نفْيِ ذلك الغير^٣.

ألا ترى أن أحدنا لو قال لوصيه: «أعط فلاناً من مالي كذا وكذا» وذكر مبلغاً عيّنه؛ فإنه^٤ يستحقّ هذا المبلغ عليّ من ثمن سلعة ابتعتها منه، وأنزل فلاناً منزلة فلان الذي أوصيتك به^٥ وأجره مجراه؛ فإن ذلك يجب له من أرض جنائية، أو قيمة مُتَلَفٍ^٦ أو ميراث، أو غير هذه الوجوه» بعد أن يذكر وجهاً يخالف الأول، لوجِبَ على الوصي أن يسوّي بينهما في العطية، ولا يخالف بينهما فيها من حيث اختلفت^٧ جهة استحقاقهما، ولا يكون قول هذا القائل عند أحد من العقلاء يقتضي سلب المُعْطَى الثاني العطية من حيث سلبه جهة استحقاقها في الأول.

فوجب بما ذكرناه أن تكون^٨ منزلة هارون من موسى عليهما السلام في استحقاق خلافته له بعد وفاته ثابتة لأمر المؤمنين عليه السلام؛ لاقتضاء اللفظ لها، وإن كانت تجب لهارون من حيث كان في انتفائها^٩ تنفير يمنع بُؤثته منه، وتجب لأمر المؤمنين عليه السلام من غير هذا الوجه.

١. في التلخيص: «انتفاء» بدل «أن ينفي».

٢. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «كالسبب».

٣. في «د، ص»: «عند نفْيِ الغير الأول [في «ص»: للأول]». و لم يرد فيهما قوله: «ألا ترى».

٤. في «د»: «و ذكر مبلغاً عليه بأنه».

٥. في «د، ص»: «ابتعتها».

٦. في التلخيص: «و أنزل فلاناً منزلته».

٧. هكذا في التلخيص. و في المطبوع: «من أرض جنائية أو قيمة متلفة». و في النسخ: «من أرض جنائيته أو قيمة متلفة».

٨. هكذا في النسخ و الحجري و التلخيص. و في المطبوع: «اختلف».

٩. في النسخ و الحجري: «أن يكون». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و التلخيص.

١٠. في «ج، د، ص، ف»: «في ابتدائها».

و لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ مَنْ^١ ذَكَرْتُمْ حَالَهُ لَمْ يَخْتَلِفَا فِي جِهَةِ الْعَطِيَّةِ وَمَا هُوَ كَالسَّبَبِ لَهَا؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ مِنَ الْمُوصِي هُوَ الْمُقْتَضِي لَهَا، وَ الْمَذْكُورَانِ يَتَسَاوِيَانِ فِيهِ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ اسْتِحْقَاقِ الْعَطِيَّةِ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ هُوَ الْقَوْلُ، بَلْ هُوَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ثَمَنِ الْمَبِيعِ^٢ وَ قِيَمَةِ الْمُتَلَفِ^٣ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُمَا، وَ هُوَ مُخْتَلِفٌ^٤ لَا مَحَالَةَ؛ وَ إِنَّمَا يَجِبُ بِالْقَوْلِ عَلَى الْمُوصِي إِلَيْهِ الْعَطِيَّةُ، فَأَمَّا الْاسْتِحْقَاقُ عَلَى الْمُوصِي وَ سَبَبُهُ فَيَتَقَدَّمَانِ^٥ بغير شك.

وَ يَزِيدُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَضُوحاً: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَوْ صَرَّحَ بِهِ - حَتَّى يَقُولَ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»؛ فِي خِلَافَتِهِ لَهُ فِي حَيَاتِهِ، وَ اسْتِحْقَاقِهَا لَهُ لَوْ بَقِيَ إِلَى بَعْدِ وَفَاتِهِ؛ إِلَّا أَنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيٍِّّ - كَانَ كَلَامُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٦ صَحِيحاً غَيْرَ مُتَنَاقِضٍ^٧ وَ لَا خَارِجٍ عَنِ الْحَقِيقَةِ، وَ لَمْ يَجِبْ عِنْدَ أَحَدٍ أَنْ يَكُونَ بِاسْتِثْنَاءِ النَّبُوءَةِ نَافِياً لِمَا أَثْبَتَهُ مِنْ مَنْزِلَةِ الْخِلَافَةِ بَعْدَ الْوَفَاةِ.

[الوجه الثاني: شراكة هارون لموسى]

وَ قَدْ يُمَكِّنُ مَعَ ثُبُوتِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ تَرْتُّبَ^٨ الدَّلِيلِ فِي الْأَصْلِ عَلَى وَجْهِ يَجِبُ مَعَهُ كَوْنُ هَارُونَ مُفْتَرَضَ الطَّاعَةِ عَلَى أُمَّةِ مُوسَى لَوْ بَقِيَ إِلَى بَعْدِ وَفَاتِهِ، وَ ثُبُوتُ مِثْلِ

١١/٣

١. في المطبوع و الحجري: «ما».

٢. في «د»: «ما تقدم من البيع». و في المطبوع: «ما تقدم ثمن البيع».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «التلف».

٤. في التلخيص: «مخالف».

٥. في «ص» و التلخيص: «فيقدمان».

٦. في «ج، د، ص، ف»: «عليه السلام».

٧. في «د»: «غير مناقض».

٨. هكذا في «ف». و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يرتب».

هذه المنزلة لأمير المؤمنين عليه السلام - وإن لم يرجع إلى كونه خليفة له في حال حياته و وجوب استمرار ذلك إلى بعد الوفاة؛ فإن في المخالفين من يحمل^١ نفسه على دفع خلافة هارون لموسى في حياته وإنكار كونها منزلة تفصيل^٢ عن نبوته، وإن كان فيما حمل نفسه عليه ظاهره المكابرة^٣ - ونقول^٤:

قد ثبت أن هارون كان مفترض الطاعة على أمة موسى عليه السلام؛ لمكان شريكته له في النبوة التي لا يتمكّن^٥ من دفعها، وثبت أنه لو بقي بعده لكان ما يجب^٦ من طاعته على جميع أمة موسى عليه السلام يجب له؛ لأنه لا يجوز خروجه عن النبوة وهو حي. وإذا وجب ما ذكرناه وكان النبي صلى الله عليه وآله قد أوجب بالخبر لأمير المؤمنين عليه السلام جميع منازل هارون من موسى، ونفى أن يكون نبياً، وكان من جملة منازل أنه لو بقي بعده لكانت^٧ طاعته مفترضة^٨ على أمته وإن كانت تجب لمكان نبوته، وجب أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام المفترض الطاعة على^٩ سائر^{١٠} الأمة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله عليه

١. في «د» والمطبوع: «يحمّله».

٢. في «د»: «يتفصّل».

٣. في «ج، ص»: «ظاهر المكابرة».

٤. هكذا في «ج». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و يقول». وفي التلخيص: «و يمكن أن يرتب الاستدلال على وجه يُسقط كثيراً ممّا قدّمناه من الأسئلة بأن يقال بدل «و قد يمكن مع ثبوت هذه الجملة أن ترتب الدليل...» إلى هنا.

٥. في التلخيص: «لا يمكن».

٦. في «ص»: «ما تجب».

٧. في «ج، ص، ف»: «لكان».

٨. في «ج، د، ص، ف» والتلخيص: «المفترضة».

٩. هكذا في النسخ والحجري والتلخيص. وفي المطبوع: «و على». وهو سهو.

١٠. في التلخيص: «جميع» بدل «سائر». وهو يؤيد أن المراد بلفظ «سائر» في كلام المصنّف رحمه الله هو «جميع».

و آله وإن لم يكن نبياً؛ لأن نفي النبوة لا يقتضي نفي ما يجب لمكانها - على ما بيناه - . وإنما كان يجب بنفي النبوة نفي فرض الطاعة لو لم يصح حصول فرض الطاعة إلا للنبى، وإذا جاز أن يحصل لغير النبى - كالإمام والأمر - علم انفصاله من النبوة، وأنه ليس من شرائطها وخصائصها^١ التي تثبت^٢ بثبوتها وتنتفي بانتفائها. والمثال الذي تقدم يكشف عن صحة قولنا، وأن النبى صلى الله عليه وآله^٣ لو صرح أيضاً بما ذكرناه حتى يقول: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى؛ في فرض الطاعة على أمتي، وإن لم تكن شريكي في النبوة وتبليغ الرسالة» لكان كلامه مستقيماً بعيداً من التنافي.

[نفي كون أمير المؤمنين عليه السلام مفترض الطاعة في حال حياة الرسول صلى الله عليه وآله]

فإن قال: فيجب على هذه الطريقة أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام مفترض الطاعة على الأمة في حال حياة النبى صلى الله عليه وآله، كما كان هارون كذلك في حياة موسى عليه السلام.

قيل له: لو خُلينا وظهر الكلام لأوجبنا ما ذكرته، غير أن الإجماع مانع منه؛ لأن الأمة لا تختلف في أنه عليه السلام لم يكن مشاركاً للرسول صلى الله عليه وآله في فرض الطاعة على الأمة في جميع أحوال حياته حسب ما كان عليه هارون في حياة موسى عليه السلام. ومن قال منهم: إنه كان مفترض الطاعة في تلك

١. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «و حقائقها».

٢. في «د»: «ثبت».

٣. في «ج، د، ص، ف»: «عليه السلام».

٤. في التلخيص: «مفيداً».

٥. هكذا في «ج، ص، ف» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حيثما».

الأحوال، يجعل ذلك في أحوال غيبة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^١ على وجه الخلافة له، لا في أحوال حضوره. وإذا خَرَجَتْ أحوال الحياة بالدليل، ثَبَّتَ^٢ الأحوال بَعْدَ الوفاةِ بِمُقْتَضَى اللفظ.

[نفي أن يكون الحديث ناظراً إلى المنازل التي كانت لهارون من جهة موسى]

فإن قال: ظاهرُ قوله عليه السلام: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» يَمْنَعُ^٣ مِمَّا ذَكَرْتُمُوهُ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي مِنَ الْمَنَازِلِ مَا حَصَلَ لِهَارُونَ مِنْ جِهَةِ مُوسَى وَاسْتِفَادَهُ بِهِ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِنِسْبَةِ^٤ الْمَنَازِلِ إِلَى أَنَّهَا مِنْهُ، وَفَرَضُ^٥ الطَّاعَةِ الْحَاصِلُ عَنِ النَّبَوَةِ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِمُوسَى وَلَا وَاجِبٌ مِنْ جِهَتِهِ.

قيل له: أَمَّا سَوَأُكَ فَظَاهِرُ السَّقُوطِ عَلَى كَلَامِنَا؛ لِأَنَّ خِلَافَةَ هَارُونَ لِمُوسَى فِي حَيَاتِهِ لَا شَكَّ فِي أَنَّهَا مَنَزِلَةٌ مِنْهُ، وَوَاجِبَةٌ بِقَوْلِهِ الَّذِي وَرَدَ بِهِ الْقِرَاءُ^٦. فَأَمَّا مَا أَوْجَبْنَاهُ مِنْ اسْتِحْقَاقِهِ لِلْخِلَافَةِ^٧ بَعْدَهُ، فَلَا مَانِعَ مِنْ إِضَافَتِهِ أَيْضاً إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ اسْتَخْلَفَهُ فِي حَيَاتِهِ، وَفَوَّضَ إِلَيْهِ تَدْبِيرَ قَوْمِهِ، وَلَمْ يَجْزَأْ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ وِلَايَةِ جُعِلَتْ لَهُ، وَجَبَ حَصُولُ هَذِهِ الْمَنَزِلَةِ لَهُ بَعْدَ الْوَفَاةِ؛ فَتَعَلَّقُهَا بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ تَعَلُّقٌ قَوِيٌّ.

١. في «ج، د، ص، ف»: «عليه السلام».

٢. في «ف» و المطبوع و الحجري: «ثبت». و في التلخيص: «بقيت».

٣. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «لم يمنع».

٤. في «ج، ص، ف» و التلخيص: «لنسب».

٥. في «د»: «و فروض».

٦. و هو قوله تعالى: «وَ قَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي». (الأعراف (٧): ١٤٢).

٧. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د»: «من استخلافه للخلافة». و في المطبوع و الحجري: «من استخلافه الخلافة».

فَلَمْ يَبَقْ إِلَّا أَنْ تُبَيَّنَ^١ الْجَوَابَ عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي اسْتَأْنَفْنَاهَا؛ وَالَّذِي يُبَيِّنُهُ^٢ أَنْ
قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» لَا يَقْتَضِي مَا ظَنَّهُ^٣
السَّائِلُ مِنْ حَصُولِ الْمَنَازِلِ بِمُوسَى وَمِنْ جِهَتِهِ، كَمَا أَنَّ قَوْلَ أَحَدِنَا: «أَنْتَ مِنِّي
بِمَنْزِلَةِ أَخِي مِنِّي، أَوْ بِمَنْزِلَةِ أَبِي مِنِّي» لَا يَقْتَضِي كَوْنَ الْأَخَوَةِ وَالْأُبُوَّةِ بِهِ وَمِنْ جِهَتِهِ.
وَلَيْسَ^٤ يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَقُولَ فِي هَذَا الْقَوْلِ إِنَّهُ مَجَازٌ أَوْ خَارِجٌ عَنْ حُكْمِ الْحَقِيقَةِ.
وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الصِّيغَةُ تَقْتَضِي مَا ادَّعَى، لَوَجَبَ أَيْضًا أَنْ لَا يَصِحَّ اسْتِعْمَالُهَا فِي
الْجَمَادَاتِ وَكُلِّ مَا لَا يَصِحُّ مِنْهُ فِعْلٌ، وَ قَدْ عَلِمْنَا صِحَّةَ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ؛
لَأَنَّهُمْ لَا يَمْنَعُونَ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ مَنْزِلَةَ دَارِ زَيْدٍ مِنْ دَارِ عَمْرٍو بِمَنْزِلَةِ دَارِ خَالِدٍ مِنْ دَارِ
بَكْرٍ، وَمَنْزِلَةَ بَعْضِ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ^٥ بَعْضِ آخَرٍ مِنْهُ، وَإِنَّمَا يُفِيدُونَ
تَشَابُهَ الْأَحْوَالِ وَتَقَارُبَهَا. وَ يَجْرِي لَفْظَةُ «مِنْ» فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ مَجْرًى «عِنْدَ»
و«مَعَ»؛ فَكَأَنَّ الْقَائِلَ أَرَادَ: مَحَلُّكَ عِنْدِي وَحَالُكَ مَعِي فِي الْإِكْرَامِ وَالْإِعْظَامِ كَحَالِ
أَبِي عِنْدِي وَمَحَلِّهِ فِيهِمَا^٦.

وَمِمَّا يَكْشِفُ عَنْ صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ: حُسْنُ اسْتِثْنَاءِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٧
النَّبَوَّةَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنَازِلِ، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَنْ إِلَّا مَا^٨ يَجُوزُ دَخُولُهُ تَحْتَ

١. فِي «د، ص» وَ التَّلْخِيسِ: «أَنْ يَبَيِّنَ».

٢. فِي «ص»: «نُبَيِّنُهُ». وَ فِي التَّلْخِيسِ: «يُبَيِّنُهُ».

٣. فِي التَّلْخِيسِ: «مَا ظَنُّ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «فَلَيْسَ».

٥. فِي التَّلْخِيسِ: «كَمَنْزِلَةِ».

٦. فِي التَّلْخِيسِ: «كَمَحَلِّ أَبِي عِنْدِي وَ حَالِهِ مَعِي فِيهِمَا» بَدَلَ «كَحَالِ أَبِي عِنْدِي وَ مَحَلِّهِ فِيهِمَا».

٧. فِي «ج، د، ص، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٨. فِي «ج، د، ص»: «بِمَا».

اللفظ عندنا، أو يَجِبُ دخوله عند مخالفتنا. و نَعْلَمُ أيضاً أَنَّ النبوةَ المُستثناةَ لَمْ تَكُنْ بموسى^١ عليه السلام. وإذا سَأَغَ استثناء النبوةِ مِنْ جُمْلَةٍ ما اقْتَضَى اللفظُ مع أَنَّها لَمْ تَكُنْ بموسى عليه السلام، بَطَلَ أَنْ يَكُونَ اللفظُ مُتَنَاولاً لِمَا وَجَبَ مِنْ جِهَةِ موسى عليه السلام مِنَ الْمَنَازِلِ.

[البحث الثالث: إثبات أَنَّ الحديث يُثَبِّتُ جميع المنازل إِلَّا ما استثنى]

و أَمَّا^٢ الذي يَدُلُّ على أَنَّ اللفظَ يوجبُ حصولَ جميعِ الْمَنَازِلِ إِلَّا ما أخرجَهُ الاستثناءُ و ما جرى مجراه - و إن لَمْ يَكُنْ مِنَ أَلْفَافِ الْعُمومِ الْمُوجِبَةِ لِلإشْتِمَالِ و الاستِغْراقِ، و لا كَانَ مِنْ مَذْهَبِنَا أيضاً أَنَّ في اللفظِ المُستَغْرِقِ لِلجنسِ على سَبِيلِ الوجوبِ لفظاً موضوعاً له^٣ - فهو أَنَّ دخولَ الاستثناءِ في اللفظِ الذي يَقْتَضِي على سَبِيلِ الاحتمالِ أشياءَ كَثِيرَةً، متى صَدَرَ مِنْ حَكِيمٍ يُريدُ البَيانَ و الإفْهَامَ، دَلِيلٌ على أَنَّ ما يَقْتَضِيهِ^٤ اللفظُ و^٥ يَحْتَمِلُهُ - بَعْدَ ما خَرَجَ بالاستثناء - مُراداً^٦ بِالخِطَابِ و داخل^٧ تَحْتَهُ، و يَصِيرُ دخولُ الاستثناءِ كَالْقَرِينَةِ أو الدَّلَالَةِ التي توجبُ بها الاستِغْراقَ و الشُّمولَ.

يَدُلُّ على صِحَّةِ ما ذَكَرُوهُ: أَنَّ الْحَكِيمَ مِنَّا إِذَا قَالَ: «مَنْ دَخَلَ دَارِي أَكْرَمْتُهُ إِلَّا زَيْدًا»

١. في «ص، ف»: «لموسى».

٢. في التلخيص: «فأما».

٣. فَإِنَّ مَذْهَبَ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ ذَلِكَ، كَمَا تَقَدَّمَ، فَهُوَ قَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَوْضِعْ لَفْظَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِغْراقِ و الْعُمومِ. انظر: الذريعة، ج ١، ص ٢٠١؛ الذخيرة، ص ٥١٠.

٤. في «ج، ص»: «يقْتَضِي».

٥. في المطبوع: - «و».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «مراداً».

٧. في «د»: «و داخلاً».

فَهَمْنَا مِنْ كَلَامِهِ بِدُخُولِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنَّ مَنْ عَدَا^١ زَيْدًا مُرَادًا بِالْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُرَادًا لَوَجَبَ اسْتِثْنَاؤُهُ مَعَ إِرَادَةِ الْإِفْهَامِ وَالْبَيَانِ؛ فَهَذَا وَجْهٌ.

وَوَجْهٌ آخَرُ؛ وَهُوَ أَنَا وَجَدْنَا النَّاسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ عَلَى فِرْقَتَيْنِ:
مِنْهُمْ: مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ^٢ مَنَزِلَةٌ وَاحِدَةٌ^٣؛ لِأَجْلِ السَّبَبِ الَّذِي يَدْعُونَ خُرُوجَ الْخَبَرِ عَلَيْهِ^٤، أَوْ^٥ لِأَجْلِ عَهْدٍ أَوْ عُرْفٍ.

وَالْفِرْقَةُ الْآخَرَى: تَذَهَبُ إِلَى عُمُومِ الْقَوْلِ بِجَمِيعِ^٦ مَا هُوَ مَنَزِلَةٌ لِهَارُونَ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بَعْدَ مَا أَخْرَجَهُ^٧ الدَّلِيلُ، عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي تَفْصِيلِ الْمَنَازِلِ وَتَعْيِينِهَا. وَهَؤُلَاءِ هُمُ الشَّيْعَةُ وَأَكْثَرُ مُخَالَفِيهِمْ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ لَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِ إِلَّا الْوَاحِدُ وَالِإِثْنَانِ. وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ مَنْ خَالَفَ الشَّيْعَةَ مِنْ إِيْجَابِ كَوْنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَلِيفَةً لِلنَّبِيِّ^٨ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَعْدَهُ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُمْ أَنَّ هَارُونَ لَوْ بَقِيَ بَعْدَ مُوسَى لَخَلَفَهُ، وَلَا أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُعَدَّ فِي جُمْلَةِ مَنَازِلِهِ؛ فَكَانَ كُلُّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اللَّفْظَ يَصِحُّ تَعْدِيهِ الْمَنَزِلَةَ الْوَاحِدَةَ، ذَهَبَ إِلَى عُمُومِهِ. فَإِذَا^٩ فَسَدَ قَوْلٌ مِنْ قَصَرَ الْقَوْلَ عَلَى الْمَنَزِلَةِ الْوَاحِدَةِ - لِمَا سَنَذْكُرُهُ^{١٠} - وَبَطَلَ،

١. في التلخيص: «ما عدا».

٢. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: - «به».

٣. سوف يناقش المصنّف رحمه الله هذا القول بعد قليل.

٤. وهو إرجاف المنافيين، كما سوف يأتي التصريح به بعد قليل.

٥. في «ج، ف» والحجري: «و». وفي التلخيص: «أولاً» بدل «أو».

٦. في «ف»: «الجميع».

٧. في «د، ص» والحجري: «أخرج».

٨. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع والحجري: «النبي» بدل «للنبي».

٩. في التلخيص: «وإذا».

١٠. يأتي بعد قليل.

وَجَبَ عَمُومُهُ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَمْ يَقُلْ بِصِحَّةِ تَعَدِّيهِ^١ مَعَ الشُّكِّ فِي عَمُومِهِ، بَلِ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَدَّى وَلَيْسَ بِعَامٍّ خُرُوجٌ عَنِ الْإِجْمَاعِ.

[إبطال أن يكون الحديث مقصوراً على منزلة واحدة]

فَإِنْ قَالَ: وَبِأَيِّ شَيْءٍ تُفْسِدُونَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَقْصُورًا عَلَى مَنَزِلَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَجْلِ السَّبَبِ^٢، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ؟
قِيلَ لَهُ:

[أ.] أَمَّا مَا تَدَّعِي مِنَ السَّبَبِ الَّذِي هُوَ إِرْجَافُ^٣ الْمُنَافِقِينَ، وَوَجُوبُ حَمْلِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَ أَنْ لَا يَتَعَدَّاهُ، فَيَبْطُلُ مِنْ وَجْهِهِ:

مِنْهَا: أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَعْلُومٍ عَلَى حَدِّ الْعِلْمِ^٤ بِنَفْسِ الْخَبَرِ^٥، بَلِ غَيْرُ مَعْلُومٍ أَصْلًا، وَإِنَّمَا وَرَدَتْ بِهِ أَخْبَارُ أَحَادٍ، وَ أَكْثَرُ الْأَخْبَارِ وَارِدَةٌ بِخِلَافِهِ، وَأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا خَلَفَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالْمَدِينَةِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ كَرِهَ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنْهُ، وَ أَنْ يَنْقَطَعَ عَنِ الْعَادَةِ الَّتِي كَانَ يَجْرِي عَلَيْهَا فِي مُوَاسَاتِهِ لَهُ بِنَفْسِهِ، وَ ذَبَّهِ الْأَعْدَاءُ عَنْ وَجْهِهِ، فَلَحِقَ بِهِ وَ شَكَا إِلَيْهِ مَا يَجِدُهُ مِنَ أَلَمِ الْوَحْشَةِ، فَقَالَ لَهُ هَذَا الْقَوْلُ. وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نُخَصِّصَ خَبْرًا مَعْلُومًا بِأَمْرٍ غَيْرٍ مَعْلُومٍ. عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الرِّوَايَاتِ قَدْ أَتَتْ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ لَهُ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «تَعَدِّيهِ».

٢. أَي سَبَبِ صُدُورِ الْحَدِيثِ، وَ الْمُنَاسِبَةِ الَّتِي صَدَرَ فِيهَا.

٣. أَرْجَفَ الْقَوْمُ فِي الشَّيْءِ وَ بِهِ إِرْجَافًا: أَكْثَرُوا مِنَ الْأَخْبَارِ السَّيِّئَةِ وَ اخْتِلَاقِ الْأَقْوَالِ الْكَاذِبَةِ حَتَّى يَضْطَرِبَ النَّاسُ مِنْهَا، وَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُزْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ﴾. [الْأَحْزَابُ (٣٣): ٦٠].

المصباح المنير، ص ٢٢٠ (رجف).

٤. فِي «ج، ص، ف»: «عَلَى أَحَدٍ» بِدَلِّ «عَلَى حَدِّ الْعِلْمِ».

٥. فِي «د»: «عَلَى حَدِّ تَبَيَّنِ الْخَبَرِ».

موسى» في أماكنٍ مُتخَلِّفةٍ وأحوالٍ شَتَّى^١. فَلَيْسَ لَنَا أَيْضاً أَنْ نُخْصَهُ بَعَزْوَةِ تَبَوَّكَ دُونَ غَيْرِهَا، بَلِ الْوَاجِبُ الْقَطْعُ عَلَى الْخَبَرِ الْحَقِّ^٢، وَالرَّجُوعُ إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ، وَ الشُّكُّ فِيمَا لَمْ تَثْبُتْ^٣ صِحَّتُهُ مِنَ الْأَسْبَابِ وَالْأَحْوَالِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ السَّبَبُ مُطَابَقَةُ الْقَوْلِ لَهُ، وَ لَيْسَ يَقْتَضِيهِ مَع مُطَابَقَتِهِ أَنْ لَا يَتَعَدَّاهُ. وَ إِذَا كَانَ السَّبَبُ مَا يَدْعُوْنَهُ - مِنْ إِرْجَافِ الْمُنَافِقِينَ بِاسْتِنْقَالِهِ^٤ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ كَانَ الِاسْتِخْلَافُ فِي حَالِ^٥ الْغَيْبَةِ وَالسَّفَرِ - فَالْقَوْلُ عَلَى مَذْهَبِنَا وَ تَأْوِيلِنَا يُطَابِقُهُ وَ يَتَنَاوَلُهُ، وَ إِنْ تَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الِاسْتِخْلَافِ بَعْدَ الْوَفَاةِ، الَّذِي لَا يُنَافِي مَا يَقْتَضِيهِ السَّبَبُ. يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٦ لَوْ صَرَّحَ بِمَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ حَتَّى يَقُولَ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؛ فِي الْمَحَبَّةِ، وَ الْفَضْلِ، وَ الْإِخْتِصَاصِ، وَ الْخِلَافَةِ فِي الْحَيَاةِ وَ بَعْدَ الْوَفَاةِ» لَكَانَ السَّبَبُ الَّذِي يُدْعَى غَيْرَ مَانِعٍ مِنْ صِحَّةِ الْكَلَامِ وَ اسْتِقَامَتِهِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقَوْلَ لَوْ اقْتَضَى مَنْزِلَةً وَاحِدَةً - إِمَّا الْخِلَافَةَ فِي السَّفَرِ، أَوْ مَا يُنَافِي^٧ إِرْجَافَ الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْمَحَبَّةِ وَ الْمِيلِ - لَقَبِحَ الِاسْتِثْنَاءُ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ يَقْتَضِي^٨

١. تَقَدَّمَ تَخْرِيجَ الْحَدِيثِ فِي ص ٢٤٧، وَ سَيَأْتِي ذِكْرُ هَذِهِ الْأَمَاكِنِ مَفْصَلَةً فِي الْهَامِشِ ٥ مِنْ ص ٣٣٧.

٢. فِي «ج، ص، ف»: - «الْحَقُّ».

٣. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَثْبُتْ».

٤. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَ فِي «ج، ص، ف»: «وَ اسْتِنْقَالَهُ». وَ فِي «د»: «أَوْ اسْتِنْقَالَهُ». وَ فِي سَائِرِ النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَوْ اسْتِنْقَالَهُ» بِدَلِّ «بِاسْتِنْقَالِهِ».

٥. فِي «ج، ص، ف»: «حَالَةً».

٦. فِي «ج، د»: «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٧. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «مِنْ».

٨. هَكَذَا فِي «ج، ف» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «لَا يَقْتَضِي».

تَنَاولُ الْكَلَامَ لِأَكْثَرِ مِنْ مَنَزِلَةٍ وَاحِدَةٍ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ أَحَدُنَا لغيره: «مَنَزِلَتُكَ مِنِّي فِي الشَّرْكَه فِي الْمَتَاعِ الْمَخْصُوصِ دُونَ غَيْرِهَا، مَنَزِلَةٌ فَلَانٍ مِنْ فَلَانٍ^١، إِلَّا أَنْتَ لَسْتَ بِجَارِي» وَإِنْ كَانَ الْجَوَارِ ثَابِتًا بَيْنَ مَنْ ذَكَرَهُ^٢؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ تَنَاولُ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ مَا يَصِحُّ دَخُولُ^٣ مَنَزِلَةِ الْجَوَارِ فِيهِ؟ وَكَذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ: «ضَرَبْتُ^٤ غُلَامِي زَيْدًا، إِلَّا غُلَامِي عَمْرًا» - وَإِنْ صَحَّ أَنْ يَقُولَ: «ضَرَبْتُ غُلَامَانِي، إِلَّا غُلَامِي عَمْرًا» -؛ مِنْ حَيْثُ تَنَاولَ اللَّفْظُ الْوَاحِدَ دُونَ الْجَمِيعِ^٥.

١٦/٣

وَبِهَذَا الْوَجْهِ يَسْقُطُ قَوْلُ مَنْ ادَّعَى أَنَّ الْخَبَرَ يَقْتَضِي مَنَزِلَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ^٦ ظَاهِرَ اللَّفْظِ^٧ لَمْ يَتَنَاولْ^٨ أَكْثَرَ مِنَ الْمَنَزِلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ مَنَازِلَ كَثِيرَةً لَقَالَ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنَازِلِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى».

وَذَلِكَ أَنَّ اعْتِبَارَ مَوْضِعِ^٩ الْإِسْتِنَاءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ يَتَنَاولُ أَكْثَرَ مِنْ مَنَزِلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَ الْعَادَةُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ جَارِيَةٌ بِأَنْ يُسْتَعْمَلَ مِثْلُ هَذَا الْخِطَابِ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ^{١٠} الْمَنَازِلُ الْكَثِيرَةُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «مَنَزِلَةُ فَلَانٍ مِنَ الْأَمِيرِ كَمَنَزِلَةِ فَلَانٍ مِنْهُ» وَإِنْ أَشَارُوا إِلَى أَحْوَالٍ مُخْتَلِفَةٍ وَإِلَى مَنَازِلَ كَثِيرَةٍ، وَ لَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ بَدَلًا مِمَّا

١. في التلخيص: «فلان و فلان». و في «ص»: «فلان بن فلان».

٢. أي بين فلان و فلان المذكورين في المثال.

٣. في التلخيص: «دخولها».

٤. هكذا في «ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع و الحجري: «إن ضربت».

٥. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «الجمع».

٦. هذا دليل قول المدعي، و ليس بياناً لوجه سقوط قوله.

٧. في التلخيص: «ظاهر هذا اللفظ».

٨. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «يتناول» بدل «لم يتناول».

٩. في التلخيص: «موقع». و في «ج، ص، ف»: «موضع».

١٠. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «به».

ذَكَرْنَاهُ: «مَنَازِلُ فُلَانٍ كَمَنَازِلِ فُلَانٍ». وَإِنَّمَا حَسَنَ مِنْهُمْ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ اعْتَقَدُوا أَنَّ دَوَى الْمَنَازِلِ الْكَثِيرَةِ وَالرُّتَبِ الْمُخْتَلِفَةِ قَدْ حَصَلَ لَهُمْ بِمَجْمُوعِهَا^١ مَنَزِلَةٌ وَاحِدَةٌ؛ كَأَنَّهَا جُمْلَةٌ تَتَفَرَّعُ^٢ عَلَى غَيْرِهَا، فَتَقَعُ^٣ الْإِشَارَةُ مِنْهُمْ إِلَى الْجُمْلَةِ بِلَفْظِ الْوَاحِدَةِ^٤. [ب.] وَباعتبارٍ مَا اعتَبَرْنَاهُ مِنَ الاستثناءِ يَبْطُلُ^٥ قَوْلُ مَنْ حَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى مَنَزِلَةٍ يَقْتَضِيهَا الْعَهْدُ أَوِ الْعُرْفُ^٦.

وَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعُرْفِ أَنْ لَا يُسْتَعْمَلَ^٧ لَفْظُ^٨ «مَنَزِلَةٍ» إِلَّا فِي شَيْءٍ مَخْصُوصٍ دُونَ مَا عَدَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا حَالَ مِنَ الْأَحْوَالِ يَحْصُلُ^٩ لِأَحَدٍ مَعَ غَيْرِهِ - مِنْ نَسَبٍ وَجَوَارٍ وَوَلَايَةٍ وَمَحَبَّةٍ وَاخْتِصَاصٍ، إِلَى سَائِرِ الْأَحْوَالِ - إِلَّا وَصَحُّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ أَنَّهُ «مَنَزِلَةٌ»، وَمَنْ ادَّعَى عُرْفًا فِي بَعْضِ الْمَنَازِلِ، كَمَنْ ادَّعَاهُ فِي غَيْرِهِ. وَكَذَلِكَ لَا عَهْدٌ يُشَارُ إِلَيْهِ فِي مَنَزِلَةٍ مِنْ مَنَازِلِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى دُونَ غَيْرِهَا، فَلَا^{١٠} اخْتِصَاصَ بِشَيْءٍ مِنْ مَنَازِلِهِ بَعْدَهُ لَيْسَ فِي غَيْرِهِ، بَلْ سَائِرُ مَنَازِلِهِ كَالْمَعْهُودِ؛ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهَا مَعْلُومَةٌ بِالْأَدِلَّةِ عَلَيْهَا. وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ وَاضِحٌ لِمَنْ أَنْصَفَ مِنْ نَفْسِهِ.

١. فِي «د، ص»: «قَدْ حَصَلَ لَهُ مَجْمُوعُهَا».

٢. فِي «ص»: «مَتَفَرَّعٌ».

٣. فِي «د، ص، ف» وَالْحَجَرِي: «فَيَقَعُ».

٤. فِي «ج، ص، ف»: «بِلَفْظِ الْوَاحِدَةِ». وَفِي التَّلْخِصِ: «بِلَفْظَةِ الْوَاحِدَةِ».

٥. فِي «د»: «نَبْطُلُ».

٦. هَكَذَا فِي «ج، ص، ف» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «وَالْعُرْفُ».

٧. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَالتَّلْخِصِ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِي: «أَنْ لَا تَسْتَعْمَلَ».

٨. فِي «ج، ص، ف»: «الْفِظَةُ».

٩. فِي التَّلْخِصِ: «تَحْصُلُ».

١٠. فِي التَّلْخِصِ: «وَلَا».

[التقرير الثاني]

طريقة أخرى من الاستدلال بالخبر على النص: وهي أنه إذا ثبت كَوْنُ هَارُونَ خَلِيفَةً لِمُوسَى عَلَى أَمْتِهِ فِي حَيَاتِهِ وَ مُفْتَرَضَ الطَّاعَةِ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ مِنْ جُمْلَةِ مَنَازِلِهِ مِنْهُ^١، وَ وَجَدْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٢ اسْتَشْنَى مَا لَمْ يُرْذَهُ مِنَ الْمَنَازِلِ بَعْدَهُ بِقَوْلِهِ: «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» دَلَّ هَذَا الْاسْتِثْنَاءُ عَلَى أَنَّ مَا لَمْ يَسْتَشْنِهِ حَاصِلٌ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَهُ. وَإِذَا كَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنَازِلِ الْخِلَافَةُ فِي الْحَيَاةِ وَ ثَبَّتَ بَعْدَهُ، فَقَدْ وَضَحَ^٣ وَجْهُ النَّصِّ بِالْإِمَامَةِ.

فَإِنْ قَالَ^٤: وَ لِمَ قُلْتُمْ إِنَّ الْاسْتِثْنَاءَ فِي الْخَبَرِ يَدُلُّ عَلَى بَقَاءِ مَا لَمْ يُسْتَشْنِ مِنَ الْمَنَازِلِ وَ ثُبُوتِهِ بَعْدَهُ؟

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ كَمَا مِنْ شَأْنِهِ إِذَا كَانَ مُطْلَقًا أَنْ يَوْجِبَ مَا لَمْ يُسْتَشْنِ مُطْلَقًا، كَذَلِكَ مِنْ شَأْنِهِ إِذَا قِيدَ بِحَالٍ أَوْ وَقْتٍ أَنْ يَوْجِبَ ثُبُوتَ مَا لَمْ يُسْتَشْنِ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَ ذَلِكَ الْوَقْتِ^٥؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُسْتَشْنَى مِنَ الْجُمْلَةِ فِي حَالٍ مُخْصِصَةٍ^٦ مَا لَمْ تَتَضَمَّنْهُ^٧ الْجُمْلَةُ فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَ بَيْنَ أَنْ يُسْتَشْنَى مِنْهَا مَا لَمْ تَتَضَمَّنْهُ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: «ضَرَبْتُ غِلْمَانِي إِلَّا زَيْدًا فِي الدَّارِ»، وَ «إِلَّا زَيْدًا

١. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «منه».

٢. في «ج، د، ف»: «عليه السلام».

٣. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «فقد صح».

٤. في التلخيص: «فإن قيل».

٥. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «ما لم يستثن في ذلك الوقت».

٦. في «ج، ص»: «مخصوص».

٧. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «ما لم يتضمنه».

فإني لم أضربه في الدار^١ يدل على أن ضربه غلماؤه كان في الدار؛ لموضع تعلّق الاستثناء بها، وأن الضرب لو لم يكن في الدار لكان^٢ تضمّن الاستثناء لذكر الدار كتضمّنه ذكر ما لا تشتمل^٣ عليه الجملة الأولى من بهيمة وغيرها؟
وليس لأحد أن يقول ويتعلّق بأن لفظة «بعدي» في الخبر لا تُفيد حال الوفاة،
وأن المراد بها: بعد بُوتَي.

لأن الجواب عن هذه الشبهة يأتي فيما بعد مُستقصى بمشيئة الله^٤.
ولا له أن يقول: من أين لكم بُوت ما لم يدخل تحت الاستثناء من المنازل؟
لأننا قد دللنا على ذلك في الطريقة الأولى^٥.

[عودة إلى مناقشة القاضي]

و نحن نعوذ إلى كلام صاحب الكتاب في الفصل:
أما الطريقة الأولى - وهي التي بدّأنا^٦ بذكرها - فقد استوفينا نُصرتها^٧.
وأما ما ذكره ثانياً فليس بمُعتمد جملة؛ لأن قوله تعالى في حكاية خطاب
موسى لهارون: ﴿اخْلُقْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ﴾^٨ إن كانت^٩ هذه الصيغة بعينها هي
الواقعة من موسى عليه السلام، لم يكن دلالة^٩ على ثبوت الاستخلاف في جميع

١. في التلخيص: «كان».

٢. في «ج، ص، ف» و الحجري: «ما لا يشتمل». وفي التلخيص: «ما لم تشتمل».

٣. يأتي في ص ٢٨٢ - ٢٨٤.

٤. تقدّم الدليل على ذلك في ص ٢٦١ - ٢٦٣.

٥. في المطبوع: «بدأ».

٦. تقدّم ذلك في ص ٢٥٠ وما بعدها.

٧. الأعراف (٧): ١٤٢.

٨. في «ج، د، ص، ف» و الحجري: «كان».

٩. كذا في النسخ، و الأصح: «لم تكن دالة».

الأحوال؛ فكيف و نحنُ نعلمُ أنّ الحكايةَ تناوَلت معنى قوله، دونَ صيغته! وإنّما قلنا أنّ قوله: «أخْلَفْنِي فِي قَوْمِي» لا يَقْتَضِي عمومَ سائرِ الأحوال؛ لأنّه مُحْتَمِلٌ، و لَيْسَ يَجِبُ في اللفظِ المُحْتَمِلِ أن يُحْمَلَ على سائرِ ما يَحْتَمِلُهُ إلّا بدليل، كما لا يَجِبُ ذلك في البعض.

١٨/٣

فأمّا ما ذكّره ثالثاً: فهو طريقةُ إثباتِ النصّ، و قد اعتمدَها أصحابنا، إلّا^١ أنّه لَيْسَ بِمُتَعَلِّقٍ بالخبر^٢ الذي شَرَعَ صاحبُ الكتابِ في حِكايَةِ وجوهِ استدلالِنا^٣ منه، و لا مُفْتَقِرَةً إليه، و ما نعلمُ أحداً من أصحابنا قرَنَ هذه الطريقةَ مِنَ الاستدلالِ بالكلامِ في الخبرِ، و إيرادها في هذا المَوْضِعِ طَرِيفٌ. فأمّا ما ذكّره رابعاً: فهي الطريقةُ التي أوردناها، و قد بيّنا كَيْفِيَّةَ دَلالِتها.^٤

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

و اعْلَمْ أنّ قوله: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» لا يَتَنَاوَلُ إلّا مَنْزِلَةً ثَابِتَةً مِنْهُ، و لا يَدْخُلُ تَحْتَهُ مَنْزِلَةٌ مُقَدَّرَةٌ؛ لأنَّ الْمُقَدَّرَ لَيْسَ بِحَاصِلٍ و لا يَجُوزُ أن يَكُونَ مَنْزِلَةً؛ لأنَّ وَصْفَهُ بِأَنَّهُ مَنْزِلَةٌ يَقْتَضِي حُصُولَهُ عَلَى وَجْهِ مُخْصِصٍ. و لا فَرْقَ في الْمُقَدَّرِ^٥ - بَيْنَ أن يَكُونَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي كَانَ يَجِبُ لا مَحَالَةَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قُدِّرَ، أو لا

١. في «د» و المطبوع و الحجري: - «إلّا».

٢. كذا في النسخ، و الأصح: «فهي طريقة إثبات النصّ... إلّا أنّها ليست بمتعلّقة بالخبر».

٣. في «ج، ص»: «استدلالاته».

٤. تقدّم في ص ٢٦٥.

٥. في المغني: «في العدد»، و هو تصحيف. و لو رجع محققو المغني إلى الشافعي لكانوا في غنى عن التعرّض إلى هذه التصحيّفات و التحريفات و توجيهها، و هي كثيرة جداً، و قد ذكرنا بعضها فيما يلي.

يَجِبُ - في أنه لا يَدْخُلُ تَحْتَ الكلام.

و يُبَيِّنُ صِحَّةَ ذَلِكَ أَنْ قَوْلَهُ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» يَقْتَضِي مَنْزِلَةَ لِهَارُونَ مِنْ مُوسَى مَعْرُوفَةً شَبَّهَ^١ بِهَا مَنْزِلَتَهُ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَدْخُلَ^٢ فِي ذَلِكَ الْمُقَدَّرُ؟ وَهُوَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: «حَقُّكَ^٣ عَلَيَّ مِثْلُ حَقِّ فُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ»، وَ«دَيْنُكَ عِنْدِي مِثْلُ دَيْنِ فُلَانٍ» إِلَى مَا شَاكَلَ ذَلِكَ، فِي أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا أَمْرًا مَعْرُوفًا حَاصِلًا.

وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَلَنَا أَنْ نَنْظُرَ^٤: فَإِنْ كَانَتْ مَنْزِلَةُ هَارُونَ مِنْ مُوسَى مَعْرُوفَةً حَمَلْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهَا، وَإِلَّا وَجَبَ التَّوَقُّفُ، كَمَا يَجِبُ مِثْلُهُ فِيمَا مَثَّلْنَاهُ مِنَ الْحَقِّ وَالْدَيْنِ. وَيَجِبُ أَنْ نَنْظُرَ^٥: إِنْ كَانَ الْكَلَامُ يَقْتَضِي الشُّمُولَ حَمَلْنَاهُ عَلَيْهِ، وَإِلَّا وَجَبَ التَّوَقُّفُ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ الْكَلَامِ مَا لَمْ يَحْصُلْ لِهَارُونَ مِنَ الْمَنْزِلَةِ الْبَتَّةِ. وَقد عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ^٦ لَهُ الْخِلَافَةُ بَعْدَهُ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَدْخُلَ ذَلِكَ تَحْتَ الْخَبَرِ.

و لَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا بِوُجُوبِ^٧ دَخُولِهِ تَحْتَ الْخَبَرِ، عَلَى التَّقْدِيرِ^٨ الَّذِي ذَكَرُوهُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَتَنَاوَلُ الْمُقَدَّرُ^٩ الَّذِي لَمْ يَكُنْ،

١٩/٣

١. في «ص» والمطبوع: «يشبه». وفي المغني: «ليست» بدل «شبه»، وهو تصحيف.

٢. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع والحجري: «تدخل».

٣. في المغني: «حصل»، وهو أيضاً تصحيف.

٤. في «د» والمطبوع والحجري: «يقال: ننظر». وفي المغني: «فينا وجب أن ننظر».

٥. في «ج، د، ص» والحجري: «أن ينظر».

٦. هكذا في النسخ والحجري والمغني. وفي المطبوع: «لم تحصل».

٧. في المغني: «يجوز».

٨. في «ج، ص»: «التقرير».

٩. هكذا في المغني. وفي النسخ والمطبوع: «التقدير».

و إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ^١ الْمَنْزِلَةَ الْكَائِنَةُ الْحَاصِلَةَ.

فإن قيل: إِنَّ الْمَنْزِلَةَ الَّتِي تُقَدَّرُهَا^٢ لَهَارُونَ هِيَ كَأَنَّهَا^٣ ثَابِتَةٌ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ
بِالِاسْتِخْلَافِ فِي حَالِ الْعَبِيَّةِ، وَ إِنَّمَا حَصَلَ فِيهَا مَنَعٌ وَ هُوَ مَوْتُهُ قَبْلَ
مَوْتِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ لَوْلَا هَذَا الْمَنَعُ لَكَانَتْ ثَابِتَةً؛ فَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ
مِثْلُ^٤ هَذَا الْمَنَعِ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ^٥ ثَابِتَةً.
قِيلَ لَهُ: إِنَّ الَّذِي ذَكَرْتَهُ إِذَا سَلَّمْنَاهُ، لَمْ يُخْرِجْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ مِنْ كَوْنِهَا غَيْرَ
ثَابِتَةٍ فِي الْحَقِيقَةِ، وَ إِن كَانَتْ فِي الْحُكْمِ كَأَنَّهَا ثَابِتَةٌ. وَ قَدْ بَيَّنَّا^٦ أَنَّ الْخَبَرَ
لَمْ يَتَنَاوَلِ الْمُقَدَّرَ؛ صَحَّ وَجُوبُهُ أَوْ لَمْ يَصِحَّ؛ فَنَحْنُ قَبْلُ^٧ أَنْ نَتَكَلَّمَ فِي
صِحَّةِ مَا أَوْرَدْتَهُ وَ وَجُوبِهِ قَدْ صَحَّ كَلَامُنَا^٨، فَلَا حَاجَةَ بِنَا^٩ إِلَى
مُنَازَعَتِكَ فِي هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ: هَلْ كَانَتْ تَجِبُ لَوْ مَاتَ مُوسَى قَبْلَهُ، أَوْ
كَانَتْ لَا تَجِبُ؟

يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ أَلَزَمْنَا صَلَاةً سَادِسَةً فِي الْمَكْتُوبَاتِ أَوْ

١. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «أول».

٢. هكذا في «ج، ص» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «تقدّرها».

٣. في المغني: «كائنة».

٤. في المغني: «مثل».

٥. في النسخ و الحجري: «أن يكون». و ما أثبتناه من المطبوع و المغني.

٦. في المغني: «و قد ثبت».

٧. في المغني: «فيجب» بدل «فنحن قبل».

٨. في المغني: «و وجوبه صحة كونه كلامنا».

٩. في المغني: «الآن».

صَوْمَ شَوَالٍ لَكَانَ ذَلِكَ شَرْعاً لَهُ، وَ لَوَجَبَ ذَلِكَ؛ لِمَكَانِ الْمُعْجَزِ^١،
و لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يَكُونَ مِنْ شَرْعِهِ الْآنَ، وَ إِنْ كَانَ لَوْ أَمَرَ بِهِ لَلَزِمَ.
وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا ذَكَرُوهُ.

وَ لَيْسَ كُلُّ مُقَدَّرٍ حَصَلَ سَبَبٌ^٢ وَ جَوِبُهُ، وَ كَانَ يَجِبُ حُصُولُهُ^٣ لَوْلَا
الْمَانِعُ، يَصِحُّ^٤ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ حَاصِلٌ. وَ إِذَا تَعَدَّرَ ذَلِكَ، فَكَيْفَ يُقَالَ إِنَّهُ
«مَنْزِلَةٌ» وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ كَوْنَهُ مَنْزِلَةً^٥ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى حُصُولِهِ؟

٢٠/٣

يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ، لَهَا مِنَ الْحُكْمِ مَا لَيْسَ لِلْخِلَافَةِ فِي
حَالِ الْحَيَاةِ؛ فَهُمَا^٦ مَنْزِلَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ، تَخْتَصُّ^٨ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا
بِحُكْمٍ يُخَالِفُ حُكْمَ صَاحِبَتَيْهَا؛ لِأَنَّهُ [فِي حَالِ الْحَيَاةِ تَصِحُّ فِيهَا الشَّرْكَةُ
وَ الْعَزْلُ وَ الْاِخْتِصَاصُ، وَ بَعْدَ الْوَفَاةِ]^٩ لَا يَصِحُّ فِيهَا ذَلِكَ، فَلَا يَجِبُ
ثُبُوتُ إِحْدَاهُمَا بِثُبُوتِ الْأُخْرَى، وَ لَا يَصِحُّ^{١٠} أَنْ يُعَدَّ ذَلِكَ مَنْزِلَةً وَ لَمْ
يَحْصُلْ؛ فَكَيْفَ يُقَالَ: إِنَّ الْخَبَرَ يَتَنَاوَلُهُ؟^{١١}

١. فِي «ص» وَ الْمَغْنِي: «الْعَجَز».

٢. فِي «د»: «السَّبَب». وَ فِي «ص»: «بِسَبَب».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ + «لَهُ وَ».

٤. فِي الْمَغْنِي: «وَ كَانَ تَحْتَ حُصُولِهِ لَوْلَا الصَّانِعُ لَصَحَّ».

٥. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَ الْمَغْنِي. وَ فِي الْحَجَرِيِّ وَ الْمَطْبُوعِ: - «مَنْزِلَةٌ».

٦. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَغْنِي. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «حَالَةٌ».

٧. فِي الْمَغْنِي: «وَ هُمَا».

٨. فِي النِّسْخِ وَ الْحَجَرِيِّ: «يَخْتَصُّ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقٌ لِلْمَطْبُوعِ وَ الْمَغْنِي.

٩. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَغْنِي.

١٠. فِي «ج، ص، ف»: «فَلَا يَصِحُّ».

١١. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١٥٩ - ١٦١.

[نفى أن يكون تقدير حصول الشيء مانعاً من وصفه بأنه منزلة]

يُقَالُ لَهُ: لِمَ قُلْتَ: «إِنَّ مَا يُقَدَّرُ لَا يَصِحُّ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ مَنْزِلَةٌ»؟ فَمَا نَرَاكَ ذَكَرْتَ إِلَّا مَا يَجْرِي مَجْرَى الدَّعْوَى، وَ مَا أَنْكَرْتَ مِنْ^١ أَنْ يَوْصَفَ الْمُقَدَّرُ بِ«الْمَنْزِلَةِ» إِذَا كَانَ سَبَبُ اسْتِحْقَاقِهِ^٢ وَ جُوبِهِ حَاصِلًا؟

وَلَيْسَ يَخْرُجُ بِكَوْنِهِ^٣ مُقَدَّرًا مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا يَصِحُّ أَنْ يُشَارَإِلَيْهِ وَ يُشَبَّهَ بِهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَحَّ، وَ كَانَ - مَعَ كَوْنِهِ مُقَدَّرًا - مَعْلُومًا حَصُولُهُ وَ جُوبُهُ عِنْدَ وَجُودِ شَرْطِهِ، فَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ صَحِيحَةٌ، وَ التَّعْرِيفُ فِيهِ حَاصِلٌ.

وَ قَدْ رَضِينَا بِمَا ذَكَرْتَهُ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِأَحَدِنَا عَلَى غَيْرِهِ دَيْنٌ مَشْرُوطٌ يَجِبُ فِي وَقْتٍ مُتَنَتِّظٍ، يَصِحُّ قَبْلَ ثُبُوتِهِ وَ حُصُولِهِ أَنْ تَقَعَ^٤ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ وَ يُحْمَلَ غَيْرُهُ عَلَيْهِ، وَ لَا يَمْنَعُ^٥ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ فِيهِ كَوْنُهُ مُتَنَتِّظًا مُتَوَقَّعًا، وَ يَوْصَفُ أَيْضًا بِأَنَّهُ دَيْنٌ وَ حَقٌّ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالِ ثَابِتًا.

وَ مِمَّا يَكْشِفُ عَنْ بُطْلَانِ قَوْلِكَ: «إِنَّ الْمُقَدَّرَ وَ إِنْ كَانَ مِمَّا يُعْلَمُ حُصُولُهُ لَا يَوْصَفُ بِأَنَّهُ مَنْزِلَةٌ»: أَنَّ أَحَدَنَا لَوْ قَالَ: «فُلَانٌ مَنِي بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ مِنْ عَمْرٍو فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ» وَ عَلِمْنَا أَنَّ زَيْدًا^٦ قَدْ بَلَغَ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ بِعَمْرٍو وَ الْقُرْبِ^٧ مِنْهُ وَ الزُّلْفَى^٨

١. في التلخيص: «و ليس يمتنع» بدل «و ما أنكرت من».

٢. هكذا في التلخيص. و في المطبوع و الحجري: - «و».

٣. لم يرد في «ج، د، ص، ف» قوله: «بالمنزلة إذا كان سبب استحقاقه و جوبه حاصلًا؟ و ليس يخرج بكونه». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و الحجري و التلخيص.

٤. في النسخ و الحجري: «أن يقع». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و التلخيص.

٥. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع: «و لا يمتنع».

٦. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «أُنْ ذَلِكَ».

٧. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «و التقرب».

٨. في «ج، ص، ف»: «و الزلفة».

عنده إلى حَدٍّ لَا يَسْأَلُهُ مَعَهُ شَيْئاً مِنْ أَمْوَالِهِ إِلَّا أَجَابَهُ إِلَيْهِ وَبَذَلَهُ لَهُ^١، ثُمَّ إِنَّ الْمُشَبَّهَ حَالَهُ بِحَالِهِ سَأَلَ صَاحِبَهُ دِرْهَمًا مِنْ مَالِهِ أَوْ ثَوْبًا مِنْ ثِيَابِهِ^٢، لَوَجَبَ عَلَيْهِ - إِذَا كَانَ قَدْ حَكَمَ بَأَنَ مَنَزِلَتِهِ مِنْهُ مَنَزِلَةٌ^٣ مَنْ ذَكَرْنَاهُ - أَنْ يَبْذُلَهُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَقَعَ مِمَّنْ شُبِّهَتْ^٤ حَالُهُ بِهِ مِثْلُ تِلْكَ^٥ الْمَسْأَلَةِ بَعَيْنِهَا. وَلَمْ يَكُنْ لِلْقَائِلِ الَّذِي حَكَيْنَا قَوْلَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الدَّرْهَمِ وَالثَّوْبِ بَأَنَ يَقُولُ: «إِنِّي جَعَلْتُ لَكَ مَنَازِلَ فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ، وَلَيْسَ فِي مَنَازِلِهِ أَنَّهُ^٦ سَأَلَهُ دِرْهَمًا أَوْ ثَوْبًا فَأَعْطَاهُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا» بَلْ يَوْجِبُ عَلَيْهِ جَمِيعُ مَنْ سَمِعَ كَلَامَهُ الْعَطِيَّةَ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِ مَنْ جُعِلَ لَهُ مِثْلُ مَنَزِلَتِهِ أَنَّهُ لَوْ سَأَلَهُ^٧ فِي ذَلِكَ كَمَا سَأَلَ هَذَا أُجِيبَ^٨ إِلَيْهِ.

وَلَيْسَ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ^٩ الصَّلَاةُ السَّادِسَةُ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ - الَّتِي لَوْ أَوْجَبَهَا الرِّسْوُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^{١٠} عَلَيْنَا لَوَجَبَتْ^{١١} - مِمَّا^{١٢} يَجْرِي عَلَيْهَا الْوَصْفُ الْآنَ بِأَنَّهَا مِنْ شَرْعِهِ.

١. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: - «له».

٢. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: - «من ثيابه».

٣. في التلخيص: «كمنزلة».

٤. في «ج»: «شبه». وفي «ص»: «شبهه».

٥. في «ج، د، ص، ف» والحجري: «ذلك».

٦. هكذا في النسخ والحجري والتلخيص. وفي المطبوع: «أن».

٧. في التلخيص: «لو سأل».

٨. في التلخيص: «لأجيب».

٩. في «ج، د، ص، ف» والحجري: «أن يكون».

١٠. في «ج، د، ص، ف»: «عليه السلام».

١١. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «لوجب».

١٢. في «ص»: «أن لا».

لأنّها^١ لَمْ يَحْصُلْ لَهَا سَبَبٌ وَجُوبٌ و^٢ استحقاق، بَلْ سَبَبٌ وَجُوبُهَا مُقَدَّرٌ كَمَا^٣ أَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ مَا أَوْجَبْنَاهُ؛ لِأَنَّا لَا نَصِفُ بِالْمَنْزِلَةِ إِلَّا مَا حَصَلَ اسْتِحْقَاقُهُ وَ سَبَبٌ وَجُوبِهِ. وَ لَوْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَلُّوا بَعْدَ سَنَةِ صَلَاةٍ مَخْصُوصَةٍ» خَارِجَةٌ عَمَّا نَعْرِفُ^٤ مِنَ الصَّلَوَاتِ، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ، بَلْ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ^٥ تِلْكَ الصَّلَاةُ مِنْ شَرْعِهِ قَبْلَ حُضُورِ^٦ الْوَقْتِ؛ مِنْ حَيْثُ ثَبَتَ سَبَبٌ وَجُوبُهَا.

و بِمِثْلِ^٧ مَا ذَكَرْنَاهُ يَسْقُطُ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: فَيَجِبُ عَلَى كَلَامِكُمْ^٨ أَنْ يَكُونَ كُلُّ أَحَدٍ مِنَّا^٩ «إِمَامًا» وَ عَلَى سَائِرِ الْأَحْوَالِ الَّتِي يَجُوزُ^{١٠} عَلَى طَرِيقِ التَّقْدِيرِ أَنْ يَحْصَلَ عَلَيْهَا؛ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ «وَصِيًّا» لْغَيْرِهِ وَ «شَرِيكًا» لَهُ وَ «نَسِيًّا»^{١١} إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى طَرِيقِ التَّقْدِيرِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ بَوْجُودِ^{١٢} أَسْبَابِهَا وَ شُرُوطِهَا. وَ إِنَّمَا لَمْ يَلْزَمْ جَمِيعُ مَا عَدَدْنَاهُ^{١٣} لِإِمَّا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِنْ اعْتِبَارِ ثُبُوتِ سَبَبٍ

١. في «ج، ص، ف» و التلخيص: «لأنّه».

٢. هكذا في «ج، ف» و التلخيص. و في «د، ص» و المطبوع و الحجري: - «و».

٣. هكذا في النسخ و الحجري و التلخيص. و في المطبوع: «بما».

٤. في «ج، ص، ف»: «يُعرف». و في الحجري: «تعرف». و في التلخيص: «نعرفه».

٥. في «ج، د، ص، ف» و الحجري: «أَنْ يَكُونَ». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و التلخيص.

٦. في «د»: «حصول».

٧. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «و مثل».

٨. في التلخيص: + «هذا». و في «د» و المطبوع و الحجري: «كلامك».

٩. هكذا في «ج، ص» و التلخيص. و في «د، ف» و المطبوع و الحجري: «نبيًّا» بدل «منّا».

١٠. في «ص» و التلخيص: «تجوز».

١١. في «ج، ص»: - «و نسيًّا».

١٢. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع: «لوجود».

١٣. في التلخيص: «ما ذكرناه».

الْمَنْزِلَةُ واستحقاقها، وجميع ما ذُكِرَ لَمْ يَنْبُتْ لَهُ سَبَبُ اسْتِحْقَاقٍ وَلَا وَجُوبٍ، فَلَا يَصِحُّ^١ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَنْزِلَةٌ.

[عدم توقف الاستدلال بحديث المنزلة على وصف المقدّر بأنه «منزلة»]

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: مَا نَحْتَاجُ^٢ إِلَى مُضَايَقَتِكَ فِي وَصْفِ الْمُقَدَّرِ بِأَنَّهُ «مَنْزِلَةٌ» وَكَلَامُنَا يَتِمُّ وَيَنْتَظِمُ مِنْ دُونِهِ؛ لِأَنَّ مَا عَلَيْهِ هَارُونُ مِنْ اسْتِحْقَاقِ^٣ مَنْزِلَةِ الْخِلَافَةِ بَعْدَ وَفَاةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا كَانَ ثَابِتًا فِي أَحْوَالِ حَيَاتِهِ، صَحَّ أَنْ يَوْصَفَ بِأَنَّهُ «مَنْزِلَةٌ» وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ وَصْفُ^٤ الْخِلَافَةِ بَعْدَ الْوَفَاةِ بِأَنَّهَا «مَنْزِلَةٌ» فِي حَالِ الْحَيَاةِ؛ لِأَنَّ النُّصْرَةَ فِي الْأَمْرِ الْمُتَعَلِّقِ بِحَالٍ مَخْصُوصَةٍ غَيْرِ^٥ اسْتِحْقَاقِهِ، وَأَحَدُ الْأَمْرَيْنِ مُنْفَصِلٌ عَنْ^٦ الْآخَرِ. وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ لِلْخِلَافَةِ بَعْدَ الْوَفَاةِ^٧ يَجْرِي عَلَيْهِ الْوَصْفُ بـ «الْمَنْزِلَةِ»، وَوَجَبَ^٨ حَصُولُهُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا حَصَلَ لِهَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثَبَّتَ^٩ لَهُ الْإِمَامَةُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لِتَمَامِ شَرْطِهَا^{١٠} فِيهِ.

٢٢/٣

١. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «ولا يصح».

٢. في «د، ص، ف»: «ما يحتاج».

٣. في التلخيص: «استحقاقه».

٤. في «ف»: «وإن لم تصف». وفي التلخيص: «وإن لم توصف».

٥. في التلخيص: «من غير». وفي «د» والمطبوع والحجري: «عند» بدل «غير».

٦. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «من».

٧. في التلخيص: «بعد الوفاة».

٨. في «ج، د، ص»: «و وجوب».

٩. هكذا في «ف» والتلخيص. وفي «د» والحجري: «لثبت». وفي «ج، ص»: «ثبت». وفي

المطبوع: «لثبت».

١٠. في التلخيص: «بتمام شروطها».

أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ أَوْصَى إِلَى غَيْرِهِ، وَجَعَلَ إِلَيْهِ التَّصَرُّفَ فِي أُمُوالِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، يَجِبُ لَهُ ذَلِكَ بِشَرطِ الوَفَاةِ؛ وَكَذَلِكَ مَنْ اسْتَخْلَفَ غَيْرَهُ بِشَرطِ غَيْبَتِهِ عَنْ بَلَدِهِ لِيَكُونَ نَائِباً عَنْهُ بَعْدَ الْغَيْبَةِ، تَجِبُ^١ لَهُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ عِنْدَ حُصُولِ شَرْطِهَا؟

فَحَالُ التَّصَرُّفِ وَالْقِيَامِ بِالْأَمْرِ الْمُفَوَّضِ إِلَيْهِ^٢ غَيْرُ حَالِ اسْتِحْقَاقِهِ^٣. وَلَوْ أَنَّ غَيْرَ الْمُوصِي أَوْ^٤ الْمُسْتَخْلَفَ قَالَ: «فُلَانٌ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ» وَأَشَارَ إِلَى الْمُوصِي وَالْمَوْصَى إِلَيْهِ^٥، لَوَجَبَ أَنْ يَثْبُتَ لَهُ مِنَ الْاسْتِحْقَاقِ فِي الْحَالِ وَالتَّصَرُّفِ بَعْدَهَا مَا أَوْجَبْنَاهُ لِلأَوَّلِ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَطَرَّقَ^٦ إِلَى مَنَعِ هَذَا الْمُتَصَرِّفِ^٧ مِنْ التَّصَرُّفِ إِذَا بَقِيَ إِلَى حَالِ وَفَاةِ صَاحِبِهِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَوْصَفُ التَّصَرُّفُ^٨ الْمُسْتَقْبَلُ^٩ بِأَنَّهُ «مَنْزِلَةٌ» قَبْلَ حُضُورِ وَقْتِهِ^{١٠}، وَلَا مِنْ حَيْثُ كَانَ مَنْ شُبِّهَتْ حَالُهُ بِهِ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ الْوَفَاةِ لَوْ قَدَرْنَا أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ.

١. في «د» و المطبوع: «يجب».

٢. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «المنصوص إليه».

٣. هكذا في «ج». و في التلخيص: «فحال استحقاق التصرف و القيام بالأمر المفوض إليه غير حال استخلافه». و في «د، ص، ف» كما في التلخيص، إلا أن فيها: «عن حال استحقاقه» بدل «غير حال استخلافه». و في المطبوع أيضاً كما في التلخيص، إلا أن فيه: «المنصوص إليه غير حال استحقاقه». و يؤيد ما أثبتناه قوله قبل قليل: «لأن التصرف في الأمر المتعلق بحال مخصوصة غير استحقاقه».

٤. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «و» بدل «أو».

٥. أو إلى المستخلف و المستخلف.

٦. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «التطرق» بدل «أن يتطرق».

٧. في التلخيص: - «المتصرف».

٨. في «ج»: «المتصرف».

٩. في «د»: «المستفيد».

١٠. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «حصول وقته».

فإن قال صاحب الكتاب: إنما صح ما ذكرتموه؛ لأن التصرف في مال الموصي، والخلافة لمن استخلف في حال الغيبة، وإن لم يكونا حاصلين في حال الخطاب، ولم يوصفا بأنهما «منزِلان»، فما^١ يقتضيهما من الوصية والاستخلاف الموجبين^٢ لاستحقاقهما يثبت في الحال، ويوصف بأنه «منزلة».

قلنا: وهكذا نقول لك فيما أوجبه من منازل هارون من موسى لأمر المؤمنين عليه السلام حرفاً بحرف. وليس له أن يخالف في أن استحقاق هارون لخلافه^٣ موسى بعد الوفاة كان حاصلًا في الحال؛ لأن كلامه في هذا الفصل مبني على تسليمه، وإن كان قد خالف في ذلك في فصل استأنفه يأتي مع الكلام عليه فيما بعد. وقد صرح في مواضع من كلامه الذي حكيناه بتسليم هذا الموضع؛ لأنه بنى الفصل على أن الخلافة لو وجبت بعد الوفاة - حسب ما يذهب إليه - لم يصح وصفها قبل حصولها بأنها «منزلة»، ولو كان مخالفاً في أنها مما يجب أن يحصل لاستغنى بالمنازعة عن جميع ما تكلفه.

فقد بان من جملة ما أوردناه أن الذي افترحه من أن الخبر لم يتناول المقدّر لم يغن عنه شيئاً؛ لأننا مع تسليمه قد بينّا صحة مذهبنا في تأويله، وأن كلامه إذا صح لم يكن له من التأثير أكثر من منع الوصف بـ «المنزلة» ما كان مقدراً. وليس يضّر من ذهب في هذا الخبر إلى النص الامتناع^٤ من وصف الخلافة بعد الوفاة بأنها «منزلة» قبل حصولها إذا ثبت له أنها واجبة مستحقة وأن ما يقتضيها يجب وصفه بأنه منزلة.

١. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «فيما».

٢. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الموجبتين».

٣. هكذا في «ف» و في سائر النسخ والمطبوع: «بخلافه».

٤. في المطبوع: «لامتناع».

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ قَالَ: إِنَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ يَتَنَاوَلُ^١ ذَلِكَ^٢ قَوْلُهُ: «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» وَظَاهِرُ ذَلِكَ: «بَعْدَ مَوْتِي» فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا أَثْبَتَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ أَيْضاً^٣. قِيلَ لَهُ: إِنَّ التَّشْبِيهَ الْأَوَّلَ يَقْتَضِي حَمْلَ هَذَا الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: «بَعْدَ كَوْنِي نَبِيّاً»^٤؛ لِيَصِحَّ أَنْ يَحْصُلَ مَا اسْتِثْنَاهُ^٥ فِي هَارُونَ، كَمَا صَحَّ أَنْ يَحْصُلَ مَا اسْتِثْنَيْتُ مِنْهُ فِي هَارُونَ^٦؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ صِحَّةِ الْأَمْرَيْنِ فِي هَارُونَ^٧، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ^٨ مَنَازِلِهِ^٩ النَّبُوَّةَ بَعْدَ مُوسَى، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ^{١٠} فِي مَنَازِلِهِ النَّبُوَّةَ بَعْدَ نُبُوَّةِ مُوسَى؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا اسْتِثْنَيْتُ^{١١} مَا لَوْلَاهُ لَكُنْتُ مِنْ^{١٢} مَنَازِلِ هَارُونَ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتِثْنِي مَا لَوْلَاهُ لَمْ يَثْبُتْ مِنْ مَنَازِلِهِ^{١٣}؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُفِيدُ. وَ هَذَا يُبَيِّنُ صِحَّةَ مَا قَدَّمْنَاهُ.

١. في «ج، ص، ف» و المغني: «تناول».

٢. أي يتناول منزلة الخلافة بعد الموت.

٣. في المغني: + «ثابتاً قبله».

٤. في المغني: «يتصل كونه نبياً».

٥. في «د»: «ما استثنى».

٦. في التلخيص: «ما استثناه منه فيه».

٧. في المغني: «في منازل هارون».

٨. في المغني «في».

٩. في المطبوع: «منازل»، و هو سهو.

١٠. في التلخيص: «تدخل».

١١. في المغني: «أن يكون النبي عليه السلام استثنى».

١٢. في المغني: «في».

١٣. هكذا في «ج، ص، ف» و المغني و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «من منازل هارون».

و إذا ثَبَّتَ أَنَّ الْمُرَادَ: «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَ نُبُوتِي» فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ^١ الْمَنَازِلُ الَّتِي دَخَلَهَا^٢ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ بَعْدَ نُبُوتِهِ، لَا بَعْدَ مَوْتِهِ. وَ هَذَا يُسْقِطُ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ؛ فَصَارَ التَّشْبِيهُ الْأَوَّلُ هُوَ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَشْنَى وَالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ جَمِيعاً حَاصِلَانِ لِهَارُونَ، وَ إِذَا^٣ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ كُلُّ الْمَنَازِلِ إِلَّا فِي حَالِ حَيَاةِ مُوسَى^٤ وَجَبَ صِحَّةُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

و مِمَّا يُبَيِّنُ صِحَّةَ ذَلِكَ: أَنَّ مِنْ حَقِّ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يُطَابِقَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ فِي وَقْتِهِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ: «لِفُلَانٍ عَلَيَّ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ إِلَّا دِرْهَمًا» فَالْمُرَادُ بِمَا أَثْبَتَهُ الْحَالُ^٥ وَ بِمَا نَفَاهُ الْحَالُ، وَ لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ سِوَى ذَلِكَ إِلَّا بِقَرِينَةٍ وَ دَلَالَةٍ^٦، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا قَالَ لَعَلِّي عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» أَثْبَتَ لَهُ الْمَنْزِلَةَ فِي الْوَقْتِ^٧، فَيَجِبُ فِيهَا اسْتِثْنَاءُ أَنْ يَتَنَاوَلَ الْوَقْتُ؛ فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّهُ أَرَادَ بَعْدَ مَوْتِهِ؟ بَلْ^٨ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْوَقْتِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «أَنْتَ مِنِّي فِي حَالِ نُبُوتِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى فِي حَالِ نُبُوتِهِ وَ بَعْدَ نُبُوتِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَ نُبُوتِي» حَتَّى يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَنَاوِلًا لِلْحَالِ الَّتِي لَوْ لَا الْإِسْتِثْنَاءُ

١. هكذا في المغني و التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «أن يكون».

٢. في المغني: «التي لأجلها حصل».

٣. في المغني: «فإذا».

٤. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «في حال الحياة من موسى».

٥. في المغني: «فالمراد ما أثبته في الحال».

٦. في «د»: «إلا بقرينة دالة».

٧. في التلخيص: «أثبت له في الوقت المنزلة».

٨. في المغني: «بل كيف».

لَتَبَيَّنَتْ^١؛ فإذا كَانَ لَوْ لَمْ يَسْتَنْ لَوَجَبَ فِي حَقِّ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ شَرِيكَهُ فِي النُّبُوَّةِ فِي الْحَالِ كَمَا تَبَيَّنَ لِهَارُونَ، فَيَجِبُ إِذَا اسْتَنْنَى أَنْ يَقْتَضِيَ نَفْيَ هَذَا الْمَعْنَى. وَهَذَا يَمْنَعُ^٢ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى بَعْدِ الْمَوْتِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَيَجِبُ أَنْ لَا يُعْرَفَ بِقَوْلِهِ: «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» أَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ.

وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ: «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَ كَوْنِي نَبِيًّا» فَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَقْوَى مِمَّا يَدُلُّ^٤ لَوْ أَرَادَ: «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَ وَفَاتِي»،^٥ فَكَيْفَ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْتُمُوهُ؟

وَلَسْنَا نَعْتَمِدُ فِي أَنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٦ إِلَّا عَلَى مَا يُعْلَمُ^٧ مِنْ دِينِهِ ضَرُورَةً بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ الَّذِي يُعْرَفُ^٨ بِهِ ذَلِكَ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لَفْظٍ^٩ [كَمَا نَعْلَمُ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ مِنْ دِينِهِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لَفْظٍ]^{١٠}.

١. هكذا في «ف» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «لثبت».

٢. في «د»: - «و هذا يمنع».

٣. في المغني: «و ذلك أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ: لَا نَبِيَّ».

٤. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «ما يدل». و يؤيد ما أثبتناه تصريحه في ص ٢٨٧ بهذه العبارة.

٥. في المغني: «بأقوى ممَّا يدلُّ لَوْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»: بَعْدَ وَفَاتِي».

٦. في «د»: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٧. في «د» و المغني و المطبوع: «نعلم».

٨. هكذا في «ج، ص، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع: «نعرف».

٩. في المغني و المطبوع: «لفظه».

١٠. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٦١ - ١٦٣. و ما بين المعقوفين من المغني.

[نفي أن يكون الاستثناء في الحديث، معناه: «بعد نبوتي»، لا «بعد موتي»]

يُقَالُ لَهُ: قَدْ أَجَابَ أَصْحَابُنَا مِنَ الزَّامِهِمْ^١ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» أَرَادَ بِهِ: «بَعْدَ نُبُوتِي» بِجَوَابَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا نَبِيَّ بَعْدِي» يَقْتَضِي ظَاهِرُهُ: «بَعْدَ مَوْتِي»؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةً فِي فَائِدَةِ مِثْلِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِمِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدَنَا إِذَا قَالَ: «فُلَانٌ وَصِيي مِنْ بَعْدِي» وَ «هَذَا الْمَالُ يُفَرَّقُ^٢ عَلَى الْفُقَرَاءِ مِنْ بَعْدِي» لَمْ يُفْهَمْ مِنْ كَلَامِهِ إِلَّا «بَعْدَ وَفَاتِي» دُونَ سَائِرِ أَحْوَالِهِ؟ وَإِذَا كَانَ الظَّاهِرُ يَقْتَضِي صِحَّةَ قَوْلِنَا وَجَبَ التَّمَسُّكُ بِهِ، وَ اطَّرَاحُ قَوْلٍ مَن سَامَنَا^٣ الْعُدُولُ عَنْهُ.

و الْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا لِلْخُصُومِ مَا اقْتَرَحَوْهُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِنَفْيِ النُّبُوَّةِ^٤ لَمْ يَخْتَصَّ حَالُ الْوَفَاةِ، بَلْ يَتَنَاوَلُ^٥ مَا هُوَ بَعْدَ حَالِ نُبُوَّتِهِ مِنَ الْأَحْوَالِ، لَمْ يَخْلُ ذَلِكَ بِصِحَّةِ تَأْوِيلِنَا لِلْخَبَرِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْوَالِ يَشْتَمِلُ عَلَى أَحْوَالِ الْحَيَاةِ وَ أَحْوَالِ الْوَفَاةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ؛ فَيَجِبُ بظَاهِرِ الْكَلَامِ وَ بِمَا حَكَمْنَا^٦ بِهِ - مِنْ مُطَابَقَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْحَالِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ - أَنْ تَجِبَ^٧ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِمَامَةُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَعَلَّقَ النَّفْيُ بِهَا. فَإِنَّ^٨

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: - «الزَّامِهِمْ».

٢. فِي التَّلْخِيصِ: «يَصْرِفُ».

٣. هَكَذَا فِي «ف» وَ التَّلْخِيصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «سَامَهُ». وَ يُقَالُ: سَامَهُ الْأَمْرَ، أَيِ كَلَّفَهُ إِيَّاهُ وَ أَرَادَهُ عَلَيْهِ. رَاجِعْ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٣١١ - ٣١٢ (سوم).

٤. فِي التَّلْخِيصِ: «مَنْ أَنَّ الْمُرَادَ نَفْيَ النُّبُوَّةِ بَعْدَ كَوْنِهِ نَبِيًّا».

٥. فِي «ج»، «ف»: «تَنَاوَلُ».

٦. فِي التَّلْخِيصِ: «حَكَمْنَاهُ».

٧. هَكَذَا فِي التَّلْخِيصِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَجِبُ».

٨. فِي «ج»، «ص»: «فَإِذَا». وَ فِي التَّلْخِيصِ: «وَإِنْ».

أَخْرَجَتْ دَلَالَةً^١ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ، أَخْرَجْنَاهُ لَهَا وَأَبْقَيْنَا مَا عَدَاهُ؛ لِقِطْعَاءِ ظَاهِرِ الْكَلَامِ لَهُ. فَكَانَ مَا طَعَنَ بِهِ مُخَالَفُونَا إِنَّمَا زَادَ قَوْلَنَا صِحَّةً وَتَأْكِيداً.

و هَذَا الْجَوَابُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ، دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ لِقَائِلِي أَنْ يَقُولَ فِي الْأَوَّلِ: إِنَّ الظَّاهِرَ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ «بَعْدِي» لَا يَتَنَاوَلُ أَحْوَالَ الْوَفَاةِ عَلَى مَا ادَّعَيْتُمْ، وَلَا يُمْنَعُ^٢ أَنْ يَكُونَ^٣ هَذِهِ الْكِنَايَةُ مُتَعَلِّقَةً بِحَالٍ مِنْ أَحْوَالِ الْقَائِلِ غَيْرِ حَالِ وَفَاتِهِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَوَّلاً أَنَّهَا لَيْسَتْ بِكِنَايَةٍ عَنْ ذَاتِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ كِنَايَةٌ عَنْ حَالٍ مِنْ أَحْوَالِهِ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ بَعْضِ أَحْوَالِهِ وَبَيْنَ بَعْضٍ فِي صِحَّةِ الْكِنَايَةِ عَنْهُ بِهِذِهِ اللَّفْظَةِ. أَلَا تَرَى إِلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: «قَدِمَ فُلَانٌ^٤ بَعْدِي» وَ «تَكَلَّمَ بَعْدِي» وَ «وَلِيَ فُلَانٌ كَذَا وَ كَذَا بَعْدَ فُلَانٍ» وَ إِنْ كَانَتْ لَفْظَةُ «بَعْدِي» فِي^٥ جَمِيعِهَا كِنَايَةً عَنْ غَيْرِ حَالِ الْوَفَاةِ، وَ مُتَعَلِّقَةً بِمَا يَثْبُتُ^٦ فِي حَالِ الْحَيَاةِ؟

وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يَدَّعَى أَنَّ ظَاهِرَهَا وَ حَقِيقَتَهَا^٧ يَقْتَضِيَانِ حَالَ الْوَفَاةِ، وَ أَنَّهَا إِذَا أُرِيدَ بِهَا مَا عَدَا حَالَ الْوَفَاةِ مِنْ الْأَحْوَالِ كَانَتْ مُجَازاً. لِأَنَّ ذَلِكَ تَحْكُمُ مِنْ مُدَّعِيهِ. وَ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَنْ ادَّعَى عَكْسَهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ مُجَازاً إِذَا عُنِيَ بِهَا حَالَ الْوَفَاةِ». وَ مَنْ رَجَعَ إِلَى مَا يَقَعُ^٨ عَلَيْهِ هَذِهِ

١. في التلخيص: «الدلالة» بدل «دلالة».

٢. في المطبوع و الحجري: «و لا يمتنع».

٣. كذا في النسخ، و الأصح: «أن تكون».

٤. في «د» و المطبوع: «فلاناً».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: - «في».

٦. في «ف»: «ثبت».

٧. في «ج، د»: «و حقيقها».

٨. كذا في النسخ، و الأصح: «تقع».

اللفظة في الاستعمال والتعارف، لم يجد لوقوعها كناية عن بعض الأحوال مزية على بعض.

[بيان شمول التشبيه في الحديث للمنازل لأنفسها، لا لأوقاتها]

ثم يُقال له في قوله: «إنَّ الكلامَ يَقْتَضِي حصولَ المُسْتَنَى و المُسْتَنَى منه معاً لهارونَ عليه السلام، وإنَّ مِنْ حَقِّ الاستثناءِ أن يُطابِقَ المُسْتَنَى منه في وقته»: أما مطابقة الاستثناء للمُسْتَنَى منه: فهو الصحيحُ الواجبُ الذي فزعوا إليه^١، ومدارُ كلامهم في هذه الطريقة عليه^٢.

وأما حصولُ المُسْتَنَى و المُسْتَنَى منه معاً لهارونَ في وقتيهما و على سائرِ وجوهيهما فغير واجب؛ لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عليه و آله^٣ لم يقصدْ إلى جعلِ مَنَازِلِ هارونَ مِنْ موسى في زمانها و وَجِه حصولها^٤ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وإنَّما قَصَدَ إلى إيجابِ ما كَانَ لهارونَ مِنْ موسى عليهما السلام مِنْ المَنَازِلِ في حالٍ مخصوصةٍ، لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام في حالٍ أُخرى، فدَخَلَ^٥ التشبيهُ و التمثيلُ بَيْنَ المَنَازِلِ أَنْفُسِهَا^٦، لا بَيْنَ أوقَاتِها و أزمانِ حصولها.

و الذي دَلَّنَا على صِحَّةِ هذه الجُمْلَةِ: ما قَدَّمناه مِنْ اعتبارِ الاستثناء؛ لِأنَّه عليه السلام إذا اسْتَنَى ما أَخْرَجَهُ مِنَ المَنَازِلِ بَعْدَهُ، و كَانَ الاستثناء مِنْ شَأْنِهِ أن يُطَابِقَ

١. في التلخيص: «ندعو إليه».

٢. في التلخيص: «و مدار كلامنا عليه في هذه الطريقة».

٣. في «ج، د، ف»: «عليه السلام».

٤. هكذا في النسخ و الحجزي و التلخيص. و في المطبوع: «في زمانها و وجه حصولها».

٥. في التلخيص: «مدخل».

٦. في المطبوع و الحجزي: «لأنفسها».

المُسْتَنْنِي منه - حَتَّى يَكُونَ^١ مُخْرِجاً مِنَ الْكَلَامِ مَا لَوْلَاهُ لَثَبَّتْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْإِسْتِنَاءُ - فَلَا بُدَّ أَنْ يُحْكَمَ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢ أَرَادَ بِصَدْرِ الْكَلَامِ إِيْجَابَ الْمَنَازِلِ بَعْدَهُ؛ فَكَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى بَعْدِي» وَاسْتَغْنَى عَنِ التَّصْرِيحِ بِلَفْظَةِ^٣ «بَعْدِي» فِي صَدْرِ الْكَلَامِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْإِسْتِنَاءُ دَالًّا عَلَيْهَا وَ مُقْتَضِيًّا لَهَا. وَ هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ؛ يَعْنِي^٤ أَنْ يُكْتَفَى بِسَيَرِهِ عَنْ كَثِيرِهِ، وَ بِالتَّصْرِيحِ فِي بَعْضِهِ عَنِ التَّصْرِيحِ فِي كُلِّهِ. وَ لَوْ لَمْ يَقْتَضِ الْإِسْتِنَاءُ مَا ذَكَرْنَاهُ، لَخَرَجَ عَنِ مُطَابَقَةِ الْمُسْتَنْنِي مِنْهُ وَ بَعْدَ عَنِ الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّ هَارُونَ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا بَعْدَ وَفَاةِ مُوسَى فَيَكُونُ الْإِسْتِنَاءُ مُخْرِجاً مَا لَوْلَاهُ لَثَبَّتْ^٥.

فَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَعَلُّقِ الْإِسْتِنَاءِ بِالْحَالِ الْمَخْصُوصَةِ الَّتِي لَمْ تَثْبُتْ لَهُارُونَ وَ لَا قَدَرْنَا إِضْمَارَهَا فِي صَدْرِ الْكَلَامِ، وَ بَيْنَ تَعَلُّقِهِ بِمَنْزِلَةٍ غَيْرِ مَخْصُوصَةٍ^٧ لَمْ تَثْبُتْ لَهُارُونَ مِنْ مُوسَى عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

فَوَجَبَ بِمَا بَيَّنَّاهُ أَنْ يَكُونَ مَا أُوجِبَ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ مِنَ الْمَنَازِلِ مَقْصُوداً بِهِ^٨ إِلَى الْحَالِ الَّتِي تَعَلَّقَ الْإِسْتِنَاءُ بِهَا، وَ سَقَطَ قَوْلُهُ^٩: «إِنَّ هَارُونَ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا بَعْدَ

١. فِي «د، ص»: «حَتَّى يَخْرُجَ».

٢. فِي التَّلْخِصِ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٣. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «بِلَفْظِ».

٤. هَكَذَا فِي «ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «بِمَعْنَى».

٥. فِي «د»: «لَثَبَّتْ».

٦. فِي التَّلْخِصِ: «وَلَا».

٧. فِي التَّلْخِصِ: «وَ بَيْنَ تَعَلُّقِهَا بِكُلِّ مَنْزِلَةٍ بِدَلِّ «وَ بَيْنَ تَعَلُّقِهِ بِمَنْزِلَةٍ غَيْرِ مَخْصُوصَةٍ».

٨. فِي «ج، ص»: «بِذَاتِهِ».

٩. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «قَوْلِ».

وفاة موسى لم يَصِحَّ تَعَلَّقُ الاستثناء بحالِ الوفاة.

ولا^١ فَرَّقَ في صِحَّةِ هذه الطريقةِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ^٢ لَفْظَةً «بَعْدِي» مَحْمُولَةٌ عَلَى نَفِي النُّبُوَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ، أَوْ مَحْمُولَةٌ عَلَى نَفْيِهَا بَعْدَ أَحْوَالِ كَوْنِهِ نَبِيًّا مِمَّا يَعُمُّ الْحَيَاةَ وَالْوَفَاةَ مَعًا؛ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْحَالِ الَّتِي تَعَلَّقَ بِهَا الاستثناءُ وَتَقْدِيرُهَا فِي صَدْرِ الْكَلَامِ مِنَ الْوَاجِبِ؛ سَوَاءٌ كَانَتْ حَالَةُ^٣ الْوَفَاةِ خَاصَّةً، أَوْ حَالَةُ الْحَيَاةِ وَالْوَفَاةِ جَمِيعًا. وَمَا تُرِيدُهُ مِنْ إِبْثَابِ الْإِمَامَةِ بِالْخَبَرِ بَعْدَ الْوَفَاةِ مُسْتَمِرٌّ عَلَى الْوَجْهِينِ؛ فَلَا مَعْنَى لِلْمُضَايَقَةِ فِيمَا يَتِمُّ الْمُرَادُ دُونَهُ.

وَمِمَّا يَزِيدُ مَا قَدْ أوردناه ووضوحاً - وَيُسْقِطُ قَوْلُهُ: «إِنَّ^٤ التَّشْيِيعَ يَقْتَضِي حَصُولَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الاستثناءُ فِي وَقْتِهِ لِهَارُونَ»: - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَوْ صَرَّحَ بِمَا قَدَّرْنَاهُ^٥ حَتَّى يَقُولَ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى بَعْدَ وَفَاتِي، أَوْ فِي حَالِ حَيَاتِي وَبَعْدَ وَفَاتِي، إِلَّا أَنَّكَ لَسْتَ نَبِيًّا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ» لَكَانَ الْكَلَامُ مُسْتَقِيمًا خَارِجًا عَنِ بَابِ التَّجَوُّزِ، وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ صِحَّتِهِ أَنَّ الْمَنْزِلَةَ الْمُسْتَثْنَاةَ^٦ لَمْ تَحْصُلْ لِهَارُونَ فِي الْحَالِ الَّتِي تَعَلَّقَ بِهَا الاستثناءُ.

وَأَمَّا^٧ قَوْلُهُ: «إِنَّ^٨ مِنْ حَقِّ الاستثناءِ أَنْ يُطَابِقَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي وَقْتِهِ، وَإِنَّا^٩ قَدْ

١. في «د» والمطبوع والحجري: «فلا».

٢. في النسخ والحجري: «أن يكون». وما أثبتناه مطابق للمطبوع والتلخيص.

٣. في التلخيص: «حال» في الموضعين.

٤. في «د» والمطبوع والحجري: - «إن».

٥. في «ج» والتلخيص: «قدَرنا».

٦. في «ج، د، ص، ف»: «المقتضاة». وما أثبتناه مطابق للمطبوع والحجري والتلخيص.

٧. في «ج، ص»: «فأما».

٨. في «ج، ص، ف»: «وإن».

٩. في «ج، د، ص، ف»: «قلنا» بدل «وإننا».

عَلِمْنَا أَنَّهُ^١ بِقَوْلِهِ: «أَنْتَ مَتِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» اثْبَتَ لَهُ الْمَنْزِلَةَ فِي الْوَقْتِ، فَيَجِبُ فِيمَا اسْتَنْتَى أَنْ يَتَنَاوَلَ الْوَقْتَ.

٢٨/٣

فَقَدْ نَقَضَهُ بِجَوَابِهِ - لَمَّا أَلَزَمَ نَفْسَهُ: أَنْ لَا يُعْلَمَ بِالْقَوْلِ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ» - لِأَنَّا^٢ نَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ: «لَا نَبِيَّ بَعْدَ كَوْنِي نَبِيًّا» فَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَقْوَى مِمَّا يَدُلُّ^٣ لَوْ أَرَادَ: «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَ وَفَاتِي».

و مَوْضِعُ الْمُنَاقَضَةِ: أَنَّهُ حَكَمَ بِوُجُوبِ مُطَابَقَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْوَقْتِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، ثُمَّ جَعَلَ نَفْيَ النُّبُوَّةِ مَعْلُومًا بِأَحْوَالٍ لَمْ تُثَبِّتْ لِلْمُسْتَشْنَى مِنْهُ فِي جَمِيعِهَا؛ لِأَنَّ ثُبُوتَهُ عِنْدَهُ يَخْتَصُّ حَالَ الْحَيَاةِ، وَ نَفْيُ النُّبُوَّةِ يَعُمُّ جَمِيعَ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَلِي كَوْنَهُ نَبِيًّا، وَ تَدْخُلُ فِيهَا أَحْوَالُ الْحَيَاةِ وَ الْوَفَاةِ. وَ فِي هَذَا نَقَضٌ مِنْهُ ظَاهِرٌ.

عَلَى أَنَّ مَا قَدَّمَ مِنْ دَلَالَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ يُبْطِلُ مَا ظَنَّهُ مِنْ أَنَّ صَدَرَ الْكَلَامِ أَوْجَبَ ثُبُوتَ الْمَنَازِلِ فِي الْوَقْتِ.

و قَوْلُهُ: «إِذَا كَانَ لَوْ لَمْ يَسْتَنْ لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ شَرِيكًا فِي النُّبُوَّةِ فِي الْحَالِ، فَيَجِبُ إِذَا اسْتَنْتَى أَنْ يَنْفَعِيَ النُّبُوَّةُ^٤ فِي هَذِهِ الْحَالِ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ لَهُ أَوَّلًا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْتَنْ لَوْجَبَ ثُبُوتُ ذَلِكَ فِي الْحَالِ بِظَاهِرِ الْكَلَامِ، وَ لَوْ سَلَّمْنَاهُ لَمْ يَجِبْ مَا ظَنَّهُ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَنْفَعِيَ النُّبُوَّةَ فِي الْحَيَاةِ، وَ لَوْ وَقَعَ مُطْلَقًا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِحَالٍ مَخْصُوصَةٍ. فَأَمَّا وَ قَدْ تَعَلَّقَ بِحَالٍ مُعَيَّنَةٍ، وَ دَلَّنَا تَعَلُّقَهُ عَلَى ثُبُوتِ مَا لَمْ يَسْتَنْ فِيهَا لِتَحْصِيلِ الْمُطَابَقَةِ، فَالَّذِي ذَكَرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ.

١. في المطبوع: «أَنْ».

٢. في المطبوع و الحجري: «بِأَنَّا».

٣. في المطبوع و الحجري: «مَا يَدُلُّ».

٤. في المغني: «أَنْ يَقْتَضِي نَفْيَ النُّبُوَّةِ».

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّا لَا تَتَعَلَّقُ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ بَلْفِظٍ، بَلْ بِمَا نَعْلَمُ^١ مِنْ دِينِهِ» فَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْنَا؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَإِنْ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ أَحَدٌ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا نَبِيَّ بَعْدِي» مُخْتَصَّاً بِحَالِ الْحَيَاةِ دُونَ أَحْوَالِ الْوَفَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ ذَهَبَ إِلَى هَذَا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ^٢ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ: هَلْ اخْتَصَّ بِحَالِ الْوَفَاةِ دُونَ أَحْوَالِ الْحَيَاةِ عَلَى مَا نَصَّرَهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا، أَوْ تَعَلَّقَ بِبَعْدِ حَالِ النُّبُوَّةِ مِمَّا يَشْمَلُ^٣ الْحَيَاةَ وَالْوَفَاةَ؟ وَخِلَافُ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ لَا نَعْرِفُهُ قَوْلًا لِأَحَدٍ مِنْهُمْ^٤.

٢٩/٣

وَقَدْ كُنَّا أَمَلِينَا فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا الْفَصْلُ مِنَ كَلَامِهِ مَسْأَلَةً^٥ مُفْرَدَةً اسْتَقْصَيْنَا الْكَلَامَ فِيهَا^٦؛ وَفِيمَا أَوْزَدَنَا هَاهُنَا كِفَايَةً، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^٧.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَبَعْدُ، فَلَوْ ثَبَّتَ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» الْمُرَادُ بِهِ^٨: «بَعْدَ مَوْتِي» لَكَانَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ شَرْطٍ، فَكَأَنَّهُ يُرِيدُ: «فَلَا تَكُونُ يَا عَلِيُّ نَبِيًّا بَعْدِي إِنْ عِشْتُ»؛ لِأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ وَاجِبٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، فَإِذَا^٩ وَجَبَ ذَلِكَ فَكَأَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١٠}: «أَنْتَ وَإِنْ بَقِيتَ لَا تَكُونُ نَبِيًّا بَعْدِي كَمَا

١. فِي «ج، ص»: «بِمَا يُعْلَم».

٢. فِي «ج، ص، ف»: «الْإِخْتِلَافُ».

٣. هَكَذَا فِي «ج، ف». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مِمَّا يَشْتَمِلُ».

٤. فِي «ج، ص، ف»: «مِنْهُمْ».

٥. فِي «ج، ص، ف»: «مَسْأَلَةٌ». وَفِي حَاشِيَةِ «ف» عَنْ نَسْخَةٍ كَمَا فِي الْمَتْنِ.

٦. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَفْقُودَةٌ.

٧. فِي «د» - «إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى». وَفِي «ج، ص، ف»: «تَعَالَى».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «بِهِ». وَفِي الْمَغْنِيِّ: «الْمُرَادُ بِهِ».

٩. هَكَذَا فِي «ب، ج، ص، ف» وَالْمَغْنِيِّ. وَفِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «وَإِذَا».

١٠. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فَكَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ».

يَكُونُ هَارُونُ نَبِيًّا بَعْدَ أَخِيهِ^١ مُوسَى لَوْ بَقِيَ»، فلا بُدَّ مِنْ إِبْثَاتِ الشَّرْطِ
و تقديره في الأمرين، وإن كَانَ الْكَلَامُ لَا يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّهُ^٢ لَا يَجِبُ إِذَا دَلَّ
الدَّلِيلُ عَلَى دُخُولِ شَرْطٍ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يَدْخُلَ^٣ فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَعَ
إِمْكَانِ حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ قَوْلَهُ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ
مِنْ مُوسَى» يَقْتَضِي الْحَالَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، فَكَيْفَ يَجِبُ بِدُخُولِ الشَّرْطِ
فِي الْإِسْتِثْنَاءِ - مِنْ حَيْثُ أَدَّى إِلَيْهِ الدَّلِيلُ - إِبْثَاتُ الشَّرْطِ^٤ فِي الْمُسْتَثْنَى
مِنْهُ^٥؟ وَ هَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الَّذِي ذَكَرُوهُ لَوْ سَلَّمْنَاهُ لَمْ يَوْجِبُ^٦ مَا قَالُوهُ، وَ كَانَ
يَجِبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنْ لَا يَدْخُلَ تَحْتَ الْخَبَرِ^٧ مَنْزِلَةُ يَسْتَحِقُّهَا أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ^٨ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَالِ حَيَاةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُمْ
أَوْجَبُوا فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَنْ يَكُونَ كَالْمُسْتَثْنَى^٩ فِي أَنَّهُ بَعْدَ الْمَوْتِ،
و بَطْلَانُ ذَلِكَ مُبَيَّنٌ فَسَادَ هَذَا الْقَوْلِ^{١٠}.

ثُمَّ قَالَ:

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ دَخَلَ تَحْتَ الْإِبْثَاتِ^{١١} حَالُ الْحَيَاةِ وَ بَعْدَ الْمَمَاتِ، فَصَحَّ

١. في المغني: - «أخيه».

٢. في المغني: «و» بدل «لأنه».

٣. في المغني: «أن يدل».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «إببات شرط».

٥. من قوله: «مع إمكان حمله على ظاهره...» إلى هنا ساقط من المغني.

٦. في «ج» و المغني: «لم يجب».

٧. في المغني: «تحت القول».

٨. في المغني: «علي» بدل «أمير المؤمنين».

٩. في المغني: «بمنزلة الاستثناء».

١٠. في المغني: «هذا السؤال».

١١. في «ج» + «في».

الاستثناء منه وإن كان بَعْدَ المَوْتِ.

قِيلَ لَهُمْ: فَإِذَا جَازَ فِي الْمُسْتَنَى مِنْهُ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا فِي الْحَالَيْنِ وَإِنْ كَانَ الاستثناء لَا يَحْصُلُ إِلَّا فِي أَحَدِهِمَا، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَنَى مِنْهُ يَثْبُتُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ^١ فَقَطْ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ لَفْظُهُ وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَنَى لَا يَحْصُلُ إِلَّا بَعْدَ الْوَفَاةِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ لَفْظُهُ؟

وَبَعْدُ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ: إِذَا كُنَّا مَتَى وَفَّيْنَا الْمُسْتَنَى مِنْهُ - الَّذِي هُوَ الْإِبْثَاتُ^٢ - حَقَّهُ تَنَاوَلَ الْحَالِ، وَإِذَا^٣ وَفَّيْنَا الْمُسْتَنَى حَقَّهُ تَنَاوَلَ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ فِي الاستثناءِ، فَيَجِبُ أَنْ يُصَرَّفَ^٤ الْكَلَامُ عَنِ الاستثناءِ وَ نَقُولَ: وَإِنْ^٥ كَانَ لَفْظُهُ لَفْظَ الاستثناءِ، فَالْمُرَادُ بِهِ مَا يَجْرِي مَجْرَى اسْتِثْنَاءِ^٦ كَلَامٍ يَكُونُ الْقَصْدُ بِهِ^٧ إِزَالَةَ الشُّبْهَةِ عَنِ الْقُلُوبِ، فَكَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ظَنَّ أَنَّهُ لَوْ أَطْلَقَ الْكَلَامَ إِطْلَاقًا^٨ لَدَخَلَتْ الشُّبْهَةُ عَلَى قَوْمٍ فِي أَنْ يَكُونَ^٩ نَبِيًّا بَعْدَهُ^{١٠}؛ فَيَجِبُ أَنْ يُصَرَّفَ الْكَلَامُ عَنِ الاستثناءِ بَعْدَهُ^{١١}؛ فَأَزَالَ هَذِهِ الشُّبْهَةَ بِمَا يَجْرِي مَجْرَى الْمُبْتَدَأِ مِنْ

١. في المغني: «يحصل حال الحياة» بدل «يثبت في حال الحياة».

٢. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع: «الإببات».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «فإذا».

٤. في المغني: «أن ينصرف»، والأصح: «أن نَصْرِفَ الكلام».

٥. هكذا في «ب، ج، ص، ف» والمغني. وفي «د» والمطبوع والحجري: «وإذا».

٦. هكذا في «ج، ص، ف» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

٧. في «ب، ج» والمغني: «المقصد به».

٨. في المغني: - «الكلام إطلاقاً».

٩. في المغني: + «عليه السلام».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: - «بعده».

١١. قوله: «فيجب أن يصرف الكلام عن الاستثناء بعده» ساقط من المغني.

كلامه^١، فيصير كأنه قال: «أنت يا عليُّ مني في هذه الحال بمنزلة هارون من موسى، لكنّه لا نبيّ بعدي»^٢.

[نفي الحاجة إلى اشتراط العيش بعد النبي في دلالة الحديث]

يُقال له: لَيْسَ يُحْتَاجُ إِلَى الشرطِ الَّذِي قَدَّرْتَهُ^٣؛ لِأَنَّ الاستثناءَ إِذَا تَعَلَّقَ بِحَالِ الْمَوْتِ، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا أُثْبِتَ بِصَدْرِ^٤ الْكَلَامِ مِنَ الْمَنَازِلِ مَقْصُوداً بِهِ إِلَى هَذِهِ الْحَالِ لِتَحْصُلِ^٥ الْمِطَابَقَةِ - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي كَلَامِنَا^٦ الْمُتَقَدِّمِ - فَالْشَّرْطُ مُسْتَغْنَى عَنْهُ فِيمَا اسْتُنِيَ^٧ وَفِيمَا اسْتُنِيَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ مَا أُثْبِتَهُ مِنَ الْمَنَازِلِ بَعْدَهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْقَطْعِ^٨ الْمُنَافِي لِتَقْدِيرِ الشَّرْطِ، وَ مَا نَفَاهُ بِالِاسْتِثْنَاءِ مِنَ مَنَزِلَةِ النُّبُوَّةِ تَنَاوَلَ^٩ مَنَزِلَةَ لَوْلَاهُ لَثَبَتْ^{١٠} قَطْعاً أَيْضاً بغيرِ شَرْطٍ.

[وجوب المطابقة بين الاستثناء والمستثنى منه]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَيْسَ يَجِبُ بِدْخُولِ الشَّرْطِ^{١١} فِي الْإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْمُسْتَثْنَى

١. في المغني: «من القول».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٦٣ - ١٦٤.

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «الذي ذكرته مقدراً».

٤. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «بصدد»، و هو سهو.

٥. هكذا في النسخ. و في المطبوع و الحجري: «ليحصل».

٦. في «ب»: «في كلامه».

٧. في المطبوع و الحجري: - «فيما استثنى». و في «ص»: - «فيما استثنى و».

٨. بمعنى عدم التعليق على شرط.

٩. في «ب»: «يناول».

١٠. أي لولا الاستثناء لثبتت تلك المنزلة.

١١. أي شرط العيش بعد النبي صلى الله عليه و آله.

منه مع إمكانِ حَمَلِهِ^١ على ظاهره» فهو وإن سَقَطَ بما ذَكَرناه^٢، يَفْسُدُ أيضاً بما اعْتَرَفَ به مِن وجوبِ مُطَابَقَةِ الاستثناءِ للمُسْتَثْنَى منه؛ لأنَّ الاستثناءَ إذا دَخَلَ فيه الشرطُ الذي قَدَّرَه، وَلَمْ يَدْخُلِ المُسْتَثْنَى منه، فَقَدْ تَعَلَّقَ بِحَالٍ لَا يَقْتَضِيهَا صَدْرُ^٣ الكلامِ، وَلَا يَنْطَوِي مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الْمَنَازِلِ عَلَيْهَا؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَسْتَثْنِيَ النُّبُوَّةَ بَعْدَ الْوَفَاةِ مشروطةً - وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ دَاخِلَةٍ فِيهَا تَقَدَّمَ^٤، وَلَا كَانَ مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الْمَنَازِلِ مُتَعَلِّقاً بِحَالٍ الْوَفَاةِ جُمْلَةً - وَبَيْنَ أَنْ يَسْتَثْنِيَ غَيْرَهَا مِمَّا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ مَا أَثْبَتَهُ. وَهَذَا مُفْسِدٌ لِحَقِيقَةِ الاستثناءِ، وَمُخْرِجٌ لَهُ عَمَّا وُضِعَ لَهُ؛ فَوَجَبَ بِهِذِهِ الْجُمْلَةُ - لَوْ صِرْنَا إِلَى مَا ادَّعَاهُ مِنَ إِبْطَالِ الشرطِ - دَخُولَهُ فِي الْأَمْرَيْنِ^٦؛ لِيَتِمَّ الْمُطَابَقَةُ، وَتَثْبُتَ^٧ حَقِيقَةُ الاستثناءِ.

[نفي خروج الاستثناء في الحديث عن حقيقته إذا تناول ما بعد الموت]

وَلَيْسَ مَا ذَكَرَهُ^٨ فِي آخِرِ الْفَصْلِ، مِنْ ادِّعَاءِ اسْتِثْنَائِ الْكَلَامِ^٩ وَإِخْرَاجِهِ عَنْ بَابِ الاستثناءِ، بَشْيٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا رَأَى أَنَّ تَأْوِيلَهُ يُبْطِلُ حَقِيقَةَ الاستثناءِ وَمَا يَجِبُ مِنْ مُطَابَقَتِهِ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، حَمَلَ نَفْسَهُ عَلَى نَفْيِهِ. وَظَاهِرُ^{١٠} الْكَلَامِ يَقْتَضِي خِلَافَ

١. في المطبوع: «جملة»، وهو سهو.

٢. أي فيما تقدّم في صدر الحديث من منازل هارون.

٣. في «ص»: «قبلية».

٤. من عدم الحاجة إلى هذا الشرط.

٥. في «ب»: «لهذه».

٦. أي دخول الشرط في الاستثناء والمُسْتَثْنَى مِنْهُ.

٧. في «ج، د، ف» والحجري: «و يثبت».

٨. في «ب، ج، ص، ف» والحجري: «+ آخر».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «استثناف كلام».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «فظاهر».

ما قاله؛ لأن إيراد لفظ «إلا» بعد جملة مُتَقَدِّمة لا يكون^١ إلا للاستثناء حقيقة، وإنما يُحْمَلُ في بعض المواضع على الابتداء والاستيناف أيضاً^٢ ضرورة^٣ وعلى سبيل المجاز. وليس لنا أن نعدل عن الحقيقة إلى المجاز بغير دلالة.

و ادعاه أن الذي يوجب إخراج^٤ الكلام عن الاستثناء: تناوله لبعده الموت، مع أن المُسْتَثْنَى منه من حقه أن يتناول الحال، غير صحيح؛ لأن ذلك إنما كان^٥ يجب لو لم يكن لنا عنه مندوحة، فأما مع إمكان ما ذكرناه - من تناول المُسْتَثْنَى منه للحال التي تعلق الاستثناء بها، وإعطاء الاستثناء ما يقتضيه حقيقته^٦ من المطابقة لما تقدّم - فلا وجه لما ذكره، من العدول عن الظاهر من الكلام، وجعل ما ظاهره يقتضي الاستثناء لغيره.

[عدم دلالة الحديث على منازل أمير المؤمنين (عليه السلام) في حال حياة النبي (صلى الله عليه وآله)]

فأما قوله: «وكان يجب أن لا يدخل تحت الخبر منزلة يستحقها أمير المؤمنين^٧ عليه السلام في الحال» فإن ذلك واجب على قول من جعل الاستثناء متعلقاً ببعده الموت، لا ببعده^٨ النبوة؛ لأن الغرض عندهم^٩ بهذا الخبر النص على الإمامة بعد

١. في المطبوع: «لا تكون».

٢. في «د، ص»: - «أيضاً».

٣. في المطبوع والحجري: - «و».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «يخرج» بدل «يوجب إخراج».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: - «كان».

٦. في المطبوع والحجري: «حقيقة».

٧. في النسخ والحجري: - «أمير المؤمنين». وما أثبتناه مطابق للمطبوع وما سبق من عبارة المغني.

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «بعد».

٩. أي عند من جعل الاستثناء متعلقاً بذلك. والأنسب أن يقال: «لأن الغرض عنده».

الوفاة، فإذا بَيَّنَّا^١ أَنَّ الْخَبَرَ يَقْتَضِيهَا، فَقَدْ تَمَّ الْغَرَضُ، وَإِنْ كَانَ مَنْ يَجِبُ لَهُ مَنَزِلَةُ
الإمامة لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْحَالِ^٢ عَلَى أَحْوَالٍ مِنَ الْفَضْلِ وَغَيْرِهِ لَا يَقْتَضِيهَا فِي
الْحَالِ ظَاهِرُ اللَّفْظِ. وَلَمْ نَجِدْهُ عَوَّلَ فِي إِبْطَالِ قَوْلٍ مَنْ ذَكَرْنَاهُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ادِّعَاءِ
بُطْلَانِهِ وَفَسَادِهِ^٣ مِنْ غَيْرِ إِرَادِ مَا يَجْرِي مَجْرَى الْحُجَّةِ أَوْ الشُّبْهِةِ.

وَأَمَّا عَلَى^٤ قَوْلٍ مَنْ جَعَلَ النَّفْيَ مُتَعَلِّقًا بِنَعْدِ النُّبُوَّةِ، وَعَمَّ بِهِ أَحْوَالُ الْحَيَاةِ وَ
الْوَفَاةِ، فَإِنَّهُ:

[١] يَجْعَلُ ظَاهِرَ الْخَبَرِ مُقْتَضِيًا لِإِبْطَالِ جَمِيعِ الْمَنَازِلِ - بَعْدَ مَا أَخْرَجَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ -
فِي^٥ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَعَلَّقَ نَفْيُ النُّبُوَّةِ بِهَا؛ وَهِيَ أَحْوَالُ الْحَيَاةِ وَالْوَفَاةِ مَعًا.
[٢] وَلَا يَخْصُ بِذَلِكَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، دُونَ الْمُسْتَشْنَى، عَلَى مَا سَأَلَ صَاحِبُ
الْكِتَابِ نَفْسَهُ عَنْهُ^٦.

[٣] وَيَقُولُ^٧: مَتَى أُخْرِجَتْ مَنَزِلَةُ الْإِمَامَةِ مِنَ الثَّبُوتِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِ^٨ الْحَيَاةِ،
أَوْ مِنَ الْاسْتِمْرَارِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِ الْوَفَاةِ، فَلِدَلِيلِ^٩ اقْتَضَى الْإِنْصِرَافَ عَنِ الظَّاهِرِ،
يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، وَالتَّمَسُّكُ بِمَا عَدَاهُ مِنْ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ.

١. فِي «ب»: «أَبْتَوْنَا».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «فِي الْحَالِ».

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «وَفْسَادِهِ».

٤. فِي «ج»: - «عَلَى».

٥. فِي «ج، ص، ف»: «مِنْ».

٦. وَ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِ الْقَاضِي: «فَإِنْ قَالُوا: قَدْ دَخَلَ تَحْتَ الْإِبْطَالِ...».

٧. هَكَذَا فِي «ب». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَقَوْلِ».

٨. هَكَذَا فِي «ب». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «حَالِ».

٩. فِي «ب»: «فَدَلِيلِ».

[٤] وإذا^١ قيل له^٢: فاجعلِ الإنباتَ مُتَعَلِّقًا بِالْحَيَاةِ خَاصَّةً، وَ النَّفْيِ مُخْتَصَّصًا بِالْوَفَاةِ أَوْ عَامًّا لِلْأَمْرَيْنِ، وَ لَا يَوْجِبُ الْمُطَابَقَةَ؛ قِيَاسًا عَلَى مَا اسْتَعْمَلْتَهُ^٣ مِنَ التَّخْصِصِ.
 قَالَ: لَيْسَ يَجِبُ إِذَا اضْطُرِرْتُ إِلَى تَخْصِصٍ مَا لَا بُدَّ لَهُ - وَ إِنْ كَانَ ظَاهِرُ الْكَلَامِ يَقْتَضِي خِلَافَهُ - أَنْ التَّزِمَ تَخْصِصًا لَا دَلَالَهَ تَقْتَضِيهِ.
 فَقَدْ بَطَلَ بِمَا أوردناه جميعُ كلامه في الفصل؛ على جُمْلَةٍ وَ تَفْصِيلٍ.
 قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ قَالَ: إِنْ قَوْلُهُ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» لَيْسَ بِأَنْ يَتَنَاوَلَ الْحَالُ أَوَّلِي^٤ مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ، فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْكَلَامِ مَا لَوْلَاهُ لَثَبَّتْ فِي الْحَالِ، أَوْ^٥ مَا لَوْلَاهُ لَثَبَّتْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ^٦.

قِيلَ لَهُ: إِنْ ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ لَا يَقْتَضِي إِلَّا الْحَالِ، وَ إِنَّمَا يَقْتَضِي الْمُسْتَقْبَلُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، لَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ. وَ مِنْ حَقِّ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يَعُودَ إِلَى اللَّفْظِ لَا إِلَى الْمَعْنَى؛ فَلَا يَصِحُّ مَا ذَكَرْتَهُ.
 يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهُ لَوْ تَغَيَّرَتْ^٨ مَنْزِلَتُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَمْ يَبْطُلْ حُكْمُ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «فإذا».

٢. أي لمن جعل النفي متعلقاً بعبء النبوة.

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «ما استعمله».

٤. هكذا في «ب، ج، ص، ف» وَ الْمَغْنِي. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوع: «بأولى».

٥. في «ج، ص»: «و».

٦. من قوله: «فإن قال: إن قوله: أنت مني بمنزلة هارون من موسى... إلى هنا ساقط من المغني، و بدله: «ليس بأن يتناول الحال أولى من المستقبل» فقط، و هو متصل بالعبارة المنقولة منه قبيل هذا.

٧. في المغني: - «هذا».

٨. في المغني: «لو يعتبر». وَ فِي «ب، د»: «لو يقرب».

اللفظ، و لو كانت منزله غير حاصلة في الحال لبطل حكم اللفظ؛
فعلينا^١ أن الذي يقتضيه الظاهر هو الحال، وإنما يحكم بدوامه من
جهة المعنى، و ذلك يبين صحة ما ذكرناه.

على أنه لو جعل^٢ ذلك دلالة على ضد^٣ ما قالوه - بأن يقال: لم يكن
لهارون من موسى منزلة الإمامة بعده التبتة، فيجب إذا كان حال علي
من النبي عليهما السلام^٤ حال هارون من موسى أن لا يكون^٥ إماماً
بعده - لكان أقرب مما تعلّقوا به؛ لأنهم راموا إثبات منزلة مقدّرة ليست
حاصلة^٦ بهذا الخبر، فإن ساع لهم ذلك ساع لمن خالفهم أن يدعي أن
الخبر يتناول نفي الإمامة بعد الرسول عليه السلام من حيث لم يكن
ذلك لهارون بعد موسى^٧.

و متى قالوا: «ليس ذلك مما يعدّ من المنازل فيتناوله^٨ الخبر» قلنا^٩
بمثله في المقدّر الذي ذكره.

وبعد، فإنه يقال لهم: قد ثبت أن^{١٠} منزلة هارون من موسى الشّركة في

١. في المغني: «و علمنا».

٢. في المغني: «إن حصل».

٣. في المغني: - «ضد».

٤. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «حال علي عليه السلام من النبي صلى الله عليه وآله».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «أن يكون» بدل «أن لا يكون».

٦. في المغني: «ليست مذكورة».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «لهارون من موسى بعده».

٨. في المغني: «حتّى يتناوله».

٩. في المغني: «قلنا لهم».

١٠. في المطبوع و الحجري: «من».

النبوّة في حال^١ حياته، و الذي كان له منزلة الإمامة بعده يوشع بن نون، فلو أراد عليه السلام بهذا الخبر الإمامة لكان يشبه منزلة منه^٢ بمنزلة يوشع^٣ من موسى؛ و هذا يبين أن مراده عليه السلام ما ينفيه^٤ من بعد ممّا يقتضي إثباته في الحال فقط.^٥

[نفي دلالة صدر الحديث على الإمامة، لا في الحال و لا في المستقبل]

يُقال له: إنا لا نسألك عن هذا السؤال الذي أوردته على نفسك، و مع أننا لا نسألك عنه فقد أجبته عنه بما ليس بصحيح؛ لأن مجرد اللفظ الذي يقتضي الإثبات من الخبر لا يقتضي بظاهره^٦ الحال و لا المستقبل، و إنما يرجع في ذلك إلى غير ما يقتضيه لفظ الإثبات، و لهذا يرجع^٧ أصحابنا في تعلّق الإثبات بالوفاة أو بحال الوفاة و الحياة معاً إلى الاستثناء. و^٨ كما أن المنزلة لو تغيرت^٩ في المستقبل - على ما ذكرت - لم يطلّ حكم اللفظ، فكذلك لو لم يحصل في الحال لما بطل أيضاً حكم اللفظ؛ لأن النبي صلى الله عليه و آله^{١٠} لو دلّنا عند خطابه لنا بالخبر

١. في المغني: - «حال».

٢. في «ف» و التلخيص: - «منه».

٣. في المطبوع و الحجري: «يوشع بن نون».

٤. في «د»: «ما نبينه». و في المغني: «ما بينه».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٦٤ - ١٦٥.

٦. في «ب، ج، ص، ف»: - «لا».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «رجع».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: - «و».

٩. في «ب، د»: «لو يقرب».

١٠. في «ج، د، ف»: «عليه السلام».

على أن مراده به^١ إثبات المنازل في حالٍ مُتَنظِّرة، لم يكن القول مجازاً ولا بطل حكم لفظه؛ وإنما يصح ما ادَّعَيْته لو كان إطلاق القول يقتضي الحال، وهذا غير مُسلم، ولم ترك ذلك عليه بأكثر من دَعَوَاكَ بطلان حكم اللفظ، وهذه دعوى باطلة^٢.

[بيان أن منزلة خلافة هارون لموسى هي إحدى منازل، وإن كانت مقدرة]

فأما ادَّعَاؤه اقتضاء الخبر لنفي الإمامة؛ من حيث لم يكن هارون بعد وفاة موسى إماماً، وقوله^٣: «إنه لم يكن [لهارون] بهذه^٤ الصفة منزلة» فبعيد من الصواب؛ لأن هارون وإن لم يكن خليفة لموسى بعد وفاته، فقد دللنا على أنه لو بقي لخلفه في أمته^٥، وأن هذه المنزلة وإن كانت مقدرة يصح^٦ أن تُعد في منازل، وأن المقدّر لو تسمّحنا^٧ بأنه لا يوصف بالمنزلة^٨ لكان لا بُدَّ من أن يوصف ما هو عليه من استحقاق الخلافة بعده^٩ بأنه منزلة؛ لأن التقدير وإن كان في نفس الخلافة بعده، فليس هو في استحقاقها وما يقتضي وجوبها. وإذا ثبت ذلك، فالواجب فيمن شُبِّهت حاله بحاله، وجعل له مثل منزلته إذا بقي إلى بعد الوفاة أن تجب له

١. في «ب، ج، ص، ف» - «به».

٢. في «ب، ج، ص، ف» - «دعوى ثانية».

٣. في «ب، د» والتلخيص: «وجعله».

٤. في «ب، ص» - «لهذه».

٥. تقدّم في ص ٢٥٢ وما بعدها.

٦. في «ف» - «تصح».

٧. في «ب، د، ف» والحجري: «لو تسمّحنا».

٨. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع: «لا توصف المنزلة».

٩. في التلخيص: - «بعده».

الخِلافة، ولا يَقْدَحُ في ثُبُوتِها له^١: «أَنَّهُ لَمْ تَثْبُتْ لَهَاوَرُونَ بَعْدَ الْوَفَاةِ.

وَلَوْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ^٢ صَحِيحاً لَوَجَبَ - فِيمَنْ قَالَ لَوْكَيْلَهُ: «أَعْطَى فُلَاناً فِي كُلِّ شَهْرٍ إِذَا حَضَرَكَ دِينَاراً» ثُمَّ قَالَ فِي الْحَالِ أَوْ بَعْدَهَا بِمُدَّةٍ: «وَأَنْزِلَ عَمراً^٣ مَنَزِلَتَهُ» ثُمَّ قَدَرْنَا أَنَّ الْمَذْكُورَ الْأَوَّلَ لَمْ يَحْضُرِ الْمَأْمُورَ بِعَطِيَّتِهِ^٤، وَلَمْ يَقْبِضْ مَا جَعَلَهُ لَهُ مِنَ الدِّينَارِ أَنْ يَجْعَلَ الْوَكِيلَ - إِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ادَّعَاهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ - تَأْخُرَ الْمَذْكُورَ الْأَوَّلَ طَرِيقاً إِلَى حِرْمَانِ الثَّانِي الْعَطِيَّةَ، وَأَنْ يَقُولَ لَهُ: إِذَا كُنْتَ إِنَّمَا أَنْزِلْتَ مَنَزِلَةَ فُلَانٍ، وَفُلَانٌ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ عَطِيَّةٌ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَحْصُلَ^٥ لَكَ أَيْضاً. وَفِي عِلْمِنَا بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَكِيلِ وَلَا غَيْرِهِ مَنَعٌ مَن ذَكَرْنَا حَالَهُ، وَلَا أَنْ يَعْتَلَّ فِي حِرْمَانِهِ بِمِثْلِ عِلَّةِ صَاحِبِ الْكِتَابِ، دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ.

عَلَى أَنَّ النِّفْيَ وَمَا جَرَى^٦ مَجْرَاهُ لَا يَصِحُّ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ مَنَزِلَةٌ، وَإِنْ صَحَّ وَصْفُ الْمُقَدَّرِ الْجَارِي مَجْرَى الْإِثْبَاتِ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ سَبَبُ اسْتِحْقَاقِهِ وَقَوِّعُهُ ثَابِتاً. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ أَحَدُنَا: «فُلَانٌ مِنِّي بِمَنَزِلَةِ فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ» فِي أَنَّهُ لَيْسَ بِأَخِيهِ وَلَا شَرِيكِهِ وَلَا وَكِيلِهِ وَلَا فِيمَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنَ النِّفْيِ، وَإِنْ صَحَّ هَذَا الْقَوْلُ فِيمَا يَجْرِي مَجْرَى الْمُقَدَّرِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا شَفَعَ إِلَيْهِ شَفَعَهُ، وَإِذَا سَأَلَهُ أَعْطَاهُ؟ وَلَا يَجْعَلُ أَحَدٌ «أَنَّهُ لَمْ يَشْفَعْ» - إِذَا كَانَ مِمَّنْ لَوْ شَفَعَ لَشَفَعَ^٧ - مَنَزِلَةٌ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «- له».

٢. في المطبوع: «ما ذكره».

٣. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «فلاناً».

٤. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د، ف» و المطبوع و الحجري: «لعطيته».

٥. في التلخيص: «أن لا يكون».

٦. في التلخيص: «و ما يجري».

٧. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري: «لم يشفع».

تَقْتَضِي فِيمَنْ جُعِلَ لَهُ مِثْلُ مَنْزِلَتِهِ أَنْ لَا تُجَابَ^١ شَفَاعَتُهُ.

[اعتراض القاضي بوصاية يوشع بن نون، والجواب عن ذلك]

فَأَمَّا الاعتراضُ بِيُوشَعَ بْنِ نُونٍ، فَقَدْ أَجَابَ أَصْحَابُنَا عَنْهُ^٢ بِأُجُوبَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنَا إِذَا دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ عَلَى صَوْرَتِهِ هَذِهِ دَالٌّ عَلَى الْإِمَامَةِ، وَمُقْتَضٍ لِحَصُولِهَا^٣ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَدَّلَاتِهِ لَوْ تَضَمَّنَ ذِكْرَ يُوشَعَ بْنِ نُونٍ، فَالْزِمْنَا مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ يَرِدَ عَلَى خِلَافِ هَذِهِ الصُّورَةِ اقْتِرَاحُ فِي الْأَدِلَّةِ وَتَحَكُّمٌ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي مَعْنَى الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِمَامَةِ بَيْنَ وَرُودِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ. وَإِنَّمَا كَانَ لِسُبُّهِتِهِمْ وَجْهٌ لَوْ كَانَ مَتْنٌ وَرَدَ غَيْرُ مُتَضَمِّنٍ لَذِكْرِ يُوشَعَ^٤ لَمْ تَكُنْ^٥ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى النَّصِّ بِالْإِمَامَةِ؛ فَأَمَّا وَالْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَقَوْلُهُمْ ظَاهِرُ الْبَطْلَانِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي سَائِرِ الْأَدِلَّةِ.

وِثَانِيهَا: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٦ لَمَّا قَصَدَ إِلَى اسْتِخْلَافِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَعْدَلَ عَنْ تَشْبِيهِ حَالِهِ بِحَالِ هَارُونَ^٧ مِنْ مُوسَى؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي خَلَفَهُ فِي حَيَاتِهِ، وَاسْتَحَقَّ أَنْ يَخْلُفَهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَيُوشَعَ بْنُ نُونٍ لَمْ تَحْصُلْ^٨ لَهُ هَاتَانِ الْمَنْزِلَتَانِ؛ ففِي ذِكْرِهِ وَالْعُدُولِ عَنْ ذِكْرِ هَارُونَ إِخْلَالٌ بِالْغَرَضِ.

٣٦/٣

١. هكذا في التلخيص. وفي «ب، ج، ص، ف»: «أن لا يجاب». وفي «د» والمطبوع: «بأن لا يجاب».

٢. في «ب، ص»: «- عنه».

٣. في «ج، ص، ف»: «و يقتضي حصولها».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «يوشع بن نون».

٥. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «لم يكن».

٦. في التلخيص: «صلى الله عليه وآله».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «بهارون» بدل «بحال هارون».

٨. هكذا في «ج» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم يحصل».

و ثالثها: أن هارون عليه السلام كانت له - مع منزلة^١ الخلافة في الحياة والاستحقاق لها^٢ بعد الوفاة - منزلة التقدم على سائر أصحاب موسى و كونه أفضلهم بعده، و هذه منزلة أراد النبي صلى الله عليه و آله إيجابها لأمر المؤمنين عليه السلام، و لو ذكر بدلاً من هارون: «يوشع بن نون» لم يكن دالاً عليها.

و رابعها: أن خلافة هارون لموسى عليهما السلام نطق بها القرآن، و ظهر أمرها لجميع المسلمين، و ليست^٣ خلافة يوشع بن نون لموسى عليه السلام بعده ثابتة بالقرآن^٤، و لا ظاهرة لكل من ظهرت^٥ له خلافة هارون؛ فأراد النبي صلى الله عليه و آله أن يوجب له الإمامة بالأمر الواضح الجلي، الذي يشهد به القرآن، و لا تعترض^٧ فيه^٨ الشبهات.

على أن يوشع بن نون لم يكن خليفة لموسى عليه السلام بعده فيما يقتضي الإمامة، و إنما كان نبياً بعده مؤدياً لشرعه؛ و خلافته فيما يتعلق بالإمامة كانت في ولد هارون عليه السلام.

و ليس^٩ للمخالف^{١٠} أن يقول: إن حصول الإمامة في ولد هارون غير معلوم من

١. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «منزلته».

٢. في «ب، ص»: - «لها».

٣. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «و ليس».

٤. في «ب»: «نطق بها القرآن» بدل «بعده ثابتة بالقرآن».

٥. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «ظهر».

٦. في «د، ص، ف»: «عليه السلام».

٧. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «و لا يعترض».

٨. في «ج، ص»: «فيها». و في «ب»: «به».

٩. في «د» و المطبوع و الحجري: «فليس».

١٠. في «ب»: «للمجادل». و في «ج، ص»: «لقائل».

طريقٍ يَقْطَعُ عليه؛ لأنَّ المَرْجَعَ فيه إلى أخبارِ الآحادِ، أو إلى قولِ اليهودِ الذي لا حُجَّةَ فيه. و لَيْسَ هَكَذَا حُكْمُ بُرْهَانِ يَوْشَعَ بْنِ نُونٍ؛ لأنَّه لا خِلَافَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ في أَنَّهُ كَانَ نَبِيًّا بَعْدَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

لأنَّا نَقُولُ له: اِعْمَلْ على أَنَّ الأمرَ كما ذَكَرْتَ، أَلَيْسَ وإن عَلِمْنَا بُرْهَانًا يَوْشَعَ بَعْدَ مُوسَى فَإِنَّا غَيْرُ عَالِمِينَ بِأَنَّ الإمامَةَ كَانَتْ إليه و أَنَّهُ كَانَ الْمُتَوَلَّى لِمَا يَقُومُ به الأئمةُ؟ فلا بُدَّ من «نَعَمْ»، فنَقُولُ له: فهذا القَدْرُ كافٍ في إِبْطَالِ سؤَالِكُمْ؛ لأنَّا وإن لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ الإمامَةَ كَانَتْ في وَلَدِ هَارُونَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمْ نَعْلَمْ^٢ أَيْضًا أَنَّهَا كَانَتْ إلى يَوْشَعَ بْنِ نُونٍ مُضَافَةً إِلَى النُّبُوَّةِ؛ فَكَيْفَ يُقَالُ لَنَا^٣: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَوْ أَرَادَ الإمامَةَ لَقَالَ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ يَوْشَعَ بْنِ نُونٍ^٤»؟

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

على أَنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ: وَ مِنْ أَيْنَ أَنَّ هَارُونَ لَوْ عَاشَ بَعْدَ مُوسَى لَكَانَ خَلِيفَتَهُ^٥؟

فإن قالوا: إِذَا كَانَ خَلِيفَتَهُ^٦ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، وَجَبَ مِثْلُهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ. قِيلَ لَهُمْ: أَتَقُولُونَ: إِنَّ الْخِلَافَةَ فِي حَالِ الْحَيَاةِ تَقْتَضِي الْخِلَافَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا مَحَالَةَ، أَوْ يُحْتَاجُ فِي كَوْنِهِ خَلِيفَةً لَهُ^٧ بَعْدَ وَفَاتِهِ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ؟

١. في المطبوع والتلخيص: «بنبوة».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «فلا نعلم». وفي التلخيص: «فلم يُعلم».

٣. في «ج، ص»: «لنا».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «يوشع من موسى».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «خليفة». وفي المغني: «خلفه».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «خليفة».

٧. هكذا في المطبوع والمغني. وفي النسخ والحجري: «له».

فإن قالوا: يَتَقَضِي^١ ذلك.

قيل لهم: فَيَجِبُ لَوْ قَيَّدَهُ بِحَالِ الْحَيَاةِ أَنْ يَكُونَ خَلِيفَتَهُ^٢ بَعْدَ الْمَوْتِ،
وَأَنْ لَا يَفْتَرِقَ الْحَالُ بَيْنَ الْمُقَيَّدِ مِنْهُ وَالْمُطْلَقِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ قَالَ
ذَلِكَ وَبَيْنَ مَنْ قَالَ^٣: «إِنَّ خِلَافَتَهُ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَنَةً^٤ تَقْتَضِي^٥
الْخِلَافَةَ فِيمَا بَعْدُ»، [وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ] وَبَيْنَ مَنْ قَالَ مِثْلَهُ^٦
فِي الْوَكَالَةِ وَالْإِمَارَةِ وَغَيْرِهِمَا؛^٧ [وَهَذَا ظَاهِرُ الْفَسَادِ]^٨.
ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا كَلَاماً^٩ لَا تَرْتَضِيهِ وَلَا تَتَعَلَّقُ بِهِ^{١٠}، إِلَى أَنْ قَالَ:

١. في المغني: «تقتضي».

٢. في «ب، ج، ص، ف» والمغني: «خليفة».

٣. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع والحجري: - «ذلك وبين من قال».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «إِنَّ خِلَافَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْهُ» بدل «إِنَّ خِلَافَتَهُ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَنَةً».
وفي المغني: - «منه عليه السلام».

٥. في «ج، ص، ف» والحجري: «يقتضي».

٦. في المغني: «بمثله».

٧. في المغني: «وغيرها».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٦٥. وما بين المعقوفين من المصدر.

٩. وهذا نصّ كلامه في المغني: «وَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْخِلَافَةَ فِي حَالِ الْحَيَاةِ لَا تَقْتَضِي ذَلِكَ،
وَأِنَّمَا يَقْتَضِيهِ «الاستخلافُ المُطْلَقُ» الَّذِي لَا يَخْصُ وَقْتاً مِنْ وَقْتٍ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يُقَالُ لَهُمْ: وَمَنْ
أَيْنَ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَخْلَفَ هَارُونَ بَلْفِظٍ مُطْلَقٍ لِيَتِمَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ؟ فَإِنْ قَالُوا: لَوْرُودُ
الْكِتَابِ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾. قِيلَ لَهُمْ: وَمَنْ أَيْنَ أَنَّهُ
أُطْلِقَ وَلَمْ يَقَيَّدْ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ نَفْسَ هَذَا الْقَوْلِ لَمْ يَقَعْ مِنْ مُوسَى، وَإِنَّمَا حُكِيَ مَعْنَى قَوْلِهِ؟
وَلَيْسَ الْخُطَابُ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ مَعْنَاهُ؛ فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتَخْلَفَهُ مَقَيِّداً أَوْ عَلَى شُرَائِطٍ
بَيَانِهَا [فِي الْهَامِشِ: كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهَا: لَمْ يَأْتِ بَيَانُهَا]. يَبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ اسْتَخْلَفَهُ عِنْدَ الْغَيْبَةِ
وَأِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِي اللَّفْظِ، فَغَيْرُ مَمْتَنِعٍ أَنْ يَسْتَخْلَفَهُ مَقَيِّداً وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «وَلَا تَعَلَّقُ لَنَا بِهِ».

و بعدُ، فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ كَانَ خَلِيفَةً^١ عَلَى وَجْهِ يَنْبُتُ^٢ بِقَوْلِهِ^٣ حَتَّى لَوْ لَا هَذَا
الْقَوْلُ لَمْ يَكُنْ خَلِيفَةً عَلَى قَوْمِهِ^٤؟ بَلْ مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ^٥ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ -
يَعْنِي^٦ قَوْلَهُ: «أَخْلَقْنِي فِي قَوْمِي»^٧ - اسْتَظْهَارًا، كَمَا قَالَ^٨ لَهُ: «وَأَصْلِحْ
وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ»^٩ اسْتَظْهَارًا؟ يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمُتَعَالَمَ مِنْ حَالِهِ
أَنَّهُ كَانَ شَرِيكَه فِي النُّبُوَّةِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ^{١٠} إِلَّا وَ يَلْزَمُهُ عِنْدَ غَيْبَةِ مُوسَى
أَنْ يَقُومَ بِأَمْرِ قَوْمِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَخْلِفْهُ، كَمَا يَلْزَمُهُ إِذَا^{١١} اسْتَخْلَفَهُ. وَ مَا
هَذِهِ^{١٢} حَالُهُ لَا يُعَدُّ فِي التَّحْقِيقِ خِلَافَةً؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي لَهُ كَانَ يَقُومُ بِهَذِهِ
الْأُمُورِ، كَوْنُهُ نَبِيًّا مَعَهُ، لَا خِلَافَتَهُ لَهُ. [و إِذَا صَحَّ ذَلِكَ، لَمْ يَنْبُتْ بِالظَّاهِرِ
أَنَّهُ كَانَ خَلِيفَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ لَا كَيْفِيَّةً اسْتَخْلَافَهُ لَهُ. وَ إِذَا لَمْ يَنْبُتْ
ذَلِكَ، فَقَدْ بَطَلَ أَنَّ ذَلِكَ يُوْجِبُ لَهُ نَفْيَ^{١٣} أَنْ يَكُونَ خَلِيفَةً بَعْدَ وَفَاتِهِ].^{١٤}

٣٨/٣

١. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و المغني و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «خليفته».
٢. هكذا في «ب» و المغني و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «ثبت».
٣. أي يقول موسى عليه السلام و كلامه.
٤. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و المغني و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «على قوله».
٥. في المغني: «أنه» بدل «أن يكون».
٦. في «د»: «بمعنى». و في المطبوع: «فعلن».
٧. في المغني: - «يعني قوله: «أَخْلَقْنِي فِي قَوْمِي»».
٨. في المطبوع: «قاله».
٩. الأعراف (٧): ١٤٢.
١٠. في المغني: «فيه».
١١. في المغني: «وإن» بدل «إذا».
١٢. في التلخيص و المغني: «هذا».
١٣. كذا في المغني، و لعل الصحيح: «لوقي» بدل «نفي».
١٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٦٥ - ١٦٦. و ما بين المعقوفين من المصدر.

يقال له: قد مضى فيما سَلَفَ مِن كَلَامِنَا أَنَّا لَا نَحْتَاجُ فِي إثْبَاتِ النَّصِّ بِهَذَا الْخَبَرِ عَلَى الطَّرِيقَتَيْنِ^١ مَعاً إِلَى إثْبَاتِ أَنَّ هَارُونَ لَوْ بَقِيَ بَعْدَ مُوسَى لَخَلَفَهُ^٢، وَلَا إِلَى أَنَّهُ كَانَ خَلِيفَةً لَهُ فِي حَيَاتِهِ عَلَى وَجْهِ يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ^٣، وَبَيَّنَّا أَنَّ طَاعَةَ هَارُونَ إِذَا كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَى قَوْمِ مُوسَى بَعْدَ وَفَاتِهِ كَمَا كَانَتْ وَاجِبَةً فِي حَيَاتِهِ - وَإِنْ كَانَ^٤ جِهَةً وَجُوبَهَا لَهُ هِيَ النُّبُوَّةُ - فَهِيَ مَنَزِلَةٌ يَصِحُّ^٥ أَنْ تُجْعَلَ لِغَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا^٦، وَأَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ فِي اسْتِثْنَاءِ النُّبُوَّةِ اسْتِثْنَاءَ هَذِهِ الْمَنَزِلَةِ بِمَا نَحْنُ أَغْنَاءُ عَنْ إِعَادَتِهِ^٧. فَلَوْ أَعْرَضْنَا عَنْ نَقْضِ^٨ مَا تَضَمَّنَهُ الْفَصْلُ الَّذِي حَكَيْنَاهُ، لَمْ يَكُنْ إِعْرَاضُنَا^٩ مُخْلَافاً بِصِحَّةِ مَا نَصَرْنَاهُ^{١٠} مِنْ الطَّرِيقَيْنِ جَمِيعاً فِي إثْبَاتِ النَّصِّ.

[اقتضاء خلافة هارون في حياة موسى، لخلافته له بعد موته]

عَلَى أَنَّا نَقُولُ لَهُ: قَدْ دَلَّلْنَا أَيْضاً عَلَى أَنَّ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ بَقِيَ بَعْدَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَكَانَ خَلِيفَتَهُ وَالْقَائِمَ بِأَمْرِ أُمَّتِهِ بِمَا لَا يَطْعَنُ فِيهِ كَلَامُكَ هَذَا الَّذِي حَكَيْنَاهُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ خِلَافَتَهُ لَوْ وَجَبَتْ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ - مَعَ عَلَمِنَا بِأَنَّهَا مَنَزِلَةٌ فِي الدِّينِ جَلِيلَةٌ، وَرُتَبَةٌ فِيهِ عَظِيمَةٌ - لَا تَقْضَى نَفْيُهَا بَعْدَ ثُبُوتِهَا مِنَ التَّنْفِيرِ أَكْثَرَ مِمَّا يَقْتَضِيهِ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «على الطريقين».

٢. تقدّم في ص ٢٥٥ - ٢٥٨.

٣. تقدّم في ص ٢٥٩ - ٢٦١.

٤. في «ب، ص»: «فإن كان». والأصح: «وإن كانت».

٥. في «ج، ص، ف»: «تصح».

٦. تقدّم في ص ٢٥٥ - ٢٥٨.

٧. تقدّم في ص ٢٥٣ - ٢٥٥.

٨. هكذا في «د»، وفي المطبوع والحجري: «عن نقل». وفي سائر النسخ: «عن بعض».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «إعراضاً».

١٠. في «ص»: «ما ذكرناه».

جميع ما يَنْفِيهِ خُصُومُنَا عن الأنبياء عليهم السلام لِمَكَانِ التَّنْفِيرِ^١؛ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ خِلَافَتَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ تَقْتَضِي^٢ الْخِلَافَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَالَّذِي قَدَّرَهُ مِنَ التَّقْيِيدِ بِحَالِ الْحَيَاةِ دُونَ غَيْرِهَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْلَمُ مِنَّا بِمَا قُلْنَاهُ مِنْ اقْتِضَاءِ نَفْيِ الْإِمَامَةِ بَعْدَ ثُبُوتِهَا لِلتَّنْفِيرِ^٣، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُقَيَّدَ الْخِلَافَةُ بِحَالٍ دُونَ حَالٍ؟ وَكَيْفَ يُسَوِّغُهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ وَهُوَ لَا يَنْطَلِقُ إِلَّا عَنْ وَحْيِهِ؟ وَلَوْ جَازَ فِيمَا يَقْتَضِي النُّبُوَّةَ اسْتِمْرَارُهُ التَّقْيِيدُ وَالِاخْتِصَاصُ، لَجَازَ مِثْلُهُ فِي نَفْسِ النُّبُوَّةِ؛ فَكَأَنَّا نَقُولُ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ: لَوْ قَيَّدَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ الْخِلَافَةَ بِحَالٍ دُونَ حَالٍ لَوَجِبَتْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَعَلَّقَ كَلَامُهُ بِهِ، غَيْرُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ^٤ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

٣٩/٣

وَلَيْسَ مَا عَارَضَ بِهِ^٥ مِنَ الْوَكَالَةِ وَالْإِمَارَةِ، بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا^٦ أَوْجَبْنَا اسْتِمْرَارَ خِلَافَةِ هَارُونَ وَأَبْطَلْنَا التَّخْصِصَ فِيهَا وَالتَّقْيِيدَ لِأَمْرٍ لَا يَتَّبِثُ فِي الْأَمِيرِ وَالْوَكِيلِ وَمَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُمَا؛ لِأَنَّ وِلَايَةَ هَؤُلَاءِ يَصِحُّ فِيهَا الْعَزْلُ وَالتَّقْيِيدُ وَضُرُوبُ التَّخْصِصِ، وَلا يُوْدِّي إِلَى التَّنْفِيرِ الَّذِي مَنَعْنَا مِنْهُ فِي هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

[بيان خلافة هارون لموسى بقول موسى وكلامه]

فَأَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ خَلِيفَةَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى وَجْهِ يَتَّبِثُ بِقَوْلِهِ: فَهُوَ الْقَرَأَنُ، وَالْإِجْمَاعُ.

١. تقدّم في ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

٢. في «د» والمطبوع والحجري: «اقتضت».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «التنفير».

٤. في «ب»: «أن يقوله».

٥. في «ب»: «له».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «إنما».

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مُوسَى: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾، وَالظَّاهِرُ مِنَ الْاِسْتِخْلَافِ حُصُولُ الْوِلَايَةِ لِلْمُسْتَخْلَفِ بِالْقَوْلِ عَلَى طَرِيقِ النِّيَابَةِ عَنِ الْمُسْتَخْلَفِ، وَلِهَذَا^١ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ^٢ لغيره: «أَخْلُفْنِي فِي نَفَقَةِ عِيَالِكَ، وَالْقِيَامِ بِالْوَاجِبِ عَلَيْكَ مِنْ أَمْرِ مَنَزِلِكَ» أَوْ «أَخْلُفْنِي فِي أَدَاءِ فُرُوضِكَ وَعِبَادَاتِكَ»^٣ وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَهُ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ التَّأَكِيدِ، فَيَقُولَ لَهُ: «أَطِيعْ رَبَّنَا وَأَقِمْ صَلَاتَكَ، وَأَخْرِجْ مَا^٤ يَجِبُ مِنْ زَكَاتِكَ»^٥.

فَقَدْ بَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ فِي وَقْعِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّأَكِيدِ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿أَخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾ فِي أَنَّ ظَاهِرَهُ يَقْتَضِي^٦ وِلَايَةً تَتَّبُتُ بِهَذَا الْقَوْلِ عَلَى جِهَةِ النِّيَابَةِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ التَّعَلُّقِ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ: ﴿أَخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾ بِأَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ حِكَايَةٌ لِكَلَامِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَيْسَ هُوَ نَفْسَ كَلَامِهِ^٧؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ التَّعَلُّقُ بِظَاهِرِهِ؟^٨

١. فِي التَّلْخِصِ: «فَلِهَذَا».

٢. هَكَذَا فِي «ب، ج، ص، ف» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالحَجَرِيِّ: «لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقُولَ» بَدَل «أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ».

٣. فِي التَّلْخِصِ: «فِي أَدَاءِ فُرُوضِ عِبَادَتِكَ».

٤. هَكَذَا فِي «ب، ج، ص، ف» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالحَجَرِيِّ: «مِمَّا».

٥. فِي التَّلْخِصِ: «+ عَلَيْكَ».

٦. هَكَذَا فِي «د» وَالحَجَرِيِّ وَالتَّلْخِصِ. وَفِي «ب، ج، ص، ف»: «وَأَنَّ ظَاهِرَهُ يَقْتَضِي». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «فِي أَنَّهُ ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي».

٧. فَإِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ يَتَكَلَّمُ الْعَرَبِيَّةَ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، وَحَكَّى بِهَا كَلَامَهُ.

٨. هَذَا الْإِشْكَالُ ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي الْمَغْنِيِّ، وَقَدْ حَذَفَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عِبَارَتَهُ، لَكِنَّا نَقْلُهَا فِي الْهَامِشِ قَبْلَ قَلِيلٍ، فَرَاغَ.

لأنه وإن لم يكن حكايةً للفظ موسى بعينه^١، فهو مُفيدٌ لمعنى كلامه و مراده؛ فلا بُدَّ من أن يكونَ موسى عليه السلامُ أرادَ بما هذا الكلامُ حكايته^٢ معنى «الاستخلاف» الذي نَعَقِلُهُ، و نَسْتَفِيدُ^٣ منه المعنى الذي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ؛ لأنه لو لم يكن المرادُ ما ذكرناه لم نفهم^٤ بحكايته تعالى عن موسى شيئاً، و لَسَاغَ^٥ لقائل أن يقولَ في قوله تعالى حكاية^٦ عنه: «وَ اجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِنْ أَهْلِى * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَ اشْرِكْهُ فى أَمْرِى»^٧: إنه لم يردَّ بسؤاله ما نَعَقِلُهُ من معنى الوزارة و الشَّرْكَ، بل أرادَ غيره^٨؛ من حيث لم يكن لفظُ موسى بعينه^٩ مُحْكِيًّا.

٤٠/٣

فأما الإجماعُ: فدلالته أيضاً على ما ذكرناه ظاهرة؛ لأنه لا خلاف بين الأمة في أن هارونَ عليه السلامُ كانَ خَلِيفَةً لموسى عليه السلامُ و نائباً عنه و تابعاً^{١٠} لأمره و نهيه، و ظاهرُ إجماعهم على الاستخلاف و النيابة يَقْتَضِي ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ^{١١}.

١. في التلخيص: «بصيغته».

٢. في التلخيص: «بما هذا الكلام عبارة عنه و حكاية له».

٣. في «ب، د، ص»: «و يستفيد».

٤. في النسخ: «لم يفهم». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و الحجري و التلخيص.

٥. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «و ساغ».

٦. في المطبوع و الحجري: «حكايته».

٧. طه (٢٠): ٢٩ - ٣٢.

٨. في التلخيص: «غير ذلك».

٩. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «نفسه» بدل «بعينه».

١٠. في التلخيص: «و مطيعاً».

١١. من أن الاستخلاف ثبت بقول موسى عليه السلام.

[لزوم استخلاف موسى لهارون عند غيبته]

فأما قوله: «إنه إذا كان شريكه في النبوة فلا بُدَّ من أن يلزمه عند غيبته أن يقوم بأمر قومه و إن لم يستخلفه» فغلط ظاهر؛ لأنه لا يُنكر - و إن كان شريكاً له في النبوة - أن يختص^١ موسى عليه السلام دونه بما يقوم^٢ به الأئمة من إقامة الحدود و ما جرى^٣ مجراها؛ لأن مجرد النبوة لا يقتضي هذه الولاية المخصوصة. و إذا كان هذا جائزاً لم يجب أن يقوم هارون عليه السلام عند غيبة أخيه بهذه الأمور لأجل نبوته، و لم يكن من الاستخلاف له ليقوم بذلك؛ لأنه لو لم يستخلفه في الابتداء^٥ أو استخلف غيره كان جائزاً.

فإن قيل: قد بنيتم كلامكم على أن الشركة في النبوة لا تقتضي الولاية على ما يقوم^٦ به الأئمة، و أن من الجائز أن ينفرد موسى عليه السلام بهذه الولاية عن أخيه، فاعملوا^٧ على أن ما ذكرتموه جائز، من أين لكم القطع على هذه الحال، و أن هارون إنما^٨ تصرف فيما يقوم^٩ به الأئمة لاستخلاف موسى له، لا لمكان نبوته؟ قلنا: الغرض بكلامنا في هذا الموضع أن يُبين جواز ما ظن المخالفون أنه

١. في التلخيص: «لأنه و إن كان شريكاً له في النبوة فلا يمتنع أن يخص».

٢. في المطبوع: «يقوم».

٣. في التلخيص: «و ما يجري».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «إذا».

٥. هكذا في «ب، ف» و التلخيص. و في «ج، د، ص»: «و». و في المطبوع و الحجري: «لو».

٦. في المطبوع: «يقوم».

٧. في «د»: «فاعلموا».

٨. في «ب، ص، ف»: «ربما».

٩. في «ج، ص، ف»: «يقوم».

غير جائز، والذي تَقَطَّعَ به^١ على أَحَدِ الجائزين هو ما قَدَّمنا ذِكرَه مِنْ دَلَالَةِ الْآيَةِ والإجماع.

قال صاحبُ الكتاب:

٤١/٣

وَبَعْدُ، فَغَيْرُ وَاجِبٍ فِيمَنْ يَكُونُ شَرِيكاً لِمُوسَى فِي النُّبُوَّةِ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْقَيِّمُ^٢ بَعْدَ وَفَاتِهِ بِمَا^٣ يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ، بَلْ لَا يَمْتَنِعُ فِي التَّعَبُّدِ^٤ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ مُنْفَرِداً بِأَدَاءِ الشَّرْعِ وَتَعْلِيمِهِ^٥ وَبَيَانِهِ فَقَطْ، وَالَّذِي يَقُومُ بِالْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ وَالسِّيَاسَةِ الرَّاجِعَةِ إِلَى مَصَالِحِ الدُّنْيَا^٦ غَيْرِهِ، كَمَا يُرَوَى^٧ فِي أَخْبَارِ طَالُوتَ وَ دَاوُدَ.

يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ الْقِيَامَ^٨ بِمَا يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ تَعَبُّدٌ وَ شَرْعٌ، فَإِذَا جازَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى^٩ أَنْ يَبْعَثَ نَبِيًّا^{١٠} بِيَعِضِ الشَّرَائِعِ دُونَ بَعْضٍ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يُحْمَلَهُ^{١١} الشَّرْعَ وَ لَا يَجْعَلَ إِلَيْهِ^{١٢} هَذِهِ الْأُمُورَ أَصْلاً؟ [و هَذَا يُبَيِّنُ صَحَّةَ مَا قَدَّمْنَاهُ].

١. في «ب، د»: «يَقْطَعُ بِهِ».

٢. هكذا في «ج، ص، ف» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «القائم».

٣. في المغني: «لما».

٤. في «ب، ص»: «البعيد».

٥. في «ج، ص، ف»: «و تعلّمه». و في المغني: «و تعليمهم».

٦. في «ص»: «مصالح الدين».

٧. في المغني: «روي».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «القائم».

٩. في «ب، ج، ص، ف» و المغني: - «تعالى».

١٠. في المغني: - «نبيّاً».

١١. في المغني: «من الحملة» بدل «من أن يحمله».

١٢. في «ب، ج، ص، ف»: «فما الذي يمنع من الشرع أن لا يجعل إليه». و في المغني: «اللّه» بدل «إليه».

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ سَوَالٍ لَا نَسْأَلُهُ عَنْهُ^١:

وَبَعْدُ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ: إِذَا كَانَ سَبَبُ الاستِخْلَافِ الغَيْبَةِ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّهَا إِذَا زَالَتْ زَالَ الاستِخْلَافُ بَزَوَالِهَا، وَيَكُونُ اللَّفْظُ - وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا - فِي حُكْمِ الْمُقَيَّدِ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ وَالْعِلَّةَ فِيمَا يَقْتَضِيَانِهِ أَقْوَى مِنَ الْقَوْلِ فِيمَا حَلَّ هَذَا الْمَحَلَّ؟ وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ جَرَتْ الْعَادَةُ مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَخْلِفُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ الْغَيْبَةِ الْوَاحِدَ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَإِذَا عَادَ زَالَ حُكْمُ^٢ الاستِخْلَافِ، كَمَا رُوِيَ فِي ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ^٣ وَعُثْمَانَ وَغَيْرِهِمَا.

يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ اسْتِخْلَافَهُ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُ^٤ خَلِيفَتُهُ^٥ فِي مَوْضِعِ

١. وَإِلَيْكَ نَصٌّ مَا جَاءَ فِي الْمَغْنِيِّ، مَعَ مَا فِيهِ مِنْ إِبْهَامٍ وَسَقَطَ: «فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا فِي الْحُجَّةِ فِي الزَّمَانِ [كَلِمَةً غَيْرَ مَقْرُوءَةٍ]، وَيَكُونُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا لَيْسَ إِلَى صَاحِبِهِ. وَقَدْ يَجُوزُ فِيمَا يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ أَنْ يَقَعَ التَّعَنُّتُ بِهِ أَصْلًا، عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ».

٢. فِي الْمَغْنِيِّ: - «حُكْمٌ».

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «ابْنُ أُمِّ كَلْثُومٍ»، وَهُوَ خَطَأً فَاحِشٌ. وَأَمَّا «ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» فَهُوَ عَمْرُو بْنُ قَيْسِ بْنِ زَائِدَةَ بْنِ الْأَصَمِّ الْقُرَشِيِّ الْعَامِرِيِّ الْأَعْمَى. وَقِيلَ: إِنَّ اسْمَهُ الْحَصِينُ، سَمَّاهُ النَّبِيُّ عَبْدَ اللَّهِ. وَقَالَ ابْنُ حَيَّانٍ: كَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يَقُولُونَ: اسْمُهُ عَمْرُو. وَكَانَ مُؤَدِّنًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَعْدَ هِجْرَتِهِ مِنْ مَكَّةَ. وَاسْمُ أُمِّهِ: عَانِكَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَنكِتَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ مَخْزُومٍ. وَهُوَ ابْنُ خَالِ خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ؛ فَإِنَّ أُمَّ خَدِيجَةَ أُخْتُ قَيْسِ بْنِ زَائِدَةَ وَاسْمُهَا فَاطِمَةُ. أَسْلَمَ فِي السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ بِمَكَّةَ، وَكَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ. قِيلَ: قَدِمَ الْمَدِينَةَ قَبْلَ النَّبِيِّ وَبَعْدَ مُصْعَبِ بْنِ عَمِيرٍ، وَقِيلَ: بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، وَقِيلَ: بَعْدَ بَدْرٍ. وَقَدْ اسْتَخْلَفَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ مَرَّتَيْنِ، وَقِيلَ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ مَرَّةً. وَشَهِدَ حَرْبَ الْقَادِسِيَّةِ وَمَعَهُ رَايَةُ سُودَاءَ، وَفَقَاتَلَ وَهُوَ أَعْمَى، وَقُتِلَ بِالْقَادِسِيَّةِ. وَقِيلَ: رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَتَوَفَّى فِيهَا عَامَ ٢٣ هـ. رَاجِعَ: أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٤، ص ١٢٧؛ صَفْوَةُ الصَّفْوَةِ، ج ١، ص ٢٣٧؛ الْإِصَابَةُ لِابْنِ حَجَرٍ، ج ٢، ص ٥٢٣.

٤. فِي الْمَغْنِيِّ: «أَنَّ».

٥. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَالْمَغْنِيِّ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «خَلِيفَةُ».

دُونَ مَوْضِعٍ^١؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَلِيفَتَهُ^٢ فِي الْمَوْضِعِ^٣ الَّذِي غَابَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ خَلِيفَتَهُ^٤ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي غَابَ عَنْهُ. فَلَوْ قُلْنَا: إِنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهُ خَلِيفَةً بَعْدَ مَوْتِهِ، لَأَقْتَضَى أَنْ يَكُونَ خَلِيفَةً^٥ فِي الْكُلِّ؛ وَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ لَمْ يَقْتَضِهِ. وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَقَعُ إِلَّا مُقَيَّدًا^٦.

[تهافت كلام القاضي حول مسألة لزوم استخلاف هارون]

يُقَالُ لَهُ: أَوَّلُ مَا فِي كَلَامِكَ أَنَّهُ نَاقِضٌ لِمَا حَكَيْنَاهُ عَنْكَ قَبْلَ هَذَا الْفَصْلِ مِنْ قَوْلِكَ: «إِنَّ هَارُونَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَرِيكًا لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي النُّبُوَّةِ إِلَّا وَ يَلْزَمُهُ عِنْدَ غَيْبَتِهِ أَنْ يَقُومَ بِأَمْرِ قَوْمِهِ؛ لِمَكَانِ ثُبُوتِهِ وَ إِنْ لَمْ يَسْتَخْلِفْهُ»^٧؛ لِأَنَّكَ جَوَزْتَ هَاهُنَا أَنْ يَكُونَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مُنْفَرِدًا بِمَا يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ مُضَافًا إِلَى الْأَدَاءِ وَ التَّبْلِيغِ، وَ يَكُونُ هَارُونُ مُشَارِكًا فِي الْأَدَاءِ وَ التَّبْلِيغِ^٨ دُونَ غَيْرِهِ، وَ هَذَا يَقْتَضِي حَاجَتَهُ إِلَى الِاسْتِخْلَافِ فِيمَا يَقُومُ بِهِ الْأُئِمَّةُ.

فَإِنْ قُلْتُ: إِنِّي لَمْ أَطْلُقْ مَا ذَكَرْتُمُوهُ، وَ إِنَّمَا قُلْتُ: «غَيْرُ وَاجِبٍ فِيمَنْ يَكُونُ شَرِيكًا لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي النُّبُوَّةِ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْقَيِّمُ بَعْدَ وَفَاتِهِ بِمَا يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ». قُلْنَا: لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قُلْتَهُ وَ حَكَيْنَاهُ؛ لِأَنَّ مَا يَقُومُ بِهِ الْأُئِمَّةُ لَوْ كَانَ مِنْ مُقْتَضَى النُّبُوَّةِ

١. في المغني: «في حال دون حال و في موضع دون موضع».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «خليفة».

٣. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «في المكان».

٤. في «ب»: «خليفة».

٥. في «ج، ص، ف»: «خليفته».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٦٦ - ١٦٧.

٧. تقدّمت حكاية كلامه هذا في ص ٣٠٤، و تقدّمت مناقشته في ص ٣٠٩.

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «في التبليغ و الأداء».

- على ما دَلَّ كلامُك عليه^١ في الفصلِ الأولِ^٢ - لَمْ يَجْزُ فيمن^٣ كَانَ شَرِيكاً لموسى في النبوة أن يَبْقَى بَعْدَهُ وَلَا يَقُومَ بِذَلِكَ مع ثُبُوتِ الْمُقْتَضَى الذي هو النبوة. وإذا أَجَزَتْ في شَرِيكِ موسى في النبوة أن يَبْقَى بَعْدَهُ^٤ ولا يَتَوَلَّى ما يَقُومُ بِهِ الأئمةُ، فلا بُدَّ من^٥ أن يَجُوزَ مِثْلُهُ في حَيَاتِهِ؛ لَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ مُقْتَضَى النبوة جازَ في الحَالَيْنِ^٦، وإذا جازَ فِيهِمَا صَحَّ ما حَكَيْنَاهُ؛ مِنْ تَجْوِيزِكَ انْفِرَادَ موسى بما يَقُومُ بِهِ الأئمةُ، وإن كَانَ هَارُونُ شَرِيكَه في النبوة.

٤٣/٣

و لَيْسَ لَكَ أن تَقُولَ: إِنِّي^٨ إِنَّمَا عَنَيْتُ بِكلامِي الأولِ أن هَارُونُ يَلْزَمُهُ عِنْدَ غَيْبَةِ موسى أن يَقُومَ بِأَمْرِ قَوْمِهِ عَلَى وَجْهِ التَّبْلِيغِ والأداءِ الَّذِينَ تَقْتَضِيهِمَا^٩ النبوة؛ لَأَنَّكَ لَوْ أَرَدْتَ ذَلِكَ لَكُنْتَ مُتَكَلِّماً عَلَى غَيْرِ ما نَحْنُ فِيهِ؛ لَأَنَّا لَمْ نَقُلْ - ولا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ -: «إِنَّ هَارُونَ لَوْ بَقِيَ بَعْدَ موسى لَكَانَ خَلِيفَةً لَهُ فِي الأَدَاءِ وَ التَّبْلِيغِ الَّذِينَ هُمَا مِنْ مُقْتَضَى النبوة» فَيَكُونُ كَلَامُكَ مُبْطِلاً لِذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا أن يَكُونَ خَلِيفَتَهُ^{١٠} بَعْدَ وَفَاتِهِ عَلَى قَوْمِهِ فِيمَا يَقُومُ بِهِ الأئمةُ؛ فَلَا بُدَّ أن يَكُونَ مُرَادُكَ بِالكَلَامِ الأولِ ما ذَكَرْنَاهُ.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «ما دَلَّ عليه كلامك».

٢. أي في كلامه المحكي أولاً، والذي تقدّمت حكايته في ص ٣٠٤.

٣. في «ب، ج، ص»: «مَنْ».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «فلا».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «و إذا جاز أن يكون شريك موسى في النبوة يبقى بعده».

٦. في المطبوع والحجري: - «من».

٧. في «ج، ص، ف»: «في الحاليتين».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «إني».

٩. في «ج، د، ص، ف» والحجري: «يقضيهما».

١٠. في «ب، ج، ص»: «خليفة».

ثُمَّ نَقُولُ لَكَ^١: إِنَّ الَّذِي ذَكَرْتَهُ - مِنْ جَوَازِ انْفِرَادِ مُوسَى بِمَا يَقُومُ بِهِ الْأُنْمَةُ دُونَ هَارُونَ، وَ^٢ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ فِيمَنْ^٣ كَانَ شَرِيكَهَ فِي النُّبُوَّةِ أَنْ يَكُونَ شَرِيكَهَ فِي الْقِيَامِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ - صَحِيحٌ سَدِيدٌ، غَيْرَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ غَيْرُ وَاجِبٍ فِي الْإِبْتِدَاءِ لِمَا ذَكَرْتَهُ، فَلَيْسَ يَجُوزُ بَعْدَ حَصُولِهِ لِهَارُونَ أَنْ يُخْرَجَ عَنْهُ وَيُصْرَفَ عَنْ تَوَلَّيْهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اقْتِضَائِهِ التَّنْفِيرَ الَّذِي تَمَنَعُ^٤ النُّبُوَّةُ مِنْهُ^٥.

[مناقشة ما ذكره القاضي من أن سبب الاستخلاف هو الغيبة]

فَأَمَّا التَّعَلُّقُ بِالسَّبَبِ وَ أَنَّهُ كَانَ الْغَيْبَةُ^٦، فَغَيْرُ مُؤَثِّرٍ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا يَقْتَضِيهِ السَّبَبُ تَعَلُّقُ الْكَلَامِ بِهِ وَ مَطَابَقَتُهُ لَهُ، وَ لَيْسَ بِمُوجِبٍ أَنْ لَا يَتَعَدَّاهُ وَ يَتَجَاوَزَهُ. فَإِذَا سُلِّمَ أَنَّ الْغَيْبَةَ كَانَتْ السَّبَبَ فِي اسْتِخْلَافِ^٧ هَارُونَ، لَمْ يُنْكَرْ ثُبُوتُ الْخِلَافَةِ لَهُ بَعْدَهَا؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ قَالَ لِأَخِيهِ مَعَ أَنَّ السَّبَبَ كَانَ الْغَيْبَةُ: «أَخْلَفْنِي فِي قَوْمِي فِي الْغَيْبَةِ^٨ وَ الْحُضُورِ، وَ فِي حَيَاتِي^٩ وَ بَعْدَ وَفَاتِي، وَ عَلَى كُلِّ حَالٍ» لَمْ يَكُنْ كَلَامُهُ مُنَافِيًا لِلْسَّبَبِ؟

فَأَمَّا مَا رَوَى مِنْ اسْتِخْلَافِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ وَ عُثْمَانَ وَ مَنْ

١. في المطبوع و الحجري: - «لك».

٢. في «ب، ص» - «و».

٣. في «ب، د» و المطبوع: «فيما».

٤. هكذا في «ب». و في سائر النسخ و المطبوع: «يمنع».

٥. تقدّم في ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

٦. في «ب»: «حال الغيبة».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «كانت سبب استخلاف».

٨. في «ج، ف»: «في حال الغيبة». و في «ص»: «في آن الغيبة».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «و الحضر، في حياتي» بدل «و الحضور، و في حياتي».

جَرى مَجْرَاهُمَا: فَإِنَّا لَمْ نَعْلَمْ زَوَالَ وَلَا يَتَّهِمُ وَانْقِطَاعَهَا بِاعْتِبَارِ زَوَالِ السَّبَبِ^١ عَلَى مَا ظَنَّهُ، بَلْ لِأَمْرِ زَائِدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي انْقِطَاعِ وَلَا يَتَّهِمُ هَؤُلَاءِ وَ عَدَمِ اسْتِمْرَارِهَا. عَلَى أَنَّا لَا نَتَعَلَّقُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِاسْتِخْلَافِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْمَدِينَةِ^٢ فِي وَجُوبِ الْإِمَامَةِ لَهُ^٣ فِيمَا بَعْدُ، بَلْ بِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ مُقْتَضَى الْخَبَرِ وَ وَجْهِ دَلَالَتِهِ^٤. فَإِنْ أَرَادَ صَاحِبُ الْكِتَابِ بِمَا^٥ ادَّعَاهُ^٦ مِنْ سَبَبِ^٧ الْاسْتِخْلَافِ اسْتِخْلَافَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٨ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَدْ بَيَّنَّا مَا فِيهِ. وَ إِنْ أَرَادَ اسْتِخْلَافَ مُوسَى أَخَاهُ، فَقَدْ ذَكَرْنَا مَا يَخْصُصُ^٩ هَذَا الْوَجْهَ أَيْضاً - وَ إِنْ كَانَ عَامّاً لِلأَوَّلِ - مِنْ أَنَّ السَّبَبَ لَا يَقْتَضِي قَصْرَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

٤٤/٣

[بَيَانُ أَنَّ إِبْطَالَ الْإِمَامَةِ الْمَخْصُوصَةِ بِحَالِ دُونِ حَالِ اسْتِزْلَامِ الْإِمَامَةِ الْعَامَّةِ]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْاسْتِخْلَافَ فِي الْغَيْبَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُ خَلِيفَةٌ فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ» إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ، فَلَوْ^{١٠} سَلَّمْنَا اخْتِصَاصَ الْاسْتِخْلَافِ فِي الْغَيْبَةِ عَلَى مَا ادَّعَاهُ - مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ - لَثَبَّتْ أَيْضاً مَا نُرِيدُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ لَهَارُونَ بَعْدَ أَخِيهِ مِنَ الْإِمَامَةِ

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «واعتبار السبب». وَ فِي «د»: «باعتبار السبب» بَدَلُ «باعتبار زوال السبب».

٢. فِي «ب»: «بالمدينة».

٣. فِي «د، ف» وَ الْمَطْبُوعُ: - «لَهُ».

٤. وَ ذَلِكَ عِنْدَ بَيَانِ تَقْرِيرِ حَدِيثِ الْمَنْزِلَةِ، الْمُتَقَدِّمِينَ فِي ص ٢٥٠ وَ ٢٦٧.

٥. فِي «ب»: «مِمَّا».

٦. فِي «ب، د»: «دَعَا».

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «مِن السبب فِي» بَدَلُ «مِن سَبَب».

٨. فِي «ج، ص، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٩. فِي «ب، ج، ف»: «مَا يَخْصُصُ».

١٠. فِي «ب، ج، ص، ف»: + «أَنَا».

و الخِلافَة - و إن كائنا مخصوصتين ما كان ضائراً^١ لِمَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ - ،
و أَوْجَبَ^٢ الْخَبْرُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، صَحَّ مَا نَقَصَدُهُ^٣؛
لَأَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمَعَةٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ وَجِبَ لَهُ بِنَصِّ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤ بَعْدَ
وَفَاتِهِ إِمَامَةٌ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فَهُوَ الْإِمَامُ^٥ فِي جَمِيعِهَا عَلَى سَبِيلِ الْعُمومِ، فَلَوْ^٦ لَمْ
يَكُنِ اللَّفْظُ يَقْتَضِي مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَانَ هَذَا الْاعتِبَارُ يَقْتَضِيهِ.

و رُبَّمَا سُئِلْنَا عَنْ تَنْظِيرِ هَذَا السُّوَالِ، بَأَن يُقَالَ: إِنَّ هَارُونَ إِنَّمَا كَانَ خَلِيفَةً لِمُوسَى
عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى بَعْضِ قَوْمِهِ دُونَ بَعْضٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ خَلِيفَةً لَهُ عَلَى مَنْ^٧ خَلَقَهُ وَ لَمْ
يَسْتَصْحِبْهُ، فَكَيْفَ تَوْجِبُونَ^٨ بَنْظِيرَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ الْإِمَامَةَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ؟
و الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: هُوَ الْجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ بِعَيْنِهِ.

و كُلُّ هَذَا الْكَلَامِ إِنَّمَا نَتَكَلَّفُهُ^٩ إِذَا كَانَ تَعَلُّقُنَا بِاسْتِخْلَافِ مُوسَى لِهَارُونَ، فَأَمَّا إِذَا
رَجَعْنَا^{١٠} إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ^{١١} ثُبُوتُهُ مِنْ فَرْضِ الطَّاعَةِ وَ عُمومِهَا لِجَمِيعِ الْمَوَاضِعِ

١. فِي «ب، ص»: «ضائراً».

٢. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ: «وَأَوْجَبَهُ».

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، صَحَّ مَا نَقَصَدُهُ». وَ فِي
المَطْبُوعِ: «وَوَصَّحَ» بِدَلِّ «صَحَّ».

٤. فِي «ج، ص، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فَهُوَ إِمَامٌ».

٦. فِي «ب»: «وَلَوْ».

٧. فِي «د» وَ المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «مَا».

٨. فِي «ج، د، ص» وَ الْحَجَرِيِّ: «يُوجِبُونَ».

٩. فِي «ب، ج، ص، ف»: «يُتَكَلَّفُ».

١٠. فِي «ب»: «إِذَا ارْتَجَعْنَا». وَ فِي «د» وَ المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «إِذَا مَا رَجَعْنَا».

١١. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ. وَ فِي المَطْبُوعِ: «مَا يَقْتَضِيهِ».

ولسائر أمة موسى - على الطريقة التي بينّا فيما سَلَفَ^١ - لَمْ يَلْزَمْنَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِهِ،
و لَمْ نَحْتَجْ^٢ إِلَى أَكْثَرِ مَا تَكَلَّفْنَاهُ مَعَهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ: إِنَّ هَارُونَ لَوْ عَاشَ بَعْدَ مُوسَى لَكَانَ الَّذِي يَنْبُتُ لَهُ
أَنْ يَكُونَ كَمَا كَانَ مِنْ قَبْلُ، وَ قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلُ لَهُ أَنْ يَقُومَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ
لثُبُوتِهِ، فَيَجِبُ إِذَا لَمْ تَبْطُلْ^٣ ثُبُوتُهُ بِمَوْتِ مُوسَى أَنْ يَكُونَ لَهُ أَنْ يَقُومَ
بِذَلِكَ. فَإِنْ كُنْتُمْ تَوْجِبُونَ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ
بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَالُهُ كَمَا كَانَ^٤، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا فِي
حَيَاةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٥، وَ لَا كَانَ لَهُ أَنْ يَقُومَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ عَلَى
الْوَجْهِ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَالُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا كَانَ؛
لِأَنَّ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ هِيَ الَّتِي كَانَتْ لِهَارُونَ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.
يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ فِي حَيَاتِهِ^٦ كَانَ لَهُ أَنْ يَقُومَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ وَ الْحَالُ
حَالُ شِرْكَةٍ، فَبِأَنَّ^٧ يَكُونَ لَهُ أَنْ يَقُومَ بِذَلِكَ بَعْدَ وَفَاتِهِ^٨ أَوَّلَى؛

١. تَقَدَّمتْ فِي ص ٢٥٠ وَ مَا بَعْدَهَا.

٢. فِي «ف»: «و لَمْ يُحْتَجْ».

٣. فِي «ج، ص، ف»: «لَمْ يَبْطُلْ».

٤. هَكَذَا فِي «د» وَ الْمَغْنِي. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
إِمَامًا لَهُ أَنْ يَقُومَ بِذَلِكَ كَمَا كَانَ».

٥. فِي «ب، د» وَ الْمُطْبُوعِ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٦. فِي الْمَغْنِي: «فِي حَالِ حَيَاتِهِ».

٧. فِي «د»: «فَأَنَّ». وَ فِي «ج، ص، ف» وَ الْحَجَرِي: «فَلَأَنَّ». وَ فِي «ب»: «فَلَا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ
الْمُطْبُوعِ وَ الْمَغْنِي.

٨. فِي الْمَغْنِي: «فِي حَالِ وَفَاتِهِ» بِدَلِ «بَعْدَ وَفَاتِهِ».

فَلَمَّا^١ ثَبَّتَ ذَلِكَ لَهُ^٢ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي كَانَ - لَا عَلَى وَجْهِ مُخَالَفٍ لَهُ -
فَيَجِبُ مِثْلُهُ لِعَلِّيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَهَذَا بَأَنْ يَقْتَضِيَ نَفْيَ الْإِمَامَةِ أَوَّلَى^٣ مِنْ
أَنْ يَقْتَضِيَ إِثْبَاتَهَا^٤.

[بيان انفصال منزلة الإمامة عن النبوة]

يُقَالُ لَهُ: لِمَ زَعَمْتَ أَنَّ هَارُونَ لَوْ بَقِيَ بَعْدَ مُوسَى لَكَانَ إِنَّمَا^٥ يَجِبُ أَنْ يَقُومَ بِمَا
يَقُومُ بِهِ الْأُئِمَّةُ لِمَوَاضِعِ نُبُوَّتِهِ؟ أَوْ لَيْسَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ مِنْ كَلَامِنَا أَنَّ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ
مُنْفَصِلَةٌ مِنَ النُّبُوَّةِ^٦، وَأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٧ مِنْ حَيْثُ
كَانَ نَبِيًّا لَا يَتَوَلَّاهَا وَلَا يَجِبُ لَهُ الْقِيَامُ بِهَا^٨، وَاعْتَرَفْتَ فِي بَعْضِ مَا حَكَيْنَاهُ مِنْ
كَلَامِكَ بِذَلِكَ، فَقُلْتَ: «إِنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ فِيمَنْ يَكُونُ^٩ شَرِيكًا لِمُوسَى فِي النُّبُوَّةِ أَنْ
يَكُونَ هُوَ الْقَيِّمَ بَعْدَ وَفَاتِهِ بِمَا يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ»^{١٠}؟

[بيان انفصال منزلة خلافة هارون لموسى في حياته، عن منزلة خلافته له بعد وفاته]

غَيْرَ أَنَّ الَّذِي ذَكَرْتَهُ - وَإِنْ كَانَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ - يُمَكِّنُ^{١١} أَنْ يُرْتَّبَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ^{١٢}

٤٤/٣

١. في المغني: «وإنما».

٢. في «ب، ص، ف»: «له ذلك».

٣. في «ج، ص»: «فلما لم يثبت له ذلك، فلأن يكون الخبر يقتضي نفي الإمامة أولى» بدل «فلما ثبت ذلك له على الحد الذي... إلى هنا».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٦٧.

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «- إنما».

٦. تقدّم في ص ٢٥٦ - ٢٥٨.

٧. في «ج، ف»: «عليه السلام».

٨. في «ب»: «لها».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «كان».

١٠. تقدّم في ص ٣١٠.

١١. في «د»: «فيمكن».

١٢. سوف يقوم المصنّف رحمه الله بتقوية إشكال القاضي من خلال وجهين، ثمّ يجيب عنه. وهذا يدلّ على نزاهة نادرة، وثقة عالية بالنفس وبالحقّ الذي هو عليه.

على وجه يلزم معه الانفصال، فيقال^١: إذا كنتم قد صرّحتم فيما مضى من كلامكم بأن استخلاف موسى لأخيه هارون لو لم يثبت لكان استدلالكم على النص مع فقهه^٢ متوجّهاً؛ باعتبار ما يجب لهارون من فرض الطاعة على أمة موسى في حياته، ووجوب استمرار ذلك لو بقي إلى بعد وفاته، وإن كان من مقتضى النبوة^٣. وقلتم: «إنه غير واجب فيمن جعل له مثل منزلة هارون من موسى في باب فرض الطاعة أن يكون مشاركاً له في سبب هذه المنزلة» فقد ثبت من هذا الوجه أن هارون كان يجب له فرض الطاعة بعد موسى لِمكان ثبوته على سبيل الاستمرار لا التجدد، و يلزمكم الجواب.

و يمكن أن يتوجه من وجه آخر؛ وهو أن هارون إذا كان خليفة لموسى في حياته^٤، وأوجبتم^٥ خلافته لو بقي بعده لما ذكرتموه من التنفير^٦، فلا بد من ثبوت الخلافة في جميع أحوال الحياة على استقبال استخلاف أخيه له بالوجه الذي أوجبتم به حصولها بعد الوفاة؛ وإذا حصلت هذه المنزلة لهارون مستمرة غير متجددة^٧، و لم يمكن بأن تجعلوا^٨ حال أمير المؤمنين عليه السلام فيها كحاله، لزِمكم الكلام.

١. هنا سيتكلّم المصنّف رحمه الله على لسان القاضي.

٢. أي مع فقد الاستخلاف.

٣. تقدّم في ص ٢٥٦ - ٢٥٨.

٤. في الحجري: «في حال حياته». و في المطبوع: «حال حياته».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «وأوجبتم».

٦. تقدّم في ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

٧. في المطبوع و الحجري: «غير متّحدة».

٨. في النسخ: «أن يجعلوا». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و الحجري.

والجواب عن السؤال - إذا رُتّب الترتيب الذي ذكرناه - هو أنه لا مُعْتَبَر في ثُبُوت مَنَزِلَةِ الْخِلَافَةِ لَهَارُونَ بَعْدَ وَفَاةِ أَخِيهِ - لَوْ بَقِيَ إِلَيْهَا - بِاسْتِمْرَارِ هَذِهِ الْمَنَزِلَةِ أَوْ تَجَدُّدِهَا؛ فَلَا فَرْقَ فِي الْوَجْهِ الَّذِي قَصَدْنَاهُ^١ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ مَنَزِلَةَ الْخِلَافَةِ^٢ فِي الْحَيَاةِ كَالْمُنْفَصِلَةِ مِنْ مَنَزِلَةِ الْخِلَافَةِ بَعْدَ الْوَفَاةِ، بَلْ حَصُولُهَا فِي كُلِّ حَالٍ كَالْمُنْفَصِلِ مِنَ الْحَالِ الْأُخْرَى؛ لِخَوَازِ أَنْ يَتَّبَتْ^٣ فِي إِحْدَى الْحَالَتَيْنِ وَلَا يَتَّبَتْ فِي الْأُخْرَى. وَإِذَا كَانَتْ حَالُ الْخِلَافَةِ فِي الْحَالَيْنِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِنْفِصَالِ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَقَعَ التَّشْبِيهُ بِإِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى، وَ يُجْعَلَ لِلْمُشَبَّهِ بِهَارُونَ^٤ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنَزِلَةُ الْوَفَاةِ دُونَ مَا يَجِبُ فِي الْحَيَاةِ. وَ لَيْسَ مَعْنَى «أَنَّ هَارُونَ لَوْ بَقِيَ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ كَمَا كَانَ» أَكْثَرُ مِنْ أَنَّ مَنَزِلَةَ الْخِلَافَةِ كَانَتْ تَتَّبَتْ لَهُ فِي الْحَالَيْنِ، وَ يَنْصَافُ إِلَى ثُبُوتِهَا فِي الْحَيَاةِ ثُبُوتُهَا بَعْدَ الْوَفَاةِ، وَ غَيْرُ وَاجِبٍ فِيمَنْ جُعِلَ بِمَثَابَةِ هَارُونَ أَنْ لَا يَصَحَّ ذَلِكَ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ الْمَنَزِلَتَيْنِ لَهُ فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ.

٤٧/٣

وَمِمَّا يَكْشِفُ عَنْ^٥ صِحَّةِ قَوْلِنَا وَبُطْلَانِ^٦ مَا اعْتَبَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ: أَنَّ أَحَدَنَا لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ: «أَنْتَ مَنِي الْيَوْمَ بِمَنَزِلَةِ فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ» وَ كَانَ أَحَدُ اللَّذَيْنِ أَشَارَ إِلَيْهِمَا وَكَيْلًا لِصَاحِبِهِ وَكَالَةً مُتَقَدِّمَةً مُسْتَمِرَّةً إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْقَوْلُ الَّذِي حَكَمْنَاهُ، لَكَانَ قَدْ^٧ أَوْجَبَ بِكَلَامِهِ كَوْنَ^٨ مَنْ جَعَلَ لَهُ مَنَزِلَةَ الْوَكِيلِ وَكَيْلًا لَهُ عَلَى اسْتِقْبَالِ

١. فِي «ب»: «قَبْدَنَاهُ».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «لَأَنَّ الْمَنَزِلَةَ فِي الْخِلَافَةِ».

٣. فِي «ب»: «أَنْ تَتَّبَتْ».

٤. فِي «ج، ص، ف»: «التَّشْبِيهُ بِدَلِّ لِلْمُشَبَّهِ». وَ فِي «ب» وَ الْحَجَرِي: «لَهَارُونَ» بِدَلِّ «بِهَارُونَ».

٥. فِي «ج، ص»: «عَنْ».

٦. فِي «ج»: «لِبُطْلَانِ» بِدَلِّ «وَبُطْلَانِ».

٧. فِي «ج»: «قَدْ».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «كَوْنَ».

الوقت الذي ذكره. ولم يكن لأحد أن ينفي وكالته بأن يقول: «إن الذي جعل له مثل منزله^١ حاله اليوم كحالهما فيما تقدم، فيجب إذا جعلنا حال الآخر كحالهما أن لا يكون وكالاً، بل كان المعتزض بمثل هذا القول عند جميع العقلاء مستنقص الفهم والفطنة، لا لشيء إلا لما ذكرناه من أنه لا اعتبار باستمرار الوكالة وتجددها^٢، والمعتبر بأن يثبت لمن جعل غيره مثل منزلته في الحال التي أشير إليها، وثبوتهما فيما تقدم هذه الحال كانتفاها في الوجه المقصود بالقول.

وكما أنه لا معتبر باستمرار المنزلة وتجددها، فكذلك لا معتبر باختلاف سببها؛ لأننا قد بينا فيما مضى أن التسوية بين الاثنين في العطية لا توجب اتفاق جهة عطيتهما^٣، بل لا يمتنع أن يختلفا في الجهة والسبب وإن اتفقا في العطية^٤.

وإنما أوجبنا لأمر المؤمنين عليه السلام من المنازل منزلة الخلافة بعد الوفاة، ولم نوجب استمرار الخلافة في الحياة؛ لأن ما يمتنع من إثبات إحدى المنزلتين لا يمتنع من الأخرى؛ فأوجبنا ما لا يمتنع الدليل منه باللفظ، وأخرجنا ما منع منه.

على أن في أصحابنا من ذهب إلى استمرار خلافة أمير المؤمنين عليه السلام واستحقاقه التصرف^٥ فيما يتصرف فيه الأئمة في الحال، من ابتداء وقوع النص عليه إلى آخر مدة حياته عليه السلام؛ غير أنهم يمتنعون من أن يسموه إماماً؛ لأن الإمام هو الذي لا يد فوق يده، ولا يتصرف فيما يتصرف فيه الأئمة على

١. في «ب، د»: «منزله».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «بأن تستمر الوكالة وتجدد».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «من وجه».

٤. تقدم في ص ٢٥٥.

٥. في «ج، ص، ف»: «للتصرف».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «يمنعون من تسميته».

سَبِيلِ الْخِلَافَةِ لغيرِهِ و النِّيَابَةِ عَنْهُ وَ هُوَ حَيٌّ، فَيَمْتَنِعُونَ مِنْ تَسْمِيَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
بِالإِمَامِ^١ فِي حَالِ حَيَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٢ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَ يُجْرُونَ^٣ الإِسْمَ
بَعْدَ الْوَفَاةِ لَزَوَالِ الْمَانَعِ. وَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ فَقَدْ أَثْبَتَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَ مَا ثَبَتَ^٤ لَهَارُونَ مِنْ اسْتِمْرَارِ الْخِلَافَةِ، وَ سَقَطَ عَنْهُ تَكْلُفُ مَا
ذَكَرْنَاهُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ^٥.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

و بَعْدُ، فَلَوْ ثَبَتَ لَعَلِّيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالِاسْتِخْلَافِ مَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ إِمَاماً
بَعْدَهُ، لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَنْ يُقِيمَ الْحُدُودَ، وَ يَقُومَ بِسَائِرِ^٦ مَا يَقُومُ بِهِ
الْأُئِمَّةُ فِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ وَ أَمْرٍ؛ وَ نَحْنُ نَعْلَمُ
أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَيَاتِهِ، وَ أَنَّ حَالَهُ فِي أَنَّهُ كَانَ يَقَعُلُ
ذَلِكَ بِأَمْرِ حَالٍ غَيْرِهِ؛ فَكَيْفَ^٧ يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُ بِحَقِّ الْإِسْتِخْلَافِ
يَكُونُ^٨ إِمَاماً بَعْدَهُ؟

فَإِنْ قَالُوا: نَقُولُ فِي ذَلِكَ مَا تَقُولُونَ فِي الْإِمَامِ إِذَا اسْتَخْلَفَ غَيْرَهُ.

قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ سَبَبَ الْإِسْتِخْلَافِ مُعْتَبَرٌ عِنْدَنَا؛ فَإِذَا كَانَ السَّبَبُ الْغَيْبِيُّ^٩

١. هكذا في «ب، ج». و في سائر النسخ و المطبوع: «بالإمامة».

٢. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «و يجري».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «ما يثبت».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: - «في أول الفصل».

٦. في المغني: «و سائر» بدل «و يقوم بسائر».

٧. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «وكيف».

٨. في «د»: «إنه يحق الاستخلاف و يكون».

٩. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «فإذا كانت الغيبة».

كَانَ لَهُ أَنْ يَقَوْمَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ بَعْدَ الْغَيْبَةِ، وَإِذَا كَانَ السَّبَبُ خَوْفًا^١
 الْمَوْتِ فَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَيَكُونُ حَالُ حَيَاتِهِ^٢
 خَارِجَةً مِنَ الْإِسْتِخْلَافِ، كَمَا أَنَّ حَالَ الْمَقَامِ^٣ خَارِجَةٌ مِنَ الْإِسْتِخْلَافِ.
 وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُكُمْ؛ لَأَنْتُمْ قُلْتُمْ: لَمَّا اسْتَخْلَفَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي
 حَالِ الْحَيَاةِ^٤ مُطْلَقًا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَمِرًّا إِلَى بَعْدِ الْمَوْتِ،
 وَذَلِكَ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا؛ فَلَزِمَكُمْ مَا أَوْرَدْنَاهُ عَلَيْكُمْ؛ لِأَنَّهُ
 لَا يُمَكِّنُكُمْ أَنْ تَقُولُوا: «قَدْ اسْتَفَادَ^٥ بِالْمَوْتِ مَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ^٦ مِنْ قَبْلُ»
 إِذَا كَانَ إِنَّمَا تَبَيَّنَ^٧ لَهُ الْوِلَايَةُ بِاسْتِمْرَارِ الْوِلَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. وَأَمَّا^٨
 نَحْنُ فَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا الْوِلَايَةَ بِالْمَوْتِ كَمَا أَوْجَبْنَاهَا بِالْغَيْبَةِ؛ فَصَحَّ لَنَا مَا
 ذَكَرْنَاهُ، دُونَكُمْ.

وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَلْزَمَ شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ مَنْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْخَبَرِ^٩ بِإِثْبَاتِ
 إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١٠} فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَثَبَّتَ^{١١}

١. في المغني: «حدث».

٢. في المغني: «حال الحياة».

٣. في «ص»: «حال القيام».

٤. في المغني: «لَمَّا اسْتَخْلَفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَخْلَافًا».

٥. في «ج، ص»: «قَدْ اسْتَفَادَ».

٦. في المغني: «مَا لَا يَحْصُلُ» بدل «مَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «يُثَبَّتُ». و في المغني: «جَعَلَ».

٨. في المغني: «فَأَمَّا».

٩. هكذا في «د» والمطبوع والمغني. و في «ب، ف»: «+ مِنْ». و في سائر النسخ: «+ عَلَى».

١٠. في المغني: «إِثْبَاتُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِمَامًا».

١١. في المغني: «+ لَهُ».

الْمَنْزِلَةَ فِي الْوَقْتِ، وَإِنَّمَا تَثْبُتُ^١ فِيمَا بَعْدُ^٢ عَلَى جِهَةِ الدَّوَامِ
وَالِاسْتِمْرَارِ، لَا عَلَى وَجْهِ التَّجَدُّدِ. فَإِذَا^٣ لَمْ يَصَحَّ كَوْنُهُ إِمَامًا فِي الْوَقْتِ
- لِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ قَبْلُ - فَكَيْفَ يَكُونُ إِمَامًا مِنْ بَعْدُ؟ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا
خَلَفَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْمَدِينَةِ^٤ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقِيمَ الْحُدُودَ فِي غَيْرِهَا، وَلَا
بَحِثُ حَضْرَهُ^٥ الرَّسُولِ، وَلَا عَلَى الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَكَيْفَ
يَجُوزُ أَنْ يُعَدَّ ذَلِكَ إِمَامَةً؟

وَلَوْ أَنَّ قَائِلًا قَالَ: «إِنَّ الَّذِي ثَبَّتَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحُكْمِ
هَذَا الْقَوْلِ الْإِمَارَةَ الْمَخْصُوصَةَ^٦، فَيَجِبُ بَعْدَ وَفَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ
يَكُونَ أَمِيرًا لَا إِمَامًا» لَكَانَ أَقْرَبَ، وَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ أَمِيرًا^٧ أَنْ
يَجِبَ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا^٨؛ لِأَنَّ نَفْيَ أَحَدِهِمَا لَا يَوْجِبُ إِبْثَابَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ^٩
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَبَبًا يَقْتَضِيهِ.

يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى بَلَدٍ ثُمَّ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ
فَلَمْ يُنْصَ عَلَيْهِ، فَغَيْرُ وَاجِبٍ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا. يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ
يَسْتَخْلِفَ جَمَاعَةً، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُنْصَ فِي الْإِمَامَةِ عَلَى جَمَاعَةٍ.

١. فِي «ب»: «ثَبَّتَ».

٢. فِي الْمَغْنِي: «مِنْ بَعْدَ».

٣. فِي الْمَغْنِي: «وَإِذَا».

٤. فِي «ب»: «فِي الْمَدِينَةِ».

٥. فِي «٥»: «حَضْرَةُ». وَفِي «ج، ص»: «يَحْضُرُهُ».

٦. فِي الْمَغْنِي: «+ دُونَ الْإِمَامَةِ».

٧. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَالْحَجَرِيِّ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «- أَنْ».

٨. مِنْ قَوْلِهِ: «لَكَانَ أَقْرَبَ...» إِلَى هُنَا سَقَطَ مِنَ الْمَغْنِي.

٩. فِي الْمَغْنِي: «بَلْ» بَدَلَ «لَأَنَّ».

ثُمَّ قَالَ:

و اعلم أن من تعلق باستخلافه عليه السلام في ثبوت الإمامة له بعد موته، فهو غير^١ مُستدل بالخبر؛ لأن الخبر لو لم يثبت لكان يُمكِنه التعلُّق بذلك [بأن يقول: قد صحَّ أنه عليه السلام قد استخلفه مُطلقاً، فيجب أن يكون خليفة أبداً، و لا يجب أن يكون كذلك إلا و هو إمام بعد وفاته]^٢، و إنما يكون مُتعلِّقاً بالخبر متى احتاج إليه على وجه لولاه لما تمَّ استدلاله. و ذلك لا يكون إلا بأن يُبين أن من منازل هارون^٣ من موسى الإمامة، في المعنى أو اللفظ؛ كائناً أو مُقدَّراً. [و قد بيَّنَّا الكلام في جميع ذلك، فيجب فيمن تكلم مع القوم أن لا تختلط عليه إحدى الطريقتين بالأخرى]^٤.

[خلط القاضي بين الاستدلال بالاستخلاف على المدينة، و الاستدلال بحديث المنزلة]

٥٠/٣

يُقال له: نراك قد خلطت في كلامك هذا بين الكلام على من تعلق بالاستخلاف على المدينة و أوجب استمراره، و بين الكلام على الخبر الذي نحن في تأويله؛ و قد^٥ بيَّنَّا أنه لا تعلق لأحد الأمرين بالأخر^٦، فما الذي أردت بقولك: «لو اقتضى الاستخلاف كونه^٧ إماماً بعده لكان له أن يقيم الحدود و غيرها في حياته»؟

١. في المغني: - «غير».

٢. ما بين المعقوفين من المغني.

٣. في المغني: «إلا بأن ينزل في منازل هارون».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٦٧ - ١٦٩. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٥. في «ب، د» و المطبوع: «فقد».

٦. تقدّم في ص ٣١٤ - ٣١٥.

٧. في المطبوع: «كان».

فَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ أَنْ اسْتَخْلَافَ عَلَى الْمَدِينَةِ كَانَ يَقْتَضِي مَا ذَكَرْتَهُ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ كَلَامَنَا الْآنَ مَعَكَ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّا فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» وَبَيَانِ مَوْضِعِ النَّصِّ فِيهِ^١.

وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّ الْخَبَرَ لَوْ اقْتَضَى الْإِمَامَةَ بَعْدَ الْوَفَاةِ لَوَجَبَ مَا ادَّعَيْتَهُ، فَمِنْ أَيْنَ تَوَهَّمْتَ ذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ تُبَيِّنَ^٢ الْوَجْهَ فِيمَا ظَنَنْتَهُ؟ أَوْ لَيْسَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَنْزِلَةَ الْإِمَامَةِ تَثْبُتُ^٣ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْخَبَرِ بَعْدَ وَفَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤ عَلَى سَبِيلِ التَّجَدُّدِ لَا الْاسْتِمْرَارِ؟! وَقُلْنَا: إِنَّ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ كَانَ مُفْتَرَضَ الطَّاعَةِ فِي حَيَاةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَجْلِ ثُبُوتِهِ أَوْ^٥ لِاسْتَخْلَافِ أَخِيهِ لَهُ، ثَبَّتَ^٦ لَهُ الْخِلَافَةَ مِنْ بَعْدُ - لَوْ بَقِيَ - بَعْدَ ثُبُوتِهَا فِيمَا مَضَى عَلَى^٧ سَبِيلِ الْاسْتِمْرَارِ؛ وَلَيْسَ^٨ يَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَأَكْثَرُ مَا فِي الْبَابِ أَنْ تَكُونَ^٩ الْخِلَافَةُ فِي أَحْوَالِ الْحَيَاةِ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِمْرَارِ مَنْزِلَةً مِنْ مَنَازِلِ هَارُونَ مَعَ مِنْ إِثْبَاتِهَا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَلِيلٌ كَمَا مَنَعَ مِنْ غَيْرِهَا^{١٠}.

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «مِنْهُ».

٢. فِي «ب»: «يُبَيِّن».

٣. فِي «ف»: «ثَبَّتَتْ». وَفِي «ج، ص»: «ثَبَّتَ».

٤. فِي «ج، د، ص، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «وَإِنْ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «و».

٧. فِي «ب، د» وَالْمَطْبُوعُ: «وُثِّبَتْ» مَعَ الْوَاوِ.

٨. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «وَعَلَى».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «فَلَيْسَ».

١٠. فِي «ج، د، ص، ف»: «أَنْ يَكُونَ».

١١. تَقَدَّمَ ذَلِكَ قَبْلَ قَلِيلٍ فِي ص ٣١٨ - ٣٢٢.

و قد قلنا أيضاً: إنَّ مَنْ ذَهَبَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى استمرارِ خِلافةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ في حالِ حياةِ الرسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَسْقُطُ عَنْهُ هَذَا الْكَلَامُ جُمْلَةً؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ إِقَامَةَ الْحُدُودِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا، مِمَّا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَقُومَ بِهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ عَلَى سَبِيلِ الْخِلافةِ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَلَيْسَ^١ قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «و نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِلَيْهِ» بِحُجَّةٍ عَلَى مَنْ قَالَ بِهِ مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ^٢ مِنْ أَيْنَ عِلْمُ مَا ادَّعَاهُ؟

فَلَيْسَ قَوْلُهُ: «لَوْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٣ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ الْقَائِمُ^٤ بِالْحُدُودِ وَ تَنْفِيزِ الْأَحْكَامِ، لَوَجَبَ أَنْ يَنْقُذَ تَوَلِيَّهَ^٥ لَهَا وَ فِعْلَهُ فِيهَا، وَ أَنْ يَظْهَرَ ظُهُوراً يَشْتَرِكُ سَامِعُو الْأَخْبَارِ فِي عِلْمِهِ» [بِسَدِيدٍ].

٥١/٣

لأنَّه غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَيْهِ الْقِيَامُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ وَ يُمَسِّكُ^٦ عَنْ تَوَلِّيَّهَا^٧ فِي تِلْكَ الْحَالِ لِبَعْضِ الْأَغْرَاضِ وَ الْأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ. وَ لَيْسَ مَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّ فُلَاناً إِلَيْهِ كَذَا وَ كَذَا» أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ^٨ أَنْ يَقُومَ بِذَلِكَ الْأَمْرِ وَ يَتَوَلَّى التَّصَرُّفَ فِيهِ، وَ إِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّ التَّصَرُّفَ مَتَى وَقَعَ مِنْهُ كَانَ مُسْتَحَقّاً حَسَناً، وَ لِهَذَا نَجِدُ^٩ بَعْضَ الْأَثَمَةِ وَ^{١٠}

١. في «ب، ج، ص، ف»: «و ليس».

٢. في «ب»: «لم يثبت».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «إليه».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «القيام».

٥. هكذا في «ب» و حاشية «ف». و في سائر النسخ و المطبوع: «توليته».

٦. في «ب، د»: «و تمسك».

٧. في «ب، ج، د»: «توليها».

٨. في «ج»: «من».

٩. في «ب، د»: «ما نجد» بدل «نجد».

١٠. في «ب» و حاشية «ف»: «أو».

الأمراء يَمْتَنِعُونَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ لِعَارِضٍ^١، وَ يَكُونُ مَا يَسْتَحَقُّونَهُ مِنَ الْوِلَايَةِ بِحَالِهِ.

و الذي حَكَاهُ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ مِنَ الْإِلْزَامِ قَدْ سَقَطَ بِجُمْلَةٍ كَلَامِنَا.
و قَوْلُهُ: «إِذَا لَمْ يَصِحَّ كَوْنُهُ إِمَامًا فِي الْوَقْتِ، فَكَيْفَ يَكُونُ إِمَامًا بَعْدَهُ؟» فَعَجَبْتُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَالَيْنِ، وَ أَنَّ مَا مَنَعَ مِنْ إِبْثَابِ الْإِمَامَةِ فِي أَحَدِهِمَا لَا يَمْنَعُ مِنْ إِبْثَابِهَا فِي الْأُخْرَى، يُزِيلُ التَّعَجُّبَ.

[بيان أن فرض الطاعة و عموم الولاية يستلزمان إثبات الإمامة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا خَلَفَهُ بِالْمَدِينَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُقِيمَ الْحُدُودَ فِي غَيْرِهَا، وَ إِنْ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ إِمَامَةً» فَهُوَ كَلَامٌ^٢ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ بِالْإِسْتِخْلَافِ^٣، لَا فِي تَأْوِيلِ الْخَبَرِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا^٤ مَا هُوَ جَوَابٌ عَنْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ^٥ وَ قُلْنَا إِنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ وَفَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٦ فَرَضُ الطَّاعَةِ، وَ اسْتِحْقَاقُ التَّصَرُّفِ^٧ بِالْأَمْرِ وَ النِّهْيِ فِي بَعْضِ الْأُمَّةِ، وَ جَبَّ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا عَلَى الْكُلِّ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ مِنَ الْأُمَّةِ ذَهَبَ إِلَى اخْتِصَاصِ مَا يَجِبُ لَهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ، بَلْ كُلُّ^٨ مَنْ أَثْبَتَ لَهُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ أَثْبَتَهَا عَامَّةً عَلَى وَجْهِ الْإِمَامَةِ لَا الْإِمَارَةِ؛ فَكَانَ الْإِجْمَاعُ مَانِعًا مِنْ قَوْلِهِ:

١. فِي «ص»: «بَعَارِضُ». وَ فِي «ب، د»: «الْعَارِضُ».

٢. فِي «ج، ص»: «كَلَامُهُ».

٣. فِي «ب»: «يَعْلُقُ الْإِسْتِخْلَافَ».

٤. فِي «ج، ص»: «قَدَمْنَا».

٥. تَقَدَّمَ فِي ص ٣١٥.

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٧. فِي «ج، ص»: «النَّصُّ».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فَكُلُّ» بِدَلِّ «بَلْ كُلُّ».

«فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ وَفَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمِيرًا، لَا إِمَامًا».

وَلَمْ تَقُلْ^١ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ جِهَةٍ أَنْ نَفِي الْإِمَارَةَ يَقْتَضِي إثْبَاتَ الْإِمَامَةِ كَمَا ظُنُّ، بَلْ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّ وَجوبَ فَرَضِ الطَّاعَةِ إِذَا ثَبَّتَ وَبَطَلَ^٢ أَنْ يَكُونَ أَمِيرًا مُخْتَصَّصَ الْوِلَايَةِ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا؛ لِأَنَّ الْإِمَارَةَ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهَا مِنَ الْوِلَايَاتِ الْمُخْتَصَّةِ إِذَا انْتَفَتْ مَعَ ثُبُوتِ وَجوبِ الطَّاعَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ الْإِمَامَةِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ التَّعَلُّقَ بِالْإِسْتِخْلَافِ عَلَى الْمَدِينَةِ خَارِجٌ عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْخَبَرِ» فَصَحِيحٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهِمَا مَضَى أَنَّهُ لَا نِسْبَةَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ^٣، وَعَجَبْنَا مِنْ إِيْرَادِهِ ذَلِكَ فِي جُمْلَةٍ مَا حَكَاهُ عَنْ أَصْحَابِنَا مِنَ الطَّرِيقِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِالْخَبَرِ^٤.

[بيان وجه الاستدلال بالاستخلاف على المدينة على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)]

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ ذَكَرْتُمْ أَنَّ التَّعَلُّقَ بِالْإِسْتِخْلَافِ عَلَى الْمَدِينَةِ طَرِيقَةٌ مُعْتَمَدَةٌ لِأَصْحَابِكُمْ^٥، فَيُنَوِّوْا وَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا.

قُلْنَا: الْوَجْهُ فِي دَلَالَتِهَا أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ اسْتِخْلَافُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا تَوَجَّهَ إِلَى غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَزْلُهُ عَنْ هَذِهِ الْوِلَايَةِ بِقَوْلٍ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٦ وَلَا دَلِيلٍ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامَ بَعْدَ وَفَاتِهِ؛ لِأَنَّ حَالَهُ لَمْ تَتَغَيَّرْ^٧.

١. في «د» والمطبوع: «و لم يقل».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «بطل» بدون الواو.

٣. تقدّم في ص ٣١٤ - ٣١٥.

٤. تقدّم في ص ٢٦٩.

٥. تقدّم في ص ٢٦٩.

٦. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٧. هكذا في التلخيص. و في «د» والمطبوع: «لم يتغير». و في «ب، ج، ص، ف»: «لا يتغير».

فإن قيل: ما أنكرتم من^١ أن يكون رجوع النبي صَلَّى الله عليه وآله إلى المدينة يَتَقَضَى عَزْلَهُ وإن لَمْ يَقَعِ الْعَزْلُ بِالْقَوْلِ؟

قلنا: إن الرجوعَ لَيْسَ بِعَزْلٍ عن الولاية في عادة ولا عُرْفٍ؛ وَكَيْفَ يَكُونُ الْعَوْدُ مِنَ الْغَيْبَةِ عَزْلاً أَوْ مُقْتَضِياً لِلْعَزْلِ؛ وَقد يَجْتَمِعُ الْخَلِيفَةُ وَالمُسْتَخْلَفُ فِي الْبَلَدِ الْوَاحِدِ وَلا يَنْفِي حُضُورُهُ الْخِلَافَةَ لَهُ؟ وَإِنَّمَا يَثْبُتُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ الْعَزْلُ بِعَوْدِ الْمُسْتَخْلَفِ^٢ إِذَا كُنَّا^٣ قد عَلِمْنَا أَنَّ الاستخلافَ تَعَلَّقَ بِحَالِ الْغَيْبَةِ دُونَ غَيْرِهَا؛ فَتَكُونُ^٤ الْغَيْبَةُ كَالشَّرْطِ فِيهِ. وَلَمْ يُعْلَمْ^٥ مِثْلُ ذَلِكَ فِي اسْتِخْلَافِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَإِنْ عَارِضٌ مُعَارِضٌ بِمَنْ رَوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وآله اسْتَخْلَفَهُ، كَمُعَاذِ^٦ وَابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَغَيْرِهِمَا.

فالجواب عنه قد تَقَدَّمَ^٧؛ وَهُوَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ - عَلَى أَنَّهُ لَا حَظَّ لَهُؤَلَاءِ بَعْدَ الرَّسُولِ^٨ ٥٣/٣

١. في «ب، ج، ص، ف»: - «من».

٢. في «ب»: «وإنما ينتفي بعض الأحوال بعد المستخلف».

٣. في المطبوع: «إذا كان».

٤. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «فيكون».

٥. في «ب»: «و لم نعلم».

٦. يريد معاذ بن جبل، والمعروف أَنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله لَمَّا انصرف من مكة سنة

٨هـ استعمل على مكة عَتَابَ بْنَ أُسَيْدٍ وَخَلَفَ مَعَهُ معاذ بن جبل يَفْقَهُ النَّاسَ، ثُمَّ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ.

وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ استعمله رسول الله صَلَّى الله عليه وآله على المدينة في غزوة الفُرْع - بَضْمَتَيْنِ

- مِنْ نَجْرَانَ وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ، وَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي غَزْوَةِ أَحَدٍ، وَاسْتَعْمَلَهُ

عَلَى الصَّلَاةِ لَمَّا خَرَجَ إِلَى بَدْرٍ، ثُمَّ رَدَّ أَبَا لُبَابَةَ مِنَ الرُّوحَاءِ وَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَفِي غَزْوَةِ

ذِي قَرْدٍ، وَقد تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. راجع: سيرة ابن هشام، ج ١، ص ٥٠؛ وَج ٣، ص ٦٨ وَ ٢٩٣ وَ ٢٩٧؛

وَج ٤، ص ١٤٣ وَ ٢٣٧.

٧. تَقَدَّمَ فِي ص ٣١٤ - ٣١٥.

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «بعد النبي».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي إِمَامَةٍ وَلَا فَرَضٍ طَاعَةٍ - يَذُلُّ^١ عَلَى ثُبُوتِ عَزْلِهِمْ.
فَإِنْ تَعَلَّقَ بِاخْتِصَاصِ هَذِهِ الْوَلَايَةِ^٢، وَ أَنَّهَا لَا يَجُوزُ^٣ أَنْ تَقْتَضِيَ^٤ الْإِمَامَةَ الَّتِي
تَعُمُّ، فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ فِي هَذَا الْفَصْلِ مُسْتَقْصَى. وَ قَدْ مَضَى
أَيْضاً فِيهِ الْكَلَامُ عَلَى مَنْ قَالَ: «لَوْ كَانَتْ هَذِهِ^٥ الْوَلَايَةُ مُسْتَمِرَّةً لَوَجِبَ أَنْ يُقِيمَ
الْحُدُودَ فِي حَيَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٦ وَ يَتَصَرَّفَ فِي حَقُوقِ الْخِلَافَةِ بِغَيْرِ
إِذْنٍ، وَ لَوْ فَعَلَ لَنَقِلَ وَ عَلِمْنَاهُ^٧» فَلَيْسَ^٨ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِذَلِكَ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

و بَعْدُ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ: لَوْ لَمْ يَسْتَخْلِفْ مُوسَى هَارُونَ وَ عَاشَ بَعْدَهُ،
أَكَانَتْ تَجِبُ^٩ لَهُ الْإِمَامَةُ وَ الْقِيَامُ بِالْأُمُورِ الَّتِي يَقُومُ^{١٠} بِهَا الْأَئِمَّةُ، أَوْ لَا
يَجِبُ ذَلِكَ؟

فَإِنْ قَالُوا: كَانَ لَا يَجِبُ لَهُ ذَلِكَ.

فُلْنَا لَهُمْ: إِنْ جَازَ مَعَ^{١١} كَوْنِهِ شَرِيكاً لَهُ فِي النُّبُوَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ

١. فِي «ب» وَ الْحَجَرِي وَ التَّلْخِصِ: «تَذَلُّ».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «بِاخْتِصَاصِ الْعَزْلِ».

٣. فِي التَّلْخِصِ: «وَ أَنَّهَا كَانَتْ مَقْصُورَةً عَلَى الْمَدِينَةِ فَلَا يَجُوزُ» بَدَلُ «وَ أَنَّهَا لَا يَجُوزُ».

٤. فِي «ج، د، ص، ف» وَ الْحَجَرِي: «أَنْ يَقْتَضِيَ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «هَذِهِ».

٦. فِي «ج، ص، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٧. تَقْدِمُ فِي ص ٣٢٥ - ٣٢٨.

٨. فِي «ج، ص، ف»: «وَلَيْسَ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَكَانَ يَجِبُ». وَ فِي «د»: «أَكَانَتْ يَجِبُ».

١٠. فِي «د»: «تَقُومُ».

١١. فِي الْمَغْنِيِّ: «مَنْعٌ».

تَعَالَى^١ أَنْ يَبْقَى^٢ بَعْدَهُ وَلَا يَكُونَ لَهُ ذَلِكَ، لِيَجُوزَنَّ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ ذَلِكَ
وإنِ اسْتَخْلَفَهُ؛ لِأَنَّ اسْتَخْلَافَ مُوسَى لَهُ^٣ لَا يَكُونُ أَوْكَدَ مِنْ إِرْسَالِ اللَّهِ
تَعَالَى إِيَّاهُ^٤ مَعَهُ رَسُولًا^٥.

[بيان الفرق بين النبوة والاستخلاف في اقتضاء الإمامة]

و هذا مما قد مَضَى الكلامُ عليه، و بَيَّنَّا^٦ أَنَّ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْأُئِمَّةُ وَ لَا يَهُ مُنْفَصِلَةٌ
مِنَ النَّبُوءَةِ^٧، وَ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تَتَّبَعَ^٨ النَّبُوءَةُ لِمَنْ لَا تَتَّبِعُ^٩ لَهُ هَذِهِ الْوِلَايَةُ.
و مَعَ ذَلِكَ فَهُوَ تَصْرِيحٌ أَيْضًا مِنْهُ بِالْمُنَاقَضَةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِيمَا تَقَدَّمَ: «إِنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ
فِي مَنْ يَكُونُ شَرِيكًا لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي النَّبُوءَةِ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْقَيِّمُ بَعْدَ وَفَاتِهِ
بِمَا يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ»^{١٠} وَ قَالَ هَاهُنَا - كَمَا تَرَى -: «إِنَّ الشَّرْكَاءَ فِي النَّبُوءَةِ تَقْتَضِي الْقِيَامَ
بِذَلِكَ»^{١١} وَ تَجَاوَزَ هَذَا إِلَى أَنْ جَعَلَ اقْتِضَاءَ النَّبُوءَةِ لِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ كَاقْتِضَاءِ
الاستخلافِ لَهَا!

٥٤/٣

١. هكذا في «ج، ص، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع: «سبحانه و تعالى». و في «ب»: «عز و حل».
٢. في المغني: «إن بقي».
٣. في «ب، ج، ص، ف» - «له».
٤. في «د» و المغني: - «إياه».
٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٦٩.
٦. في المطبوع و الحجري: «و قد بينّا».
٧. تقدّم في ص ٢٥٤ و ٢٥٦ - ٢٥٨ و ٣١٨.
٨. في «ج، د، ص، ف» و الحجري: «أن يثبت».
٩. في النسخ و الحجري: «لا يثبت».
١٠. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٦٦؛ الشافعي، ج ٣، ص ٤١.
١١. لا يخفى أَنَّ الْمُصَنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ مَا يَنْقُلُ كَلَامَ الْقَاضِي فِي الْمَغْنِيِّ يَنْقُلُهُ بِلَفْظِهِ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّدَّ عَلَيْهِ نَقْلَهُ بِتَصَرُّفٍ أحيانًا، و لكن لا يخرجُه عن معناه.

و الفرقُ بَيْنَ الاستخلافِ في اقتضائه هذه الولايةَ و بَيْنَ النبوةِ واضحٌ؛ لأنَّه إذا بانَ بما قدَّمنا ذكره أنَّ الذي يقومُ به الأئمةُ لَيْسَ مِنْ مُقْتَضَى النبوةِ لَمْ يَجِبْ بُبُوتِهَا بُبُوتُهُ، و الاستخلافُ لا شَكُّ في أنَّه سببُ القيامِ بما يُسِنِّدُهُ المُسْتَخْلَفُ إلى خَلِيفَتِهِ مِنْ جُمْلَةٍ ما يَتَوَلَّاهُ و يَكُونُ إليه التَّصَرُّفُ فيه^١؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُدْخَلَ لَفْظَةُ «أَوْكَدَ»^٢ بَيْنَ هَذَيْنِ^٣، و أَحَدُهُمَا لا تَأْتِيْزُ لَهُ جُمْلَةٌ، و الْآخَرُ مَعْلُومٌ تَأْتِيْزُهُ وَ كَوْنُهُ سَبَبًا؟ ثُمَّ ذَكَرَ صَاحِبُ الْكِتَابِ - بَعْدَ مَا حَكَيْنَاهُ - كَلَامًا^٤ تَرَكْنَا حِكَايَتَهُ؛ لِأَنَّ جُمْلَةً ما تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِنَا قَدْ أَتَتْ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا مُعْتَبَرَ فِي تَشْبِيهِ إِحْدَى الْمَنْزِلَتَيْنِ بِالْأُخْرَى بِأَسْبَابِهِمَا وَ بما هُوَ كَالْمُقْتَضَى لِهَما، وَ قُلْنَا: إِنَّ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ ثَبَّتَ^٥ أَنَّ وِلايَتَهُ عَلَى قَوْمٍ أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٦ كَانَتْ بِغَيْرِ اسْتِخْلَافٍ، بَلْ لِأَجْلِ بُبُوتِهِ، لَمْ يَلْزَمْ فِيمَنْ جُعِلَ لَهُ مِثْلُ مَنْزِلَتِهِ أَنْ يَكُونَ مُشَارِكًا لَهُ فِي سَبَبِ الْمَنْزِلَةِ وَ كَيْفِيَةِ حُصُولِهَا، وَ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ هَارُونَ لَوْ بَقِيَ بَعْدَ وَفاةِ أَخِيهِ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ حَالُهُ فِي الْإِمَامَةِ بَاقِيَةً غَيْرَ مُتَغَيِّرَةٍ؛ وَ فَرَقْنَا بَيْنَ أَنْ لَا يَكُونَ إِلَيْهِ ذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَ بَيْنَ أَنْ يَتَوَلَّاهُ ثُمَّ يُعْزَلَ^٨ عَنْهُ؛ بَأَنَّ الْأَوَّلَ لا تَغْيِيرَ فِيهِ، وَ الثَّانِي مَوْجِبٌ لِلتَّغْيِيرِ^٩ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يُجَنَّبَهُ^{١٠}

١. في المطبوع والحجري: - «فيه».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «قولك». و في «د»: «ذلك» بدل «أوكد».

٣. في «ب»: «يثبت بهذين» بدل «بين هذين».

٤. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٧٠ - ١٧١.

٥. في «ب، د»: «ثبت».

٦. في «د»: «صلى الله عليه وآله». و في المطبوع: «صلى الله عليه وسلم».

٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «كان».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «و يعزل».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «يوجب التنفير».

١٠. في «د» و المطبوع: «أن يجتنبه».

عليه السلام^١؛ وَلَيْسَ يَخْرُجُ عَمَّا^٢ أَشْرْنَا إِلَيْهِ^٣ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِهِ الَّذِي تَجَاوَزَنَاهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْمُرَادُ عِنْدَكُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ؟

قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا اسْتَخْلَفَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ وَتَكَلَّمَ الْمُنَافِقُونَ فِيهِ، قَالَ هَذَا الْقَوْلَ دَالًّا بِهِ^٤ عَلَى لُطْفِ مَحَلِّهِ مِنْهُ، وَقُوَّةُ^٥ سُكُونِهِ إِلَيْهِ، وَاشْتِدَادِ^٦ ظَهَرِهِ بِهِ؛ لِيُرِيلَ مَا خَامَرَ^٧ الْقُلُوبَ مِنَ الشُّبْهَةِ فِي أَمْرِهِ، وَلِيُعْلِمَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٨ إِنَّمَا اسْتَخْلَفَهُ لِهَذِهِ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَقْتَضِي نَهَايَةَ الْإِخْتِصَاصِ. وَالْأَغْلَبُ فِي الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يَسْتَعْمِلُ ذِكْرَ الْمَنْزِلَةِ بِمَعْنَى الْمَحَلِّ وَالْمَوْقِعِ^٩؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: «فُلَانٌ مَنِّي بِمَحَلِّ فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ» وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «بِمَنْزِلَةِ فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ». وَقد عَلِمْنَا أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْقِعِ^{١٠} مِنَ الْقَلْبِ^{١١} فِي الْإِخْتِصَاصِ

٥٥/٣

١. تقدّم ذلك في ص ٢٥٢ - ٢٥٨.

٢. في «ج، ص»: «مِمَّا».

٣. في «ب»: - «إِلَيْهِ».

٤. في المغني: - «بِهِ».

٥. في المغني: - «قُوَّة».

٦. هكذا في «ج، ص، ف» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «واستناد».

٧. خَامَرَ الشَّيْءُ: قَارَبَهُ وَخَالَطَهُ. وَخَامَرَ الْعَقْلَ: غَطَّاهُ. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٥٥؛

المصباح المنير، ج ٢، ص ١٨٢ (خمر).

٨. في «د» والمطبوع والحجري: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، وهكذا في الموارد الآتية.

٩. في المغني: «والموضع».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «الموضع».

١١. في المغني: «في القلب».

و السُّكُونِ و الاعتمادِ، دُونَ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْوَلَايَاتِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ
الخَبْرُ مَحْمُولاً عَلَيْهِ، لِشَهَادَةِ^١ التَّعَارُفِ^٢ و لِشَهَادَةِ^٣ السَّبَبِ لَهُ.
ثُمَّ قَالَ:

فَإِنْ قَالَ: إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مَا ذَكَرْتُمْ، فَمَا الْوَجْهُ فِي اسْتِثْنَاءِ النُّبُوَّةِ مِنْ هَذَا
الْقَوْلِ، وَ لَيْسَ لَهَا بِهِ تَعَلُّقٌ؟

قِيلَ لَهُ^٤: إِنْ الْمُتَعَالَمَ مِنْ حَالِ هَارُونَ أَنَّهُ كَانَ مَوْقِعَهُ مِنْ قَلْبِ مُوسَى
لِمَكَانِ النُّبُوَّةِ أَعْظَمَ، وَأَنَّ النُّبُوَّةَ أَوْجَبَتْ مَرِيَّةً فِي هَذَا الْبَابِ^٥. فَقَدْ كَانَ^٦
يَجُوزُ لَوْ لَمْ يَسْتَنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ النُّبُوَّةَ أَنْ يُتَوَهَّم^٧ أَنْ مَنَزِلَةَ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٨ تُمَازِلُ هَذِهِ الْمَنَزِلَةَ، فَأَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ بِاسْتِثْنَائِهِ^٩
النُّبُوَّةَ أَنَّهَا مُقْصَرَّةٌ عَنْ هَذِهِ الْمَنَزِلَةِ الْقَدَرِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ نَفْيُ نُبُوَّتِهِ^{١٠}.
و هَذَا كَمَا يَقُولُ أَحَدُنَا لِرَفِيعِ الْمَحَلِّ فِي قَلْبِهِ^{١١}: «إِنَّ مَحَلَّكَ وَ مَنَزِلَتَكَ

١. في «ج، ص، ف» و المغني: «بشهادة».

٢. في «د»: «له».

٣. هكذا في «د»، و في «ب، ج، ص، ف»: «أو شهادة». و في المغني: «و بشهادة». و في المطبوع
و الحجري: «أو لشهادة».

٤. في «ب»: «له».

٥. في المغني: «+ في السكون و في سائر الوجوه».

٦. في المغني: «- كان».

٧. في المطبوع و الحجري: «أَنْ يُفْهَمَ». و في المغني: «أَنْ يُوْهَمَ». و في «ج، ص»: «فقد يجوز أن
يستثنى عليه السلام النبوة لثلاثي توهم».

٨. في «د» و المطبوع و الحجري: «صلوات الله عليه».

٩. هكذا في المغني. و في «ب، ج، ف»: «يكونه استثنى». و في سائر النسخ و المطبوع: «باستثناء».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «الذي يقتضي نفي النبوة». و في المغني: «في نبوته» بدل «نفي نبوته».

١١. في «ب»: «لرفيقه» بدل «لرفيع المحل في قلبه».

مَتِي مَحَلٌّ وَلَدِي، وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ لِي ^١ بَوْلَدٍ». وَ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ مَا يَجْرِي
مَجْرَىِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ فِي الْوَجْهِ الَّذِي مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُؤَكَّدَ تِلْكَ
الْمَنْزِلَةُ، وَيُعْظَمَ أَمْرُهَا، وَيُفَخِّمَ شَأْنُهَا ^٢.
ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ ^٣ تَرَكْنَاهُ:

وَلَوْ لَا أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا الْقَوْلِ إِزَالَةٌ عَنِ الْقُلُوبِ مَا
تَحَدَّثَ ^٤ بِهِ الْمُنَافِقُونَ مِنْ شَكِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَمْرِهِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا خَلَّفَهُ
تَحَرُّزًا؛ لِأَنَّ كُلَّ ^٥ ذَلِكَ لَا يَزُولُ بِالِاسْتِخْلَافِ، الَّذِي هُوَ الْوِلَايَةُ فِي
الْحَالِ ^٦ مِنْ بَعْدُ، وَ إِنَّمَا يَزُولُ ذَلِكَ بِمَا وَصَفْنَاهُ مِنَ الْإِخْبَارِ بِنَهَائِهِ
السُّكُونِ إِلَيْهِ وَ الْإِسْقَامَةِ مِنْهُ ^٧ [وَأَنَّهُ السَّبَبُ فِي الْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ فِي

٥٤/٣

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ». وَ فِي «ب، ج، ص، ف»: «لِي».

٢. فِي الْمَغْنِيِّ بِدَلِّ قَوْلِهِ: «فِي هَذَا الْبَابِ فِي الْوَجْهِ الَّذِي...» إِلَى هُنَا، هَكَذَا: «فَعَلِنِي هَذَا
الْوَجْهُ أَجْرِي قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ. وَ هَذِهِ مَنْزِلَةٌ شَرِيفَةٌ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ تَكَادُ تَزِيدُ عَلَى
مَنْزِلَةِ الْإِمَامَةِ».

٣. وَ هَذَا نَصُّ كَلَامِهِ فِي الْمَغْنِيِّ وَ هُوَ مِنْ تَمَتَّةِ كَلَامِهِ السَّابِقِ: «وَ يَبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّهُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ أَثْبَتَ الْمَنْزِلَةَ فِي الْوَقْتِ، فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ. وَ يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ
السَّلَامُ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى فِي أَخِيهِ أَمْرَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَشُدَّ بِهِ أَزْرَهُ، وَ الْآخَرُ: أَنْ يَشَارَكَهُ فِي أَمْرِهِ.
فَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَثْبَتَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَحَلِّ مَا يَقْتَضِي شِدَّةَ الْأَزْرِ بِهِ، فَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا مَعَ
قُوَّةِ السُّكُونِ وَ شِدَّةِ الْإِسْقَامَةِ وَ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَنَافَى طَرِيقَةُ النِّفَاقِ وَ مَخَالَفَةُ الظَّاهِرِ لِلْبَاطِنِ،
وَ اسْتِثْنَى عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَنْزِلَةَ الثَّابِتَةَ الَّتِي تَتَضَمَّنُ الشَّرْكَاءَ فِي النَّبَوَّةِ».

٤. فِي «ب، د، ص»: «يَحْدُثُ».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «كُلُّ».

٦. فِي الْمَغْنِيِّ: «أَوْ».

٧. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَ الْإِسْقَامَةُ» بِدَلِّ «وَ الْإِسْقَامَةُ مِنْهُ». وَ اسْتِنَامَ فُلَانٌ إِلَى فُلَانٍ: إِذَا أُنْسَ بِهِ وَ اِطْمَأَنَّ
إِلَيْهِ وَ سَكَنَ.

خِلَافَةُ الْأَهْلِ وَالْوَلَدِ. وَكُلُّ ذَلِكَ يَشْهَدُ لِمَا تَأَوَّلْنَا الْخَبَرَ عَلَيْهِ بِالصَّحَّةِ^١.

[مناقشة أن يكون سبب صدور حديث المنزلة هو إرجاف المنافقين]

يُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا^٢ فِيمَا سَلَفَ مِنْ كَلَامِنَا أَنَّ الَّذِي يُدَّعَى مِنَ السَّبَبِ فِي أَنَّهُ كَانَ إِرْجَافَ الْمُنَافِقِينَ غَيْرُ مَعْلُومٍ^٣، وَذَكَرْنَا وَرُودَ الرِّوَايَاتِ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤ قَالَ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» فِي مَوَاطِنَ مُخْتَلِفَةٍ^٥، وَذَكَرْنَا أَيْضًا أَنَّ أَكْثَرَ الْأَخْبَارِ وَارِدَةٌ فِي السَّبَبِ بِخِلَافِ^٦ مَا ادَّعَاهُ الْخُصُومُ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَرَجَ إِلَيْهِ - لَمَّا خَلَفَهُ - بِأَكْبَأَ مُخْبِرًا بِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَحْشَةِ لَهُ^٧، وَالْكِرَاهَةِ لِمُفَارَقَتِهِ، فَقَالَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٨ هَذَا الْقَوْلُ^٩.

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٧٢ - ١٧٣. وما بين المعقوفين من المصدر.

٢. في «ج، ص»: «قد ثبت».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٥. منها: لَمَّا خَلَفَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ يَوْمَ غَزْوَةِ تَبُوكَ، كَمَا فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ، ج ٣، ص ١١٤، ح ١٥٣٢؛

و سنن الترمذي، ج ٥، ص ٤٥٥، ح ٣٧٢٤؛ و سنن النسائي، ج ٥، ص ١٢٢، ح ٨٤٣٩.

و منها: عِنْدَ التَّخَاصُمِ فِي ابْنَةِ حَمْزَةَ، كَمَا فِي الْخَصَائِصِ لِلنَّسَائِيِّ، ص ١٩.

و منها: لَمَّا أَخْبَى بَيْنَ أَصْحَابِهِ، كَمَا فِي كِتَابِ الْعَمَالِ، ج ٥، ص ٤٠، و قَالَ: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي

الْمَنَاقِبِ وَابْنِ عَسَاكِرَ.

و منها: فِي كَلَامِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَعَ عَقِيلٍ وَجَعْفَرٍ وَعَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَخْرَجَهُ فِي كِتَابِ

الْعَمَالِ، ج ٦، ص ١٨٨.

و منها: فِي كَلَامِ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ مَتَكْنٍ عَلَيْهِ، أَخْرَجَهُ الْمُتَّقِي

أَيْضًا فِي الْكَتَبِ، ج ٦، ص ٣٩٥.

و منها: فِي حَدِيثِ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ وُلِدَ الْحَسَنُ سَلَامَ اللَّهِ عَلَيْهِ،

كَمَا فِي ذَخَائِرِ الْعُقَبِيِّ، ص ١٢٠، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «بخلاف».

٧. في «ج، ص»: «- له».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٩. تقدّم في ص ٢٦٣.

و لَيْسَ يُنْكِرُ^١ وروودُ بعضِ الأخبارِ بما ذَكَرُوهُ، غَيْرَ أَنَّ وُروُدَهَا بِخِلَافِهِ أَظْهَرَ وَأَشْهَرُ. وَكَيْفَ لَا يَكُونُ مَا حُكِيَ مِنَ السَّبَبِ الَّذِي هُوَ إِرْجَافُ الْمُنافِقِينَ مُسْتَبْعِداً، بَلْ مَقْطوعاً عَلَى بُطْلَانِهِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَدْخُلَ^٢ شُبْهَةٌ^٣ عَلَى عَاقِلٍ تَوْهَمُهُ تَهْمَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَخَوْفَهُ مِنْهُ، وَتَحَرُّزُهُ مِنْ ضَرَرِهِ؟!

هَذَا، مَعَ مَا كَانَ ظَاهِراً مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ الدَّالَّةِ عَلَى عِظَمِ مَحَلِّهِ وَشِدَّةِ اخْتِصَاصِهِ، وَأَنَّهُ قَدْ بَلَغَ النِّهَايَةَ فِي النَّصِيحَةِ وَالْمَحَبَّةِ.

و لَمْ يَكُنْ مَا ظَهَرَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَمْراً يُشْكِلُ مِثْلَهُ، فَيُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ وَالنَّظَرِ؛ بَلْ كَانَ مِمَّا يَضْطَرُّ^٤ الْعُقَلَاءَ وَغَيْرَ الْعُقَلَاءِ - إِنْ كَانُوا مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يُضْطَرَّ - إِلَى مَا لَا يَنْطَرِقُ مَعَهُ تَهْمَةٌ وَلَا تَتَوَجَّهُ ظَنُّهُ^٥؛ فَلَيْسَ يَخْلُو الْمُنافِقُونَ، الَّذِينَ ادَّعَى عَلَيْهِمُ الْإِرْجَافَ، مِنْ أَنْ يَكُونُوا عُقَلَاءَ مُمَيِّزِينَ، أَوْ نُقُصَاءَ مَجَانِينَ. فَإِنْ كَانُوا عُقَلَاءَ، فَالْعَاقِلُ لَا يَصِحُّ دُخُولُ الشُّبْهِ عَلَيْهِ فِي الضَّرُورِيَّاتِ. وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْجُنُونِ وَالنُّقُصِ، فَإِرْجَافُهُمْ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ، وَلَا مُعْتَدِّ بِهِ. وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَى الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، وَالْإِبْطَالِ لِقَوْلِهِمْ.

٥٧/٣

و هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَكْشِفُ عَنْ بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ ادَّعَى أَنَّ السَّبَبَ كَانَ إِرْجَافَ الْمُنافِقِينَ، وَتَقْتَضِي^٦ الْقَطْعَ عَلَى كَذِبِ الرَّوَايَةِ الْوَارِدَةِ بِذَلِكَ.

١. في «د»: «ليس ننكر». وفي المطبوع والحجري: «ليس بنكر».

٢. في «د» والحجري: «أن يدخل».

٣. في «ب»: «الشبهة».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «ما يضطر».

٥. في «ج، ص»: «إلى ما ينطرق معه تهمة تتوجه ظنه». وفي «ب، ف»: «إلى ما ينطرق معه تهمة بتوجه ظنه».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو يقتضي».

[عدم المنافاة بين تأويل الإمامية للحديث، و تأويل القاضي]

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: إِعْمَلْ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ مَا ذَكَرْتَهُ وَ اقْتَرَحْتَهُ، وَ أَنَّ الْمُرَادَ مَا وَصَفْتَهُ مِنْ إِفَادَةِ لُطْفِ الْمَحَلِّ، وَ قُوَّةِ السُّكُونِ، وَ شِدَّةِ الْاِخْتِصَاصِ، فَمَا الْمَانِعُ مِمَّا قُلْنَا^١ وَ تَأْوَلْنَا الْخَبَرَ عَلَيْهِ؟ وَ أَيُّ تَنَافٍ بَيْنَ تَأْوِيلِكَ وَ تَأْوِيلِنَا؟ وَ إِنَّمَا^٢ يَكُونُ كَلَامُكَ مُشْتَبِهًا وَلَكَ فِيهِ أَدْنَى تَعَلُّقٍ لَوْ كَانَ مَا وَصَفْتَهُ مِنَ الْمُرَادِ مَانِعًا مِمَّا ذَهَبْنَا إِلَى أَنَّهُ الْمُرَادُ حَتَّى لَا يَصِحَّ أَنْ يُرَادَا^٣ جَمِيعًا؛ فَأَمَّا وَ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَلَا شُبْهَةَ فِي كَلَامِكَ.

[نفي دلالة العرف على استعمال لفظة «المنزلة» في معنى «الموقع من القلب» فقط]
فَأَمَّا تَعَلُّقُهُ بِالْعَادَةِ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظَةِ^٤ «الْمَنْزِلَةِ» وَ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بِمَعْنَى الْمَحَلِّ وَ الْمَوْقِعِ مِنَ الْقَلْبِ، دُونَ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْوِلَايَاتِ، فَبَاطِلٌ، وَ مَا وَجَدْنَاهُ زَادَ فِي ادِّعَاءِ^٥ ذَلِكَ عَلَى مُجَرِّدِ الدَّعْوَى، وَ قَدْ كَانَ يَجِبُ لَهُ^٦ أَنْ يَذْكُرَ مَا يَجْرِي مَجْرَى الدَّلَالَةِ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ.

وَ لَا فَرْقَ فِي عَادَةٍ وَ لَا عُرْفٍ بَيْنَ اسْتِعْمَالِ لَفْظَةِ^٧ «الْمَنْزِلَةِ» فِي الْمَوْقِعِ مِنَ الْقَلْبِ، وَ بَيْنَ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْوِلَايَاتِ وَ مَا أَشْبَهَهَا. أَلَا تَرَى أَنَّهُ كَمَا يَصِحُّ^٨ أَنْ يَقُولَ أَحَدُنَا: «فُلَانٌ مَنِي بِمَنْزِلَةِ فُلَانٍ» وَ يُرِيدُ: فِي الْمَحَبَّةِ وَ الْإِسْتِقَامَةِ وَ السُّكُونِ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «مِمَّا يَبْتَاه».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «+ كان».

٣. هكذا في النسخ. و في المطبوع: «أن يراد».

٤. في «ب، ف» و المطبوع: «لفظ».

٥. في «ج، ص»: «ادَّعَاه».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «- له».

٧. في «ب، ف»: «لفظ».

٨. في المطبوع و الحجري: «كما لا يصح».

إليه^١، كذلك يَصِحُّ أن يَقُولَ مِثْلَ هذا القولِ وَهُوَ يُرِيدُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ فُلَانٍ فِي الْوَكَالَةِ أَوْ الْوَصِيَّةِ أَوْ الْخِلَافَةِ لَهُ. وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَّهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ، لَكَانَ قَوْلُ أَحَدِنَا: «فُلَانٌ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ فُلَانٍ» فِي وَكَالَتِهِ^٢ أَوْ وَصِيَّتِهِ مَجَازًا؛ مِنْ حَيْثُ وَضَعَ اللَّفْظَ خِلَافَ مَوْضِعِهِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ ادَّعَى أَنَّ اللَّفْظَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَجَازٌ، وَبَيْنَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ فِي الْمَحَبَّةِ وَما أَشَبَّهَا أَيْضًا مَجَازًا؛ لِأَنَّ الِاسْتِعْمَالَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

٥٨/٣

[بيان دلالة لفظ «المحل» و «الموقع» على الولاية]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْمَنْزِلَةَ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْمَحَلِّ وَالْمَوْقِعِ» فَقَدْ أَصَابَ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ ظَنَّ^٣ أَنَّا لَا نَقُولُ فِي «الْمَحَلِّ» وَ «الْمَوْقِعِ» بِمِثْلِ مَا نَقُولُهُ^٤ فِي «الْمَنْزِلَةِ»، وَ تَوَهَّمُ أَنَّهُ لَا يُسْتَفَادُ مِنْ لَفْظِ «الْمَحَلِّ» وَ «الْمَوْقِعِ» مَا يَرْجِعُ إِلَى الْوِلَايَةِ. وَ قَدْ ظَنَّ ظَنًّا بَعِيدًا؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ سَائِرِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فِي صِحَّةِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْوِلَايَةِ وَ غَيْرِ الْوِلَايَةِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَمَنِّعٍ عِنْدَ أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ الْأَمِيرُ فِي بَعْضِ أَصْحَابِهِ عِنْدَ مَوْتِ وَزِيرِهِ أَوْ عَزَلِهِ: «فُلَانٌ مِنِّي بِمَحَلِّ فُلَانٍ» يَعْنِي: مَنْ كَانَتْ إِلَيْهِ وَزَارَتُهُ، أَوْ^٥ «قَدْ أَحْلَلْتُ فُلَانًا مَحَلَّ فُلَانٍ، وَ أَنْزَلْتُهُ مَنْزِلَتَهُ»؛ فَكَيْفَ^٦ يَدَّعِي - مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ - اخْتِصَاصَ فَائِدَةِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ بِشَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ؟

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فِي الْمَحَبَّةِ وَالسُّكُونِ إِلَيْهِ وَالِاسْتِقَامَةِ». وَ فِي «د»: «فِي الْمَحَبَّةِ وَالِاسْتِكَانَةِ وَالسُّكُونِ وَالِاسْتِنَادَ بِهِ».
٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «+ لَهُ».
٣. فِي «ب»: «يُظَنَّ».
٤. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «يَقُولُهُ».
٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «و» بَدَل «أَوْ».
٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَكَيْفَ».

[في بيان كون الاستثناء في الحديث - بناءً على تأويل القاضي - استثناءً مجازياً]

وَأَمَّا مَا اعْتَدَرَ بِهِ فِي الاستثناءِ، فَإِنَّهُ لَا يُخْرِجُ الاستثناءَ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَارِياً عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْحَقِيقَةِ، وَلِهَذَا قَالَ فِي كَلَامِهِ: «إِنَّهُ اسْتَعْمَلَ مَا يَجْرِي مَجْرَى الاستثناءِ»؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الاستثناءِ عِنْدَهُ إِذَا كَانَ حَقِيقَةً أَنْ يُخْرِجَ مِنَ الْكَلَامِ^٢ مَا يَجِبُ دُخُولُهُ فِيهِ بِمَقْتَضَى اللَّفْظِ، وَعِنْدَنَا أَنَّهُ يُخْرِجُ مِنَ الْكَلَامِ مَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ احْتِمَالاً، لَا إِجْبَاباً. وَ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الاستثناءُ فِي الْخَبَرِ - إِذَا كَانَ الْمُرَادُ مَا ادَّعَاهُ - مَجَازاً مَوْضوعاً^٣ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الْأَوَّلَ لَا يَتَنَاوَلُ النُّبُوَّةَ، لَا إِجْبَاباً وَلَا احْتِمَالاً؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ اسْتِثْنَاؤُهَا حَقِيقَةً؟

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «ضَرَبْتُ غُلْمَانِي إِلَّا زَيْدًا» دَلَّ ظَاهِرُ اسْتِثْنَائِهِ عَلَى أَنَّ زَيْدًا مِنْ جُمْلَةِ غُلْمَانِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جُمْلَتِهِمْ لَمَا جَازَ اسْتِثْنَاؤُهُ؛ فَلَوْ^٤ أَنَّهُ اسْتَثْنَى زَيْدًا وَلَمْ يَكُنْ مِنْ غُلْمَانِهِ إِلَّا أَنَّهُ اعْتَقَدَ^٥ أَنَّ فِي النَّاسِ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ غُلَامُهُ، وَقَصْدُ^٦ إِزَالَةِ الشُّبْهَةِ، لَمْ يُخْرِجْهُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَجَوِّزاً فِي الاستثناءِ مَوْقِعاً لَهُ فِي غَيْرِ مَوْقِعِهِ.

[بيان زوال شك المنافقين و إرجافهم بناءً على تأويل المنزلة بالولاية]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الَّذِي تَأَوَّلْنَا^٧ الْخَبَرَ عَلَيْهِ^٨ لَا يُزِيلُ شَكَّ الْمُنَافِقِينَ وَلَا يُبْطِلُ إِرْجَافَهُمْ» فَعَجِيبٌ؛ لِأَنَّا لَا تُنَكِّرُ دُخُولَ الْمَنْزِلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا صَاحِبُ الْكِتَابِ^٩ فِي

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فَأَمَّا».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «مِنَ الْكَلَامِ».

٣. فِي «ب»: «مَوْضُوعاً».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَلَوْ».

٥. فِي «ب»: «اعْتَدَرَ».

٦. فِي «ب»: «وَقَصْدُهُ».

٧. أَي نَحْنُ الْإِمَامِيَّةُ. وَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَنْقُلُ هُنَا مَضْمُونُ كَلَامِ الْقَاضِي لَا نَصَّهُ.

٨. وَهُوَ الْوَلَايَةُ وَالْإِمَامَةُ.

٩. وَهُيَ مَنْزِلَةُ الْمَحَلِّ وَالْمَوْقِعِ مِنَ الْقَلْبِ.

جُمْلَةُ الْمَنَازِلِ، وَإِنَّمَا أَضْفَنَّا إِلَيْهَا غَيْرَهَا^١، وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي صَدْرِ الْاِسْتِدْلَالِ بِالْخَيْرِ^٢ أَنَّهُ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَنَازِلِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؛ مِنْ فَضْلِ، وَمَحَبَّةٍ، وَاخْتِصَاصٍ، وَتَقَدُّمٍ، إِلَى^٣ غَيْرِ ذَلِكَ، سِوَى مَا أَخْرَجَهُ الْاِسْتِثْنَاءُ مِنَ النُّبُوءَةِ، وَأَخْرَجَهُ الْعُرْفُ مِنْ أُخُوَّةِ النَّسَبِ^٤. عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي فِي زَوَالِ إِرْجَافِ الْمُنَافِقِينَ حَصُولُ مَنَزَلَةِ الْخِلَافَةِ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَنَزِلَةَ لَا تُسْنَدُ^٥ إِلَى مُسْتَقْلِلٍ^٦ مُبْغِضٍ مَخُوفٍ النَّاحِيَةِ^٧، بَلْ إِلَى مَنْ لَهُ نِهَايَةُ الْاِخْتِصَاصِ، وَقَدْ^٨ بَلَغَ الْغَايَةَ فِي الثَّقَةِ وَالْأَمَانَةِ. وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ^٩.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ بَعْدَ كَلَامِ^{١٠} لَا طَانِلَ فِي حِكَايَتِهِ^{١١}:

وَقَالَ مُلْزِمًا لَهُمْ - يَعْنِي أَبَا عَلِيٍّ -: إِنْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١٢} إِنَّمَا أَرَادَ بِهَذَا

١. وهي منزلة الولاية والامامة.

٢. في «ب، ج، ص، ف» - «بالخير».

٣. في «ب»: «وإلى».

٤. تقدّم في ص ٢٥٠ - ٢٥١.

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «لا تستند».

٦. في «ب، د، ص»: «مستقل». وفي حاشية «د»: «مستعمل». وفي «ج»: «مستقل».

٧. في «ب، ج، ف»: «الجنبه»، وهي بمعنى الجانب والناحية.

٨. في «ب»: «فقد».

٩. في «ب، ج، ف»: «+ إن شاء الله تعالى».

١٠. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٧٣ - ١٧٦.

١١. إن المقطع الذي حذفه المصنف رحمه الله لا فائدة في إيراده؛ لأن أكثره يحتوي على مطالب قد تقدّم الجواب عليها، فهو يحتوي إما على إشكالات أوردها القاضي على ما ذهب إليه من تأويل المنزلة وأجاب عنها، وقد تقدّم الجواب عما ذهب إليه. وإما على نقل كلام بعض المعتزلة ممن جعل حديث المنزلة دالاً على أن أمير المؤمنين عليه السلام هو الأفضل بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد تقدّم الكلام حول إثبات دلالة الحديث على الإمامة، لا على خصوص الأفضلية، فلا داعي للإعادة. وإما على بيان أن سبب استخلاف أمير المؤمنين عليه السلام على المدينة هو إبطال إرجاف المنافقين، وقد تقدّمت مناقشته أيضاً، إلى غير ذلك من الأبحاث التي تقدّمت مناقشتها والردّ عليها.

١٢. في «د» والمطبوع والحجري: «صلى الله عليه وآله» وهكذا في الموارد الآتية.

الخبر إثبات الإمامة لأُمير المؤمنين عليه السلام، فيجب لو مات في حياة النبي عليه السلام أن لا يكون منه بمنزلة هارون من موسى، ولو كان كذلك لوجب عند سماع هذا الخبر أن يقطع على أنه يبقى بعده عليه السلام، و لوجب أن لا يستفاد به^١ في الحال فضيلة لأُمير المؤمنين عليه السلام. و أزمهم أن لا يجوز منه عليه السلام - و قد قال هذا القول - أن يؤلّي أحداً على علي عليه السلام في حياته، كما لا يجوز أن يؤلّي عليه أحداً بعد وفاته؛ لأن^٢ الخبر فيما يفيد^٣ لفظاً و معنى^٤ لا يفصل بين الحالين. و ذلك يبطل بما^٥ قد ثبت من أنه عليه السلام ولّي أبا بكرٍ على علي أمير المؤمنين^٦ عليه السلام في الحجة التي حجّها المؤمنون قبل حجة الوداع، و ولّاه الصلاة في مرضه،^٧ إلى غير ذلك. و إن كان الخبر يدلّ على الإمامة، التي لا يجوز معها أن يتقدّمه^٨ أحد في الصلاة، فكيف جاز منه عليه السلام أن يُقدّمه عليه في الصلاة؟

و قال حاكياً عنه:

إِنْ كَانَ اسْتِخْلَافُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَدِينَةِ^٩

١. هكذا في «ب، ج، ف». و في سائر النسخ و المطبوع: - «به».

٢. في «ج، ص، ف»: + «هذا».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «مما أفيد به» بدل «فيما يفيد».

٤. في المطبوع: «أو معنى».

٥. هكذا في المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري و التلخيص: «لما». و في «ب، ج، ص، ف»: «ما».

٦. في النسخ و التلخيص: - «علي». و في المغني: - «أُمير المؤمنين».

٧. في المغني: «في موضعه».

٨. في «ب»: «أن يتقدّم».

٩. في المغني: «إن كان استخلافه عليّاً بالمدينة».

يَقْتَضِي استمرارَ الخِلافةِ إلى بَعْدِ المَوْتِ فيكونَ إماماً، فتقدّمه عليه السلامُ أبا بكرٍ في الصلاة^١ في أيّامِ مرضِهِ يَقْتَضِي كونه إماماً بَعْدَ وفاته^٢. ثُمَّ قَالَ - بَعْدَ كلامٍ^٣ ذَكَرَهُ لَمْ نَحْكِهِ؛ لِأَن نَقَضَهُ^٤ قَدْ تَقَدَّمَ^٥ :-
و قَالَ - يَعْنِي أبا عَلِيٍّ :- إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَمَا اسْتَخْلَفَ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى المَدِينَةِ بَعَثَهُ إِلَى اليَمَنِ، وَ اسْتَخْلَفَ^٦ عَلَى المَدِينَةِ غَيْرَهُ عِنْدَ خُرُوجِهِ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ. وَ هَذَا يُبَيِّطُ قَوْلَهُمْ: إِنَّ ذَلِكَ الْاِسْتِخْلَافَ قَائِماً إِلَى^٧ بَعْدِ مَوْتِهِ [فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ كونه إماماً]^٨.

[دلالة الحديث على منزلة خلافة أمير المؤمنين (ع) وإن مات في حياة الرسول (ص)]

يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ يَجِبُ مَا ظَنَنْتَهُ مِنْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ مَاتَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَوَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، بَلْ لَوْ مَاتَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَتِهِ^٩ فِي الْخِلَافَةِ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَيَاةِ، وَ^{١٠} اسْتِحْقَاقِ الْخِلَافَةِ بَعْدَ الْوَفَاةِ، إِلَى سَائِرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ.

١. في المغني: «للصلاة».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٧٦ - ١٧٧.

٣. راجع: المغني، ج ٢٠، ص ١٧٧، السطر ٨ - ١٥.

٤. في «ب، ج، ص»: «بعضه».

٥. نقل القاضي على لسان أبي علي جواز أن يتقدم هارون شخص آخر من أمته، فيما لو بقي حياً بعد موسى، و قد تقدّمت مناقشة ذلك في ص ٣١٢، كما سوف يأتي ما له تعلق بهذا البحث في ص ٣٥٣ و ٣٥٧.

٦. في المغني: «فاستخلف».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «إلى».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٧٧. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «بمنزلة هارون من موسى».

١٠. في «ب، ص»: «و».

[بيان وجه القطع على بقاء أمير المؤمنين عليه السلام حياً بعد وفاة الرسول ﷺ]

غير أنا نَقْطَعُ عَلَى بَقَائِهِ إِلَى بَعْدِ وَفَاةِ الرَّسُولِ، وَنَمْنَعُ مِنْ وَفَاتِهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَإِنَّهُ^١ لَيْسَ لِهَذَا الْوَجْهِ، لَكِنْ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِذَا كَانَ بِهَذَا الْخَبَرِ قَدْ نَصَّ عَلَى إِمَامَتِهِ بَعْدَهُ، وَأَشَارَ لَنَا بِهِ إِلَى مَنْ يَكُونُ فَرْعُنَا إِلَيْهِ عِنْدَ فَقْدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يَقُلْ فِي غَيْرِهِ مَا يَقْتَضِي النَّصُّ عَلَيْهِ وَحصول الإمامة له مِنْ بَعْدِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهَذَا الْخَبَرِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ^٢ عَلَى أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الْإِمَامُ مِنْ بَعْدِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ^٣ خَرَجَ مِمَّا قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ النَّصِّ عَلَى خَلِيفَتِهِ بَعْدَهُ.

وَلَسْنَا نَعْلَمُ مِنْ أَيِّ وَجْهِ اسْتَبَعَدَ صَاحِبُ الْكِتَابِ الْقَطْعَ عَلَى بَقَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى أَرْسَلَهُ إِسْرَافًا مَنْ يَنْصُ بِأَنَّهُ مُنْكَرٌ مُسْتَبَعَدٌ لَا خِلَافَ عَلَيْهِ فِيهِ؟ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقَطْعِ عَلَى بَقَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ وَفَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا يَقْتَضِي فَسَادًا، أَوْ خُرُوجًا عَنْ أَصْلٍ، أَوْ مُفَارَقَةً لِحَقٍّ^٤. وَقد رُوِيَ مِنْ أَقْوَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ^٥ مَا يَدُلُّ عَلَى بَقَائِهِ بَعْدَهُ، وَتَظَاهَرَتْ^٦ الرَّوَايَةُ^٧ بِذَلِكَ؛ فَمِنْ جُمْلَتِهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تُقَاتِلُ بَعْدِي النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ»^٨، إِلَى

١. في التلخيص: - «فإنه».

٢. في «ب»: - «من هذه الجهة».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: - «قد».

٤. في «ب، ف»: «أو مفارقة حق».

٥. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص: - «فيه».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «و قد تظاهرت».

٧. في «ب» و التلخيص: «الروايات».

٨. المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٤٦٧٤ و ٤٦٧٥؛ المعجم الكبير، ج ٤، ص ١٧٢.

غير هذا^١ مما لو ذكرناه لطال.

فأما قوله: «إنه يجب أن لا يستفاد به فضيلة في الحال» فقد تقدّم كلامنا عليه، وبيّنا ترتيب القول فيه على طريقة الاستثناء التي يتعلّق فيها بلفظة «بعدي»^٢. فأما الطريقة الأولى^٣ فلا شبهة في أنها تقتضي حصول جميع المنازل الموجبة للفضيلة في الحال.

[إبطال تولية أبي بكر على أمير المؤمنين ﷺ في الحج، و تقديمه عليه في الصلاة]

فأما قوله: «إن تأولنا^٤ يقتضي أن لا يؤلّي أحداً على أمير المؤمنين عليه السلام في حياته صلى الله عليه وآله» و ادّعاؤه^٥ أنه ولّي عليه أبا بكر في الحجة التي حجّها المسلمون قبل حجة الوداع.

فأول ما فيه: أنه لا يلزم - إذا صحّت دعواه - من ذهب منّا في تأويل الخبر إلى إيجابه في حال الحياة الخليفة^٦ على المدينة من غير استمرار، و استحقاق الخلافة^٧ من بعد الوفاة^٨؛ و إنما يلزم أن يُجيب عنه من ذهب إلى أن الخلافة

«ح ٤٠٤٩؛ وج ١٠، ص ٩١، ح ١٠٠٥٣ و ١٠٠٥٤؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٣٩٧، ح ٥١٩؛ وج ٣، ص ١٩٤، ح ١٦٢٣؛ مسند الزّار، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٦٠٤؛ وج ٣، ص ٢٧، ح ٧٧٤؛ أسد الغابة، ج ٤، ص ٣٢ و ٣٣؛ تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٣٤٠، وج ١٣، ص ١٨٦؛ مجمع الزوائد، ج ٧، ص ٢٣٨؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ١١٠، ح ٣٦٣٦١، و ص ١١٣، ح ٣٦٣٦٧، مع اختلاف يسير.

١. في «ب»: «غير ذلك».

٢. تقدّم في ص ٢٩٣ - ٢٩٥.

٣. تقدّمت في ص ٢٥٠ و ما بعدها.

٤. في التلخيص: «تأويلنا». و المراد تأويلنا نحن الإمامية، و قد تقدّم نظيره.

٥. من قوله: «أن تأولنا يقتضي أن لا يؤلّي...» إلى هنا ليس في «ب، ج، ص، ف».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «للخلافة».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «من غير استمرار الخلافة». و في التلخيص: - «و استحقاق الخلافة».

٨. و هو رأي المصنّف رحمه الله، و قد تقدّم في ص ٣٢١.

في الحياة استمرت إلى بعد الوفاة^١. و لمن^٢ ذهب^٣ إلى ذلك أن يقول^٤: إنني لا أعلم صحة ما ادّعي من ولاية أبي بكر عليه في الوقت المذكور؛ لأنه كما روي من^٥ بعض الطرق أن أبا بكر بعد أخذ السورة منه كان والياً على الموسم، فقد روي أنه رجع - لما أخذ أمير المؤمنين عليه السلام السورة^٦ منه - إلى النبي صلى الله عليه وآله، وكان والي علي الحجاج والموسم والمؤدي للسورة^٧ أمير المؤمنين عليه السلام. وليس هذا مما ينفرد^٨ الشيعة بنقله^٩؛ لأن كثيراً من أصحاب الحديث قد رَوَوْه^{١٠}، و من تأمل كتبهم وجدّه فيها.

و إذا تقابلت الروايتان وجب الشك في موجهيهما^{١١}، بل يجب القطع على

١. نقل المصنف رحمه الله في ص ٣٢١ هذا الرأي عن بعض الإمامية.

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «ومن».

٣. في التلخيص: «يذهب».

٤. في «ب، ج، ص»: «له أن يقول». وفي «ف»: «أن يقول له».

٥. في التلخيص: «في».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: - «السورة».

٧. في «ج، ص، ف»: «السورة».

٨. في التلخيص: «مما تنفرد».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «مما ينفرد به الشيعة في النقل».

١٠. فعن مسند أحمد بسنده عن علي عليه السلام قال: «لما نزلت عشر آيات من براءة علي النبي صلى الله عليه وسلم دعا النبي أبا بكر، فبعثه ليقراها على أهل مكة، ثم دعاني النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أدرك أبا بكر، فحيثما لحقته فخذ الكتاب منه، و اذهب به إلى مكة، و اقرأها عليهم. قال: فلحقته بالجحفة فأخذت الكتاب منه و رجع أبو بكر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، نزل في شيء؟ قال: لا، ولكن جبرئيل جاءني فقال: لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك». مسند أحمد، ج ١، ص ١٥١، ح ١٢٩٦؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ٥٣، ح ٤٣٧٤؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ٢٨، ح ٨٤٦١؛ كنز العمال، ج ٢، ص ٤٢٢، ح ٤٤٠٠؛ مجمع الزوائد، ج ٧، ص ١٠٤، ح ١١٠٣٩؛ البداية والنهاية، ج ٧، ص ٣٥٧.

١١. في «ب، ج، ص، ف»: «و إذا تقابلت الروايات وجب الشك في موجهيهما».

بطلان ما يُنافي منهما^١ مَقْتَضَى الخبرِ المعلوم الذي لا شَكَّ^٢ فيه، وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٣: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»؛ لَأَنَّهُ إِذَا ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى اقْتِضَاءِ هَذَا الْخَبَرِ الْخِلَافَةَ^٤ فِي الْغَيْبَةِ^٥ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِمْرَارِ، وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى بَطْلَانِ الرِّوَايَةِ الْمُنَافِيَةِ لِمَا يَقْتَضِيهِ.

عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرَوْ أَحَدًا^٦ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ وَالِيًّا عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنَّمَا رُويَ أَنَّهُ كَانَ^٧ أَمِيرًا عَلَى الْحَجِيجِ، وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^٨ وَلَايَتُهُ عَلَى مَنْ عَدَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَلَوْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ الَّتِي يَرْجِعُونَ^٩ إِلَيْهَا لَمَا صَحَّ قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ أَنَّهُ وَلَّى أَبَا بَكْرٍ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَأَمَّا حَدِيثُ الصَّلَاةِ: فَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يُؤَلِّهَا أَبَا بَكْرٍ، وَ شَرَحْنَا الْحَالَ الَّتِي جَزَتْ عَلَيْهَا، وَ بَيَّنَّا أَنَّ وَلَايَةَ الصَّلَاةِ لَوْ تَبَيَّنَتْ لَمْ تَدُلَّ عَلَى الْإِمَامَةِ^{١٠}؛ وَ ذَلِكَ يُسْقِطُ التَّعَلُّقَ بِالصَّلَاةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ^{١١}.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «منها».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «لا يُشَكُّ».

٣. في «ب، ج، ف»: «عليه السلام».

٤. في التلخيص: «للخلاف».

٥. أي في حال غيبة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ. وَ هَذَا هُوَ الرَّأْيُ الْمُتَقَدِّمُ عَنْ بَعْضِ الْإِمَامِيَّةِ.

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «لم يرد» بدل «لم يرو أحد».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «إنما كان فيما يُروى».

٨. في النسخ و الحجري: «أن يكون». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقٌ لِلْمَطْبُوعِ وَ التَّلْخِيسِ.

٩. في «ج»: «ترجعون».

١٠. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٤٧٣ وَ مَا بَعْدَهَا.

١١. أي في إثبات إمامة أبي بكر، وَ فِي إِثْبَاتِ تَقْدِيمِهِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ هُوَ مُحَلٌّ الْبَحْثِ هُنَا.

[نفي أن يكون استخلاف غير أمير المؤمنين على المدينة عزلاً له]

فأما قوله: «إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا بَعَثَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْيَمَنِ اسْتَخْلَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ غَيْرَهُ عِنْدَ خُرُوجِهِ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ» فَإِنَّهُ غَيْرُ مُنَافٍ لِلطَّرِيقَيْنِ مَعًا فِي تَأْوِيلِ الْخَبَرِ^١؛ لِأَنَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْخِلَافَةَ فِي الْحَيَاةِ لَمْ تَسْتَمِرَّ إِلَى بَعْدِ الْوَفَاةِ لَا شُبْهَةً فِي سُقُوطِ هَذَا الْكَلَامِ عَنْهُ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى اسْتِمْرَارِهَا إِلَى بَعْدِ الْوَفَاةِ يَقُولُ: لَيْسَ يَقْتَضِي اسْتَخْلَافُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَدِينَةِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي أَهْلِهَا بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي كَانَ يَتَصَرَّفُ عَلَيْهِ^٢ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وَلَيْسَ يَقْتَضِي هَذَا الْمَعْنَى الْمَنْعُ مِنْ تَصَرُّفِ غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ لِلْمُسْتَخْلَفِ غَيْرَهُ - فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ - أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ مَعَ اسْتَخْلَافِهِ عَلَيْهِ، وَلَا يَمْنَعُ^٣ اسْتَخْلَافُهُ مِنْ تَصَرُّفِهِ فِي أَهْلِهِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، جَازَ لِلْمُسْتَخْلَفِ - فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ - لَزِيدٍ أَنْ يَسْتَخْلِفَ عَمراً عَلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ؛ إِمَّا فِي حَالِ غَيْبَةِ زَيْدٍ، أَوْ مَعَ حُضُورِهِ^٤. وَلَا يَكُونُ اسْتَخْلَافُهُ لِلثَّانِي^٥ عَزْلاً لِلأَوَّلِ، كَمَا لَا يَكُونُ تَصَرُّفُهُ نَفْسُهُ عَزْلاً لَهُ عَنْ الْمَوْضِعِ الَّذِي جَعَلَ إِلَيْهِ^٦ التَّصَرُّفَ فِيهِ؛ وَتَكُونُ^٧ فَائِدَةُ اسْتَخْلَافِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ

٦٣/٣

١. يريد بالطريقتين: الرأيين اللذين سوف يشير إليهما بعد هذا مباشرة، واللذين يدوران حول دلالة حديث المنزلة على استمرار الخلافة وعدمها.

٢. في التلخيص: - «عليه».

٣. في «ب، ص»: «و لا يمتنع».

٤. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «إمّا في حال غيبته زيدا و مع حضوره».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «الثاني».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «جعل له».

٧. في «د، ص» و المطبوع: «و يكون». و في «ب»: «فيكون».

مِنْ هَذَيْنِ أَنْ يَكُونَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيمَا اسْتَخْلَفَ فِيهِ. وَكَيْفَ يَكُونُ إِجْبَابُ تَصَرُّفِ أَحَدِهِمَا بَعْدَ الْآخَرِ عَزْلاً لِلأَوَّلِ وَمَانِعاً مِنْ جَوَازِ تَصَرُّفِهِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُسْتَخْلَفَ عَلَى الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ الْاِثْنَانِ^١ وَالْجَمَاعَةُ؟
وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تَأْتِي عَلَى جَمِيعِ مَا حَكَيْنَاهُ فِي الْفَصْلِ مِنْ كَلَامِهِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: بَعْدَ كَلَامٍ لَهُ^٢ لَمْ نَوْرِدْهُ^٣؛ لِأَنَّ نَقْضَهُ^٤ قَدْ مَضَى فِي كَلَامِنَا^٥:
وَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ اسْتِخْلَافُ مُوسَى لِهَارُونَ مَحْمُولاً عَلَى وَجْهِ يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِلْقِيَامِ بِالْأَمْرِ، كَمَا أَنَّ النَّبُوَّةَ سَبَبٌ لَذَلِكَ؛ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ أَنْ يَحْصُلَ فِيهَا^٦ سَبَبَانِ وَعِلَّتَانِ. فَإِذَا^٧ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَوْلَا النَّبُوَّةُ لَكَانَ لَهُ أَنْ يَقُومَ بِالْأَمْرِ لِمَكَانِ الْاِسْتِخْلَافِ، وَلَوْلَا الْاِسْتِخْلَافُ لَكَانَ لَهُ أَنْ يَقُومَ بِالْأَمْرِ لِمَكَانِ النَّبُوَّةِ، فَقَدْ أَفَادَ الْاِسْتِخْلَافُ ضَرْباً مِنَ الْفَائِدَةِ. فَإِنْ أَضَافَ^٨ إِلَى ذَلِكَ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْاِسْتِخْلَافِ مَا لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَقُومَ بِهِ لِمَكَانِ النَّبُوَّةِ، فَهُوَ أَقْوَى فِي بَابِ الْفَائِدَةِ. وَكُنَّا

١. في التلخيص: «على الموضع الواحد، الواحد والاثنان».

٢. في «د» والمطبوع والحجري: «له».

٣. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٧٧ - ١٧٩.

٤. في «ب، ج»: «بعضه».

٥. نقل القاضي في هذا المقطع الذي حذفه المصنف رحمه الله، عن أبي علي وغيره عدّة إشكالات تقدّمت الإجابة عنها؛ مثل أنه لو كان الاستخلاف على المدينة يستلزم الإمامة، لزم أن يكون أسامة وكل من ولّاه الرسول صلى الله عليه وآله إماماً، وقد تقدّمت مناقشة ذلك في ص ٣١٤ - ٣١٥، ومثل عدم صحّة أن يراود بالحديث: «بعد موتي»، وقد تقدّمت مناقشة ذلك في ص ٢٨٢ - ٢٨٣، إلى غير ذلك من الإشكالات والأبحاث التي تقدّمت الردّ عليها.

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «فيه».

٧. هكذا في «ج، ص، ف» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وإذا».

٨. في المغني: «انضاف».

نَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ حَالُ^١ مُوسَى وَ هَارُونَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِمَامَةِ؟ وَ كَيْفَ
كَانَتْ الشَّرِيعَةُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ؟ وَ لَا نَعْلَمُ أَيْضاً أَنَّ حَالَهُمَا فِي النُّبُوَّةِ إِذَا
كَانَتْ مُتَّفَقَةً^٢ أَنَّ حَالَهُمَا فِيمَا يَقُومُ بِهِ الْأُتَمَّةُ أَيْضاً مُتَّفَقَةٌ؛ بَلْ لَا يَمْتَنِعُ^٣
أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا مِنَ الْإِخْتِصَاصِ مَا لَيْسَ لِلْآخَرِ، كَمَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ لَا
يَدْخُلَ فِي شَرِيعَتِهِمَا مَا تَقْتَضِيهِ^٤ الْإِمَامَةُ.

وَ إِذَا كَانَتْ الْحَالُ فِي هَذَا الْبَابِ مِمَّا يَخْتَلِفُ بِالْشَّرَائِعِ، فَإِنَّمَا نَقْطَعُ عَلَى
وَجْهِ دُونَ وَجْهِ^٥ بِذِلَالَةٍ سَمْعِيَّةٍ ثُمَّ يَصِحُّ^٦ الْإِعْتِمَادُ عَلَى ذَلِكَ.

وَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُقْطَعَ^٧ بِهِ لَا مَحَالَةَ أَنَّهُ كَانَ نَبِيّاً مَعَ مُوسَى، فَلَا بُدَّ مِنْ^٨
أَنْ يَتَحَمَّلَ شَرِيعَةً مُتَّجِدَةً^٩، أَوْ يَتَحَمَّلَا شَرِيعَةً بَعْدَ ظُهُورِ الْمُعْجَزِ عَلَيْهِمَا
مُتَّجِدَةً، وَ لَا^{١٠} يَجِبُ مِنْ حَيْثُ اشْتَرَاكَ^{١١} فِي النُّبُوَّةِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ شَرِيعَةٍ^{١٢}
أَحَدِهِمَا شَرِيعَةً لِلْآخَرِ. وَ إِذَا جَازَ ذَلِكَ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ إِنْ دَخَلَ^{١٣} فِي

١. في «ب، ج، ص، ف»: - «حال».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «أَنَّ حَالَهُمَا إِذَا كَانَتْ فِي النُّبُوَّةِ مُتَّفَقَةً».

٣. في «ب»: «لا تسع».

٤. في «ج، د، ص»: «ما يقتضيه».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «فإنما يُقْطَعُ عَلَى وَجْهِ».

٦. في المغني: «لم يصح» بدل «ثم يصح».

٧. في المغني: «أَنْ نَقْطَعُ».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: - «من».

٩. هكذا في «ج، ص» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «مجددة» في الموضعين.

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «فلا».

١١. هكذا في النسخ و المغني. و في المطبوع و الحجري: «أشركا».

١٢. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع و المغني: «أَنْ تَكُونَ شَرِيعَةً».

١٣. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع و المغني: «أَنْ يَدْخُلَ».

جُمْلَةٍ شَرَائِعِهِمْ^١ مَا يَتَّصِلُ بِالْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ أَنْ يَخْتَصَّ
بِذَلِكَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ؟ وَكَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مِنْ^٢ تَعَبُّدِ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَنْ لَا يَجُوزَ لِلرَّسُولِ أَنْ
يَسْتَخْلِفَ فِيهَا هَذِهِ^٣ حَالُهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ^٤ وَلَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، أَوْ^٥ يَجُوزَ
لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ، أَوْ مَنْ يَشْرِكُهُ فِي النُّبُوَّةِ دُونَ
مَنْ لَا يَشْرِكُهُ.

فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ الْقَوْلُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَ لَا يُجْعَلُ لِعَلِيِّ
عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْمَنَازِلِ إِلَّا مَا ثَبَتَ مَعْلُومًا لِهَارُونَ مِنْ مُوسَى، دُونَ مَا
لَمْ يَثْبُتْ. وَإِذَا^٦ لَمْ يُعْلَمْ - كَيْفَ كَانَتْ شَرِيعَةُ مُوسَى فِي الْإِسْتِخْلَافِ؟
وَهَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ^٧ بَعْدَ مَوْتِهِ، أَوْ فِي حَالِ غَيْبَتِهِ^٨، فِي كُلِّ
شَيْءٍ، أَوْ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ؟ وَأَنَّهُ لَوْ مَاتَ قَبْلَ هَارُونَ، هَلْ كَانَ يَجِبُ
أَنْ يَكُونَ خَلِيفَتُهُ، أَوْ يَبْعَثُ اللَّهُ تَعَالَى^٩ نَبِيًّا يَقُومُ مَقَامَهُ مَعَ هَارُونَ، أَوْ يَصِيرُ
الْقَائِمُ بِأَمْرِ الْحُدُودِ^{١٠} غَيْرَ هَارُونَ مِمَّنْ يُنْصُ عَلَيْهِ؟ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ

١. هكذا في النسخ والحجري والمغني. وفي المطبوع: «شرائعهما».

٢. في «ب، ج، ص، ف» والمغني: «في».

٣. في «د» والمطبوع: «هذا».

٤. في «ج»: «لا حال حياته». وفي المطبوع: «في حالة حياته».

٥. في المطبوع والحجري: «أن» بدل «أو».

٦. في المغني: «فإذا».

٧. في المغني: + «في حال حياته أو».

٨. في المغني: - «أو في حال غيبته».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «أو يبعث إليه».

١٠. في المغني: «بالحدود» بدل «بأمر الحدود».

المُخْتَلَفَةِ - فَكَيْفَ^١ يَصِحُّ لِلْقَوْمِ أَنْ يَعْتَمِدُوا عَلَى ذَلِكَ فِي الْإِمَامَةِ؟!^٢

[تهافت كلمات القاضي حول تولي هارون لشؤون الإمامة]

يُقَالُ لَهُ: مَا أَشَدَّ اخْتِلَافَ كَلَامِكَ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَظْهَرَ رُجُوعَكَ فِيهِ مِنْ قَوْلٍ إِلَى ضِدِّهِ وَخِلَافِهِ؛ لِأَنَّكَ قُلْتَ أَوَّلًا فِيمَا حَكَيْنَاهُ عَنْكَ: «إِنَّ هَارُونَ مِنْ حَيْثُ كَانَ شَرِيكاً لِمُوسَى فِي النُّبُوَّةِ، يَلْزَمُهُ الْقِيَامُ فِيهِمْ بِمَا يَقُومُ^٣ بِهِ الْأُئِمَّةُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَخْلِفْهُ»^٤. ثُمَّ عَقَّبْتَ ذَلِكَ بِأَنْ قُلْتَ: «غَيْرُ وَاجِبٍ فِيمَنْ كَانَ شَرِيكاً لِمُوسَى فِي النُّبُوَّةِ أَنْ يَكُونَ إِلَيْهِ مَا إِلَى الْأُئِمَّةِ»^٥.

ثُمَّ رَجَعْتَ عَنْ ذَلِكَ فِي فَصْلِ آخَرَ، فَقُلْتَ: «إِنَّ هَارُونَ لَوْ عَاشَ بَعْدَ مُوسَى، لَكَانَ الَّذِي^٦ ثَبَّتَ لَهُ أَنْ يَكُونَ كَمَا كَانَ مِنْ قَبْلُ، وَكَانَ مِنْ قَبْلُ لَهُ أَنْ يَقُومَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ لِنُبُوَّتِهِ»^٧ فَجَعَلْتَ الْقِيَامَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ مِنْ مُقْتَضَى النُّبُوَّةِ، كَمَا تَرَى. ثُمَّ أَكَدْتَ ذَلِكَ فِي فَصْلِ آخَرَ حَكَيْنَاهُ أَيْضاً؛ بِأَنْ قُلْتَ لِمَنْ خَالَفَكَ - فِي^٨ أَنْ مُوسَى لَوْ لَمْ يَسْتَخْلِفْ هَارُونَ بَعْدَهُ^٩، مَا كَانَ يَجِبُ لَهُ الْقِيَامُ بَعْدَهُ بِمَا يَقُومُ

١. هذا جواب قوله: «وإذا لم يُعلم...».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٧٩ - ١٨٠.

٣. في المطبوع والحجري: «بما لا يقوم».

٤. تقدّمت حكاية ذلك في ص ٣٠٤.

٥. تقدّمت حكايته في ص ٣١٠.

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «و» بدل «ثم».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «+» به.

٨. تقدّمت حكايته في ص ٣١٧.

٩. في «ب»: «-» في.

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «-» بعده.

به الأئمة: «إن جاز - مع كونه شريكاً له في النبوة - أن يبقى بعده ولا يكون له ذلك، ليجوز أن استخلفه أن لا يكون له ذلك»^١.

ثم ختمت جميع ما تقدم بهذا^٢ الكلام، الذي هو رجوع عن أكثر ما تقدم، و تصريح بأن النبوة لا تقتضي القيام بهذه الأمور، وأن الفرض على المتأمل في هذا^٣ هو الشك وترك القطع على أحد الأمرين.

فعلى أي شيء يحصل من كلامك المختلف؟ وعلى أي الأقوال نعوّل؟ وما نظن^٤ أن الاعتماد والاستقرار إلا على هذا الفصل المتأخر؛ فإنه متأخره^٥ كالناسخ والمأخوذ، ولما قبله، والذي تضمنه من أن النبوة لا توجب بمجردها القيام بالأمر التي ذكرتها^٦، وإنما يحتاج في ثبوت هذه الأمور مضافة إلى النبوة إلى دليل صحيح، وقد بيناه فيما تقدم من كلامنا^٧.

[إشارة إلى ما تقدم من أن إمامة هارون كانت لاستخلاف موسى له، لا لنبوته]

فأما شكّه في حال موسى و هارون عليهما السلام و قوله: «ما نعلم كيف كانت الحال فيما إليهما» فقد بينّا أنه لا يجب الشك في ذلك؛ لا من حيث كانت نبوة

١. تقدمت حكايته في ص ٣٣١ - ٣٣٢.

٢. في المطبوع والحجري: «هذا».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «الموضع».

٤. في «د»: «وما يظن».

٥. في «ج، ص»: «لتأخره».

٦. في «ج، ص»: «و الحاجز».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «ذكرها».

٨. تقدم في ص ٣٠٦ - ٣٠٨.

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «كيف كان يكون».

هارون^١ تقتضي قيامه بما يقوم به الأئمة، بل من حيث ثبتت بدليل الآية التي تلونها، والإجماع الذي ذكرناه^٢؛ من كون هارون خليفة لأخيه موسى، و نائباً عنه في سياسة قومه والقيام بأمرهم. وليس يجوز أن يكون خليفة له إلا فيما ثبت^٣ له بالاستخلاف، وكان له التصرف فيه من أجله. وهذا هو العرف المعقول في الاستخلاف. وفي ثبوت هذه الجملة ما يقتضي كون هارون خليفة لأخيه في هذه الأمور، وأن يده إنما تثبت عليها في حال حياته لِمكان استخلافه. وإذا كنا قد بينّا أنه^٤ لو بقي بعده لوجب أن تستمر^٥ حاله في هذه الولاية، وأن نغيرها وانتقالها عنه يقتضي ما يمنع ثبوته^٦ منه^٧، فقد تم ما قصدناه. ولم نجعل^٨ لأمير المؤمنين عليه السلام منزلة لم يعلم^٩ ثبوتها لهارون من موسى عليه السلام على ما ظن، ولم يبق في كلامه شبهة تتعلق^{١٠} بها نفس أحد^{١١}.

[بيان زوال أثر الاستخلاف على فرض تأثير النبوة في القيام بشؤون الإمامة]

على أنه ابتدأ كلامه في الفصل بما ليس بصحيح؛ وذلك أنه جعل الاستخلاف مؤثراً وإن انضم إلى النبوة المقتضية لما تضمنه، وقال: «ليس

١. في «ب»: «كانت النبوة لهارون».

٢. تقدّم في ص ٣٠٦ - ٣٠٨.

٣. في «ب»: «إلا فيما ثبت». وفي المطبوع: «إلا ما ثبت».

٤. في «د» والمطبوع والحجري: «أنه».

٥. هكذا في «د»، وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن يستمر».

٦. هكذا في «ج، ص، ف»، وفي سائر النسخ والمطبوع: «ثبوته». والأصح: «ما تمنع نبوته».

٧. وهو التنفير الذي تقدّم ذكره في ص ٢٥٢ - ٢٥٥.

٨. في «د، ص»: «و لم يجعل».

٩. في «ب»: «لم نعلم».

١٠. في «ج، ص» والحجري: «يتعلق».

١١. في «ب، د»: «أحد».

يَمْنَعُ^١ أَنْ يَكُونَ لِلْحَكَمِ الْوَاحِدِ سَبَبَانِ وَعِلَّتَانِ». وهذا ظاهر الفساد؛ لأن الاستخلاف وإن كان متى لم يكن^٣ نبوة مؤثراً، فإنه لا تأثير له مع النبوة على وجه من الوجوه، ووجوده كعدمه؛ لأن فائدة الاستخلاف هي حصول ولاية للمستخلف يجب به و يصح فيها تصرف المستخلف بال عزل و التبديل و رفع اليد، فكيف يكون على هذا من له لِمَكَانِ النبوة القيام بأمر من الأمور - سواء كان ما يقوم به الأئمة أو غيره من حقوق النبوة - خليفة لغيره في ذلك الأمر و متصرفاً فيه لِمَكَانِ استخلافه؟ و كما أن الاستخلاف لا تأثير له إذا طرأ على أمر توجبه^٤ النبوة، كذلك لو تقدم فائز ثم طرأت عليه النبوة - واقتضت التصرف في موجب لِمَكَانِها - لزال^٥ تأثيره، و ارتفع حكمه. و كما أن في الأحكام ما له سببان و عِلَّتَانِ - كما ذكر - كذلك في الأسباب و العلل ما يكون مؤثراً إذا انفرد، و إذا انضم إلى ما هو أقوى منه بطل تأثيره. و هذه الجملة تُبَيِّنُ أَنَّ استخلاف موسى^٦ لأخيه لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ محمولاً على أمر و جَبَّ^٧ له التصرف فيه باستخلافه، و ثَبَّتَ^٨ يده عليه من قبله.

٦٧/٣

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

و بَعْدُ، فَإِنَّ وَجُودَ الشَّيْءِ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَهُ؛ فَلَوْ ثَبَّتَ أَنَّ مُوسَى

١. في «د»: «ليس يمنع».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «ظاهر فساد».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «+ بغير».

٤. في «ج، ص، ف»: «يوجبه».

٥. في «ج، ص، ف»: «أزالت». و في «ب»: «أزالته».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «أَنَّ استخلافه».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «يوجب».

٨. هكذا في «ج». و في «ف»: «و ثبتت». و في سائر النسخ و المطبوع: «و يُثَبَّت».

عليه السلام لو مات لكان الذي يخلفه هارون، لم يدل ذلك على وجوبه^١؛ بل كان لا يمتنع أن يكون مخيراً؛ إن شاء استخلفه، وإن شاء استخلف غيره، أو جمَعَ بين الكل، وإن شاء ترك^٢ الأمر شورى ليختار صالحو^٣ أصحابه من يقوم بالحدود والأحكام.

وإذا كان كل ذلك يجوز^٤ عندنا، فكيف يصح الاعتماد عليه في وجوب النص، على الوجه الذي يذهبون^٥ إليه؟ وإنما يوصف الاستخلاف بأنه منزلة متى وجب^٦ لسبب^٧، فأما إذا وقع بالاختيار - على وجه كان يجوز أن لا يحصل، ويحصل خلافه - فلا يكاد يقال: إنه «منزلة»، فكيف^٨ يدخل ما جرى هذا المجرى تحت الخبر؟ وكل ذلك يقوي أن المراد بالخبر ما ذكرناه^٩.

[عدم توقف الاستدلال بحديث المنزلة على الإمامة، على كون الاستخلاف واجباً أو

مخيراً فيه]

يقال له: هذا كلام من هو ساهٍ عما نحن معه فيه^{١٠}؛ لأن كلامنا إنما هو في أن

١. من قوله: «فلو ثبت أن موسى...» إلى هنا ساقط من المغني.

٢. في المغني: «أو جعل» بدل «وإن شاء ترك».

٣. في «ب، ج، ص، ف» - «صالحو».

٤. هكذا في «ب» والمغني. وفي «ص»: «تجوزاً». وفي سائر النسخ والمطبوع: «مجوزاً».

٥. هكذا في «ب، ج، ص، ف» والمغني. وفي «د» والمطبوع: «تذهبون».

٦. هكذا في المغني. وفي النسخ والمطبوع: «وجبت».

٧. في «ج»: «بسبب».

٨. في «ج، ص، ف» والمغني: «وكيف».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٨٠.

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «فيه معه» بدل «معه فيه».

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَصَّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْخِلَافَةِ بَعْدَهُ، وَجَعَلَ الْإِمَامَةَ فِيهِ وَلَهُ، دُونَ غَيْرِهِ، وَأَنَّ هَذِهِ مَنْزِلَةٌ لَهُ^١ مِنْهُ؛ كَمَا أَنَّ هَارُونَ لَوْ بَقِيَ بَعْدَ أَخِيهِ مُوسَى لَكَانَ خَلِيفَتَهُ بَعْدَهُ.

فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي أَنَّ النَّصَّ بِالْإِمَامَةِ حَصَلَ عَلَى جِهَةِ الْوَجُوبِ، وَ أَنَّهُ مِمَّا كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ خِلَافُهُ، وَ هَلْ كَانَ^٢ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي ذَلِكَ مُخَيَّرًا أَوْ غَيْرَ مُخَيَّرٍ؟ فَهُوَ غَيْرُ مَا نَحْنُ فِيهِ الْآنَ، وَ غَيْرُ مَا شَرَعْتَ فِي حِكَايَةِ أُدْلَةٍ أَصْحَابِنَا عَلَيْهِ؛ وَ الْكَلَامُ فِيهِ كَلَامٌ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى^٣ كَالْمُنْفَصِلَةِ عَنِ النَّصِّ وَ إِثْبَاتِهِ.

٦٨/٣

وَ يَكْفِي أَصْحَابَنَا^٤ فِيمَا قَصَدُوهُ بِأَدِلَّتِهِمُ الَّتِي حَكَّيْتَهَا^٥ أَنْ يَثْبُتَ^٦ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْإِمَامَةُ وَ التَّصَرُّفُ فِي تَدْبِيرِ الْأُمَّةِ؛ فَبِذَلِكَ^٧ يَتِمُّ غَرَضُهُمُ الْمَقْصُودُ، وَ مَا سِوَاهُ - مِنْ وَجُوبِ ذَلِكَ أَوْ جَوَازِهِ - لَا تَشَاغُلُ^٨ لَهُمْ بِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

[بيان عدم وجوب الإمامة لشخص بعينه]

عَلَى أَنَا نَقُولُ لَهُ: نَحْنُ نُنْزِلُ خِلَافَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ

١. فِي «ب، ف»: «هذه منزلته». وَ لَمْ تَرِدْ كَلِمَةُ «لَهُ» فِي «ب، ج، ص، ف».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «كَانَ».

٣. وَ هِيَ أَنَّ النَّبِيَّةَ وَ الْإِمَامَةَ مُسْتَحَقَّةٌ بِعَمَلٍ أَوْ لَا؟ وَ سَوْفَ تَأْتِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِالتَّفْصِيلِ بَعْدَ قَلِيلٍ.

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَصْحَابَهُ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «حَكَّيْنَاهَا».

٦. فِي «ج، ف»: «أَنْ تَثْبُتَ».

٧. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «بِذَلِكَ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «لَا شَاغُلَ».

عليه و آله على أمته بعده^١ منزلة نبوة موسى^٢ من^٣ هارون عندك، و نقول فيها ما نقوله أنت في بُوتيهما و نبوة غيرهما من الأنبياء عليهم السلام؛ لأنك لا تقطع في النبوة على أن زيداً بعينه كلّفها على سبيل الوجوب، بل تجوز^٤ أن يتساوى اثنان أو جماعة في حسن أداء الشريعة و القيام بها^٥، و فيما يتعلّق بهم من مصلحة المكلفين، فيكلّف أحدهم النبوة^٦، و لا يكون ذلك واجباً^٧؛ لأن تكليف غيره ممن سواه كتكليفه. و هذا هو قولنا في الإمامة^٨ بعينه؛ لأننا لا نرى أن الإمامة مستحقة بعمل و لا النبوة، كما يرى ذلك بعض من تقدّم من أصحابنا^٩ رحمهم الله^{١٠}.

[عدم دلالة حديث المنزلة على نظرية الإمامة بكل تفاصيلها]

فإن قال: إنّما أردت بما ذكرته أن الخبر لو سلّم لخصومي أنه دالّ على النصّ بالإمامة، لكان غير دالّ^{١١} من الوجه الذي تذهبون إليه في وجوب الإمامة لمن^{١٢}

١. في «ب، ج، ص، ف»: - «بعده».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «مع».

٣. في «ج، ص، ف»: «يجوز».

٤. هكذا في «ب، ج، ص، ف». و في سائر النسخ و المطبوع: «في حسن القيام بأداء الشرائع».

٥. هكذا في «ب، ج، ص، ف». و في سائر النسخ و المطبوع: «فتكلّف النبوة أحدهم».

٦. هكذا في النسخ. و في المطبوع: «و لا يكون ذلك إلّا واجباً».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «في الأئمة».

٨. ذهب المصنّف رحمه الله إلى أن النبوة و الإمامة لا تكونان بالاستحقاق، بل بالتفضّل من الله تعالى. و قد يرجع هذا الرأي إلى إنكاره للعوالم المتقدمة على عالمنا مثل عالم الذرّ. بينما ذهب بعض الإمامية إلى أن النبوة و الإمامة تكونان بالاستحقاق. راجع: أوائل المقالات، ص ٦٣ - ٦٤؛ الشافعي، ج ٢، ص ٢٠٠ و ما بعدها؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١١٣.

٩. في «ب، ج، ص، ف»: - «رحمهم الله».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «غير ذلك».

١١. في «ب، ج، ص، ف»: «فيمن».

يَحْصُلُ لَهُ عَلَى وَجْهِ لَا يَجُوزُ سِوَاهُ.

قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَذَهَبَنَا بِخِلَافِ ذَلِكَ^١، وَهُوَ مَذَهَبُ أَكْثَرِ الطَّائِفَةِ وَالْمُحَقِّقِينَ مِنْهَا^٢، وَلَنَا فِيهِ تَفْصِيلٌ سَنَذْكُرُهُ^٣. وَهَبَ أَنَّ الْكَلَامَ تَوَجَّهَ إِلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ، أَوْ أَنَّ الْجَمَاعَةَ تَذَهَبُ إِلَيْهِ^٤، كَيْفَ يَكُونُ وَاقِعًا مَوْقِعَهُ؟ وَمَنْ هَذَا الَّذِي ضَمَّنَ لَكَ^٥ وَتَكْفَّلَ بِأَنَّهُ يَدُلُّ بِهَذَا الْخَبَرِ الْمَخْصُوصِ عَلَى جَمِيعِ مَذَاهِبِهِ فِي الْإِمَامَةِ، حَتَّى يَلْزَمَهُ - مِنْ حَيْثُ ذَهَبَ فِي الْإِمَامَةِ إِلَى مَا ذَكَرْتَ - أَنْ يَسْتَفِيدَ ذَلِكَ بِالْخَبَرِ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ دَالًّا عَلَيْهِ؟

وَلِمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْمَذَهَبِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ^٦ أَنْ يَقُولَ: أَنَا وَإِنْ اعْتَقَدْتُ فِي وَجُوبِ الْإِمَامَةِ مَا حَكَيْتَهُ، فَلِي عَلَيْهِ دَلَالَةٌ غَيْرُ هَذَا الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا أُسْتَدِلُّ بِالْخَبَرِ عَلَى النَّصِّ بِالْإِمَامَةِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّهُ الْإِمَامُ بَعْدَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَمَا سِوَى ذَلِكَ - مِنْ وَجُوبِ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ أَوْ جَوَازِهَا - الطَّرِيقُ إِلَيْهِ غَيْرُ الْخَبَرِ. وَلَوْ لَزِمَنِي هَذَا لَلَزِمْتُكَ مِثْلَهُ، إِذَا قِيلَ لَكَ^٧: «إِنَّكَ^٨ إِذَا كُنْتَ تَعْتَقِدُ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى قَادِرٌ لِنَفْسِهِ^٩، فَصِحَّةُ الْفِعْلِ مِنْهُ لَيْسَ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ بِهَذِهِ^{١٠} الصِّفَةِ عَلَى مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ،

٦٩/٣

١. وَهُوَ عَدَمُ وَجُوبِ الْإِمَامَةِ لِشَخْصٍ بَعِينِهِ، وَأَنَّ الْإِمَامَةَ غَيْرُ مُسْتَحَقَّةٍ، وَقد تَقَدَّمَ ذَلِكَ آنْفَاءً.

٢. فِي «د»: «أَكْثَرُ الطَّائِفَةِ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ فِيهَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «أَكْثَرُ الطَّائِفَةِ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهَا».

٣. لَعَلَّهُ يُبَشِّرُ إِلَى مَا سَوْفَ يَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ مِنْ نَفْيِ وَجُودِ مَنْ يَسَاوِي الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَيَّامٍ وَلَا يَتِمُّهُمَا، فَرَاجِعْ.

٤. الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَعْنِي بِذَلِكَ جَمَاعَةَ الْإِمَامِيَّةِ وَجُمْهُورَهُمْ.

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «ذَلِكَ».

٦. وَهُوَ وَجُوبُ الْإِمَامَةِ لِشَخْصٍ بَعِينِهِ بِالِاسْتِحْقَاقِ.

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «لَكَ».

٨. فِي «د»: «إِنَّكَ».

٩. فِي «ب»: «قِيمَ بِنَفْسِهِ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَى هَذِهِ».

و أَكْثَرُ مَا تَدُلُّ^١ صِحَّةُ الْفِعْلِ عَلَى كَوْنِهِ قَادِرًا؛ فَأَمَّا الْوَجْهَ الَّذِي كَانَ قَادِرًا مِنْهُ،
و^٢ أَنَّهُ النَّفْسُ دُونَ الْمَعْنَى^٣، فَغَيْرُ مُسْتَفَادٍ مِنَ صِحَّةِ الْفِعْلِ^٤ وَ جُعِلَ ذَلِكَ قَدْحًا
فِي مَذْهَبِكَ وَ طَرِيقَتِكَ، مَا كَانَ يُمَكِّنُكَ أَنْ تَعْتَمِدَ إِلَّا عَلَى مَا اعْتَمَدَنَاهُ بِعَيْنِهِ^٥،
و تَبَيَّنَ أَنَّ صِحَّةَ الْفِعْلِ دَلَالَةُ إِثْبَاتِهِ قَادِرًا، وَ الطَّرِيقُ إِلَى اسْتِنَادِ هَذِهِ الصِّفَةِ إِلَى
النَّفْسِ أَوْ الْمَعْنَى غَيْرُ هَذَا، وَ أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمَذْهَبُ
يَشْمَلُ^٦ الْأَمْرَيْنِ - أَعْنِي كَوْنَهُ قَادِرًا، وَ أَنَّهُ كَذَلِكَ لِلنَّفْسِ - أَنْ يُعْلَمَا بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ مِنْ^٧
طَرِيقٍ وَاحِدٍ.

[نفي وجود من يساوي الرسول ﷺ و أمير المؤمنين (ع) في أيام ولايتهما]

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ مَذْهَبُكُمْ فِي النُّبُوَّةِ وَ الْإِمَامَةِ مَا شَرَحْتُمُوهُ، وَ رَغِبْتُمْ عَنْ قَوْلِ مَنْ
ذَهَبَ فِيهِمَا^٨ إِلَى الْإِسْتِحْقَاقِ، أَفَتُجَوِّزُونَ أَنْ يَكُونَ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَ آلِهِ وَ زَمَانِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ^٩ يُسَاوِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْقِيَامِ بِمَا
أُسْنَدَ إِلَيْهِ، حَتَّى لَوْ عُدِلَ بِالْأَمْرِ إِلَيْهِ لَقَامَ بِهِ^{١٠} هَذَا الْمَقَامَ بِعَيْنِهِ؟
قُلْنَا: قَدْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا، وَ إِنَّمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ لِلدَّلِيلِ مَنَعٌ^{١١} مِنْهُ، لَا مِنْ حَيْثُ

١. في «ب، د» و المطبوع: «يدل».

٢. في «ج، ص»: «و به».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «المعاني».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «بعينه».

٥. في «ب، د» و المطبوع: «يشتمل».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «و من».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «فيها».

٨. في «ج، ص، ف»: «أمير». و في «ب»: «أمر» بدل «من».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «به».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «يمنع».

الاستحقاق، ولا لأن^١ تساوي صفة من يصلح لهذه الأمور - فيكون تكليف هذا كتكليف ذلك - لا يصح. والذي نقوله: إنه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله من يساويه في شرائط النبوة، ولا كان في زمان إمامة^٢ أمير المؤمنين عليه السلام من يساويه في جميع شرائط الإمامة، وإن جاز أن يكون قبل إمامته من يساويه في ذلك في أيام الرسول صلى الله عليه وآله.

و الوجه في المنع مما ذكرناه: أنه لو جاز ما منعنا منه من الأمرين، لوجب في ذلك المساوي للرسول أو الإمام أحد الأمرين: إما أن يكون رعية لمن هو مساو له، أو خارجاً عن رعيته ومستثنى به عليه^٣.

وليس يجوز أن يكون رعية لمن يساويه، كما لا يجوز أن يكون رعية لمن يفضلُه، وقبح أحد الأمرين قبح الآخر. وهذا قد مضى فيما تقدّم من الكلام عند دلائلنا على أن إمامة المفضل لا تجوز^٤.

وليس يجوز أن يكون خارجاً عن رعيته؛ لأننا قد علمنا أن النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله بعث إلى سائر المكلفين، وأنه لا أحد منهم إلا وتجب^٥ طاعته عليه والتصرف على أمره ونهيه، وكذلك نعلم^٦ أن إمامة أمير المؤمنين عليه السلام عامة لسائر المكلفين، وأن أحداً منهم لا يخرج عنها^٧؛ لأن كل من أوجبها بعد

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «لأن».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: - «إمامة».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «ويستنبه».

٤. تقدّم في ج ٢، ص ٢٧٢ وما بعدها.

٥. في «ب، د، ص، ف» والحجري: «ويجب».

٦. في «ب، ص»: «يعلم».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «منها».

الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^١ أَوْجَبَهَا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَالإِجْمَاعُ يَمْنَعُ مِنْ^٢ تَخْصِيصِهَا بَعْدَ ثُبُوتِهَا.

فبهذا عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَزْمَانِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ^٣ مَنْ يُسَاوِيهِمَا، لَا مِنْ الْوُجُوهِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا^٤ غَيْرُنَا.

[بيان الفرق بين الاستخلاف في حياة الرسول ﷺ، و بعد وفاته]

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا^٥ كَانَتْ خِلَافَةُ هَارُونَ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَيَاتِهِ إِنَّمَا ثَبَّتَ بِاخْتِيَارِهِ - لِأَنْكُمْ لَا تَوْجِبُونَ فِيمَا جَرَى^٦ هَذَا الْمَجْرَى مِنَ الْإِسْتِخْلَافِ أَنْ^٧ يَكُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يُنْصُّ عَلَى أُمَرَاءِ الْإِمَامِ وَحُكَّامِهِ وَقُضَاتِهِ وَجَمِيعِ خُلَفَائِهِ - وَكَانَ اسْتِمْرَارُهَا إِلَى بَعْدِ الْوَفَاةِ إِنَّمَا وَجَبَ أَيْضاً مِنْ حَيْثُ ثَبَّتَ^٨ لَهُ فِي الْحَيَاةِ، وَلَمْ يَجُزْ لَهُ صَرْفُهُ عَنْهَا، فَهُوَ عَائِدٌ فِي الْمَعْنَى إِلَى أَمْرٍ غَيْرٍ وَاجِبٍ، بَلْ تَابِعٍ لِلِاخْتِيَارِ؛ فَيَجِبُ أَنْ تَقُولُوا^٩ فِي إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَتَجْعَلُوهَا^{١٠} رَاجِعَةً إِلَى

١. في «ب، ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٢. في «ج، ص، ف»: «عن».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: - «عليهما السلام».

٤. في «ب»: «اعتمد بها».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «إذا».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «يجري».

٧. في المطبوع والحجري: «لمن».

٨. في «ج، ص، ف»: «يثبت».

٩. في «ب، ص»: «أن يقولوا».

١٠. في «ب، ص»: «و يجعلوها».

اختيار الرسول؛ لأنها مُشَبَّهَةٌ^١ بها و محمولةٌ عليها، و مذهبكم يُخَالِفُ ذلك.
 قلنا: أليس قد بينّا فيما تقدّم أنه لا مُعْتَبَرٌ^٢ في بابِ حَمَلِ مَنَازِلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى
 مَنَازِلِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى بِالْأَسْبَابِ وَالْعِلَلِ وَالْجِهَاتِ، و أَنَّ التَّشْبِيهَ وَقَعَ بَيْنَ الْمَنَازِلِ
 وَ ثُبُوتِهَا^٣، لَا يَبِينُ جِهَاتِهَا، وَ أَشْبَعْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ؟^٤ فَكَيْفَ يَلْزَمُنَا مَا ظَنَنْتَهُ؟
 وَ إِنَّمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ اسْتِخْلَافُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي حَيَاتِهِ مَوْقُوفاً عَلَى
 اخْتِيَارِهِ، وَ اسْتِخْلَافُهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ بِنَصِّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ خَلِيفَتَهُ فِي حَيَاتِهِ لَا يَجِبُ
 أَنْ يَكُونَ مَعْصُوماً وَ لَا حُجَّةً، وَ خَلِيفَتُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ^٥ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ كَذَلِكَ؛ فَالْنَصُّ
 عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبٌ.

٧١/٣

[بيان عموم وصف الاستخلاف بأنه منزلة، سواء كان الاستخلاف واجباً أو اختياريّاً]
 فأما قولُ صاحبِ الكتاب: «إِنَّ الاستِخْلَافَ إِنَّمَا يوصَفُ بِأَنَّهُ مَنَزِلَةٌ مَتَى وَجَبَ
 لِسَبَبٍ^٦؛ فَأَمَّا إِذَا وَقَعَ بِالْاِخْتِيَارِ عَلَى وَجْهِ كَأَن يَجُوزُ أَنْ لَا يَحْصُلَ [و يَحْصُلَ
 خِلَافُهُ]، فَلَا يَكَادُ يُقَالُ: إِنَّهُ مَنَزِلَةٌ».
 فَإِنَّهُ^٧ كَثِيرًا مَا يَدْعِي فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِمَا لَا يَزِيدُ فِيهِ عَلَى الدَّعْوَى، وَ يَتَحَجَّرُ
 فِي قَصْرِهَا عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ وَ لَا شُبْهَةٍ. وَ هَذَا يُشْبِهُ مَا ذَكَرَهُ مُتَقَدِّمًا

١. في «د»: «مُشَبَّهَةٌ».

٢. في «ب»: «لا يعتبر».

٣. في «د» والمطبوع: «أو ثبوتها».

٤. تقدّم في ص ٢٨٤ - ٢٨٨.

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «بعد وفاته».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «بسبب».

٧. في «ج، ص»: «فإن».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «في».

مِنْ أَنَّ الْمَنْزِلَةَ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِمَعْنَى الْمَحَلِّ وَالْمَوْقِعِ^١ مِنَ الْقَلْبِ، دُونَ مَا يَرْجَعُ إِلَى الْوِلَايَاتِ.^٢

و قد بَيَّنَّا بَطْلَانَ مَا ظَنَّنْهُ^٣ بِمَا يُبَيِّنُ^٤ أَيْضاً بَطْلَانَ دَعَوَاهِ هَذِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: «فُلَانٌ بِمَنْزِلَةِ فُلَانٍ»، وَ «قَدْ أُنْزِلْتُ زَيْداً مَنْزِلَةَ^٥ عَمْرٍو» فِي الْأُمُورِ وَالْوِلَايَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، كَنَحْوِ الْوَكَالَةِ، وَالْوَصِيَّةِ، وَ التَّفْضُّلِ بِالْعَطِيَّةِ، وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا سَبَبَ يَوْجِبُهُ؛ فَكَيْفَ يَدَّعِي^٦ أَنَّ اللَّفْظَ يَخْتَصُّ بِمَا لَهُ سَبَبٌ وَجُوبٍ، وَ الْعُرْفُ يَشْهَدُ بِاسْتِعْمَالِهَا فِي الْكُلِّ؟

وَ فِيمَا قَدْ أَوْرَدْنَاهُ كِفَايَةً فِي فَسَادِ جَمِيعِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ.

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «و الموضع».

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٣٤ - ٣٣٦.

٣. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٣٩ - ٣٤٠.

٤. فِي «ب، ص»: «بِمَا يُبَيِّن».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «بِمَنْزِلَةِ».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «كَيْفَ يَدُلُّ عَلَى».

[الدليل العاشر]

[استخلافُ الرسول ﷺ عليّاً عليه السلام على المدينة^١]

قال صاحبُ الكتاب:

دليلٌ لهم آخر:

و رُبَّما اسْتَدَلُّوا باستخلافِهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا إِياه]^٢ بَعْدَ الْغَيْبَةِ^٣ عَلَى
الْمَدِينَةِ وَ نَصَّه عَلَى مَنْ يَخْلُفُهُ^٤، عَلَى وَجوبِ الاستخلافِ وَ النصِّ بَعْدَ
الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ أَقْوَى فِي ذَلِكَ مِنَ الْغَيْبَةِ، وَ لِأَنَّ الْغَرَضَ طَلُبُ
الصَّلاحِ، وَ الْمَوْتُ بِذَلِكَ أَوْلَى مِنْ حَالِ الْغَيْبَةِ.

ثُمَّ قَالَ:

وَ هَذَا إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ لَوْ^٥ تَبَّتْ لَهُمْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَخْلَفَ، وَ كَانَ
لَا بُدَّ مِنْ^٦ أَنْ يَسْتَخْلَفَ، فَيُقَاسُ حَالُ الْمَوْتِ عَلَيْهِ. فَأَمَّا إِذَا قُلْنَا:

١. سوف ينفي المصنّف رحمه الله دلالة هذا الدليل على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

٢. ما بين المعقوفين من المغني.

٣. في المغني: - «بعد الغيبة».

٤. في المغني: - «و نصّه على من يخلفه».

٥. في المغني: «إن».

٦. في المطبوع و الحجري: - «من».

إِنَّهُ كَانَ يَجُوزُ أَنْ لَا يَسْتَخْلَفَ، وَإِنَّمَا اسْتَخْلَفَ^١ بِاخْتِيَارِهِ، وَ^٢ عَلَى وَجْهِ الاسْتِظْهَارِ، لَا عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ؛ فَيَجُوزُ^٣ أَنْ يَكُونَ الْمَوْتُ بِمَنْزِلَتِهِ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ عِنْدَ الْغَيْبَةِ يَجِبُ أَنْ يَسْتَخْلَفَ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ بَعْدَ الْمَوْتِ؟ فَإِنْ قَالَ: لِأَنَّ الْمَوْتَ أَوْكَدُّ مِنَ الْغَيْبَةِ.

قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ [ذَلِكَ]^٤ لَوْ ثَبَّتَ أَنَّهُ اسْتَخْلَفَ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُقِيمًا. فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ، فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ الْمَوْتَ أَوْكَدُّ فِي ذَلِكَ، وَ قَدْ كَانَ يَجُوزُ مِنْ جِهَةِ الْمَصْلَحَةِ أَنْ يُفَارِقَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ؟^٥

[نفي دلالة الاستخلاف على المدينة، على النص على أمير المؤمنين (ع)]

يُقَالُ لَهُ: مِنَ الْعَجَبِ إِيرَادُكَ مَا حَكَيْتَهُ عَلَى أَنَّهُ اسْتَدْلَالٌ لَنَا عَلَى النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعِينِهِ، وَإِدْخَالُكَ ذَلِكَ فِي جُمْلَةِ الْأَدِلَّةِ الَّتِي نَعْتَمِدُهَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَ مَا نَظُنُّ أَنَّ أَحَدًا - يَسْتَعْمِلُ مَعَنَا بَعْضَ حُسْنِ الظَّنِّ^٦ - يَتَّهَمُنَا بِمِثْلِ هَذَا، وَ يَظُنُّ أَنَّا نَسْتَدِلُّ^٧ عَلَى الشَّيْءِ بِمَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِهِ عَلَى وَجْهِ!

١. في «ب، ج، ص، ف»: «يستخلف».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «و».

٣. في المغني: «فيجب».

٤. ما بين المعقوفين من المغني.

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٨١.

٦. في «ب»: «و ما يظنُّ أنَّ أحدًا يستعمل معنى بعض من حسن الظن».

٧. في «ج، ص»: «و يُبْطَلُ أَنْ يُسْتَدَلَّ».

و ما نَسُكُ في أن لَيْسَ^١ سَبَبُ إِبْرَادِكَ هذا^٢ إِلَّا لِأَنْ تَقُولَ مَا قُلْتَهُ فِي آخِرِ كَلَامِكَ: «وَأَيُّ تَعَلُّقٍ لِدَلِّكَ بِالنَّصِّ عَلَى فُلَانٍ، وَ لَيْسَ ذَلِكَ بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى النَّصِّ عَلَى وَاحِدٍ بِأَوَّلِي مِنْ [أَنْ يَدُلَّ عَلَى] غَيْرِهِ؟»^٣

هذا^٤، مع قولِكَ في أَوَّلِ الْفَصْلِ: «وَرُبَّمَا اسْتَدَلُّوا بِكَذَا وَ كَذَا عَلَى وَجوبِ الاستخلافِ وَ النَّصِّ». وَ هذا القولُ يَقْتَضِي أَنْ لَا تَقُولَ مَا قُلْتَهُ فِي آخِرِ الْفَصْلِ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَحْكْ عَنَّا الاستدلالَ^٥ عَلَى مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ مُعَيَّنٍ، فَتَعَجَّبَ مِنَ الطَّرِيقَةِ. وَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَلَا مَعْنَى لِإِبْرَادِكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ حُكِّيتْ عَلَى أَنَّهَا طَرِيقَةٌ فِي وَجوبِ النَّصِّ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ، وَ لَا هُوَ فِي حِكَايَةِ الْأَدِلَّةِ عَلَيْهِ. وَ إِنْ حُكِّيتْ عَلَى أَنَّهَا طَرِيقَةٌ فِي النَّصِّ^٦ عَلَى إِنْسَانٍ بَعَيْنِهِ، فَلَا أَحَدٌ يَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى ذَلِكَ، وَ نَفْسُ تَرْتِيبِهِ لَهَا وَ حِكَايَتُهُ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْمَعْنَى.

[دلالة استخلاف الرسول ﷺ في حال غيبته في حياته، على وجوب النص بعد وفاته]

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: قَدْ اسْتَدَلَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلَى وَجوبِ النَّصِّ^٧ بَعْدَ الْوَفَاةِ، وَ هِيَ طَرِيقَةٌ قَرِيبَةٌ^٨ يُمَكِّنُ أَنْ تُعْتَمَدَ وَ تُنْصَرَ؛ وَ الْوَجْهُ فِي نُصْرَتِهَا: أَنَّنَا إِذَا

٧٣/٣

١. في «ب، د، ص، ف»: - «ليس».

٢. في «ج، ص، ف»: «لهذا». وَ في «ب»: «بهذا».

٣. في «ج، ص، ف»: «بأولي منه على غيره». وَ تمام الكلام في المغني هكذا: «و بعد، فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى النَّصِّ عَلَى وَاحِدٍ بِأَوَّلِي مِنْ أَنْ يَدُلَّ عَلَى غَيْرِهِ، وَ لَا يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَتَعَلَّقُوا بِذَلِكَ فِي وَجوبِ النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ» عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي ص ٣٧١.

٤. في «د» وَ المطبوع: «و هذا».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «لأنك لم تخل بالاستدلال».

٦. من قوله: «على الجملة، فليس هذا موضعه...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، ج، ص، ف».

٧. أَي وَجوبِ أَصْلِ النَّصِّ، لَا النَّصِّ عَلَى إِنْسَانٍ مُعَيَّنٍ؛ فَهُوَ قَدْ نَفَى صَحَّةَ ذَلِكَ قَبْلَ قَلِيلٍ.

٨. في «ج، ص، ف»: «قوية».

رأيناه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^١ يَسْتَخْلِفُ فِي أَحْوَالِ الْغَيْبَةِ عَلَى الاستمرارِ و مع اختلاف الأحوال، دَلَّنَا ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَا فَعَلَهُ إِلَّا لِسَبَبٍ^٢ يَقْتَضِيهِ؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِغَيْرِ^٣ سَبَبٍ و مِمَّا مِنْهُ بُدُّ و عَنْهُ غِنَى، لَمْ تَسْتَمِرَّ الْأَحْوَالُ بِهِ، وَ لَجَازَ^٥ أَنْ يَفْعَلَ تَارَةً وَ لَا يَفْعَلَ أُخْرَى، كَسَائِرِ الْأُمُورِ الَّتِي كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَفْعَلُهَا مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَ جَوِبَ. و إِذَا اسْتَقَرَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ - وَ تَأَمَّلْنَا^٦ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضِيًا لِذَلِكَ وَ كَالسَبَبِ^٧ فِيهِ، فَلَمْ نَجِدْهُ إِلَّا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَعَ الْغَيْبَةِ لَا يُمَكِّنُهُ مِنْ^٨ سِيَاسَةِ الْأُمَّةِ وَ تَدْبِيرِهِمْ وَ الْقِيَامِ بِأُمُورِهِمْ مَا كَانَ يُمَكِّنُهُ مَعَ الْحُضُورِ - وَ جَبَّ أَنْ يَسَاوَى حَالَ الْغَيْبَةِ وَ حَالَ الْمَوْتِ فِي وَجُوبِ الاستخلافِ؛ بَلْ كَانَ لِحَالِ الْمَوْتِ الْمَزِيَّةُ الظَّاهِرَةُ فِي عِلَّةِ الاستخلافِ^٩ وَ سَبَبِهِ؛ لِأَنَّ مَعَ الْغَيْبَةِ فِي أَحْوَالِ الْحَيَاةِ قَدْ يُمَكِّنُ مِنْ تَدْبِيرِ الْأُمَّةِ وَ مُرَاعَاةِ أُمُورِهِمْ مَا لَا يُمَكِّنُهُ^{١٠} عَلَى وَجْهِ بَعْدِ الْوَفَاةِ.

و فِي صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ سُقُوطُ لِمَا^{١١} اعْتَرَضَ بِهِ، وَ بُطْلَانُ لَقَوْلِهِ أَيْضًا: «و قَدْ كَانَ يَجُوزُ مِنْ جِهَةِ الْمَصْلَحَةِ أَنْ يُفَارِقَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ»؛ لَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَام»، وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

٢. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «بِسَبَب».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِغَيْر».

٤. فِي «ج، ص»: «عَنْهُ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «لَجَاز».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «و بَانَ لَنَا».

٧. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «وَ كَانَ لِسَبَب».

٨. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «عَنْ».

٩. قَوْلُهُ: «بَلْ كَانَ لِحَالِ الْمَوْتِ الْمَزِيَّةُ الظَّاهِرَةُ فِي عِلَّةِ الاستخلافِ» سَاقِطٌ مِنْ «ب، ج، ص، ف».

١٠. فِي «ب، ج، ص، ف»: «مَا لَا يُمْكِن».

١١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «مَا».

ذَكَرَ وَجْهَ الاستِخلافِ^١ فِي الْعَيْبَةِ فِي أَحْوَالِ الْحَيَاةِ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا تُسَاوِي فِيهِ أَحْوَالُ الْوَفَاةِ أَحْوَالَ الْحَيَاةِ، وَ تَزِيدُ^٢ تَأْكُذًا، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُفَارِقَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْآخَرَ مِنْ جِهَةِ الْمَصْلَحَةِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ فِي حَالِ الْعَيْبَةِ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ جَمَاعَةً، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٣ يَسْتَخْلِفُ عَلَى الْبُلْدَانِ^٤ الَّتِي هُوَ غَائِبٌ عَنْهَا^٥ جَمَاعَةً، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى وَاحِدٍ. فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الْمَوْتَ إِذَا كَانَ آكِدًا^٦ مِنَ الْعَيْبَةِ، فَكَانَ يَجِبُ^٧ أَنْ يَسْتَخْلِفَ عَلَى كُلِّ بَلَدٍ وَاحِدًا، إِذَا كَانَ يَجُوزُ ذَلِكَ^٨. فَإِنْ قَالَ: «نَعَمْ» لَزِمَهُ النَّصُّ عَلَى أُمَّةٍ. وَإِنْ قَالَ: «لَا يَجِبُ ذَلِكَ» فَقَدْ نَقَضَ مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ.

٧٤/٣

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ الْعَيْبَةِ كَانَ يَسْتَخْلِفُ جَمَاعَةً كُلَّ مَرَّةٍ غَيْرَ الَّتِي يَسْتَخْلِفُ فِي غَيْرِهَا، وَذَلِكَ^٩ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَقْعَلُ ذَلِكَ بِاخْتِيَارٍ وَاجْتِهَادٍ، لَا عَنْ نَصٍّ. فَإِنْ كَانَ عَنْدهُمْ أَنَّ الْمَوْتَ كَالْعَيْبَةِ، فَيَجِبُ أَنْ

١. فِي «ب، ج، ف»: «فِي ذَلِكَ الْإِسْتِخْلَافِ» بَدَلَ «فِي ذِكْرِ وَجْهِ الْإِسْتِخْلَافِ».

٢. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَيَزِيدُ».

٣. فِي بَعْضِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ». وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

٤. هَكَذَا فِي «د» وَالْمَغْنِي. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «عَلَى الْمَكَانِ وَالْبُلْدَانِ».

٥. فِي الْمَغْنِي: «الَّتِي كَانَ غَائِبًا عَنْهَا».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَوْكِدَ». وَ فِي الْمَغْنِي: «إِذَا كَانَ الْمَوْتُ أَبْلَغَ».

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فَبَأَنْ يَجِبُ». وَ فِي الْمَغْنِي: «فَيَجِبُ».

٨. هَكَذَا فِي «ب، ج، ص، ف» وَالْمَغْنِي. وَ فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ: «كَانَ يَجُوزُ ذَلِكَ أَوْ لَا؟» بَدَلَ «إِذَا كَانَ يَجُوزُ ذَلِكَ».

٩. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فَذَلِكَ».

يَكُونُ الْإِمَامُ بَعْدَهُ ثَابِتَ الْإِمَامَةِ بِاخْتِيَارٍ وَاجْتِهَادٍ، لَا عَنْ نَصٍّ^١.
وَبَعْدُ، فَكَمَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَخْلَفَ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ، فَقَدْ ثَبَتَ فِي
أَمْرَائِهِ أَنَّهُمْ اسْتَخْلَفُوا فِي حَالِ الْغَيْبَةِ وَبَعْدَ الْمَوْتِ؛ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَدُلَّ
ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ الْمُخْتَصَّ بِإِقَامَةِ الْإِمَامِ، بَلْ قَدْ يَجُوزُ لغيرِهِ أَنْ يَشْرَكَ فِيهِ؛
وَذَلِكَ^٢ يُصَحِّحُ مَا نَقُولُهُ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى النَّصِّ^٣ عَلَى وَاحِدٍ بِأُولَى^٤ مِنْ أَنْ
يَدُلَّ عَلَى غَيْرِهِ، فَلَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَتَعَلَّقُوا بِذَلِكَ فِي وَجوبِ النَّصِّ عَلَى
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَقد بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: «إِذَا^٥
ثَبَتَ النَّصُّ فَلَا قَوْلَ إِلَّا مَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْجَمْعَ
الْعَظِيمَ قَدْ قَالُوا بِالنَّصِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَبَيَّنَّا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ^٦.

[بيان الفرق بين أصل الاستخلاف وبين عدد المستخلفين في الوجوب و عدمه]
يُقَالُ لَهُ: أَمَّا الْمَدِينَةُ، الَّتِي تَضُمَّنُ الدَّلِيلَ ذِكْرَهَا بَعَيْنِهَا، فَلَمْ يَسْتَخْلَفِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ^٧ عَلَيْهَا عِنْدَ غَيْبَتِهِ عَنْهَا إِلَّا الْوَاحِدَ.
وَبَعْدُ، فَإِنَّ الْمُتَبَغَّى بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ مِنَ الاسْتِدْلَالِ وَجوبُ الاستخلافِ، لَا كَيْفِيَّتُهُ

١. من قوله: «فإن كان عندهم أن الموت...» إلى هنا ساقط من المغني.

٢. في «ج، ص»: «فذلك».

٣. في المغني: - «على النص».

٤. في المغني: «أولى».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «لما».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٨١ - ١٨٢.

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «عليه السلام»، وهكذا في الموارد الآتية.

و لا عَدَدُ الْمُسْتَخْلَفِينَ، و قد ثَبَّتَ وجوبُ الاستخلافِ بما رَتَّبناه مِنَ الكلامِ^١،
و لَيْسَ يَجْرِي عَدَدُ الْمُسْتَخْلَفِينَ مَجْرَى الاستخلافِ عَلَى الجُمْلَةِ فِي الوجوبِ؛
أَلَا تَرَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الغَيْبَةِ قَدْ كَانَ يَسْتَخْلِفُ عَلَى الْبُلْدَانِ الْوَاحِدَ تَارَةً،
و الْجَمَاعَةَ أُخْرَى، وَ يَخْتَلِفُ فِعْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ^٢ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ
المَصْلَحَةِ، وَ لَمْ يَخْتَلِفْ فِعْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الاستخلافِ الْمُطْلَقِ؟
فَأَوْجَبْنَا مَا لَمْ يَخْتَلِفِ الْحَالُ فِيهِ^٣ مِنْ مُطْلَقِ الاستخلافِ، وَ لَمْ نَوْجِبْ مَا اخْتَلَفَ
مِنْ عَدَدِ الْمُسْتَخْلَفِينَ؛ فَلَمْ يَلْزَمْ عَلَيَّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ يَنْصُصَ عَلَيَّ أَمِيرُ كُلِّ بَلَدٍ^٤
بَعْدَ وَفَاتِهِ.

٧٥/٣

عَلَيَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي أَحْوَالِ حَيَاتِهِ قَدْ كَانَ يُؤَلِّي الْأَمِيرَ الْكُورَةَ^٥
وَ يَجْعَلُ إِلَيْهِ الاستخلافَ فِي أَطْرَافِهَا وَ بُلْدَانِهَا، فَكَذَلِكَ^٦ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَنْصُصَ عَلَيَّ
إِمَامَةٌ وَاحِدٌ بَعْدَهُ^٧، وَ يَجْعَلُ إِلَيْهِ الاستخلافَ عَلَى الْأَمْصَارِ وَ الْبُلْدَانِ.

[نفي دلالة تبديل الخلفاء على عدم النص]

فَأَمَّا تَبْدِيلُهُ الْخُلَفَاءَ وَ أَنَّ^٨ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِرَأْيِهِ وَ اجْتِهَادِهِ لَا

١. تَقَدَّمَ أَنْفَاءً فِي ص ٣٦٨ - ٣٧٠.

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فِي الاستخلاف».

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فِيهِ الْحَال».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «عَلَيَّ أَمْرُ كُلِّ بَلَدَةٍ».

٥. فِي «ج، ص»: «بِكُورَةٍ». وَ الْكُورَةُ: الْمَدِينَةُ، وَ الصُّقْعُ (أَيِ النَّاحِيَةِ). وَ الْمَرَادُ هُنَا الثَّانِي. رَاجِعْ:

لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٥، ص ١٥٦ (كُور)؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ٩٨٩ (صُقْع).

٦. فِي «ج، ص»: «وَ كَذَلِكَ».

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «- بَعْدَهُ».

٨. فِي «ب، ج، ص»: «فَإِنَّ».

عن نص؛ فليس يُعلم^١ من أي وجه يدل ما^٢ ذكره على ما ظنّه؟ و ليس في إبدال الخلفاء ما يقتضي أن استخلافهم صادر عن رأي واجتهاد، كما أنه ليس في إبدال الشرائع بغيرها ما يدل على ذلك. و ليس يمتنع أن تختلف^٣ المصلحة، فيختلف المستخلفون و إن كانوا منصوباً عليهم.

و لو كان الأمر على ما ظنّه و ادّعاه، لم يكن فيه علينا حجة؛ لأن من استدل بهذه الطريقة من أصحابنا، لم يرجع إليها في أكثر من أن النص واجب من الرسول صلى الله عليه و آله؛ فأمّا كونه مفعولاً بأمر الله تعالى أو باختيار واجتهاد، فالمرجع فيه إلى غير ذلك.

[نفي دلالة استخلاف الأمراء لغيرهم، على مشاركتهم للرسول ﷺ في إقامة الإمام]

فأمّا تعلّقه باستخلاف أمرائه، و توصّله إلى أن يكون غيره مشاركاً له^٤ في إقامة الإمام فباطل؛ لأن أمراءه إنّما ساع لهم الاستخلاف من حيث جعل عليه السلام ذلك إليهم، و استخلفهم فيه كما استخلفهم على التصرف في الأعمال؛ فالأصل هو^٥ استخلافه عليهم، و عروض ذلك أن يستخلف صلى الله عليه و آله بعده رئيساً يُشير إليه بعينه، و يفوض إليه الاستخلاف، فأمّا أن يجعل عروضه الإهمال و التعويل على اختيار الأمة فهو بعيد منه جداً.

١. في «ج، ص، ف»: «فليس نعلم».

٢. في المطبوع و الحجري: «بما».

٣. في «ج، د، ص» و الحجري: «أن يختلف».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «أن يكون غير مشارك له».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «هو».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «عليه السلام».

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا النَّصَّ عَلَى صِفَةِ الْمُخْتَارِينَ يَجْرِي مَجْرَى النَّصِّ عَلَى عَيْنِ الْأَمِيرِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، وَاخْتِيَارَ مَنْ نَصَّ عَلَى صِفَتِهِ^٢ لِمَنْ^٣ يَخْتَارُونَهُ يَجْرِي مَجْرَى اسْتِخْلَافِ الْأَمِيرِ مَنْ يَسْتَخْلِفُهُ.

وَذَلِكَ أَنَّا لَمْ نَجِدْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤، مَعَ اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَتَغْيِيرِهَا، نَصَّ فِي حَيَاتِهِ عَلَى صِفَةٍ مَنْ اسْتَخْلَفَهُ عَلَى الْبُلْدَانِ دُونَ عَيْنِهِ، وَلَمْ نَرَلَهُ^٥ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي حَيَاتِهِ إِلَّا خَلِيفَةً نَصَّ عَلَى اسْتَخْلَافِهِ، أَوْ نَصَّ عَلَى عَيْنِ مُسْتَخْلَفِهِ؛ فَيَجِبُ - إِذَا كَانَتْ الْحَالُ^٦ الدَّاعِيَةُ إِلَى ذَلِكَ بَعْدَ الْوَفَاةِ أَكَّدَ - أَنْ يُحْكَمَ بِأَنَّ الْأَمْرَ جَرَى عَلَى مَا كَانَ جَارِيًا عَلَيْهِ فِي الْحَيَاةِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَبَعْدُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى النَّصِّ عَلَى وَاحِدٍ بِأَوَّلَى مِنْ [أَنْ يَدُلَّ عَلَى] غَيْرِهِ» فَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِنَا فِي هَذَا الْمَعْنَى مَا فِيهِ كِفَايَةٌ^٧.

١. فِي «ب، د»: «غَيْر».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «عَلَى صِفَةٍ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ». وَفِي «ب، ج، ص»: «لَمْ».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَام» فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

٥. فِي «ب، د»: «وَلَمْ يُولَّهُ».

٦. فِي «ب»: «الْحَالَةُ».

٧. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٥٨ - ٣٥٩.

[الدليل الحادي عشر]

[حديث: «أَنْتَ أَخِي، وَوَصِيِّي، وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي، وَقَاضِي دِينِي»]

قال صاحبُ الكتاب:

دليلُ لهم آخَرُ: واحتَجَّوا بما رَوَوْا عنه^١ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ
لَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢: «أَنْتَ أَخِي، وَوَصِيِّي، وَخَلِيفَتِي مِنْ
بَعْدِي، وَقَاضِي دِينِي»^٣ قالوا: وَ لَيْسَ^٤ فِي تَفْوِضِ الْأَمْرِ إِلَيْهِ دَلَالَةٌ^٥
أَوْ كُذٌّ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: «أَنْتَ وَصِيِّي» لَكَفَى، وَ لَوْ
اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: «خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي» لَكَفَى، وَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ: «قَاضِي

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «بِمَا رَوَى عَنْهُ».

٢. فِي الْمَغْنِيِّ: «عَلَيْهِمَا السَّلَام» بِدَلِّ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» وَ «عَلَيْهِ السَّلَام».

٣. الْخِصَالُ، ج ٢، ص ٤١٥، ح ٥؛ عِيُونُ أَخْبَارِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، ج ٢، ص ٦، الْبَاب ٣٠، ح ١٣،
وَ ص ١٠، ح ٢٣؛ الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٥١٧، الْمَجْلِسُ ١٨، ح ١١٣١ / ٣٨؛ الْاِحْتِجَاجُ، ج ١،
ص ٧٨؛ تَارِيخُ الطَّبْرِیِّ، ج ٢، ص ٣٢١؛ تَهْذِيبُ الْأَثَارِ، ص ٦٢، ح ١٢٧؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٢،
ص ٦٣؛ كَنْزُ الْعَمَالِ، ج ١٣، ص ١١٤، ح ٣٦٣٧١؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٢، ص ٤٩ - ٥٠،
الرَّقْم ٤٩٣٣؛ يَنْابِيعُ الْمَوْدَّةِ، ج ٢، ص ٢٨٩، ح ٨٢٥، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

٤. فِي «ب»: «أَوْ لَيْسَ». وَ فِي «د»: «فَلَيْسَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَفَلَيْسَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ لَهُ».

دِينِي»؛ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ النَّائِبُ عَنْهُ الْقَائِمُ مَقَامَهُ^١.
 قالوا: وقد رُوِيَ: «و قاضي دِينِي» بِكَسْرِ الدالِ، وَ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ
 الْإِمَامُ بَعْدَهُ بِأَقْوَى مِمَّا يَدُلُّ^٢ مَا تَقَدَّمَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ أَبَانَ بِذَلِكَ أَنَّهُ الَّذِي يَقُومُ
 بِأَدَاءِ شَرِيعَتِهِ بَعْدَهُ. وَ كُلُّ ذَلِكَ يُبَيِّنُ مَا قُلْنَاهُ^٣.

ثُمَّ قَالَ:

وَ اعْلَمْ أَنَّ عِنْدَ شُيُوخِنَا هَذَا الْخَبْرُ يَجْرِي مَجْرَى أَخْبَارِ الْآحَادِ،
 وَ الْأَلْفَاظُ الْمَذْكُورَةُ فِيهِ مُخْتَلِفَةٌ؛ ففِيهَا^٤ مَا هُوَ أَظْهَرُ مِنْ بَعْضٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ:
 «أَنْتَ وَصِيِّي» أَظْهَرُ مِنْ غَيْرِهِ، وَ مَعَ تَسْلِيمِ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ^٥ قَدْ تَكَلَّمُوا عَلَيْهِ؛
 فَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَنْتَ أَخِي» فَسَدَّكَ^٦ الْقَوْلُ فِيهِ فِي بَابِ^٧ حَدِيثِ الْمَوَاحَاةِ^٨.
 وَ أَمَّا^٩ قَوْلُهُ: «أَنْتَ وَصِيِّي» فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ إِلَّا مَا يَخْتَصُّ
 الْمُوصِي مِنَ الْأَحْوَالِ، دُونَ^{١٠} مَا يَتَعَلَّقُ بِالذِّينِ وَ الشَّرْعِ^{١١}.

١. من قوله: «قالوا: وليس في تفويض الأمر إليه...» إلى هنا ساقط من المغني، و بدله فيه: «لأنه لا يكون كذلك إلا و هو الذي يقوم عند القيام مقامه».
٢. في «ب، ج، ص، ف»: «ما يدل».
٣. في المغني: - «وكل ذلك يبين ما قلناه».
٤. هكذا في النسخ، و في المطبوع و المغني: + «أن».
٥. في المغني: «ففي بعضها».
٦. هكذا في المغني، و في المطبوع: «أنهم». و في النسخ: - «فإنهم».
٧. في «ب»: «فذكر».
٨. في «ب، ج، ص، ف»: - «باب».
٩. من قوله: «فأما قوله: أنت أخي...» إلى هنا ساقط من المغني.
١٠. في «ب»: «فأما».
١١. في «ب»: + «بعض».
١٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٨٢.

ثُمَّ أَطْنَبَ فِي ذَلِكَ بِمَا جُمِلَتْهُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَهَا مَعْنَى الْإِمَامَةِ^١، إِلَى أَنْ قَالَ:

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَقَاضِي دِينِي» فَهُوَ بَعْضُ مَا تَنَاوَلَتْهُ^٢ الْوَصِيَّةُ، فَإِذَا كَانَتْ لَا تَدُلُّ عَلَى الْإِمَامَةِ^٣ فَبِأَنَّ لَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَوَّلَى^٤. وَإِنَّمَا الشُّبْهَةُ فِي الْوَصِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ، فَأَمَّا إِذَا خُصَّتْ^٥ بِأَمْرِ مَخْصُوصٍ فَلَا شُبْهَةَ فِيهَا. فَأَمَّا مَنْ رَوَى ذَلِكَ بِكَسْرِ الدَّالِ فَقَدْ أَبْعَدَ^٦ مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّ^٧ الْمَشْهُورَ مَا قَدَّمَاهُ.

وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا أَبُو هَاشِمٍ: إِنَّ هَذَا اللَّفْظَ مُضْطَرِبٌ؛ لِأَنَّ^٨ الْقَضَاءَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الدِّينِ، فَأَمَّا فِي أَدَاءِ الشَّرَائِعِ^٩ وَالدِّينِ فَلَا يُسْتَعْمَلُ؛ فَإِذَا أُرِيدَ بِهِ مَعْنَى الْإِخْبَارِ قَالُوا: قَضَيْنَا^{١٠} إِلَيْهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ^{١١}﴾. فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١٢} أَرَادَ

١. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٨٢، السطر ١٦ إلى ص ١٨٤، السطر ٢.

٢. في «ج، ف»: «تناوله». وفي «ب»: «يتناوله».

٣. من قوله: «فَأَمَّا قَوْلُهُ» وَقَاضِي دِينِي... إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

٤. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَبِأَنَّ لَا تَقْتَضِي مَا يَتَّبِعُهَا أَوَّلَى».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف» وَالْمَغْنِيِّ: «اِخْتَصَّتْ».

٦. فِي «ب»: «بَعْدَ».

٧. فِي «ج»: «مَنْ أَنْ».

٨. فِي «ب»: «بِأَنَّ».

٩. فِي «ج، ف» وَالْمَغْنِيِّ: «الشَّرْع».

١٠. فِي «ج، ص»: «قَضَيْتَ».

١١. الْإِسْرَاءُ (١٧): ٤.

١٢. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِيُّ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

ذَلِكَ لَقَالَ: «القاضي ديني إلى أُمّتي» و لا يَجُوزُ في هذا المَوْضِعِ أَنْ يُحَدِّثَ ذِكْرُ «إِلَى»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُخْتَارٍ^١.
فهذا الوجه أيضاً يُضَعِّفُ الخبرَ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ.
ثُمَّ قَالَ:

و قَالَ - يَعْنِي أَبَا هَاشِمٍ -: إِنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ إِنْ كَانَ أَنَّهُ يُؤَدِّي^٢ عَنْهُ^٣ مَا تَحَمَّلَهُ مِنَ الشَّرَائِعِ غَيْرَ مَا لَمْ يَتَحَمَّلْهُ مِنَ الشَّرَائِعِ^٤، فَحُكْمُ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ حُكْمُهُ؛ فَكَيْفَ يَدُلُّ عَلَى الْإِمَامَةِ؟^٥

ثُمَّ اتَّبَعَ ذَلِكَ بِكَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى لَا طَائِلَ فِي حِكَايَتِهِ^٦، إِلَى أَنْ قَالَ:
وَأَمَّا قَوْلُهُ: «و خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي»^٧ فَغَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَ الْمَعْرُوفُ:
«و خَلِيفَتِي»^٨ فِي أَهْلِي». وَ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِمَامَةِ، بَلْ تَخْصِيصُهُ

٧٩/٣

١. في المغني: «بمجاز».

٢. في المغني: «أنه كان يؤدي». وفي «د» و الحجري: «إن كان يؤدي».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «عني».

٤. في «د» و الحجري و المغني: - «غير ما لم يتحمّله من الشرائع».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٨٤.

٦. راجع: المغني، ج ٢٠، ص ١٨٤، السطر ١٣ إلى ص ١٨٥، السطر ٤.

٧. الأمالي للصدوق، ص ٣٥٤، المجلس ٤٧، ح ٩/٣٢٤، و ص ٤٦٤، المجلس ٦٠، ح ١٠/٦٢٠؛

معاني الأخبار، ص ٢٠٤، ح ١؛ الإرشاد للمفيد، ج ١، ص ٧ و ٥٠؛ الأمالي للطوسي،

ص ٤٢٥، المجلس ١٥، ح ٩/٥٢٩؛ شرح الأخبار للقاضي النعمان، ج ١، ص ١٢١، ح ٤٨؛

الاحتجاج، ج ١، ص ٢٨٩؛ العنماية للجاحظ، ص ٣٠٣. و في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام

لابن عقدة، ص ١٣٥: «أنت وصيّي و أبو ولدي و زوج ابنتي و خليفتي على أُمّتي في حياتي و

بعد موتي». و في بشارة المصطفى، ص ٤٩: «أنت أخي و وصيّي و خليفتي على أُمّتي في حياتي

و بعد مماتي».

٨. في «ب»: «و المعروف هو: خليفتي».

بِالْأَهْلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١ أَنْ يَقُومَ بِأَحْوَالِهِمُ الَّتِي كَانَتْ^٢
 يَقُومُ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٣.
 وَبَعْدُ، فَلَوْ كَانَ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ حَقًّا لَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَدَّعِي بِهِ النَّصَّ،
 وَلَا يَسْتَجِيزُ تَرْكَ ذِكْرِهِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ، عَلَى مَا
 قَدَّمْنَا الْقَوْلَ فِيهِ. وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَا ثَبَتَ مِنْ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرَ^٤
 يَقْتَضِي صَرَفَ مَا ظَاهَرَهُ الْإِمَامَةُ عَنْ ظَاهِرِهِ، فَبِأَن يَجِبَ لِأَجْلِ ذَلِكَ
 إِبْطَالُ التَّعَلُّقِ بِالْمُحْتَمِلِ مِنَ الْقَوْلِ أَوَّلَى^٥.

[بيان تواتر حديث: «خليفتي من بعدي»]

يُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ الَّذِي يَتَضَمَّنُ ذِكْرَ الْأَسْتَخْلَافِ قَدْ تَوَاتَرَ
 النُّقْلُ بِهِ، وَوَرَدَ مَوْرِدَ الْحُجَّةِ، وَأَنَّهُ أَحَدُ الْأَفَاطِ النَّصِّ الَّذِي يُلَقَّبُهُ أَصْحَابُنَا بِـ
 «الْجَلِيِّ»^٦. وَلَا مُعْتَبَرٌ^٧ بِقَوْلِ شُيُوخِهِمْ^٨ وَاعْتِقَادِهِمْ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى
 الْأَحَادِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَنَدًا^٩ إِلَى حُجَّةٍ لَمْ يَكُنْ قَادِحًا. وَهَذَا الْخَبَرُ مِمَّا

١. في «ب، ج، د، ف» والحجري: - «عليه السلام».

٢. في «ب، ج، ص، ف» - «كان».

٣. في المغني: - «النبي صَلَّى الله عليه وآله». وفي «ب» والمطبوع: «يقوم بها النبي صَلَّى الله عليه وآله بعده».

٤. في المغني: + «من قبل».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «و عمر» بدل «ثم عمر».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٨٥.

٧. تقدم في ج ٢، ص ٣١٣.

٨. في «ص»: «لا يعتبر».

٩. في «ج، ص، ف»: «شيوخه».

١٠. في «د»: «مسنداً».

قد^١ رواه العامة والخاصة، ولم يتفرّد^٢ به الشيعة؛ غير أننا لا ندفع أن يكون تواتر النقل به، ووروده مورد الحجة وما يقتضي العلم، مما يختص طرق الشيعة.

[بيان اللفظ الدال على الإمامة من بين ألفاظ الحديث الذي نقله القاضي]

والمُعْتَمَد من لفظ هذا الخبر في الدلالة على النص بالإمامة على لفظ «الاستخلاف»، دون باقي الألفاظ من «وصية» وغيرها؛ فلا معنى لتشاغله بالكلام على أن الوصية تختص في العرف بأمر مخصوص لا تعلق للإمامة بها؛ فذلك مُسَلَّم لا خلاف فيه، وكذلك «قضاء الدين».

فأما الرواية بكسر الدال فما نعرفها^٣، وهي إذا كانت معروفة صحيحة دالة على معنى الإمامة والاستخلاف؛ لأن أحد أقسام ما يحتمله لفظ^٤ «القضاء» الحكم، ولهذا سُمِّيَ الحاكم قاضياً، وإذا أُضيف ذلك إلى الدين فكأنه صَلَّى اللهُ عليه وآله^٥ قَالَ: «أنت حاكم ديني»، والحاكم في دينه بعده لا يكون إلا الإمام أو مَنْ يجري مجراه من ولاته.

٨٠/٣

فأما قول أبي هاشم: «إن الكلام يحتاج إلى زيادة، وأنه كان يجب أن يقول: القاضي ديني إلى أمتي»، فهذا إنما كان^٦ يجب لو أراد بلفظ القضاء الإخبار؛

١. في «ج، ص» - «قد».

٢. في «ج، ص، ف» - «لم يتفرّد».

٣. في «ب» - «فلا نعرفها».

٤. في «ب، ج، ف» - «لفظة».

٥. في «ب، ج، ص» - «فإذا».

٦. في «ب، ج، ص، ف» - «عليه السلام».

٧. في «ب، ج، ص، ف» - «كان».

لأنّ لفظة «إلى» إنّما يُحتاج إليها من^١ هذا الوجه، فأما إذا أُريدَ بالقضاءِ الحكمُ فذلك غير واجب.

فأما ادّعاؤه أنّ «خليفتي من بعدي» غير معروف، وأنّ المعروف «خليفتي في أهلي»، فما فيهما إلّا معروف ظاهر في الرواية، وليس في ثبوت قوله: «خليفتي في أهلي» نفي لقوله في حالٍ أخرى: «أنت^٢ خليفتي من بعدي».

و من عادة صاحب الكتاب أن يُصعّف كلّ ما يُحسّ فيه بمكان الحجّة، ولهذا قال في أوّل الفصل: «إنّ قوله: «أنت وصي» أظهر من سائر الألفاظ» من حيث كان هذا^٣ اللفظ أبعد من معنَى الإمامية من الجميع.

على أنّا لو صرنا إلى ما يُريدُ، و فرَضنا أنّ الخبر لم يرد إلّا بقوله: «أنت^٥ خليفتي في أهلي» لكان نصّاً في الإمامة^٦؛ لأنّ مَنْ يَخْلُفُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ هُوَ مَنْ يَقُومُ فِيمَنْ كَانَ خَلِيفَةً عَلَيْهِ بِمَا كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَقُومُ بِهِ، وَ يَجِبُ لَهُ مِنْ امْتِثَالِ أَمْرِهِ وَ فَرْضِ طَاعَتِهِ مَا وَجَبَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. وَ إِذَا ثَبَّتَ هَذَا الْمَعْنَى بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ - فَضْلاً عَنْ جَمَاعَةِ «الْأَهْلِ» - ثَبَّتَ^٨ لَهُ الْإِمَامَةَ؛ لأنّ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «في».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «أنت».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «هذا».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «ما يريدون».

٥. في «ب»: «أنت».

٦. هكذا في «ب». و في سائر النسخ و المطبوع: «بالإمامة».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «عليه السلام»، و هكذا في الموارد الآتية.

٨. في «ج»: «ثبت». و في «د، ص» و المطبوع: «ثبت».

مَنْ تَجِبَ^١ طاعته و الانتهاء إلى أمره و نهيه لا بُدَّ أن يَكُونَ إماماً أو والياً من قِبَلِ الإمام؛ لأنَّ^٢ حُكْمَ الأهلِ في تدبيرهم و القيامِ بأمورهم حُكْمُ غيرهم من الأُمّة؛ فَمَنْ وَجَبَ ذلكَ له عَلَى الأهلِ وَجَبَ له عَلَى الكُلِّ، و مَنْ لَمْ يَجِبْ له أَحَدُ الأمرينِ لَمْ يَجِبْ له الآخرُ.

و لَيْسَ له أن يَقُولَ: إِنَّمَا أَرَادَ بِالْخِلَافَةِ عَلَيْهِمَ مَعْنَى الوصِيَّةِ.

٨١/٣

و ذلكَ أنَّ الوصِيَّةَ^٣ قد تَقَدَّمَتْ في الكلامِ مُصَرِّحاً بها، فلا معنى لإدخالها تحتَ لفظِ آخَرَ عَلَى سَبِيلِ التَّكْرَارِ. و أيضاً فَإِنَّ ظاهِرَ لفظِ «الخَلِيفَةِ» في العُرْفِ: مَنْ قَامَ مَقَامَ المُسْتَخْلِفِ في جميعِ ما كَانَ إليه. و إِنَّمَا يَخْتَصُّ الاستخلافُ و الخِلَافَةُ^٥ في بَعْضِ الأحوالِ بإضافاتٍ تَدْخُلُ عَلَى الكلامِ، و إِلَّا فالإِطْلَاقُ^٦ في العُرْفِ يَقْتَضِي ما ذَكَرناه.

فأما قوله: «و لَوْ كَانَ ذلكَ حَقّاً، لَكَانَ عَلَيْهِ السَّلامُ يَذْكُرُهُ عِنْدَ الاختلافِ في الإمامة» فقد مَضَى فيما تَقَدَّمَ مِنْ كلامِنَا في هذا ما فيه كِفَايَةٌ، و بَيَّنَّا السَّبَبَ المانعَ مِنْ ذِكْرِ ذلكَ، و أَنَّهُ لا دَلَالَةَ في تَرْكِ ذِكْرِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ^٧.

فأما قوله في آخِرِ الفَصْلِ: «إِنَّ ثُبُوتَ إمامَةِ فُلانٍ و فُلانٍ يَقْتَضِي^٨ صَرْفَ ما ظاهِرُهُ

١. في «ج، د، ص، ف» و الحجري: «يجب».

٢. في المطبوع و الحجري: «و لأن».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «أنه».

٤. في «ص»: «بصراحتها».

٥. هكذا في «د». و في «ج، ص»: «في الخلافة». و في سائر النسخ و المطبوع: «بالخلافة».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «لذلك».

٧. تَقَدَّمَ في ج ٢، ص ٣٩١-٣٩٣.

٨. في المطبوع: «تقتضي».

الإمامة عن ظاهره، فبأن يَجِبَ ذلك في المُحْتَمَلِ أُولَى» فَقَدْ مَضَى أَيْضاً فِيمَا سَلَفَ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ وَأَمْثَالَهُ مِنَ أَلْفَاظِ النَّصِّ غَيْرُ مُحْتَمِلٍ، وَأَنَّ ظَوَاهِرَهَا وَحَقَائِقَهَا تَقْتَضِي النَّصَّ بِالْإِمَامَةِ^١. وَلَمْ يَثْبُتْ مَا ادَّعَاهُ مِنْ إِمَامَةٍ مَنْ ذَكَرَهُ عَلِيٌّ وَجْهٌ - فَضْلاً عَنْ ثُبُوتِهَا عَلَيَّ وَجْهٍ غَيْرِ مُحْتَمِلٍ - فَيُنْصَرَفُ لَذَلِكَ عَنْ ظَوَاهِرِ النُّصُوصِ؛ وَإِنَّمَا يُحِيلُ عَلَيَّ مَا يَأْتِي مِنْ كَلَامِهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَإِذَا بَلَّغْنَا إِلَيْهِ بَيِّنًا مَا فِيهِ، بَعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى^٢.

١. تقدّم في ص ٢٧ و ٦٩ و ١٥٩ و ٢٥٠.

٢. يأتي في ج ٤، ص ١٢٧ وما بعدها.

[الدليل الثاني عشر]

[حديث المؤاخاة]

قال صاحبُ الكتاب:

دليلٌ لهم آخر - ثُمَّ قَالَ -: و قد اسْتَدَلَّ الخَلْقُ منهم بِحَدِيثِ المؤاخاةِ،
و أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١ قَصَدَ إِلَى أَمْرِ زَائِدٍ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْأُخُوَّةُ فِي الدِّينِ؛
لأنَّهُ لو أَرَادَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخَصَّ بَعْضاً دُونَ بَعْضٍ بِأُخُوَّةٍ غَيْرِهِ. و إِذَا
صَحَّ أَنَّ الْمَقْصَدَ أَمْرُ زَائِدٍ، فَلَيْسَ إِلَّا إِبَانَةُ الاختصاصِ و التقاربِ بَيْنَ
مَنْ آخَى بَيْنَهُمَا؛ فَإِذَا آخَى بَيْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ و بَيْنَهُ^٢، فَقَدْ دَلَّ عَلَى
أَنَّهُ أَخَصَّ النَّاسِ بِهِ، و أَقْرَبَهُمْ إِلَيْهِ، و أَفْضَلَهُمْ بَعْدَهُ، و ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُ
أَوَّلَى بِالْإِمَامَةِ.

ثُمَّ قَالَ:

٨٢/٣

و هذا إِذَا سُلِّمَ فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ عَلَى^٣ أَنَّهُ أَقْرَبُهُمْ

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «و نفسه».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «- عَلَى».

إلى قلبه^١ وأحبّهم إليه، أو على جميع ذلك، فأما أن يدلّ على الإمامة فبعيد؛ لأنه^٢ ليس في ظاهر المواخاة ولا في معانيها ما يقتضي ذلك، ولو كانت المواخاة تقتضي هذا المعنى لكان^٣ عليه السلام^٤ من حيث آخى بين أبي بكرٍ وعمر أن يكون عمرُ خليفة^٥ من غير عهدٍ إليه، فلما طلبت الصحابة منه^٦ أن يعهد إلى غيره بطل هذا القول.

وقد قال شيخنا أبو هاشم: إنّما قصد عليه السلام بالمواخاة التألف^٧ والاستنابة^٨ والبعث^٩ على المعونة والمواساة؛ ولذلك لما آخى بين عبد الرحمن [بن عوف] و [بين] غير^{١٠} قال له: «هذا مالي، فخذ شطره» على ما روي في هذا الباب^{١١}. وقد كان المهاجرون في ابتداء الهجرة في شدة وضيق، فأراد عليه السلام بالمواخاة بين بعضهم وبين الأنصار طريقة المعونة؛ ولما كان أمير المؤمنين عليه السلام أقربهم إليه

١. في «ج، ف» والمغني: «أو».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «لأن».

٣. في «ج، ص، ف»: «ما يقتضي ذلك المعنى، وإلا لكان» بدل «ما يقتضي ذلك، ولو كانت المواخاة تقتضي هذا المعنى لكان».

٤. في «د» والمطبوع والحجري: «صلى الله عليه وآله»، وهكذا في الموارد الآتية.

٥. في «ب، د» والمطبوع والحجري: «خليفة».

٦. أي من أبي بكر.

٧. في المغني: «التأليف».

٨. في «ج، ص»: «والاستقامة». وفي المغني: «والاستقامة».

٩. في المغني: «والتقرب».

١٠. ما بين المعقوفين من المغني.

١١. أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٣١؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٩٣، الرقم ٣٨؛ دلائل النبوة

للبيهقي، ج ٦، ص ٢١٩.

في هذه الوجوه^١، آخى بينه وبين نفسه. وقد بينّا أنّ ما يدُلُّ على كونه أفضلَ منهم^٢ لا يدُلُّ على الإمامة؛ فإن^٣ دَلَّ الخبرُ على كونه أفضلَ منهم، لم يجب أن يكونَ هو الإمامَ [على ما قدّمناه]^٥.

[بيان دلالة بعض الأفعال و الأقوال على الإمامة]

يُقالُ له: قد بينّا في ابتداء كلامنا^٦ في النصّ^٧ أنّ النصّ من النبيّ صَلَّى اللهُ عليه و آله على ضربين: منه ما يدُلُّ بلفظه و صريحه على الإمامة، و منه ما يدُلُّ - فعلاً كان أو قولاً - عليها بضربٍ من الترتيب و التنزيل؛ و قلنا: إنّ كُلَّ أمرٍ وَقَعَ منه عليه السلام من قولٍ أو فعلٍ يدُلُّ على تَمييزِ أميرِ المؤمنين عليه السلام من الجماعة^٨، و اختصاصه من الرُتَبِ^٩ العاليةِ و المنازِلِ الساميةِ بما ليس لهم، فهو دالٌّ على النصّ بالإمامة؛ مِن حَيْثُ كَانَ دالًّا على عِظَمِ المَنْزِلَةِ و قُوَّةِ الفَضْلِ^{١٠}، و الإمامةُ هي أعلى مَنَازِلِ الدِّينِ بَعْدَ النُّبُوَّةِ؛ فَمَنْ كَانَ أَفْضَلَ في الدِّينِ، و أعْظَمَ قَدْرًا فيه^{١١}، و أثْبَتَ قَدَمًا^{١٢} في

٨٣/٣

١. في «ب، ج، ص، ف»: «في هذا الوجه».

٢. في المغني: «على أنّه أفضل».

٣. في «ب»: «إذا».

٤. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «على أنّه».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٨٥ - ١٨٦. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «فيما سلف» بدل «في ابتداء كلامنا».

٧. تقدّم في ج ٢، ص ٣١١ - ٣١٥.

٨. في المطبوع و الحجري: - «من الجماعة».

٩. في «ب»: «من المراتب».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «و قُوَّةُ فضله».

١١. في «ب، ج، ص، ف»: - «فيه».

١٢. في «ج، ص، ف»: «صدقاً».

مَنَازِلَه، فهو أولَى بها؛ و كَانَ مَنْ دُلَّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ حَالِهٖ ^١ قَدْ دُلَّ عَلَى إِمَامَتِهِ.
و يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ بَعْضَ الْمُلُوكِ لَوْ تَابَعَ بَيْنَ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ - طَوَّلَ عُمرَهُ وَوَلَايَتَهُ -
مَا تَدُلُّ ^٢ فِي بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَلَى فَضْلٍ شَدِيدٍ، وَ اخْتِصَاصٍ وَكِيدٍ، وَ قُرْبٍ مِنْهُ فِي
الْمَوَدَّةِ وَ النُّصْرَةِ وَ الْمُخَالَصَةِ ^٣، لَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ ذَوِي الْعَادَاتِ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ مُرْشَحاً
لَهُ لِأَعْلَى الْمَنَازِلِ ^٤ بَعْدَهُ، وَ كَالِدَالِ ^٥ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ لِأَفْضَلِ الرُّتَبِ. وَ رُبَّمَا كَانَتْ
دَلَالَةُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّ الْأَقْوَالَ يَدْخُلُهَا الْمَجَازُ الَّذِي لَا
يَدْخُلُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَوْ سُلِّمَ أَنَّ الْخَبَرَ يَدُلُّ عَلَى الْفَضْلِ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ ^٧ دَلَالَةٌ عَلَى الْإِمَامَةِ؛
لِأَنَّ الْأَفْضَلَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِمَاماً» فَهَذَا مِمَّا قَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَ دَلَّلْنَا عَلَى
أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْأَفْضَلَ، وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْضُولاً؛ فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى
إِعَادَةِ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي ذَلِكَ. ^٨

[دلالة المؤاخاة على التقارب في المنزلة]

فَأَمَّا ذِكْرُ الْمُوَاخَاةِ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ، وَ ظَنُّهُ أَنَّ ذَلِكَ يُوَجِّبُ أَنْ يَكُونَ عُمَرُ
خَلِيفَتَهُ ^٩ مِنْ غَيْرِ عَهْدٍ إِلَيْهِ، فَتَحْنُ نَقُولُ فِي الْمُوَاخَاةِ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ مِثْلَ

١. في المطبوع والحجري: «في حاله».

٢. في «ب، د» و المطبوع: «يدل» بدل «ما تدل».

٣. في «ب»: «المخالطة».

٤. في «د»: «مرشحاً لهؤلاء على المنازل». و في المطبوع: «مرشحاً له لهؤلاء على المنازل».

٥. في «ب، ف»: «+ له».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «فأما».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «فيه».

٨. تقدّم في ج ٢، ص ٢٧٢ و ما بعدها.

٩. في «ب»: «خليفة».

ما قلناه في المُواخَاةِ بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَبَيْنَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالمُواخَاةِ بَيْنَهُمَا تَدُلُّ عَلَى تَقَارُبِ مَنْزِلَتِهِمَا وَتَدَانِي أَحْوَالِهِمَا، وَأَنَّ مَا يَصْلُحُ لَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَصْلُحُ لَهُ الْآخَرُ، وَأَنَّ عُمَرَ حَقِيقٌ بِمَقَامِ أَبِي بَكْرٍ وَأَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ بِهِ؛ وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي أُثْبِتْنَاهُ فِي المُواخَاةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ.

[بيان تكرّر واقعة المُواخَاةِ، وَتعيين المُواخَاةِ الدالّةُ عَلَى الإمامةِ]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ المُواخَاةَ إِنَّمَا كَانَ الغَرَضُ فِيهَا^٢ طَرِيقَةَ المَعُونَةِ وَالمَوَاسَاةِ؛ لِلشَّدَةِ الَّتِي كَانَ المُهَاجِرُونَ فِيهَا مِنْ ابْتِدَاءِ الأَمْرِ» فَعَلَطَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ^٣ لَمْ نَسْتَدِلَّ بِهَذِهِ المُواخَاةِ عَلَى الفَضْلِ وَالتَّقَدُّمِ، بَلْ لَمْ يُوَاخِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي هَذِهِ المُواخَاةِ بَيْنَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَبَيْنَ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا^٤ أَخَى بَيْنَ كُلِّ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلٍ مِنَ المُهَاجِرِينَ؛^٥ لِّلْمَوَاسَاةِ وَالمَعُونَةِ، وَالتَّسَاهُفِ وَالتَّشَارُكِ^٦. وَهَذِهِ المُواخَاةُ نَسَخَتْ حُكْمَهَا آيَاتُ المَوَارِيثِ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ^٧ أَخًا لِعُمَرَ. وَالمُواخَاةُ الثَّانِيَةُ هِيَ الَّتِي اعْتَبَرْنَاهَا، وَاسْتَدَلَّلْنَا بِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَلَمْ يَكُنِ الغَرَضُ فِيهَا مَا ظَنَّنَاهُ مِنَ المَوَاسَاةِ وَالمَعُونَةِ.

[بيان دلالة المُواخَاةِ عَلَى الفضل وَالإمامةِ]

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ المُواخَاةَ كَانَتْ تَقْتَضِي تَفْضِيلًا وَتَعْظِيمًا - وَأَنَّهَا لَمْ

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «بَيْنَ». ٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «بِهَا».

٣. فِي «د»: «أَنَا».

٤. فِي «ب، ص، ف»: + «كَانَ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَخَى بَيْنَ كُلِّ رَجُلَيْنِ، أَحَدُهُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَالْآخَرُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَالْتَسَانَدُ».

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَبُو بَكْرٍ فِيهَا».

تَكُنْ عَلَى سَبِيلِ الْمَعُونَةِ وَالْمُؤَاوَاةِ^١ : تَظَاهُرُ^٢ الْخَبَرِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ فِي غَيْرِ مَقَامٍ بِقَوْلِهِ مُفْتَخِرًا مُتَبَجِّحًا^٣ : «أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَأَخُو رَسُولِهِ، لَا يَقُولُهَا
بَعْدِي إِلَّا كَذَّابٌ مُفْتَرٍ»^٤؛ فَلَوْلَا أَنَّ فِي الْأُخُوَّةِ تَفْضِيلًا وَتَعْظِيمًا^٥، لَمْ يَفْتَخَرْ عَلَيْهِ
السَّلَامُ بِهَا، وَلَا أُمْسِكَ عَنْ مُوَافَقَتِهِ^٦ عَلَى أَنَّهُ لَا مُفْتَخَرَ فِيهَا.

وَيَشْهَدُ أَيْضًا بِذَلِكَ، وَ^٧ أَنَّ هَذِهِ الْمُواخَاةَ ذَرِيعَةٌ قَوِيَّةٌ إِلَى الْإِمَامَةِ، وَ سَبَبٌ وَكِيدٌ

١. في المطبوع والحجري: «والمواخاة».

٢. في «ب، ج، ص»: «فظاهر».

٣. في «ب»: «- متبجحاً».

٤. ورد مع اختلاف يسير في مصادر الخاصة والعامة. راجع: المسترشد في إمامة علي بن أبي طالب
لمحمد بن جرير الطبري الإمامي، ص ٢٦٤، ح ٧٥؛ الخصال، ص ٤٠١، ح ١١٠؛ الفصول
المختارة، ص ١٣٩ و ١٦٨ و ٢٩٧؛ كنز الفوائد، ج ١، ص ٢٧٢؛ إعلام الوري، ج ١، ص ٣٦٠؛
المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ١٦؛ العمدة لابن البطريق، ص ٦٤، ح ٧٦، و ص ٢٢١،
ح ٣٥٠؛ الطوائف، ج ١، ص ٢٠، ح ١٢، و ص ٧٠، ح ٨١. المصنف لابن أبي شيبه، ج ١٢،
ص ٦٥، ح ١٢١٣٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٤، ح ١٢٠؛ السنه لابن أبي عاصم، ج ٢،
ص ٥٩٨؛ فضائل أحمد، ص ٧٨، ح ١١٧؛ الخصائص للنسائي، ص ٢٤، ح ٧؛ تاريخ الطبري، ج ٢،
ص ٢١٢؛ الأوائل لأبي هلال العسكري، ج ١، ص ١٩٤؛ المستدرک للحاكم، ج ٣، ص ١٣؛ ميزان
الاعتدال، ج ٣، ص ١٠١ و ١٠٢.

و قال الحموي في فرائد السمطين، ج ١، ص ٢٢٧، ح ١٧٧: عن أبي سليمان زيد بن وهب،
قال: سمعت علياً عليه السلام على المنبر وهو يقول: «أنا عبد الله وأخو رسوله، لم يقلها أحد
قبلي ولا يقولها أحد بعدي إلا كذاب أو مفتر». فقام إليه رجل، فقال: أقول كما يقول هذا.
فصُرب به الأرض، فجاءه قومه، فغشوه ثوباً، فقيل لهم: أكان هذا فيه قبل؟ قالوا: لا. وقال
المتقي الهندي في كنز العمال، ج ١٣، ص ١٢٩، ح ٣٦٤١٠: عن أبي يحيى، قال: سمعت علياً
يقول: «أنا عبد الله وأخو رسوله، لا يقولها أحد بعدي إلا كاذب». فقالها رجل، فأصابته جنة.

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «تفضيلاً عظيماً».

٦. هكذا في «ف». وفي المطبوع: «عن موافقة». وفي سائر النسخ: «عن موافقته».

٧. في «د»: «و».

في استحقاقها: أَنَّهُ يَوْمَ الشُّورَى لَمَّا عَدَّدَ فَضَائِلَهُ وَمَنَاقِبَهُ وَ ذَرَائِعَهُ إِلَى اسْتِحْقَاقِ
الإِمَامَةِ، قَالَ فِي جُمْلَةٍ ذَلِكَ: «أَفِيكُمْ أَحَدٌ أَخَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَيْنَهُ
وَ بَيْنَ نَفْسِهِ غَيْرِي؟»^١

٨٥/٣

وَ يَشْهَدُ أَيْضاً بِاقتضاءِ المؤاخاةِ الفضلَ الباهرَ وَ المَزِيَّةَ الظاهرةَ: مَا رَوَاهُ عِيسَى
بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ
عَلِيهِ السَّلَامُ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: سَأَلْتُ رَبِّي فَيْكَ خَمْساً،
فَمَنَعَنِي وَاحِدَةً وَ أَعْطَانِي أَرْبَعاً: سَأَلْتُهُ أَنْ يَجْمَعَ عَلَيْكَ أُمَّتِي، فَأُبْنِي. وَ أَعْطَانِي فَيْكَ:
أَنْتِ أَوَّلُ مَنْ تَنَشَّقُ^٢ عَنْهُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ أَنْتَ مَعِي، وَ مَعِيَ لَوَاءُ الْحَمْدِ وَ أَنْتَ
تَحْمِلُهُ بَيْنَ يَدَيَّ تَسُوقُ بِهِ الْأَوَّلِينَ وَ الْآخِرِينَ، وَ أَعْطَانِي أَنَّكَ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ
وَ أَنَّ بَيْتَكَ مُقَابِلُ بَيْتِي فِي الْجَنَّةِ، وَ أَعْطَانِي أَنَّكَ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَعْدِي»^٤.

وَ رَوَى حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ عَلِيّاً عَلَيْهِ
السَّلَامُ قَالَ عَلَى الْمِنْبَرِ بِالْكُوفَةِ^٥: «أَيُّهَا النَّاسُ^٦، إِنَّهُ كَانَتْ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى

١. الخصال، ج ٢، ص ٥٥٣، ح ٣١: الأُمَالِي لِلطُّوسِي، ص ٣٣٢ - ٣٣٣، المجلس ١٢، ح ٦٦٧/٧،
وَ ص ٥٥٤ - ٥٥٦، المجلس ٢٠، ح ١١٦٩/٥؛ الاحتجاج، ج ١، ص ١٣٤ - ١٤٥؛ المناقب
لِلخَوَارِزْمِيِّ، ص ٣٠١؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٠٩٨، الرقم ١٨٥٥؛ فَرَائِدُ السَّمَطِينَ، ج ١،
ص ٣١٤؛ زَيْنَبُ الْمَوَدَّةِ، ج ١، ص ٣٤٣؛ نَهْجُ الْحَقِّ، ص ٣٩١ - ٣٩٤.

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «يَنْشَقُّ».

٣. فِي «د»: «مَنْ».

٤. تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٥، ص ١٠٠، الرقم ٢٤٨٣؛ التَّدْوِينَ فِي أَخْبَارِ قُزْوِينَ، ج ٢، ص ١٢٦؛ كُنْزُ
الْعَمَالِ، ج ١١، ص ٦٢٥، ح ٣٣٠٤٧، مَعَ اخْتِلَافٍ.

٥. فِي «ب»: «فِي الْكُوفَةِ».

٦. فِي «د، ف» وَ الْمَطْبُوعُ وَ الْحَجَرِيُّ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ».

اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَشْرُ خِصَالٍ، لَهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ؛ قَالَ لِي^١:
يَا عَلِيُّ، أَنْتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَنْتَ أَقْرَبُ الْخَلْقِ مِنِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي
الْمَوْقِفِ بَيْنَ يَدَيِ الْجَبَّارِ، وَمَنْزِلُكَ فِي الْجَنَّةِ يُوَاجِهُ مَنْزِلِي كَمَا يَتَوَاجَهُ مَنْازِلُ
الْإِخْوَانِ فِي اللَّهِ، وَأَنْتَ الْوَارِثُ مِنِّي، وَأَنْتَ الْوَصِيُّ مِنِّي فِي عِدَاتِي وَأَمْرِي وَفِي
كُلِّ غَيْبَةٍ^٢ يَعْنِي بِذَلِكَ حِفْظَهُ فِي أَزْوَاجِهِ.

و رَوَى كَثِيرٌ بَنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جُمَيْعِ بْنِ عُمَيْرِ التِّيمِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ فِي
الْمَسْجِدِ^٣، فَسَأَلْتُهُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: هَذَا مَنْزِلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ وَهَذَا مَنْزِلُ عَلِيٍّ^٤، وَإِنْ شِئْتَ حَدَّثْتُكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: أَخِي رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ، حَتَّى بَقِيَ عَلِيٌّ وَحْدَهُ، فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ،
أَخَيْتَ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَمَنْ أَخِي؟» قَالَ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ أَخِي فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ؟» قَالَ: «بَلَى» قَالَ: «فَأَنْتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»^٥.

و كُلُّ هَذَا الَّذِي أوردناه - وإن كَانَ قَلِيلًا مِنْ كَثِيرٍ - صَرِيحٌ فِي دَلَالَةِ الْمُوَاخَاةِ
عَلَى الْفَضْلِ، وَبُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ ظَنَّ خِلَافَ ذَلِكَ.

١. في «د» و المطبوع و الحجري: - «لي».

٢. الأمالي للمفيد، ص ١٧٤، المجلس ٢٢، ح ٤؛ الأمالي للطوسي، ص ١٩٣ - ١٩٤، المجلس ٧،
ح ٣٢٩ / ٣١؛ كشف الغمة، ج ١، ص ٣٩١؛ إرشاد القلوب، ج ٢، ص ٢٥٥، مع اختلاف يسير.

٣. في «ب، ج، ص، ف» - «في المسجد».

٤. في «ب، ج، ص، ف» - «و هذا منزله».

٥. الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٣٦، ح ٣٧٢٠؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٦،
ح ٤٢٨٩؛ تذكرة الخواص، ص ٣١؛ الطرائف، ج ١، ص ٦٤.

[الدليل الثالث عشر و الرابع عشر]

[حَدِيثُ الرَّايَةِ، وَ حَدِيثُ الطَّائِرِ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

دَلِيلٌ لَهُمْ آخَرٌ^١:

و قد تَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ
و رسوله، وَ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَ رسوله»^٣.

و بما رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ^٤ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اللَّهُمَّ أَتْنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ؛
يَأْكُلُ^٥ مَعِيَ مِنْ هَذَا الطَّائِرِ»^٦.

١. في المغني: - «آخر».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ»، وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

٣. مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٣٣، ح ٢٢٨٧٢؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٠٩٦، ح ٢٨٤٧،
و ص ١٣٥٧، ح ٣٤٩٨ و ٣٤٩٩، و ج ٤، ص ١٥٤٢، ح ٣٨٧٢ و ٣٩٧٣؛ المعجم الكبير، ج ٧،
ص ٣١، ح ٦٢٨٧، و ص ٣٥، ح ٦٣٠٣، و ج ١٨، ص ٢٣٧ - ٢٣٨، ح ٥٩٤ و ٥٩٦ - ٥٩٨.

٤. في المغني: «و بقوله» بدل «و بما روي من قوله».

٥. هَكَذَا فِي «ب، ج، ص، ف» وَ الْمَغْنِي وَ أَكْثَرُ الْمَصَادِر. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوع: «لِيَأْكُل».

٦. الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٣٦، ح ٣٧٢١؛ المعجم الكبير، ج ١، ص ٢٥٣، ح ٧٣٠، و ج ٧،
ص ٨٢، ح ٦٤٣٧؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١٤٢، ح ٤٦٥١؛ مسند أبي يعلى، ج ٧،
ص ١٠٥، ح ٤٠٥٢؛ مسند البزار، ج ٩، ص ٢٨٧، ح ٣٨٤١.

قالوا: وإذا دلَّ ذلك^١ على أنه أفضل خلق الله تعالى بعده، وأحبهم إلى الله تعالى، فيجب أن يكون هو الإمام. ثم قال:

و هذا بعيد؛ لأنه إنما يمكن أن يتعلق به في أنه أفضل؛ فأما في النص على أنه إمام فغير جائز التعلق به^٢، إلا من حيث يقال: إن الإمامة واجبة للأفضل؛ وقد بينا^٣ أنها غير مستحقة بالفضل، وأنه^٤ لا يمتنع في المفضول أن يتولاها، أو فيمن^٥ يساويه غيره في الفضل. و سنبين القول في ذلك من بعد.

وقوله: «لأعطيت الراية غداً رجلاً يحب الله و رسوله» إنما يدل على أنه فاضل^٦، و لا يمتنع أن يكون غيره موازياً له في ذلك^٧؛ فالتعلق به في الإمامة و التفضيل يبعد. و لا يمكن أن يتعلق به من حيث يقتضي دفع الراية الإمامة؛ لأن ذلك لا يقتضيها، و لا يدل^٨ عليها، و قد كان عليه السلام يعطي الراية لمن^٩ يؤديه اجتهاده إليه في الوقت، و لمن يكون^{١٠}

١. في «ب، ج، ص، ف»: - «ذلك».

٢. في المغني: «أن يتعلق به».

٣. في المغني: «واجبة في الأفضل؛ و قد ثبت».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «فإنه».

٥. في المغني: «و فيمن».

٦. في «ب»: «أفضل».

٧. في المغني: - «في ذلك».

٨. من قوله: «من حيث يقتضي دفع الراية...» إلى هنا ساقط من المغني.

٩. في المغني: «من».

١٠. في المغني: «و لم يكن» بدل «و لمن يكون».

ذَلِكَ فِيهِ أَصْلَحَ، كَمَا كَانَ يَسْتَخْلِفُ وَيُؤَلِّي مَنْ هَذِهِ حَالُهُ^١.

[تقرير دلالة الحديثين على الإمامة]

يُقَالُ لَهُ: هَذَانِ الْخَبْرَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْتَهُمَا^٢ إِنَّمَا يَدُلَّانِ عِنْدَنَا عَلَى الْإِمَامَةِ، كَدَلَالَةِ حَدِيثِ^٣ الْمُوَاحَاةِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ دَلٌّ عَلَى التَّفْضِيلِ وَالتَّعْظِيمِ فَهُوَ دَلَالَةٌ عَلَى اسْتِحْقَاقِ أَعْلَى^٤ الرُّتَبِ وَالْمَنَازِلِ، وَأَنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ مَنْ كَانَ أَفْضَلَهُمْ وَأَحَقَّهُمْ بِأَعْلَى مَنَازِلِ التَّجْوِيلِ وَالتَّعْظِيمِ؛ وَقَدْ مَضَى طَرَفٌ مِنَ الْكَلَامِ فِي أَنَّ الْمَفْضُولَ لَا يَحْسُنُ إِمَامَتُهُ^٥، وَإِنْ وَرَدَ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ^٦ أَفْسَدَنَاهُ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى^٧.

٨٧/٣

[دلالة حديث الراية على أفضلية أمير المؤمنين (عليه السلام)]

فَأَمَّا^٨ ادِّعَاؤُهُ فِي قَوْلِهِ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا...» أَنَّهُ «إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَاضِلٌ^٩، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ مُوَازِيًا لَهُ فِي ذَلِكَ» فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ^{١٠} أَنْ يَكُونَ لَهُ مَرِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي ذَلِكَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَائِرِ الصَّحَابَةِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ صُورَةُ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٨٦ - ١٨٧.

٢. أي خبر الراية والطائر.

٣. في «ب، ج، ص، ف»: - «حديث».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: - «أعلى».

٥. تقدّم في ج ٢، ص ٢٧٢ وما بعدها.

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «وإن ورد شيء من ذلك في المستقبل».

٧. يأتي ذلك في ج ٤، ص ٤٥ وما بعدها.

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «وأمّا».

٩. في «ب»: «أفضل».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: - «من».

الحال و كيفية خروج القول من النبي صلى الله عليه وآله يقتضي ذلك و يدلُّ عليه؛ لأنَّ أبا سعيد الخدريَّ روى أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله أرسلَ عمرَ إلى خيبر، فانهزم هو^٢ و من معه، فقَدِمَ على رسولِ الله صلى الله عليه وآله يُجَبِّئُ أصحابه و^٣ يُجَبِّنُونَهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كُلِّ مَبْلَغٍ، فَبَاتَ لَيْلَتَهُ مَهْمُومًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ وَمَعَهُ الرَّايَةُ، فَقَالَ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ الْيَوْمَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ^٤، كَرَارًا^٥ غَيْرَ فَرَارٍ» فَتَعَرَّضَ لَهَا جَمِيعُ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٦: «أَيْنَ عَلَيَّ؟» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ أَرْمَدُ؛ فَبَعَثَ إِلَيْهِ أَبَا ذَرٍّ وَ سَلْمَانَ، فَجَاءَا بِهِ يُقَادُ^٧، لَا يَقْدِرُ عَلَى فَتْحِ عَيْنَيْهِ مِنَ الرَّمَدِ؛ فَلَمَّا دَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثَقَلَ فِي عَيْنَيْهِ وَ قَالَ^٨: «اللَّهُمَّ أَذْهِبْ عَنْهُ الْحَرَّ وَ الْبَرْدَ، وَ انصُرْهُ عَلَى عَدُوِّهِ؛ فَإِنَّهُ عَبْدُكَ، يُحِبُّكَ وَ يُحِبُّ رَسُولَكَ، كَرَارًا^٩ غَيْرَ فَرَارٍ» ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِ الرَّايَةَ، فَاسْتَأْذَنَهُ^{١٠} حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ أَنْ يَقُولَ فِيهِ شِعْرًا، قَالَ: «قُلْ^{١١}»، فَأَنْشَأَ يَقُولُ:

١. في «ب، ج، ص، ف»: «أَنَّ النَّبِيَّ».

٢. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: - «هو».

٣. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع: + «هم».

٤. في المطبوع و الحجري: - «و يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ».

٥. في التلخيص: «كَرَارًا».

٦. في المطبوع و التلخيص: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٧. في «د»: - «يُقَادُ».

٨. في المطبوع و الحجري: «فَقَالَ».

٩. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص: - «كَرَارًا».

١٠. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص: «وَاسْتَأْذَنَهُ».

١١. في التلخيص: «قُلْ مَا شِئْتَ». و في «ب، ج، ص، ف»: «فَأَذِنَ لَهُ، قَالَ، بَدَلَ «قَالَ: قُلْ».

و كَانَ عَلِيٌّ أَرَمَدَ الْعَيْنِ يَبْتَغِي دَوَاءً، فَلَمَّا لَمْ يُحِسْ مُدَاوِيَا
شَفَاهُ رَسُولُ اللَّهِ مِنْهُ بِتَفْلَةٍ فَبُورِكَ مَرْقِيًّا، وَ بُورِكَ رَاقِيَا
و قَالَ: سَأُعْطِي الرَايَةَ الْيَوْمَ صَارِمًا كَمِيًّا^١ مُحِبًّا لِلرَّسُولِ مُوَالِيَا
يُحِبُّ إِلَهِي، وَ إِلَاهَهُ يُحِبُّ بِهِ يَفْتَحُ اللَّهُ الْخُصُوفَ الْأَوَابِيَا
فَأَصْفِي بِهَا دُونَ الْبَرِّيَّةِ كُلَّهَا عَلِيًّا، وَ سَمَاءُ الْوَزِيرِ الْمُوَخِيَا^٢
و يُقَالُ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَجِدْ بَعْدَ ذَلِكَ أَذَى حَرًّا وَ لَا بَرْدًا.

و رَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا الْخَبَرَ بِعَيْنِهِ^٣ عَلَى وَجْهِ آخَرَ؛ قَالَ:
بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ أَبَا بَكْرٍ إِلَى خَيْبَرَ، فَرَجَعَ وَ قَدْ انْهَزَمَ وَ انْهَزَمَ
النَّاسُ مَعَهُ؛ ثُمَّ بَعَثَ مِنَ الْغَدِ عُمَرَ، فَرَجَعَ وَ قَدْ جُرِحَ فِي رِجْلَيْهِ، وَ انْهَزَمَ النَّاسُ
مَعَهُ^٤، فَهُوَ يُجِبُّ النَّاسَ وَ النَّاسُ يُجِبُّونَهُ^٥؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ:
«لَأُعْطِينَ الرَايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ، وَ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ، لَيْسَ بِقَرَارٍ، وَ^٦
لَا يَرْجِعُ حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ». وَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَصْبَحْنَا مُتَشَوِّقِينَ^٧، تُرِي^٨

١. الْكَمِيُّ: الشُّجَاعُ الْمُقَدِّمُ الْجَرِيءُ؛ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَاحُ أَوْ لَمْ يَكُنْ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٥، ص ٣٣٢ (كمي).

٢. لَمْ نَعثر عَلَيْهِ فِي دِيْوَانِ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ. رَاجِعْ: الْمُسْتَوْشِد، ص ٣٠١؛ الْأَمَالِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٥٧٥، الْمَجْلِسُ ٨٤، ح ٣؛ الْإِرْشَادُ لِلْمُفِيدِ، ج ١، ص ٦٤؛ تَقْرِيبُ الْمَعَارِفِ، ص ١٩٤؛ إِعْلَامُ الْوَرَى، ص ١٨٥.

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»:- «بِعَيْنِهِ».

٤. فِي التَّلْخِصِ: «انْهَزَمَ وَ انْهَزَمَ النَّاسُ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»:- «فَهُوَ يُجِبُّ أَصْحَابَهُ وَ أَصْحَابُهُ يُجِبُّونَهُ».

٦. فِي «د»:- «و».

٧. كَذَا فِي النُّسخِ بِالْقَافِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ. وَ لَعَلَّ الْأَصَحَّ «مُتَشَوِّقِينَ» بِالْفَاءِ. وَ تَشَوَّفٌ: تَطَّلَعَ.

٨. هَكَذَا فِي «د، ف» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «تُرَانِي».

وجوهنا رجاء أن يدعى رَجُلٌ^١ مِنَّا، فدعا رسول الله صَلَّى الله عليه وآله عَلِيًّا وهو أرمَدُ، فتَقَلَّ في عَيْنَيْهِ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ الرَايَةَ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ^٢.

فهذه الأخبار، وجميع ما رُوِيَ في هذه القِصَّةِ، وَكَيْفِيَّةُ مَا جَرَتْ عَلَيْهِ، يَدُلُّ عَلَى غَايَةِ التَّفْضِيلِ وَالتَّقْدِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُفَدِّ الْقَوْلُ إِلَّا الْمَحَبَّةَ الَّتِي هِيَ حَاصِلَةُ لِلْجَمَاعَةِ^٣ وَمَوْجُودَةٌ فِيهِمْ، لَمَا تَصَدَّقُوا لِدَفْعِ الرَايَةِ وَتَشَوَّقُوا إِلَى دُعَائِهِمْ إِلَيْهَا، وَلَا غَبِطَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَا، وَلَا مَدَحَتْهُ الشُّعْرَاءُ، وَلَا افْتَخَرَتْ لَهُ بِذَلِكَ الْمَقَامِ. وَفِي مَجْمُوعِ الْقِصَّةِ وَتَفْصِيلِهَا - إِذَا تَوَمَّلْتَ - مَا يَكَادُ يَضْطَرُّ إِلَى غَايَةِ التَّفْضِيلِ، وَنِهَايَةِ التَّقْدِيمِ.

وَفِي أَصْحَابِنَا مَنْ لَمْ يَرْضَ بِأَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَوْلُ مِنَ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤ يَدُلُّ عَلَى تَفْضِيلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَقْدِيمِهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، حَتَّى بَيَّنَّ^٥ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ^٦ مُخْتَصَّصٌ مِنَ الْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْخَبَرِ بِمَا لَيْسَ مَوْجُوداً عِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَ إِلَى^٧ الْحَرْبِ؛ قَالُوا: لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ مَا عِنْدَهُ، أَوْ يَخْتَصُّونَ بِشَيْءٍ

١. فِي التَّلْخِصِ: «أَنْ يَدْعُو رَجُلًا».

٢. الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٣٠٦-٣٠٧، الْمَجْلِسُ ١١، ح ٦٣/٦١٦؛ مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ١، ص ٣٣٠، ح ٣٠٦٢، وَج ٥، ص ٣٥٣، ح ٢٣٠٤٣، وَص ٣٥٨، ح ٢٣٠٨١؛ صَحِيحُ مُسْلِمٍ، ج ٣، ص ١٤٣٣، ح ١٨٠٧ / ١٣٢؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ٧، ص ١٧، ح ٦٢٤٣، وَص ٣٥، ح ٦٣٠٣؛ إِمْتِنَاعُ الْأَسْمَاعِ، ج ١١، ص ٢٨٧-٢٨٨، مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْأَلْفَاظِ وَالرَّوَايَةِ.

٣. فِي «ج، ص»: «فِي الْجَمَاعَةِ».

٤. فِي «ج، د، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٥. فِي «ج، ص»: «بَيَّنَّ».

٦. فِي «ب، ص»: «يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ».

٧. فِي «ب، ج، ص» وَالمَطْبُوعُ: «فِي».

مِمَّا ذُكِرَ اخْتِصَاصُهُ بِهِ، لَكَانَ الْقَوْلُ عَبْنًا وَخَلْفًا^١.

وَلَيْسَ هَذَا مِنْ دَلِيلِ الْخُطَابِ^٢ فِي شَيْءٍ^٣؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرْجِعُوا فِي نَفْيِ الصَّفَةِ عَنْ غَيْرِهِ إِلَى مُجَرَّدِ إِثْبَاتِهَا لَهُ، وَإِنَّمَا اسْتَدَلُّوا بِكَيْفِيَّةٍ مَا جَرَى فِي الْحَالِ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤ لَا يَجُوزُ أَنْ يَغْضَبَ مِنْ فِرَارِ مَنْ فَرَّ وَتُنْكِرَهُ، ثُمَّ يَقُولَ: «إِنِّي أَدْفَعُ الرَّايَةَ غَدًا^٥ إِلَى مَنْ عِنْدَهُ كَذَا، وَفِيهِ كَذَا^٦» وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَ. أَلَا تَرَى أَنَّ بَعْضَ حُصَفَاءِ^٧ الْمُلُوكِ لَوْ أَرْسَلَ رَسُولًا إِلَى غَيْرِهِ، فَفَرَّطَ فِي أَدَاءِ رِسَالَتِهِ وَحَرَفَهَا، وَلَمْ يُوَدِّهَا عَلَى حَقِّهَا، فَغَضِبَ لَذَلِكَ الْمُرْسِلُ وَانْكَرَ فِعْلَهُ، وَقَالَ: «لَأُرْسِلَنَّ رَسُولًا حَصِيفًا^٨، حَسَنَ الْكَلَامِ وَالْقِيَامِ^٩ بِأَدَاءِ رِسَالَتِي، مُضْطَلِعًا بِهَا» لَكُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي أَثْبَتَهُ مَنَفًى عَنِ الْأَوَّلِ.

قَالُوا: وَكَمَا انْتَفَى عَمَّنْ تَقَدَّمَ فَتَحَ الْحِصْنَ عَلَى أَيْدِيهِمْ، وَالْكَرُّ الَّذِي لَا فِرَارَ مَعَهُ، كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَنْتَفِيَ سَائِرُ مَا أُثْبِتَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١٠}؛ لِأَنَّ الْكُلَّ خَرَجَ

١. الْخَلْفُ: الرَّدْيُ مِنَ الْقَوْلِ. وَفِي الْمَثَلِ: «سَكَتَ أَلْفًا» وَنَطَقَ خَلْفًا، أَيْ سَكَتَ عَنْ أَلْفِ كَلِمَةٍ، ثُمَّ تَكَلَّمَ بِخَطَأٍ. يُضْرَبُ لِلرَّجُلِ يُطِيلُ الصَّمْتَ، فَإِذَا تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِالْخَطَأِ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٢، ص ١٨٤ (خلف).

٢. فِي «ب، ج، ص»: «مَنْ ذَلِكَ» بَدَل «مَنْ دَلِيلِ الْخُطَابِ».

٣. الْمَقْصُودُ بِدَلِيلِ الْخُطَابِ هُنَا مَفْهُومُ الْوَصْفِ. وَكَانَ يُطْلَقُ عَلَى بَحْثِ الْمَفَاهِيمِ مِنْ عِلْمِ أُصُولِ الْفَقْهِ اسْمًا: «دَلِيلِ الْخُطَابِ». رَاجِعُ: الذَّرِيعَةُ، ج ١، ص ٣٩٢ وَمَا بَعْدَهَا.

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف» وَالتَّلْخِصُ: - «غَدًا».

٦. فِي «ج، ف» وَالتَّلْخِصُ: «وَفِيهِ كَذَا وَكَذَا».

٧. حَصَفٌ حَصَافَةٌ: إِذَا كَانَ جَيِّدَ الرَّأْيِ، مُحْكَمَ الْعَقْلِ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٩، ص ٤٨ (حصف).

٨. فِي «ج، ص»: «حَقِيقًا».

٩. فِي «ج، ص، ف» وَالتَّلْخِصُ: «حَسَنَ الْقِيَامِ».

١٠. فِي «د» وَالمَطْبُوعُ وَالحَجَرِي: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

مَخْرَجاً واحداً، وَوَرَدَ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ.

وهذا وجه، وإن كَانَ الذي لَا يُمْكِنُ أَنْ يُدْفَعَ وَلَا يُشْغَبَ فِيهِ هُوَ^١ دَلَالَةُ الْكَلَامِ وَجُمْلَةُ الْقِصَّةِ عَلَى أَنَّهُ يَزِيدُ عَلَى الْقَوْمِ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ، وَيَفْضُلُ عَلَيْهِمْ فِيهِ فَضْلاً ظَاهِراً لَن يُشَارِكُوهُ^٢ فِي شَيْءٍ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا مِنَ الشُّبْهَةِ مَا فِي ادِّعَاءِ نَفِيِ الْمُشَارَكَةِ وَإِنْ قُلْتُ وَضَعُفَتْ^٣.

١. في التلخيص: «و لا يشعب فيه». وفي «ج، ص»: «و لا منعت منه». وفي «ب»: «و لا يشغب

به». وفي «د»: «و لا يشغب هو». وفي «ف»: - «هو».

٢. في التلخيص: «لم يشاركوه».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «و إن كانت قليلة ضعيفة».

[الدليل الخامس عشر]

[مجموعة من الأحاديث]

قال صاحبُ الكتاب:

دليلٌ لهم آخر^١:

و رُبَّما تَعَلَّقُوا بِأَخْبَارٍ^٢ يَدَّعُونَهَا في هذا الباب؛ منها ما طَرِيقُهُ الْآحَادُ،
ومنها ما لا يُمكنُ إثباتُهُ على شَرَطِ الْآحَادِ أَيْضاً؛ نَحْوُ ما يَدَّعُونَ^٣ مِنْ
أنَّهُ عليه السَّلامُ^٤ تَقَدَّمَ إلى أَصْحابِهِ^٥ بأن يُسَلِّمُوا على عَلِيٍّ عليه السَّلامُ
بِأَمْرَةِ^٦ الْمُؤْمِنِينَ.

٩٠/٣

١. هذا الدليل يحتوي على مجموعة من الأحاديث الدالة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام،
و يمكن اعتبار كل واحد منها دليلاً قائماً بنفسه. كما يحتوي هذا القسم من الكتاب على
مناقشات مفصلة للأخبار الدالة على عدم وصية رسول الله صلى الله عليه وآله لأحد من بعده،
و مناقشة أخبار استخلاف أبي بكر و عمر.

٢. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري: «بأخبارهم».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «يدعونه».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «صلى الله عليه وآله»، و هكذا في الموارد الآتية.

٥. هكذا في «ج، ص، ف» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «إلى الصحابة».

٦. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري: «بإمارة».

وَنَحُو مَا يَرَوُونَ^١ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي عَلِيٍّ: «إِنَّهُ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ،
وَأَمَامُ الْمُتَّقِينَ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ».
وقوله لَعَلِّي^٢ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «هَذَا وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِنَةٍ مِنْ بَعْدِي^٣».
وَأَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ عَلِيًّا مِنِّي، وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِنَةٍ».
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَلَّقُونَ بِهِ فِي الْإِمَامَةِ، أَوْ فِي أَنَّهُ الْأَفْضَلُ، أَوْ فِي بَابِ
الْعِصْمَةِ.
ثُمَّ قَالَ:

وَقَدْ بَيَّنَّ شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ لَمْ تَثْبُتْ مِنْ وَجْهِ يَوْجِبُ
الْعِلْمَ، فَلَا يَصِحُّ^٤ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهَا فِي إِثْبَاتِ النَّصِّ^٥.
وَبَيَّنَّ أَنَّ ادِّعَاءَهُمْ فِيهَا أَوْ فِي بَعْضِهَا أَنَّهَا ثَابِتَةٌ بِالتَّوَاتُرِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ
لِلتَّوَاتُرِ شَرَايِطَ لَيْسَتْ حَاصِلَةً فِيهَا^٦، وَلَا يُمَكِّنُهُمْ إِثْبَاتُ ذَلِكَ بِأَن يَقُولُوا:
إِنَّ الشَّيْعَةَ قَدْ طَبَّقَتْ^٧ الْبِلَادَ عَصْرًا بَعْدَ عَصْرٍ، وَحَالًا بَعْدَ حَالٍ، فَرَوَايَتُهَا
يَجِبُ^٨ أَنْ تَبْلُغَ حَدَّ التَّوَاتُرِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَصِيرُ دَاخِلًا فِي جُمْلَةِ التَّوَاتُرِ^٩

١. في المغني: «ما روي».

٢. في «ب، ج، ص، ف» والمغني: - «لعلي».

٣. في «ب، ج، ص، ف» والمغني: «هذا ولي كل مؤمن بعدي».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «ولا يصح».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «في باب النص».

٦. في المغني: + «أو في بعضها أنها ثابتة فيه».

٧. طَبَّقَتْ: عَمَّتْ؛ يُقَالُ: طَبَّقَ السَّحَابُ الْجَوَّ، وَ الْغَيْمُ السَّمَاءَ، وَ الْمَاءُ وَجَةَ الْأَرْضِ: غَشَاهُ وَ عَمَّهُ.

لسان العرب، ج ١٠، ص ٢١٠؛ تاج العروس، ج ١٣، ص ٢٨٥ (طبق).

٨. هكذا في «ج، ص» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تجب».

٩. في المغني: «في حد التواتر».

بهذه الطريقة، دون أن يُبين حصول النقل فيه^١ على شرط التواتر.

قال:

وَيَبِّنَ - يَعْنِي أَبَا عَلِيٍّ - أَنَّ لِمَنْ خَالَفَهُمْ أَنْ يَدَّعُوا^٢ مِثْلَ ذَلِكَ فِي النَّصِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ فِيهِمْ كَثِيرَةٌ^٣.
وَيَبِّنَ أَنَّ ادِّعَاءَ النَّصِّ لَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتَهُ إِلَّا حَدِيثًا، فَأَمَّا فِي الْأَعْصَارِ الْقَدِيمَةِ فَذَلِكَ مُتَعَذِّرٌ.

وَيَبِّنَ أَنَّ ادِّعَاءَهُمْ أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ شِيعَةٌ وَ مُتَعَصِّبُونَ يَدَّعُونَ لَهُ النَّصَّ - كَأَبِي ذَرٍّ، وَ عَمَّارٍ، وَ الْمِقْدَادِ، وَ سَلْمَانَ، إِلَى غَيْرِهِمْ^٤ - لَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتَهُ، وَ إِنَّمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَّبَعَ انْقِطَاعُهُمْ إِلَيْهِ، وَ قَوْلُهُمْ بِفَضْلِهِ، وَ بَأَنَّهُ حَقِيقٌ بِالْإِمَامَةِ، وَ بَأَنَّهُ قَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يُعَدَلَ عَنْهُ^٥ عَنْ رَأْيِهِ، إِلَى مَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى. فَأَمَّا ادِّعَاءُ^٦ غَيْرِ ذَلِكَ فَبَعِيدٌ؛ لِأَنَّ النَّصَّ غَيْرُ مَذْكُورٍ عَنْهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَدَّعُونَ.

وَيَبِّنَ أَنَّهُمْ إِنْ رَضُوا لِأَنْفُسِهِمْ فِي إِثْبَاتِ النَّصِّ أَنْ يَعْتَمِدُوا عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ، فَالْمَرْوِيُّ مِنَ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَسْتَخْلِفْ أَظْهَرَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ^٧ وَ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

٩١/٣

١. في المغني: «دون أن نبين حصوله فيها».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «أن يدعي».

٣. في «ج، ص، ف» والمطبوع: «كثرة».

٤. في المغني: «إلى غير ذلك».

٥. في «د» والمغني: - «عنه و».

٦. في «ج، ف»: «ادعأؤهم».

٧. شقيق بن سلمة، أبو وائل الأسدي، أحد بني مالك بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة،

طالب^١ عليه السلام أنّه قيل له: ألا توصي؟ قال: «ما أوصى رسول الله فأوصي، ولكن إن أراد الله بالناس خيراً فسيجمعهم^٢ على خيرهم، كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم^٣»^٤.

و روى صعصعة بن صوحان^٥: أنّ ابن ملجَم لعنه الله^٦ لما ضرب به^٧ عليه السلام دخلنا عليه^٨، فقلنا: يا أمير المؤمنين^٩، استخلف علينا، قال: «لا، فإنّا دخلنا على رسول الله صلى الله عليه وآله حين ثقل، فقلنا: يا

﴿ أدرك زمان النبي صلى الله عليه وآله ولم يره، ولم يسمع منه. وكان ممن سكن الكوفة، ورد المدائن مع علي بن أبي طالب عليه السلام حين قاتل الخوارج بالنهر واه. وسمع علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وعدة أخرى من الصحابة. توفي سنة تسع وسبعين. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١٥٤، الرقم ١٩٨٤؛ معرفة الصحابة، ج ٣، ص ٣١، الرقم ١٤٤٩؛ تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٢٦٩، الرقم ٢٨٣٤؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٧١٠، الرقم ١٢٠١.

١. في «ب، ج، ص، ف» والمغني: - «بن أبي طالب».

٢. في «ب»: «سيجمعهم».

٣. في المغني: + «أبي بكر».

٤. المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ٨٤، ح ٤٤٦٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٤٩، ح ١٦٣٥٠؛ مسند البزار، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٥٦٥؛ شعب الإيمان، ج ٦، ص ٦، ح ٧٣٥٠؛ كنز العمال، ج ١٢، ص ٥١٥-٥١٦، ح ٣٥٦٨١، مع اختلاف.

٥. صعصعة بن صوحان بن حجر، وكان يكنى أبا طلحة، وكان من أصحاب الخطط بالكوفة، وكان خطيباً، وكان من أصحاب علي بن أبي طالب عليه السلام، وشهد معه الجمل هو وأخوه زيد وسيحان ابنا صوحان. و توفي صعصعة بالكوفة في خلافة معاوية بن أبي سفيان، وكان ثقة قليل الحديث. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٤٤، الرقم ٢٢١٣؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٧١٧، الرقم ١٢١١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٤، ص ٧٩، الرقم ٢٨٨١؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ٤٠٣، الرقم ٢٥٠٣.

٦. في المغني: - «لعنه الله».

٧. في المغني: «لما ضرب علياً».

٨. هكذا في «ج، ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «إليه».

٩. في المغني: «فقلنا له» بدل «فقلنا: يا أمير المؤمنين».

رسول الله، استخلف علينا، فقال: لا، إني أخاف أن تتفرقوا^٢ عنه
كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم
خيراً اختار لكم»^٣.

و المروي عن العباس - أنه خاطب أمير المؤمنين في مرض النبي عليه
السلام أن يسأله^٤ عن القائم بالأمر^٥ بعده، وأنه امتنع من ذلك خوفاً أن
يصرفه عن أهل بيته، فلا يعود إليهم أبداً^٦ - ظاهر. فلم صاروا بأن
يتعلقوا بتلك الأخبار، بأولى ممن يخالفهم بأن يتعلق بهذه الأخبار^٧ في
أنه صلى الله عليه وآله لم يستخلف^٨؟

٩٢/٣

قال: وأحد ما يعارضون به ما روي عنه عليه السلام في استخلاف أبي
بكر؛ فقد روي عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله أمره
عند إقبال أبي بكر أن يبشره بالجنة وبالخلافه بعده، وأن يبشر عمر
بالجنة وبالخلافه بعد أبي بكر^٩.

١. من قوله: «فإننا دخلنا على رسول الله...» إلى هنا ساقط من المغني.

٢. في «ب، د»: «أن يتفرقوا».

٣. المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١٥٦، ح ٤٦٩٨؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ١٨٩، ح ٣٦٥٦٢.

٤. في «ب، ج، د، ص، ف»: «أن يسأل». وفي المغني: «أن سل».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «بالأمر».

٦. راجع: نهج البلاغة، ص ٥٢، الخطبة ٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٢١٣.

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «بأولى من الذي خالفهم بهذه الأخبار». وفي المغني: «بأولى ممن
خالفهم أن يتعلق بهذه الأخبار».

٨. في المغني: «في أنه صلى الله عليه وآله لم يستخلف».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «أن النبي».

١٠. في المغني: «وآله».

١١. مسند أبي يعلى، ج ٧، ص ٤٥، ح ٣٩٥٨؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ٦٧، ح ٣٦٢٦٧، مع اختلاف يسير.

و رُوِيَ عن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ^١: أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَلَّمَتْهُ^٢ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهَا^٣، فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ^٤ إِنْ رَجَعْتُ فَلَمْ أَجِدْكَ؟ - تَعْنِي الْمَوْتَ - فَقَالَ^٥ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ لَمْ تَجِدْنِي فَأَتْنِي أَبَا بَكْرٍ»^٦.

و رَوَى أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ^٧ عَنْ أَبِي عَرِيضٍ^٨ وَكَانَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ خَيْبَرَ، وَكَانَ يُعْطِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٩ فِي كُلِّ سَنَةٍ مِائَةَ رَاحِلَةٍ

١. جبیر بن مطعم بن عدی بن نوفل بن عبد مناف بن قصی بن كلاب، أبو محمد، له صحبة و رواية عن النبي صلى الله عليه وآله. أسلم جبیر يوم الفتح و قیل عام خیبر، و مات بالمدينة سنة سبع و خمسين و قیل سنة تسع و خمسين في خلافة معاوية. معجم الصحابة، ج ٢، ص ١١٠١، الرقم ١٥٤؛ معرفة الصحابة، ج ١، ص ٤٣١، الرقم ٣١١؛ الاستيعاب، ج ١، ص ٢٣٢، الرقم ٣١١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٧٢، ص ٤١، الرقم ٩٧٧١.

٢. في المغني: «و كلمته». و في «ب، ج، ف»: - «فكلمته».

٣. في المغني: - «من أمرها».

٤. في المغني: - «أ رأيت». ٥. في «د» و المطبوع: «قال».

٦. صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٣٨، ح ٣٤٥٩، و ج ٦، ص ٢٦٣٩، ح ٦٧٩٤، و ص ٢٦٧٩، ح ٦٩٢٧؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٥٤، ح ٢٣٨٦/١٠؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٨٢، ح ١٦٨٠١؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦١٥، ح ٣٦٧٦؛ المعجم الكبير، ج ٢، ص ١٢٢، ح ١٥٥٧.

٧. أبو مالك الأشجعي، قيل: اسمه عمرو بن الحارث بن هانئ. روى عنه عطاء بن يسار. الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ٢١٣، الرقم ٤٧٠؛ معرفة الصحابة، ج ٥، ص ٢٠، الرقم ٣٤١٨؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٢٧١، الرقم ٦٢١٠.

٨. أبو عريض، ذكره أبو حاتم الرازي عن محمد بن دينار الخراساني، عن عبد الله بن المطَّلَب، عن محمد بن جابر الحنفي، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبي عريض. و كان دليل رسول الله صلى الله عليه وآله من أهل خيبر. قال: أعطاني رسول الله صلى الله عليه وآله مائة راحلة، فذكر حديثاً منكراً لا يصح. الاستيعاب، ج ٤، ص ١٧١٤، الرقم ٣٠٨٨؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٢١٢، الرقم ٦٠٩٢؛ الإصابة، ج ٧، ص ٢٢٧، الرقم ١٠٢٤٨.

٩. في المغني: - «و آله».

تَمَرًا، فَأَعْطَاهُ سَنَةً، وَ قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أُعْطِيَ بَعْدَكَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١: «تُعْطَاهَا». قَالَ: فَفَرَمَرْتُ بَعْلِي عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: فَارْجِعْ^٢ إِلَيْهِ^٣ فَقُلْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ يُعْطِينِيهَا بَعْدَكَ؟^٥ فَارْجَعْتُ، فَقُلْتُ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَبُو بَكْرٍ»^٦.

و قد رُوِيَ عن الشَّعْبِيِّ عن بَنِي الْمُصْطَلِقِ أَنَّهُمْ بَعَثُوا رَجُلًا إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالُوا لَهُ: سَلْهُ: مَنْ يَلِي صَدَقَاتِنَا مِنْ بَعْدِهِ؟ فَانْطَلَقَ فَلَقِيَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ سَأَلَهُ، فَقَالَ: «لَا أَدْرِي، انْطَلِقْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ فَسَلْهُ»^٧، ثُمَّ أَتَانِي^٨ فَقَالَ: «أَبُو بَكْرٍ». فَارْجَعَ إِلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرَهُ، ثُمَّ كَذَلِكَ حَتَّى ذَكَرَ عُمَرُ بَعْدَهُ^٩.

و فِي حَدِيثِ سَفِينَةِ^٩ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ: «إِنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدِي ثَلَاثُونَ

٩٣/٣

١. فِي «ب، د» وَ الْمَطْبُوع وَ التَّلْخِص: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ»، وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

٢. فِي الْمَغْنِي: «ارْجِع».

٣. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ التَّلْخِص: «إِلَيْهِ».

٤. فِي «د» وَ التَّلْخِص: «يُعْطِينِيهَا».

٥. فِي «ج، ص، ف» + «قَالَ».

٦. الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ ج ٧، ص ٢٢٧، الرِّقْم ١٠٢٤٨.

٧. هَكَذَا فِي الْمَغْنِي وَ التَّلْخِص. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوع: «فَأَسْأَلُهُ».

٨. الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ ج ٣، ص ٨٢، ح ٤٤٦٠؛ كِتَابُ الْعَمَالِ ج ١٣، ص ٩٨، ح ٣٦٣٣٢

وَ ٣٦٣٣٣، وَ ص ٢٤١، ح ٣٦٧٢٣، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

٩. سَفِينَةُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ قِيلَ: مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ قِيلَ: أَعْتَقَهُ النَّبِيُّ، وَ قِيلَ: أَعْتَقْتَهُ أُمُّ سَلَمَةَ وَ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ خِدْمَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَا عَاشَ. يَكُنَى أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَ قِيلَ: يَكُنَى أَبُو الْبَخْتَرِيِّ، وَ الْأَوَّلُ أَكْثَرُ وَ أَشْهُرُ. قَالَ الْوَاقِدِيُّ: اسْمُ سَفِينَةِ مَهْرَان، وَ كَانَ مِنْ مَوْلَدِي الْأَعْرَابِ، وَ قَالَ غَيْرُهُ: هُوَ مِنْ أَبْنَاءِ فَارَسَ، وَ اسْمُهُ سَقْبَةُ بِنِ

سَنَةً^١» و أنّه عليه السلام ذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ و عُمَرَ و عُثْمَانَ بِالْخِلَافَةِ^٢.
و قد رُوِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتُ كَأَنَّ عَلِيَّ بُرِدَ حَبْرَةٍ،
و كَأَنَّ فِيهِ رَقْمَيْنِ^٣، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تَلِي الْخِلَافَةَ بَعْدِي سَنَتَيْنِ إِنْ
صَدَقَتْ رُؤْيَاكَ»^٤.

و قَالَ: و قد رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ^٥ فِي أَبِي بَكْرٍ و عُمَرَ: «هَذَانِ سَيِّدَا كُھُولِ أَهْلِ
الْجَنَّةِ»^٦ و الْمُرَادُ بِذَلِكَ: أَنَّهُمَا^٧ سَيِّدَا مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ كُھُولِ الدُّنْيَا،
كَمَا قَالَ فِي الْحَسَنِ و الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ^٨: «إِنَّهُمَا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ
الْجَنَّةِ»^٩ يَعْنِي سَيِّدَا مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ شَبَابِ الدُّنْيَا.

«مارقة. و عن سفينة قال: كنت مع النبي صلى الله عليه و آله في سفر، فكان بعض القوم إذا أعيأ
ألقى علي ثوبه حتى حملت من ذلك شيئاً كثيراً، فقال: «ما أنت إلا سفينة». فلزمه ذلك اللقب.
حلية الأولياء، ج ١، ص ٣٦٨، الرقم ٧٤؛ معرفة الصحابة، ج ٢، ص ٥٠٤، الرقم ١٢٩٣؛ الاستيعاب،
ج ٢، ص ٦٨٤، الرقم ١١٣٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤، ص ٢٦٦، الرقم ١٢.

١. في «ب»، ج، ص، ف: - «سنة».

٢. مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٢١، ح ٢١٩٧٨؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦٢٢، ح ٤٦٤٦ و ٤٦٤٧؛
الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٥٠٣، ح ٢٢٢٦؛ المعجم الكبير، ج ١، ص ٨٩، ح ١٣٦؛ و ج ٧،
ص ٨٣، ح ٦٤٤٣؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١٥٦، ح ٤٦٩٧، مع اختلاف يسير.

٣. في «د»: «رقمتين». و في المغني: «رقمتان». و في التلخيص: «رقميتين». و الرُّقْمُ: ما يُكْتَبُ
على الثياب و غيرها من أثمانها. تاج العروس، ج ١٦، ص ٢٩٧ (رقم).

٤. كنز العمال، ج ١٥، ص ٥٢٣، ح ٤٢٠٢٢؛ بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٤٤٢، مع اختلاف يسير.

٥. في المغني: «و روي عنه أَنَّهُ قَالَ».

٦. مسند أحمد، ج ١، ص ٨٠، ح ٦٠٢؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٦، ح ٩٥، و ص ٣٨، ح ١٠٠؛
الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦١١، ح ٣٦٦٥ و ٣٦٦٦؛ المعجم الكبير، ج ٢٢، ص ١٠٤، ح ٢٥٧.

٧. في «ب»، ج، ص، ف: - «أُنَّهُمَا». ٨. في المغني: - «عليهما السلام».

٩. قرب الإسناد، ص ١١١، ح ٣٨٧؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ١٧٩، ح ٥٤٠٧.

و رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ فِي أَبِي بَكْرٍ: «أَدْعُوا لِي أَخِي وَ صَاحِبِي؛ صَدَّقَنِي حَيْثُ كَذَّبَنِي النَّاسُ»^١. وَ قَالَ: «إِقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ^٢ بَعْدِي؛ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرُ»^٣.

و رَوَى جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ جَاءَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ فِي الْخُطْبَةِ آتِفًا^٤: «اللَّهُمَّ أَصْلِحْنَا بِمَا أَصْلَحْتَ بِهِ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ» فَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: «حَبِيبَايَ وَ عَمَّاكَ^٥، أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ؛ إِمَامَا الْهُدَى، وَ شَيْخَا الْإِسْلَامِ، وَ رَجُلَا

﴿ وَ ص ٤٣٠، ح ٥٩٢٣؛ الْأَمَالِي لِلصَّدُوقِ، ص ٢٢، الْمَجْلِس ٦، ح ٥، وَ ص ٥٧، الْمَجْلِس ١٣، ح ١٠، وَ ص ١٢٥، الْمَجْلِس ٢٦، ح ٧؛ الْخِصَالُ، ج ١، ص ٣٢٠، ح ١، وَ ج ٢، ص ٥٥١، ح ٣٠، وَ ص ٥٧٥، ح ١؛ عَيُونُ أَخْبَارِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، ج ١، ص ٣٠٧، ح ٦٧، وَ ج ٢، ص ٢٧، ح ١٢؛ الْأَمَالِي لِلطُّوسِيِّ، ص ٨٥، الْمَجْلِس ٣، ح ١٢٧/٣٦؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٣، ص ٣، ح ١١٠١٢، وَ ص ٦٢، ح ١١٦١٢، وَ ص ٦٤، ح ١١٦٣٦، وَ ص ٨٢، ح ١١٧٩٤، وَ ج ٥، ص ٣٩١ - ٣٩٢، ح ٢٣٣٧٧ وَ ٢٣٣٧٨؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ٤٤، ح ١١٨؛ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، ج ٥، ص ٦٥٦، ح ٣٧٦٨، وَ ص ٦٦٠، ح ٣٧٨١؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ٣، ص ٣٥ - ٣٩، ح ٢٥٩٨ - ٢٦١٨؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ، ج ٣، ص ١٨٢، ح ٤٧٧٨ - ٤٧٨٠، وَ ص ٤٢٩، ح ٥٦٣٠.

١. فِي «ج، ص، ف» وَ الْمَطْبُوعُ: «دَعُوا».

٢. الرِّيَاضُ النَّضْرَةُ، ج ١، ص ٤٨ - ٤٩، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «مَنْ».

٤. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٥، ص ٣٨٢، ح ٢٣٢٩٣؛ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، ج ٥، ص ٦٠٩، ح ٣٦٦٢؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ٩، ص ٧٢، ح ١٤٢٦؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ، ج ٣، ص ٧٩ - ٨٠، ح ٤٤٥١ - ٤٤٥٦، وَ ج ٤، ص ٣٧٠، ح ٧٩٥٢؛ مُسْنَدُ الْحَمِيدِيِّ، ج ١، ص ٢١٤، ح ٤٤٩؛ مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ، ج ٢، ص ٥٧، ح ٩١٣.

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: - «آتِفًا».

٦. هَكَذَا فِي «ب، د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «وَعَمَّالٌ». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَعَمَّاي».

٧. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ الْمَغْنِيِّ: - «و».

قُرَيْشٍ، وَ الْمُقْتَدَىٰ بِهِمَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ مَنِ

اِقْتَدَىٰ بِهِمَا عَصِمَ، وَ مَنْ اتَّبَعَ آثَارَهُمَا هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^٢.

و زَوَى أَبُو جَحِيفَةَ^٣ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ^٤ وَ عَبْدُ خَيْرٍ^٥ وَ سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ^٦

١. في المغني: - «و آله».

٢. كنز العمال، ج ١٣، ص ١١، ح ٣٦١٠٧، مع اختلاف يسير.

٣. أبو جحيفة، وهب بن عبد الله السوائي، و هو وهب الخير، نزل أبو جحيفة الكوفة و كان من صفار الصحابة، سمع من رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و روى عنه، و جعله علي بن أبي طالب علي بيت المال بالكوفة، و شهد معه مشاهد كلها، و كان يحبه و يثق إليه، و يسميه وهب الخير، و وهب الله أيضاً. و ما أكل أبو جحيفة ملء بطنه حتى فارق الدنيا، كان إذا تعشى لا يتغدى، و إذا تغدى لا يتعشى، و توفي في إمارة بشر بن مروان بالبصرة سنة اثنتين و سبعين. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١٢٩، الرقم ١٩٦٦؛ معجم الصحابة، ج ١٤، ص ٥٢١٢، الرقم ١١٥٣؛ تاريخ بغداد، ج ١، ص ٢١٣، الرقم ٣٨؛ الاستيعاب، ج ٤، ص ١٥٩١، الرقم ٢٧٣٢؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٤٨، الرقم ٥٧٥٢.

٤. يريد به محمد بن الحنفية.

٥. هو عبد خير بن يزيد بن محمد الهمداني، أبو عمارة، أدرك زمن النبي صَلَّى الله عليه و آله و لم يسمع منه، و هو من أصحاب علي عليه السلام و من كبارهم، ثقة مأمون، سكن الكوفة و حدث بها عن علي بن أبي طالب، و كان ممن شهد مع علي حرب الخوارج بالنهر و ان. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٤٤، الرقم ٢٢١٤؛ معرفة الصحابة، ج ٣، ص ٣٢٠، الرقم ١٩٣٠؛ تاريخ بغداد، ج ١١، ص ١٢٦، الرقم ٥٨٢٠؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٠٠٥، الرقم ١٦٩٨؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٣١٧، الرقم ٣٢٥٧.

٦. في «د» و «و» و «و» الحجري: «سويد بن غفلة». و سويد بن غفلة - بالغين المعجمة و الفاء المفتحتين، و قيل: بالعين المهملة، و هو خلاف المشهور - أبو أمية الجعفي، من كبار التابعين، ولد عام الفيل و قدم المدينة يوم دفن النبي صَلَّى الله عليه و آله، و كان مسلماً في حياته. شهد اليرموك و شهد صفين مع علي عليه السلام. و عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب علي و الحسن عليهما السلام. توفي بالكوفة سنة إحدى أو اثنتين و ثمانين و هو ابن ١٢٨ أو ١٣٠ سنة. تهذيب الكمال، ج ١٢، ص ٢٦٥، الرقم ٢٦٤٧؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٦، ص ٧٥؛ تقريب التهذيب، ج ١، ص ٣٤١؛ رجال الطوسي، ص ٦٩، الرقم ٥٨٩، و ص ٩٤، الرقم ٩٣٧.

و أبو حَكِيمَةَ^١ و غيرُهم - و قد قيل: إنَّهم أَرْبَعَةُ عَشَرَ رَجُلًا -: أنَّ عليًّا عليه السلامُ قالَ في خُطْبَةٍ^٢: «خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ و عُمَرُ^٣». و في بعضِ الْأَخْبَارِ: «و لو شِئْتُ^٥ أنَّ أَسَمِيَ الثَّالِثَ لَفَعَلْتُ^٦»^٧.

و في بعضِ الْأَخْبَارِ: أنَّه عليه السلامُ خَطَبَ بِذَلِكَ بَعْدَ ما انْتَهَى^٨ إليه أنَّ رَجُلًا تَنَاولَ أبا بَكْرٍ و عُمَرَ بِالشَّيْثَةِ، فَدَعَا بِهِ و تَقَدَّمَ بِعُقُوبَتِهِ^٩ بَعْدَ أنْ شَهِدُوا عليه بِذَلِكَ^{١٠}.

و رَوَى جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: «لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ جَاءَ أَبُو سُفْيَانَ، فَاسْتَأْذَنَ عَلِيَّ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

١. أبو حَكِيمَةَ، أحد الرواة عن علي عليه السلام، و روى حديثه عبد الرحمن بن الأصغر. المؤلف و المختلف، ج ٢، ص ٥٦٧.
٢. في «ب، ج، ص، ف» و الحجري و التلخيص: «في خطبته». و في المغني: - «في خطبة».
٣. في المغني: «بعد النبي أبو بكر ثم عمر».
٤. مسند أحمد، ج ١، ص ١١٤ - ١١٥، ح ٩٢٢ و ٩٢٦ و ٩٣٢ و ٩٣٣؛ المعجم الأوسط، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٩٩٢؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٥٦٧، ح ٣٢٦٨٤، و ج ١٣، ص ٧، ح ٣٦٠٩٥، مع اختلاف يسير.
٥. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «و لو أشاء».
٦. في المغني: «و لو شئت لسميت الثالث».
٧. مسند أحمد، ج ١، ص ١١٠، ح ٨٧٩ و ٨٨٠، و ص ١١٣، ح ٩٠٩، و ص ١٢٨، ح ١٠٦٠؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٤١٠، ح ٥٤٠؛ مسند البزار، ج ٢، ص ١٣٠، ح ٤٨٨، و ج ٣، ص ٤٤، ح ٧٩٦؛ المعجم الكبير، ج ١، ص ١٠٧، ح ١٧٨؛ المعجم الأوسط، ج ٣، ص ١٣٨، ح ٢٧٢٨، مع اختلاف يسير.
٨. في «د» و المطبوع: «أنهى».
٩. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «لعقوبته».
١٠. المؤلف و المختلف، ج ٢، ص ٥٦٧، مع اختلاف يسير.

و قال: أَبْسُطْ يَدَكَ أَبَايَعَكَ، فَوَ اللَّهُ لَأَمْلَأَنَّهَا^١ عَلَى أَبِي فَصِيلٍ^٢ خَيْلاً
و رَجِلاً، فَانْزَوِىْ عَنْهُ عَلِيٌّ^٣ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ^٤: وَيَحَكَ يَا أَبَا سُفْيَانَ،
هَذِهِ مِنْ ذَوَاهِيكَ، وَ قَدْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، مَا زِلْتَ تَبْغِي
لِلْإِسْلَامِ الْعَوَجَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَ الْإِسْلَامِ، وَ وَاللَّهِ مَا ضَرَّ الْإِسْلَامَ^٥ ذَلِكَ
شَيْئاً حَتَّى مَا زِلْتَ صَاحِبَ فِتْنَةٍ^٦»^٧.

و رَوَى جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَمَّا غُسِّلَ^٨
عُمَرُ وَ كُفِّنَ دَخَلَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٩ فَقَالَ: «مَا عَلَى الْأَرْضِ أَحَدٌ أَحَبُّ
إِلَيَّ^{١٠} أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِصَحِيفَتِهِ^{١١} مِنْ هَذَا الْمُسَجِّى بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ»^{١٢}.

١. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «لأملأها».

٢. «أبو فصيل» كناية عن أبي بكر، و قيل: إنه كنيته قبل إظهار الإسلام، و بعده كناه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِأَبِي بَكْرٍ.

٣. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «علي».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «و قال».

٥. في التلخيص: «للإسلام».

٦. من قوله: «و في بعض الأخبار أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَطَبَ بِذَلِكَ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَغْنِيِّ، وَ بَدَلَهُ: «و رَوَى أَنَّهُ عَاقَبَ مِنْ شَتْمَهُمَا».

٧. تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٠٩ - ٢١٠؛ الكامل لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٢٥ - ٣٢٦؛ تاريخ
اليعقوبي، ج ٢، ص ١٢٦؛ العقد الفريد، ج ٥، ص ٨٤؛ المحاسن و المساوي، ص ٢٧٣؛ شرح نهج
البلغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٢٢١، و ج ٢، ص ٤٨؛ السقيفة و فذك، ص ٤٢؛ الصراط
المستقيم، ج ٣، ص ١٥٢، مع اختلاف.

٨. في المغني: «لَمَّا قُتِلَ».

٩. في «ج، ص، ف»: «+ عليه».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «+ من».

١١. في «ص» و التلخيص: «بصحيفة».

١٢. فضائل الصحابة، ج ١، ص ٣٢٤ - ٣٢٥، ح ٣٤٥ - ٣٤٧؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧،

و رُوِيَ مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ ابْنِ عُمَرَ^١.

و قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي؛ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرُ»^٢، وَ
«لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَا تَتَّخِذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا»^٣ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا
يَطُولُ ذِكْرُهُ.

قَالَ: فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ وَ غَيْرُهَا مِمَّا يَطُولُ ذِكْرُهَا مَنْقُولَةً ظَاهِرَةً^٤،
فَلِمَ صِرْتُمْ بَأَن تَسْتَدِلُّوا بِمَا ذَكَرْتُمُوهُ عَلَى إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَ فَضْلِهِ بِأَوْلَى مِمَّنْ خَالَفَكُمْ وَ ادَّعَى النَّصَّ لِأَبِي بَكْرٍ وَ الْفَضْلَ لَهُ؟
و تَبَّهَ^٥ بِذَلِكَ^٦ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ فِيمَا هَذَا حَالُهُ الْعُدُولُ عَنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ
إِلَى طَرِيقَةِ الْعِلْمِ. وَ إِنَّمَا نَذَكَّرُ هَذِهِ الْأَخْبَارَ لِنُبَيِّنَ لَهُمُ الْفَضْلَ وَ أَنَّهُمْ

➤ ص ٤٨٦، ح ٥١؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٨٢ - ٢٨٣؛ أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٤٤٣؛

إمتاع الأسماع، ج ١٠، ص ٣٧٧؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ١٢٠، مع اختلاف يسير.

١. مسند أحمد، ج ١، ص ١٠٩، ح ٨٦٦ و ٨٦٧؛ فضائل الصحابة، ج ١، ص ٤٠٥، ح ٤٧٦؛ تاريخ

مدينة دمشق، ج ٤٤، ص ٤٥١ - ٤٥٤، الرقم ٥٢٠٦؛ أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٤٤٣ و ٤٤٦؛

تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٢٨٢، مع اختلاف يسير.

٢. تقدّم تخريجه في ص ٤٠٨.

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «و قال».

٤. صحيح البخاري، ج ١، ص ١٧٨، ح ٤٥٥؛ ج ٣، ص ١٣٣٧، ح ٣٤٥٤، و ص ١٣٣٨، ح ٣٤٥٦

- ٣٤٥٨، و ص ١٤١٧، ح ٣٦٩١؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٥٤ - ١٨٥٥، ح ٢٣٨٢ - ٢٣٨٣

/ ٧؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٢٤٣٢، و ص ٣٥٩، ح ٣٣٨٥، و ص ٣٧٧، ح ٣٥٨٠،

و ص ٤٠٨، ح ٣٨٧٨ و ٣٨٨٠، و ص ٤١٢، ح ٣٩٠٩، و ص ٤٣٣، ح ٤١٢١؛ الجامع الصحيح،

ج ٥، ص ٦٠٦ - ٦٠٩، ح ٣٦٥٥ و ٣٦٥٩ - ٣٦٦١؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٤٥١، ح ٢٩١٠، عن

ابن عباس و ابن مسعود.

٥. في المغني: «و إذا كانت هذه الأخبار و نحوها منقولة ظاهرة».

٦. أي أبو علي.

٧. في المغني: «و نسبة ذلك».

أهل الإمامية؛ لأنه لا يرجع في ذلك إلى ما طريقه القطع، فأما^١ الاعتماد على ذلك في باب النص^٢ فبعيد.

قال: على أن هذه الأخبار لا تقتضي النص، بل هي مُحتملة^٣؛ لأن قوله عليه السلام: «إمام المتقين» أراد به: في التقوى والصلاح، ولو أراد به الإمامة لم يكن بأن يكون إماماً للمتقين^٤ بأولى من أن يكون إماماً للفاسقين. وعلى هذا الوجه خبر - جلّ وعزّ^٥ - عن الصالحين^٦ أنهم سألوا الله عزّ وجلّ^٧ في الدعاء: «وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا»^٨ وإِنَّمَا^٩ أرادوا أن يبلّغوا في الصلاح والتقوى المبلغ الذي يتأسى بهم^{١٠}. قال: ولو كان المراد الإمامة لكان إماماً في الوقت؛ لأنه عليه السلام أتبته كذلك في الحال.

فأما^{١١} «سيّد المسلمين، وقائد الغر المحجلين» فلا شبهة في أنه لا يدلّ على الإمامة، وقد بيّنا أن وصف عليّ عليه السلام بأنه: «وليّ كلّ

١. في «ج، ص، ف»: «وأما».

٢. في المغني: «في باب النقل».

٣. هكذا في المغني، ويؤيده تكرار هذه العبارة فيما بعد. وفي النسخ والمطبوع: «مختلفة».

٤. في «د» والمطبوع والحجري: «لم يكن إماماً بأن يكون للمتقين».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «عزّ وجلّ». وفي المغني: «تعالى».

٦. في «ص، ف»: «عن الصادقين».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «تعالى». وفي المغني: - «عزّ وجلّ».

٨. الفرقان (٢٥): ٧٤.

٩. في «ص» والمغني: «فإنما».

١٠. في «د» + «فيه». وفي المغني: «الذي يتأتى لهم».

١١. في المغني: «وأما».

مؤمنٍ» لا يَدُلُّ عَلَى الْإِمَامَةِ^١.

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ عَلِيًّا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ»، فَإِنَّمَا يَدُلُّ^٢ عَلَى
الِاخْتِصَاصِ وَالْقُرْبِ، وَ لَا مَدْخَلُ لَهُ فِي الْإِمَامَةِ.
فَأَمَّا ادَّعَاؤُهُمْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَقَدَّمَ بِأَنْ يُسَلَّمَ عَلَيْهِ^٣ بِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ
فَمِمَّا لَا أَصْلَ لَهُ، وَ لَوْ تَبَيَّنَ لَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ الْإِمَامُ فِي الْحَالِ لَا فِي الثَّانِي؛
عَلَى مَا تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ^٤.

[تواتر حديث التسليم بإمرة المؤمنين، وأحاديث أخرى]

يُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي يَتَضَمَّنُ الْأَمْرَ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ تَتَوَاتَرُ^٥ الشَّيْعَةُ بِنَقْلِهِ، وَ أَنَّهُ أَحَدُ أَلْفَاظِ النَّصِّ
الْجَلِيِّ الَّذِي دَلَّلْنَا عَلَى حُصُولِ شَرَائِطِ التَّوَاتُرِ فِيهِ^٦.
وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ، وَ قَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ»^٧

١. من قوله: «و قد بيَّنَّا أنَّ وصف علي...» إلى هنا سقط من «ب، ج، ص، ف».

٢. في المغني: «يدخل».

٣. في «ب»: «بأن يسلموا عليه». وفي «ج، ص، ف»: «بأن يسلموا على علي عليه السلام». وفي
المغني: «بأن نسلم عليه».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٨٧ - ١٩١.

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «يتواتر».

٦. تقدّم في ج ٢، ص ٣١٣، ٣٣٠ وما بعدها.

٧. المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٤٨، ح ٤٦٦٨ وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد»؛
المعجم الصغير، ج ٢، ص ١٩٢، ح ١٠١٢؛ معجم الصحابة، ج ٢، ص ٥٩٩، الرقم ٦٨، و ج ٩،
ص ٣٢٢٨، الرقم ٥٦٧؛ حلية الأولياء، ج ١، ص ٦٣، الرقم ٤؛ معرفة الصحابة، ج ١، ص ٢٦٤،
الرقم ١٤٧، و ج ٣، ص ١٠١، الرقم ١٥٦٧؛ تاريخ بغداد، ج ١١، ص ١١٤، الرقم ٥٨٠٥،
و ج ١٣، ص ١٢٤، الرقم ٧١٠٦.

و قوله فيه ^١: «هذا وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ و مُؤْمِنَةٍ بَعْدِي» ^٢ جَارٍ مَجْرَى الْخَبَرِ الْأَوَّلِ، فِي اقْتِضَاءِ النَّصِّ و تَوَاتُرِ الشَّيْعَةِ بِنَقْلِهِ.

و إن كَانَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ، مَعَ أَنَّ الشَّيْعَةَ تَنْقُلُهَا ^٣، فَقَدْ تَقَلَّهَا أَكْثَرُ رُوَاةِ الْعَامَّةِ مِنْ طَرِيقٍ مُخْتَلِفَةٍ و صَحَّحُوهَا، و لَمْ نَجِدْ أَحَدًا مِنْ رُوَاةِ الْعَامَّةِ و لَا عِلْمَائِهِمْ طَعَنَ فِيهَا و لَا دَفَعَهَا؛ و إن كَانَ خَبَرُ التَّسْلِيمِ بِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ يَقُولُ ^٤ فِي رَوَايَتِهِمْ ^٥، و لَا يَجْرِي فِي التَّظَاهَرِ بَيْنَهُمْ مَجْرَى بَاقِي الْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا؛ و إن كَانَ الْكُلُّ مِنْ طَرِيقِ الْعَامَّةِ لَا يَبْلُغُ التَّوَاتُرَ، بَلْ يَجْرِي مَجْرَى الْآحَادِ ^٦.

و لَا مُعْتَبَرٌ بِإِدْعَاءِ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ لِلتَّوَاتُرِ شُرُوطًا لَمْ تَحْصُلْ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ الشُّرُوطَ الْمَطْلُوبَةَ فِي التَّوَاتُرِ حَاصِلَةٌ فِي ذَلِكَ ^٧.

[إشارة إلى حصول شروط التواتر في نقل الشيعة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْخَبَرَ لَا يَصِيرُ دَاخِلًا فِي التَّوَاتُرِ بَأَن يَقُولُوا: إِنَّ الشَّيْعَةَ طَبَّقَتْ الْبِلَادَ عَصْرًا بَعْدَ عَصْرٍ، فَرَوَايَتُهَا يَجِبُ أَنْ تَبْلُغَ حَدَّ التَّوَاتُرِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَصِيرُ

١. في «ب، ج، ص، ف» - «فيه».

٢. مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٧، ح ١٩٩٤٢؛ مسند الطيالسي، ج ٢، ص ١٦٨، ح ٨٦٨، و ج ٤، ص ٤٦٩، ح ٢٨٧٥؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٣٢، ح ٣٧١٢؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٢٩٣، ح ٣٥٥؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ٤٥، ح ٨١٤٦، و ص ١٢٦، ح ٨٤٥٣، و ص ١٣٢، ح ٨٤٧٤.

٣. في «ج، ص، ف» - «ينقلها». و في المطبوع: «بنقلها».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «قد».

٥. في «ب، د» و المطبوع: «نقل».

٦. في «ب» - «في رواياتهم».

٧. في «ب، ج، ص، ف» - «أخبار الآحاد».

٨. تقدّم في ج ٢، ص ٣٣٠ و ما بعدها.

داخلاً في جُمْلَةِ التَّوَاتُرِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ^١ دُونَ أَنْ يُبَيَّنَ^٢ حَصُولَ النِّقْلِ عَلَى شَرْطِ^٣ التَّوَاتُرِ، فَلَيْتَ^٤ شِعْرَنَا بَأَيِّ شَيْءٍ يُعْلَمُ^٥ التَّوَاتُرُ؟ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ نَجِدَ كَثْرَةً لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ التَّوَاتُؤُ وَالتَّعَارُفُ^٦ يَنْقُلُونَ وَيَدَّعُونَ أَنَّهُمْ نَقَلُوا خَبَرًا^٧ مَا^٨ عَمَّنْ هُوَ بِمِثْلِ صِفَتِهِمْ، وَنَعْلَمُ^٩ أَنَّ أَوَّلَهُمْ فِي الصِّفَةِ كَأَخِيرِهِمْ، إِلَى سَائِرِ الشُّرُوطِ الَّتِي تَقْدَمُ ذِكْرُهَا وَدَلَالَتُنَا عَلَى ثُبُوتِهَا فِي نَقْلِ الشَّيْعَةِ؟^{١٠} وَمَتَى شَكَّ شَاكٌّ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ^{١١}، فَلَيْتَعَاظَ الْإِشَارَةَ إِلَى خَبَرِ مُتَوَاتِرٍ حَتَّى نُعْلِمَهُ^{١٢} أَنَّ خَبَرَ الشَّيْعَةِ يُوَازِنُهُ^{١٣}، إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ. وَلَوْلَا أَنَا أَحْكَمْنَا^{١٤} هَذَا فِيمَا تَقْدَمُ وَبَسْطَنَاهُ وَفَرَّغْنَاهُ مِنْهُ، لَمَا اقْتَصَرْنَا فِيهِ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ. وَقَدْ بَيَّنَّا أَيْضًا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ التَّوَاتُرِ حَصُولُ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ^{١٥}، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ غَيْرُ مُتَوَاتِرَةٍ فَقَدْ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ بِمُخْبَرِهَا؛ وَكُلُّ هَذَا قَدْ تَقَدَّمَ.

١. ما بين المعقوفين استفدناه مما تقدّم من عبارة المغني.

٢. في المطبوع والحجري: «أَنْ نُبَيِّنَ».

٣. في «د» والمطبوع: «عَلَى شُرُوطِ».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «وَلَيْتَ».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «نُعْلَمُ».

٦. في «ب، د»: «وَالْتَفَارِقُ».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «مَا».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «وَيُعْلَمُ».

٩. تقدّم ذكر الشروط في ج ٢، ص ٣١٦، وتقدّم ذكر ثبوتها في نقل الشيعة في ج ٢، ص ٣٣٠

و ما بعدها.

١٠. في «ب» والمطبوع والحجري: «ذَكَرْنَاهُ».

١١. في «ج، ص، ف»: «حَتَّى يَعْلَمَ».

١٢. في «ف»: «يُوَازِنُهُ».

١٣. في «د» والمطبوع والحجري: «حَكَمْنَاهُ».

١٤. تقدّم في ج ٢، ص ٣٥٦، ٣٥٩ وما بعدها.

فَأَمَّا مُعَارَضَتُهُ^١ مَا نَذَهَبُ^٢ إِلَيْهِ مِنَ النَّصِّ بِمَا يُدْعَى مِنَ النَّصِّ^٣ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَدْ مَضَى فِيهِ أَيْضاً مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَكَرُّرِهِ^٤، وَبَيَّنَّا بَطْلَانَ هَذِهِ الدَّعْوَى، وَ أَنَّهَا لَا تُعَادِلُ مَذْهَبَ الشَّيْعَةِ فِي النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا تَقَارِبُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُذَكَّرَ فِي مُقَابَلَتِهِ؛ وَ ذَكَرْنَا فِي ذَلِكَ وَجُوهاً تُزِيلُ الشُّبْهَةَ فِي هَذَا الْبَابِ. وَ بَيَّنَّا أَيْضاً فِيمَا مَضَى مِنَ الْكِتَابِ أَنَّ لِلشَّيْعَةِ سَلْفاً فِيهِمْ صِفَةُ الْحُجَّةِ، كَمَا أَنَّهَا ثَابِتَةٌ فِي الْخَلْفِ، وَ أَنَّ النَّصَّ لَيْسَ مِمَّا حَدَثَ ادِّعَاؤُهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ يُدْعَى^٥؛ فَبَطَلَ قَوْلُ مَنْ قَدْ^٦ ظَنَّ خِلَافَ ذَلِكَ.

[جواب إجمالي لأخبار عدم الاستخلاف أو استخلاف أبي بكر]

فَأَمَّا حَظُّهُ^٧ وَ جَمْعُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي أَوْرَدَهَا عَلَى سَبِيلِ الْمُعَارَضَةِ لِأَخْبَارِنَا، كَالَّذِي رَوَاهُ فِي^٨ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ يَسْتَخْلِفْ، أَوْ أَنَّهُ اسْتَخْلَفَ أَبَا بَكْرٍ وَ أَشَارَ إِلَى إِمَامَتِهِ.

فَأَوَّلُ مَا نَقُولُهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْمُعَارَضَةَ مَتَى لَمْ تُؤَفَّ^٩ حَقُّهَا مِنَ الْمُمَازَلَةِ وَ الْمُوَازَنَةِ ظَهَرَتْ عَصَبِيَّةٌ مُدْعِيهَا، وَ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أَحَدٍ ضَرُورَةَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي أَوْرَدَهَا

١. في «ب، د، ص، ف»: «معارضة».

٢. في المطبوع والحجري: «ما تذهب».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: - «من النص».

٤. تقدّم في ج ٢، ص ٣٨٤ وما بعدها.

٥. تقدّم في ج ٢، ص ٣٣٠ - ٣٣٤.

٦. في «ج، ف»: - «قد».

٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «خطبه». و حَطَبَ - كضَرَبَ - يَحْطِبُ حَطْباً وَ حَطْباً: جَمَعَهُ. تاج العروس، ج ١، ص ٤٢٩ (حطب).

٨. في «ب، ج، ص، ف»: - «في».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «لم يوف».

مُعارِضاً بها، وبيّن الأخبار التي حكى اعتمادنا عليها؛ لأنّ أخبارنا أولاً ممّا يُشارِكنا في نقل جميعها أو أكثرها خصومنا، وقد صحّحها رواتهم، وأوردوها في كتبهم ومُصنّفاتهم مَرْدَ الصحيح.

و الأخبار التي ادّعاها لم تُنقل إلا من جهة واحدة، وجميع شيعة أمير المؤمنين عليه السلام - على اختلاف مذاهبهم - يدفعها وينكرها، ويكذب رواتها^١، فضلاً عن أن ينقلها، ولا شيء منها إلا ومتى فتشت عن ناقله وأصله وجدته صادراً عن مُتَعَصِّب مشهور بالانحراف عن أهل البيت عليهم السلام والإعراض عنهم؛ وليس^٢ - مع ذلك - شيأها وتظاهرها في خصوم الشيعة كشياع الأخبار التي اعتمدنا عليها^٣ في رواية الشيعة^٤، وتقلّ الجميع لها، ورضا الكلّ بها.

فكيف يجوز أن يجعل هذه الأخبار - مع ما وصفناه - في مُقابلة أخبارنا، لولا العصبية التي لا تليق بالعلماء؟

وهذه جملة تُسقط المُعارضة بهذه الأخبار من أصلها.

[تفصيل الجواب]

[أولاً: تفصيل الجواب عن أخبار عدم الاستخلاف]

ثمّ نرجع إلى التفصيل، فنقول: قد دللنا على ثبوت النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام بأخبار مُجمّعة على صحّتها، مُتَّفَق عليها، وإن كان الاختلاف واقعاً^٥ في

١. في «ب»: «تدفعها وتنكرها وتكذب رواتها».

٢. في «د» و المطبوع: «فليس».

٣. في «د»: «اعتمدناها».

٤. في «ج، ص، ف»: «اعتمدنا في الشيعة».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: - «واقعاً».

تأويلها، وبيّنّا أنّها تُقيّد النصّ عليه - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ ^١ - بغير احتمالٍ ولا إشكالٍ؛ كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» ^٢ و «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ» ^٣ إلى غير ذلك ممّا دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ يَشْهَدُ بِهِ؛ كقوله تَعَالَى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا» ^٤ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ نَطْرَحَ ^٥ كُلَّ خَبَرٍ نَافٍ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ هَذِهِ ^٦ الْأَدِلَّةُ الْقَاطِعَةُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُحْتَمَلٍ لِلتَّأْوِيلِ، وَ ^٧ نَحْمِلُهُ بِالتَّأْوِيلِ عَلَى مَا يُوَافِقُهَا وَيُطَابِقُهَا إِذَا سَاعَ ذَلِكَ فِيهِ؛ كَمَا يُفَعَّلُ فِي كُلِّ مَا دَلَّتْ الْأَدِلَّةُ الْقَاطِعَةُ عَلَيْهِ، وَوَرَدَ سَمْعٌ يُنَافِيهِ وَيَقْتَضِي خِلَافَهُ.

و هذه الجملة تُسْقِطُ كُلَّ خَبَرٍ ^٨ يُرَوَّى فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَسْتَخْلِفْ.

[مناقشة خبر عدم وصية أمير المؤمنين (عليه السلام) كما لم يوص رسول الله (صلى الله عليه وآله)]

عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي رَوَاهُ ^٩ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَمَّا قِيلَ لَهُ:

١. في المطبوع والحجري: «عليه السلام».

٢. تقدّم تخريجه في ص ٢٤٧.

٣. مسند أحمد، ج ١، ص ٨٤، ح ٦٤١، و ص ١١٨ - ١١٩، ح ٩٥٠ و ٩٦١، و ص ١٥٢، ح ١٣١٠، و ص ٣٣٠، ح ٣٠٦٢؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٥، ح ١٢١؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٣٣، ح ٣٧١٣؛ المعجم الكبير، ج ٣، ص ١٧٩ - ١٨٠، ح ٣٠٤٩ و ٣٠٥٢، و ج ٤، ص ١٦، ح ٣٥١٥، و ص ١٧٣، ح ٤٠٥٢ و ٤٠٥٣؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١١٨ - ١١٩، ح ٤٥٧٦ - ٤٥٧٨، و ص ١٢٦، ح ٤٦٠١، و ص ١٤٣، ح ٤٦٥٢، و ص ٤١٩، ح ٥٥٩٤، و ص ٦١٣، ح ٦٢٧٢.

٤. المائدة (٥): ٥٥.

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «أَنْ يَطْرَحَ».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: - «هذه».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «أَوْ».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «مَا» بدل «خبر».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «رووه».

ألا توصي؟ فقال: «ما أوصى رسول الله فأوصي، ولكن إن أراد الله تعالى بالناس^١ خيراً فسيجمعهم^٢ على خيرهم كما جمعهم بعد نبئهم على خيرهم»، فمتضمن لما يكاد يعلم بطلانه ضرورة؛ لأن فيه التصريح القوي بفضل أبي بكر عليه^٣، وأنه خير منه؛ و الظاهر من أحوال أمير المؤمنين^٤، و المشهور من أقواله و أفعاله^٥ - جملة و تفصيلاً - يقتضي أنه كان يُقدّم نفسه على أبي بكر و غيره من الصحابة، و أنه كان لا يعترف لأحدهم^٦ بالتقدم عليه. و من تصفح الأخبار و السير، و لم تمل به العصبية و الهوى، يعلم هذا من حاله على وجه لا يدخل فيه شك.

و لا اعتبار بمن دفع هذا ممن يفضل عليه؛ لأنه بين أمرين: إما أن يكون عامياً مقلداً^٧، لم يتصفح الأخبار و السير و ما روي من أقواله و أفعاله^٨، و لم يختلط بأهل النقل، فلا يعلم ذلك^٩. أو يكون متأملاً متصفحاً، إلا أن العصبية قد استولت عليه، و الهوى قد ملكه و استرقه، فهو يدفع ذلك عناداً؛ و إلا فالشبهة مع الإنصاف زائلة في هذا الموضع^{١٠}.

على أنه لا يجوز أن يقول هذا من قال رسول الله صلى الله عليه و آله فيه

١٠٠/٣

١. في «ب، ج، ص، ف»: «إن أراد الله بالأمة».

٢. في التلخيص: «استجمعهم».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «على أمير المؤمنين عليه السلام».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «و أنه خير منه، و الظاهر من أحوال أمير المؤمنين».

٥. في التلخيص: «من أقواله و أحواله».

٦. في التلخيص: «و أنه ما كان يعترف لأحد».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «أو مقلداً».

٨. في «ب، ج، د، ف» و التلخيص: «من أقواله و أحواله». و في «ص»: «من أقواله و أفعاله و أحواله».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «فلم يعلم» بدل «فلا يعلم ذلك».

١٠. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص: «و إلا فالشبهة مع الإنصاف في هذا زائلة».

باتفاق: «اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ، يَأْكُلُ مَعِيَ مِنْ هَذَا الطَّائِرِ» فجاء عليه السلام مِنْ بَيْنِ الْجَمَاعَةِ، فَأَكَلَ مَعَهُ^١.

وَلَا مَنْ يَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِابْنَتِهِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ أَطْلَاعَةً، فَاخْتَارَ مِنْهَا رَجُلَيْنِ: جَعَلَ أَحَدَهُمَا أَبَاكَ، وَالْآخَرَ بَعْلَكَ»^٢.

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِيهِ: «عَلَيَّ سَيِّدُ الْعَرَبِ»^٣ وَ«خَيْرُ أُمَّتِي»^٤ وَ«خَيْرُ مَنْ أَخْلَفَ بَعْدِي»^٥ وَ«عَلَيَّ خَيْرُ الْبَشَرِ، مَنْ أَبِي فَقَدْ كَفَّرَ»^٦.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ هَذَا مَنْ تَظَاهَرَ الْخَبَرُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَ قَدْ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُثْمَانَ كَلَامٌ، فَقَالَ لَهُ: أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ خَيْرُ مَنْكَ، فَقَالَ: «أَنَا خَيْرُ مَنْكَ وَمِنْهُمَا؛ عَبْدْتُ اللَّهَ قَبْلَهُمَا، وَ عَبْدْتُهُ بَعْدَهُمَا»^٧.

١. تقدّم تخريجه في ص ٣٩٢.

٢. المعجم الكبير، ج ١١، ص ٩٤ - ٩٣، ح ١١١٥٣ - ١١١٥٤؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١٤٠، ح ٤٦٥٤؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٦٠٥، ح ٣٢٩٢٥.

٣. المعجم الكبير، ج ٣، ص ٨٨، ح ٢٧٤٩؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١٣٣ - ١٣٤، ح ٤٦٢٥ - ٤٦٢٧؛ حلية الأولياء، ج ١، ص ٦٣، الرقم ٤، و ج ٥، ص ٣٨؛ تاريخ بغداد، ج ٢٠، ص ٦٠، الرقم ١١٨٦؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ١٤٣، ح ٣٦٤٤٨، و ص ١٤٥، ح ٣٦٤٥٦.

٤. تفسير القمي، ج ١، ص ١٩٣، ذيل الآية ١٦٤ من سورة المائدة (٥)؛ الأمالي للصدوق، ص ٢٠٣، المجلس ٣٦، ح ١٧؛ كنز الفوائد، ج ٢، ص ١٣؛ المناقب للخوارزمي، ص ١٠٦، ح ١١١.

٥. المؤتلف و المختلف، ج ١، ص ١٦٦، الرقم ٣٣٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٥٧، الرقم ٤٩٣٣؛ الإصابة، ج ١، ص ٥٣٥، الرقم ٩٩٤.

٦. تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٤٣٣، الرقم ٣٩٨٤؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٧٢ - ٣٧٣، الرقم ٤٩٣٣؛ أنساب الأشراف، ج ٢، ص ١٠٣؛ تاريخ الإسلام، ج ٢٦، ص ١٧٧، و ج ٣٠، ص ٩؛ كفاية الطالب، ص ٢٤٥ و ٢٤٦؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٦٢٥، ح ٣٣٠٤٤.

٧. المسترشد، ص ٢٢٧؛ الفصول المختارة، ص ١٦٨ و ٢٦١ و ٢٧٩؛ كنز الفوائد، ج ١، ص ٢٦٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢٠، ص ٢٥.

وَمَنْ قَالَ: «نَحْنُ أَهْلُ بَيْتٍ لَا يُقَاسُ بِنَا أَحَدٌ»^١.

وَرُوي عَنْ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ الْخَوَارِجِ لَمَّا سَأَلَهَا مَسْرُوقٌ، فَقَالَ لَهَا^٢: بِاللَّهِ يَا أُمَّةُ، لَا يَمْنَعُكَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَلِيٍّ أَنْ تَقُولِي مَا سَمِعْتِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِيهِ وَفِيهِمْ، فَقَالَتْ^٣: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ: «هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ»^٤، يَقْتُلُهُمْ خَيْرُ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ^٥.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ^٦ مِنْ أَقْوَالِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٧ فِيهِ، الَّتِي لَوْ ذَكَرْنَاهَا أَجْمَعَ لَاحْتَجْنَا إِلَى مِثْلِ جَمِيعِ^٩ كِتَابِنَا، إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ. وَكُلُّ^{١٠} هَذِهِ الْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِيهِ مَشْهُورَةٌ مَعْرُوفَةٌ، قَدْ رَوَاهَا الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ، بِخِلَافِ مَا ادَّعَاهُ مِمَّا يَتَفَرَّدُ^{١١} بِهِ بَعْضُ الْأُمَّةِ وَيَدْفَعُهُ بَاقِيهَا.

١. ذخائر العقبى، ج ١، ص ٧٧؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ٤٥؛ ينابيع المودة، ج ١، ص ٤٥٩، وج ٢، ص ٦٨، ح ٦١، و ص ٨٣، ح ١٢٩، و ص ١١٦، ح ٣٢٢، و ص ١١٧، ح ٣٣٤؛ كنز العمال، ج ١٢، ص ١٠٤، ح ٣٤٢٠١.

٢. في «ب، ج، ص، ف» - «لها».

٣. في المطبوع والحجري: «فقال».

٤. في «ب، د» والحجري: «والخليفة».

٥. في «ج، د»: «والخليفة».

٦. مسند أحمد، ج ٣، ص ٥، ح ١١٠٣١، و ص ٢٢٤، ح ١٣٣٦٢؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٤١،

ح ١٠٦٤/١٤٩؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦٥٧، ح ٤٧٦٥؛ المعجم الأوسط، ج ٦، ص ١٨٦،

ح ٦١٤٢؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ١٦١، ح ٢٦٥٠؛ البداية والنهاية، ج ٧، ص ٣٠٣،

مع اختلاف.

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «إلى غير هذا».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٩. في «ص»: «جمع».

١٠. في «ج، ص، ف»: «فكل».

١١. في «ب، ج، ص، ف»: «مما ينفرد».

[مناقشة خبر طلب العباس معرفة الإمام بعد الرسول ﷺ]

فأما الخبرُ الذي رواه عن العباس - رضي الله عنه ^١ - من أنه قال لأُمير المؤمنين عليه السلام: «لو سألت النبي عن القائم بالأمير بعده» فقد تقدّم في كتابنا الكلام عليه ^٢، وبيّنا أنه لو كان صحيحاً لم يدلّ على بطلان النصّ؛ فلا وجه لإعادة ما قلناه فيه.

[عودة إلى مناقشة خبر عدم وصية أمير المؤمنين ﷺ]

و بعد، فبإزاء ^٣ هذين الخبرين الشاذين - اللذين رواهما ^٤ في أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يوص، كما لم يوص رسول الله صلى الله عليه وآله ^٥ - الأخبار التي ترويهما ^٦ الشيعة من جهات عدّة، و طُرُقٍ مُختلفة، المتضمنة لأنه ^٧ عليه السلام وصّى إلى الحسن ابنه ^٨، و أشار إليه و استخلفه، و أرشد إلى طاعته من بعده؛ وهي أكثر من أن نعدّها و نوردها.

فمنها: ما رواه أبو الجارود عن أبي جعفر عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام لما أن حضره الذي حضره ^٩ قال لابنه الحسن عليه السلام: «أدُنْ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «رحمه الله».

٢. تقدّم في ج ٢، ص ٤٦٢ - ٤٦٤.

٣. في «ج، ص»: «فما بإزاء».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «رووا».

٥. تقدّم أحد هذين الخبرين قبل قليل و ناقشه المصنّف رحمه الله بالتفصيل، و أما الخبر الآخر فقد تقدّم في عبارة المعني، فراجع.

٦. في «ب»: «روتها».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «يتضمّن بأنّه».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «إلى ابنه الحسن».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «لما حضره الموت».

مَنِّي حَتَّى أَسِرَّ إِلَيْكَ مَا أَسَرَّ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَاتَّمَنَّاكَ عَلَى مَا اتَّمَنَّا عَلَيْهِ»^١.

و رَوَى حَمَّادُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمِيرٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ^٢ قَالَ: «أَوْصَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ أَشْهَدَ عَلَى وَصِيَّتِهِ الْحُسَيْنَ وَ مُحَمَّدًا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ جَمِيعَ وَلَدِهِ وَ رُؤَسَاءَ شِيعَتِهِ وَ أَهْلَ بَيْتِهِ، ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِ الْكُتُبَ وَ السِّلَاحَ» فِي خَبَرٍ طَوِيلٍ يَتَضَمَّنُ الْأَمَرَ بِالْوَصِيَّةِ فِي وَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٣.

وَ أَخْبَارُ وَصِيَّةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى ابْنِهِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ اسْتِخْلَافِهِ لَهُ ظَاهِرَةٌ مَشْهُورَةٌ بَيْنَ الشَّيْعَةِ، وَ أَقْلُ أَحْوَالِهَا وَ أَخْفَضُ مَرَاتِبِهَا أَنْ تُعَارِضَ^٤ مَا رَوَاهُ وَ يَخْلُصَ مَا اسْتَدَلَّلْنَا بِهِ.

١. الكافي، ج ٢، ص ٣٥، ح ٧٧٦ / ٢ (ج ١، ص ٢٩٨، ح ٢، ط. الإسلامية)؛ بصائر الدرجات، ص ٣٧٧، ح ٥؛ إعلام الوري، ج ١، ص ٤٠٦.

٢. في المطبوع والحجري: - «أنه».

٣. الكافي، ج ٢، ص ٣٦، ح ٧٧٩ / ٥ (ج ١، ص ٢٩٨، ح ٥، ط. الإسلامية)؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٧٦، ح ٧١٤؛ الغيبة للطوسي، ص ١٩٤، ح ١٥٧. وَ تَمَّةُ الْحَدِيثِ عَلَى مَا فِي الْكَافِي هَكَذَا: «ثُمَّ قَالَ لِابْنِهِ الْحَسَنِ: يَا بَنِيَّ، أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ أَوْصِيَ إِلَيْكَ، وَأَنْ أَدْفَعُ إِلَيْكَ كُتُبِي وَ سِلَاحِي، كَمَا أَوْصَى إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ دَفَعَ إِلَيَّ كُتُبَهُ وَ سِلَاحَهُ، وَ أَمَرَنِي أَنْ أَمُرَكَ إِذَا حَضَرَكَ الْمَوْتُ أَنْ تَدْفَعَهُ إِلَى أَخِيكَ الْحُسَيْنِ. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى ابْنِهِ الْحُسَيْنِ، وَ قَالَ: أَمُرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ تَدْفَعَهُ إِلَى ابْنِكَ هَذَا، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ ابْنِ ابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ: يَا بَنِيَّ، أَمُرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ تَدْفَعَهُ إِلَى ابْنِكَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَ أَقْرَنَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ مَنِّي السَّلَامُ...».

٤. هَكَذَا فِي «ب». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ: «أَنْ يَعارض».

[ثانياً: تفصيل الجواب عن أخبار استخلاف أبي بكر و عمر]

فأما ما حكاه من معارضة أبي علي^١ بما يروى من الأخبار في استخلاف أبي بكر^٢، و ذكره من ذلك شيئاً بعد شيء: فقد تقدّم من كلامنا - في إفساد النص على أبي بكر و استخلاف الرسول صلى الله عليه و آله له^٣ - ما يبطل كل شيء يدعى في هذا الباب على سبيل الجملة و التفصيل^٤.

لأننا قد بينّا أنه لو كان هناك نص عليه^٥ لوجب أن يحتج به على الأنصار في السقيفة عند نزاعهم له في الأمر، و لا يعدل عن الاحتجاج بذلك إلى روايته أن: «الأئمة من قریش» و شرّحنا ذلك و أوضحناه و أزلنا كل شبهة تعرض^٦ فيه. و أنه لو كان أيضاً منصوباً عليه، لم يجز أن يُشير إلى أبي عبيدة و عمر في يوم السقيفة، و يقول: «بايعوا أيّ الرجلين شئتم»^٧. و لا أن يستقبل المسلمين^٨، الذين لم تثبت إمامته بعقدهم و لا^٩ من جهتهم.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «من معارضته» بدل «من معارضة أبي علي لنا».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «في الاستخلاف لأبي بكر».

٣. في «ب، د»: «- له».

٤. تقدّم في ج ٢، ص ٣٨٤ و ما بعدها.

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «- عليه».

٦. في «ج، ص، ف»: «يعترض».

٧. صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٤١، ح ٣٤٦٧، و ج ٦، ص ٢٥٠٣، ح ٦٤٤٢؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٥٥، ح ٣٩١؛ مسند البزار، ج ١، ص ٣٠١، ح ١٩٤؛ المصنف لعبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٣٩، ح ٩٧٥٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٤٢، ح ١٦٣١٢ و ١٦٣١٣؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٤٦، ح ١٤١٣٤، مع اختلاف.

٨. و هو قوله لجماعة المسلمين: «أقبلوني، أقبلوني».

٩. في «د» و المطبوع: «- لا».

و لا أن يقول: «وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ: فِيمَنْ هُوَ؟ فَكُنَّا لَا نُنَازِعُهُ أَهْلَهُ»^١.

و لَمَّا جَازَ أَنْ يَقُولَ عُمَرُ: «كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً»^٢.

و لا أن يقول: «إِنْ أَسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي أبا بَكْرٍ -، وَإِنْ أَتْرَكَ فَقَدْ تَرَكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي» يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٣. ١٠٣/٣

و شَرَحْنَا هَذِهِ الْوُجُوهَ أَتَمَّ شَرْحٍ، وَ ذَكَرْنَا غَيْرَهَا. وَ كُلُّ ذَلِكَ يُبْطِلُ الْمُعَارِضَةَ بِالنَّصِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ.

[مناقشة خبر استخلاف الرسول ﷺ لعمر بعد أبي بكر]

و مِمَّا يُفْسِدُ^٤ كُلَّ خَبَرٍ رَوَاهُ مُتَضَمِّنًا لِلْإِشَارَةِ إِلَى اسْتَخْلَافِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٥ لِعُمَرَ مُضَافًا إِلَى اسْتَخْلَافِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ هَذَا الْاسْتَخْلَافَ لَوْ كَانَ حَقًّا، لَكَانَ^٦ أَبُو بَكْرٍ بِهِ أَعْرَفَ وَ لَهُ أَذْكَرَ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ - لَمَّا أَنْكَرَ طَلْحَةُ عَلَيْهِ نَصُّهُ عَلَى

١. تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٤٣١؛ الأموال لابن زنجويه، ج ١، ص ٢٥٨؛ الأموال لأبي عبيدة، ص ١٧٥؛ العقد الفريد، ج ٥، ص ٢٢؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٠٢.

٢. صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٥٠٣، ح ٦٤٤٢؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٥٥، ح ٣٩١؛ صحيح ابن حبان، ج ٢، ص ١٤٨، ح ١٣، و ص ١٥٥ - ١٥٨، ح ١٤٤؛ مسند البزار، ج ١، ص ٤١٠، ح ٢٨٦؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٦١٥ - ٦١٦، ح ٥؛ المصنف لعبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٣٩، ح ٩٧٥٨.

٣. صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٦٣٨، ح ٦٧٩٢؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٤٢، ح ٢٩٩؛ المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٨٤، ح ١٣٢٧؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١٠١، ح ٤٥٢٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٤٨، ح ١٦٣٤٧؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٧٣٤، ح ١٤٢٥٤.

٤. في المطبوع: «يفيد»، وهو سهو.

٥. في «ب، ج، ص»: «عليه السلام».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «كان».

عُمَرَ، وإشارته إليه بالإمامة، حتى قال له: «ما تقول لربك إذا سئلت، و قد وليت علينا فقطاً غليظاً؟» فقال: «أقول: يا رب، وليت عليهم خير أهلِكَ»^١ - أن يقول بدلاً من ذلك: «أقول: وليت عليهم من نص عليه الرسول واستخلفه، واختاره وقال فيه: بشروه بالجنة والخلافة»^٢، وقال فيه كذا وكذا» مما روي و ادعى أنه نص بالخلافة وإشارة إلى الإمامة. فلما لم يكن ذلك علمنا أنه لا أصل لما يدعى في هذا الباب.

[مناقشة خبر تبشير أبي بكر وعمر بالجنة والخلافة]

على أن الخبر الذي يتضمن^٣ البشارة بالجنة والخلافة، يرويه أنس بن مالك، ومذهب أنس^٤ في الإعراض عن أمير المؤمنين عليه السلام والانحراف عن جهته معروف، وهو الذي كتّم فضيلته^٥، و ردّه في يوم الطائر عن الدخول إلى

١. الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٣٧؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٤٩ و ٢٠٧: أنساب الأشراف،

ج ١٠، ص ٨٩؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٢٦٥، مع اختلاف يسير.

٢. في «ب، ص، ف»: «وبالخلافة».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «تضمن».

٤. في «د» والمطبوع: «أنس بن مالك».

٥. وذلك أن علياً عليه السلام ناشد الناس الله في الرحبة بالكوفة، فقال: أنشدكم الله رجلاً سمع

رسول الله يقول لي وهو منصرف من حجة الوداع: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال

من والاه، وعاد من عاداه». فقام رجال فشهدوا بذلك، فقال عليه السلام لأنس بن مالك: «لقد

حضرتها، فما بالك؟! فقال: يا أمير المؤمنين، كبرت سني، وصار ما أنساه أكثر مما أذكره. فقال

له: «إن كنت كاذباً فضربك الله بها بيضاء لا تواضعها العمامة». فما مات حتى أصابه البرص.

المعارف لابن قتيبة، ص ٥٨٠؛ أنساب الأشراف، ج ٢، ص ١٥٦ - ١٥٧؛ حلية الأولياء، ج ٥،

ص ٢٧؛ جمهرة النسب، ص ٦٣٩ - ٦٤٠؛ المناقب لابن مردويه، ص ١٧٥ - ١٧٦، ح ٢٣٦؛ شرح

نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٩، ص ٢١٧.

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَالْقِصَّةُ فِي ذَلِكَ مَشْهُورَةٌ؛ وَبِدُونِ هَذَا يُنَبِّهُمُ رِوَايَتُهُ، وَيَسْقُطُ عَدَالَتُهُ.

[مناقشة أخبار إرجاع الرسول ﷺ إلى أبي بكر]

١٠٤/٣

فَأَمَّا الْخَبَرُ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ - فِي الْمَرَّةِ الَّتِي أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِنْ رَجَعْتُ فَلَمْ أَجِدْكَ؟ فَقَالَ: «إِنْ لَمْ تَجِدْنِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ» - فَإِنَّهُ قَدْ دَسَّ فِيهِ^٢ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ شَيْئًا لَوْ لَمْ يَزِدْهُ^٣ لَمْ يَكُنْ فِي ظَاهِرِهِ دَلَالَةٌ؛ لِأَنَّهُ فَسَّرَ قَوْلَهَا: «فَلَمْ أَجِدْكَ» بِأَنْ قَالَ: «يَعْنِي الْمَوْتُ» وَهَذَا غَيْرُ مَعْلُومٍ مِنَ الْخَبَرِ وَلَا مُسْتَفَادٍ مِنْ لَفْظِهِ. وَقد يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمَرَهَا بِأَنْهَا مَتَى^٤ لَمْ تَجِدْهُ فِي الْمَوْضِعِ^٥ الَّذِي كَانَ فِيهِ أَنْ تَلْقَى أَبَا بَكْرٍ لِتُصِيبَ مِنْهُ حَاجَتَهَا، أَوْ^٦ لِأَنَّهُ كَانَ تَقَدَّمَ^٧ إِلَيْهِ فِي مَعْنَاهَا بِمَا تَحْتَاجُ^٨ إِلَيْهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي حَالِ الْحَيَاةِ لَا حَالِ الْمَوْتِ؛ فَمِنْ أَيْنَ يَدَّعِي الْاِسْتِخْلَافَ بَعْدَ الْوَفَاةِ؟

١. فَقَدْ رَوَى أَنَسُ أَنَّهُ بَعْدَ أَنْ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَوْلَهُ: «اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِيَ مِنْ هَذَا الطَّائِرِ» قَالَ أَنَسُ: فَجَاءَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: «اسْتَأْذِنْ لِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» فَقُلْتُ: هُوَ عَلَى حَاجَةٍ. وَأَحْبَبْتُ أَنْ يَجِيءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَرَجَعَ ثُمَّ عَادَ...» كَتَبَ الْعَمَالُ، ج ١٣، ص ١٦٦.

٢. فِي التَّلْخِيصِ: «السَّائِلُ». وَالظَّاهِرُ رَجُوعُ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: «دَسَّ» إِلَى الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ.
٣. هَكَذَا فِي «ف» وَفِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «لَمْ نَرِدْهُ». وَفِي التَّلْخِيصِ: «لَمْ يَرَوْهُ». وَفِي «ب، ص»: «لَمْ يَرِدْ».

٤. فِي «ج، ص»: «لَوْ».

٥. فِي التَّلْخِيصِ: «فِي الْمَوْضِعِ».

٦. فِي التَّلْخِيصِ: «- أَوْ».

٧. فِي «ب، ج»: «يَقْدَمُ».

٨. فِي «ج، ص، ف» وَالتَّلْخِيصِ: «بِمَا يَحْتَاجُ».

و الخبرُ الذي يَلِي هذا الخبرَ يَجري في خُلُو ظاهره مِن شُبْهَةٍ في الاستخلافِ^١ مَجْرَى الأول؛ لأنَّ قوله للذي كان يُعْطيه التمر في كُلِّ سَنَةٍ: «إنَّ أبا بكرٍ يُعْطِيكَه»^٢ لا يَدُلُّ على استخلافه له^٣؛ وإِنَّمَا يَدُلُّ على وقوعِ العَطِيَّةِ كَمَا خَبَرَ، فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ^٤ العَطِيَّةُ صَدَرَتْ عن وِلايَةِ مُسْتَحَقَّةٍ أو إِمَامَةٍ مَنْصُوصٍ^٥ عليها^٦ فَلَيْسَ في الخبرِ.

و لَيْسَ^٧ يَدُلُّ هذا الخبرُ على أَكْثَرِ مِنَ الإخبارِ بِغَيْبٍ^٨ لا بُدَّ أَنْ يَقَعَ؛ وَ قد خَبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عن حَوَادِثَ كَثِيرَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ، على وَجْهِ^٩ لا تَدُلُّ^{١٠} على أَنَّ الذي خَبَرَ عن وقوعه مِمَّا لِفَاعِلِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ، أو أَنَّ ما خَبَرَ عن كَوْنِهِ^{١١} حَسَنٌ^{١٢} خَارِجٌ عن بَابِ الْقُبْحِ.

و هذا مِثْلُ إخبارِهِ لعائِشَةَ بِأَنَّهَا تُقَاتِلُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَ تَنْبَحُهَا

١. في «ب، ج، ص»: «من الاستخلاف أو شبهة فيه». و في «ف»: «من الاستخلاف أو شبهته».

٢. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص: «يعطيه».

٣. في «د» و المطبوع: - «له».

٤. في «ج، د، ص، ف» و الحجري: «أن يكون».

٥. في «ب، د»: «منصوصة».

٦. في التلخيص: + «أو واقعة باختيار صحيح».

٧. في التلخيص: «فليس».

٨. في التلخيص: + «وأنه».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «و حروب» بدل «على وجوه».

١٠. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يدل».

١١. أي تحقَّقه و وجوده.

١٢. هكذا في النسخ الخطيَّة. و في المطبوع و الحجري و التلخيص: «أو أنه من حيث خبر عن كونه حسن».

كِلاِبُ الْحَوَابِ^١، وإخباره عن الخَوَارِجِ وقِتَالِهِمْ له عليه السلام^٢، وغير ذلك ممَّا يَطُولُ ذِكْرُهُ.

و الخبرُ الذي ذَكَرَهُ عَقِيبَ الْخَبَرَيْنِ اللَّذَيْنِ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِمَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا^٣ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي إِخْبَارِهِ^٤ - بِأَنَّ فُلَانًا أَوْ فُلَانًا^٥ يَلِي صَدَقَاتِهِمْ بَعْدَهُ - مَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْقَاقِ هَذِهِ الْوَلَايَةِ^٦؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْأَلُوهُ: مَنْ يُؤَلِّي^٧ صَدَقَاتِنَا بَعْدَكَ،

١. الحوَاب: منزل بين الكوفة والبصرة. روى ابن عبد البر في الاستيعاب بسنده عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَيْتَكَنَّ صَاحِبَةُ الْجَمَلِ الْأَدِيبُ تَنْبِجُهَا كِلَابُ الْحَوَابِ، يَقْتُلُ حَوْلَهَا قَتْلَى كَثِيرًا، وَتَنْجُو بَعْدَ مَا كَادَتْ؟»، قال: وهذا الحديث من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم. وفي تاريخ الطبري: أَنَّهَا لَمَّا سَمِعَتْ نَبَاحَ الْكِلَابِ قَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟ فَقَالُوا: الْحَوَابُ، فَقَالَتْ: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ»، إِنِّي لَهُ، قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ وَعِنْدَهُ نَسَاؤُهُ: «لَيْتَ شِعْرِي، أَيْتَكَنَّ تَنْبِجُهَا كِلَابُ الْحَوَابِ؟»، فَأَرَادَتْ الرَّجُوعَ، فَأَتَاهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَرُغِمَ أَنَّهُ قَالَ: كَذَبَ مَنْ قَالَ إِنَّ هَذَا الْحَوَابُ. وَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى مَضَتْ، فَقَدَمُوا الْبَصْرَةَ. وَقَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي فَتْحِ الْبَارِي: أَخْرَجَ هَذَا أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى وَابْنُ بَرَكَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ سَنَدَهُ عَلَى شَرِّطِ الشَّيْخَيْنِ. تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٤، ص ٤٦٩؛ الْإِسْتِيعَابُ، ج ٤، ص ١٨٨٥، الرَّقْمُ ٤٠٢٩؛ فَتْحُ الْبَارِيِّ، ج ١٣، ص ٥٥. وَالْأَدِيبُ: طَوِيلُ الْوَرْدِ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ: الْأَذْنَبُ، أَيُّ طَوِيلِ الذَّنْبِ.

٢. صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٥٤٠، الباب ٦: صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٤٦، الباب ٤٩: سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦٥٤، الباب ٣٠؛ الْمُصَنَّفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٨، ص ٧٢٩ وما بعدها؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، ج ٢، ص ١٥٩، كِتَابُ أَهْلِ الْبَغْيِ؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٨، ص ١٨٤، الباب ٣٤: الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ، ج ٦، ص ٢١٧، وَج ٧، ص ٢٧٨ وما بعدها؛ دَلَالَةُ النُّبُوَّةِ، ج ٦، ص ٤٢٠ وما بعدها؛ الْعَقْدُ الْفَرِيدُ، ج ٢، ص ١٠٣.

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: + «مَجْرَى وَاحِدًا».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: + «لَهُمْ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «أَوْ فُلَانًا».

٦. فِي التَّلْخِصِ: «مَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ لِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ وَالْوَلَايَةِ».

٧. فِي «ب»: «يُؤَلِّي».

أَوْ مَنْ يَسْتَحِقُّ هَذِهِ الْوِلَايَةَ؟ وَإِنَّمَا قَالُوا: مَنْ يَلِي الصَّدَاقَاتِ؟ فَقَالَ: فَلَانٌ. وَ قَدْ يَلِي الشَّيْءَ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ وَمَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ؛ فَلَا دَلَالَةَ فِي الْخَبَرِ.

[مناقشة خبر أن الخلافة ثلاثون سنة]

فَأَمَّا حَدِيثُ سَفِينَةَ، فَالَّذِي يُبْطِلُ الْأَخْبَارَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا أَيْفَاءً - وَ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا - وَ كُلُّ خَبَرٍ يُدْعَى فِي النَّصِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِنَا وَ أَدَلَّتِنَا عَلَى فَسَادِ النَّصِّ عَلَيْهِمَا عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ^١.

وَ يُبْطِلُ هَذَا الْخَبَرَ زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ: أَنَا وَ جَدْنَا سِنِّي الْخِلَافَةِ لَهُؤُلَاءِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ^٢ تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِينَ سَنَةً شُهُورًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٣ قُبِضَ لِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ^٤ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ^٥ سَنَةَ عَشْرِ^٦، وَ قُبِضَ أَمِيرُ

١. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٣٨٤ وَ مَا بَعْدَهَا.

٢. هَكَذَا فِي «ب، ج، ص، ف» وَ التَّلْخِص. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي «خِلَافَةُ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ».

٣. فِي «ب، ج، ص»: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٤. فِي «ب، د» وَ الْمَطْبُوع: «لِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ».

٥. وَ هَكَذَا يَرَى الْكَلِينِي فِي الْكَافِي، ج ٢، ص ٤٣٦، بَابُ مَوْلِدِ النَّبِيِّ وَ وَفَاتِهِ. ج ١، ص ٤٣٩، ط. الْإِسْلَامِيَّة. وَ جُمْهُورُ الْعَامَّةِ عَلَى ذَلِكَ. وَلَكِنْ أَكْثَرُ مُؤَرِّخِي الشَّيْعَةِ يَرَوْنَ وَفَاتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلْيَلْتَيْنِ بَقِيَّتَا مِنْ صَفَرٍ سَنَةِ عَشْرٍ مِنَ الْهَجْرَةِ وَ هُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَ سِتِّينَ سَنَةً. وَ اسْتَعْرَضَ الْعَلَمَاءُ الْمَجْلِسِيُّ فِي الْبَحَارِ (ج ٢٢، ص ٥٠٣، بَابُ وَفَاتِهِ وَ غَسَلِهِ وَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ...) الْخِلَافَ الْكَثِيرَ فِي يَوْمِ وَفَاتِهِ: أَنَّهَا لِلْيَلْتَيْنِ خَلَّتَا مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، أَوْ لثَمَانِ عَشْرٍ خَلَّتْ مِنْهُ، أَوْ لْعَشْرِ خُلُونِ مِنْهُ، أَوْ لثَمَانِ بَقِيْنَ مِنْهُ، أَوْ لِلْيَلْتَيْنِ بَقِيَّتَا مِنْ صَفَرٍ. وَ يَذْكُرُ الْخِلَافَ فِي سَنَةِ وَفَاتِهِ أَنَّهَا عَشْرٌ أَوْ إِحْدَى عَشْرَةَ مِنَ الْهَجْرَةِ. وَ لَكِنَّهُ يَخْتَارُ وَ يَرْجِّحُ الْقَوْلَ الْمَشْهُورَ لِعَامَّةِ الشَّيْعَةِ أَنَّ وَفَاتَهُ كَانَتْ لِلْيَلْتَيْنِ بَقِيَّتَا مِنْ صَفَرٍ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ سَنَةِ عَشْرٍ مِنَ الْهَجْرَةِ.

٦. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ التَّلْخِص: «سَنَةُ إِحْدَى عَشْرَةَ».

المؤمنين عليه السلام لتسع ليالٍ^١ بقيت^٢ من شهر رمضان سنة أربعين؛ فهاهنا زيادة على ثلاثين سنة بيّنة^٣، ولا يجوز أن يدخل مثل^٤ ذلك فيما يُخبر به صلى الله عليه وآله؛ لأن وجود الزيادة كوجود النقصان في إخراج الخبر من أن يكون صدقاً.

على أن توزيع السنين لم يُسنده سفينته إلى الرسول صلى الله عليه وآله، وإنما هو شيء من جهته، وما لم يُسنده لا يُلْتَفَت^٥ إليه ولا حجة فيه.

و يُمكن على هذا - إن كان الخبر صحيحاً - أن يكون المراد به: أن استمرار الخلافة بعدى لخليفة^٦ واحد يكون^٧ مدة ثلاثين سنة. وهكذا كان؛ فإن أمير المؤمنين عليه السلام كان وحده الخليفة في هذه المدة عندنا، وقد دَلَّلنا على ذلك؛ فمن أين لهم أن الخلافة في هذه المدة كانت لجماعة؟

وليس لهم أن يتعلّقوا بما يوجد في الخبر من توزيع السنين على الخلفاء؛ لأن ذلك معلوم أن سفينته لم يُسنده، وأنه من قبله.

[مناقشة خبر مشاهدة أبي بكر لرُقْمين في عالم الرؤيا]

فأما خبر الرُقْمين والرؤيا، فالكلام عليه كالكلام على سائر ما تقدّم من الأخبار،

١. في التلخيص: «لإحدى عشر ليلة».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «بقين».

٣. هكذا في «ج، م». وفي سائر النسخ والمطبوع: «بينه».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «مثل».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «لم يُلْتَفَت».

٦. هكذا في «ج، ص، ف» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن».

٧. هكذا في «ب، ج، ص، ف» والتلخيص. وفي «د» والمطبوع والحجري: «بخليفة».

٨. في «د»: «بخليفة واحدة تكون».

و لَيْسَ فِي إِخْبَارِهِ بِأَنَّهُ^١ يَلِي الْخِلَافَةَ دَلَالَةً عَلَى الْإِسْتِحْقَاقِ^٢، وَ لَا عَلَى حُسْنِ الْوِلَايَةِ؛ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

[مناقشة خبر أن أبا بكر و عمر سيّدا كهول أهل الجنة]

فَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي يَتَضَمَّنُ^٣ أَنَّهُمَا سَيِّدَا كَهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَمَنْ تَأَمَّلَ أَصْلَ هَذَا الْخَبْرِ بَعَيْنِ إِنْصَافٍ^٤ عَلِمَ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ فِي أَيَّامِ بَنِي أُمَيَّةٍ؛ مُعَارَضَةً لِمَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٥ فِي الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: «إِنَّهُمَا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَ أَبُوهُمَا خَيْرٌ مِنْهُمَا»^٦.

وَ هَذَا الْخَبْرُ الَّذِي ادَّعَوْهُ^٧ يَرْوُونَهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَ حَالُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ

١. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «أنه».

٢. في «ب»: «على الاستخلاف».

٣. في «ج»: «تضمّن».

٤. في «ج، ص، ف»: «بعين الإنصاف».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٦. تقدّم تخريجه في ص ٤٠٧ - ٤٠٨.

٧. و أخرجه ابن ماجة في سننه (ج ١، ص ٣٦، ح ٩٥) عن عليّ، و من رجال سننه الحسن بن عماره بن المغرب الكوفي: «فقيه كبير، كذاب، ساقط، متروك، و كان يضع الحديث. قال شعبة: من أراد أن ينظر إلى أكذب الناس فليتنظر إلى الحسن بن عماره. و عن النضر بن شميل حدّثنا، قال: أفادني الحسن بن عماره عن الحكم سبعين حديثاً، فلم يكن لها أصل. و قال الساجي: ضعيف متروك، أجمع أهل الحديث على ترك حديثه». راجع: تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٣٣٩؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٢٨٩؛ لسان الميزان، ج ٢، ص ٣٠٤؛ إرشاد الساري، ج ٦، ص ٧٣.

و ربّما يُروى مرفوعاً عن أنس هكذا: «سيّدا كهول أهل الجنة أبو بكر و عمر، و إنّ أبا بكر في الجنة مثل الثريّا في السماء». و هو من موضوعات يحيى بن عتبة الكذاب، الدجال، الوضّاع، و كان يضع الحديث؛ فعن ابن عدي: «منكر الحديث، مكشوف الأمر». راجع: تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ١٦٢؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٩٩؛ تذكرة الموضوعات للمقدسي، ص ٣٧؛ أسنى

عُمَرَ فِي الانْحِرَافِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ مَعْرُوفَةً^١، وَهُوَ أَيْضاً كَالْجَارِ إِلَى نَفْسِهِ.

«المطالب، ص ١٢٣؛ اللاكبي المصنوعة، ج ٢، ص ٦٨.

و ذكر شرطه الأول الذهبي في الميزان، ج ٢، ص ١٢٦، و قال: «قال يونس بن حبيب: ذكرت لعلي بن المديني محمد بن كثير المصيصي، و حديثه هذا، فقال علي: كنت أشتهي أن أرى هذا الشيخ فالآن لا أحب أن أراه.

و روى شرطه الأول أيضاً من طريق عبد الرحمن بن مالك بن مغول الكذاب الوضاع. راجع: تاريخ بغداد، ج ١٠، ص ٢٣٦؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ١١٥؛ اللاكبي المصنوعة، ج ١، ص ٣٣٢. و أخرجه الخطيب في تاريخه، ج ٧، ص ١١٨ من طريق بشار بن موسى الشيباني الخفاف بهذا اللفظ: «هذان سيّدا كهول أهل الجنة من الأولين و الآخرين، ممّن خلا في الأمم الغابرين و من يأتي إلا النّبيّين و المرسلين، لا تخبرهما يا علي».

و حسبك هذا في بشار بن موسى: «قال ابن معين: ليس بثقة، إنّه من الدّجالين. و قال عمرو بن علي: ضعيف الحديث. و قال البخاري: منكر الحديث، قد رأيتّه و كتبت عنه و تركت حديثه. و قال الأجرّي: ضعيف. و قال النسائي: ليس بثقة. و قال أبو زرعة: ضعيف. و ضعّفه المديني. و قال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقويّ عندهم. و أساء القول فيه الفضل بن سهل». راجع: تاريخ الخطيب، ج ٧، ص ١١٩؛ تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٤٤١.

و أخرجه الخطيب أيضاً في تاريخه، ج ١٠، ص ١٩٢ من طريق غير واحد من الشيعة الضعفاء عند القوم عن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه. و قد ضعّف أحمد حديث يونس عن أبيه، و قال: حديثه مضطرب. و قال أبو حاتم: لا يُحتجّ بحديثه. و قال الحاكم أبو أحمد: ربّما وهم في روايته. و في السند طلحة بن عمرو: «قال أحمد: لا شيء، متروك الحديث. و قال ابن معين: ليس بشيء، ضعيف. و قال الجوزجاني: غير مرضي في حديثه. و قال أبو حاتم: ليس بقويّ. و قال البخاري: ليس بشيء. و قال أبو داود: ضعيف. و قال النسائي: متروك الحديث، ليس بثقة. و قال ابن عدي: عامّة أحاديثه لا يتابع عليه. و قال ابن حبان: لا تحلّ كتب حديثه و لا الرواية عنه إلا على جهة التعجّب». راجع: تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٨.

و لقد ذكر الحديث ابن قتيبة في الإمامة و السياسة، ج ١، ص ١، بصورة أخرى من طريق ابن مريم عن أسد بن موسى عن عليّ عليه السلام. و ابن مريم هو ذلك الكذاب الوضاع كما في كتب الجرح، و ابن موسى حدّث بأحاديث منكّرة كما يقول سعيد بن يونس.

١. عبيد الله بن عمر بن الخطّاب، وُلد على عهد رسول الله صَلَّى الله عليه و آله، و كان من أنجاد

على أنه لا يخلو من أن يُريد بقوله: «سَيِّدَا كُھُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ» أَنَّهُمَا سَيِّدَا الْكُھُولِ فِي الْجَنَّةِ^١، أو يُريد أَنَّهُمَا سَيِّدَا مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ كُھُولِ الدُّنْيَا^٢.

فإن كَانَ الْأَوَّلَ، فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ وَقَفْنَا وَاجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ جُزْءُ^٤ مُزْدُ^٥، وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُهَا كَهْلٌ.

وإن كَانَ الثَّانِي، فَذَلِكَ دَافِعٌ وَمُنَاقِضٌ لِلْحَدِيثِ الْمُجْمَعِ عَلَى رَوَايَتِهِ^٧ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: «إِنَّهُمَا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَبُوهُمَا خَيْرٌ مِنْهُمَا»؛ لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ يَقْتَضِي أَنَّهُمَا سَيِّدَا كُلِّ^٨ مَنْ يَدْخُلُ

﴿ قريش و فرسانهم، و قتل بصفتين مع معاوية، و كان على الخيل يومئذ. سمع أباه و عثمان بن عفان و أبا موسى و غيرهم من الصحابة، و غزا في خلافة أبيه، و قدم على معاوية بعد قتل عثمان. الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ١٠، الرقم ٦٠٤؛ معرفة الصحابة، ج ٣، ص ٣٠٨، الرقم ١٩٠٨؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٠١٠، الرقم ١٧١٨؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٨، ص ٥٦، الرقم ٤٤٧٣؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٤٢٣، الرقم ٣٤٦٧.

١. في التلخيص: «أَنَّهُمَا سَيِّدَا كُھُولِ مَنْ هُوَ فِي الْجَنَّةِ».

٢. و علق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي على الحديث بقوله: «و المعنى: هما سَيِّدَا مَنْ مَاتَ كَهْلًا، وَ إِلَّا فَلَيْسَ فِي الْجَنَّةِ كَهْلٌ». راجع: سنن ابن ماجه، ج ١، المقدمة، ص ٣٦.

٣. في التلخيص: «+ جميع».

٤. قال ابن الأثير: «الأجرد: الذي ليس على بدنه شعر. و لم يكن (رسول الله) كذلك، و إنما أَرَادَ بِهِ أَنَّ الشَّعْرَ كَانَ فِي أَمَاكِنَ مِنْ بَدَنِهِ، كَالْمَسْرُوبَةِ وَ السَّاعِدِينَ وَ السَّاقِينَ؛ فَإِنَّ ضِدَّ الْأَجْرَدِ: الْأَشْعَرُ، وَ هُوَ الَّذِي عَلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ شَعْرٌ. وَ مِنْهُ الْحَدِيثُ: أَهْلُ الْجَنَّةِ جُزْءُ مُزْدُ^٥.» النهاية، ج ١، ص ٢٥٦ (جرد).

٥. «المُزْدُ» جمع «الأمرد»، وَ هُوَ الَّذِي طَرَّ شَارِبُهُ وَ لَمْ تَنْبِتْ لَحْيَتُهُ. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٦١ (مرد).

٦. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و أن».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «عليه» بدل «على روايته».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «كُلِّ».

الْجَنَّةُ؛ إِذَا كَانَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا شَبَابٌ، فَأَبُو بَكْرٍ^٢ وَعُمَرُ وَكُلُّ كَهْلٍ فِي الدُّنْيَا دَاخِلُونَ فِي جُمْلَةٍ مَن يَكُونَانِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ سَيِّدَيْهِ، وَالْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ يَقْتَضِي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ سَيِّدَاهُمَا؛ مَن حَيْثُ كَانَا سَيِّدَيِ الْكُهُولِ فِي الدُّنْيَا، وَهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ مَن جُمْلَةٍ مَن كَانَ كَهْلًا فِي الدُّنْيَا!

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يُرَدِّ بِقَوْلِهِ: «سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ» مَا ظَنَنْتُمْ، وَإِنَّمَا أَرَادَ: أَنَّهُمَا سَيِّدَا مَن يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ شَبَابِ الدُّنْيَا، كَمَا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ: «سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ». قُلْنَا: الْمُنَاقَضَةُ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ بَعْدُ ثَابِتَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنَّهُمَا سَيِّدَا كُلِّ شَابٍّ^٣ فِي الدُّنْيَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَقَدْ عَمَّ بِذَلِكَ جَمِيعَ مَن كَانَ فِي الدُّنْيَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الشَّبَابِ وَالْكُهُولِ وَالشُّيُوخِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ كَانُوا شَبَابًا، فَقَدْ تَنَاوَلَهُمُ الْقَوْلُ. وَإِذَا قَالَ فِي غَيْرِهِمَا أَنَّهُمَا سَيِّدَا الْكُهُولِ^٤، فَقَدْ جَعَلَهُمَا بِهَذَا الْقَوْلِ سَيِّدَيْنِ لِمَن جَعَلَهُمَا بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ سَيِّدِيَهُمَا؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ إِذَا كَانَا شَابِّينِ فَقَدْ دَخَلَا فِيْمَن يَسُودُهُمَا الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بِالْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ، وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ إِذَا بَلَغَا سِنَّ التَّكْهِيلِ^٥ فَقَدْ دَخَلَا فِيْمَن يَسُودُهُمَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ بِالْخَبَرِ الَّذِي رَوَاهُ. وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ صُورَةُ الْخَبَرَيْنِ وَجَبَ الْعَمَلُ عَلَى الظَّاهِرِ فِي الرِّوَايَةِ الْمُنْقُولَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٦ وَأَطْرَاحِ الْآخَرِ، وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِفَضْلِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَأَبِيهِمَا

١٠٨/٣

١. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «إِذَا».

٢. هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَأَبُو بَكْرٍ».

٣. هَكَذَا فِي «ج، ص» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «كُلِّ شَبَابٍ».

٤. فِي التَّلْخِصِ: «سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

٥. هَكَذَا فِي «ج، ص، ف» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَقَدْ دَخَلَا فِيْمَن يَسُودُهُمَا

الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ إِذَا بَلَغَا سِنَّ مِنَ التَّكْهِيلِ».

٦. فِي «ج، ص، ف» وَالتَّلْخِصِ: «- الْمُنْقُولَةُ». وَفِي «ب، د، ص» وَالتَّلْخِصِ: «- عَلَيْهَا». وَفِي

التَّلْخِصِ: «- عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

عليهم السلام على جميع الخلق^١.

فإن قيل: إنما أراد بقوله: «سيداً كهول أهل الجنة» مَنْ كَانَ فِي الْحَالِ كَذَلِكَ^٢،
دُونَ مَنْ يَأْتِي مِنْ بَعْدُ^٣، فكأنه قال: «هُمَا سَيِّدَا كَهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِي وَقْتِهِمَا وَزَمَانِهِمَا»
وكذلك القول في الخبر الآخر الذي رَوَيْتُمُوهُ؛ فلا تَعَارُضَ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ عَلَى هَذَا.
قلنا: لو كَانَ مَعْنَى الْخَبَرِ الَّذِي رَوَيْتُمُوهُ^٤ مَا ذَكَرْتُمُوهُ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ كَثِيرُ فَضِيلَةٍ،
وَلَا سَاعَ أَنْ يُدْعَى بِهِ^٥ فَضْلُ الرَّجُلَيْنِ عَلَى سَائِرِ الصَّحَابَةِ^٦، وَأَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ^٧ عَلَى
فَضْلِهِمَا عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ كَهْلًا فِي حَالِ
تَكْهُلِهِمَا.

على أَنَّهُ إِذَا حُمِلَ الْخَبَرُ عَلَى هَذَا الضَّرْبِ مِنَ التَّخْصِصِ، سَاعَ أَيْضًا لغيرِهِمْ
حُمْلُهُ عَلَى مَا هُوَ^٨ أَخْصَصَ مِنْ ذَلِكَ، وَيَجْعَلُهُ مُتَنَاوِلًا لِكَهُولِ قَبِيلَةٍ مِنَ الْقَبَائِلِ أَوْ
جَمَاعَةٍ مِنَ الْجَمَاعَاتِ، كَمَا جَعَلُوهُ مُتَنَاوِلًا^٩ لَلْكَهُولِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ دُونَ
غَيْرِهَا؛ وَهَذَا يُخْرِجُهُ مِنْ مَعْنَى الْفَضِيلَةِ جُمْلَةً!
على أَنَّهُمْ قَدْ رَوَوْا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا يُخَالِفُ فائدةَ هَذَا الْخَبَرِ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «جميع الناس».

٢. في «ب، ج، ص، ف» والتلخيص: - «كذلك».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «في المستقبل».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «لو كان الخبر معناه».

٥. في «ب»: «و لا ساع أن يدل على». وفي التلخيص: «و لا ساع به».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «على سائر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله».

٧. في التلخيص: «بذلك».

٨. في التلخيص: «مَنْ هُوَ».

٩. في «ب، ج، ص، ف» والتلخيص: - «لكهول قبيلة من القبائل أو جماعة من الجماعات كما جعلوه متناولاً».

و يُنَاقِضُهَا^١؛ لِأَنَّهُمْ رَوَوْا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَادَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: أَنَا، وَ عَلِيٌّ وَ جَعْفَرُ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَ حَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ، وَ الْمَهْدِيُّ»^٢.

و لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ يُعَارِضُ فِي الْفَائِدَةِ الْخَبَرَ الَّذِي ذَكَرُوهُ، وَ إِذَا كَانَ الْعَمَلُ بِالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ أَوْلَى وَ جَبَّ الْعَمَلُ بِهَذَا وَ اطَّرَاحَ خَبَرُهُمْ.

و بَعْدُ، فَفِي ضِمْنِ هَذَا الْخَبَرِ مَا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِ؛ لِأَنَّ فِي الْخَبَرِ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ عِنْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، إِذْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ، فَقَالَ: «يَا عَلِيُّ، هَذَانِ سَيِّدَا كَهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَ الْآخِرِينَ إِلَّا النَّبِيِّينَ وَ الْمُرْسَلِينَ، لَا تُخَيِّرُهُمَا بِذَلِكَ يَا عَلِيُّ»^٣. وَ مَا رَأَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَطُّ أَمَرَ بِكَتْمَانِ فَضْلِ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ^٤، وَ لَا نَهَى عَنْ إِذَاعَةِ مَا تَشَرَّفَ وَ تَفَضَّلَ بِهِ^٥ أَصْحَابُهُ؛ وَ قَدْ رُوِيَ

١٠٩/٣

١. في التلخيص: «و ينافيها».

٢. الأُمَالِي لِلصَّدُوقِ، ص ٤٧٥ - ٤٧٦، الْمَجْلِسُ ٧٢، ح ١٥؛ الْغُبَةِ لِلطُّوسِي، ص ١٨٣؛ رَوْضَةُ الْوَاعِظِينَ، ج ٢، ص ٢٨، ح ٥٩٥ / ٥؛ الصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، ج ٢، ص ٢٤٢؛ الطَّرَافِقُ، ج ١، ص ١٧٦؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ١٣٦٨، ح ٤٠٨٧؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، ج ٣، ص ٢٣٣، ح ٤٩٤٠؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٩، ص ٤٤٠، الرِّقْمُ ٥٠٥٠؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٧٢، ص ١٢٧، الرِّقْمُ ٩٨٠٣؛ جَوَاهِرُ الْعَقْدِينَ، ج ٢، ص ١٩٥؛ تَارِيخُ الْإِسْلَامِ، ج ٤٥، ص ٣٢٣؛ كَنْزُ الْعَمَالِ، ج ١٢، ص ٩٧، ح ٣٤١٦٢، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

٣. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ٣٦، ح ٩٥؛ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، ج ٥، ص ٦١١، ح ٣٦٦٥ وَ ٣٦٦٦؛ الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ، ج ٢، ص ٩١، ح ١٣٤٨، وَ ج ٤، ص ٣٥٩، ح ٤٤٣١؛ مُسْنَدُ أَبِي يَعْلَى، ج ١، ص ٤٠٥، ح ٥٣٣؛ مُسْنَدُ الْبَزَّازِ، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٤٩٠؛ فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ، ج ١، ص ١٥٢، ح ٩٣، وَ ص ٢٣٢، ح ٢٠٢، وَ ص ٢٩٠، ح ٢٩٠، وَ ص ٤٢٤، ح ٤٩٩، وَ ص ٥٠١ - ٥٠٠، ح ٦٣٢ وَ ٦٣٣؛ وَ ص ٥١٩، ح ٦٦٦، وَ ص ٥٤١، ح ٧٠٨ وَ ٧٠٩.

٤. فِي «ب»، ج، ص، ف، وَ التَّلْخِيسُ: «مِنَ الصَّحَابَةِ».

٥. فِي «ج»، ص، ف، «مَا يَشْرَفُ بِهِ وَ يَفْضَلُ بِهِ». وَ فِي التَّلْخِيسِ: «مَا يَشْرَفُ وَ يَفْضَلُ بِهِ».

مِنْ فَضَائِلِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ مَا هُوَ أَعْلَى وَأَظْهَرُ مِنْ فَضِيلَةِ هَذَا الْخَبَرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَحَدًا بِكِتْمَانِهِ، بَلْ أَمَرَ بِإِذَاعَتِهِ وَنَشْرِهِ؛ كَرَوَايَتِهِمْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتَأْذَنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ: «ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ» وَاسْتَأْذَنَ عُمَرُ^١، فَقَالَ: «ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ» وَاسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ، فَقَالَ: «ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ»^٢. فَمَا بَالُ هَذِهِ الْفَضِيلَةِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْفَضَائِلِ تُكْتَمُ وَتُطَوَّى عَنْهُمْ^٣!

[مناقشة خبر: «ادعوا لي أخي و صاحبي»]

فَأَمَّا مَا رَوَى عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ: «ادعوا لي أخي و صاحبي»^٥ فالذي يُبْطِلُهُ الْمُتَظَاهِرُ مِنْ قَوْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَقَامٍ بَعْدَ آخَرٍ: «أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَأَخُو رَسُولِهِ، لَا يَقُولُهَا بَعْدِي إِلَّا كَذَّابٌ مُفْتَرٍ»^٦. وَأَنَّ أَحَدًا لَمْ يَقُلْ لَهُ: «وَأَبُو بَكْرٍ أَيْضًا أَخُو رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ». وَلِأَنَّ الْمَشْهُورَ الْمَعْرُوفَ هُوَ^٨ مُوَاخَاتُهُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ

١١٠/٣

١. من قوله: «واستأذن عمر، فقال...» إلى آخر الحديث لم يرد في «ب، ج، ص، ف» والتلخيص.
٢. صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٤٣، ح ٣٤٧١، و ص ١٣٥١، ح ٣٤٩٢، و ج ٦، ص ٢٥٩٩، ح ٦٦٨٤، و ص ٢٦٥١، ح ٦٨٣٤؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٦٧، ح ٢٩ / ٢٤٠٣؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ١٦٥، ح ٦٥٤٨؛ و ج ٣، ص ٤٠٨، ح ١٥٤١١ و ١٥٤١٢، و ج ٤، ص ٤٠٧، ح ١٩٦٧٠؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٣١، ح ٣٧١٠؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ٤٢-٤٣، ح ٨١٣١-٨١٣٣؛ المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٣٢٧، ح ١٣٢٥٤.
٣. هكذا في التلخيص. وفي «ب، ج، ص، ف»: «عنه». وفي «د»: «عنها». وفي المطبوع: «عنهما».

٤. في «ج، ص»: «دعوا».

٥. يعني أبا بكر.

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «مفتري». وفي التلخيص: - «مفتري».

٧. تقدّم تخريجه في ص ٣٨٩.

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «المعروف المشهور» بدل «المشهور المعروف هو». وفي التلخيص: - «المعروف».

عليه السلام بِنَفْسِهِ^١، و مؤاخاةً أَبِي بَكْرٍ لِعُمَرَ.

[مناقشة خبر الأمر بالافتداء بأبي بكر و عمر]

فأما^٢ روايتهم: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر، و عمر» فقد تقدّم - في كتابنا هذا - الكلام عليه مُستَقْصًى، عند اعتراضه بهذا الخبر ما يُستدلّ به من خبر الغدير على النصّ^٣، و أشبعنا الكلام فيه؛ فلا طائل في إعادته.

[مناقشة أخبار مدح أمير المؤمنين ﷺ لأبي بكر و عمر]

فأما^٤ الخبر الذي يروونه عن^٥ جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه أن أمير المؤمنين عليه السلام قال ما حكاه السائل^٦: فمن العجائب أن يروى مثل ذلك من^٧ مثل هذا الطريق الذي ما عهد منه قط إلا ما يضاد هذه الرواية! و ليس يجوز أن يقول ذلك من كان يتظلم تظلماً ظاهراً، في مقام بعد آخر، و بتصريح بعد تلويح، و يقول فيما قد رواه ثقات الرواة - و لم يرد من خاص الطرق دون عامها -: «اللهم إني أستعديك على قريش؛ فإنهم ظلموني^٨ الحجز و المذر»^٩، و يقول: «لم أزل

١. إن إطلاق كلمة «أخي» من النبي صلى الله عليه وآله على أمير المؤمنين عليه السلام قد ورد بعدة روايات و طرق. راجع: كتاب علي و الوصية للعلامة العسكري، ففيه ما يقارب ٢٠٠ حديثاً.

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «وأما».

٣. تقدّم في ص ٢١٢ و ما بعدها.

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «وأما».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «الذي يرويه» بدل «الذي يروونه عن».

٦. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: - «السائل». و قد تقدّم ما حكاه السائل عن أمير المؤمنين عليه السلام في ص ٤٠٨ - ٤٠٩، فراجع.

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «في».

٨. في التلخيص: + «بعدد».

٩. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ١١٥؛ الجمل، ص ١٢٣ و ١٧١، مع اختلاف يسير.

مظلوماً منذُ قُبِضَ رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^١، و يَقُولُ فيما رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ
 بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «بَايَعَ النَّاسُ أَبَا بَكْرٍ، وَأَنَا أَوْلَى بِهِمْ
 مِنِّي بِقَمِيصِي هَذَا؛ فَكَظَمْتُ غَيْظِي، وَانْتَظَرْتُ أَمْرِي^٢، وَالَزَقْتُ^٣ كُلَّكَلِي^٤
 بِالْأَرْضِ. ثُمَّ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ هَلَكَ وَاسْتَخْلَفَ^٥ عُمَرُ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمٌ أَنِّي أَوْلَى بِالنَّاسِ^٦
 مِنِّي بِقَمِيصِي هَذَا؛ فَكَظَمْتُ غَيْظِي، وَانْتَظَرْتُ أَمْرِي^٧. ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ هَلَكَ وَجَعَلَهَا
 شُورَى، وَجَعَلَنِي فِيهَا^٨ سَادِسَ سِتَّةِ كَسْهَمِ الْجَدَّةِ، فَقَالَ: اقْتُلُوا الْأَقْلَ، فَكَظَمْتُ
 غَيْظِي، وَانْتَظَرْتُ أَمْرِي^٩، وَالَزَقْتُ كُلَّكَلِي بِالْأَرْضِ، حَتَّى مَا وَجَدْتُ إِلَّا
 الْقِتَالَ أَوِ الْكُفْرَ بِاللَّهِ^{١٠}»^{١١}.

١. الجمل، ص ١٢٣ و ١٧١؛ الأُمالي للطوسي، ص ٧٢٦، المجلس ٤٤، ح ١ / ١٥٢٦؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ١١٥.
٢. في «ج، ص، ف»: «أُمُورِي». وفي «ب»: «أمر ربِّي».
٣. في التلخيص: «ولزقت».
٤. «الكَلَكَل»: الصدر من كل شيء، وقيل: ما بين الترقوتين. لسان العرب، ج ١١، ص ٥٩٦ (كلل).
٥. في «ج، ص، ف»: «فاستخلف».
٦. في التلخيص: «أولى الناس بهم».
٧. في «ب، ج، ص، ف»: «أمر ربِّي».
٨. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص. وفي «د» و المطبوع و الحجري: «في».
٩. في «ب، ج، ص، ف»: «أمر ربِّي».
١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «الكفر بما أنزل الله». و قال العلامة المجلسي: و قوله عليه السلام: «ما وجدت إلا القتال أو الكفر بالله» متبهاً بذلك على سبب قتاله لطلحة و الزبير و معاوية و كفه عن تقدم؛ لأنه لما وجد الأعوان و الأنصار لزمه الأمر، و تعين عليه فرض القتال و الدفاع حتى لم يجد إلا القتال أو الخلاف لله. و في الحال الأولى كان معذوراً؛ لفقد النصار و الأعوان. راجع: بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٣٧٦.
١١. الأُمالي للمفيد، ص ١٥٣، المجلس ١٩، ح ٥: تقريب المعارف، ص ٢٤١؛ حلية الأبرار، ج ٢، ص ٣٠٠ - ٣٠١؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٥٠؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٥٧، الرقم ٤٩٣٣، مع اختلاف يسير.

و هذا بابٌ تُعني^١ فيه الإشارة؛ فإنّا لو شئنا أن نذكر ما يُروى في هذا الباب عنه عليه السلام، و عن جعفر بن محمد و أبيه - اللذين أسند إليهما الخبر الذي رواه عنهما عليهما السلام - و عن جماعة أهل البيت، لأوردنا من ذلك ما لا يُضبط كثرة، و كنّا لا نذكر إلا ما يرويه^٢ الثقات المشهورون بصحبة هؤلاء القوم، و الانقطاع إليهم، و الأخذ عنهم، بخلاف الخبر الذي ادّعاه؛ لأنه متى قُتس عن أصله و ناقله لم يوجد إلا منحرّفاً متعصباً^٣ غير مشهور بالصحبة لمن رواه عنه من أهل البيت عليهم السلام. و من أراد استقصاء النظر في ذلك فعليه بالكتب المصنّفات فيه؛ فإنه يجد فيها ما يشفي الغليل^٤ و ينفع^٥ الصّدئ^٦.

و من البدائع^٧ أن يقول في مثل ما روي من قوله صَلَّى اللهُ عليه و آله: «عليّ وليّ كلّ مؤمنٍ بعدي»^٨ و «إنه سيّد المسلمين، و إمام المتّقين»^٩، أنه لا يعرف، و يرميه بالشذوذ - و قد روي من طرق العامة و الخاصة، و ورد من جهات مختلفة - ثم يورد في معارضته مثل هذه الأخبار!

فأما ما روي عنه عليه السلام^{١٠} من قوله: «ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيّها أبو بكر و

١. في «ج، د، ص، ف» و الحجري: «يغني».

٢. في «د» و الحجري: «ما ترويه». و في التلخيص: «ما رواه».

٣. في «ب»: «مبغضاً».

٤. في «د، ف»: «الغليل». و الغليل: العطش، و قيل: شدّته، و قيل: حرارته. القاموس المحيط، ج ٣، ص ٥٨٤ (غلل).

٥. نَقَعَ الماءُ العطشَ يَنْقَعُهُ نَقْعاً و يُقَوِّعُهُ: أذهب و سكّنه. لسان العرب، ج ٨، ص ٣٦١ (نقع).

٦. الصّدئ: العطش الشديد. كتاب العين، ج ٧، ص ١٤٠ (صدئ).

٧. هكذا في النسخ، و في المطبوع: «و من البديع».

٨. تقدّم تخريجه في ص ٤١٥.

٩. تقدّم تخريجه في ص ٤١٤.

١٠. في «د»: «صلى الله عليه و آله». و في المطبوع: «صلوات الله عليه».

عُمَرُ، وَ لَوْ شِئْتُ أَنْ أُسَمِّيَ الثَّالِثَ لَفَعَلْتُ^١» فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ، وَ أَفْسَدْنَا مَا رَوَاهُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ^٣ أَرَادَ اللَّهُ بِالنَّاسِ خَيْرًا فَسَيَجْمَعُهُمْ عَلَى خَيْرِهِمْ، كَمَا جَمَعَهُمْ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ عَلَى خَيْرِهِمْ» بِمَا يَفْسُدُ بِهِ^٤ هَذَا الْخَبَرُ وَ كُلُّ مَا جَرَى مَجْرَاهُ^٥.

عَلَى أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ قَدْ رُوِيَ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْوَجْهِ، وَ أُورِدَتْ لَهُ مُقَدِّمَةٌ أُسْقِطَتْ عَنْهُ لِيَتِمَّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ؛ وَ ذَاكَ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ الْحَارِثِ الْأَفْطِسَ^٦ حَدَّثَ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^٧ الْبَلْخِيِّ - وَ كَانَ عُثْمَانِيًّا يُفَضِّلُ عُثْمَانَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالَ^٨: أَخْبَرَنَا أَبُو جَنَابٍ^٩ الْكَلْبِيُّ - وَ كَانَ أَيْضًا عُثْمَانِيًّا - عَنِ الشَّعْبِيِّ -

١. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصِ: «فَعَلْتُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ».

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «إِذَا».

٤. فِي «ب، د» وَ التَّلْخِصِ: - «بِهِ».

٥. تَقَدَّمَ فِي ص ٤١٩ - ٤٢٢.

٦. لَمْ نَعَثِرْ عَلَى تَرْجُمَتِهِ، وَ هُوَ غَيْرُ مُعَاذِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ عَفْرَاءَ، وَ غَيْرِ مُعَاذِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ النَّجَارِيِّ الَّذِي هُوَ أَحَدُ مَنْ أَقَامَهُ عُمَرُ بِمَصْلَى التَّرَاوِيحِ، الْمَقْتُولُ يَوْمَ الْحَرَّةِ.

٧. هَكَذَا فِي «ج، ف» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ». وَ هُوَ حَفْصُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَلْخِيِّ، أَبُو عُمَرَ، الْفَقِيهُ الْمَعْرُوفُ بِالنِّسَابِ بَوْرِي، قَاضِيهَا، رَوَى عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ وَ سُلَيْمَانَ التِّيمِيِّ وَ أَبِي حَنِيفَةَ وَ خُلُقٍ، وَ رَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ أَكْثَمٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَ جَمَاعَةٌ. قَالَ الْحَاكِمُ: هُوَ أَفْقَهُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ الْخُرَاسَانِيِّينَ. مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَ تِسْعِينَ وَ مِائَةَ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٧، ص ٢٦٢، الرِّقْمُ ٣٦٣٩؛ التَّذَكُّرَةُ بِمَعْرِفَةِ رِجَالِ الْكُتُبِ الْعَشْرَةِ، ج ١، ص ٣٥٦، الرِّقْمُ ١٣٨٣؛ الْجَوَاهِرُ الْمُضَيَّنَّةُ، ج ٢، ص ١٣٧، الرِّقْمُ ٥٢٩؛ الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ، ج ٣، ص ١٧٢، الرِّقْمُ ٧٨٤.

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «قَالُوا».

٩. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ التَّلْخِصِ: «أَبُو حَبَابٍ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَبُو خُبَابٍ».

و رأيه في الانحراف عن أهل البيت عليهم السلام معروف - قال: سَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ أَبِي جُحَيْفَةَ^١ وَ عَمْرُو بْنَ شَرْحِبِيلَ^٢ وَ سُؤَيْدَ بْنَ عَفْلَةَ^٣ وَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْهَمْدَانِيَّ^٤ وَ أَبَا جَعْفَرٍ الْأَشْجَعِيَّ^٥، كُلُّهُمْ يَقُولُونَ: سَمِعْنَا عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «مَا هَذَا الْكَذِبُ الَّذِي يَقُولُونَ: أَلَا إِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ؟!»^٦ فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْمُقَدَّمَةُ قَدْ رَوَاهَا مَنْ رَوَى الْخَبَرَ مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُ، مَعَ انْحِرَافِهِ

١١٣/٣

«و الصحيح ما أثبتناه. و هو أبو جناب يحيى بن أبي حية الكلبي، قال الذهبي: «روى عن الشعبي و طبقته» ثم نقل ضعفه عن علماء الرجال و تدليسه و عدم استحلال بعضهم لروايته و تركهم لها. راجع: ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٣٧١.

١. تقدّمت ترجمته في ص ٩٤.

٢. عمرو بن شرحبيل، أبو ميسرة الهمداني، ثم الوادعي، روى عن عمرو و عليّ عليه السلام. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١٦٣، الرقم ١٩٩٠؛ حلية الأولياء، ج ٤، ص ١٤١، الرقم ٢٦٤؛ معرفة الصحابة، ج ٥، ص ١١٥، الرقم ٣٦٩٣؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٧٣٨، الرقم ٣٩٥٦.

٣. تقدّمت ترجمته في ص ١٧٥.

٤. عبد الرحمن بن عوسجة الهمداني ثم النهدي الكوفي، روى عن البراء بن عازب و علقمة بن قيس و الضحّاك بن مزاحم، و أرسل عن عليّ عليه السلام، و كان قليل الحديث. قتل يوم الزاوية مع ابن الأشعث سنة ثلاث و ثمانين. الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٥٠، الرقم ٢٢٤٩؛ الوافي بالوفيات، ج ١٨، ص ٢١٠، الرقم ٢٥٥؛ التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، ج ٢، ص ١٠١٣، الرقم ٣٩٨٠؛ تهذيب التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٤، الرقم ٤٨٩.

٥. ميسرة بن عمار، ابن تمام الأشجعي الكوفي، روى عن أبي حازم سليمان الأشجعي و أبي عثمان النهدي و سعيد بن المسيّب و عكرمة، و روى عنه الثوري و زائدة و زهير بن معاوية و أسباط بن نصر و عيسى بن مسلم الطهوري. قال أبو زرعة: ثقة، و ذكره ابن حبان في الثقات. ذكر أسماء التابعين، ج ١، ص ٣٧١، الرقم ١١٤٤؛ التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، ج ٣، ص ١٧٤٥، الرقم ١١٤٤؛ تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٣٨٦، الرقم ٩٦٢.

٦. مسند أحمد، ج ١، ص ١١٤ - ١١٥، ح ٩٢٢ و ٩٢٦ و ٩٣٢ و ٩٣٣؛ المعجم الأوسط، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٩٩٢؛ فضائل الصحابة، ج ١، ص ٩٠ - ١١٠؛ حلية الأولياء، ج ٧، ص ١٩٩ - ٢٠١؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٥٠، مع اختلاف.

و عَصِيَّتِهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ مَنْ يُسْقِطُهَا؛ وَ الْمُقَدِّمَةُ^١ إِذَا دُكِرَتْ لَمْ يَكُنْ فِي الْخَبَرِ احتِجَاجٌ لَهُمْ، بَلْ يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ^٢ عَلَيْهِمْ؛ مِنْ حَيْثُ يُنْقَلُ الْحُكْمُ الَّذِي ظَنُّهُ إِلَى ضِدِّهِ.

و قد قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: لَوْ كَانَ هَذَا^٣ الْخَبَرُ صَحِيحاً لَجَازَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ بِهِ دَمَ الْجَمَاعَةِ الَّتِي^٤ خَاطَبَهَا بِذَلِكَ، وَ الْإِزْرَاءُ^٥ عَلَى اعْتِقَادِهَا؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: «أَلَا إِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا - فِي^٦ اعْتِقَادَاتِهَا وَ عَلَى مَا تَذْهَبُ^٧ إِلَيْهِ - فُلَانٌ وَ فُلَانٌ». وَ لِهَذَا نَظَّائِرُ فِي الْكِتَابِ وَ الْإِسْتِعْمَالِ:

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَ أَنْظِرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا»^٨ وَ لَمْ يَكُنْ إِلَهُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ^٩، بَلْ كَانَ كَذَلِكَ فِي اعْتِقَادِهِ.

وَ قَالَ تَعَالَى: «ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ»^{١٠} أَيِ أَنْتَ كَذَلِكَ عِنْدَ نَفْسِكَ وَ بَيَّنَّ قَوْمُكَ.

١. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع: «فالمقدمة».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «وبالآ».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «هذا».

٤. في المطبوع: «أي» بدل «التي»، و هو سهو.

٥. الإزراء: التهاون بالشيء. يقال: أزريت به: إذا قصرت به و تهاونت. لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٥٦ (زري).

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «على».

٧. في «ج، د، ص، ف» و الحجري: «يذهب». و في «ب»: «ذهبت». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و التلخيص.

٨. طه (٢٠): ٩٧.

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «في الحقيقة».

١٠. الدخان (٤٤): ٤٩.

و يَقُولُ أَحَدُنَا: «فَلَا فَقِيهٌ^١ هذه الأمة، وَ زَيْدٌ شَاعِرُ هَذَا الْعَصْرِ» وَ هُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي اعْتِقَادِ أَهْلِ الْعَصْرِ، دُونَ أَن يَكُونَ عَلَى الْحَقِيقَةِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ وَإِنْ جَازَ فَالظَّاهِرُ بِخِلَافِهِ؛ وَ الْكَلَامُ عَلَى ظَاهِرِهِ، إِلَى أَن يَقُومَ دَلِيلٌ.

قُلْنَا: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى مَا ادَّعَيْتُمْ لَوَجِبَ الْعُدُولُ عَنْهُ؛ لِلأَدَلَّةِ الْقَاهِرَةِ الْمَوْجِبَةِ^٢ لِفَضْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مَا يَقْتَضِي الْعُدُولُ بِهَذَا الْقَوْلِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَ أَنَّهُ خَارِجٌ مَخْرَجَ التَّعْرِيزِ؛ فَرَوَى عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ^٣، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «إِذَا حَدَّثْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَلَا تَنْحَرُوا مِنْ السَّمَاءِ فَتَخْطِفَنِي الطَّيْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَن أَقُولَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ» وَ لَمْ يَقُلْ. وَ إِذَا حَدَّثْتُمْ عَنْ نَفْسِي فَإِنِّي مُحَارِبٌ مُكَايِدٌ؛ إِنَّ اللَّهَ قَضَى عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ أَنَّ «الْحَرْبَ خُدْعَةٌ^٤»؛ أَلَا إِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ،

١١٤/٣

١. في المطبوع: «بقية».

٢. في التلخيص: «للأدلة الظاهرة والموجبة».

٣. عون بن أبي جحيفة وهب عبد الله السوائي الكوفي، روى عن أبيه و مسلم بن رباح النخعي - وله صحبة - و المنذر بن جرير البجلي و عبد الرحمن بن سمير و مخنف بن سليم و غيرهم. مات في آخر ولاية خالد على العراق، و قال ابن قانع: مات سنة ست عشرة و مائة. التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، ج ٢، ص ١٣١٢، الرقم ٥٢٣٧؛ تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ١٧٠، الرقم ٣٠٦.

٤. قال ابن الأثير: «الحرب خدعة، يُروى بفتح الخاء، و ضَمُّهَا مع سكون الدال، و بضمِّهَا مع فتح الدال. فالأول معناه: أَنَّ الحرب ينقضى أمرها بخدعة واحدة؛ من الخِدَاع، أي أَنَّ المقاتل إِذَا خُدِعَ مرَّةً واحدة لم تكن لها إِقالة. وَ هي أَفصح الروايات و أَصحُّها. وَ معنى الثاني هو الاسم من الخِدَاع. وَ معنى الثالث: أَنَّ الحرب تَخْدَعُ الرجال و تمنِّيهم وَ لا تفي لهم، كما يقال: فلان رجل لُعبَةٌ وَ ضَحْكَه، أي كثير اللعب و الضحك». النهاية، ج ٢، ص ١١٤ (خدع).

وَلَوْ شِئْتُ لَسَمَّيْتُ الثَّالِثَ^١.

و هذا الكلام يدل على أنه^٢ على سبيل التعريض. و قد يحتاج عليه السلام إلى التعريض، فيحسن منه بعد أن تكون الأدلة المؤمنة من اللبس^٣ و اشتباه الشبهة بالحجة متقدمة، و معلوم أن جمهور أصحابه و جلهم كانوا ممن يعتقد^٤ إمامة من تقدم عليه عليه السلام، و فيهم من يفضلهم^٥ على جميع الأمة.

و قد قيل: إن معاوية بث الرجال في الشام يخبرون عنه عليه السلام بأنه يتبرأ^٦ من المتقدمين عليه، و أنه شرك في دم عثمان؛ لينفر الناس عنه، و يصرف وجوه أكثر أصحابه عن نصريته؛ فلا يتكرر أن يكون قال ذلك إطفاء لهذه النائرة، و مراده بالقول ما تقدم مما لا يخالف الحق.

و قال أيضاً بعض أصحابنا: مما يدل على فساد هذا الخبر ما يتضمنه لفظه من الخلل؛ لأن قوله: «ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها» يقتضي دخول النبي صلى الله عليه و آله في الكلام الأول و تحت لفظة^٧ الأمة؛ لأنه لو لم يدخل لم يحسن

١. صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٢١، ح ٣٤١٥، و ج ٦، ص ٢٥٣٩، ح ٦٥٣١؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٤٦، ح ١٥٤ / ١٠٦٦؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٣١، ح ١٠٨٦؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦٥٧، ح ٤٧٦٧؛ مسند الطيالسي، ص ٢٤، ح ١٦٨؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ١٦١، ح ٨٥٦٣؛ تهذيب الآثار، ج ١، ص ١١٩ - ١٢٠، ح ١٨٨ - ١٩١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٨٧، ح ١٦٥٥، مع اختلاف يسير.

٢. في التلخيص: «و هذا يدل على أن الكلام».

٣. اللبس و اللبس: اختلاط الأمر. يقال: لبس عليه الأمر: إذا خلطه عليه حتى لا يعرف جهته. لسان العرب، ج ٦، ص ٢٠٦ (لبس).

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «كانوا يعتقدون».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «و منهم من يفضلهم».

٦. في «ب، ص»: «تبرأ».

٧. هكذا في «ص». و في سائر النسخ و المطبوع و التلخيص: «لفظ».

استثناؤه. ومُحال دخوله تَحْتَ لفظه^١ «الأمة»^٢؛ لأنَّ الأُمَّة مُضافةٌ إليه، فكيف يَكُونُ منها؟! وهذا يَقْتَضِي أَنَّهُ مِنْ أُمَّةٍ نَفْسِهِ!!

وقد دَفَعَ^٣ أيضاً أصحابنا احتجاجَ مَنْ احتجَّ بهذا الخبرِ في التفضيل^٤ بأن قالوا: قد يَتَكَلَّمُ الْمُتَكَلِّمُ بما يَجْري^٥ هذا المَجْرى، وهو خارجٌ من^٦ جُمْلَةٍ كَلَامِهِ وغيرُ داخلٍ فيه.

و استشهدوا بما رُوِيَ^٧ عن الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٨ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُوُسُ بْنِ مَتَّى»^٩ مع قَوْلِهِ: «أَنَا سَيِّدُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ»^{١٠} ومع قَوْلِهِ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ»^{١١} وإجماعِ الأُمَّةِ عَلَى أَنَّهُ أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ

١. في «ب، ج»: «لفظ».

٢. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص. و سقط من «د» و المطبوع و الحجري قوله: «لأنه لو لم يدخل...» إلى هنا.

٣. في «ب، ص»: «و يدفع».

٤. أي تفضيل الشيخين على أمير المؤمنين عليه السلام.

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «بما جرى».

٦. في النسخ: «عن». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و الحجري و التلخيص.

٧. في «ج، ص»: «كما روي» بدل «و استشهدوا بما روي». و في «ب، ف»: «- و استشهدوا».

٨. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٩. صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٢٤٤، ح ٣٢١٥، و ص ١٢٥٤، ح ٣٢٣١ - ٣٢٣٤، و ج ٤، ص ١٦٨١، ح ٤٣٢٧ و ٤٣٢٨، و ص ١٦٩٤، ح ٤٣٥٤ و ٤٣٥٥، و ص ١٨٠٨، ح ٤٥٢٧، و ج ٦، ص ٢٧٤١، ح ٧١٠١؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٤٦، ح ٢٣٧٦ / ١٦٧ و ٢٣٧٧؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦٢٩، ح ٤٦٦٩؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤٢٨، ح ٤٢٧٤؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣٩٩، ح ٢٧٤٦؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٣٧٣، ح ٣٢٤٥؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٢، ص ٦٣٨، ح ٤١٢٢؛ قصص الأنبياء للراوندي، ص ٢٥٣.

١٠. الأمالي للصدوق، ص ٦٧٨، ح ٩٢٤؛ مائة متقية، ص ١٨؛ الصراط المستقيم، ج ٢، ص ٥٦.

١١. الكافي، ج ٢، ص ٤٣٧، ح ١ / ١١٩٢، و ج ١٥، ص ٣٣٤، ح ١٠٣ / ١٤٩١٨ (ج ١، ص ٤٤٠).

عليهم السلام، فلولا أنه خارج من قوله: «لا ينبغي لأحد» لكان القول منه^١ فاسداً. وكذلك زوي عنه صلى الله عليه وآله قال: «أبو سفيان بن الحارث^٢ خير أهلي»^٣ وقال: «ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر»^٤ وهو صلى الله عليه وآله خارج من ذلك.

ح ١، ج ٨، ص ١٣٩، ح ١٠٣، ط. الإسلامية؛ الأمالي للصدوق، ص ٤٠، المجلس ١٠، ح ١٠، و ص ١٨٧، المجلس ٣٥، ح ١، و ص ٣١٤، المجلس ٥١، ح ١٤، و ص ٤٧٦، المجلس ٧٢، ح ١٦، و ص ٥٢٠، المجلس ٧٨، ح ١؛ التوحيد للصدوق، ص ٢٠٧، الباب ٢٩؛ الخصال، ج ٢، ص ٤١٣، ح ١، و ص ٥٦١، ح ٣١؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢٨١، ح ٢٥٤٦، و ص ٢٩٥، ح ٢٦٩٢، ج ٢، ص ٥٤٠، ح ١٠٩٨٥، و ج ٣، ص ٢، ح ١١٠٠٠؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧٨٢، ح ٢٢٧٨؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦٣٠، ح ٤٦٧٣؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤٤٠، ح ٤٣٠٨؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٣٠٨، ح ٣١٤٨، و ص ٥٨٧، ح ٣٦١٥؛ المعجم الكبير، ج ٣، ص ٨٨، ح ٢٧٤٩، و ج ١٠، ص ١٤٢، ح ١٠٢٥٦؛ المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٦٦٠، ح ٤١٨٩، و ج ٣، ص ١٣٣ - ١٣٤، ح ٤٦٢٥ - ٤٦٢٧.

١. في «ب، ج، ص، ف» والتلخيص: - «منه».

٢. المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، أبو سفيان بن الحارث، غلبت عليه كنيته، وكان أخا رسول الله صلى الله عليه وآله من الرضاة، رضعتهما حليلة بنت أبي ذؤيب السعدية. كان من الشعراء المطبوعين، وكان سبق له هجاء في رسول الله صلى الله عليه وآله. وكان إسلامه يوم الفتح قبل دخول رسول الله صلى الله عليه وآله مكة. الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ٣٦، الرقم ٣٥٠؛ معجم الصحابة، ج ١٤، ص ٤٨٦٠، الرقم ١٠٤٩؛ تاريخ الصحابة، ص ٢٣١، الرقم ١٢٣٨؛ معرفة الصحابة، ج ٤، ص ٢٧٦، الرقم ٢٧٥٨؛ الاستيعاب، ج ٤، ص ١٤٤٥، الرقم ٢٤٨١، و ص ١٦٧٣، الرقم ٣٠٠٢.

٣. المعجم الكبير، ج ٢٢، ص ٣٢٧، ح ٨٢٤؛ المعجم الأوسط، ج ٦، ص ٣٣٠، ح ٦٥٤٦؛ المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ٢٨٥، ح ٥١١١، و ص ٢٨٦، ح ٥١١٥؛ الإصابة، ج ٤، ص ٣٣٧، الرقم ٥٣٣٧.

٤. كمال الدين، ج ١، ص ٦٠؛ معاني الأخبار، ص ١٧٩، ح ١ و ٢؛ علل الشرائع، ج ١، ص ١٧٧ - ١٧٨، ح ١ و ٢؛ الأمالي للطوسي، ص ٥٣، المجلس ٢، ح ٣٩ / ٧٠، و ص ٧١٠، المجلس ٤٢.

و قد يَحِلُّفُ الرَّجُلُ أَيْضاً أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَهُ أَحَدًا مِّنَ النَّاسِ، وَ هُوَ خَارِجٌ مِّنَ يَمِينِهِ.

وَ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١ خَارِجاً مِّنَ الْخَبْرِ، مِّنْ حَيْثُ كَانَ الْمُخَاطَبُ بِهِ، لَمْ يَدُلَّ عَلَى التَّفْضِيلِ عَلَيْهِ.

١١٦/٣ وَ مِّنْ طَرِيفِ^٢ الْأُمُورِ أَنْ يَسْتَشْهَدَ الْقَوْمُ بِهَذَا الْخَبْرِ عَلَى التَّفْضِيلِ وَ هُمْ يَرَوُونَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: «وَلَيْتُكُمْ وَ لَسْتُ بِخَيْرِكُمْ»^٣ فَصَرَّحَ بِاللَّفْظِ الْخَاصِّ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْأَفْضَلِ، ثُمَّ يَتَأَوَّلُونَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّخَاشُعِ وَ التَّخَاضُعِ، فَالَّا اسْتَعْمَلُوا هَذَا الضَّرْبَ^٤ مِّنَ التَّأْوِيلِ فِيمَا يَدَّعُوْنَهُ مِّنْ قَوْلِهِ: «أَلَا إِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟» وَ لَكِنَّ الْإِنْصَافَ عِنْدَهُمْ مَفْقُودٌ^٥.

«ح ٤ / ١٥١٤؛ روضة الواعظين، ج ٢، ص ٦١، ح ٦٤٦ / ١٧؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ١٦٣، ح ٦٥١٩، و ص ١٧٥، ح ٦٦٣٠، و ص ٢٢٣، ح ٧٠٧٨، و ج ٥، ص ١٩٧، ح ٢١٧٧٢، و ج ٦، ص ٤٤٢، ح ٢٧٥٣٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٥، ح ١٥٦؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٦٩، ح ٣٨٠١ و ٣٨٠٢؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ٣٨٥، ح ٥٤٦١ و ٥٤٦٢، و ص ٣٨٧، ح ٥٤٦٧، و ج ٤، ص ٥٢٦، ح ٨٤٧٨؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٢٦، ح ٣٢؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٦٤٢، ح ٣٣١٢٢، و ج ١٣، ص ٣١٧، ح ٣٦٨٩٨.

١. أي أمير المؤمنين عليه السلام.

٢. في التلخيص: «من طرائف». و في «د» و المطبوع: «من ظريف». و الطريف: الغريب من الثمر و غيره.

٣. المصنّف لعبد الرزّاق، ج ١١، ص ٣٣٦، ح ٢٠٧٠٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٣٥٣، ح ١٢٧٨٨؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٥٩٩، ح ١٤٠٦٢، و ص ٦٠١، ح ١٤٠٦٤، و ص ٦٠٧، ح ١٤٠٧٣، و ص ٦٣٦، ح ١٤١١٨.

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «هذا اللفظ وهذا الضرب».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «مفقود عندهم».

[مناقشة الاستدلال على خلافة أبي بكر، برذ أمير المؤمنين ﷺ لما عرضها أبو سفيان عليه]

فأما ما رواه عن^١ جعفر بن محمد عليه السلام من قول أمير المؤمنين عليه السلام لأبي سفيان عند استخلاف أبي بكر - و قد قال له: أبسط يدك أبايعك؛ فوالله لأملأنها على أبي فصيل خيلاً و رجلاً -: «إن هذا من دواهيك، و ما زلت تبغي^٢ للإسلام العوج في الجاهلية و الإسلام»، فهو خبر متنى صحَّ لم يكن فيه دلالة على أكثر من تهمة أمير المؤمنين عليه السلام لأبي سفيان، و قطعه على خُبث باطنه، و قلة دينه، و بُعدِه عن النُصح فيما يُشيرُ به. و لا حجة فيه و لا دلالة على إمامة أبي بكرٍ و لا تفضيله؛ لأن أمير المؤمنين عليه السلام لم يعدل عن مُخارجة^٣ القوم و التصريح بادعاء النص و المُجاذبة^٤ عليه إلّا لما اقتضته الحال من حفظ أصل الدين، و لعلمه بأن المُخاصمة و المُغالبة فيه تؤديان^٥ إلى فسادٍ لا يتلافى؛ فلا بُدَّ من مُخالفته في هذا الباب لكلِّ مُشيرٍ، سيما^٦ إذا كان مُتَّهماً مُنافقاً، غير نقي السريرة؛ فليس في ردّه عليه السلام على أبي سفيان ما رآه من إظهار البيعة و المُحاربة أكثر ممّا ذكرناه من أن الرأي كان عنده في خلافه.

و ليس لأحد أن يقول: لولا استحقاق متولي الأمر له، كما جاز أن ينهى أمير المؤمنين عليه السلام عن الإجلاب عليه و المُحاربة له، و لا أن يمتنع من مُبايعة أبي سفيان له بالإمامة.

١. في «ب، ج، ص، ف» - «عن».

٢. في «ج، ص، ف» - «تبغي».

٣. «مُخارجة» مفاعلة من الخروج.

٤. في «ب، ج، ص، ف» - «و المُحاربة».

٥. في «ج، ص» - «مؤديان».

٦. هكذا في النسخ و الحجري و التلخيص. و في المطبوع: «لا سيما».

لأننا قد بينّا أن ذلك أجمَع لا يَدُلُّ عَلَى استحقاقِ الأمرِ، وأن المَصْلَحَةَ إذا اقتَضَتِ الإمساكَ وَجَبَ وإن لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ استحقاقٌ مِنَ الْمُتَلَبِّسِ^١ بالأمرِ، وأن هذا إن جُعِلَ دَلَالَةٌ فِي هذا المَوْضِعِ لَزِمَ أن يَكُونَ الإمساكُ عَنِ الظُّلْمَةِ وَ الْمُتَغَلِّبِينَ عَلَى أُمُورِ المُسْلِمِينَ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ وَ غَيْرِهِمْ دَلَالَةٌ عَلَى استحقاقِهِمْ لِمَا كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ. وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أن الحَسَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لو أَشَارَ عَلَيْهِ مُشِيرٌ بَعْدَ صَلَاحِ مُعَاوِيَةَ بِمُحَارَبَتِهِ وَ بِمُخَارَجَتِهِ^٢ لَعَصَاهُ وَ خَالَفَهُ؛ بَلْ قَدْ عَصَى جَمَاعَةٌ أَشَارُوا عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا رَأَوْا مِنَ الإمساكِ وَ التَّسْلِيمِ، وَ بَيَّنَّ لَهُمُ أن الدِّينَ وَ الرَّأْيَ يَقْتَضِيَانِ مَا فَعَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

١١٧/٣

[مناقشة خبر تمنّي أمير المؤمنين ﷺ أن يلقى الله بصحيفة عمر]

فأما ما رواه عن أمير المؤمنين عليه السلام من التَّمَنِّي لِأَن يَلْقَى اللَّهَ^٣ تَعَالَى بِصَحْفَةٍ عُمَرُ: فهذا لا يَقُولُهُ مَنْ فَضَّلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى الْخَلْقِ بِالْأَقْوَالِ وَ الْأَفْعَالِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا، الظَّاهِرَةُ فِي الروايةِ، وَ قَدْ تَقَدَّمَ طَرَفٌ مِنْهَا^٤؛ وَ لَا يَصْدُرُ عَمَّنْ كَانَ يُصْرِّحُ بِتَفْضِيلِ نَفْسِهِ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ غَيْرُهُ^٥ أن يُصْرِّحَ بِذَلِكَ أَيْضاً. وَ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى نَظَائِرِ هَذَا الْخَبَرِ^٦.

١. في «د» و المطبوع: «التلبس».

٢. في التلخيص: «و مخارجته».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «فأما ما رواه من تمنّي أمير المؤمنين عليه السلام أن يلقى الله».

٤. في «ب، ج، ص، ف» و المطبوع: «تعالى».

٥. تقدم في ص ٤٢٠ - ٤٢٢.

٦. في «ب، د» و المطبوع و الحجري: «أحد غيره».

٧. تقدم في ص ٤١٩ - ٤٢٢.

على أن قوله: «وَدِدْتُ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِصَحِيفَةِ هَذَا الْمُسَجِّى» أو «ما على الأرض أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ^١ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِصَحِيفَتِهِ^٢ مِنْ هَذَا الْمُسَجِّى» لا يجوز أن يكون محمولاً على ظاهره؛ لأن الصحيفة إنما يُشارُ بها إلى صحيفة الأعمال، وأعمال زيد لا يجوز أن يكون بعينها لعمرو، و تَمَنَّى ذلك ممّا^٣ لا يَصِحُّ على مثله^٤ عليه السلام؛ فلا بُدَّ من أن يُقال^٥: إنه أراد: بمثل صحيفته و بنظير^٦ أعماله. وإذا جاز أن يُضمروا شيئاً ليس^٧ في صريح اللفظ، جاز^٨ لخصوصهم أن يُضمروا خلافه، و يجعلوا بدلاً من إضمار المثل الخلاف. وإذا تكافأت الدعويان^٩ لم يكن في ظاهر الخبر حُجَّةٌ لهن.

على أن في مُتَقَدِّمِي أصحابنا مَنْ قال: إِنَّمَا تَمَنَّى أَنْ يَلْقَى اللَّهَ بِصَحِيفَتِهِ لِيُخَاصِمَهُ بِمَا فِيهَا^{١٠}، و يُحَاكِمَهُ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ. و قالوا أيضاً في ذلك وجهاً غير هذا معروفاً^{١١}. و كُلُّ ذَلِكَ يُسْقِطُ تَعَلُّقَهُمُ بِالْخَبَرِ.

١. في «ب، ج، ص، ف» - «من».

٢. في «ب، ص» و المطبوع و التلخيص: «بصحيفة».

٣. في «ب، ج، ص، ف» - «مما».

٤. في «ب، ج، ص، ف» - «على أمير المؤمنين».

٥. في «ب، ج، ص، ف» + «إنه إذا صح».

٦. في «ب»: «و نظير».

٧. هكذا في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: - «ليس».

٨. في التلخيص: «ما جاز».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «الدعوي» و في التلخيص: «الدعوتان».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: «ليخاصمه بها».

١١. في التلخيص: + «من أمر الصحيفة التي اتفق القوم فيها على إزالة الأمر عن مستحقه بعد النبي صلى الله عليه و آله». و للمزيد حول أمر الصحيفة راجع: بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٨٥ و ما بعده، باب تمهيد غصب الخلافة و قصة الصحيفة الملعونة.

[مناقشة خبر: «لو كنت متخذاً خليلاً»]

فأما ما رواه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا» فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِيمَا مَضَى مِنَ الْكِتَابِ^١، فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ. وَ قَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا - فِي أَوَّلِ^٢ هَذَا الْفَصْلِ - الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ مَا رَوَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ لَا يُعَارِضُ فِي الثَّبُوتِ وَ الصَّحَّةِ أَخْبَارَنَا، وَ أَنَّ لِأَخْبَارِنَا فِي بَابِ الْحُجَّةِ الْمَزِيَّةِ الظَّاهِرَةِ، وَ الرَّجْحَانِ الْقَوِيِّ^٣.

[بيان دلالة قوله ﷺ: «إمام المتقين» على الإمامة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ: «عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ لَا تَقْتَضِي النَّصَّ، بَلْ هِيَ مُحْتَمِلَةٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِمَامُ الْمُتَّقِينَ» أَرَادَ بِهِ: فِي التَّقْوَى؛ وَ لَوْ أَرَادَ بِهِ الْإِمَامَةَ لَمْ يَكُنْ بِأَنْ يَكُونَ إِمَامًا لِلْمُتَّقِينَ بِأُولَى مِنْ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا لِلْفَاسِقِينَ».

فَنَائِلٌ بِاطْلٍ؛ لِأَنَّ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ إِمَامٌ فِي شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ تَخْصِيصٌ، وَ مَذْهَبُهُ الْأَخْذُ بِالْعُمُومِ؛ إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ^٤.

عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى أَنَّ مَعْنَى الْإِمَامَةِ وَ حَقِيقَةُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَ الصِّفَةُ تَنْصُمُنَ^٥ الْاِقْتِدَاءَ بِمَنْ كَانَ إِمَامًا مِنْ حَيْثُ قَالَ وَ فَعَلَ^٦؛ فَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ إِمَامٌ لِبَعْضِ الْأُمَّةِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، فَلَا بُدَّ^٧ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُقْتَدِيٌّ بِهِ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَ ذَلِكَ يَقْتَضِي عِصْمَتَهُ، وَ إِذَا ثَبَّتَ^٨ عِصْمَتَهُ وَجَبَتْ إِمَامَتُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ

١. تَقَدَّمَ فِي ص ٢١٣ وَ مَا بَعْدَهَا.

٢. فِي «ب، ج، ص، ف» - «أَوَّل».

٣. تَقَدَّمَ فِي ص ٤١٧ - ٤١٨.

٤. فِي التَّلْخِيصِ: «وَ ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ، إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى تَخْصِيصِهِ».

٥. فِي «ج، ص، ف»: «يَتَضَمَّنُ». وَ فِي التَّلْخِيصِ: «وَ حَقِيقَتُهَا يَتَضَمَّنُ».

٦. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ١٧١، ١٧٣.

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَ لَا بُدَّ».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «ثَبَّتَ».

مَنْ أَثَبَّتْ لَهُ الْعَصْمَةَ وَقَطَعَ عَلَيْهَا، أَوْجَبَ لَهُ الْإِمَامَةَ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِلاَ فَصْلِ.

فَأَمَّا تَخْصِصُ الْمُتَّقِينَ بِاللَّفْظِ دُونَ الْفَاسِقِينَ: فَلَا يَمْتَنِعُ وَإِنْ كَانَ إِمَامًا لِلْكُلِّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «الْم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ»^١ وَإِنْ كَانَ هُدًى لِلْكُلِّ؛ فَإِنْ حُمِلَ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَّقِينَ لَمَّا انْتَفَعُوا بِهِدَايَتِهِ وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا الْفَاسِقُونَ وَجَازَ هَذَا الْقَوْلُ، كَانَ لَنَا^٢ أَنْ نَقُولَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «إِمَامُ الْمُتَّقِينَ»؛ وَلَا وَجْهَ يُذَكِّرُ فِي اخْتِصَاصِ لَفْظِ الْآيَةِ مَعَ عُمُومِ مَعْنَاهَا، إِلَّا وَهُوَ قَائِمٌ فِي الْخَبَرِ.

فَأَمَّا دَعَاءُ الصَّالِحِينَ بِأَنْ يَجْعَلَهُمُ اللَّهُ^٣ لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا: فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُمْ دَعَوْا بِأَنْ يَكُونُوا أَئِمَّةً يُقْتَدَى بِهِمُ الْاِقْتِدَاءُ الْحَقِيقِيُّ الَّذِي بَيَّنَّاهُ؛ فَهَذَا غَيْرُ مُمْتَنِعٍ. وَلَوْ صَرْنَا إِلَى مَا يُرِيدُهُ^٤ مِنْ أَنَّهُمْ دَعَوْا بِخِلَافِ ذَلِكَ، لَكُنَّا إِنَّمَا صَرْنَا إِلَيْهِ بِدَلَالَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ^٥ حَقِيقَةُ الْإِمَامَةِ تَتَضَمَّنُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ مَعْنَى الْاِقْتِدَاءِ الْمَخْصُوصِ^٦؛ وَلَيْسَ الْعُدُولُ عَنْ بَعْضِ الظَّوَاهِرِ لِدَلَالَةِ تَقْتَضِي الْعُدُولِ عَنْ كُلِّ ظَاهِرٍ بِغَيْرِ دَلَالَةٍ. فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا فِي الْوَقْتِ» فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي جُمْلَةِ كَلَامِنَا فِي خَبَرِ الْغَدِيرِ، وَاسْتَقْصَيْنَا الْقَوْلَ^٧ فِيهِ.^٨

١. البقرة (٢): ١ - ٢.

٢. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع والحجري: «فإن حمل ذلك على أن المتقين لما انتفعوا بهدأيتة ولم ينتفع بها الفاسقون جاز هذا القول وكان لنا». ولكن في «ج»: «كان» بدل «وكان».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «- الله».

٤. في التلخيص: «+ الخصم».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «وإن كان».

٦. تقدم أنفاً.

٧. في «ب»: «الكلام».

٨. تقدم في ص ١٨٧ وما بعدها.

[بيان دلالة قوله ﷺ: «و سيّد المسلمين و قائد الغر المحجلين» على الإمامة]

فأما قوله: «و سيّد المُسْلِمِينَ» فَإِنَّ مَعْنَى السِّيَادَةِ يَرْجِعُ^١ إِلَى مَعْنَى الْإِمَامَةِ وَ الرِّئَاسَةِ، وَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ: «و قَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ»؛ لِأَنَّ الْقَائِدَ لِلْقَوْمِ هُوَ الرَّئِيسُ الْمُطَاعُ فِيهِمْ، لَا^٢ سَيِّمًا إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَقِيبَ قَوْلِهِ: «إِمَامُ الْمُتَّقِينَ». وَ لَا شُبْهَةً فِي أَنَّ مَعْنَى هَذِهِ الْأَلْفَاظِ يَتَقَارَبُ^٣، وَ يُفْهَمُ مِنْهَا مَا ذَكَرْنَاهُ.

[بيان دلالة قوله ﷺ: «إِنَّهُ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِنَةٍ» على الإمامة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ «إِنَّهُ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِنَةٍ^٤ مِنْ بَعْدِي» فَقَدْ بَيَّنَّا عِنْدَ الْكَلَامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ»^٥ الْكَلَامَ فِي اقْتِضَاءِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ لِمَعْنَى الْإِمَامَةِ، وَ شَرَحْنَاهُ وَ اسْتَفْصَيْنَاهُ^٦؛ فَسَقَطَ ادِّعَاؤُهُ أَنَّهَا لَا تُفِيدُ الْإِمَامَةَ.

[بيان دلالة قوله ﷺ: «إِنَّهُ مِنِّي وَ أَنَا مِنْهُ» على الإمامة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُ مِنِّي وَ أَنَا مِنْهُ» فَإِنَّهُ^٧ يَدُلُّ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ وَ التَّفْضِيلِ وَ الْقُرْبِ - عَلَى مَا ذَكَرَهُ -، وَ لَا يَدُلُّ بِلَفْظِهِ عَلَى الْإِمَامَةِ، لَكِنْ يَدُلُّ عَلَيْهَا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَ بَيَّنَّا أَنَّ^٨ كُلَّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يَفْتَضِي التَّفْضِيلَ بِهِ^٩، يَدُلُّ عَلَيْهِ بِضَرْبٍ مِنَ التَّرْتِيبِ قَدْ تَقَدَّمَ^{١٠}.

١٢٠/٣

فَلَمْ يَبْقَ - مَعَ مَا^{١١} أوردناه - شُبْهَةٌ فِي جَمِيعِ الْفَصْلِ الَّذِي حَكَيْنَاهُ عَنْهُ، وَ الْمِنَّةُ لِلَّهِ.

٢. في التلخيص: - «لا».

١. في «ج، ص، ف»: «ترجع».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: - «و مؤمنة».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «متقارب».

٦. تقدّم في ص ٦٩ و ما بعدها.

٥. المائدة (٥): ٥٥.

٨. في «د» و المطبوع و الحجري: - «أَنْ».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «فإنّما».

١٠. تقدّم في ج ٢، ص ٣١١ - ٣١٣.

٩. في «ج، ص، ف»: - «به».

١١. في «ب، ج، ص، ف»: «فيما» بدل «مع ما».

[الدليل السادس عشر]

[حَدِيثُ الثَّقَلَيْنِ]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

دَلِيلٌ لَهُمْ آخَرٌ:

وَرُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِمَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ
مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي؛ وَإِنَّهُمَا^٢
لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا^٣ عَلَيَّ الْحَوْضَ»^٤، وَأَنَّ ذَلِكَ يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ

١. في «د» والمطبوع والحجري: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، وهكذا في الموارد الآتية.

٢. في «ب، ج، ص، ف» والمغني: - «إِنَّهُمَا».

٣. في المغني: «لَنْ نَفْتَرِقَ حَتَّى نَرِدَ».

٤. حديث الثقلين بهذا النص وشبهه متواتر بين الفريقين بحيث أصبح متسالماً عليه بينهم، ونحن نكتفي بذكر بعض مصادر العامة: مسند أحمد، ج ٣، ص ١٤، ح ١١١١٩، و ص ١٧، ح ١١١٤٧، و ص ٢٦، ح ١١٢٢٧، و ص ٥٩، ح ١١٥٧٨، و ج ٤، ص ٣٦٦، ح ١٩٢٨٥، و ج ٥، ص ١٨١، ح ٢١٦١٨؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧٣، ح ٣٦ / ٢٤٠٨ و ٣٧ / ٢٤٠٨؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٥٢٤، ح ٣٣١٦؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٦٣، ح ٣٧٨٨؛ المعجم الكبير، ج ٣، ص ٦٥ - ٦٦، ح ٢٦٧٨ - ٢٦٨١، و ج ٥، ص ١٥٤، ح ٤٩٢٣، و ص ١٦٦، ح ٤٩٦٩؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤١٨، ح ٤١؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٢٩٧، ح ١٠٢١، و ص ٣٧٦، ح ١١٤٠؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١١٨، ح ٤٥٧٧،

فيهم، وكذلك العصمة.

و رُبَمَا قَوَّوْا ذَلِكَ بِمَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ^١: «إِنَّ مَثَلَ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ؛ مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ»^٢، وَأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى عِصْمَتِهِمْ، وَوَجُوبِ طَاعَتِهِمْ، وَحَظْرِ الْعُدُولِ عَنْهُمْ. قَالُوا: وَذَلِكَ يَقْتَضِي النَّصَّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ.

ثُمَّ قَالَ:

و هَذَا إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ الْعِتْرَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا حَقًّا؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُرِيدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ جُمْلَتَهُمْ أَوْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ^٣ إِلَّا جُمْلَتَهُمْ، وَ^٤ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَقْتَضِي الْجَمْعَ [دُونَ كُلِّ وَاحِدٍ]^٥. وَلِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ قَدْ يَقَعُ فِيهِمْ^٦ عَلَى مَا عَلِمْنَاهُ مِنْ حَالِهِمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَقًّا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَكُونُ فِي الشَّيْءِ وَضِدَّهُ،

١٢١/٣

➤ و ص ١٦٠، ح ٤٧١١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٤٨، ح ٢٦٧٩، و ج ٧، ص ٣٠، ح ١٣٠١٧، و ج ١٠، ص ١١٣، ح ٢٠١٢٢.

١. هكذا في المغني. وفي النسخ والمطبوع: - «أنه قال».

٢. المعجم الكبير، ج ٣، ص ٤٥ - ٤٦، ح ٢٦٣٦ - ٢٦٣٨؛ و ج ١٢، ص ٣٤، ح ١٢٣٨٨؛ المعجم الأوسط، ج ٤، ص ٩، ح ٣٤٧٨، و ج ٥، ص ٣٥٤، ح ٥٥٣٦؛ و ج ٦، ص ٨٥، ح ٥٨٧٠؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ٣٧٣، ح ٣٣١٢، و ج ٣، ص ١٦٣، ح ٤٧٢٠؛ مسند البزار، ج ٩، ص ٣٤٣، ح ٣٩٠٠؛ مسند الشهاب، ج ٢، ص ٢٧٣، ح ١٣٤٢ و ١٣٤٣؛ كنز العمال، ج ١٢، ص ٩٥، ح ٣٤١٥١، و ص ٩٨، ح ٣٤١٦٩.

٣. في «د» والمطبوع والحجري: - «بذلك».

٤. في المغني: - «لا يجوز أن يريد عليه السلام بذلك إلا جملتهم و».

٥. ما بين المعقوفين من المغني.

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «و لأن الخلاف قد يقع بينهم».

و قد تَبَيَّنَ اختلافُهم فيما هذا حاله، و لا يَجُوزُ^١ أن يُقالَ أَنَّهُم مع هذا^٢ الاختلافِ لا يُفارقونَ الكتابَ.

و ذلك يُبيِّنُ أَنَّ المُرادَ به أَنَّ ما أَجمَعُوا^٣ عليه يَكُونُ حَقًّا، حَتَّى يَصَحَّ قوله: «لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ». و ذلك يَمْنَعُ مِنْ أَنَّ المُرادَ بالخبرِ الإمامةُ؛ لأنَّ الإمامةَ لا تَصِحُّ في جميعهم، و إِنَّمَا يَخْتَصُّ^٤ بها الواحدُ منهم، و قد بَيَّنَّا أَنَّ المَقْصَدَ بالخبرِ ما يَرْجِعُ إلى جميعهم^٥.

و يُبيِّنُ ما قُلْنَاهُ: أَنَّ أَحَدًا مِمَّنْ خَالَفْنَا^٦ في هذا البابِ لا يَقُولُ في كُلِّ واحدٍ مِنَ العِتْرَةِ أَنَّهُ بهذه الصِّفَةِ، فلا بُدَّ مِنْ أن يَتَرَكُوا الظَّاهِرَ إلى أمرٍ آخَرَ يُعَلِّمُ به أَنَّ المُرادَ بَعْضُ مِنْ بَعْضٍ، و ذلك الأَمْرُ لا يَكُونُ دالًّا^٧ بِنَفْسِهِ.

و لَيْسَ لَهُمْ أن يَقُولُوا: إِذَا دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ العِصْمَةِ فِيهِمْ^٨، و لَمْ يَصَحَّ إِلَّا في أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ في واحدٍ واحدٍ مِنَ الأَثَمَةِ، فَيَجِبُ أن يَكُونُ هُوَ المُرادَ.

١. في المغني: «فما هذا حاله لا يجوز».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «هذا».

٣. في «ص»: «ما اجتمعوا».

٤. في المغني: «لن نفترق حتى نرد».

٥. في المغني: «المستفاد».

٦. في المغني: «تختص».

٧. في المغني: «و قد بيَّنَّا أَنَّ الخبرَ وارد في جميعهم».

٨. في المغني: «ممن خالف».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «إلا». و في المغني: «و ذلك الأمر يكون حالاً».

١٠. في المغني: «ثبوت العترة».

و ذلك أَنَّ لِقَائِلِي أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْمُرَادَ عِصْمَتَهُمْ فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ؛ وَ يَكُونُ ذَلِكَ الْيَقِيْنُ بِالظَّاهِرِ^١.

و بَعْدُ، فَالْوَاجِبُ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى مَا يَصِحُّ أَنْ يُوَافِقَ الْعِتْرَةَ فِيهِ الْكِتَابَ، وَ قَدْ عَلِمْنَا^٢ أَنَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى دَلَالَةً عَلَى الْأُمُورِ، فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الْعِتْرَةِ^٣ عَلَى مَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ دَلَالَةً، وَ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّ إِجْمَاعَهَا حَقٌّ وَ دَلِيلٌ. فَأَمَّا طَرِيقَةُ الْإِمَامِيَّةِ^٤ فَمُبَايَنَةٌ لِهَذَا الْفَصْلِ وَ الْمَقْصِدِ^٥.

وَ قَدْ قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ: إِنَّ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْإِمَامَةِ، فَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٦: «إِقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي؛ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرُ» يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَ قَوْلُهُ: «إِنَّ الْحَقَّ يَنْطِقُ^٧ عَلَى^٨ لِسَانِ عُمَرَ وَ قَلْبِهِ» يَدُلُّ^٩ عَلَى أَنَّهُ الْإِمَامُ، وَ قَوْلُهُ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ؛ بَأْيَهُمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ» كَمِثْلُ^{١٠} ذَلِكَ^{١١}.

١. في المغني: «بالكلام».

٢. في المغني: «و قد علم».

٣. في المغني: - «في العترة».

٤. في «د» و المغني: «الإمامة».

٥. في المطبوع: «لهذا المقصد». و في المغني: «لهذا القصد».

٦. في المغني: - «و آله».

٧. في المغني: «مطلق».

٨. في المطبوع: «عن».

٩. في المطبوع: - «يدل»، و هو سهو.

١٠. في الحجري: «كمثله». و في المغني: «و ما شاكل ذلك» بدل «كمثل ذلك».

١١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٩١ - ١٩٣.

[مقدمة في بيان دلالة حديث الثقلين و السفينة]

يُقَالُ له: أَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١: «إِنِّي تَارِكُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللَّهِ، وَ عِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي؛ وَ إِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْصَ» فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْبَيْتِ حُجَّةٌ عَلَى مَا أَقَرَّرْتَ بِهِ، وَ دَالٌّ أَيْضاً بَعْدَ ثُبُوتِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ^٢ عَلَى إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِإِلَافٍ فَصْلٍ بِالنَّصِّ^٣، وَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ يُمَكِّنُ أَيْضاً أَنْ يُجْعَلَ حُجَّةً وَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي كُلِّ عَصْرِ فِي جُمْلَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ^٤ مِنْ حُجَّةٍ مَعْصُومٍ مَأْمُونٍ يَقْطَعُ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ.

وَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «إِنْ مَثَلَ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ» يَجْرِي مَجْرَى الْخَبَرِ الْأَوَّلِ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ الْإِرْشَادِ إِلَيْهِمْ، وَ إِنْ كَانَ الْخَبَرُ الْأَوَّلُ أَعَمَّ فَائِدَةً وَ أَقْوَى دَلَالَةً؛ وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ الْجُمْلَةَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

[بيان صحة حديث الثقلين]

فَإِنْ قِيلَ: ذُلُّوا عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْخَبَرِ قَبْلَ أَنْ تَتَكَلَّمُوا^٥ فِي مَعْنَاهُ. قُلْنَا: الدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّتِهِ تَلْقَى الْأَمَّةَ لَهُ بِالْقَبُولِ، وَ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي تَأْوِيلِهِ لَمْ يُخَالَفْ فِي صِحَّتِهِ. وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُجَّةَ قَامَتْ بِهِ فِي أَصْلِهِ، وَ أَنَّ

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: - «عَلَيْهِ السَّلَام».

٢. فِي «ب، ج، ف»: «الرَّتَبَةُ».

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «بِغَيْرِ فَصْلٍ» بِدَلِّ «بِلَا فَصْلٍ بِالنَّصِّ».

٤. فِي «ج، ص، ف»: «هَذَا الْبَيْتِ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «هَذَا».

٦. فِي «ب، ص، ف»: «يَتَكَلَّمُوا».

الشك مُرتَفَع عنه^١. و مِنْ شَأْنِ عِلْمَاءِ الْأُمَّةِ، إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِمْ خَبَرٌ مُشْكُوكٌ فِي صِحَّتِهِ، أَنْ يُقَدِّمُوا الْكَلَامَ فِي أَصْلِهِ، وَ أَنَّ الْحُجَّةَ بِهِ غَيْرُ ثَابِتَةٍ، ثُمَّ يَشْرَعُوا فِي تَأْوِيلِهِ؛ فَإِذَا^٢ رَأَيْنَا جَمِيعَهُمْ عَدَلُوا^٣ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي هَذَا الْخَبَرِ، وَ حَمَلَهُ كُلُّ مِنْهُمْ عَلَى مَا يُوَافِقُ طَرِيقَتَهُ وَ مَذْهَبَهُ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ.

[بيان معنى «العترة»]

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْمُرَادُ بِالْعِتْرَةِ؟ فَإِنَّ الْحُكْمَ مُتَعَلِّقٌ بِهَذَا الْإِسْمِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ مَعْنَاهُ. قُلْنَا: عِتْرَةُ الرَّجُلِ فِي اللُّغَةِ هُمْ نَسْلُهُ^٤، كَوَلَدِهِ وَ وَلَدِ وَلَدِهِ. وَ فِي أَهْلِ اللُّغَةِ مَنْ وَسَّعَ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّ عِتْرَةَ الرَّجُلِ هُمْ أَدْنَى قَوْمِهِ إِلَيْهِ فِي النَّسَبِ^٥. فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يَتَنَاوَلُ ظَاهِرُ الْخَبَرِ وَ حَقِيقَتُهُ الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ أَوْلَادَهُمَا، وَ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي يَتَنَاوَلُ مَنْ ذَكَرْنَاهُ وَ مَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْقُرْبِ مِنَ النَّسَبِ. عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَدْ قَيَّدَ الْقَوْلَ بِمَا أَزَالَ بِهِ الشُّبْهَةَ وَ أَوْضَحَ الْأَمْرَ بِقَوْلِهِ: «عِتْرَتِي: أَهْلُ بَيْتِي»^٦؛ فَوَجَّهَ الْحُكْمَ إِلَى مَنْ اسْتَحَقَّ هَذَيْنِ الْإِسْمَيْنِ،

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فِيهِ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «مِنْهُ».

٢. فِي «ب، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ إِذَا».

٣. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصِ: «عَدَلُ».

٤. جُمُوهُورُ اللُّغَةِ، ج ١، ص ٣٩٢؛ الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٧٣٥ (عترة).

٥. رَاجِعْ: كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٢، ص ٦٦؛ تَهْذِيبُ اللُّغَةِ، ج ٢، ص ١٥٧؛ الْمَحِيطُ فِي اللُّغَةِ، ج ١،

ص ٤٤١؛ الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٧٣٥؛ الْمَحْكَمُ وَ الْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ، ج ٢، ص ٤٤؛ النِّهَايَةُ، ج ٣،

ص ١٧٧؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٥٣٨ (عترة).

٦. الْكَافِي، ج ٢، ص ٢٥، ح ٧٦٨ / ٣، وَ ج ٤، ص ١٩٨، ح ١ / ٢٩٢٢ (ج ١، ص ٢٩٤، ح ٣،

وَ ج ٢، ص ٤١٥، ح ١، ط. الْإِسْلَامِيَّةُ)؛ الْأَمْثَالُ لِلصَّدُوقِ، ص ٤١٥، الْمَجْلِسُ، ٦٤، ح ١٥،

وَ ص ٥٢٣، الْمَجْلِسُ ٧٩، ح ١؛ عَيُونُ أَخْبَارِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، ج ١، ص ٢٢٩، الْبَابُ ٢٣، ح ١،

و نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ يوصَفُ مِنْ عِتْرَةِ الرَّجُلِ بِأَنَّهُمْ أَهْلُ بَيْتِهِ هُوَ مَنْ قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِنْ
أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، وَ مَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ فِي النَّسَبِ الْقَرِيبِ.

عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَدْ بَيَّنَّ مَنْ يَتَنَاوَلُهُ الْوَصْفُ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ
الْبَيْتِ، وَ تَظَاهَرَ الْخَبَرُ بِأَنَّهُ جَمَعَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَ فَاطِمَةَ وَ الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِمُ
السَّلَامُ فِي بَيْتِهِ، وَ جَلَّلَهُمْ بِكِسَائِهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، فَأَذْهِبْ عَنْهُمْ
الرَّجَسَ وَ طَهِّرْهُمْ تَطْهِيراً» فَنَزَلَتِ الْآيَةُ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْتُ مِنْ
أَهْلِ بَيْتِكَ؟ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «لَا، وَ لَكِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ»^١. فَخَصَّ هَذَا الْإِسْمَ
بِهَؤُلَاءِ دُونَ غَيْرِهِمْ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مُتَوَجِّهاً إِلَيْهِمْ، وَ إِلَى مَنْ لَحِقَ بِهِمْ
بِالدَّلِيلِ؛ وَ قَدْ أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ أَثَبَّتَ فِيهِمْ هَذَا الْحُكْمَ - أَعْنِي وَجوبَ التَّمَسُّكِ وَ الْاِقْتِدَاءِ -
عَلَى أَنَّ أَوْلَادَهُمْ فِي ذَلِكَ يَجْرُونَ مَجْرَاهُمْ، فَقَدْ ثَبَّتَتْ تَوَجُّهُ الْحُكْمِ إِلَى الْجَمِيعِ.
فَإِنْ قِيلَ: فَعَلَى^٢ بَعْضِ مَا أوردتموه، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لَيْسَ مِنَ الْعِتْرَةِ، إِنْ كَانَتْ الْعِتْرَةُ مَقْصُورَةً عَلَى الْأَوْلَادِ وَ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ.

﴿ وَ ج ٢، ص ٣١، الباب ٣١، ح ٤٠؛ معاني الأخبار، ص ٩٠ - ٩١، ح ٢ و ٥؛ الأملاني للطوسي،
ص ١٦٢، المجلس ٦، ح ٢٠ / ٢٦٨؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٦، ح ١١٣٣١؛ المعجم الكبير،
ج ٢٣، ص ٣٩٦، ح ٩٤٧؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١١٨، ح ٤٥٧٧؛ كنز العمال،
ج ١، ص ٣٨١، ح ١٦٥٧.﴾

١. الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٣٥١، ح ٣٢٠٥، و ص ٦٦٣، ح ٣٧٨٧؛ المعجم الكبير، ج ٢٣،
ص ٣٩٦، ح ٩٤٧؛ تاريخ بغداد، ج ٩، ص ١٢٨، الرقم ٤٧٤٣؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٤،
ص ١٤٠، الرقم ١٥٦٦؛ إمتاع الأسماع، ج ٥، ص ٣٨٨، مع اختلاف يسير في الألفاظ. و قال ابن
حجر في الصواعق المحرقة، ص ١٤٣: أكثر المفسرين على أنها نزلت في علي و فاطمة
و الحسن و الحسين؛ لتذكير ضمير «عنكم» و ما بعده.

٢. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «ألحق».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «على».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: - «أولاد».

قُلْنَا: مَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّيْعَةِ يَقُولُ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنْ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ هَذَا الْإِسْمُ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ - كَمَا لَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الْوَلَدِ - فَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَبُو الْعَتَرَةِ وَسَيِّدُهَا وَخَيْرُ مِنْهَا، وَ الْحُكْمُ فِي الْمُسْتَحَقِّ بِالْإِسْمِ ثَابِتٌ لَهُ بِدَلِيلٍ غَيْرِ تَنَاوُلِ الْإِسْمِ الْمَذْكُورِ فِي الْخَبَرِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ بِحَضْرَةِ جَمَاعَةِ الْأُمَّةِ: «نَحْنُ عَتَرَةُ رَسُولِ اللَّهِ، وَ يَبْضُتُهُ الَّتِي انْفَقَاتْ^١ عَنْهُ»^٢ وَ هُوَ يَقْتَضِي خِلَافَ مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ؟

قُلْنَا: الْإِعْتِرَاضُ بِخَبَرٍ شَاذٍّ يَزِيدُهُ وَ يَطْعَنُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأُمَّةِ، عَلَى خَبَرٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ مُسْلِمٌ^٣ لِرَوَايَتِهِ^٤، لَا وَجْهَ لَهُ.

عَلَى أَنَّ قَوْلَ أَبِي بَكْرٍ هَذَا، لَوْ كَانَ صَحِيحًا، لَمْ يَكُنْ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى التَّوَسُّعِ وَ التَّجَوُّزِ بُدٌّ؛ لِأَنَّ قَرَبَ^٥ أَبِي بَكْرٍ إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي النَّسَبِ لَا يَقْتَضِي أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ لَفْظَةُ «عَتَرَةُ» عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ بَنِي تَيْمٍ بَنِ مَرْثَةَ، وَ إِنْ كَانُوا^٦ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ أَقْرَبَ مِمَّنْ بَعْدَ عَنْهُمْ بِأَبٍ أَوْ أَبَوَيْنِ^٧، فَكَذَلِكَ مَنْ بَعْدَ عَنْهُمْ^٨ بِأَبٍ أَوْ أَبَوَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ مِمَّنْ بَعْدَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا

١. قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الْفَوْءُ: الشَّقُّ، وَ مِنْهُ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ: «تَفَقَّاتْ» أَيِ انْفَلَقَتْ وَ انشَقَّتْ. النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٤٦١ (فَقَاءً).

٢. السَّنَنِ الْكَبِيرُ لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٦، ص ١٦٦، ح ١١٧٠٧؛ إِمْتَاعُ الْأَسْمَاعِ، ج ٦، ص ١٦؛ النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ، ج ٣، ص ١٧٧؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ج ٢، ص ٣٩١ (عَتَر).

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «مُسْلِمَةٌ».

٤. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «رَوَايَتُهُ» بَدَلَ «لِرَوَايَتِهِ».

٥. فِي التَّلْخِيصِ: «قَرَبَى».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «كَانَتْ».

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَوْ أَبَوَيْنِ».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «مِنْهُمْ».

الْبُعْد. و في هذا ما يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ ^١ قُرَيْشٌ كُلُّهَا عِتْرَةً وَاحِدَةً، بَلْ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جَمِيعٌ وَلِدٌ مَعَدٌّ بَنِ عَدْنَانَ عِتْرَةً؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ أَقْرَبُ إِلَى بَعْضٍ مِنَ الْيَمَنِ، وَ عَلَى هَذَا التَّدْرِيجِ، حَتَّى يُجْعَلَ جَمِيعٌ ^٢ بَنِي آدَمَ عِتْرَةً وَاحِدَةً!

فَصَحَّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا صَحَّ كَانَ مَجَازًا، وَ يَكُونُ وَجْهٌ ذَلِكَ مَا أَرَادَهُ أَبُو بَكْرٍ مِنَ الْإِفْتِخَارِ بِالْقَرَابَةِ مِنْ نَسَبِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَأُطْلِقَ ^٣ هَذِهِ اللَّفْظَةُ تَوْسَعًا. وَ قَدْ يَقُولُ مَنْ لَهُ أَدْنَى شُعْبَةٍ بِقَوْمٍ وَ أَيْسَرُ عُلُقَةٍ بِنَسَبِهِمْ: «أَنَا مِنْ بَنِي فَلَانٍ» عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ ^٤، وَ قَدْ يَقُولُ أَحَدُنَا لِمَنْ لَيْسَ بِابْنٍ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ: «إِنَّكَ ابْنِي وَ وَلَدِي» إِذَا أَرَادَ الْإِخْتِصَاصَ وَ الشَّفَقَةَ، وَ كَذَلِكَ قَدْ يَقُولُ لِمَنْ لَمْ يَلِدْهُ: «أَنْتَ أَبِي». فَعَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ، وَ إِنْ كَانَتْ الْحَقِيقَةُ تَقْتَضِي خِلَافَهُ. عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، لَوْ صَحَّ كَوْنُهُ مِنْ عِتْرَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ، لَكَانَ خَارِجًا مِنْ حُكْمِ قَوْلِهِ: «إِنِّي مُخْلَفٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ، وَ عِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي؛ فَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرْدَا عَلَيَّ الْحَوْضُ» ^٥ لِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَيَّدَ ذَلِكَ بِصِفَةِ مَعْلُومَةٍ أَنَّهَا ^٦ لَمْ تَكُنْ فِي أَبِي بَكْرٍ، وَ هِيَ قَوْلُهُ: «أَهْلَ بَيْتِي». وَ لَا شُبْهَةٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الَّذِينَ ذَكَرْنَا أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِمْ وَ اخْتَصَّتْهُمْ، وَ لَا مِمَّنْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ فِي الْعُرْفِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ اجْتَمَعَ مَعَ غَيْرِهِ بَعْدَ عَشْرَةِ آبَاءٍ أَوْ نَحْوِهِمْ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ.

١. في النسخ و الحجري: «أَنْ يَكُونَ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقٌ لِمَطْبُوعٍ وَ التَّلْخِصِ.

٢. في «ج»: «+ وَلَدٌ».

٣. في «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ أُطْلِقَ».

٤. مِنْ قَوْلِهِ: «وَ قَدْ يَقُولُ مَنْ لَهُ أَدْنَى شُعْبَةٍ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، ج، ص، ف».

٥. لَمْ يَرِدْ مِنْ قَوْلِهِ: «كِتَابَ اللَّهِ وَ عِتْرَتِي...» إِلَى هُنَا فِي «ب، ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصِ.

٦. هَكَذَا فِي «ب، ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِصِفَةِ مَعْلُومٍ وَأَنَّهَا».

[بيان دلالة حديث الثقلين على أن إجماع أهل البيت حجة]

١٢٦/٣

و إذا ^١ صَحَّتْ هذه الجُمْلَةُ التي ذَكَرناها، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ إجماعُ العِترَةِ حُجَّةً؛
لأنَّهُ لو لَمْ يَكُنْ بهذه الصِّفَةِ لَمْ يَجِبِ ارتفاعُ الصَّلَالِ عن المُتَمَسِّكِ ^٢ بالعِترَةِ على
كُلِّ وجهٍ، وإذا كانَ صَلَّى اللهُ عليه وآله قد بَيَّنَّ أَنَّ المُتَمَسِّكَ ^٣ بالعِترَةِ لا يَضِلُّ نَبَتْ
ما ذَكَرناه.

فإن قيل: ما أنكرتم أن يَكُونَ صَلَّى اللهُ عليه وآله إنما نَفَى الصَّلَالَ
عَمَّنْ تَمَسَّكَ ^٤ بالكتابِ و العِترَةِ معاً؟ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ المُتَمَسِّكَ ^٥ بالعِترَةِ وَحدها بهذه
الصِّفَةِ؟

قُلْنَا: لَوْلا أَنَّ المُرَادَ بالكلامِ أَنَّ المُتَمَسِّكَ بِكُلِّ واحدٍ مِنَ الكتابِ و العِترَةِ لا
يَضِلُّ، لَكَانَ لا فائِدَةً في إِضافةِ ذِكْرِ العِترَةِ إلى الكتابِ؛ لأنَّ الكتابَ إذا كانَ حُجَّةً،
فلا معنى لإضافة ما لَيْسَ بِحُجَّةٍ إليه و القولِ في الجميعِ أَنَّ المُتَمَسِّكَ بِهِما مُجَحِّقٌ؛
لأنَّ هذا حَقِيقَةُ العَبَثِ.

على أَنَّ إِضافةَ العِترَةِ إذا لَمْ تَكُنْ في قولهم الحُجَّةُ ^٦ كإضافةِ غيرهم من سائرِ
الأشياء؛ فَأَيُّ معنى لِتخصيصِهِم، و التنبيهِ عَلَيْهِم، و القَطْعِ على أَنَّهُم لا يَفْتَرِقُونَ
حَتَّى يَرِدُوا القِيامَةَ؟ و هذا ممَّا لا إِشكالَ في سَقوطِهِ.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «فإذا».

٢. هكذا في «ب، ج، ص» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «عن التمسك».

٣. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «التمسك».

٤. في «د» و المطبوع: «عَمَّنْ يَتَمَسَّكُ». و في «ف»: «عن التمسك».

٥. في «ب»: «للمتمسك».

٦. في «ج، ص، ف»: «إذا لم يكن قولهم حجة».

[بيان إجماع أهل البيت على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)]

وإذا صحَّ أنَّ إجماعَ أهلِ البيتِ حُجَّةٌ قَطَعْنَا عَلَى صِحَّةِ كُلِّ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، وَمِمَّا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ الْقَوْلُ بِإِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِإِلَافٍ، عَلَى^١ اخْتِلَافِهِمْ فِي حُصُولِ ذَلِكَ بِنَصِّ جَلِيِّ أَوْ خَفِيِّ، أَوْ بِمَا يَحْتَمِلُ^٢ التَّأْوِيلَ أَوْ لَا يَحْتَمِلُهُ^٣.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَدَّعُونَ الْإِجْمَاعَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ، وَقَدْ رَأَيْنَا كَثِيرًا مِنْهُمْ يَذْهَبُ إِلَى مَذْهَبِ^٤ الْمُعْتَرِزَةِ فِي الْإِمَامَةِ؟

قُلْنَا: أَمَّا نَحْنُ فَمَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ يَذْهَبُ إِلَى خِلَافِ مَا ذَكَرْنَاهُ. وَكُلُّ مَنْ سَمِعْنَا عَنْهُ فِيمَا مَضَى بِخِلَافِ مَا حَكَيْنَاهُ فَلَيْسَ أَوَّلَى - إِذَا صَحَّ ذَلِكَ عَنْهُ - مِمَّنْ يُعْتَرِضُ بِقَوْلِهِ عَلَى الْإِجْمَاعِ؛ لَشُدُوذِهِ. وَ أَكْثَرُ مَنْ يُدَّعَى عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ، الْوَاحِدُ وَالْاِثْنَانِ، وَ لَيْسَ بِمِثْلِ هَذَا اعْتِرَاضٌ عَلَى الْإِجْمَاعِ. ثُمَّ إِنَّكَ لَا تَجِدُ أَحَدًا مِمَّنْ يُدَّعَى عَلَيْهِ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ لَا مِنْ ذَوِي الْفَضْلِ مِنْهُمْ. وَ مَتَى فَتَشْتَتَ عَنْ أَمْرِهِ وَ جَدَّتْهُ مُتَعَرِّضًا بِذَلِكَ لِفَائِدَةٍ، مُرْتَقِيًا^٥ بِهِ عَلَى بَعْضِ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا.

١. في «ج، ص، ف»: «مع».

٢. في التلخيص: «يَحْتَمِلُهُ».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «و بما لا يحتمله».

٤. في «د»: «يذهب مذاهب». و في المطبوع: «يذهب مذهب».

٥. من الرقي، و هو الصعود و الارتفاع، و المعنى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ إِلَى الْبَاطِلِ وَ يَتَوَصَّلُ بِذَلِكَ إِلَيْهِ. وَ فِي

«د»: «مزيجاً» من الزيج، و هو الميل. وَ فِي «ب»: «مرتجأ». وَ فِي «ج، ص، ف»: «مولعاً». وَ فِي

التلخيص: «لفائدة عاجلة، مرتقي به».

و متى طَرَقْنَا الاعتراضَ بالشُّذَازِ^١ و الآحادِ عَلَى^٢ الجماعاتِ، أَدَّى ذَلِكَ^٣ إلى بَطْلَانِ استقرارِ^٤ الإجماعِ في شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ^٥ أَنَّ فِي الْغُلَاةِ و الإسماعيليةِ^٦ مَنْ يُخَالِفُ فِي الشَّرَائِعِ كَأَعْدَادِ^٧ الصَّلَاةِ و غيرها، و منهم مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عِدَّةُ أَنْبِيَاءٍ وَ أَنَّ الرِّسَالَهَ مَا انْتَحَمَتْ بِهِ. و مع هذا فلا يَمْنَعُنَا ذَلِكَ^٨ مِنْ أَنْ نَدَّعِي الإجماعَ عَلَى انْقِطَاعِ النُّبُوَّةِ، وَ تَقَرُّرِ^٩ أَصُولِ الشَّرَائِعِ، وَ لَا نَعْتَدُ^{١٠} بِخِلَافِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ، وَ مَعْلُومٌ ضَّرُورَةُ أَنَّهُمْ أَضْعَافُ أَضْعَافٍ^{١١} مَنْ يُظْهِرُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ خِلَافَ الْمَذْهَبِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي الْإِمَامَةِ.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ شَاهَدْنَا وَ نَاطَرْنَا بَعْضَ مَنْ يُعَدُّ فِي جُمْلَةِ الْفُقَهَاءِ وَ أَهْلِ الْفُتْيَا عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْفُو عَنِ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى وَ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا، وَ لَا يُعَاقِبُهُمْ؛ وَ عَلَى غَيْرِ

١. في «ب، ج، ص، ف»: «بالشذوذ».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «إلى».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «هذا».

٤. في «ب، ص»: «استغراق».

٥. في «د» و المطبوع: «لا نعلم».

٦. في التلخيص: «و الباطنية». و الباطنية من فرق الإسماعيلية، و يسمون بالمزدكية و القرامطة أيضاً. و إنما قيل لهم باطنية لحكمهم بأن لكل ظاهر باطناً و لكل تنزيل تأويلاً، و يؤولون الآيات و الأحاديث، و لا يعتبرون ظاهرها صحيحاً. بل ينظرون إلى باطنها. و للمزيد راجع: فضائح الباطنية للغزالي، ص ٢١؛ الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ٢٢٦ - ٢٢٨.

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «و أعداد».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «و مع ذلك فلا يمنعنا هذا».

٩. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «و تقرير».

١٠. في «ب» و المطبوع: «ولا يُعتد».

١١. في «ج، ص، ف»: «- أضعاف».

ذلك ممّا لا شكّ في أنّ الإجماع حجّة فيه^١.

على أنّا لو جعلنا القول بذلك مُعْتَرِضاً على أدلّتنا وعلى إجماع أهل البيت، وحفلنا^٢ بقول من يُحكى ذلك عنه، لم يقدح فيما اعتَمَدناه^٣؛ لأنّ من المعلوم أنّ أزمينة كثيرة لا يُعرَف فيها قائل بهذا المذهب^٤ من أهل البيت كزَماننا هذا وغيره؛ فإنّا^٥ لم نُشاهد^٦ في وقتنا هذا^٧ قائلاً بالمذهب^٨ الذي أفسدناه، ولا أُخبرنا عمّن هذه حاله فيه، والمُعْتَبَر في الإجماع كُلِّ عَصَرٍ؛ فثَبَّتَ ما أَرَدناه.

[بيان دلالة حديث الثقلين على ثبوت حجّة مأمون من أهل البيت في كل عصر]

فأمّا ما يُمكن أن يُستدلّ بهذا الخبر عليه من ثبوت حجّة مأمون في جملة أهل البيت في كُلِّ عَصَرٍ: فهو أنّا نعلم أنّ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٩ إنّما خاطبنا بهذا القول على طريق^{١٠} إزاحة العِلّة لنا، والاحتجاج في الدين علينا، والإرشاد إلى ما يكون فيه نجاتنا من الشُّكوكِ والرَّيبِ^{١١}.

١. أي أنّ الإجماع على عقاب الكفّار يبقّى حجّة، على الرغم من مخالفة بعض الفقهاء وأهل الفتيا في ذلك. راجع حول الإجماع على عقاب الكفّار: رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٧.
٢. حفلنا؛ بالينا؛ يقال: ما حفل به، أي ما بالى. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ١٥٩ (حفل).

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «فيما ذكرناه».

٤. أي مذهب المعتزلة المشار إليه في الإشكال.

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «وإنّا».

٦. في التلخيص: «لم نعلم».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «هذا».

٨. في «ب»: «بهذا المذهب».

٩. في «ب، ج، ص»: «عليه السلام».

١٠. في «ب، ج، ف»: «على جهة».

١١. «الرَّيب» جمع ريبة، وهي الشكّ والظنّة والتهمة. لسان العرب، ج ١، ص ٤٤٢ (ريب).

و الذي يوضح ذلك: أنَّ في رواية زيد بن ثابت لهذا الخبر: «و هُما الخَلِيفَتانِ من بعدي»^١ و إنما أراد أن^٢ المَرَجَّع إليهما بعدي فيما كان يُرجعُ إليَّ فيه في حياتي؛ فلا يخلو من أن يُريد أن إجماعهم حُجَّةٌ فَقَطْ دون أن يدُلَّ القول على أن فيهم في كُلِّ حالٍ مَنْ يُرجعُ إلى قوله و يقطعُ على عصمته، أو يُريد ما ذكرناه. فلو^٣ أراد الأول، لم يَكُنْ مُكْمِلاً للحُجَّةِ علينا، ولا مُزيحاً لعلتنا، ولا مُستَخْلِفاً مَنْ يَقومُ مقامه فينا؛ لأنَّ العِترَةَ أولاً قد يجوزُ أن تُجمَعَ^٥ على القول الواحد، و يجوزُ أن لا تُجمَعَ بَلْ تَحْتَلِفَ؛ فما^٦ هو الحُجَّةُ من إجماعها لَيْسَ بواجبٍ، ثمَّ ما أَجمَعَت^٧ عليه هو جُزءٌ من ألفِ جُزءٍ من الشريعة؛ فكَيْفَ يُحتجُّ علينا في الشريعة بِمَنْ لا تُصيبُ عنده من حاجتنا إلَّا القليلُ من الكثير؟

و هذا يدُلُّ على أنه لا بُدَّ في كُلِّ عَصْرِ من حُجَّةٍ في جُملةِ أهلِ البيتِ مأمونٍ مقطوعٍ على قوله؛ و هذا دلالة^٨ على وجودِ الحُجَّةِ على سبيلِ الجُملةِ، و بالأدلةِ الخاصَّةِ^٩ يُعلمُ مَنْ الذي هو حُجَّةٌ منهم على سبيلِ التفصيلِ.

١. مسند أحمد، ج ٥، ص ١٨١، ح ٢١٦١٨، و ص ١٨٩، ح ٢١٦٩٧؛ فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٧٤٧، ح ١٠٣٢، و ص ٩٨٨، ح ١٤٠٣؛ المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٥٣، ح ٤٩٢١؛ كنز العمال، ج ١، ص ١٧٢، ح ٨٧٢، و ص ١٨٦، ح ٩٤٧، و ص ٣٨٤، ح ١٦٦٧؛ فرائد السمطين، ج ٢، ص ١٤٤.

٢. في «ب، ج، ص، ف»: - «أن».

٣. في التلخيص: «فإن».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: - «علينا».

٥. في التلخيص: «تجتمع» في الموضوعين.

٦. في «ب، د، ص»: «فيما». و في التلخيص: «كما».

٧. في «ج، د، ص، ف»: «ما اجتمعت».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «و هذا دليل».

٩. في «ب»: «بالدلة الخالصة الحاصلة». و في «ص»: «بالدلة الحاصلة».

على أن صاحب الكتاب قد حَكَمَ بِمِثْلِ هذه الْقَضِيَّةِ في قوله: «إِنَّ الْوَاجِبَ حَمْلُ الكلامِ عَلَى مَا يَصِحُّ أَنْ يُوَافِقَ فِيهِ الْعِتْرَةُ لِلْكِتَابِ، وَإِنَّ الْكِتَابَ إِذَا كَانَ دَلَالَةً عَلَى الْأُمُورِ وَجَبَ فِي الْعِتْرَةِ مِثْلُ ذَلِكَ».

و هذا صَحِيحٌ؛ لِلْجَمْعِ^١ بَيْنَهُمَا فِي اللفظِ، وَ الإِرشَادِ إِلَى التَّمَسُّكِ بِهِمَا لِيَقَعَ الْأَمَانُ مِنَ الضَّلَالِ، وَ الْحُكْمِ بِأَنَّهُمَا لَا يَفْتَرِقَانِ إِلَى الْقِيَامَةِ. وَ إِذَا وَجَبَ فِي الْكِتَابِ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا وَ حُجَّةً، وَجَبَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْعِتْرَةِ^٢. وَ إِذَا كَانَتْ دَلَالَةُ الْكِتَابِ مُسْتَمِرَّةً غَيْرَ مُنْقَطِعَةٍ، مَوْجُودَةً فِي كُلِّ حَالٍ، وَ مُمَكِّنَةً لِإِصَابَتِهَا فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَجَبَ^٣ مِثْلُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْعِتْرَةِ، الْمَقْرُونِ بِهَا، وَ الْمَحْكُومِ لَهُ بِمِثْلِ حُكْمِهَا. وَ هَذَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ فِيهَا فِي كُلِّ حَالٍ مَنْ قَوْلُهُ حُجَّةً؛ لِأَنَّ إِجْمَاعَهَا عَلَى الْأُمُورِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ^٤ - وَ الرُّجُوعَ إِلَيْهَا مَعَ الْاِخْتِلَافِ وَ فَقْدِ الْمَعْصُومِ لَا يَصِحُّ؛ فَلَا بُدَّ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.

١٢٩/٣

[مناقشة الأخبار التي عارض بها القاضي دلالة حديث الثقلين]

و أمَّا^٥ الْأَخْبَارُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي أوردَهَا عَلَى سَبِيلِ الْمُعَارَضَةِ لِلْخَبَرِ الَّذِي تَعَلَّقْنَا بِهِ: فَأَوَّلُ مَا فِيهَا أَنَّهَا لَا تَجْرِي مَجْرَى خَبَرِنَا فِي الْقُوَّةِ وَ الصَّحَّةِ؛ لِأَنَّ خَبَرَنَا مِمَّا نَقَلَهُ الْمُخْتَلِفُونَ^٦، وَ سَلَّمَهُ الْمُتَنَازِعُونَ، وَ تَلَقَّتهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ؛ وَ إِنَّمَا وَقَعَ اخْتِلَافُهُمْ فِي تَأْوِيلِهِ، وَ الْأَخْبَارُ الَّتِي عَارَضَ بِهَا لَا تَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى؛ لِأَنَّهَا مِمَّا تَفَرَّدَ الْمُخَالِفُ

١. في «ب، ص»: «لِيُجْمَعَ».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «فِي قَوْلِهِمْ، أَعْنِي الْعِتْرَةَ».

٣. في «د»: «وَجِبَتْ».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «مَا بَيَّنَّاهُ».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «فَأَمَّا».

٦. هَكَذَا فِي النسخ وَ الْحَجَرِيِّ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمُخَالِفُونَ».

بَنَقْلِهِ، وَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا مَا إِذَا كَشَفْتَ عَنْ أَصْلِهِ، وَفَتَشْتَ عَنْ سَنَدِهِ، ظَهَرَ لَكَ انْحِرَافٌ
مِنْ رَاوِيهِ^١، وَعَصَبِيَّةٌ مِنْ مُدَّعِيهِ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ سُقُوطُ الْمُعَارَضَةِ بِمَا جَرَى^٢
هَذَا الْمَجْرَى مِنَ الْأَخْبَارِ^٣.

[مناقشة خبر: «اقتدوا باللذين من بعدي»]

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مِنْ قَوْلِهِ: «اقتدوا باللذين من بعدي» فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ عِنْدَ^٤
مُعَارَضَتِهِ بِهَذَا الْخَبَرِ اسْتِدْلَالَنَا بِخَبَرِ الْعَدِيرِ، وَاسْتَقْصَيْنَاهُ هُنَاكَ؛ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ.
وَأَمَّا^٥ مَا رَوَاهُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ الْحَقَّ يَنْطِقُ^٦ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ» فَهُوَ مُقْتَضٍ - إِنْ كَانَ
صَحِيحاً^٧ - عِصْمَةُ عُمَرَ، وَالْقَطْعَ عَلَى أَنَّ أَقْوَالَ كُلِّهَا حُجَّةٌ. وَلَيْسَ هَذَا مَذْهَبُ أَحَدٍ
فِي عُمَرَ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ، وَأَنَّ خِلَافَهُ سَائِعٌ.

وَكَيْفَ يَكُونُ الْحَقُّ نَاطِقاً عَلَى لِسَانِ مَنْ يَرْجِعُ فِي الْأَحْكَامِ مِنْ قَوْلٍ إِلَى قَوْلٍ،
وَيَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْخَطِإِ، وَيُخَالِفُ فِي الشَّيْءِ^٨ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى قَوْلٍ مَنْ خَالَفَهُ

١٣٠/٣

١. في «د»: «من رواه».

٢. في «ج، ص، ف» والتلخيص: «بما يجري».

٣. تقدم في ص ٢١٣ وما بعدها.

٤. في «د» والمطبوع والحجري: «في» بدل «عند».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «فأما».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «ليظهر».

٧. رواه أحمد في المسند، ج ٢، ص ٤٠١ بسنده عن أبي هريرة. وفي طريقه عبد الله بن عمر
العمري، وقد طعن علماء الجرح والتعديل في مروياته؛ قال أبو زرعة: إنه يزيد في الأسانيد
ويخالف، كما ضعفه علي بن المديني والنسائي. كما أن في طريقه جهم بن أبي جهم؛ قال
الذهبي: لا يعرف. راجع: تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٣٢٧، و ج ١٠، ص ٤٨٩؛ ميزان الاعتدال،

ج ١، ص ٤٢٦.

٨. في التلخيص: «بالشيء».

فَيُؤْفِقُهُ عَلَيْهِ، وَ يَقُولُ: «لَوْلَا عَلَيَّ لَهْلَكَ عُمَرُ»^١ و «لَوْلَا مُعَاذُ لَهْلَكَ عُمَرُ»^٢؟

و كَيْفَ لَمْ يَحْتَجَّ^٣ بهذا الخبرِ هو لنفسه في بعضِ المَقَامَاتِ التي احتَاجَ إلى الاحتجاجِ فيها؟ و كَيْفَ لَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ لَطَلْحَةَ - لَمَّا قَالَ لَهُ: مَا تَقُولُ لِرَبِّكَ إِذْ وُلِّيتَ عَلَيْنَا فَظًّا غَلِيظًا؟ -: «أَقُولُ لَهُ: وَلَيْتَ مَنْ شَهِدَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَأَنَّ الْحَقَّ يَنْطِقُ عَلَى لِسَانِهِ»؟

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِيَ فِي الْاِمْتِنَاعِ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ بِذَلِكَ سَبَبًا مَانِعًا - كَمَا نَدَّعِيهِ

١. لقد قال عمر هذه الكلمة و نظائرها في عدة قضايا أخطأ فيها و أنقذه منها أمير المؤمنين عليه السلام، استعرضها العلامة الأميني في كتاب الغدير، ج ٦، ص ١٢٠ و ما بعدها بعنوان «نوادير الأثر في علم عمر»؛ و منها أنه أراد عمر رجم المرأة التي ولدت لستة أشهر، فقال له علي عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَحَفَلُهُ وَفِضَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ و قال تعالى: ﴿وَ فَضَالُهُ فِي غَامِقَيْنِ﴾ فالحمل ستة أشهر، و الفصل في عامين»، فترك عمر رجمها و قال: لولا علي لهلك عمر. و للمزيد راجع: الرياض النضرة، ج ٣، ص ١٦١؛ كفاية الطالب، ص ٢٢٧ و ٣٣٤؛ المناقب للخوارزمي، ص ٨١، ح ٦٥؛ المناقب لابن مردويه، ص ٨٨، ح ٨٣؛ تذكرة الخواص، ص ١٣٧؛ جواهر العقدين، ج ١، ص ١٢٣؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٠٣، الرقم ١٨٥٥؛ الوافي بالوفيات، ج ٢١، ص ٢٧٢، الرقم ١٨٥؛ الحقائق الوردية، ج ١، ص ٥٢؛ تاريخ قضاة الأندلس، ص ٤١؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ٣٣٧ و ٣٤٩ و ٣٥١.

٢. قال البيهقي في سننه: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب، فقال: يا أمير المؤمنين، إني غبت عن امرأتي سنتين، فجنحت و هي حبلتي. فشاور عمر ناساً في رجمها، فقال معاذ بن جبل رضي الله عنه: يا أمير المؤمنين، إن كان لك عليها سبيل فليس لك علي ما في بطنها سبيل، فانركها حتى تضع. فتركها، فولدت غلاماً قد خرجت ثناياه، فعرف الرجل الشبه فيه، فقال: ابني و رب الكعبة. فقال عمر: عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ، لولا معاذ لهلك عمر. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٤٤٣، ح ١٥٣٣٥. و راجع أيضاً: سنن الدارقطني، ج ٣، ص ٣٢٢، ح ٢٨١؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٥٥٨، ح ٥؛ المصنف لعبد الرزاق، ج ٧، ص ٣٥٤، ح ١٣٤٥٤؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٨، ص ٤٢٢، الرقم ٧٤٨١؛ الإصابة، ج ٦، ص ١٠٨، الرقم ٨٠٥٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٢، ص ١٧٩ و ٢٠٤.

٣. في التلخيص: «لا يحتج».

في ترك أمير المؤمنين عليه السلام الاحتجاج^١ بالنص -: لأننا قد بينّا فيما تقدّم أنّ تركه عليه السلام ذلك سبباً ظاهراً، وهو تأمر القوم عليه، وانسباط أيديهم، وأنّ الخوف والتقية واجبان ممّن له السلطان^٢. ولا تقيّة على عمر وأبي بكر من أحد؛ لأنّ السلطان كان^٣ فيهما، ولهما، والتقية منهما، لا عليهما^٤.

على أنّ هذا الخبر لو كان صحيحاً في سنده ومعناه لوجب على من ادّعى أنّه يوجب الإمامة أن يبيّن كيفية إيجابه لذلك، ولا يقتصر على الدعوى المحضة، وعلى أن يقول: «إذا جاز أن يدعى في كذا وكذا أنّه يوجب الإمامة، جاز في هذا الخبر»؛ لأننا لما ادّعينا في الأخبار التي ذكرناها ذلك لم نقتصر على محض الدعوى، بل بينّا كيفية دلالة ما تعلّقنا به على الإمامة؛ وقد كان يجب عليه إذا عارضنا بأخباره أن يفعل مثل^٥ ذلك.

[مناقشة خبر: «أصحابي كالنجوم»]

فأمّا ما تعلّق به من الرواية عنه صلى الله عليه وآله أنّه^٦ قال: «أصحابي كالنجوم؛ بأيّهم اقتديتم اهتديتم» فالكلام في أنّه غير معارض لقوله صلى الله عليه وآله: «إني مخلص فيكم الثقلين» وغيره من أخبارنا جارٍ على ما بيّناه آنفاً. فإذا تجاوزنا عن ذلك كان لنا أن نقول: لو كان هذا الخبر صحيحاً لكان موجّباً

١. في المطبوع: + «بذلك».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «سلطان» بدل «السلطان».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: - «كان».

٤. تقدّم ذلك في ج ٢، ص ٣٩١ - ٣٩٣.

٥. في «ص»: «بمثل».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «بأنّه».

لعصمة كل واحد من الصحابة؛ ليصحح و يحسن الأمر بالافتداء بكل واحد منهم. وليس هذا قولاً لأحد من الأمة فيهم، وكيف يكونون معصومين و يجب الافتداء بكل واحد منهم، و فيهم^١ من ظهر فسقه و عناده، و خروجه عن الجماعة^٢، و خلافه للرسول صلى الله عليه و آله؟ و من جملة الصحابة معاوية و عمرو بن العاص و أصحابهما، و مذهب صاحب الكتاب^٣ و أصحابه فيهم معروف^٤. و من جملتهم^٥ طلحة و الزبير و من قاتل أمير المؤمنين عليه السلام في يوم الجمل، و لا شبهة في فسقهم و إن ادعى مدعون توبتهم^٦ بعد ذلك^٧. و من جملتهم من قعد عن بيعة أمير المؤمنين عليه السلام^٨، و لم يدخل مع جماعة المسلمين في الرضا

١٣١/٣

١. في «ب، ج، ص، ف»: «و منهم».

٢. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص: «على الجماعة».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٩٢، فصل في بغي معاوية و وجوب محاربته.

٤. يعني المعتزلة، قال ابن أبي الحديد: «و معاوية مطعون في دينه عند شيوخنا رحمهم الله يرمى بالزندقة، و قد ذكرنا في نقض السفينية على شيخنا أبي عثمان الجاحظ ما رواه أصحابنا في كتبهم الكلامية عنه من الإلحاد، و التعرض لرسول الله صلى الله عليه و آله، و ما تظاهر به من الجبر و الإرجاء؛ و لو لم يكن شيء من ذلك لكان في محاربة الإمام ما يكفي في فساد حاله، لا سيما على قواعد أصحابنا، و كونهم بالكبيرة الواحدة يقطعون على المصير إلى النار و الخلود فيها إن لم تكفرها التوبة». شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٣٤٠.

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «في جملتهم».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «أأن القوم تابوا» بدل «توبتهم».

٧. المدعون توبتهم هم المعتزلة؛ قال ابن أبي الحديد: «أما أصحاب الجمل فهم عند أصحابنا هالكون كلهم إلا عائشة و طلحة و الزبير رحمهم الله، فإنهم تابوا، و لولا التوبة لحكم لهم بالنار؛ لإصرارهم على البغي». شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٩.

٨. كسعد بن أبي وقاص و محمد بن مسلمة؛ قال ابن أبي الحديد: «و بايعه المسلمون بالمدينة إلا محمد بن مسلمة و عبد الله بن عمر و أسامة بن زيد و سعد بن أبي وقاص و كعب بن مالك و حسان بن ثابت و عبد الله بن سلام». شرح نهج البلاغة، ج ٤، ص ٩.

بإمامته. و مِنْ جُمْلَتِهِمْ مَنْ حَصَرَ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، وَ مَنَعَهُ الْمَاءَ، وَ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالرَّدَّةِ، ثُمَّ سَفَكَ دَمَهُ؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ مَعَ^١ ذَلِكَ أَنْ يَأْمُرَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالْاِقْتِدَاءِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ؟

وَ لَا بُدَّ مِنْ حَمَلِ هَذَا الْخَبَرِ - إِذَا صَحَّ - عَلَى الْخُصُوصِ؛ إِذْ لَا بُدَّ^٢ فِيمَنْ عُنِيَ بِهِ وَ تَنَاوَلَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا لَا يَجُوزُ الْخَطَأُ عَلَيْهِ فِي أَقْوَالِهِ وَ أَعْمَالِهِ. وَ نَحْنُ نَقُولُ بِذَلِكَ، وَ نُوجِّهُ هَذَا الْخَبَرَ - لَوْ صَحَّ - إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ مِمَّنْ ثَبَّتَ^٣ عِصْمَتَهُ، وَ عَلِمَتْ طَهَارَتُهُ.

عَلَى أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مُعَارِضٌ بِمَا هُوَ أَظْهَرُ مِنْهُ وَ أُثْبِتُ رِوَايَةً:

مِثْلُ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّكُمْ تُحْشَرُونَ^٤ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُفَاءَ عُرَاءَ، وَ إِنَّهُ سَيُجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أَصْحَابِي؟ فَيَقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ»^٥.

١. فِي «ب، ج، ص، ف» + «كُلٌّ».

٢. فِي «ب، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ لَا بُدَّ».

٣. فِي «ج، ص» -: «ثَبَّتَ».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف» -: «مُحْشَرُونَ».

٥. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ج ٣، ص ١٢٢٢، ح ٣١٧١، وَ ص ١٢٧١، ح ٣٢٦٣، وَ ج ٤، ص ١٦٩١، ح ٤٣٤٩، وَ ص ١٧٦٦، ح ٤٤٦٣، وَ ج ٥، ص ٢٣٩١، ح ٦١٦١؛ صَحِيحُ مُسْلِمٍ، ج ٤، ص ٢١٩٤، ح ٥٨/٢٨٦٠؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ١، ص ٢٣٥، ح ٢٠٩٦، وَ ص ٢٥٣، ح ٢٢٨١؛ سَنَنِ النَّسَائِيِّ، ج ٤، ص ١١٧، ح ٢٠٨٧؛ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، ج ٥، ص ٣٢١، ح ٣١٦٧؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ١٢، ص ٩، ح ١٢٣١٢، وَ ص ٧١، ح ١٢٥٠٨؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، ج ٢، ص ٤٨٦، ح ٣٦٧٣، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

و ما رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «إِنَّ مِنْ أَصْحَابِي لَمَنْ لَا يَرَانِي بَعْدَ أَنْ يُفَارِقَنِي»^١.

و قوله: «أَيُّهَا النَّاسُ، بَيْنَا أَنَا عَلَى الْحَوْضِ إِذْ مُرَّ بِكُمْ زُمْرًا، فَتَفَرَّقَ بِكُمْ الطَّرِيقُ، فَأُنَادِيكُمْ: أَلَا، هَلُمُّوا إِلَى الطَّرِيقِ، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنْ وَرَائِي^٢: إِنَّهُمْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: أَلَا سُحْقًا، أَلَا^٣ سُحْقًا»^٤.

و ما رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ: إِنَّ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا يَنْقَطِعُ^٥ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ بَلَى وَ اللَّهُ، إِنَّ رَجِمِي لَمَوْصُولَةٌ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ، وَ إِنِّي أَيُّهَا النَّاسُ فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَإِذَا جِئْتُمْ قَالَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا فُلَانٌ بَنُ فُلَانٍ، وَ قَالَ الْآخَرُ: أَنَا فُلَانٌ بَنُ فُلَانٍ، فَأَقُولُ: أَمَّا النَّسَبُ^٦ فَقَدْ عَرَفْتُهُ، وَ لَكِنَّكُمْ أَحَدْتُمْ بَعْدِي وَ ارْتَدَدْتُمْ الْقَهْقَرَى»^٧.

١. مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٠٧، ح ٢٦٦٦٣، و ص ٢٩٨، ح ٢٦٥٩، و ص ٣١٢، ح ٢٦٧٠١؛ المعجم الكبير، ج ٢٣، ص ٣١٧، ح ٧١٩؛ كز العمال، ج ١١، ص ١٩٧، ح ٣١٢١١، و ص ٢٧٠، ح ٣١٤٩١؛ مجمع الزوائد، ج ١، ص ٣٠٦، ح ٤٣٠، مع اختلاف يسير.

٢. في «ب، ج، ص، ف» و حاشية «د»: «من قبل ربِّي».

٣. في «ب، ج، ص، ف» - «ألا».

٤. صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٥٨٧، ح ٦٦٤٣؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢١٨، ح ٣٩/٢٤٩؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٢٩٧، ح ٢٦٥٨٨؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤٣٩، ح ٤٣٠٦؛ سنن النسائي الكبرى، ج ٦، ص ٤٤٩، ح ١١٤٦٠؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٦٠٢ - ٦٠٣، ح ٧١؛ المعجم الكبير، ج ٢٣، ص ٤١٣، ح ٩٩٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٧٨، ح ٧٠٠١، مع اختلاف يسير.

٥. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع: «ينقطع» بدل «لا ينقطع». و في البحار نقلاً عن الشافعي: «لا ينفع».

٦. في التلخيص: «أما الأنساب».

٧. صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٤٠٧، ح ٦٢١٣ - ٦٢١٥؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ١٨، ح ١١١٥٤.

وقوله لأصحابه: «لَتَتَّبِعَنَّ سُنَنَ^١ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشِيرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلَ أَحَدُهُمْ جُحْرًا^٢ ضَبَّ لَدَخَلْتُمُوهُ»، فقالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قَالَ^٣: «فَمَنْ إِذَنْ؟»^٤.

و قَالَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ لِأَصْحَابِهِ: «أَلَا إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ؛ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا؛ أَلَا لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ؛ أَلَا لَأَعْرِفَنَّكُمْ: تَرْتَدُّونَ بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ؛ أَلَا إِنِّي قَدْ شَهِدْتُ وَغَيْبْتُمْ»^٥.

فَكَيْفَ يَصِحُّ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ الْأَمْرُ بِالْإِقْتِدَاءِ بِمَنْ يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الصُّحْبَةِ؟^٦ ١٣٣/٣

«و ص ٣٩، ح ١١٣٦٣؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٤٣٣، ح ١٢٣٨؛ مسند البزار، ج ٦، ص ٤٣٢، ح ٢٤٦٢؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٨٤، ح ٦٩٥٨؛ كنز العمال، ج ١، ص ٣٨٧، ح ١٦٧١، و ج ١٤، ص ٤٣٤، ح ٣٩١٨٦، مع اختلاف يسير.
١. في التلخيص: «بسُنن».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «في جحر».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «فقال».

٤. صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٢٧٤، ح ٣٢٦٩، و ج ٦، ص ٢٦٦٩، ح ٦٨٨٩؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٠٥٤، ح ٢/٢٦٦٩؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٣٢٧، ح ٨٣٢٢، و ص ٥١١، ح ١٠٦٤٩، و ج ٣، ص ٨٤، ح ١١٨١٧، و ص ٨٩، ح ١١٨٦١، و ص ٩٤، ح ١١٩١٦؛ المصنف لعبد الرزاق، ج ١١، ص ٣٦٩، ح ٢٠٧٦٤؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٥٠٢، ح ٨٤٠٤، مع اختلاف يسير.

٥. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٦١٩، ح ١٦٥٢، و ج ٢، ص ٦٢٠، ح ١٦٥٤، و ج ٤، ص ١٥٩٩ - ١٥٩٨، ح ٤١٤١ و ٤١٤٤، و ج ٥، ص ٢١١٠، ح ٥٢٣٠، و ج ٦، ص ٢٤٩٠، ح ٦٤٠٣، و ص ٢٧١٠، ح ٧٠٠٩؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٠٥، ح ١٦٧٩/٢٩؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٢٠٣٦، و ج ٥، ص ٤٩، ح ٢٠٥١٦، و ص ٦٨، ح ٢٠٦٨٥؛ المعجم الكبير، ج ٤، ص ٣٤، ح ٣٥٧٢، و ج ١٢، ص ٣٥٨، ح ١٣٣٣٦؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ١٧١، ح ٣١٨، و ج ٣، ص ٥٣٣، ح ٥٩٨٢، مع اختلاف يسير.

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «اسم الصحابة».

على أن هذا الخبر لو سلم من كل ما ذكرناه لم يقتضِ الإمامة، على ما ادَّعاه صاحب الكتاب؛ لأنه لم يبيّن في لفظه الشيء الذي يقتدى بهم فيه، ولا أنه ممّا يقتضي الإمامة دون غيرها؛ فهو كالمُجمل الذي لا يمكن أن يتعلّق بظاهره. وكلّ هذا واضح.

[الدليل السابع عشر]

[آية التطهير]

قال صاحبُ الكتاب:

دليلُ لهم آخرُ

ثم قال:

و رُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى^١: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ
النَّبِيِّ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا»^٢ وَأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى عِصْمَتِهِمْ، وَبُعْدِهِمْ مِنَ
الضَّلَالِ وَالْخَطَا؛ فَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ^٣ فِيهِمْ، دُونَ
غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ تَثْبُتْ^٤ لَهُ الْعِصْمَةُ.

ثم قال:

و هَذَا أَبْعَدُ مِمَّا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى يُرِيدُ أَنْ يُطَهِّرَهُمْ
و يُذْهِبَ عَنْهُمْ الرِّجْسَ^٥، وَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا أَرَادَهُ ثَابِتٌ فِيهِمْ؛ فَكَيْفَ

١. في «د» و المطبوع: «جَلَّ وَ عَزَّ». و في المغني: - «تعالى».

٢. الأحزاب (٣٣): ٣٣.

٣. في المغني: «أَنْ تَكُونَ الْإِمَامَةَ». و في «د»: «أَنْ يَكُونَ الْإِمَامَةُ».

٤. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «لَمْ يَثْبُتْ».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «الرَّجْسَ عَنْهُمْ».

يُسْتَدَلُّ بِالظَاهِرِ عَلَى مَا ادَّعَوْهُ؟ وَقَدْ^١ صَحَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُرِيدُ تَطْهِيرَ^٢
كُلِّ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزَالََةَ الرَّجْسِ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ^٣ مَتَى لَمْ تَقُلْ بِذَلِكَ أَدَّى إِلَى أَنَّهُ
تَعَالَى يُرِيدُ خِلَافَ التَّطْهِيرِ بِالْمُؤْمِنِينَ^٤.

وَبَعْدُ، فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يُرِيدَ بِذَلِكَ الْمَدْحَ وَالتَّعْظِيمَ، أَوْ يُرِيدَ بِهِ
الْأَفْعَالُ الَّتِي يَصِيرُ بِهَا طَاهِرًا زَكِيًّا^٥. فَإِنْ أُرِيدَ الْأَوَّلُ، فَكُلُّ الْمُؤْمِنِينَ فِيهِ
شَرَعٌ^٦ سَوَاءٌ. وَإِنْ أُرِيدَ الثَّانِي، فَكُلُّ الْمُكَلَّفِينَ^٧ يَتَّفِقُونَ فِيهِ. وَأَكْثَرُ مَا
تَدُلُّ الْآيَةُ عَلَيْهِ: أَنَّ لِأَهْلِ الْبَيْتِ مَرْيَّةً فِي بَابِ الْأَلْطَافِ وَ مَا يَجْرِي
مَجْرَاهَا، فَلِذَلِكَ خَصَّهْمُ بِهَذَا الذِّكْرِ؛ وَ لَا مَدْخَلَ لِلْإِمَامَةِ فِيهِ. وَ لَوْ دَلَّ
عَلَى الْإِمَامَةِ لَمْ يَدُلَّ^٨ عَلَى وَاحِدٍ دُونَ آخَرٍ بَعِيْنِهِ، وَ لَا حَاجَتِجٌ^٩ فِي
التَّعْيِينَ^{١٠} إِلَى دَلَالَةٍ مُبْتَدَأَةٍ، وَ لَكَانَتْ كَافِيَةً مُغْنِيَةً عَنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

وَلِأَنَّ الْكَلَامَ يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ حَالٍ لِأَهْلِ الْبَيْتِ، وَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُمْ
فِي ذَلِكَ بِخِلَافِهِمْ^{١١}. وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ فِي عِتْرَتِهِ:

١. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «فقد».

٢. في المغني: «أن يطهر».

٣. في «ج، ص، ف»: «لأننا».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «للمؤمنين».

٥. هكذا في المغني. و في «د» و المطبوع: «زاكياً». و في سائر النسخ: - «زكياً».

٦. في المغني: «بشرع».

٧. في المغني: «فكل المطيعين».

٨. في المغني: «لما دل».

٩. في المغني: «و لا احتيج».

١٠. هكذا في «ب، ج، د، ص» و المغني. و في «ف»: «التعين». و في المطبوع: «التعليل».

١١. في المغني: «و لا ينفي ذلك عن غيرهم» بدل «و لا يدل على أن غيرهم في ذلك بخلافهم».

«إِنَّ مَنْ تَمَسَّكَ بِهَا لَمْ يَضَلَّ، وَإِنَّهَا لَا تُفَارِقُ الْكِتَابَ» فَإِنَّمَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى إِبْطَالِ هَذَا الْحُكْمِ لَهَا، وَلَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ عَنْ غَيْرِهَا؛ فَقَدْ يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا أَنْ يَكُونَ مُحِقًّا وَلِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ هَادِيًّا^١.

يُقَالُ لَهُ: هَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى عِصْمَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ الْمُخْتَصِّينَ بِهَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَعَلَى أَنَّ أَقْوَالَهُمْ حُجَّةٌ، ثُمَّ تَدُلُّ مِنْ بَعْدُ عَلَى إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالحَسَنِ وَالحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِضَرْبٍ مِنَ التَّرْتِيبِ.

[بيان دلالة آية التطهير على العصمة]

فَأَمَّا وَجْهُ دَلَالَتِهَا عَلَى الْعِصْمَةِ: فَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ» لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ الْإِرَادَةُ الْمَحْضَةُ الَّتِي لَمْ يَتَّبِعْهَا الْفِعْلُ وَإِذْهَابُ الرَّجْسِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ ذَلِكَ وَفَعَلَهُ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، فَهُوَ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْآيَةِ يَقْتَضِي^٢ اخْتِصَاصَ أَهْلِ الْبَيْتِ بِمَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ» وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ تَقْتَضِي مَا ذَكَرْنَاهُ^٣ مِنَ التَّخْصِيسِ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «إِنَّمَا الْعَالَمُ فُلَانٌ، وَإِنَّمَا الْجَوَادُ حَاتِمٌ، وَإِنَّمَا لَكَ عِنْدِي دِرْهَمٌ» فَكَلَامُهُ يُفِيدُ التَّخْصِيسَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؟ وَالْإِرَادَةُ لِلطَّهَارَةِ^٤ مِنَ الذُّنُوبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّبِعَهَا فِعْلٌ لَا تَخْصِصَ لِأَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِهَا؛ بَلِ اللَّهُ يُرِيدُ مِنْ كُلِّ مُكَلَّفٍ مِثْلَ^٥ ذَلِكَ.

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٩٣ - ١٩٤. وفيه: «فَأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ عَنْ غَيْرِهَا فَلَا» بدل «و لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ عَنْ غَيْرِهَا...» إِلَى هُنَا.

٢. فِي «د»: «لَأَنَّ لَفْظَةَ الْآيَةِ تَقْتَضِي».

٣. هَكَذَا فِي النُّسخ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «مَا ذَكَرْنَاهُ».

٤. فِي التَّلْخِيسِ: «و إِرَادَةُ الطَّهَارَةِ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «مِثْل».

و أيضاً: فَإِنَّ الْآيَةَ تَقْتَضِي مَدْحَ مَنْ تَنَاوَلَتْهُ وَ تَشْرِيفَهُ وَ تَعْظِيمَهُ؛ بِدَلَالَةِ مَا رُويَ مِنْ^١ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمَّا جَلَلَّ عَلِيًّا وَ فَاطِمَةَ وَ الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِالْكِسَاءِ وَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، فَأَذْهِبْ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَ طَهِّرْهُمْ تَطْهِيراً» فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ، وَ كَانَ ذَلِكَ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ رَحِمَةُ اللَّهِ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٢: أَلَسْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِكَ؟ فَقَالَ لَهَا «لَا»^٣، إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ^٤. وَ صَوْرَةُ الْحَالِ وَ سَبَبُ نُزُولِ الْآيَةِ يَقْتَضِيَانِ الْمِدْحَةَ وَ التَّشْرِيفَ، وَ لَا مِدْحَةَ وَ لَا تَشْرِيفَ فِي الْإِرَادَةِ الْمَحْضَةِ الَّتِي تَعُمُّ سَائِرَ الْمُكَلَّفِينَ مِنَ الْكُفَّارِ وَ غَيْرِهِمْ.

فَإِنْ قِيلَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ: فَكَذَلِكَ^٥ لَا مِدْحَةَ فِيمَا تَذْكُرُونَهُ؛ لِأَنَّكُمْ لَا بُدَّ أَنْ تَقُولُوا: إِنَّهُ أَذْهَبَ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَ طَهَّرَهُمْ بِأَنْ لَطَفَ لَهُمْ بِمَا اخْتَارُوا عِنْدَهُ الْاِمْتِنَاعَ مِنَ الْقَبَاحِ. وَ هَذَا وَاجِبٌ عِنْدَنَا وَ عِنْدَكُمْ، وَ لَوْ عَلِمَ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ مِثْلَ مَا عَلِمَهُ مِنْهُمْ لَفَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ بِهِمْ؛ فَأَيُّ وَجْهِ لِلْمَدْحِ^٦؟

قُلْنَا: الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ اللَّطْفِ^٧ وَ وَجُوبِهِ، وَ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَهُ فِي غَيْرِهِمْ لَفَعَلَهُ كَمَا فَعَلَهُ بِهِمْ؛ غَيْرَ أَنَّ وَجْهَ الْمِدْحَةِ^٨ مَعَ ذَلِكَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ مَنْ اخْتَارَ الْاِمْتِنَاعَ

١. في «ب، ج، ص، ف»: - «ما روي من».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٣. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: - «لا».

٤. تقدّم تخريجه في ص ٤٦٣.

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «فصورة».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «و كذلك». و في التلخيص: «كذلك».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «للمدحة».

٨. في «د» و المطبوع: «في اللطف».

٩. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «وجه المدح».

مِنَ الْقَبَائِحِ، وَ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يُقَارَفُ شَيْئاً مِنَ الذُّنُوبِ - وَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ عَنْ أَلْطَافٍ فَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِهِ - لَا بُدَّ مِنْ^١ أَنْ يَكُونَ مَمْدُوحاً مُشْرِفاً مُعْظِماً، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ أُرِيدَ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ الْوَاجِبَ وَ يَمْتَنِعَ مِنَ الْقَبِيحِ، وَ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ جِهَتِهِ مَا يُوَافِقُ هَذِهِ الْإِرَادَةَ؛ فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

وَ أَيْضاً: فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - عَلَى مَا وَرَدَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ الظَّاهِرَةُ - لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ أَنْ يُرِيدَ أَنْ يُذْهِبَ عَنْهُمْ الرَّجْسَ، وَ إِنَّمَا سَأَلَ أَنْ يُذْهِبَ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَ أَنْ^٢ يُطَهِّرَهُمْ تَطْهِيراً، فَزَلَّتِ الْآيَةُ مُطَابِقَةً لِدَعْوَتِهِ، مُتَضَمِّنَةً^٣ لِإِجَابَتِهِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِيهَا^٤ مَا ذَكَرْنَاهُ.

[بيان اختصاص الآية بالمعصومين من أهل البيت (عليه السلام)]

وَ إِذَا ثَبَتَ اقْتِضَاءُ الْآيَةِ لِعِصْمَةِ مَنْ تَنَاوَلَتْهُ وَ عُنِيَ بِهَا، وَ جَبَّ أَنْ تَكُونَ مُخْتَصَّةً مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِمَنْ ذَهَبْنَا إِلَى عِصْمَتِهِ، دُونَ مَنْ أَجْمَعَ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ^٥ عَلَى فَقْدِ عِصْمَتِهِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا انْتَفَتْ عَنْ قُطْعٍ عَلَى نَفْيِ عِصْمَتِهِ - لِمَا يَقْتَضِيهِ مَعْنَاهَا مِنَ الْعِصْمَةِ - لَمْ يَخْلُ^٦ مِنْ أَنْ تَكُونَ مُتَنَاوَلَةً لِمَنْ اخْتَلَفَ^٧ فِي عِصْمَتِهِ، أَوْ غَيْرِ مُتَنَاوَلَةٍ لَهُ^٨.

١. في «ب، ج، ف»:- «من».

٢. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري:- «أن».

٣. في «د» و التلخيص: «و متضمنة».

٤. في «ب، ج، ص، ف»:- «منها».

٥. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص: «أجمع المسلمون».

٦. في التلخيص: «لم تخل».

٧. في «ج، ص» و التلخيص: «اختلفت».

٨. في «ب، ج، ص، ف» و التلخيص:- «له».

فإن^١ لم تتناولهُ بطلت فائدتها التي تقتضيها؛ فوجب أن يكون متناولاً له.

١٣٦/٣

و هذه الطريقة تبطل قول من حملها على الأزواج لأجل كونها واردة عقيب ذكرهن و خطابهن؛ لأن الأزواج إذا لم يذهب أحد إلى عصمتهن و جَب أن يخرجن عن الخطاب المُقتضي لعصمة من يتناولهُ. و ورودها عقيب ذكرهن لا يدل على تعلُّقها بهنَّ إذا كان معناها لا يطابق أحوالهنَّ، و في القرآن و غيره من الكلام لذلك نظائر كثيرة. على أن حمل الآية على الأزواج بانفرادهنَّ يخالف مقتضى لفظها؛ لأنها تتضمن علامة جمع المذكر، أو الجمع الذي فيه المذكر و المؤنث، و لا يجوز حملها على الأزواج دون غيرهنَّ؛ ألا ترى أن ما تقدّم هذه الآية ثم تأخر عنها لما كان المعني به الأزواج جاء جمعه بالنون المختصة^٣ بالمؤنث؟

و مما يدل على اختصاصها بمن نذهب إليه أيضاً: الرواية الواردة في سبب نزولها، و قد تقدّم ذكرها. و إذا كان الأزواج و غيرهنَّ خارجين من جملة من جُلل بالكساء، و جب أن تكون^٤ الآية غير متناولة له. و جواب النبي صلى الله عليه و آله لأُم سلمة بذلك^٥ يدل أيضاً على ذلك.

و قد روي أن النبي صلى الله عليه و آله بعد نزول هذه الآية كان يمر على باب فاطمة عليها السلام عند صلاة الفجر و يقول: «الصلاة، يرحمكم الله، إنما يريد

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «و إن».

٢. في المطبوع و الحجري: «و الجمع».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «المختص».

٤. في «ج، د، ص، ف» و الحجري: «أن يكون».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: - «بذلك».

اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً»^١.

فإذا ثَبَتَ اختصاصُ الآيةِ بِمَنْ ذَكَرناه وَوَجَبَتْ عِصْمَتُهُ وَطَهَارَتُهُ^٢، ثُمَّ وَجَدناه كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ عِصْمَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالحَسَنِ وَالحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ إِمَامَتَهُمْ ثَبَّتَ^٣ بِالنَّصِّ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَقَدْ تَمَّ مَا أَرَدْنَاهُ^٤.

فَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِنَّ أَكْثَرَ مَا تَدُلُّ^٥ عَلَيْهِ الْآيَةُ أَنَّ لِأَهْلِ الْبَيْتِ مَزِيَّةً فِي بَابِ الْأُلُطَافِ، فَلِذَلِكَ خَصَّصَهُمْ بِهَذَا الذِّكْرِ» فَإِنَّهُ مَتَى لَمْ يَكُنِ الْمُرَادُ مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَزِيَّةٌ عَلَى غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ إِنْ أُريدَ بِالْآيَةِ الْإِرَادَةُ الْخَالِصَةُ فَلَا مَزِيَّةَ، فَإِذَا ثَبَّتَ^٦ الْمَزِيَّةَ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَثْبُتَ [كَوْنُهَا] فِعْلاً تَابِعاً لِلْإِرَادَةِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا كَيْفَ يَدُلُّ عَلَى الْإِمَامَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ^٧؛ فَبَطَلَ مَا ظَنَّنَهُ مِنْ أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ^٨.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْكَلَامَ يَتَضَمَّنُ^٩ إِبْثَاتَ حَالِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُمْ

١٣٧/٣

١. تفسير القمي، ج ٢، ص ٦٧، ذيل الآية ١٣٢ من سورة طه (٢٠)؛ تفسير فرائد الكوفي، ص ٣٣٨ - ٣٣٩، ذيل الآية ٣٣ من الأحزاب (٣٣)؛ الأمالي للصدوق، ص ٥٣٣، المجلس ٧٩، ح ١؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٥١، المجلس ٩، ح ٤٤٧/٣٩، و ص ٥٦٥، المجلس ٢١، ح ١/١١٧٤؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٥٩، ح ١٣٧٥٤، و ص ٢٨٥، ح ١٤٠٧٢؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٣٥٢، ح ٣٢٠٦؛ المعجم الكبير، ج ٣، ص ٥٦، ح ٢٦٧١، و ج ٢٢، ص ٤٠٢، ح ١٠٠٢؛ مسند أبي يعلى، ج ٧، ص ٥٩، ح ٣٩٧٨؛ مسند الطيالسي، ص ٢٧٤، ح ٢٠٥٩؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٢٧، ح ٤؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١٧٢، ح ٤٧٤٨، مع اختلاف سير.

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «و وجب أن يكون معصوماً طاهراً».

٣. في «د»: «ثبت».

٤. في «د» والمطبوع: «ما أوردناه».

٥. في «د»: «ما يدل».

٦. في «ج، ص»: «ثبت».

٧. في «د»: «على التفضيل».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «- على ذلك».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «يدل على».

في ذلك بخلافهم» فالطريق إلى نفي ما أثبتناه لهم عن غيرهم واضح:
 أما العصمة، فلا خلاف في أن غيرهم لا يقطع فيه عليها.
 وأما الإمامة، فإذا ثبت^١ فيهم بطلت أن تكون في غيرهم^٢؛ لاستحالة أن
 يختص بالإمامة اثنان في وقت واحد.
 فأما قوله: «وكذلك القول فيما تقدم؛ لأنه إذا قال في عترته: «إن من تمسك بها^٣
 لم يضل...» فإنما يدل على إثبات هذا الحكم لها، ولا يدل على نفيه عن غيرها^٤.
 فباطل؛ لأنه^٥ قد بينا دلالة هذا الخبر على أن إجماع أهل البيت حجة^٦، و مما
 أجمعوا عليه أن^٧ خلافهم غير سائغ وأن مخالفهم مبطل؛ فيجب أن يكون قولهم
 في هذا حجة كسائر أقوالهم. وهذا يبطل ما ظنه صاحب الكتاب من تجويز أن
 يكون الحق في جهتهم و جهة من خالفهم.

١. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع والحجري: «أثبت».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «لغيرهم».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «بهم».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «لهم».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «غيرهم».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «لأننا».

٧. تقدم في ص ٤٦٥ - ٤٦٦.

٨. هكذا في «ب، ج، ص، ف» والتلخيص. وفي «د» والمطبوع والحجري: «لأن».

[الدليل الثامن عشر]

[آية: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾]

قال صاحبُ الكتاب:

دليلٌ لهم آخرُ:

ثم قال:

و رُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ قَالَ وَ مِنْ دُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ^١ فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا حَقَّ فِي الْإِمَامَةِ لِلظَّالِمِ^٢، فَوَجَبَ بِذَلِكَ أَنَّ مَنْ كَانَ ظَالِمًا وَ كَافِرًا وَقْتًا^٣ مِنْ الزَّمَانِ لَا حَظَّ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَ أَنَّ يَكُونَ الْمُسْتَحِقُّ لَذَلِكَ الْمَعْصُومَ فِي كُلِّ أَوْقَاتِهِ، وَ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ الْإِمَامَةَ ثَابِتَةٌ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ رُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِقَرِيبٍ مِنْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْآيَةِ^٤ وَ قَالُوا: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ مَنْ يَقُولُ بِوُجُوبِ الْإِمَامَةِ نَفْسَانِ^٥: أَحَدُهُمَا يَقُولُ بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ.

١٣٨/٣

١. البقرة (٢): ١٢٤.

٢. في المغني: «أنَّهُ لَا إِمَامَةَ لِلظَّالِمِ».

٣. في المغني: «فِي وَقْتٍ».

٤. في المغني: «مَنْ غَيْرِ دَلِيلِ الْآيَةِ».

٥. في المغني: «فَرِيقَانِ».

و ذلك لا يصح؛ لأن من حق الإمام أن يكون كالرسول في كونه مُنْزَهاً
عن الدنس و الكُفْرِ و الكبائر في سائر حالاته. فإذا بطل ذلك، فليس
إلا القول الثاني، و هو أن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنه ما
كفر بالله قط.

قال:

و هذا لا يمكن الاعتماد عليه؛ لأن ظاهر الآية إنما يقتضي أن عهده لا
ينال الظالم^٢، و من كفر ثم تاب أو فسق ثم تاب و صلحت أحواله^٣ لا
يكون ظالماً؛ فيجب بحكم الآية أن لا يمتنع^٤ أن يناله^٥ العهد. و ليس
المُرَاد أن الظالمين لا ينالون العهد و إن خرجوا من أن يكونوا ظالمين،
و إنما المراد: في حال ظلمهم؛ كما أنه تعالى لما قال: ﴿و بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ
بِأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلاً كَبِيراً﴾^٦ فالمراد بذلك: في حال إيمانهم.
و قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾^٧ إما أن يراد به النبوة، أو أن^٨
يكون قُدوةً في الصلاح؛ لأننا قد بينّا أنه لا يدخل^٩ تحت ذلك الإمامة

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «التدنس». و في المغني: - «الدنس و».

٢. في المغني: «الظالمين».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «حاله».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «فيجب الحكم للآية أن لا يمنع».

٥. في المغني: «أن ينال».

٦. الأحزاب (٣٣): ٤٧.

٧. في المغني: «إنما» بدل «إمّا أن».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: - «أن».

٩. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «لا تدخل».

التي هي بمعنى إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام. فإن أُريدَ به النبوة^١ فمن حيث دلّ الدليل على أنّ من حقّ النبي أن لا يَقَعَ منه كُفْرٌ ولا كِبَرَةٌ، يَجِبُ أن لا يَكُونَ ظالماً في حال^٢ من الأحوال. وإن أُريدَ به الوجه الآخر، فغير مُمتنع أن يَكُونَ ظالماً في حال، ثُمَّ يَصْلُحُ، فيَقْتَدِي بِطَرِيقَتِهِ وِعِلْمِهِ.

و بعدُ، فلا يَمْتَنِعُ أن يَقَعَ من الرسولِ المعصيةُ الصغيرةُ التي تَكُونُ ظُلماً^٣، فلا بُدَّ من أن يُقالَ: إنّه تعالى أرادَ بالكلامِ الظُّلْمَ المذمومَ، وما زالَ بالتوبةِ كالصغيرةِ في هذا الباب.

فهذا ممّا يَبِينُ فسادَ ما تَعَلَّقُوا به من ظاهرِ الآيةِ.

فأمّا الطريقةُ الأخرى^٤؛ فقد بيّنا الكلامَ عليها في بابِ النبواتِ^٥، وأن ما له وَجَبَ في الرسولِ أن يَكُونَ مُنْزَهاً عن الكُفْرِ والكِبَائِرِ، هو^٦ كونه حُجَّةً فيما تَحْمَلُهُ^٧، وأنّ الإمامَ - في أنّه بخلافه - بمَنْزِلَةِ الأميرِ والحاكمِ^٨. وذلك يُسْقِطُ ما تَعَلَّقُوا به^٩.

١٣٩/٣

١. من قوله: «أو أن يكون قدوة في الصلاح...» إلى هنا ساقط من المغني.

٢. في المغني: «على كل حال».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «التي يكون بفعلها ظالماً».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «الطريقة الأولى».

٥. في المغني: «باب النبوة». راجع: المغني، ج ١٥، ص ١٩٥.

٦. في «ب، ج، ص، ف» والمغني: «هو».

٧. في «ب، ص» والمغني: «فيما يحمله». وفي «ج»: «فيما يحتمله».

٨. في المغني: «فإن الإمام بخلافه، بل بمنزلة الأمير والحاكم».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٩٤ - ١٩٥.

[تقرير دلالة الآية على الإمامة، بناءً على بعض المباني]

يُقَالُ له: قد اعتمد بهذه الآية التي ذُكرتْها قومٌ من أصحابنا، والاستدلالُ بها مبنيٌّ على القولِ بالعموم، وأنَّ له صيغةً يَقْتَضِي ظاهرها الاستغراقَ؛ فَمَنْ لا يذهبُ إلى ذلك من أصحابنا لا يَصِحُّ له الاستدلالُ بهذه الآية في هذا المَوْضِعِ^١، و مَنْ ذهبَ إلى العموم منهم صحَّ له ذلك.

و يُمكنُ أن يُستدلَّ بها على أمرين:

أحدهما: أنَّ مَنْ كانَ ظالماً في وقتٍ من الأوقاتِ فلنَ يَجُوزُ أن يَكُونَ إماماً. و يُبنى على ذلك القولُ بإمامةِ أمير المؤمنين عليه السلامُ بعدَ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه و آله بِلا فصلٍ؛ لأنَّ مَنْ تَوَلَّى الأمرَ غيرَه قد كانَ ظالماً فيما سَلَفَ مِنْ أحواله. و الأمرُ الآخرُ: أن يُبيِّنَ اقتضاء الآية لكَوْنِ الإمامِ معصوماً؛ لأنَّها^٢ إذا اقْتَضَتْ نفيَ الإمامةِ عَمَّنْ كانَ ظالماً على كُلِّ حالٍ، سواءَ كانَ مُسِرّاً لظلمه^٣ أو مُظْهِراً له، و كانَ مَنْ لَيْسَ بمعصومٍ - و إن كانَ ظاهره جَميلاً - يَجُوزُ أن يَكُونَ مُبْطِئاً لِلظُّلْمِ و القَبِيحِ^٤، و لا أَحَدَ مِمَّنْ لَيْسَ بمعصومٍ يُوَمِّنُ ذلكَ منه و لا يَجُوزُ فيه^٥؛ فَيَجِبُ

١. و منهم المصنّف رحمه الله، فقد ذهب إلى إنكار وجود لفظ يدلّ على الاستغراق و العموم (الذريعة ج ١، ص ٢٠١؛ الذخيرة، ص ٥١٠). و لذلك لا يستدلّ هو بهذه الآية على الإمامة كما صرّح بذلك في المتن. و على هذا سوف يكون بحثه التالي و استدلاله بالآية على الإمامة مبنيّاً على القول الآخر الذي يؤمن بوجود لفظ يدلّ على الاستغراق و العموم، كما سوف يصرّح بذلك فيما بعد.

٢. في «ب، ص»: «لكنّها».

٣. في المطبوع: «مسرّ الظلم».

٤. في «ب» و المطبوع و التلخيص: «و القبح».

٥. في «د»: «منه».

بِحُكْمِ الْآيَةِ أَنْ يَكُونَ مَنْ يَنَالُهُ الْعَهْدُ - الَّذِي هُوَ الْإِمَامَةُ - مَعْصُوماً حَتَّى يَوْمَ مَنْ
اسْتَسْرَأَهُ بِالظُّلْمِ، وَ حَتَّى يُوَافِقَ ظَاهِرُهُ بَاطِنَهُ.

[بيان تناؤل عنوان الظالم لمن تاب بعد كفر و فسق]

و الكلام^١ الذي طَعَنَ بِهِ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي الْاسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ
عَمُومَ ظَاهِرِهَا يَقْتَضِي أَنَّ الظَّالِمَ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ لَا يَنَالُ الْإِمَامَةَ، وَمَنْ تَابَ
بَعْدَ كُفْرٍ أَوْ فِسْقٍ^٢ - وَإِنْ كَانَ بَعْدَ التَّوْبَةِ لَا يَوْصَفُ بِأَنَّهُ ظَالِمٌ - فَقَدْ كَانَ مِمَّنْ تَنَاولَهُ^٣
الْإِسْمُ وَ دَخَلَ تَحْتَ الْآيَةِ. وَإِذَا حَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَى مَا تَوَهَّمْ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ أَنَّ
الْمُرَادَ بِهَا مَنْ دَامَ عَلَى ظُلْمِهِ وَ اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ، كَانَ هَذَا^٤ تَخْصِيصاً بَغَيْرِ دَلِيلٍ، وَالْقَوْلُ
بِالْعَمُومِ يَمْتَنِعُ مِنْهُ.

١٤٠/٣

وَ كَيْفَ يَجُوزُ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّ زَوَالَ الْإِسْمِ بِالتَّوْبَةِ يُخْرِجُ
الْمُسْتَحِقَّ لذلِكَ مِنْ عَمُومِ الْإِسْمِ الْوَارِدِ» وَ هُوَ يَقُولُ فِي جَمِيعِ آيَاتِ الْوَعِيدِ أَنَّهَا
مَخْصُوصَةٌ، وَ أَنَّ التَّائِبِينَ وَ أَصْحَابَ الصَّغَائِرِ خَارِجُونَ مِنْهَا بِالْأَدْلَةِ الْمَوْجِبَةِ
لِإِخْرَاجِهِمْ، وَ أَنَّ آيَاتِ الْوَعْدِ^٥ مَخْصُوصَةٌ أَيْضاً^٦ بِالْأَدْلَةِ الْمَوْجِبَةِ لَاسْتِثْنَاءِ مَنْ
أُحْبِطَ ثَوَابُ إِيمَانِهِ بَنَدَمٍ عَلَيْهِ، أَوْ كَبِيرَةٍ تَصَحَّبَهُ؟

فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ادَّعَاهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ - مِنْ خُرُوجِ مَنْ تَابَ مِنْ ظُلْمِهِ

١. فِي «ب»: «فَالْكَلَامُ».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَمَنْ تَابَ بَعْدَ الْكُفْرِ أَوْ الْفِسْقِ».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَتَنَاولُهُ».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «ذلِكَ».

٥. هَكَذَا فِي «ج، ف». وَ فِي «ب»: «آيَاتِ الْوَعْدِ وَ الْوَعِيدِ». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «آيَاتِ
الْوَعِيدِ».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَيْضاً».

عن عموم قوله: «لَا يَنْتَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» من غير دلالة، بَلْ لَأَنَّ الْإِسْمَ لَا يَنْتَاوِلُهُ عَلَى مَا ادَّعَاهُ - لَوْ جَبَّ مِثْلُ ذَلِكَ فِي آيَاتِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَ أَنْ يَقُولَ^١: «إِنَّهَا غَيْرُ مَخْصُوصَةٍ وَلَا مُسْتَثْنَاةٌ بِأَدْلَةٍ الْعُقُولِ وَ غَيْرِهَا» وَ يَجْعَلَ التَّائِبَ وَ غَيْرَهُ خَارِجاً مِنْ الْإِسْمِ وَ اللَّفْظِ، وَ لَا يُحْتَاجُ أَنْ يُخْرِجَهُ بِدَلَالَةٍ. وَ هَذَا ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ عِنْدَهُ، وَ عِنْدَ كُلِّ مَنْ قَالَ بِالْعُمُومِ.

فَأَمَّا مُعَارَضَتُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ»^٢ فَلَوْ لَمْ تَقُمْ^٣ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ فِي^٤ حَالِ إِيْمَانِهِمْ وَ سَلَامَتِهِمْ أَيْضاً مِنَ الْإِحْبَاطِ - عَلَى قَوْلٍ مَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ - لَمْ يَجْعَلِ الْقَوْلُ مَخْصُوصاً بِمَنْ كَانَ فِي الْحَالِ مُؤْمِناً، وَ إِنَّمَا جُعِلَ كَذَلِكَ لَأَنَّ الْبِشَارَةَ بِالثَّوَابِ لَا تَكُونُ إِلَّا لِمُسْتَحَقِّهِ^٥، دُونَ مَنْ أَحْبَطَهُ وَ أزالَهُ. وَ هَذَا طَرِيقُ الِاسْتِدْلَالِ الَّذِي مَا^٦ مَنَعْنَا صَاحِبَ الْكِتَابِ مِنْهُ، وَ إِنَّمَا مَنَعْنَاهُ مِنْ ادِّعَاءِ خُرُوجِ التَّائِبِ مِنَ الْإِسْمِ.

[بيان دلالة الآية على الإمامة بمعنى إقامة الحدود]

فَأَمَّا^٧ تَقْسِيمُهُ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ، وَ ادِّعَاؤُهُ أَنَّ الْإِمَامَةَ - بِمَعْنَى إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَ تَنْفِيزِ الْأَحْكَامِ - لَا يَدْخُلُ تَحْتَهَا بِفَاطِلٍ؛ لَأَنَّ الظَّاهَرَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِذِكْرِ الْإِمَامَةِ الَّتِي قَدْ فَرَّقَ الْمُخَاطَبُونَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ النَّبَوَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَيْهَا، دُونَ النَّبَوَّةِ.

وَلَسْنَا نَدْرِي فِي أَيِّ مَوْضِعٍ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ ذَلِكَ الْإِمَامَةُ الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى

١. في «ب، ج، ص، ف»: «وَأَنْ يَقَالَ».

٢. البقرة (٢): ٢٢٣؛ التوبة (٩): ١١٢؛ يونس (١٠): ٧٨، وَ غَيْرِ ذَلِكَ.

٣. في «ج، د، ص، ف» وَ الْحَجَرِي: «لَمْ يَقُمْ».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «فِي».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «مُسْتَحَقَّةٌ».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «مَا».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «وَأَمَّا».

إقامة الحدود، حَتَّى ادَّعى بَيانَ ذَلِكَ فيما سَلَفَ مِنْ كَلامِهِ؟ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِيهِ فَقَدْ سَلَفَ نَقْضُهُ^١، وَإِنْ كَانَ فِيما يَأْتِي فَسَيَجِيءُ أَيْضاً بِمَشْيِئَةِ اللَّهِ تَعَالَى^٢ نَقْضُهُ.

وَمَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَبِيًّا إِمَامًا، وَيَكُونَ إِلَيْهِ مَعَ تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ إِقَامَةُ الْحُدُودِ^٣ وَتَنْفِذُ الْأَحْكَامِ؟

فَإِنْ قِيلَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِلَفْظَةِ «عَهْدِي» الْإِمَامَةُ، وَهِيَ لَفْظَةٌ مُجْمَلَةٌ^٤ تَصْلُحُ^٥ أَنْ يُعْنَى بِهَا الْإِمَامَةُ وَغَيْرُهَا؟
قُلْنَا: مِنْ وَجْهَيْنِ^٦:

أَحَدُهُمَا: دَلَالَةُ مَوْضُوعِ الْآيَةِ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَالَ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» حَكَى عَنْهُ قَوْلُهُ: «وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي» وَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ أَرَادَ: «إِجْعَلْ^٧ مِنْ ذُرِّيَّتِي أُمَّةً» ثُمَّ قَالَ عَقِيبَ ذَلِكَ: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» فَأَشَارَ بِالْعَهْدِ إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ^٨ سَوَالِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ؛ لِتَطَابُقِ الْكَلَامِ، وَ يَشْهَدُ بَعْضُهُ لِبَعْضٍ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ «عَهْدِي»^٩ إِذَا كَانَ لَفْظًا^{١٠} مُشْتَرَكًا وَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى كُلِّ

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَفَ نَقْضُهُ».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «أَيْضاً بِمَشْيِئَةِ اللَّهِ تَعَالَى».

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «و يَكُونُ إِلَيْهِ تَبْلِيغُ الرِّسَالَةِ وَ إِقَامَةُ الْحُدُودِ».

٤. فِي «ص»: «مُجْمَلَةٌ».

٥. هَكَذَا فِي «ب، ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي «د» وَ المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «يَصَحُّ».

٦. هَكَذَا فِي «ب، ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي «د» وَ المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «+ اثْنَيْنِ».

٧. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي المَطْبُوعِ: «جَعَلَ».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف» وَ التَّلْخِصِ: - «مِنْ».

٩. فِي التَّلْخِصِ: «أَنَّ لَفْظَةَ عَهْدِي».

١٠. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي المَطْبُوعِ: «فَظًا»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

ما يَصْلُحُ له و يَصِحُّ أن يَكُونَ^١ عبارة عنه، فنقول: إن الظاهر يقتضي أن كُلَّ ما يتناوله اسمُ العهد لا ينال الظالم. و يجري ذلك مجرى أن يقول قائل: «لا ينال عطائي الأشرار» في أن الظاهر يقتضي أن جنس عطائه لا يناله شريّر، و لا يختص بعطاءٍ دون عطاءٍ.

و هذا الوجه أيضاً مبني على القول بالعموم، الذي بينّا أنه عمدة الاستدلال بهذه الآية.

[بيان أن الإمام حجة كالرسول، و بيان اختلاف حاله عن الأمير و الحاكم]

فأما قوله على الطريقة الأخرى^٢: «إن الذي^٣ أوجب في الرسول أن يكون منزهاً عن الكفر و الكبائر [هو] كونه حجة فيما تحمله^٤، و إن الإمام بخلافه، و إنه بمنزلة الأمير و الحاكم» فقد بينّا فيما تقدّم أن الإمام أيضاً حجة، و أنه يرجع إليه في أمور لا تعلم^٥ إلا من جهته؛ و بينّا أن النقل الوارد بأحكام الشريعة قد يجوز أن يتغير حاله فيخرج من أن يكون حجة، على وجه لا يكون المفزع فيه إلا إلى قول الإمام، فيجري قوله و الحال هذه - في أنه حجة لا يقوم غيره مقامه فيها - مجرى قول الرسول؛ و بينّا الفرق بين الإمام و الحاكم و الأمير، و أن الحاكم و الأمير ليسا هما حجة في شيء، و لا يجوز أن يكونا حجة على وجه من الوجوه، و أوضحنا ذلك إيضاحاً يغني عن إعادته.

١. في التلخيص: «أن تكون».

٢. تقدّمت هذه الطريقة في كلام القاضي آنفاً.

٣. في «د» و المطبوع: «له».

٤. في «ص»: «يحتمله».

٥. في «ج، د، ص، ف»: «لا يعلم». و في «ب»: «لا نعلم».

فإذا^١ وَجَبَ عِنْدَ صَاحِبِ الْكِتَابِ كَوْنُ الرِّسُولِ مُنْزَهاً عَنِ الْكُفْرِ وَالْكَبَائِرِ قَبْلَ
 بَعْثِهِ لِأَنَّهُ حُجَّةٌ فِيمَا يَتَحَمَّلُهُ، فَيَجِبُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مُنْزَهاً عَنِ الْقَبَائِحِ قَبْلَ
 إِمَامَتِهِ؛ لِأَنَّهُ حُجَّةٌ فِيمَا يُوَدِّيهِ وَيُعَرِّفُ مِنْ جِهَتِهِ.
 وَهَذَا بَيِّنٌ^٢ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

١. في «ب، ج، ص، ف»: «وإذا».

٢. في «ص»: «يَبِين».

[إثبات إمامة الأئمة الاثني عشر]

قال^١ صاحبُ الكتاب:

واعلم أن أحد ما يبطل به^٢ طريقة الإمامية أن يقال لهم: إن مذهبكم في النص على الإمام يقتضي أن يكون إمام كل زمان بمنزلة أمير المؤمنين عليه السلام في أنه لا بد في النص عليه من أن يظهر^٣ ظهور الحجة القاطعة؛ لأن الإمامة من أعظم أركان الدين^٤ عندكم على ما تقدّم القول فيه، فكيف السبيل إلى أن نعلم^٥ أنه عليه السلام نص على الحسن والحسين^٦، أو نص الحسن على الحسين، وكذلك سائر الأئمة؟ وقد علمنا أن الوجوه التي يمكنهم ذكرها في النص على أمير المؤمنين عليه السلام - على اختلافها - لا يمكن ادعاء مثلها^٧ في

١. في «د» والمطبوع والحجري: «ثم قال».

٢. في «د» والمطبوع والحجري: «به». وفي المغني: «تبطل به».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «لا بد من نص عليه يظهر». وفي المطبوع والمغني: «من النص عليه» بدل «في النص عليه».

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «من أعظم الأمور وأركان الدين».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: «أن يعلم». وفي الحجري: «أن تعلم».

٦. في «د» والمطبوع والحجري: «و على الحسين».

٧. في «ب، ج، ص، ف»: «ليس يمكنهم ذكرها».

النص على إمام كل زمان.

و لا يُمكنهم أن يدَّعوا في ذلك طريقة العقل؛ لأننا قد بينّا أنها لا تدلُّ،
و لو دلت لكانت لا تدلُّ^١ على واحدٍ مُعيّنٍ. و لا يُمكنهم أن يدَّعوا
إثباتها في الولد؛ لأنها ليست متوارثة^٢ فيصحّ ذلك فيها، و لأنّ ذلك^٣
يوجب أن لا يُنتقل من الحسَن إلى أخيه، بل يُنتقل إلى ولده، و يوجب
أن لا يكون بعضُ أولادِ الحُسَيْن و عليّ بنِ الحُسَيْن و مُحَمَّد بنِ عليّ
و جعفر بنِ مُحَمَّد أولى من غيرهم؛ لأنهم خلفوا أكثر من واحدٍ.
و هذا يُبينُ أنه^٤ لا بدّ لهم^٥ من إثبات إمامة كل واحدٍ بنصّ ظاهرٍ،
و ذلك ممّا لا يُمكنُ إثباته.

١٤٣/٣

و قد بينّا أن إثبات النصّ للإمام فرعٌ على إثبات عيّنه، و ذلك لا يُمكنُ
في إمام هذا الزمان؛ فكيف يدَّعى هذا النصّ فيه^٦؟
و قد سألهم أصحابنا في الغيبة؛ و أنّ سببها إن كان الخوف من الظهور،
فقد كان يجب أن تحصل^٧ غيبة الأئمة^٨ في أيام بني أمية؛ لأنّ خوفهم
كان أكثر، و كذلك في كثيرٍ من أيام بني العباس، ثم لم يمنع ذلك من

١. في المغني: «و لو دلت لم تدلّ».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «ليست متوارثة». و في المغني: «ليست متوازية».

٣. هكذا في النسخ و المغني. و في المطبوع و الحجري: «و لان صحّ ذلك».

٤. في المغني: «أنهم».

٥. في «ب، ج، ص، ف»: - «لهم».

٦. في «ج، ص، ف»: «منه».

٧. هكذا في المطبوع و المغني. و في النسخ و الحجري: «أن يحصل».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «غيبة الإمام».

ظهورهم؛ فكيف وجبت الغيبة في هذه الأيام والخوف لا يزيد فيها على ما قد كان من قبل؟ وكيف تصح الغيبة مع شدة الحاجة إلى الإمام فيما يتصل بالتكليف؟ ولئن جاز ذلك ليجوز لبعض الأعذار أن لا ينصب - جلّ وعزّ - أدلة المكلف^١ وأن لا يُمكّنه والتكليف قائم! وهلا وجب^٢ على مذهبيهم^٣ حراسة إمام الزمان من جهة الله تعالى؛ وأن يعصمه من كلّ مخافة لما يتعلّق به من صحة الشريعة؟ وذلك يقتضي بطلان الغيبة.

وقد ألزمهم واصل بن عطاء على قولهم هذا أن يكون قبل بعثة الرسول في الزمان حجة من رسول أو إمام، ولو كان كذلك لما صحّ قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾؛^٥ لأنّ على قولهم لم يخل الزمان من بشيرٍ ونذيرٍ، وأدعي^٦ إجماع علماء المسلمين وظهور الأخبار عن أهل الكتب أن الفترات بين الرُّسل^٧ قد كانت، ولم يكن فيها أنبياء ولا من يجري مجراهم.^٨

١. في «ص»: «التكليف». والأصح: «للمكلف» كما سيأتي في ص ٥١١.

٢. في «ب»: «يجب».

٣. هكذا في المغني. وفي النسخ والمطبوع: «مذاهبيهم».

٤. هكذا في «ب، ج، ص، ف» والمغني. وفي «د» والمطبوع: «عزّ وجلّ».

٥. المائدة (٥): ١٩.

٦. في «ج، ص» والمغني: «وإدعاء».

٧. هكذا في «ب، ج، ص، ف» والمغني. وفي «د» والمطبوع والحجري: «من الرسل».

٨. هكذا في النسخ والمغني. وفي المطبوع والحجري: «مجراهما».

ثُمَّ قَالَ:

و هذه الوجوه إِمَّا يُقْصَدُ بِهَا تَقْوِيَةٌ مَا قَدَّمَاهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ^١ هُوَ الْمُعْتَمَدُ^٢.

[مقدمة حول إمكان الاستدلال على إمامة الأئمة الاثني عشر]

١٤٤/٣

يُقَالُ لَهُ: لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ ادَّعَى النَّصَّ عَلَى إِمَامٍ كُلِّ زَمَانٍ أَنْ يَذْكُرَ^٣ فِيهِ حُجَّةً قَاطِعَةً وَطَرِيقَةً وَاضِحَةً، فَمِنْ أَيْنَ حَكَمْتَ بِأَنَّنَا^٤ لَا نَتِمَكَّنُ مِنْ ذَلِكَ فِي النَّصِّ عَلَى الْحَسَنِ وَالحُسَيْنِ وَ مَنْ بَعْدَهُمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِلَى وَقْتِنَا^٥ هَذَا؟ وَ قَدْ كَانَ أَقْلُ^٦ مَا يَجِبُ أَنْ تَذْكُرَ^٧ مَا يُتَعَلَّقُ بِهِ^٨ فِي هَذَا الْبَابِ وَ تَتَعَاطَى^٩ إِفْسَادَهُ، ثُمَّ تَحْكُمُ^{١٠} بِالْحُكْمِ الَّذِي اعْتَمَدْتَ عَلَيْهِ.

و أَمَّا قَوْلُكَ: «إِنَّ الْوَجْهَ الَّتِي يُمَكِّنُهُمْ ذِكْرُهَا فِي النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُمَكِّنُ ذِكْرُهَا وَ ادِّعَاءُ مِثْلِهَا فِي النَّصِّ عَلَى إِمَامٍ كُلِّ زَمَانٍ». فَإِنَّ^{١١} أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ «مِثْلِهَا» مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا^{١٢} فِي الدَّلَالَةِ وَ الْحُجَّةِ وَ قَطْعِ

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «لأنه».

٢. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٩٥ - ١٩٧.

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَنْ يَذْكُرَ مِنَ الْحُجَجِ عَلَى ذَلِكَ».

٤. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع: «أَنَا».

٥. فِي «ص»: «زَمَانُنَا».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَوَّل».

٧. فِي «ب، ص، ف»: «أَنْ يَذْكُرَ».

٨. هَكَذَا فِي النُّسخ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «مَا نَتَعَلَّقُ بِهِ».

٩. فِي «ب، ص، ف»: «وَ يَتَعَاطَى».

١٠. فِي «ب، ص، ف»: «يَحْكُمُ».

١١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فَإِذَا».

١٢. هَكَذَا فِي النُّسخ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مَجْرَاهُمَا».

الْعُدْرِ^١ وإزالة الرِّيبِ، فَتَحْنُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى نَتَمَكَّنُ مِنْ ذَلِكَ، وَ سَنَذْكُرُهُ.
وإن أَرَدْتَ أَنَّا لَا نَتَمَكَّنُ فِي بَاقِي الْأُتَمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ نَصِّ يَرْوِيهِ الْمُوَافِقُ
وَالْمُخَالِفُ، وَ يُجْمَعُ عَلَى ثِقَلِهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ - وَ إِنِ اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِهِ -
كَالنُّصُوصِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَهُوَ صَحِيحٌ، إِلَّا أَنْ فَقَدْ التَّمَكَّنُ^٢ مِنْ
ذَلِكَ لَا يُحِلُّ بِصَحَّةِ الْمَذْهَبِ، الَّذِي إِنَّمَا قَصَدْتَ إِلَى إِفْسَادِهِ، وَ شَرَعْتَ فِي
الاستدلالِ عَلَى أَنَّهُ لَا دَلِيلَ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ.

و لَا مَنَفْعَةَ لَكَ وَ لِمَنْ وَافَقَكَ فِي أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْأَدِلَّةِ وَ الطَّرِيقِ مَفْقُوداً فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ، إِذَا قَامَ مَقَامَهُ مَا يَجْرِي فِي الْحُجَّةِ مَجْرَاهُ^٣، وَ يَقْطَعُ الْعُدْرَ كَقَطْعِهِ.

عَلَى أَنَّ النُّصُوصَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرُ مُتَّفِقَةٍ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَا
يَرْوِيهِ جَمِيعُ الرُّوَاةِ، وَ يُسَلِّمُ^٤ صَحَّتَهُ جَمِيعُ الْأُتَمَةِ؛ كَخَبَرِ الْعَدِيرِ، وَ قَوْلِهِ: «أَنْتَ مِنِّي
بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»، وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا. وَ فِيهَا مَا يَشْتَرِكُ الْعَامَّةُ وَ الْخَاصَّةُ
فِي ثِقَلِهِ، وَ إِن كَانَ مِنْ جِهَةِ الْخَاصَّةِ وَ مِنْ^٥ طَرِيقِ الشَّيْعَةِ مُتَوَاتِراً ظَاهِراً، وَ مِنْ طَرِيقِ
الْعَامَةِ يَرْوِيهِ^٦ الْأَحَادُ وَ يَذْكُرُهُ الْأَفْرَادُ، كَخَبَرِ يَوْمِ الدَّارِ^٧، وَ مَا أَشْبَهَهُ. وَ فِيهَا مَا

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «و قطع العناد».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «التمكين».

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «ما يجري مجراه في الحجة».

٤. فِي «د»: «و سلم». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و تسلم».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «من».

٦. فِي «ج، ص، ف»: «ترويه».

٧. يَوْمُ الدَّارِ وَ يَسَمَّى يَوْمُ الْإِنْذَارِ أَيْضاً، وَ الْمَرَادُ بِالْدارِ دَارُ أَبِي طَالِبٍ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ -،
وَ ذَلِكَ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ﴿وَ أَذِّنْ غَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشُّعَرَاءُ
(٢٦): ٢١٤]، فِدَاعَاهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَى دَارِ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ، وَ هُمْ يَوْمُئِذٍ أَرْبَعُونَ رَجُلًا

يَخْتَصُّ الشَّيْعَةُ بِنَقْلِهِ، وَ لَا يُشَارِكُهَا فِيهِ مُخَالِفُهَا^١، كَأَفَافِ النَّصِّ الصَّرِيحَةِ^٢. وَ مِثْلُ هَذَا الْقِسْمِ^٣ مَوْجُودٌ فِي النُّصُوصِ^٤ عَلَى سَائِرِ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ إِنْ^٥ لَمْ يَوْجَدْ فِيهَا مِثْلُ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ؛ وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُخِلُّ بِالْحُجَّةِ.

[تفصيل الدليل على إمامة الأئمة الاثني عشر]

وَ لَنَا فِي الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى إِمَامَةِ الْحَسَنِ، وَ مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا، طَرِيقَانِ:

أَحَدُهُمَا: الرَّجُوعُ إِلَى النُّقْلِ الظَّاهِرِ بَيْنَ الشَّيْعَةِ، الْوَارِدِ مَوْرَدَ الْحُجَّةِ، بِنَصِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مُجْمَلًا وَ مُفْصَلًا^٦، وَ كَذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ

﴿ يَزِيدُونَ رَجُلًا أَوْ يَنْقُصُونَ رَجُلًا، وَ فِيهِمْ أَعْمَامُهُ: أَبُو طَالِبٍ، وَ الْعَبَّاسُ، وَ حَمْزَةُ، وَ أَبُو لَهَبٍ. فَكَأَنَّهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ كَانَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا قَالَ لَهُمْ: «يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، إِنِّي وَ اللَّهُ مَا أَعْلَمُ شَيْئًا فِي الْعَرَبِ جَاءَ قَوْمُهُ بِأَفْضَلِ مِمَّا جِئْتُمْكُمْ بِهِ، جِئْتُمْكُمْ بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ، وَ قَدْ أَمَرَنِي اللَّهُ أَنْ أَدْعُوَكُمْ إِلَيْهِ، فَأَيُّكُمْ يُؤَازِرُنِي عَلَى أَمْرِي هَذَا عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخِي وَ وَصِيِّي وَ خَلِيفَتِي فِيكُمْ؟ » فَأَحْجَمَ الْقَوْمُ غَيْرَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ كَانَ أَصْغَرَهُمْ إِذْ قَامَ فَقَالَ: «أَنَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَكُونُ وَزِيرَكَ عَلَيْهِ»، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَرَقِبَتَهُ وَ قَالَ: «إِنَّ هَذَا أَخِي وَ وَصِيِّي وَ خَلِيفَتِي فِيكُمْ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَ أَطِيعُوا»، فَقَامَ الْقَوْمُ يَضْحَكُونَ وَ يَقُولُونَ لِأَبِي طَالِبٍ: قَدْ أَمَرَكَ أَنْ تَسْمَعَ لِبَنَاتِكَ وَ تَطِيعَ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ١، ص ١٤٧؛ تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٢، ص ٣٢١؛ تَهْذِيبُ الْأَثَارِ، ص ٦٢، ح ١٢٧؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٢، ص ٦٣؛ الْمُسْتَقْبَلُ، ج ٢، ص ٣٦٧؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٤٢، ص ٤٦ وَ ٤٩؛ الرَّقْمُ ٤٩٣٣؛ الْبَدَايَةُ وَ النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٤٠؛ كَنْزُ الْعَمَالِ، ج ١٣، ص ١١٤، ح ٣٦٣٧١، وَ ص ١٣٣، ح ٣٦٤١٩.

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَ فِيهَا مَا يَخْتَصُّ الشَّيْعَةُ بِنَقْلِهِ فَلَا يَشْرِكُهَا فِيهَا مُخَالِفُهَا».

٢. رَاجِعُ: الشَّافِعِيُّ، ج ٢، ص ٣١١ - ٣١٥.

٣. أَيِ الْقِسْمِ الْآخِرِ.

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فِي النَّصِّ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَلَوْ».

٦. فِي «ج، ص، ف»: «أَوْ تَفْصِيلًا». وَ فِي «ب»: «أَوْ مُفْصَلًا».

السلام في ذلك؛ لأن الأخبار مُتَظَاهِرَةٌ عنه بَيْنَ الشَّيْعَةِ، يَنْقُلُهَا خَلَفٌ عَنْ سَلَفٍ،
بَنَصَّهُ بِالْإِمَامَةِ عَلَى الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَقَامَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَبِإِشَارَتِهِ إِلَى الْأَنْمَةِ مِنْ
وَلَدِ الْحُسَيْنِ بِأَعْيَانِهِمْ^١ وَصِفَاتِهِمْ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ^٢ فِي نَصِّ الْحَسَنِ عَلَى الْحُسَيْنِ
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَنَصُّ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ. وَلَوْ أَنَّ كِتَابَنَا يَضِيقُ عَنْ^٣
اسْتِقْصَاءِ الرِّوَايَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ، لَذَكَّرْنَا مَا وَرَدَ مِنَ النُّصُوصِ فِي إِمَامَةِ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنَ الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِالْفَاطِمَةِ وَطُرُقِهِ. وَمَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَى ذَلِكَ فَعَلَيْهِ بِكُتُبِ
حَدِيثِ^٥ الشَّيْعَةِ؛ فَإِنَّهُ يَقِفُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا لَا يَسْتَجِيزُ مَعَهُ أَنْ يُطْلَقَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا
يُمْكِنُ فِي إِمَامَتِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَا امْكُنَ^٧ فِي إِمَامَةِ أَبِيهِمْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
وَلَيْسَ يُمَكِّنُ الطَّعْنَ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ بِأَنَّهَا أَحَادٌ، وَأَنَّ شُرُوطَ الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ
مَفْقُودَةٌ فِيهَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْعَةَ فِي هَذَا الْوَقْتِ لَا شُبْهَةَ فِي كَثَرَتِهَا، وَاسْتِحَالَةِ اتِّفَاقِ
الْكَذِبِ مِنْهَا وَالتَّوَاطُعِ عَلَيْهِ^٨؛ وَهِيَ تَدَّعِي أَنَّهَا أَخَذَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ عَنْ سَلَفِهَا،
وَأَنَّ سَلَفَهَا أَخْبَرَهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ عَنْ سَلَفِهَا^٩، حَتَّى يَنْتَهِيَ الْخَبَرُ إِلَى أَصْلِهِ.
وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ - عِنْدَ الْكَلَامِ فِي النُّصِّ الصَّرِيحِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ

١. فِي «ب، د» وَالْمَطْبُوعُ: «بِأَعْدَادِهِمْ».

٢. فِي «ج، ص، ف»: «نَقُولُ».

٣. فِي «د»: «عَلَى».

٤. فِي «ب»: - «هَذَا».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «حَدِيثُ».

٦. مِثْلُ الْكَافِي لِلْكَلِينِي، ج ١، ص ٢٨٦ - ٣٢٩ (ج ١، ص ١١٦ - ١٣٤، ط. الْإِسْلَامِيَّة)؛ وَإِثْبَاتِ

الْهَدَاةِ بِالنُّصُوصِ وَالْمَعْجَزَاتِ لِلْحَزِّ الْعَامِلِي، وَغَيْرِهَا.

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «مَا يُمْكِنُ».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «عَلَى شَيْءٍ».

٩. فِي «ج، ص»: «عَنْ سَلَفٍ». وَفِي «ب، ف»: «عَنْ سَلَفِهِ».

السلام - صحّة^١ هذه الطريقة، وأجبنا عن الأسئلة والزيادات^٢ عليها^٣؛ فلا حاجة بنا^٤ إلى استقصائها ها هنا^٥.

و أمّا^٦ الطريقة الثانية: فهو أن يُعتمدَ^٧ في إمامة كل واحد منهم على طريقة الاعتبار، والبناء^٨ على الأصول المُتقرّرة في العقول، من غير رجوع إلى النقل؛ فنقول في إمامة الحسن عليه السلام: إنَّ الناس، لما قبض الله تعالى أمير المؤمنين عليه السلام إلى جنبه^٩، كانوا في باب الإمامة على ضروب:

فمنهم من نفاها و ادّعى أنه لا إمام في العالم، وهم الخوارج^{١٠} ومن وافقهم. و قولهم يُبطله قيام الدلالة^{١١} العقلية على وجوب الإمامة، وقد تقدّمت^{١٢}.^{١٣}
و منهم من قال بإمامة معاوية بن أبي سفيان. و يُبطل قول هؤلاء: ما يعترفون^{١٤} معنا به من فقد عصمته، التي قد تقدّمت دلائلنا على وجوب اعتبارها في

١. في «ب، ج، ص، ف»: «على صحّة».

٢. هكذا في النسخ. و في المطبوع: «و الإيرادات».

٣. تقدّم ذلك في ج ٢، ص ٣٣٠ وما بعدها.

٤. في «ب، ج، ص، ف»: «بنا».

٥. في «ب»: «هنا» بدل «ها هنا».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «فأما».

٧. في «ج، ف»: «أن نعتمد».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «و على البناء».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «إلى جنبه».

١٠. الملل والنحل، ج ١، ص ١١٦.

١١. في «ب»: «الأدلة».

١٢. في «ب، ج، ص، ف»: «فقد».

١٣. تقدّمت في ج ١، ص ٢٢١.

١٤. هكذا في النسخ. و في المطبوع: «ما يفترون».

١٥. في «ب، ج، ص، ف»: «قد».

الإمام. ^١ وهذا كافٍ في إبطال إماميته، وإن كان لنا أن نتخطى ذلك إلى ما ظهر من كُفْرِهِ و فسقِهِ و مُجَاهَرَتِهِ ^٢ بما ينفي العدالة و يرفع حُكْمَ الإسلام. و منهم مَنْ قَالَ بِإِمَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ ^٣ - و هؤلاءِ أَحَدُ فِرْقِ الْكَيْسَانِيَّةِ ^٤.

و يَبْطُلُ قَوْلُ هَؤُلَاءِ، إِذَا ادَّعَوْا فِي مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ مَا نَوْجِبُهُ لِلْأُتَمَّةِ مِنَ الْعَصْمَةِ و غَيْرِهَا، و حَمَلُوا أَنْفُسَهُمْ - أَعْنِي هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ مِنَ الْكَيْسَانِيَّةِ - عَلَى هَذِهِ الْمَقَالَةِ. و قد بَيَّنَّا عَلَى ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ الْحَنَفِيَّةِ مَا زَالَ تَابِعاً لِأَخَوَيْهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، مُقَدِّماً لَهُمَا عَلَى نَفْسِهِ، رَاجِعاً إِلَيْهِمَا ^٥، و مُعَوِّلاً عَلَيْهِمَا. و الْمَفْضُولُ لَا يَكُونُ إِمَاماً، و حَالُهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي الْعِلْمِ و الْفَضْلِ ^٦ عَلَيْهِ ظَاهِرَةٌ لَا تَخْفَى ^٧ عَلَى مَنْ سَمِعَ الْأَخْبَارَ. و بَعْدُ، فَإِنَّهُ خَصَرَ الْبَيْعَةَ لَهُمَا بِالْإِمَامَةِ، و كَانَ رَاضِياً بِهِمَا ^٨ غَيْرَ مُتَنَازِعٍ و لَا مُنْكَرٍ، و التَّقِيَّةُ مِنْهُمَا عَنْهُ ^٩ زَائِلَةٌ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مَعَ كُلِّ ^{١٠} ذَلِكَ إِمَاماً دُونَهُمَا؟

١. تقدّمت في ج ٢، ص ١٣٥ و ما بعدها.

٢. هكذا في «د». و في «ب، ج، ص، ف»: - «و مجاهرته». و في المطبوع: - «و فسقه».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: - «رضوان الله عليه».

٤. و هي الفرقة التي ساقَت الإمامة بعد أمير المؤمنين عليه السلام إلى ابنه مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ مباشرة، و سَمَّاها البعض: «الرزامية» أتباع رِزَامِ بْنِ رِزَامٍ، و هي إحدى فرق الكيسانية التي قالت كلها بإمامة مُحَمَّدٍ. راجع: الفرق بين الفرق، ص ٥٧؛ الملل و النحل، ج ١، ص ١٥٣.

٥. في «ج، ص، ف»: «و قد شاهدوا مُحَمَّدًا رحمه الله في جميع أحواله بعد أمير المؤمنين عليه السلام راجعاً إليهما». و في «ب»: «و قد بَيَّنَّا مقولة مُحَمَّدٍ رحمه الله في جميع أحواله بعد أمير المؤمنين عليه السلام راجعاً إليهما».

٦. في «ب، ج، ص، ف»: «في الفضل و العلم».

٧. في «ج، د، ص، ف»: «لا يخفى».

٨. في «ب، ج، ص، ف»: - «بهما».

٩. في «ب، ج، ص، ف»: «و التقية عنه منهما».

١٠. في «ب، ج، ص، ف»: - «كُلِّ».

وأيضاً: فَإِنْ هَؤُلَاءِ الْكَيْسَانِيَّةُ، وَمَنْ وافَقَهُمْ فِي إِمَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ اخْتَلَفُوا: فادَّعى بعضهم أنها كانت له بَعْدَ أَخَوَيْهِ^١؛ بَعْدَ تَشَتُّتِ أهوائهم، وَ تَفَرُّقِ آرائهم. وادَّعى بعضهم حياةَ مُحَمَّدٍ، وَ أَنَّهُ بَيْنَ أَسَدٍ وَ نَمِرٍ فِي جِبَالِ رَضَوَى، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْمَذَاهِبِ الَّتِي أَلْجَأَتْهُمْ الْحَيْرَةُ إِلَيْهَا^٢. وَ قد انْقَرَضُوا، فَلَا عَيْنَ لَهُمْ وَ لَا أَثَرَ مُنْذُ السُّنَنِ الطَّوَالِ، وَ مَا رَأَيْنَا^٣ أَحَدًا مِنْهُمْ، وَ لَا مَنْ كَانَ قَبْلَنَا بِمُدَدٍ بَعِيدَةٍ؛ فَلَوْ كَانَ قَوْلُهُمْ حَقًّا لَمَا جَازَ أَنْ يَنْقَرِضُوا^٤ حَتَّى لَا يَقُولَ قَائِلٌ بِهِ^٥ مِنَ الْأُمَّةِ فِي زَمَانٍ بَعْدَ زَمَانٍ، وَ لَا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَقْوَالِ جَمِيعِ^٦ الْأُمَّةِ.

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ بِإِمَامَةِ الْحَسَنِ، وَ هُمْ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَيْهَا مِنْ طَرِيقِ الْإِخْتِيَارِ^٧، وَ قَوْلُ هَؤُلَاءِ يَفْسُدُ بِمَا دَلَّلْنَا^٨ عَلَيْهِ مِنْ وَجوبِ النَّصِّ.

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا قَوْلُ مَنْ أَوْجَبَهَا بِالنَّصِّ عَلَيْهِ. وَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ^٩؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَاوَى هَذَا الْقَوْلُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَقْوَالِ فِي الْفَسَادِ، لَأَقْتَضَى ذَلِكَ خُرُوجَ الْحَقِّ مِنَ الْأُمَّةِ؛ وَ قد بَيَّنَّا ذَلِكَ.

١. فِي «ج، ص، ف»: «وَ ادَّعى بعضهم أنها كانت بعد أخويه له».

٢. راجع المصادر المتقدمة آنفاً.

٣. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَ لَا رَأَيْنَا».

٤. فِي «ب، ج، د، ص»: «أَنْ يَنْقَرِضَ».

٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «- قَائِلٌ بِهِ».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «- جَمِيعَ».

٧. كَالْمُعْتَزَلَةِ، وَ مِنْهُمْ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ، فَقَدْ أَثْبَتَ إِمَامَةَ الْإِمَامِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِبَيْعَةِ فَرِيقٍ مِنَ النَّاسِ لَهُ بَعْدَ مَوْتِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ١٤٥.

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَ هُوَ يَفْسُدُ بِمَا ذَكَرْنَا وَ دَلَّلْنَا عَلَيْهِ».

٩. فِي «ب، ج، ص، ف»: «الْمَتِين».

وَأَنْتَ إِذَا اتَّبَعْتَ^١ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ وَ سَلَكْتَهَا فِي إِمَامَةِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَجَدْتَهَا نَهْجاً وَاضِحاً وَ طَرِيقاً جَدِّدًا^٢؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ ذَهَبَ فِي الْإِمَامَةِ إِلَى^٣ غَيْرِ مَذْهَبِنَا فِي إِمَامِ كُلِّ زَمَانٍ بَعَيْنِهِ إِمَّا أَنْ يَنْفِي وَجُوبَهَا، أَوْ يُثْبِتَهَا لِمَنْ يَعْتَرِفُ بِنَفْيِ صِفَاتِ الْأَئِمَّةِ^٤ - الَّتِي أَوْجَبْنَاهَا بِحُجَجِ الْعُقُولِ - عَنْهُ^٥، أَوْ يَدَّعِي حَيَاةَ مَيِّتٍ قَدْ عَلِمَ ضَرُورَةَ مَوْتِهِ^٦، أَوْ يُثْبِتَهَا بِطَرِيقٍ مِثْلِ الْاِخْتِيَارِ، أَوِ الدَّعْوَةَ عَلَى مَذْهَبِ الزَيْدِيَّةِ؛ وَ قَدْ دَلَّتِ الْعُقُولُ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَيْهَا لَا يَكُونُ إِلَّا النَّصُّ وَ الْمُعْجَزُ^٧. وَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ إِذَا سُلِكَتْ فِي إِمَامَةِ صَاحِبِ زَمَانِنَا هَذَا^٨ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَتْ أَوْضَحَ مِنْ غَيْرِهَا، وَ أَحْسَمَ لِكُلِّ شُبْهَةٍ، وَ أَقْطَعَ لِكُلِّ شَعْبٍ^٩؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا وَجِبَتْ عِصْمَتُهُ وَ النَّصُّ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْقَ فِي أَقْوَالِ الْمُخْتَلِفِينَ^{١٠} فِي إِمَامِ هَذَا الزَّمَانِ مَا^{١١} يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقاً لِهَذِهِ الْأَدِلَّةِ إِلَّا قَوْلَانِ:

قَوْلُ الْإِمَامِيَّةِ، الذَاهِبِينَ إِلَى إِمَامَةِ ابْنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «تَتَّبَعْتَ».
٢. أَيِ مُسْتَقِيماً مُسْتَوِياً، أَوْ وَاضِحاً، يُقَالُ: هَذَا طَرِيقٌ جَدِّدٌ؛ إِذَا كَانَ مُسْتَوِياً لَا خَدَبَ فِيهِ. رَاجِعْ:
- لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٣، ص ١٠٩؛ الطَّرَازُ، ج ٥، ص ٢٦٣ (جدد).
٣. فِي «ص»: «إِلَى».
٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «لِمَنْ يَنْفِي وَجُوبَهَا بِصِفَاتِ الْأَئِمَّةِ».
٥. فِي «ب، ج، ص، ف»: «عَلَيْهِ».
٦. هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ الْوَاقِفَةِ. وَ سَوْفَ يَأْتِي تَصْرِيحُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِذَلِكَ بَعْدَ قَلِيلٍ.
٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَوِ الْمُعْجَزِ».
٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «صَاحِبِ الزَّمَانِ».
٩. فِي «د»: «شُعْبَةٍ».
١٠. فِي «ج، ص، ف»: «مَنْ أَقْوَالٍ» بَدَلَ «فِي أَقْوَالِ الْمُخْتَلِفِينَ».
١١. فِي «د»: «مِمَّا».

و قولُ شُذاذٍ لَمْ يَبَقْ مِنْهُمْ إِلَّا صُبابَةٌ^١، قد كادَ الانقراضُ يأتِي عليهم كَمَا أَتَى عَلَى أَمتائِهِمْ، وَ هُمْ الْوَاقِفَةُ عَلَى مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ^٢ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ هَؤُلَاءِ يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ - وَ إِنْ كَانَتْ الشُّبُهَةُ بِهِ زَائِلَةً فِي وَقْتِنَا هَذَا - مَا يَعْلَمُهُ جَمِيعُ الْأُمَّةِ ضَرُورَةً؛ مِنْ^٣ وَفَاةِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ مُشَاهَدَةِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ لَهُ مَيِّتًا عَلَى حَدِّ إِنْ لَمْ يَزِدْ فِي الْوُضُوحِ عَلَى مَوْتِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمْ يَنْقُصْ عَنْهُ.

فَلَمْ يَبَقْ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا إِلَّا قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى إِمَامَةِ ابْنِ الْحَسَنِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، وَ إِلَّا أَذَى ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْحَقَّ مَفْقُودٌ مِنْ أَقْوَالِ الْأُمَّةِ.

وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ^٤ تُبَيِّنُ أَنَّ مَا ادَّعَى صَاحِبُ الْكِتَابِ تَعَذُّرَهُ عَلَيْنَا مُمَكِّنٌ مُتَسَهِّلٌ^٥، بِحَمْدِ اللَّهِ وَ مِنْهُ^٦.

[زيادة الخوف على صاحب الزمان عليه السلام من الأعداء، أكثر من غيره من الأئمة عليهم السلام]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْغَيْبَةَ إِنْ كَانَ الْخَوْفُ سَبَبَهَا فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَحْصُلَ غَيْبَةُ الْأَئِمَّةِ فِي أَيَّامِ بَنِي أُمَيَّةَ وَ كَثِيرٍ مِنْ أَيَّامِ بَنِي الْعَبَّاسِ؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ كَانَ هُنَاكَ أَظْهَرَ وَ أَكْثَرَ». فَأَوَّلُ مَا نَقُولُهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ مَا ظَنَّنَاهُ مِنْ زِيَادَةِ الْخَوْفِ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ عَلَى غَيْرِهَا؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ عَدَا^٧ إِمَامَ زَمَانِنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمْ

١. الصُّبَابَةُ: الْبَقِيَّةُ الْيَسِيرَةُ مِنَ الشَّرَابِ تَبْقَى فِي أَسْفَلِ الْإِنَاءِ. الْهَافِيَّةُ، ج ٣، ص ٥ (صَب).

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «+ بْنِ مُحَمَّدٍ».

٣. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «- مِنْ».

٤. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَ هَذِهِ جُمْلَةٌ».

٥. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «سَهْل».

٦. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَ مِنْهُ».

٧. فِي «ج، ص، ف»: «مَنْ تَقَدَّمَ».

يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ يُدْعَى لَهُ وَ يُحْكَمُ فِيهِ وَ يُنْتَظَرُ مِنْهُ إِظْهَارُ الْعَدْلِ^١ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَ مَغَارِبِهَا، وَ ابْتِزَازُ الْأَمْرِ^٢ مِنْ أَيْدِي الْجَائِرِينَ^٣ وَ الْمُتَغَلِّبِينَ؛ وَ لَا^٤ أَنَّهُ صَاحِبُ الزَّمَانِ، وَ الْمَهْدِيُّ الْمُنتَظَرُ لِإِصْلَاحِ مَا فَسَدَ مِنَ الْأُمُورِ، وَ ارْتِجَاعِ مَا غُصِبَ مِنَ الْحَقُوقِ. وَ هَذَا كُلُّهُ مَوْجُودٌ فِي إِمَامَةِ صَاحِبِ الزَّمَانِ، مَفْقُودٌ فِي إِمَامَةِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَجْمَعِينَ^٥؛ وَ لِهَذَا كُتِمَتْ^٦ وَلَادَتْهُ، وَ أُخْفِيَ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَمْرُهُ. وَ كَيْفَ لَا يَكُونُ الْحَالُ كَذَلِكَ، وَ لَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَمَعَ جَوَارِيَهُ وَ سَرَارِيَهُ^٧ وَ احْتَاطَ عَلَيْهِمُ الْمُتَمَلِّكُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لِلْأَمْرِ^٨؛ لِيُظْهَرَ لَهُ مِيلَادُ الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - الَّذِي يُنْتَظَرُ مِنْهُ الْعَجَائِبُ، وَ قَلْبُ الدُّوَلِ وَ الْمَمَالِكِ - وَ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ مِيلَادَهُ قَدْ تَقَدَّمَ، وَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وُلِدَ قَبْلَ وَفَاةِ أَبِيهِ بِزَمَانٍ طَوِيلٍ؟ فَكَيْفَ يَجْمَعُ مُنْصِيفٌ بَيْنَ أَحْوَالِ صَاحِبِ الزَّمَانِ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَ أَحْوَالِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فِيمَا يَقْتَضِي الْخَوْفَ وَ الْغَيْبَةَ وَ الْاسْتِزَارَ وَ الْأَمْنَ؟

١. في «ب، ص، ف»: «إظهار العذر».

٢. في «ب، ج، ف»: «الأرض».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «الجائرين».

٤. عطف على «يدعى له» أي: «ولا أن أحداً من الأئمة يدعى له».

٥. في المطبوع: «سلام الله عليهم أجمعين». وفي «ب، ج، ص، ف»: «أجمعين».

٦. في «ج، ص، ف»: «ولهذا ما كتبت».

٧. قال الجوهرى: «السُّرِّيَّةُ: الأَمةُ التي بَوَّأَها بيتاً، وَ هِيَ فُعْلِيَّةٌ، مَنْسُوبَةٌ إِلَى السَّرِّ، وَ هُوَ الْجَمَاعُ أَوْ الْإِخْفَاءُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ كَثِيراً مَا يُسَرُّهَا وَ يَسْتُرُّهَا مِنْ حُرَّتِهِ، وَ إِنَّمَا ضُمَّتْ سِيئُهُ لِأَنَّ الْأَبْنِيَةَ قَدْ تَغَيَّرَ فِي النِّسْبَةِ خَاصَّةً، كَمَا قَالُوا فِي النِّسْبَةِ إِلَى الدَّهْرِ دُهْرِيٌّ، وَ إِلَى الْأَرْضِ السَّهْلَةُ سَهْلِيٌّ، وَ الْجَمْعُ: سَرَارِي. وَ كَانَ الْأَخْفَشُ يَقُولُ: إِنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ السَّرُورِ؛ لِأَنَّهُ يُسَرُّ بِهَا، يَقَالُ: تَسَرَّرْتُ جَارِيَةً، وَ تَسَرَّرْتُ أَيْضاً، كَمَا قَالُوا: تَطَنَّنْتُ وَ تَطَنَّنْتُ». (الصحاح، ج ٢، ص ٦٨٢ (سرر)).

٨. في «ب، ج، ص، ف»: «للأمر».

و كَيْفَ يُضْمُّ - فِي بَابِ الْخَوْفِ وَ التَّقِيَّةِ مِنَ الْمُتَمَلِّكِينَ لِلْأُمُورِ وَ الْمُسْتَبْدِينَ
بِالدُّوَلِ - بَيْنَ مَنْ لَا يَخَافُونَهُ عَلَى مَا فِي أَيْدِيهِمْ وَ لَا يُنَازِعُهُمْ شَيْئاً مِنْ أُمُورِهِمْ وَ لَا
يُقْضَى لَهُ وَ لَا يُدْعَى فِيهِ أَنَّهُ الْمَنْصُورُ عَلَيْهِمْ، وَ السَّالِبُ لِنِعْمَتِهِمْ^١، وَ بَيْنَ مَنْ
يَجْتَمِعُ^٢ فِيهِ هَذِهِ الصِّفَاتُ؟ وَ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَيْنِ^٣ الْأَمْرَيْنِ فِيمَا يَدْعُو إِلَى الْخَوْفِ
وَ التَّقِيَّةِ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُطَنَّبَ فِيهِ، وَ هُوَ بِالْعَكْسِ مِمَّا قَضَى بِهِ صَاحِبُ الْكِتَابِ!
عَلَى أَنَّ أَحْوَالَ الْخَائِفِ إِنَّمَا يُرْجَعُ^٤ فِيهَا إِلَى اعْتِقَادَاتِهِ وَ ظُنُونِهِ^٥، وَ اعْتِقَادَاتُهُ
وَ ظُنُونُهُ^٦ بِحَسَبِ مَا يَظْهَرُ لَهُ مِنَ الْأُمَارَاتِ الَّتِي تَقْتَضِي الْخَوْفَ أَوِ الْأَمْنَ، وَ لَا
مَرْجِعَ فِي^٧ أَحْوَالِ الْإِنْسَانِ - مِنْ خَوْفٍ وَ أَمْنٍ - إِلَى غَيْرِهِ؛ وَ لِهَذَا^٨ نَجِدُ كَثِيراً مِنْ
الْعُقَلَاءِ يُقَدِّمُ فِي بَعْضِ الْمَجَالِسِ الَّتِي يَلْزَمُ فِيهَا الْخَوْفُ وَ التَّقِيَّةُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى
أَفْعَالٍ وَ أَقْوَالٍ لَا تَرَاهُ يُقَدِّمُ عَلَى مِثْلِهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ مِمَّا^٩ لَا يَظْهَرُ لَنَا فِيهِ
قُوَّةُ أُمَارَاتِ الْخَوْفِ، وَ لَا يَلْزَمُ أَنْ نَنْسِبَهُ^{١٠} إِلَى السَّفَهَةِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرُ لَنَا مَا ظَهَرَ
لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَصَّ بِأُمَارَاتٍ تَقْتَضِي شِدَّةَ الْخَوْفِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَظْهَرُ لَنَا
فِيهِ ضَعْفُ الْخَوْفِ، وَ يَخْتَصَّ بِأُمَارَاتٍ تَقْتَضِي ضَعْفَ الْخَوْفِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي

١٥٠/٣

١. فِي «ب، ج، ص، ف»: «أَنَّهُ الْمَنْصُورُ عَلَيْهِ وَ السَّالِبُ لِنِعْمَتِهِمْ».

٢. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَ الْحَجَرِيِّ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «تَجْتَمِعُ».

٣. فِي «ج، ص، ف» - «هَذَيْنِ».

٤. فِي «د»: «تَرْجِعُ».

٥. هَكَذَا فِي النِّسْخِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فَظُنُونَهُ».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: - «وَ ظُنُونَهُ». وَ فِي «ف»: - «وَ اعْتِقَادَاتِهِ وَ ظُنُونَهُ».

٧. فِي «ب، ج، ص، ف»: «وَ لَا يَرْجِعُ» بَدَلُ «وَ لَا مَرْجِعَ فِي».

٨. فِي «ب، ج، ف»: «+ الْحَدَّ».

٩. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فِيمَا».

١٠. فِي «ج، ص»: «أَنْ تَنْسِبَهُ». وَ فِي «د»: «أَنْ يَنْسِبَهُ».

يَظْهَرُ لَنَا قُوَّتُهُ، وَ الْعَادَاتُ تَشْهَدُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ شَهَادَةً لَا يُحْتَاجُ^١ مَعَهَا إِلَى الْإِكْتَارِ فِيهِ.

[بيان أن سبب الغيبة هو فعل الظالمين]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَكَيْفَ^٢ تَصِحُّ^٣ الْغَيْبَةُ مَعَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ فِيمَا يَتَّصِلُ بِالتَّكْلِيفِ؟ وَلَئِنْ جَازَ ذَلِكَ لَيَجُوزَنَّ أَنْ لَا يَنْصِبَ [جُلٌّ وَعَزٌّ]^٤ الْأَدْلَةَ لِلْمُكْلَفِ^٥ مَعَ قِيَامِ التَّكْلِيفِ».

فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَقْصًى، وَ تَكَرَّرَ فِي أَثْنَاءِ نَقْضِنَا عَلَيْهِ^٦. وَ بَيَّنَّا أَنَّ سَبَبَ الْغَيْبَةِ هُوَ فِعْلُ الظَّالِمِينَ، وَ تَقْصِيرُهُمْ فِيمَا يَلْزَمُ مِنْ تَمْكِينِ الْإِمَامِ فِيهِ^٧، وَ الْإِفْرَاجِ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ التَّصَرُّفِ فِيهِمْ^٨. وَ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ مَعَ الْغَيْبَةِ مُتَمَكِّنُونَ مِنْ مَصْلَحَتِهِمْ بِأَنْ يُزِيلُوا السَّبَبَ الْمَوْجِبَ لِلْغَيْبَةِ؛ لَيَظْهَرُ الْإِمَامُ وَ يَتَنَفَّعُوا بِتَدْبِيرِهِ وَ سِيَاسَتِهِ.

وَ فَرَّقْنَا بَيْنَ ذَلِكَ وَ بَيْنَ أَنْ لَا يَنْصِبَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَدْلَةَ لِلْمُكْلَفِ، أَوْ لَا يُمَكِّنُهُ، بِأَنْ قُلْنَا: لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ - تَعَالَى عَنْهُ عُلُوًّا كَبِيرًا^٩ - لَكَانَ مُكْلَفًا لِمَا^{١٠} لَا يُطَاقُ، وَ لَكَانَ فَقْدُ الْعِلْمِ وَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ مِنْ قِبَلِهِ تَعَالَى خَاصَّةً، وَ لَا مَدْخَلَ لِلْمُكْلَفِ فِيهِ، وَ لَا أُتِيَ فِيهِ مِنْ

١. فِي «د»: «لَا نَحْتَاجَ».

٢. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فَكَيْفَ».

٣. فِي «ب، د»: «يَصِحُّ».

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ اسْتِفْدَانَهُ مِنْ عِبَارَةِ الْمَغْنَى الْمُتَقَدِّمَةِ.

٥. فِي «ب»: «الْمُكْلَفِ».

٦. تَقَدَّمَ فِي ج ١، ص ٣٩٠ - ٣٩٢ وَ ج ٢، ص ١١٥ - ١١٧.

٧. فِي «د»: - «فِيهِ».

٨. فِي «ب، ج، ص، ف»: «فِيهِ».

٩. فِي «ب، ج، ص، ف»: - «عَنْهُ عُلُوًّا كَبِيرًا».

١٠. فِي «ص»: «بِمَا».

تقصيره. و غيبة الإمام بخلاف ذلك؛ لأن التمكن من المصالح معها ثابت، و ما فقد من المنافع بالغيبة مرجعه إلى الظالمين الذين سببوها و ألجؤوا إليها.

[بيان ما يجوز من حراسة إمام الزمان ﷺ مما يخاف عليه، و ما لا يجوز]

فأما قوله: «و هَلَا وَجَبَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ حِرَاسَةُ إِمَامِ الزَّمَانِ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ أَنْ يَعِصِمَهُ مِنْ كُلِّ مَخَافَةٍ؟».

فإنَّا نَقُولُ لَهُ فِي ذَلِكَ: الْحِرَاسَةُ وَ الْعِصْمَةُ مِنَ الْمَخَافَةِ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

فمنها: ما لا يُنَافِي التَّكْلِيفَ، وَ لَا يُخْرِجُ الْمُكَلَّفَ إِلَى حَدِّ الْإِلْجَاءِ. وَ هَذَا الْقِسْمُ قَدْ فَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَبْلَغِ الْوُجُوهِ، وَ حَرَسَ الْإِمَامَ بِالْحُجَّةِ، وَ أَيْدَهُ وَ نَصَرَهُ بِالْأَدِلَّةِ. ١٥١/٣
وَ أَمَّا الْقِسْمُ الْآخَرُ: فَهُوَ مَا نَافَى^١ التَّكْلِيفَ، وَ أَخْرَجَ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ. وَ الْزَامُنَا^٢ هَذَا الْقِسْمَ مِنْ عَجِيبِ الْأُمُورِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْمَصْلَحَةِ فِي التَّكْلِيفِ، فَكَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَا نَافَاهُ التَّكْلِيفُ^٣؟ وَ هَلْ هَذَا إِلَّا مُنَاقَضَةٌ مِنَ الْمُلْزِمِ، أَوْ قِلَّةٌ تَأْمُلُ لِمَا يَقُولُهُ خُصُومُهُ؟!

[بيان أن حقيقة «الفترة» تختص الرسل، لا مطلق الحجة الذي يشمل الإمام]

فأما ما حكاه عن واصل بن عطاء من ذكر الفترة و الاستشهاد بالقرآن و إجماع علماء المسلمين عليها: فَمِنْ بَعِيدِ الْكَلَامِ عَنْ مَوْقِعِ الْحُجَّةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا

١. في «ب»: «فهو منافى».

٢. في «ب، ج، ص، ف»: «فالزمانا».

٣. هكذا في «د». و في «ب، ج، ص، ف»: «و بين ما نافي التكليف». و في المطبوع: «و بين ما نافاه و نافي التكليف».

مِنْ بَشِيرٍ وَ لَا نَذِيرٍ^١ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْفَتْرَةَ تَخْتَصُّ الرُّسُلَ^٢، وَأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الزَّمَانِ
الَّذِي لَا رَسُولَ فِيهِ. وَ هَذَا إِنَّمَا يَلْزَمُ مَنْ ادَّعَى أَنَّ فِي كُلِّ زَمَانٍ حُجَّةٌ هُوَ رَسُولٌ، فَأَمَّا
إِذَا لَمْ يَزِدْ عَلَى ادِّعَاءِ حُجَّةٍ وَ جَوَازٍ^٣ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا وَ غَيْرَ رَسُولٍ، فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ
لَا يَكُونُ حِجَاغًا عَلَيْهِ.

فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ إِجْمَاعَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْفَتَرَاتِ بَيْنَ الرُّسُلِ: فَإِنْ أَرَادَ بِالْفَتَرَاتِ
خُلُوءَ الزَّمَانِ مِنْ رَسُولٍ، فَهُوَ صَحِيحٌ، وَ لَا فَائِدَةٌ فِي صِحَّتِهِ. وَ إِنْ أَرَادَ خُلُوءَهُ مِنْ
رَسُولٍ وَ حُجَّةٍ^٤، فَلَا إِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ، وَ كُلُّ مَنْ يَقُولُ بِوُجُوبِ الْإِمَامَةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ
وَ عَصْرِ يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ؛ فَكَيْفَ يُدْعَى الْإِجْمَاعُ فِيهِ^٥؟
وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ تُبَيِّنُ فَسَادَ جَمِيعِ مَا أوردَهُ فِي الْفَصْلِ الَّذِي حَكَيْنَاهُ^٦ إِلَى آخِرِهِ.

١. المائدة (٥): ١٩.

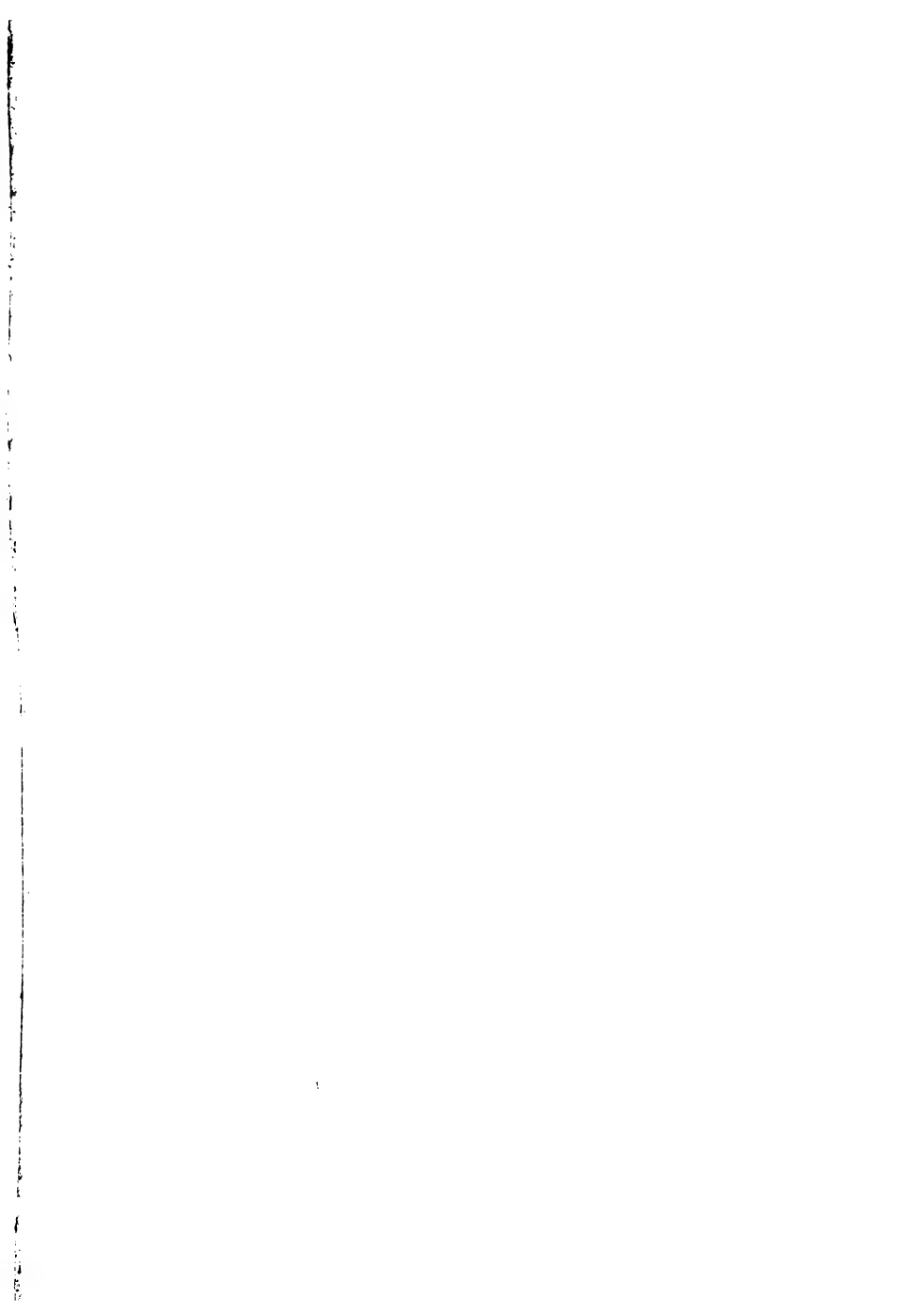
٢. في «ص»: «بالرسل».

٣. في «ب، ج، ص، ف»: «و جَوْز».

٤. في المطبوع و الحجري: «فإن أراد بالفترات خلو الزمان من رسول و حجة» بدل «فإن أراد
بالفترات خلو الزمان من رسول، فهو صحيح...» إلى هنا.

٥. هكذا في النسخ. و في المطبوع: - «فيه».

٦. في «د»: «حكينا».



فهرس المطالب

٧	تمة ٦. فصل في إبطال ما دفع به ثبوت النصّ و ورود السمع به
٩	الكلام في صحّة نقل النصّ عن طريق أمير المؤمنين عليه السلام على إمامة نفسه
١١	استدلال الشيعة بالنصّ المرويّ عن الرسول صلى الله عليه وآله
١١	عدم دلالة سلوك أمير المؤمنين عليه السلام مع القوم على رضاه بإمامتهم
١٢	علة احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام على طلحة و الزبير بنكث البيعة دون النصّ
١٣	عدم دلالة ما نقله المخالفون على عدم النصّ
١٥	عدم توقّف صحّة دعوى أمير المؤمنين عليه السلام للإمامة، على عصمته
١٦	عدم المنافاة بين نقل النصّ عن طريق أمير المؤمنين عليه السلام و غيره
٢٠	حصول العلم الضروريّ بكثرة من يدّعي النصّ من الشيعة
٢١	عدم ثبوت معجزات الرسول - عدا القرآن - بالضرورة
٢٣	الكلام في تواتر النصوص التي ينقلها الشيعة ودلالاتها
٢٥	صحّة ما تدّعيه الشيعة من لفظ النصّ و تواتره
٢٧	نفي «الاحتمال» عن النصّ
٢٩	دلالة لفظ «الإمامة» في النصّ على الإمامة العامة
٣٠	وجود عرف شرعيّ في لفظ «الإمام»
٣٢	استعمال الصحابة للفظ «الإمامة» في حقّ ولاة الأمر
٣٣	إبطال أن يكون النصّ ناظراً إلى إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد عثمان
٣٤	إثبات كون النصّ أمراً و إيجاباً، لا إخباراً عن المستقبل
٣٨	مناقشة دعوى الإجماع على إمامة أبي بكر

- ٤١ بيان عدم دخول الاحتمال في النص، ودخوله في الإجماع على أبي بكر.
- ٤٣ نقض كلام القاضي بنفس طريقته.
- ٤٤ تهافت كلام القاضي.
- ٤٥ إلزام القاضي بنفس ما ألزم به القائلين بالنص.
- ٤٧ الكلام في الأدلة الدالة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.
- ٤٩ الدليل الأول والثاني والثالث: دليل العصمة، والأفضلية، والمطاعن.
- ٥٠ تقرير المصنف لدليل العصمة.
- ٥٣ دليل الأفضلية.
- ٥٤ دليل المطاعن.
- ٦٠ نفي أن يكون الخلاف في شيء دليلاً على بطلانه.
- ٦٢ بيان الوجه الأول في إبطال إمامة من تُدعى له الإمامة بلا استحقاق.
- ٦٥ الدليل الرابع: آية الولاية.
- ٦٦ تقرير المصنف للاستدلال بآية الولاية.
- ٦٧ البحث الأول: دلالة لفظة «ولي» في اللغة على التدبير والإمامة.
- ٦٩ البحث الثاني: دلالة لفظة «ولي» في الآية على معنى التدبير والإمامة.
- ٧٣ البحث الثالث: توجه لفظة (الَّذِينَ آمَنُوا) في الآية إلى أمير المؤمنين عليه السلام.
- ٧٤ البحث الرابع: اختصاص أمير المؤمنين عليه السلام بلفظة (الَّذِينَ آمَنُوا) دون غيره.
- ٧٦ جواز حمل لفظ الجمع على الواحد.
- ٧٧ وجوب تخصيص لفظة «الذين آمنوا»، ونفي عمومها.
- ٧٨ نفي أن يكون حمل الآية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام مستلزماً.
- ٨٥ نفي دلالة لفظة «الركوع» على التواضع والخضوع.
- ٨٨ بيان عدم التنافي بين إيتاء الزكاة والاشتغال بالصلاة.
- ٩١ بيان دلالة الآية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد الرسول ﷺ بلا فصل.
- ٩٢ نفي دلالة الآية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد عثمان.
- ٩٢ معنى وصفه تعالى بأنه ولينا.
- ٩٣ صحة وصف الرسول ﷺ بأنه ولي بمعنى إمضاء الحدود والأحكام.

- ٩٤ نفى دلالة لفظة «ولي» على معنى النصرة.....
- ٩٦ دلالة اللغة على أن الركوع في الآية حال لإيتاء الزكاة.....
- ٩٨ بيان حقيقة الزكاة التي آتاها أمير المؤمنين عليه السلام في حال الصلاة.....
- ١٠٤ عدم دلالة الآية على الصلاة و الزكاة الواجبتين دون المستحبتين.....
- ١٠٦ نفى أن يؤدي إيتاء الزكاة إلى بطلان الصلاة.....
- ١٠٧ نفى أن يكون الركوع جهة فضل للزكاة.....
- ١٠٩ نفى دلالة الآية السابقة على آية الولاية، على عدم اختصاص آية الولاية.....
- ١١٠ جواز اختصاص الآية السابقة على آية الولاية بأمر المؤمنين عليهم السلام.....
- ١١٢ نفى تطبيق الآية السابقة على آية الولاية، على أبي بكر.....
- ١١٤ عدم دقة صاحب المغني في نقله لكلام أبي مسلم الأصفهاني.....
- ١١٥ نفى نزول آية الولاية في حق عبادة بن الصامت.....
- ١١٦ الدليل الخامس: آية ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ...﴾.....
- ١١٧ نفى دلالة الآية على الإمامة، وإثبات دلالتها على الفضل.....
- ١٢٠ دلالة ﴿وَ صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ على أن أمير المؤمنين عليه السلام أصلح القوم.....
- ١٢٤ الدليل السادس: آية المباهلة.....
- ١٢٦ دلالة آية المباهلة على الفضل.....
- ١٢٦ إثبات دخول أمير المؤمنين عليه السلام في المباهلة.....
- ١٢٧ نفى أن يكون سبب حضور أمير المؤمنين عليه السلام في المباهلة.....
- ١٣١ الدليل السابع: آية ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾.....
- ١٣١ نفى دلالة الآية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.....
- ١٣٣ الدليل الثامن: حديث الغدير.....
- ١٣٧ مقدمة في بيان تقارير الاستدلال بحديث الغدير على الإمامة.....
- ١٣٧ التقرير الأول: الاستدلال بمقدمة الحديث.....
- ١٣٩ البحث الأول: بيان صحة حديث الغدير و تواتره.....
- ١٤١ نفى أن يكون أحد شك في صحة حديث الغدير أو اعتقد بطلانه.....
- ١٤٦ الاستدلال على صحة حديث الغدير بالاحتجاج به في الشورى.....

- ١٤٨ بيان صحّة مقدّمة حديث الغدير
- ١٥١ البحث الثاني: دلالة لفظة «مولي» على معنى «أولي»
- ١٥٩ البحث الثالث: دلالة لفظة «مولي» في حديث الغدير على معنى «أولي»
- ١٦٣ البحث الرابع: دلالة لفظة «أولي» على معنى الإمامة
- ١٦٦ بيان عموم إمامة أمير المؤمنين عليه السلام لكلّ ما يقوم به الأئمة
- ١٦٧ بيان عموم إمامة أمير المؤمنين عليه السلام لجميع الخلق
- ١٦٨ التقرير الثاني: طريقة التقسيم
- ١٧١ التقرير الثالث: طريقة الإطلاق
- ١٧٢ مناقشة ما أورده القاضي على تقارير الاستدلال بحديث الغدير
- ١٧٥ نفي دلالة «مولي» على إيجاب الموالات، مع القطع على الباطن، و.....
- ١٨٣ بيان عموم الإمامة لكلّ الخلق والأوقات، بناء على تفسير الولاية في.....
- ١٨٤ تقدّم منزلة الإمامة على منزلة الموالات المخصوصة
- ١٨٥ نفي دلالة «مولي» في حديث الغدير على «الموالات»
- ١٨٧ نفي شمول فرض طاعة أمير المؤمنين عليه السلام لحال حياة الرسول صلى الله عليه وآله
- ١٩٣ عدم صحّة إرادة الموالات المطلقة أو المخصوصة من حديث الغدير
- ١٩٤ بيان تواتر مقدّمة حديث الغدير
- ١٩٥ افتقار التقرير الأوّل لحديث الغدير إلى المقدّمة، خلافاً للثاني
- ١٩٨ دلالة مقدّمة حديث الغدير على معنى فرض الطاعة
- ١٩٩ مشاركة الأئمة للنبي والإمام بمعنى خاصّ من المشاركة
- ٢٠١ إرجاع معنى الإشفاق والرحمة إلى معنى فرض الطاعة
- ٢٠٢ نفي أن يكون فرض الطاعة غير مقصود في مقدّمة حديث الغدير
- ٢٠٢ نفي لزوم تفسير مقدّمة الحديث بالإمامة
- ٢٠٥ التقرير الرابع: طريقة الإجماع
- ٢٠٨ بيان الحاجة إلى مقدّمة الحديث لأجل إثبات الإمامة
- ٢١٣ إبطال الأخبار التي استدلّ بها على سبيل المعارضة على النصّ على أبي بكر
- ٢١٣ بطلان حديثي الخُلة والاقتداء

- ٢١٩..... بطلان دلالة حديثي الخُلة و الاقتداء و غيرهما على النصّ
- ٢٢٣..... نفى أن يكون حديث الغدير صادراً نتيجة منازعة مع.....
- ٢٢٨..... دلالة لفظة «مولي» على الأولي بالتدبير، و أقسام ما تُستعمل فيه من معانٍ.....
- ٢٢٩..... صحّة إطلاق «مولي» على الوالد و المستأجر مع التقييد.....
- ٢٣٠..... صحّة إطلاق «مولي» على الرئيس و السيّد.....
- ٢٣١..... صحّة إطلاق «مولي» على مالك العبد من حيث كونه مالكا لطاعته.....
- ٢٣٢..... بيان عدم توقّف الاستدلال بحديث الغدير على دلالة «مولي».....
- ٢٣٥..... دلالة كلام أبي مسلم الأصفهاني على أنّ لفظة «ولي» تُطلق على.....
- ٢٣٨..... مخالفة كلام أبي مسلم لكلام القاضي.....
- ٢٣٩..... جواز استعمال صيغة «المفاعلة» في الواحد و الاثنين.....
- ٢٣٩..... جواز استفادة معنى الإمامة من اللغة.....
- ٢٤٣..... تقرير ابن قبة الرازي للاستدلال بحديث الغدير.....
- ٢٤٤..... نفى ادعاء ابن قبة الضرورة في معرفة النصّ على الإمامة من حديث الغدير ..
- ٢٤٧..... الدليل التاسع: حديث المنزلة.....
- ٢٥٠..... مقدّمة في الاستدلال بحديث المنزلة.....
- ٢٥٠..... التقرير الأوّل.....
- ٢٥١..... البحث الأوّل: إثبات صحّة حديث المنزلة.....
- ٢٥٢..... البحث الثاني: إثبات أنّ هارون لو بقي حيّاً بعد موسى لَخَلَفَهُ.....
- ٢٥٢..... الوجه الأوّل: خلافة هارون لموسى.....
- ٢٥٦..... الوجه الثاني: شراكة هارون لموسى.....
- ٢٥٨..... نفى كون أمير المؤمنين عليه السلام مفترض الطاعة في حال حياة الرسول ﷺ.....
- ٢٥٩..... نفى أن يكون الحديث ناظراً إلى المنازل التي كانت لهارون من جهة موسى ..
- ٢٦١..... البحث الثالث: إثبات أنّ الحديث يُثبت جميع المنازل إلّا ما استثنى.....
- ٢٦٣..... إبطال أن يكون الحديث مقصوراً على منزلة واحدة.....
- ٢٦٧..... التقرير الثاني.....
- ٢٦٨..... عودة إلى مناقشة القاضي.....

- ٢٧٣ نفى أن يكون تقديرُ حصول الشيء مانعاً من وصفه بأنه منزلة.
- ٢٧٦ عدم توقّف الاستدلال بحديث المنزلة على وصف المقدّر بأنه «منزلة».
- ٢٨٢ نفى أن يكون الاستثناء في الحديث، معناه: «بعد نبوّتي»، لا «بعد موتي».
- ٢٨٤ بيان شمول التشبيه في الحديث للمنازل لأنفسها، لا لأوقاتها.
- ٢٩١ نفى الحاجة إلى اشتراط العيش بعد النبي في دلالة الحديث.
- ٢٩١ وجوب المطابقة بين الاستثناء والمستثنى منه.
- ٢٩٢ نفى خروج الاستثناء في الحديث عن حقيقته إذا تناول ما بعد الموت.
- ٢٩٣ عدم دلالة الحديث على منازل أمير المؤمنين عليه السلام في حال حياة النبي عليه السلام.
- ٢٩٧ نفى دلالة صدر الحديث على الإمامة، لا في الحال ولا في المستقبل.
- ٢٩٨ بيان أنّ منزلة خلافة هارون لموسى هي إحدى منازلها، وإن كانت مقدّرة.
- ٣٠٠ اعتراض القاضي بوصاية يوشع بن نون، والجواب عن ذلك.
- ٣٠٥ اقتضاء خلافة هارون في حياة موسى، لخلافته له بعد موته.
- ٣٠٦ بيان خلافة هارون لموسى بقول موسى وكلامه.
- ٣٠٩ لزوم استخلاف موسى لهارون عند غيبته.
- ٣١٢ تهافت كلام القاضي حول مسألة لزوم استخلاف هارون.
- ٣١٤ مناقشة ما ذكره القاضي من أنّ سبب الاستخلاف هو الغيبة.
- ٣١٥ بيان أنّ إثبات الإمامة المخصوصة بحال دون حال يستلزم الإمامة العامة.
- ٣١٨ بيان انفصال منزلة الإمامة عن النبوة.
- ٣١٨ بيان انفصال منزلة خلافة هارون لموسى في حياته، عن منزلة.
- ٣٢٥ خلط القاضي بين الاستدلال بالاستخلاف على المدينة، و.....
- ٣٢٨ بيان أنّ فرض الطاعة وعموم الولاية يستلزمان إثبات الإمامة.
- ٣٢٩ بيان وجه الاستدلال بالاستخلاف على المدينة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.
- ٣٣٢ بيان الفرق بين النبوة والاستخلاف في اقتضاء الإمامة.
- ٣٣٧ مناقشة أن يكون سبب صدور حديث المنزلة هو إرجاف المنافقين.
- ٣٣٩ عدم المناقاة بين تأويل الإمامية للحديث، وتأويل القاضي.
- ٣٣٩ نفى دلالة العرف على استعمال لفظة «المنزلة» في.....

- بيان دلالة لفظ «المحلّ» و«الموقع» على الولاية ٣٤٠
- في بيان كون الاستثناء في الحديث -بناءً على تأويل القاضي -استثناءً مجازياً ٣٤١
- بيان زوال شك المناققين وإرجافهم بناءً على تأويل المنزلة بالولاية ٣٤١
- دلالة الحديث على منزلة خلافة أمير المؤمنين عليه السلام و..... ٣٤٤
- بيان وجه القطع على بقاء أمير المؤمنين عليه السلام حياً بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله ٣٤٥
- إبطال تولية أبي بكر على أمير المؤمنين عليه السلام في الحجّ، و..... ٣٤٦
- نفي أن يكون استخلاف غير أمير المؤمنين على المدينة عزلاً له ٣٤٩
- تهافت كلمات القاضي حول تولّي هارون لشؤون الإمامة ٣٥٣
- إشارة إلى ما تقدّم من أنّ إمامة هارون كانت لاستخلاف موسى له، لانبوّته ٣٥٤
- بيان زوال أثر الاستخلاف على فرض تأثير النبوة في القيام بشؤون الإمامة ٣٥٥
- عدم توقّف الاستدلال بحديث المنزلة على الإمامة، على كون الاستخلاف ٣٥٧
- بيان عدم وجوب الإمامة لشخص بعينه ٣٥٨
- عدم دلالة حديث المنزلة على نظرية الإمامة بكلّ تفاصيلها ٣٥٩
- نفي وجود من يساوي الرسول صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام في أيام ولايتهما ٣٦١
- بيان الفرق بين الاستخلاف في حياة الرسول صلى الله عليه وآله، وبعد وفاته ٣٦٣
- بيان عموم وصف الاستخلاف بأنّه منزلة، سواء كان الاستخلاف ٣٦٤
- الدليل العاشر: استخلاف الرسول صلى الله عليه وآله عليّاً عليه السلام على المدينة ٣٦٦
- نفي دلالة الاستخلاف على المدينة، على النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام ٣٦٧
- دلالة استخلاف الرسول صلى الله عليه وآله في حال غيبته في حياته، على ٣٦٨
- بيان الفرق بين أصل الاستخلاف وبين عدد المستخلفين في ٣٧١
- نفي دلالة تبديل الخلفاء على عدم النصّ ٣٧٢
- نفي دلالة استخلاف الأمراء لغيرهم، على مشاركتهم للرسول صلى الله عليه وآله في ٣٧٣
- الدليل الحادي عشر: حديث: «أنت أخي، وصيّي، و..... ٣٧٥
- بيان تواتر حديث: «خليفتي من بعدي» ٣٧٩
- بيان اللفظ الدالّ على الإمامة من بين ألفاظ الحديث الذي نقله القاضي ٣٨٠
- الدليل الثاني عشر: حديث المؤاخاة ٣٨٤

- ٣٨٦ بيان دلالة بعض الأفعال والأقوال على الإمامة.
- ٣٨٧ دلالة المؤاخاة على التقارب في المنزلة.
- ٣٨٨ بيان تكرّر واقعة المؤاخاة، و تعيين المؤاخاة الدالة على الإمامة.
- ٣٨٨ بيان دلالة المؤاخاة على الفضل والإمامة.
- ٣٩٢ الدليل الثالث عشر والرابع عشر: حديث الراية، وحديث الطائر.
- ٣٩٤ تقرير دلالة الحديثين على الإمامة.
- ٣٩٤ دلالة حديث الراية على أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام.
- ٤٠٠ الدليل الخامس عشر: مجموعة من الأحاديث.
- ٤١٤ تواتر حديث التسليم بإمرة المؤمنين، وأحاديث أخرى.
- ٤١٥ إشارة إلى حصول شروط التواتر في نقل الشيعة.
- ٤١٧ جواب إجمالي لأخبار عدم الاستخلاف أو استخلاف أبي بكر.
- ٤١٨ تفصيل الجواب.
- ٤١٨ أولاً: تفصيل الجواب عن أخبار عدم الاستخلاف.
- ٤١٩ مناقشة خبر عدم وصية أمير المؤمنين عليه السلام كما.
- ٤٢٣ مناقشة خبر طلب العباس معرفة الإمام بعد الرسول عليه السلام.
- ٤٢٣ عودة إلى مناقشة خبر عدم وصية أمير المؤمنين عليه السلام.
- ٤٢٥ ثانياً: تفصيل الجواب عن أخبار استخلاف أبي بكر وعمر.
- ٤٢٦ مناقشة خبر استخلاف الرسول عليه السلام لعمر بعد أبي بكر.
- ٤٢٧ مناقشة خبر تبشير أبي بكر وعمر بالجنة والخلافة.
- ٤٢٨ مناقشة أخبار إرجاع الرسول عليه السلام إلى أبي بكر.
- ٤٣١ مناقشة خبر أن الخلافة ثلاثون سنة.
- ٤٣٢ مناقشة خبر مشاهدة أبي بكر لرقمّين في عالم الرؤيا.
- ٤٣٣ مناقشة خبر أن أبا بكر وعمر سيّداه كحول أهل الجنة.
- ٤٣٩ مناقشة خبر: «ادعوا لي أخي وصاحبي».
- ٤٤٠ مناقشة خبر الأمر بالاقتداء بأبي بكر وعمر.
- ٤٤٠ مناقشة أخبار مدح أمير المؤمنين عليه السلام لأبي بكر وعمر.

- ٤٥١ مناقشة الاستدلال على خلافة أبي بكر، برّد أمير المؤمنين عليه السلام لَمَّا.....
- ٤٥٢ مناقشة خبر تمتّي أمير المؤمنين عليه السلام أن يلقى الله بصحيفة عمر.....
- ٤٥٤ مناقشة خبر: «لو كنت متخذاً خليلاً».....
- ٤٥٤ بيان دلالة قوله عليه السلام: «إمام المتقين» على الإمامة.....
- ٤٥٦ بيان دلالة قوله عليه السلام: «و سيّد المسلمين و قائد الغرّ المحجلين».....
- ٤٥٦ بيان دلالة قوله عليه السلام: «إنّه وليّ كلّ مؤمن و مؤمنة» على الإمامة.....
- ٤٥٦ بيان دلالة قوله عليه السلام: «إنّه منّي و أنا منه» على الإمامة.....
- ٤٥٧ الدليل السادس عشر: حديث الثقلين.....
- ٤٦١ مقدّمة في بيان دلالة حديث الثقلين و السفينة.....
- ٤٦١ بيان صحّة حديث الثقلين.....
- ٤٦٢ بيان معنى «العترة».....
- ٤٦٦ بيان دلالة حديث الثقلين على أنّ إجماع أهل البيت حجة.....
- ٤٦٧ بيان إجماع أهل البيت على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.....
- ٤٦٩ بيان دلالة حديث الثقلين على ثبوت حجة مأمون من أهل البيت.....
- ٤٧١ مناقشة الأخبار التي عارض بها القاضي دلالة حديث الثقلين.....
- ٤٧٢ مناقشة خبر: «اقتدوا باللذين من بعدي».....
- ٤٧٤ مناقشة خبر: «أصحابي كالنجوم».....
- ٤٨٠ الدليل السابع عشر: آية التطهير.....
- ٤٨٢ بيان دلالة آية التطهير على العصمة.....
- ٤٨٤ بيان اختصاص الآية بالمعصومين من أهل البيت.....
- ٤٨٨ الدليل الثامن عشر: آية: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ».....
- ٤٩١ تقرير دلالة الآية على الإمامة، بناءً على بعض المباني.....
- ٤٩٢ بيان تناول عنوان الظالم لمن تاب بعد كفر و فسق.....
- ٤٩٣ بيان دلالة الآية على الإمامة بمعنى إقامة الحدود.....
- ٤٩٥ بيان أنّ الإمام حجة كالرسول، و بيان اختلاف حاله عن الأمير و الحاكم.....
- ٤٩٧ إثبات إمامة الأئمة الاثني عشر.....

- مقدمة حول إمكان الاستدلال على إمامة الأئمة الاثني عشر ٥٠٠
- تفصيل الدليل على إمامة الأئمة الاثني عشر ٥٠٢
- زيادة الخوف على صاحب الزمان عليه السلام من الأعداء، أكثر من غيره من الأئمة: ٥٠٨
- بيان أن سبب الغيبة هو فعل الظالمين ٥١١
- بيان ما يجوز من حراسة إمام الزمان عليه السلام مما يخاف عليه، وما لا يجوز ٥١٢
- بيان أن حقيقة «الفترة» تختصُّ الرسل، لا مطلق الحجة الذي يشمل الإمام ٥١٢